

PLEASE DO NOT REMOVE
CARDS OR SLIPS FROM THIS POCKET

UNIVERSITY OF TORONTO LIBRARY

PJ

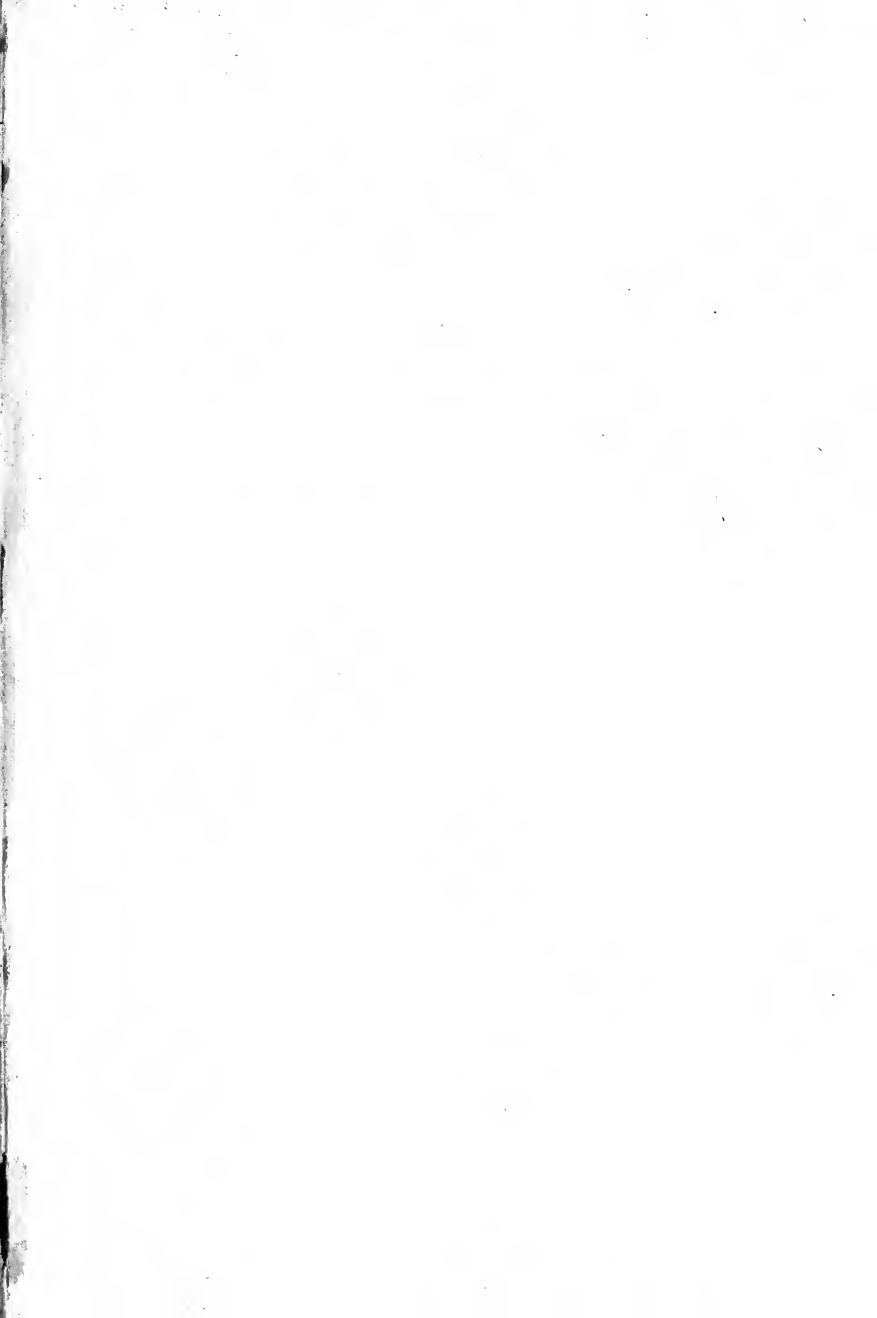
6101

I133D37

1886

al-Samārānī, Muḥammad Ma'sūm ibn
Ṣālim

Hashiyat Tashwiq al-khillan



حاشية

مشويق الخلان

على شرح الأجرومية للسيد أحمد زيني دحلان

تأليف الشاب النجيب والفاضل اللبيب

الحاج محمد معصوم بن الشيخ

سالم السماراني السفاطوني

نفع الله بها الطالبين

آمين

﴿وبهامشها الشرح المذكور للسيد أحمد زيني دحلان﴾

(لا يجوز طبع هذا الكتاب الا باذن مؤلفه)

طبع بمطبعة عيسى الباكي الجبلي وشركة بمصر

PT
6101
525
1886

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حمدا لله الذي بتحميده ينال أرفع الدرجات. وبتسبيحه وتمجيده وتعظيمه تدفع أنواع الدركات. على نعمه التي لا تحصى بنص صريح وشواهد واضحات. ومن جملة نعمه تعالى رفع أهل الإسلام وخفض أهل الكفر والبدع والضلالات. وأشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له شهادة فاز بالنعم العظمى قائلوها وارثوا بالشراب المهي وأردوها. وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله المنزل عليه آيات وحجج قرآن عري غير ذي عوج صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ما نرسم شخص بكلام الذبيح. وأعرب الكلام لأعرب القرآن الفصيح (أما بعد) فيقول العبد الفقير الفاني محمد معصوم بن سالم السماراني: طالما وقفت على شرح الآجرومية لشيخ شخنا علامة الزمان فريد العصر والاوان ناشر شريعة ولد عدنان مولانا وسيدنا السيد أحمد بن السيد زيني دحلان أطال في عمره الرحمن. وتمنت أن أرتع في ذلك البستان اذ وجدته أعذب الشروح وأحلاها وأسهلها فهمها وحفظا وأجلاها. ثم تركت زمانا طويلا وصرفتني في غيره صرفا جميلا لأنني غير متأهل لسلك ذلك الطريق اذ هو والله بحر عميق. ثم انه طلب مني بعض الاخوان فتح الله عليه وعلى فتوح أهل العرفان أن أخدمه وأبينه بعض بيان. وأن أذيل كلام المتن بشواهد من ألفاظ القرآن وتفكرت في قول النبي ﷺ اذ مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث: صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له فشدت حبال العزم وأنايلد الله الحرام وقضيت حتى حجة الاسلام وصاحبت العزم الى ان ارجعني الله الى بلدي فبذلت في ذلك جهدي مستعينا بحول الله وقوته لا بحولي وقوتي. ولنبدا قبل الشروع في المقصود ببعض من مآثر الشارح أعاد الله علينا وعلى جميع المسلمين من بركاته وعلومه وأسراره فأقول: هو رضى الله عنه من آل البيت النبوي من الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا، ومن الذين حرروا العلوم تحريرا، وهو رضى الله عنه من العلماء العاملين الناصحين، الباذل همته ونفسه وماله في تربية المريدين وتعليمهم ما يفهم من أمور الدنيا والدين حتى أنه بعد أن ظهر على طلبته بالمسجد الحرام آية النجابة وحشهم على تعليم الطلبة انتقل الى تعلم أهل البراري والتفار من أرض الحجاز والشام واليمن، وصار يذهب بنفسه اليهم ويتردد عليهم ويرسل اليهم من يعلمهم ما يحتاجون اليه من الأمر اللازم من الصلاة والصيام والزكاة والحج والقرآن، حتى أنه انتهى الأمر الى أن صار المعلمون ستن قتيها في كل قرية فقيه يؤذنون ويقيمون الصلاة ويصلون الجماعة فانتشر والله الحمد في تلك الجهات الدين، وتاب على يديه كثير من أجلاف العرب المذنبين، فانه يجزيه عن الاسلام وأهله أفضل

الجزء وله تأليف عديدة في كل العلوم مفيدة منها السيرة النبوية ومنها الفتوحات الاسلامية ومنها الفتح
 المبين في سيرة الخلفاء الراشدين وله حاشية على السمرقندية في علم البيان وحاشية على الاظهار في التجويد
 وشرح على ألفية بن مالك في النحو وشرح على العقائد وله رسالة في علم الوضع وفي علم الجبر والمقابلة ورسالة
 في المينيات ورسالة في وعيد تارك الصلاة ومتن صغير في علم البيان ورسالة في المقولات ورسالة في مباحث
 البسملة عظيمة وله تأليف عظيم في الرد على الوهاية وله رسالة في صيغ الصلوات على النبي ﷺ
 ورسالة تتعلق بجاء زيد وله رسالة متعلقة برؤية الباري ورسالة متعلقة بقوله تعالى ما أسألك من حسنة فمن
 الله وله حاشية عظيمة على الزبد في الفقه كما نقلها عنه شيخنا العلامة المحقق السيد أبو بكر بن السيد محمد شطا
 في حاشيته على فتح العين ولم تكمل وله هذا الشرح على الأجرومية وقد ألفه وهو في الطائف عند مسجد
 سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما سنة إحدى وتسعين ومائتين بعد ألف من الهجرة النبوية كافي
 بعض نسخ الشيخ لأجل أهل القرى من العرب ومن أراد أن يعرف مسائله فعليه بهذه الحاشية فانها تشوق
 الحلال لاجتناء ثمار ذلك البستان وتهل العطشان اذ ما فيها الا لجمع من أقوال العلماء المشار اليهم بالبنان
 والمعهودين بالجنان وجل ما أخذى حاشية العلامة المحقق والخبر البحر الدقيق أي بكر الشنواني على شرح
 الشيخ خاله على الأجرومية وشرح العلامة الرضي الأسترابادي على كافي ابن الحاجب ومعنى ابن هشام
 وغيرهم والله حسب من توكل ونعم الوكيل وجميع أموري كفيل وهذا أوان الشروع في المقصود يعون
 الملك المعبود وبالله التوفيق لأقوم طريق ولما كانت التسمية مأموها بأي كل أمر ذي بال بقوله صلى الله
 عليه وسلم كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع وأبرأ وأجزم روايات وفي رواية
 بالحمد لله وفي رواية بذكر الله بدأها المؤلف رحمه الله تعالى رحمة واسعة بقوله ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾
 ولم يبدأ بها الشارح العلامة أباه بالسلامة لأنها كفي ببسملة المؤلف فيكون الشرح كالتابع للدين ويصير
 يترج الشرح والمثلن أمتراج الأرواح بالأشباح ثم الكلام على البسملة شهر لا يحتاج الى تسطير وقد أفرد
 بالتأليف جم غفير ومنهم الشارح لكن لا بأس بذكر طرف منه تحصيلاً للبركة فنقول الباء حرف جر اما
 زائد وإما أصلي فالقاتل بالزيادة قال انه لا يتعلق بشيء فاسم مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على آخره منع من
 ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد وخبر المبتدأ محذوف تقديره اسم الله مبدوء به ومن قال بالثاني
 وهو الأصلي قال انه يحتاج الى متعلق يتعلق به والمتعلق اما فعل واما اسم وعلى كل اما عام واما خاص وعلى كل
 اما مقدم واما مؤخر فالفعل العام ابتدئ والخاص أو لف والاسم العام ابتدائي والخاص تأليني وأولاهما الفعل
 الخاص المؤخر أما الفعل فلا نه الأصل في العمل ولكثرة التصريح به ومنه أقرأ باسم ربك ولقلة المحذوف لأنه
 عليه كتمان الفعل والفاعل وهما لفظ أو لف ولفظاً نامضراً وعلى مقابلة ثلاث وهي المصدر والمضاف اليه والخبر
 لأن التقدير بسم الله تأليني حاصل وأما الخاص فلأن الشارع في كل شيء يضر ما كانت التسمية مبدأ له
 فالشارع في الأكل اذا قال بسم الله ينوي أكل وفي الشرب أشرب وفي الركوب أركب فلا جرم كان التقدير
 في التأليف أو لف أو لي وأما التأخير فلأنه بسم الله تعالى وليكون اسمه مقدماً ولا يرد تقدم الباء ولفظ اسم
 عليه لأن الباء وسيلة لكره على وجه يؤذن بالبدء فهي من تمة ذكره على الوجه المطلوب ولفظ اسم دال
 على اسمه تعالى لأجني عنه بدليل واذا ذكر اسم ربك والمراد واذا ذكر ربك كما هو موجود في آية أخرى
 والله أعلم وأيضاً في تقدير تأخير الفعل افادة الحصر فان تقديم المعمول قديف الحصر ويسمى عند علماء
 المعاني قصر وقسموه على ثلاثة أقسام قصر افراد وقصر قلب وقصر تعيين فاذا قيل بسم الله أو لف والمخاطب
 يعتقد اشتراك الحق سبحانه وغيره في كون البدء باسمه وباسم غيره يسمى القصر قصر افراد لقطع الشركة
 التي اعتقدها المخاطب واذا قيل ذلك والمخاطب يعتقد أن البدء يكون باسم غيره الله لا باسمه يسمى القصر قصر
 قلب لقلبه ما عند المخاطب واذا قيل ذلك والمخاطب يعتقد أن البدء يكون باسم الله أو باسم غيره على وجه

(بسم الله الرحمن الرحيم)

التردد بلا تعيين يسمى التصرف قصر تعين فقصر الأفراد لقطع من يعتد الشركة وقصر القلب لقطع من يعتد العكس وقصر التبيين لتعين المتردد وهذا الحصر يشمل هؤلاء والرحمن والرحيم بالجرف فيما نعتان للفظ الجلالة وبالرفع فيهما خبران لمبتدا محذوف أى هو الرحمن الرحيم وبالتصنيف فيهما مفعولان لفعل محذوف أى أمدح الرحمن الرحيم فبهذه ثلاثة أوجه وبجر الرحمن مع رفع الرحيم أو نصبه ورفع الرحمن مع نصب الرحيم ونصب الرحمن مع رفع الرحيم وهذه أربعة أوجه ويمتنع رفع الرحمن أو نصبه مع جرح الرحيم لمنع القطع قبل الاتباع لأن الرجوع للشيء بعد الانصراف عنه وقد نظمت الأوجه مينا للجازز والمتنع قتل

وأوجه الرحمن والرحيم * تكون تسعة لدى التقسيم

جرها الثابت في الكتاب * وستة تسوغ في الاعراب

أى جر أول ونصب مائلا * ورفعه كذا أو انصب أولا

مع رفع تال ثم عكسه أتى * رفعها نصهما قد ثبتا

وجرثان مع رفع أول * أو نصبه امنعنه فلتدع لى

وفي هذا القدر كفاية للمبتدى وقد بسطت الكلام على هذا في شرح المطالب فانظره ثم (قوله الكلام الخ) أل فيه للحقيقة لأن أل الداخلة على المعارف لها كافي المطول ويعضده تعريف المتن والشرح بقولها بعد هو اللفظ وقيل للمهد والمعهود كلام العرب فعمل أن تفسير الوضع بالعربى يعضده والكلام هنا بفتح الكاف وأما بالضم فهو الأرض الصعبة وبالكسر هو الجرح وقال ابن يعيش يسمى كلاما لأنه يكلم القلب بمعنى يجرحه اه ومنه قول الشاعر

الكلام هو اللفظ

جراحات السنان لها التام * ولا يلتم ماجر ح السنان
ومعناه بالفتح لغة القول وما كان مكتفيا بنفسه كفى القاموس والمراد بالقول ما يتكلم به قليلا كان أو كثيرا
وبقوله وما كاز، مكتفيا بنفسه ما يفيد معنى وليس بلفظ واطلاقة على المعنى الأول حقيقة عند اللغويين وعلى الثانى مجاز فعلى هذا اذا نظمت يزيد كان كلاما فى اللغة حقيقة وان كتبته فهو كلام مجاز اقال الرضى الكلام موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف أو على أكثر أو كان أكثر من كلمة وسواء كان مهيلا أو لا أما اطلاقه على المفردات فكقولك لمن تكلمه بكلمة كزيد أو كلمات غير مركبة تركيب الاعراب كزيد عمرو وبكر هذا كلام غير مفيد وأما اطلاقه على العمل فكقولك تكلم فلان بكلام لا معنى له اه (قوله هو) ضمير فصل يفصل بين المبتدأ والخبر على الأصح لا عمل له من الاعراب ويصح أن يكون مبتدأ ثانيا واللفظ خبره والجملة خبر للفظه الكلام هذا وقال فى المعنى زعم البصريون أنه لا عمل له من الاعراب ثم قال أكثرهم انه حرف فلا إشكال وقال الخليل اسم وقال الكوفيون له محل ثم قال الكسائى عليه بحسب ما بعده وقال الفراء بحسب ما قبله فحلله بين المبتدأ والخبر ورفع وبين معمولى ظن نصب وبين معمولى كان رفع عند الفراء ونصب عند الكسائى وبين معمولى ان بالعكس ويشترط أن يكون بلفظ المرفوع وأن يطابق ما قبله فلا يجوز زيد اياه الفاضل وكنت هو الفاضل ويشترط كون ما قبله أن يكون مبتدأ فى الحال أو فى الأصل وكونه معرفة اه مفرقا فى مواضع (قوله اللفظ) هو فى الأصل مصدر من لفظت الشئ اذا طرحت ومنه لفظت الرحى الدقيق اذا طرحت وهذا على القول بأن اللفظ مطلق الرمى أهم من أن يكون من الفهم أو غيره ويقال أيضا أكلت التمرة ولفظت النواة قال الشيخ يس ولو بدون ادخالها الفهم كذا فى الحواشى الصامية على الجامى وقال فى شرحه للعصدي أنه الرمى من الفهم لا مطلقا كما يؤولهم من لفظت الرحى الدقيق لأنه مجاز صرح به فى الأساس وكلام الشارح يعنى الفا كى موافق للأول لكن قوله يعنى قول الفا كى ثم خص مراده فى الاستعمال اللغوى لافى أصل اللغة لأن هذا المعنى يحتمل أنه حقيقة وأنه مجاز من حيث خصوص الرمى كونه من الفهم أما من حيث كونه رميا فهو من أفراد الموضوع له اه ثم قال فى حواشى التصريح قال السعد فى بعض كتبه واللفظ فى أصل اللغة الرمى يقال لفظت الرحى الدقيق ثم استعمل فى الرمى من الفهم أن

قال وأما غيره فنقول اليه من ذلك المعنى فهو فرعه وقال في الثاني ثم استعمل ولم يقل وضع لاحتمال كونه حقيقة إلى آخر ما مر وقيل انه جمع لفظه تأمل (تنبيه) اختار اللفظ على القول مع أن القول جنس قريب لأن القول يطلق على الرأي والاعتقاد كما تقول قال الشافعي كذا معني اعتقده ورأه حقا انظر شرح ابن هشام على القطر (قوله أيضاً اللفظ) بمعنى الملقوظ كالحلق بمعنى الخلق في أنه مصدر بمعنى اسم المفعول إلا أن الأول حقيقة والثاني مجاز مرسل من اطلاق اسم المتعلق بكسر اللام وهو الخلق الذي هو المصدر على المتعلق بفتحها وهو الخلق الذي هو اسم المفعول كذا قالوا (فائدة) قال الرازي اللفظ إما أن يكون مبهما وهو معلوم أو مستعملا وهو على ثلاثة أقسام أحدها أن لا يدل شيء من أجزائه على شيء من المعاني البتة ١ وهذا هو اللفظ المفرد كقولنا فرس وجل وثانيها أن لا يدل شيء من أجزائه على شيء أصلا حين هو جزءه أما باعتبار آخر فانه يحصل لأجزائه دلالة على المعاني كقولنا عبد الله فإذا اعتبرنا هذا المجموع اسم علم لم يحصل لشيء من أجزائه دلالة على شيء أصلا إما إذا جعلناه مضافا ومضافا إليه فانه يحصل لكل واحد من جزئيه دلالة على شيء آخر وهذا القسم نسميه بالركب وثالثها أن يحصل لكل واحد من جزئيه دلالة على مدلول آخر على جميع الاعتبارات وهو كقولنا العالم حادث والسماء كرة وزيد منطلق وهذا نسميه بالمؤلف (قوله المركب) مأخوذ من التركيب وهو لغة وضع شيء على شيء سواء كان بينهما مناسبة أولا بخلاف التأليف فانه وضع شيء بازاء شيء بينهما مناسبة فينبغي العموم والخصوص المطلق فكل تأليف تركيب ولا عكس فالمفيد الذي سيئنه الشارح لاحاجة إلى ذكر التركيب قبله لانه يستلزمه لا يقال القصد من التعريف شرح الماهية ببيان أجزائها فلا يكفي دلالة الالتزام ولهذا قالوا انها مبحورة في التعاريف لأننا نقول أهل هذه الفنون يتساعون كثيرا في أمثال ذلك وإنما صرح بذلك لأنه لو لم يصرح بذلك يرد عليه الأعداد السرودة فاتها مفيدة ولا تركيب فيها لالفاظ ولا تقديرا (واعلم) أن التراكيب كثيرة منها تركيب اسناد كقام زيد وتركيب اضافة كغلام زيد وتركيب مزج كعبلبك والمراد هنا الأول كلسياني (قوله للمفيد) يستلزم التركيب كما مر وقول ابن طلحة ان نعم كلام مفرد مفيد مردود وإنما هي دليل على كلام عذوف بعدها هو أمر والافادة قبل بالفعل بناء على اشتراط تجدد الفائدة كما قاله ابن هشام في تعاقبه على الألفية والحق أنه لا يشترط تجدد الفائدة والالادى الى أن الكلام الواحد يسمى كلاما اذا خوطب به من لم يعرف مدلوله وغير كلام اذا خوطب به من يعرف مدلوله وكلام الشيخ خالد مال الى الاشتراط حيث جعل السماء فوقنا والأرض تحتنا غير كلام وفي بعض الحواشي انه استثنى بعضهم من غير المفيد المحال نحو حملت الجبل فانه كلام نص عليه سيويه ومال اليه أبو حيان ونقل ذلك من النكت (فائدة) قال الرازي المسموع المفيد ينقسم الى أربعة أقسام لأنه إما أن يكون اللفظ مؤلفا والمعنى مؤلفا كقولنا الانسان حيوان وغلام زيد وإما أن يكون المسموع مفردا والمعنى مفردا وهو كقولنا الوحدة والنقطة بل قولنا الله سبحانه وتعالى وإما أن يكون اللفظ مفردا والمعنى مؤلفا كقولنا انسان فان اللفظ مفرد والمعنى ماهية مركبة من أمور كثيرة وإما أن يكون اللفظ مركبا والمعنى مفردا وهو محال اه أقول لو مثل بقولنا نصف الاثنين لم يعد لأن لفظه مركب والمعنى واحد وينظر من جهة التألفية فانه غير مراد عنده والله أعلم (قوله بالوضع) معناه لغة الولادة يقال وضعت هذا ذاولدت ويطلق على الاسقاط تقول وضعت الدين عن فلان أى أسقطته عنه ويطلق على الحط ومنه وضعت الدين بمعنى حطت عنه (قوله أيضا بالوضع) الظاهر أن مراده الوضع العربي الذي هو قيد لا بد منه في تعريف الكلام كما قاله الشاطبي وغيره ليخرج كلام الأعاجم لا القصد لأنه أدرجه في الافادة كما سيأتي لكن لا وجه لزيادته في بيان انطباق التعريف على المثال مع تركه في نفس التعريف فكان الأولى زيادته في التعريف أيضا ثم حمل الوضع على الوضع العربي مبنى على أن المركبات موضوعة وهو الصحيح لكن وضعها نوعي فهو المراد في التعريف اه صبان وسيأتي اني أبين ذلك بمزيد بسط ان شاء الله تعالى (قوله يعني الخ) في الصباح عنيته عنيا من باب رمى

المركب المفيد بالوضع
يعني

١ قوله المعاني ألبتة أى
بخلاف القسم الثاني
فانه وان لم يدل عليها
لكن بالنظر إلى أجزائه
يفيد كما سيأتي اه
تقرير

قصده واعتنت بأمره اهتمت واحتفلت وعنت به أعنى من باب رمى أيضا غناية كذلك اه والمراد هنا الأول أى يقصد المصنف (قوله أن الكلام) بفتح همزة أن وهى وما بعدها من اسمها وخبرها فى محل نصب مفعول ليعنى وأكدا للشرح العلامة مخالفا لمادة المتن (قوله عند النحويين) فى المصباح عند ظرف مكان ويكون ظرف زمان إذا أضيف الى الزمان نحو عند الصبح وعند طلوع الشمس ويدخل عليه من حروف الجر من لا غير تقول جئت من عنده وكسر العين هو اللغة الفصحى وتكلم بها أهل الفصاحة وحكى الفتح والضم الى أن قال وتكون بمعنى الحكم فتقول هذا عندى أفضل من هذا فى حكمى اه والمعنى الأخير هو المراد هنا (قوله عند النحويين) جمع نحوى نسبة للنحو ومعناه كفى تهذيب ابن يعيش يكون خمسة وهى نحو بمعنى القصدي مثل قولهم نحوت البيت الحرام أى قصده ونحو بمعنى دون فى مثل قولك سرت فرسخا أو نحوه أى أودونه ونحو بمعنى مثل فى العبارات فى مثل قولهم الاسم ما دخله ألف واللام نحو الرجل واللام وما شا كل ذلك ونحو بمعنى عند نحو قولك زيد نحو عمر وأى عنده ونحو وهو هذا العلم المشار اليه الذى اختص بتسميته هذا الفن دون سائر الفنون انتهى وفى الأشموني وغيره ما يخالف ذلك فى بعض القرارات قال الشيخ أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوى رحمه الله تعالى النحو علم مستتب بالقياس والاستقراء من كلام الله عز وجل والكلام الفصيح والغرض به معرفة صواب الكلام من خطئه وفهم معانى كتاب الله تعالى وفوائده فالعلم واضح والاستنباط هو الاستخراج والقياس حمل الشيء على الشيء لضرب من الشبه والاستقراء هو التبع وعنى به تتبع النصوص من الكتاب والسنة ودبيان العرب وهو شعرهم ويقال ان هذا الحد ناقص والله تعالى أعلم انتهى فانظره اذ لم يصرح به أحد فإرأيتاه غيره والله تعالى أعلم (ثم اعلم) أنارأى أنى تلتقى ابن هطيل كلاما مانضه قوله والغرض معرفة الصواب الجمال الأول ان القائل اذا قال ان زيدا قائم فهذا صوابه ولو قال ان زيد قائما بالعكس أو ان زيد قائم برفعهما أو ان زيدا قائم بجرهما أو غير ذلك لكان كله خطأ فوجه عن كلام العرب ومثال الثانى قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا قمم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى السكبين من قرأ وأرجلكم بالنصب فقد عطفه على الوجوه والأيدى فيجب الغسل ومن قرأ وأرجلكم بالجر فقد عطفه على الرؤوس فيجب المسح وذلك لأن حكم المعطوف حكم المعطوف عليه اه (قوله فاللفظ) هذه الفاء تسمى فاء الفصيحة باضافة فاء الى الفصيحة من اضافة الموصوف للصفة وفصيحة فعلية بمعنى فاعلة أى مفصحة بمعنى مبنية لأنها أفصحت عن شرط مقدر والتقدير هنا اذا أردت بيان كل واحد من الأمور الثلاثة التى هى معنى الكلام فأقول لك اللفظ الخ وهى ما أفصحت عن مقدر أعمن أن يكون شرطاً وغيره نحو وأوحينا الى موسى أن اضرب بعصاك الحجر فانفجرت أى فضرب فانفجرت ويصح أن تقول الفاء الفصيحة بالتركيب التوحيدي والمعنى واحد اه من بعض الجواشي (قوله أيضا فاللفظ) أل للمعد الذى كرى وهو ما قاله المؤلف وهو من القاعدة المشهورة وهى أنك اذا ذكرت شيئا سواء كان مع آل أو لا تم ذكرته ثانيا مع آل فالثانى هو عين الأول أو غير آل فالثانى غير الأول فالجمع أربع من ضرب اثنين فى مثله وهذا مثاله قام رجل ورأيت الرجل قاعدا وقام الرجل ورأيت الرجل قاعدا وقام رجل ورأيت رجلا قاعدا وقام رجل ورأيت رجلا قاعدا قال العلامة جلال الدين السيوطى رحمه الله تعالى

ثم من القواعد المشتهرة * اذا أتت نكرة مكرره

تأبرا وان يعرف ثانى * توافقا كذا المعرفان

(قوله فاللفظ هو الصوت) قال الرازى وأقول أظن أن اطلاق اللفظ على هذه الأصوات والحروف على سبيل المجاز وذلك لأنها إنما تحدث عند اخراج النفس من داخل الصدر الى الخارج فان الانسان عند اخراج النفس

أن الكلام عند
النحويين هو اللفظ
الى آخره فاللفظ

من داخل الصدر الى الخارج بحسبه في الحابس المعينة ثم يزيل ذلك الحبس فتولد تلك الحروف في آخر زمان حبس النفس وأول زمان اطلاقه والحاصل أن اللفظ هو الرى وهذا المعنى حاصل في هذه الأصوات والحروف من وجهين الأول أن الانسان يرى ذلك النفس من داخل الصدر الى خارجه ويلفظه وذلك هو الاخراج واللفظ سبب لحدوث هذه الكلمات فأطلق اسم اللفظ على هذه الكلمات لهذا السبب والثاني أن تولد الحروف لما كان بسبب لفظ ذلك الهواء من الداخل الى الخارج صار ذلك تشبيهاً أن الانسان يلفظ تلك الحروف ويرميها من الداخل الى الخارج والمشابهة احدى أسباب المجاز اه (قوله هو الصوت الخ) فينظر فان العبارة لاتشمل الضمائر المسترة فانها ألفاظ بالقوة ألا ترى أنها مستحضرة عند النطق بما يلابسها من العوامل استحضارا لا خفاء فيه ولا تكون صوتا كما علمت ويمكن أن يجاب بأن المراد بالصوت مطلقه وهو ما يشمل الصوت المصوت بالفعل والصوت المصوت بالقوة فعلم أن لماهية اللفظ أفراد عاققة وأفراد مقدره قال الروداني واستعماله في كل منهما حقيقة لأنه في المقدر مجاز اه ومن التحقيق المحذوف على مقاله البعض لتيسر النطق به صراحة وكذا كلامه تعالى اللفظي قبل التلفظ به لا كلامه التقديم على قول جمهور أهل السنة من أنه ليس بحرف ولا صوت فالتحقيق امامنطوق به بالفعل أو بالقوة والتقديرى ما لا يمكن النطق به فان الضمير المستتر كما قاله الرضى لموضع له لفظ حتى ينطق به قال واما عروا عنه باستعارة لفظة المنفصل للتدريب صبان وفيه غافلة بين مناقشتي التي أجبنا عنهما مع قوله فانظر ذلك ولا تسكن من القاصرى المهم (قوله أيضاً هو الصوت) ان قيل الصوت فعل الصائت لأنه مصدر صات يصوت وهو ليس بلفظ بل اللفظ هو الكيفية الحاصلة من المصدر أجب بأن الصوت يستعمل كما أفاده التعريف المار بمعينين بمعنى المصدر المذكور وبمعنى اسم الفاعل الذي هو الكيفية الحاصلة من المصدر وهو المراد هنا وعبارة الشيخ خالده في شرح الأزهريه والصوت عرض يقوم بمحل يخرج من داخل الرئة الى خارجها مع النفس بفتح القاء مستطيلاً ممتداً متصلاً بمخرج من مخارج حروف الحلق واللسان والشفقتين والمخرج محل خروج الحروف وهى سبعة عشر كما قاله المجوّدون وفي الجزرية مخارج الحروف سبعة عشر * على الذى يختاره من اختبر

لكن المجموع أربعة الهواء والحلق واللسان والشفقتان كما في الجزرية حيث قال مؤلفها
فألف الجوف وأختاها وهى * حروف مد للهواء تنهى

فأقاله الشيخ خالده في شرح الأزهريه كعوض أهل الصرف قصور (قوله المشتل) اعترض بنحو واو العطف فانها تسمى لفظاً ولا يقال ان الصوت مشتمل على هذا الحرف لأن الشيء لا يشتمل على نفسه فالأحسن في التعريف أن يقال الصوت المشتمل على تقطيع وأجيب عنه بأن الصوت في جهة عموم وهو كونه صوتاً أعم من أن يكون لفظاً أولاً كما في أصوات الغفل وهو الساذج وجهة خصوص وهو كونه لفظاً فالصوت مشتمل من جهة عموميه ومشتمل عليه من جهة خصوصه وهو من قبيل اشتغال العام على الخاص بمعنى تحقيقه فيه (قوله الهجائية) نسبة الى الهجاء وهو تقطيع الكلمة لبيان الحروف التي ترتبت فيها بذكر أسماء تلك الحروف التي هي حروف ابثت وهى بديهيه تعرف من غير احتياج الى معرفة اللفظ والكامة فاندفع ما قيل الحرف كلمة كذا والكلمة لفظة كذا فيانزم ذكر اللفظ في تعريف اللفظ وهو باطل كما أفاده يس (قوله كزید) أى كلفظة زید أى اذا نطقت به فيوافق قوله فانه صوت اذ لو كتبت صورة زید ولم ينطق به لا يسمى صوتاً (قوله فانه) أى لفظة زید اذا نطقت به صوت كامر (قوله اشتل) فيه ما مر فانه لو قيل ان لفظ زید اشتل على الزاى والياء والدال لامعنى له فانظر المراد هناك (قوله على الزاى الخ) لو قال على زه يه ده كان واضح ويمكن أن يجاب بأن المراد مما هو هو ما ذكرناه (قوله فان لم يشتمل الخ) محترز قوله السابق في التعريف هو الصوت المشتمل الخ فأخرج بمافى التعريف ما لم يشتمل على بعض الحروف الهجائية (قوله كصوت الطبل)

هو الصوت المشتمل
على بعض الحروف
الهجائية كزید فانه
صوت اشتمل على
الزاى والياء والدال فان
لم يشتمل على بعض
الحروف كصوت الطبل

تمثيل لما يشتمل على بعض الحروف المجائية أي مثال ما لم يشتمل على البعض المذكور صوت الطبل فانه لا يشتمل على البعض المذكور ودخل في الكاف الفيدة للتمثيل أصوات الحيوانات والزماير والطبل معروف جمعه طول مثل فلس وفلوس وجاء أطبال أيضا مثل أفرأخ كافي المصباح (قوله فلا يسمى لفظا) جواب اذا الناسب لها لانها خافضة لشرطها منصوبة بجوابها كما سيأتي ان شاء الله تعالى أي بل يسمى صوتا كما أفهمه كلامه أي لأن الصوت كل ما يسمع لكن يقال لغير صوت الانسان صوت الطيور وصوت الطول وصوت الزماير وانظر لو تكلم الطائر أي صوت بصوت اشتمل على بعض الحروف المجائية كالحكي الميمري في حياة الحيوان في مادة البقرة عن علي الحريري أنه رأى درة تقرأ سورة يس وعن محمد بن محمد النصيبى كان غراب يقرأ سورة السجدة فاذا جاء الى محل السجدة سجد ويقول سجد لك سوادى واطمان بك فؤادى فبل هو كلام أولا فانظر ذلك (قوله فخرج الخ) شروع من الشارح في بيان عزتات حد الكلام ولا تكرر مع ما مر لأن الشارح العلامة أبقاه الله بالسلامة بين فيما تقدم حد اللفظ وبين عزتات ذلك الحد فلا يشبه ذلك الأمر (قوله ما كان مفيدا) ما موصولة فاعل خرج بمعنى الذى أو نكرة موصوفة بمعنى شيء أي فخرج باللفظ الذى كان مفيدا على الأول أو شيء كان مفيدا على الثانى والأولى للشارح أن يقول ما كان مفيدا مركبا للوضع ليكون أخرج غير اللفظ فقط وأن كان ينظر في جهة الوضعية اذ يمكن أن يكون ما ذكره الشارح من الوضع بمعنى أن الصانع وضع دلالته على أمر مخصوص تأمل (قوله ولم يكن لفظا) أي سواء كان صوتا أو غيره على وفاق ما تقدم في حد اللفظ ولا يتقدم ذلك في تمثيل الشارح الغير الشامل للصوت الذى لم يشتمل على بعض الحروف المجائية اذ في الكاف أفراد أخر غير مستقصاة كالأخفى على كل عاقل (قوله كالأشارة) أي وان كان يسمى كلاما عند الفقهاء حيث يصح البيع بها ويحتمل إذا حلف أنه لا يتكلم فتكلم بالأشارة حال كونه أخرس حال الحلف والتكلم فان كان أخرس حال التكلم فقط فلاحث كائنا في الذخيرة (قوله والكتابة) أي بأن كتبت لشخص قام زيد فان المكتوب اليه فهم من الكتاب قيام زيد الذى هو فائدة الخبر وفهم أيضا ان الكاتب يعلم قيام زيد الذى هو لازم الخبر كالمقرر في علم المعاني فلا يسمى ذلك كلاما عند النحاة (قوله والعقد) اصطاحت عليها القوم في افادة أعداد مخصوصة بالأيدى بجميع أنواعها أي فاتها وان أفادت إلا أنها غير صوت أي غير لفظ فلا تسمى كلاما عند النحاة وكذا صوت الطيور الغير المشتمل على بعض الحروف المجائية ولم يبين الشارح فيها ما علمه في حد اللفظ (قوله والنصب) بضم النون والصاد وقد تسكن وقد فتحت النون وتسكن الصاد وأما ضم النون مع فتح الصاد فلا أعرفه قاله شارح المارونية قاله عبد المعطى المالكي في حاشيته على شرح الشيخ خالد على الأجرومية وهى مثل المحراب للقبلة والخشبة التى توضع على أبواب المساجد وتخلع النعال عند الوصول إليها الستارة التى على أبواب الحمامات ليفهم أن فيها نساء ونحو ذلك من الأشياء المعروفة والافادة إنما يعرفها أهل البلد التى اعتادوا وضعها وتواطأ على فهمها فانها مختلفة على حسب أحوالهم واختراعاتهم (قوله عند النحاة) جمع ناح جمع تكسير أصله نحوه بضم النون وفتح الحاء والواو قلبت الواو ألنا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار نحاة قال ابن مالك

في نحو رام ذواطراد فعله * وشاع نحو كامل وكله

والمراد أهل النحو المتقدم ذكرهم في أول الكتاب (قوله والركب ما تركب من كلتين) أي هو أقوله ومثل الشارح فيها سيأتي ذلك بقوله قام زيدوزيد قائم ولم يمثل بآتركب من أكثر من كلتين وذلك نحو ضرب زيد عمرا وإن قام زيد قام عمرو (قوله فأكثر) الفاء عاطفة وأكثر معطوف على قوله من كلتين مجرور وعلامة جره فتحة ظاهرة في آخره لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف الوصفية ووزن الفعل (قوله كقام زيد) مراد لفظه مجرور بالكاف وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره للحكاية (قوله وزيد قائم)

فلا يسمى لفظا فخرج باللفظ ما كان مفيدا ولم يكن لفظا كالأشارة والكتابة والعقد والنصب فلا تسمى كلاماً عند النحاة والركب ما تركب من كلتين فأكثر كقام زيد وزيد قائم

هذا يصح جعله مثالا لأكثر من كلمتين لأن فيه ثلاث كلمات وهو لفظه زيد ولفظه قائم والضمير المستتر في قائم
العائد للبند السكن جعله مثالا فيه كلمتان أولى لأن الضمير المستتر في الوصف للمميز بكل حال أى حال
الأفراد وحال التثنية وحال الجمع صار كأنه كلمة واحدة بخلاف الضمير المستتر في الفعل فإن قيل يرد على قولك
منع نحو زيد قائمان أبواه كما يمنع قائما زيدان ولا يمنع قامت هند أجيب بأن الوصف لما كان شديداً التشبه
بالمضارع حيث أعطى المضارع الوصف معنى الاستقبال وأعطى اسم الفاعل الفعل المضارع الأعراب صار
يمنع في الوصف ما يمنع في المضارع والله أعلم ولعلنا نزيد في باب الفاعل إن شاء الله تعالى (قوله والمثال الأول)
أى وهو قوله قام زيد (قوله وكل فاعل مرفوع) هذه القضية كل يصح استثنائها وهو نصب الفاعل في قولك
خرق الثوب السمار فإن الثوب هو الخروق وهو مفعول والسمار هو الخارق وهو فاعل منصوب ويصح أن
تكون هذه القضية كلية فلا يصح الإخراج عنه وجواب ما أوردناه يأتي في باب الفاعل إن شاء الله تعالى (قوله
والمثال الثاني) أى وهو قوله زيد قائم (قوله وكل مبتدأ مرفوع) هذه القضية كلية لا عمالة وإن وجد المبتدأ
مجروراً في رب رجل كريم لقيته فلتنظرن (قوله مرفوع بالابتداء) هذا أرجح الأقوال الآتية في باب المبتدأ
والخبر إن شاء الله تعالى (قوله وخرج بالركب) شروع لاخراج القيد الثاني من حدود الكلام (قوله المفرد)
فاعل خرج (قوله كزيد) أى إذا نطقت به وقد يقال إن هذا إنما لم يسم كلاماً لأنه غير مفيد ولو أخرج به
الأعداد المسرودة لكان أولى كما تقدم الكلام عليه في قول المتن المركب فلا تغفل (قوله فلا يقال له كلام الخ)
أى لأنه غير مركب وغير مفيد كما تقدم الكلام (قوله والمفيد ما أفاد فائدة الخ) منه المعلوم للمخاطب خلافاً لما
نقل عن سيويه وجرى عليه قوم منهم الشيخ خالد في كتبه كالآشوينى والفاكهى فنحو الساء فوقنا غير
كلام عندهم وفي يس على التصريح كلام وهو قوله قضية جعله يعنى المعلوم للمخاطب غير مفيد أنه غير كلام
وصحح أبو حيان أنه كلام ومبنى الخلاف أنه هل تستلزم الفائدة الجديدة بأن يفيد المخاطب ما يجمله أو تكفى
الفائدة الوضعية بأن يحسن السكوت بالمعنى السابق ولو فيها لا يجمله أحد وقال الأصفهاني مثل هذا كلام لأنه
خير وكل خبر كلام فإن قلت إنما يكون خبراً إذا أفاد السامع وهذا ليس كذلك أجيب بأن المراد بالمفيد أن
يكون بحيث يفهم منه معنى يصح السكوت عليه وإن كان حاصله عند السامع ولن يسم شرط عدم حصوله
عنده لكن في ظن المتكلم لا في نفس الأمر فإن قلت لا يتصور ذلك في ظن المتكلم وهو من الأمور المعلومة
لكل أحد قلت لا يلزم أن يكون المدركه متشابهة دائماً فيجوز أن يظن المتكلم بذلك حين الكلام عدم
حصوله عند السامع فيخبر به أيضاً مثل هذه الضروريات عائد إلى المحسوس بأحدى الحواس الخمس فيفيد
بالنسبة إلى فاقده ذلك الحس الذى يدرك به هذا النوع من المحسوسات فيكون كلاماً وليس من شرط الكلام
أن يكون مفيداً عند كل أحد أقول قوله وأيضاً مثل هذه الضروريات الخ هل يجزى في مثل الجزء أقل من الكل
لأنه غير عائد إلى ما ذكر قال أبو حيان ومحل الخلاف ما إذا ابتدئ به فيصح أن يقال زيد قائم كأن النار حارة
انتهى بحروفه وأقول الذى أعتقد أن المفيد لا يشترط فيه الفائدة الجديدة في كل حال لأنه يلزم أن يكون
التركيب كلاماً من وجهه وغير كلام من وجه آخر إذا خوطب به من لا يخفى عليه ذلك ومن خفى كإيئنا ذلك عند
قول المتن المفيد على أن المراد بالافادة في باب المبتدأ ذلك فيصح الابتداء بكل معرفة مطلقاً فافهم (قوله فائدة)
أى تامة لاخراج نحو غلام زيد فإن فيه فائدة أى فائدة لكن غير تامة لا يسمى كلاماً أيضاً (قوله يحسن
السكوت) معنى حسن السكوت بحيث لا ينتظر السامع شيئاً آخر انتظارك تاماً كالجواب به كلام الشارح الآتى
(قوله من المتكلم والسامع عليها) هذا أحد الأقوال الثلاثة ثانياً أنه من المتكلم فقط وعليه جرى الشيخ
خالد والثالث من السامع ولم أر من قال به فانظر الكتب التى تصرح بذلك فمن قال بالثاني قال لأن السكوت خلاف
التكلم فكأن التكلم صفة المتكلم يكون السكوت صفة له أيضاً قيل إن الخلاف لفظى فحسن السكوت أى

والمثال الأول فعل
وفاعل وكل فاعل
مرفوع والمثال الثاني
مبتدأ وخبر وكل مبتدأ
مرفوع بالابتداء وكل
خبر مرفوع بالمبتدأ
وخرج بالركب المفرد
كزيد فلا يقال له كلام
أيضاً عند النحاة والمفيد
ما أفاد فائدة يحسن
السكوت من المتكلم
والسامع عليها كقام
زيد وزيد قائم فإن

سكوت المتكلم يلزمه حسن سكون السامع وبالعكس ومعنى حسن السكوت أن لا يصير السامع منتظر الشيء آخر كما سيأتي في قول الشارح (قوله عليه) أي على تلك الفائدة (قوله) أفاد فائدة أي تامة كما وصفه بقوله يحسن السكوت (قوله وهي) أي تلك الافادة الأخبار بقيام زيد أي في كل من المثلين أي بمطلق قيام زيد فإن في كل منهما اسناد القيام إلى زيد ولا ينظر هنا إلى قوة القضية الاسمية بالنسبة للقضية الفعلية لأن البحث عنها لا يناسب هنا بل في علم المعاني فلذا جمع قوله وهي الأخبار في المثالين فليفتن (قوله الأخبار) بكسر الهجمة مصدر أخبر خبره وهي وأنت البتة أنظر إلى المرجع ولو ذكره فقال وهو الأخبار مراعاة للخبر المذكر لكان حسناً أيضاً ساعاً (قوله إذا سمع ذلك) أي سمع قول القائل قام زيداً وزيد قائم (قوله) لا ينتظر شيئاً آخر أي أن السامع إذا سمع القائل يقول قام زيداً وزيد قائم فهم فائدة الخبر وهو قيام زيد ولا ينتظر شيئاً آخر فافهم ذلك (قوله أيضاً لا ينتظر شيئاً آخر) أي انتظارك تماماً كالاتظار الذي يبق مع المسند كقام بدون المسند إليه كزيد ومع المسند إليه كزيد بدون المسند كقام وتقييد الانتظار بالتام ليدخل مجرد الفعل مع الفاعل في الفعل المتعدي فانه كلام مع أنه يبقى انتظار المفعول به وفيه وغيرها من الفضلات مطلقاً أي سواء كان الفعل متعدياً أم لا زماً لكن هذا الانتظار أقل من الانتظارات المذكورة فإن قيل تعقل الفعل المتعدي موقوف على المفعول به كما صرح به ابن الحاجب في الكافية ومن تبعه فإلم يذكّر المفعول به لم يفهم معنى المسند فيبقى الانتظار التام فلا بد وأن يعد غير كلام بهدونه فالجواب أنه ان سلم فالمراد الانتظار التام بعد ما فهم ما ذكر كما في المسند إليه بدون المسند فلا انتظار لهم للعنى لا يفكر إذا تسكلم بكلام لا يفهم المخاطب معناه والحق في الجواب أن تعقل المتعدي أنما يتوقف على تعقل شيء ما وهو معلوم لكل شخص فلا ينتظر أن يذكره المتكلم أصلاً وإنما ينتظره لأجل الربط وبيان حال الواقع وبذلك الفاعل قد علم في الجملة وحصل الربط فلا يبقى انتظار تام لا يقال لو ذكر المفعول لعلمته حال الواقع وحصل الارتباط أيضاً فلا يحتاج إلى الفاعل ولا ينتظر أيضاً فيصير الفعل مع المفعول كلاماً تاماً لا نقول الاحتياج إلى ذكر خصوص الفاعل لأجل أن بناء الفعل المبني للفاعل كالأصل في الافادة حتى لو بني الفعل للمفعول لكن المفعول فقط على أن الفاعل أكثر من المفعول به فإن الفاعل له كل فعل لازماً ومتعدياً والمفعول به لا يكون له إلا الفعل المتعدي فافهم واحفظ ذلك فانه مهم جداً (قوله) يتوقف عليه تمام الكلام فيه ما قدمناه فلا تعقل (قوله) ويحسن سكوت المتكلم أي الذي هو المقصود الأعظم وفيه نظر على أنه يمكن أن يكون الكلام بحذف العطف أي والسامع كما يعلم بما جرى فيهما (قوله وخرج بالمفيد) شروع لآخر الخ القيد الثالث من حدود الكلام (قوله المركب غير المفيد) ينصب غير حال لأن غير بمعنى مغاير وهو لا يعرف بالإضافة قال ابن مالك

وان يشابه المضاف يفعل * وصفاً فعن تنكيره لا يعزل

ويجوز أن يقرأ بالرفع نعتاً للمركب وجعل مغاير بمعنى الماضي وهو يتعرف بالإضافة وإذا أردت تحقيق المقام فانظر مسألتين في المعرفة والتسمية ان شاء الله تعالى (قوله) من غير اسناد شيء إليه (أما إذا أسند إليه فعل أو وصف بأن يقال جاء غلام زيداً وأسند إلى شيء بأن قيل هذا غلام زيد فهو كلام وكذا إذا نون الاسمان وجعل غلام خبراً وزيد مبتدأ مؤخر (قوله) وان قام زيد أي يسمى كلمات ولم يذكر المؤلف وكذا لم يذكر الكلمة اتسكالا على الشروح والحواشي ولأن المقصود هو الكلام وأما الكلمة فهي جزء وإذا قلت ثلاثاً فهو كلم وفيه يلغز فيقال لنا كلام ان نقص زاد وان زاد نقص أي ان زاد لفظه نقص معناه وان نقص لفظه زاد معناه ونظمت ذلك قلت

ياقارئ النحو ما ان زيد ذا نقصا * وان أردت كماله فنقص أجب

وقلت عجباً جوابه ان أردت ناقص وترد * فكامل يا أخى اجتهد واجاهد تصب

(قوله) فان تمام الفائدة الخ قد تفيده هذه العبارة أن قوله ان زيد قام مفيد أي فائدة لكن لا تتم كما هو ظاهر

كلا منهما أفاد فائدة
يحسن السكوت عليها
من المتكلم والسامع
وهي الأخبار بقيام
زيد فان السامع اذا
سمع ذلك لا ينتظر شيئاً
آخر يتوقف عليه تمام
الكلام ويحسن أيضاً
سكوت المتكلم وخرج
بالمفيد المركب غير
المفيد نحو غلام زيد
من غير اسناد شيء إليه
وان قام زيد فان تمام
الفائدة فيه يتوقف

(قوله على ذكر جواب الشرط) أى فإذا ذكر الجواب صار كلاما تاما (قوله كل من اللاتين) أى فى قوله غلام زيد وان قام زيد (قوله وقوله) مبتدأ أو جملة فسرہ بعضہم من الفعل والمفعول والفاعل خبرہ وقوله بالوضع موضعه نصب مقول القول (قوله فسرہ بعضہم بالقصد) أى كإن عصفور وعن شرط التصديق مالك فى التسهيل وابن هشام فى المعنى والشذور وتبعه الشيخ خالد فى متن الأزهري فزاد فى التسهيل لدانته فخرج جملة الخبر نحو زيد قام أبوه فان قام أبوه وان كانت فى ذاتها تفيد لكها غير مقصودة بالافادة لأن القصد الأخبار بأن زيدا قام أبوه لا بأن أبوزيد قام وان تلازما لأن البحث المعلوم فى الأول زيد وفى الثانى الأب وكذا خرج جملة الصلة نحو جاء الذى قام أبوه فان القصد الأخبار بمجيء من علمت قيامه أى لا الأخبار بأن أباه قام كما خرجت جملة الشرط بقوله مفيد ذمى وحدها غير مفيدة وكذا جملة القسم بقوله أهمل الكلام مجموع الشرط والجواب والقسم وجوابه أو الكلام انما هو الجواب والشرط انما ذكر للتقيد والقسم للتأكيد اختار السيد فى القسم الثانى واختار أن جملة الشرط والجواب هى الكلام لأن الفائدة المقصودة وهى تعليق هذا على هذا انما تؤخذ منها ما أمير على الشذور (قوله فخرج غير المقصود) أى بالذات ليكون موافقا على مقاله ابن مالك المتقدم فنحو قام أبوه غير كمال فليتأمل (قوله ككلام النائم والساهى) تبع فيه الشيخ خالد فى التعريف المفهوم من الإخراج فانه قال فى متن الأزهري وشرحا القصد الإرادة وهى أن يقصد التكلم افادة السامع أى سامع كان فخرج بذلك كلام النائم والساهى ونحوهما وذهب ابن الضائع بمجموعة مهملة شيخ أبى حيان صاحب البحر والنهر إلى أن القصد لا يشترط فانه مستفاد من حصول الفائدة لأن قول النائم قام زيد مثلا لا يستفاد منه شئ والتأخرون على خلاف ذلك منهم الجزولى فى مقدمته وابن مالك فى تسهيله وابن عصفور فى مقربه اهـ (قوله فلا يسمى كلاما عند النحاة) مثله كلام من سبق لسانه حيث لا قصد فيه (قوله وبعضهم فسرہ بالوضع العربى) أى كإن الضائع قال الشيخ خالد فى شرح المتن وهذا الخلاف له الثقات الى الخلاف فى أن دلالة الكلام هل هى وضعية أم عقلية ثم قال الأصح الثانى فان من عرف معنى زيد مثلا وعرف معنى قائم ومع زيد قائم بآراءه المخصوص فهم بالضرورة معنى هذا الكلام أى اذا كان دلالة الكلام وضعية يكون المراد بالوضع الوضع العربى أو عقلية فيكون المراد منه القصد أقول الراجح أن المركبات موضوعة بالوضع النوعى كالجازات بخلاف المفردات فانها بالوضع الشخصى والفرق بينهما أن الواضع ان وضع ألفاظا معينة لمعان خصوصية كالفرس للحبشى والطهر فهو وضع شخصى لتعلقه بالشخص أى بفرد مشخص من الألفاظ وان وضع قانونا كليا كأن يقول وضعت جملة الفعل والفاعل لنسبة الأول للثانى أومتى اجتمع المضاف والمضاف اليه قدم الأول على الثانى فهو وضع نوعى لتعلقه بالنوع وبه أخرج الشيخ خالد ما أفاد بالفعل كاللفظ المفيد للحياة التكلم من وراء جدار أى فانه لا يسمى كلاما بالنسبة الى هذه الافادة وان سمي كلاما بالنسبة لافادة المعنى الذى طريقته الوضع ومن العجب أن الشيخ خالد مع جلالة قال فى شرح الأزهري ولاى لاحتياج الى ذكر الوضع لأن الصحيح اختصاصه بالمفردات والكلام خاص بالمركبات ودلالتها غير وضعية على الأصح مع إخراج ما ذكره فى الفيد فى الأول أن المراد بالوضع النوعى وهى الشخصى وشارحا العلامة أفتاء الله بالسلامة أطلق الوضع العربى فليحمل على ما ذكرناه لكن المراد أن الوضع على قول شارحنا لغة العرب أى لأنه المقصود فليتأمل (قوله فخرج كلام العجم) أى خرج بقيد الوضع العربى كلام العجم وهو بالضم وبالتحريك خلاف العرب (قوله كالترك والبربر) دخل فى السكف أنواع كثيرة كالفرس وغيرهم (قوله مثال ما اجتمع فيه القيود الخ) المثال جزئى لا يوضح القاعدة ويرد على الشارح بحث وهو أن ما ذكره المؤلف ليس من قبيل القواعد بل من قبيل التعريف لأنه عرف الكلام بأنه هو اللفظ الخ فكيف يحتاج التعريف الى تمثيل لأن المثال انما يكون للقواعد والجواب أن

على ذكر جواب الشرط
فلا يسمى كل من
اللاتين كلاما عند
النحاة وقوله بالوضع
فسره بعضهم بالقصد
فخرج غير المقصود
ككلام النائم والساهى
فلا يسمى كلاما عند
النحاة وبعضهم فسرہ
بالوضع العربى فخرج
كلام العجم كالترك
والبربر فلا يسمى كلاما
عند النحاة مثال
ما اجتمع فيه

التعريف الذي ذكره تضمن قاعدة كلية وهو أن كل ما وجد فيه هذه القيود التي ذكرت يسمى كلاما عند النحاة (قوله القيود الأربعة) أي وهي اللفظ والتركيب والافادة والوضع بتفسيره (قوله قام زيد) هو خبر مبتدا الذي هو مثال وإنما أظهر الفاعل لأن شرط حصول الفائدة مع الفعل والضمير النوى كما قاله الشيخ خاله في التصريح أن يكون الضمير واجب الاستتار مقام على تقدير أن يكون فيه ضمير لا يسمى كلاما على الأصح قال يس فيه نظر قال والظاهر أن ذلك لا يشترط فنحو قام في جواب هل قام زيد أو ما فعل زيد كلام ولا وجه لنفي كلاميته مع تحقق التركيب والاستناد المقصود فيه ولما ذكر أمام الحرمين أن الكلام يتألف من حرف واسم نحو ما قام قال الجلال الحلي أثبت بعضهم ولم يعد الضمير في قام الراجع إلى زيد مثلا لعدم ظهوره والجهور على عدمه كلمة اه أي لتوقف الفائدة الكلامية عليه وبه يفارق على عد الضمير في قائم من زيد قائم انتهى أقول وفي جعل قام جوابا لمن قال هل قام زيد كلاما نظر لما علمت أن نعم لا يسمى كلاما بل يدل على الكلام المحذوف فلم لا يكون هذا كذلك فانظره لكن يمكن الجواب عنه بأنه ظهر الفرق بين نعم وبين قام السابقين لأن نعم إيجاب وقام تصريح لبعض الاسنادية وهو ظاهر بين (قوله قام زيد وزيد قائم) انما مثل بالمثالين ليكون قد استوفى أقسام الجمل وهي الفعلية والاسمية ولم يمثل بالجملة الشرطية وهو كقولك ان قام زيد قام بكر وبالجمله الحرفية كقولك ما قام زيد (قوله فاماثل الأول) أي قوله قام زيد وقوله فعل وفاعل وذكر الاعراب أولا وكان حقه أن يذكر وجه كونه جامعا للشرط أولا ثم يذكر الاعراب (قوله والثاني مبتدأ وخبر) أي قوله زيد قائم فزيد مبتدأ مرفوع بالابتداء وقائم خبره مرفوع بالابتداء وفيهما (قوله وكل من المثالين) أي من قوله قام زيد وزيد قائم (قوله لفظ) أي اذا نطقت به لأنك لو لم تنطق به لم يكن صوتا فضلا عن كونه كلاما واذا نطقت به سمي لفظا لكونه صوتا مشتملا على الحرف الهجائي وهو الحاف والألف والميم والزاي والياء والذال وقس على ذلك في الثاني (قوله مركب) لتركيبه من كلمتين في الأول وهو لفظة قام ولفظة زيد ومن ثلاث كلمات في الثاني وهو لفظة زيد ولفظة قائم والضمير المستتر في الوصف على ما بحثناه أولا (قوله مفيد) أي لأن كلا المثالين أفاد الأخبار بقيام زيد اذ من عرف مسمى زيد ومسمى قائم أو قام ثم جمع زيد قائم أو قام زيد باعرا به المخصوص فهم بالضرورة معنى هذا الخبر الذي هو فائدته وفهم أن قائمه عليه الذي هو لازمه (قوله بالوضع) أي لأنه مقصود بالاختار ولأنه بالغة العربية على القولين المتقدمين (قوله فهو كلام) أي لأن هذا الحد صادق طرذا وعكسا فكل لفظ مركب مفيد بالوضع كلام وكل كلام لفظ مركب مفيد بالوضع ولا يخرج عن الكلامية ما استوفى الأربعة القيود ولا يدخل فيها ما لم يستوفها (قوله وأقسامه) الواو للاستئناف البياي وهو الواقع في جواب سؤال مقدر كقولك زيد جاء في جواب من جاء كأن سائلا أو قال له ما أجزاء الكلام التي يتألف هو منها فقال وأقسامه أي أقسام أجزاءه بخلاف الاستئناف النحوي وهو ما ليس واقعا في جواب سؤال مقدر كقولك زيد قائم وعمر وجالس وهو مبتدأ أخبره ثلاثة اه عشاوى (قوله أيضا وأقسامه) ان جعل الضمير عائدا على الكلام فهو من تقسيم الكل إلى أجزائه كاتقسام السكجيين إلى خل وعسل وان جعل عائدا على اللفظ من حيث هو لا باعتبار التركيب وما بعده فيكون من تقسيم الكل إلى جزئياته كاتقسام الحيوان إلى انسان وفرس وجل ونحو ذلك والفرق بين الكل والجزء والكلية والجزئية والكلية والكل في أن الكل ما فهم منه الاشتراك كاسد والجزء ما لا يكون كذلك كزيد والكلية بوث الحكم لكل واحد بحيث لا يبق فرد ويكون الحكم ثابتا للكل بطريق الالتزام والجزئية الثبوت لبعض الأفراد والكل هو المجموع المحكوم عليه والجزء ما تركب منه ومن غيره كل ومن علامة الثاني أعني تقسيم الكل إلى جزئياته صدق اسم المقسوم على كل من أقسامه بخلاف الأول قال بعضهم ان صح اخبار بتقسم فذا * تقسيم كل إلى جزئى خدا أو لم يصح فهو كل قد قسم * بغير ياء أى لأجزاء قد علم

القيود الأربعة قام زيد وزيد قائم فاماثل الأول فعل وفاعل والثاني مبتدأ وخبر وكل من المثالين لفظ مركب مفيد بالوضع فهو كلام (وأقسامه)

وماوردما ظاهره يوم الصدق فهو مؤول نحو الحجة عرفة أى معظم أركانها عرفة ووجه إبراده على ما هنا باعتبار استلزامه للأخبار عن عرفة بالحج وأن يقال عرفة الحج قال يس والافنفس التركيب انما حمل فيه القسم على القسم ويرد نصاعلى كون الخاص لا يصح الأخبار به عن العام (قوله ثلاثة اسم وفعل وحرف) وهى الكلمات الثلاث ولا رابع لها وذهب أبو جعفر بن صابر الى أن اسم الفعل قسم رابع ومما خالفه لأنه خلف عن الفعل وهذا القول حدث بعدا نقاد الاجماع على الثلاثة فلا يعتد به اه خالف على الازهرية أقول ابطال قول أبي جعفر من وجهين الأول أنه خرق للاجماع كما صرح به ومفهومه أن خرق الاجماع يتمتع أى بناء على أن اجماع النحاة فى الأمور اللغوية معتبر يتعين اتباعه ويتمتع خرقه لا كامتناع خرق الاجماع فى المسائل الفقهية والوجه الثانى انما زاده وانسمى بالخالفه لكنه داخل فى أول الثلاثة وهو الاسم كينادى عليه تسميته باسم الفعل فليس خارجا عن حقيقة الثلاثة على أن الامام ابن مالك صرح باسميته بقوله

والأمر ان لم يك للنون عل * فيه هو اسم نحو صه وحيل

(قوله اسم) بدل من ثلاثة بدل مفصل من مجمل وذلك لأن الثلاثة مبهم ففصل بقوله اسم أو هو بدل بعض من كل وذلك لأن الاسم بعض الثلاثة يقال اذا كان كذلك فلا بد من اشتاله على ضمير يعود على المبدل منه كما فى أكلت الرغيف ثلثة لأننا نقول ان عل ذلك اذا لم تستوف الأجزاء فان استوفيت كانها فلا يحتاج اليه وأيضاً يصح أن يقدر الضمير بأن يقال اسم منها ويصح أن يكون خبرا مبتدأ محذوف تقديره أحداه اسم الخ وأن يكون مفعولا لفعل محذوف تقديره أعنى اسم وفيه نظر لأن الرسم المثلث لا يساعده ويمكن أن يجاب بأنه حمل على لغة أربعة فأنهم يسمون المنسوب بصورة الرفوع والمجرورو يوقعونه بالسكون (قوله وفعل) بكسر الفاء اسم لكل كلمة معروفة وأما الفعل بالفتح فهو من الأحداث مصدر فعل ولا يشبه عليك الأمر لكن المكسور فى اللغة بمعنى المفعول كما ذكره فى الكشف قال تعالى وأوحينا اليهم فعل الخبرات وقد بينا ذلك فى شرح حلال الكلام فى علم الصرف (قوله وحرف) عطف على اسم على ما هو القاعدة وهى إن كان العطف بالواو وتكررت المعانيف تكون معطوفة على الأول بخلاف ما إذا كان العطف ببقية حروف العطف فيعطف كل واحد على مقابله لكنه لا طائل تحته فأنهم (قوله أيضاً اسم وفعل وحرف) قدم الاسم على الفعل والحرف لحصول الفائدة الكلامية من نوعه دون أخويه نحو زيد قائم وقسم الفعل على الحرف لأنه وإن لم يتأت من الفعلين كلام كما تاتى من الاسمين لكنه يكون أحد جزأى الكلام نحو ضرب زيد بخلاف الحرف فانه لا يتأتى منه ومن كلمة أخرى كلام لا يقال ان قولك زيد فى الدار كلام مع أنه لم يوجد فيه غير الأسم والحرف لانا نقول ان التركيب من الاسمين فقط قد حصل الفائدة الكلامية فضلا عن كونه مع حرف آخر (قوله أيضاً) وأقسامه ثلاثة اسم وفعل وحرف جامعى (قال ابن يعيش ان هذه قسمة صحيحة يدل على صحتها السماع والقياس والاجماع فالسماع عن أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه فيما روى عنه بالأسناد الصحيح أنه قال لأبى الأسود الدؤلى انهم نحووا قسم الكلام ثلاثة أشياء اسما وفعلًا وحرفًا جاء لمعنى والقياس أن هذه الثلاثة عبارات والعبارة على حسب المعبر عنه والمعبر عنه لا يخالو من أن يكون ذاتا أو حدثا أو واسطة بين الذات والحدث فالأسماء عبارة عن الذات والأفعال عبارة عن الأحداث والحروف عبارة عن الوسائط والاجماع هو ما أجمع عليه أهل العلم من المتكلمين والعروضيين والنحويين واللغويين وغيرهم أجمعوا على أن الكلام كله ثلاثة أشياء اسم وفعل وحرف جاء لمعنى اه قال ابن هشام فى شرح شذوره قال ابن الحجاز ولا يختص انحصار الثلاثة فى الأنواع الثلاثة بلغة العرب لأن الدليل الذى دل على الانحصار فى الثلاثة عقل والأمر العقلية لا تختلف باختلاف اللغات اه (قوله يعنى أن أجزاء الكلام) فى هذا فائدتان الأولى أنه نبه على أن الأقسام بمعنى الأجزاء لا بمعنى الأقسام حقيقة لأن الاسم لا يكون قسما

ثلاثة اسم وفعل
وحرف) يعنى أن
أجزاء الكلام التى

للكلام كما يتبادر من عبارة المؤلفان أقسام الكلام هو كون الكلام خيرا أو طيبا أو انشاء فالخير قسم
للكلام وكذا الطلب والانشاء في كلام للصف استعارة مصرحة وأجراؤها أن يقال شئت الأجزاء
بالأقسام بجامع الاندراج فان الأجزاء مندرجة تحت كلها والأقسام مندرجة تحت مقسمها واستيعار اللفظ
الدال على المشبه به وهو لفظ الأقسام واستعمل في المشبه وهو الأجزاء وورد على تسمية هذه الثلاثة أجزاء فان
أجزاء الشيء لا يكون بدونها والكلام يوجد بدون الفعل والحروف كاسيائي فلا يصح تسمية هذه الثلاثة
أجزاء ويمكن أن يجاب بأن يقال هذا السؤال مسلم لو أريد بالأجزاء حقيقة ونحن لانسلم ذلك بل المراد
الأجزاء العرفية التي اشتهر اطلاق الأجزاء عليها في عرف النحاة وهي التي لا يزم من عدمها عدم ما هي
جزءه ألا ترى أنه يعنى العرف الشعر والظفر واليد والرجل وغير ذلك أجزاء له مثلا ومع ذلك لانسلم أن يقال
بانعدام زيد بانعدام هذه الأجزاء ولذا قال العلامة الشيخ خالد رضى الله عنه في شرح المتن بقوله أى أجزاء
الكلام من جهة تركيبه من مجموعها لامن جميعها اه ومعنى كون هذه الثلاثة أجزاء للكلام أنه يتركب من
جملتها وهو يصدق من تركبه من كلها كما في هل قام زيد ومن اثنين منها نحو ضرب زيد وزيد في الدار أو من
واحد نحو زيد قائم وقال أيضا في شرح الألفية معملا لقوله من جهة مجموعها لامن جميعها معناه فان التركيب
الواقع بينها على ضرب بين أحدهما غير مفيد فائدة الكلام وهو ستة أقسام أحدها تركيب حرفين نحو ليتما
والثاني تركيب حرف واسم نحو الرجل والثالث تركيب اسمين إسناد بينهما كغلام زيد والرابع تركيب
فعل وحرف نحو قفوا والخامس تركيب فعل واسم نحو حبذا والسادس تركيب اسم وحرف نحو ذاك
والفرد الثاني ما يفيد فائدة الكلام وهو قيمان أحدهما تركيب فعل واسم على وجه يكون الفعل حديثا عن
الاسم نحو قام زيد وتسمى جملة فعلية والثاني تركيب اسمين على وجه يكون أحدهما خبرا عن الآخر نحو
زيد عدل وتسمى جملة اسمية ولا مدخل للحرف في ذلك لأنه ليس مقصودا بالذات وإنما يؤتى به لجرد الربط
بين اسمين نحو زيد في الدار أو فليكن نحو ان تضرب أو فعل واسم نحو مررت بزيد أو جملتين نحو
ان قام زيد أو كرمته اه والفائدة الثانية أنه جعل الهاء في أقسامه عائداً للكلام وقدمه أنه من تقسيم الكل
إلى أجزائه وأنه يجوز أن يعود على اللفظ فله دره (قوله يتألف منها) أى يجمع منها بفتح الشدة التحتية
والفوقية مبنيا للعروف (قوله وهو كلمة) أشار الشارح إلى أن الكلام يتألف من الكلمة فالكلمة جزء من
الكلام والكلمة معناها قول مفرد والمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه وبعضهم عرفه بأنه لفظ وضع لمعنى
مفرد وهو غير واضح في العبارة انظر شرح القطر لمؤلفه (قوله في نفسها) في معنى الباء أى دلت على معنى
بنفسها أو الظرفية مجاز عن دلالة اللفظ عليها بالاحتاجة إلى الغير ومعنى النفس ذكرناه في حواشينا على شرح
الشارح على رسالة التوحيد (قوله أيضا في نفسها) المراد أنه لا تحتاج الدلالة عليه إلى ذكر المتعلق الخصوص
بأن لا يتوقف فهم معناه عليه فخرج الحرف لاحتياجه اليه وقول السيد في شرح الفتح إن الحرف دال
بنفسه أراد به أن الواضع جعله وحده بازاء المعنى فعدم الاحتياج فيه بالنظر إلى اعتبار الواضع والاحتياج
بالنظر إلى فهمه منه في نفس الأمر وإنما احتاجت من مثالي في الدلالة على الابتداء إلى كلمة أخرى لأنه لم يوضع
لمفهوم الابتداء المطلق أو الخصوص كلفظهما أى لفظ الابتداء من أى لفظ واحد من الابتداء آت المحصورة
كالكاثر بين السير والكوفة وتخصيص الابتداء بخصوصية فإما يكن طرفاه الخصوصان لم يفهم المعنى
فاحتاجت في الدلالة على المعنى إلى كلمة أخرى فظهر أن تعقل معنى الحرف يتوقف على تعقل كلتين إحداها
الفعل أو شبهه والأخرى ما يذكر بعده لا على ذكرها وإنما يجوز واحذف ما بعده مع القرينة كجلى للبتداء
والخبر وغيره وجوز واحذف الفعل أو شبهه لأن معنى الحرف لا ينفك عن غيره تحققا وتعقلا فلا ينفك
لفظه عن لفظ غيره للحاذاة بينهما فيكون اللفظ على وفق المعنى يذكر ما بعده لحصول المحاذاة في الجملة دون

يتألف منها ثلاثة أقسام
الأول الاسم وهو كلمة
دلت على معنى في نفسها

العكس لأن معنى الفعل كثيرا ما يكون أمرا عاما يظهر كل الظهور ويكون كالمدكور بخلاف ما بعدها غالبا فهو بالذكر أولى وقد يخفف متعلق بعض الحروف كما في حروف الإيجاب نحو نعم وبلى فإن قيل حيث كان من موضوعا لكل ابتداء مخصوص فهو يدل وضعا على الابتداء المطلق والخصوصية والمطلق مما يستقل بالمفهومية ولذا صار لفظ الابتداء اسما للحرف كالفعل دال تضمننا على معنى مستقل قلت لم يؤخذ الابتداء في مفهومه مطلقا لا المطلق ولا المقيد من حيث كونه آلة للملاحظة الغير وما كان كذلك لم يستقل بخلاف الحدث في الفعل والابتداء في لفظ من فلا يفهم منه أصلا إلا ما كان رابطا به يس بحروفه (قوله) ولم يقرن بزمان خرج به الفعل لأنحو أمس فإن مدلوله نفس الزمان لأنه مقترن به (قوله) وضعا قيد لا بد منه فإنه لا يمتد بزمان ثلاثي يخرج نحو الصبح وهو الشرب أول النهار والغروب وهو الشرب آخره والقيل وهو الشرب وسطه فإن معناها مقترن بمطلق زمن كالصبح ولا يعلم أهو ماض أم غيره أما الفعل فيقرن وضعا بأحد الأزمنة على التعيين وكون المضارع للحال والاستقبال لا يضر لأنه لم يوضع إلا لأحدهما ووضع للآخر موضع ثان فلذا يحصل فيه اللبس ودخل بقولنا وضعا الوصف كاسم الفاعل والمفعول فإن كونه حقيقة في الحال ليس من وضعه بل بطريق الزوم من حيث إن الحدث المدلول له لا بد له من زمن ولا يكون حاصل حقيقة الافي حال اطلاقه وأما اسم الفعل فمدلوله لفظ الفعل عند الجمهور ولا زمن فيه أصلا خرج به نحو عسى وليس ونعم وفعل التعجب لا قترانها به وضعا ولذا ثبت لها آثار الفعلية فلحقها التاء وترفع الفاعل لكن لما خرجت إلى معنى الانشاء أو التي تجردت عنه ولا يخرج العلم المتقرر من فعل كأحمد لأنه لم يقرن بالزمان في وضع العملية وأما وضعه الأصلي فقد اسلخ عنه فتدبر اه خ ض (قوله) كزيد وأنا وهذا (الأول) اسم علم مقول من المصدر تقول زاد زيد زيادة فهو من الزيادة والثاني ضمير المتكلم وحده مذكرا أو مؤنثا والثالث مركب من كلمتين الأولى التنبيه وهو حرف والثاني اسم الإشارة وهو لفظة المذكر القريب (قوله) والثاني أي من الأقسام الثلاثة (قوله) بكسر الفاء كقدمنا فلا تغفل (قوله) وهو كلمة دلت على معنى في نفسها) إن قيل إن الأفعال الناقصة مثل كان ما أن تدل على وقوع حدث في زمان ولا تدل فإن دلت كانت تامة لناقصة لأنه متى دل اللفظ على حصول حدث في زمان معين كان هذا كلاما تاما لناقضا وإن لم يدل وجب ألا يكون فعلا أجب الفخر الرازي بقوله الذي أقول به وأذهب إليه أن لفظة كان تامة مطلقا إلا أن الاسم الذي يستداليه لفظ كان قد يكون ماهية مفردة مستقلة بنفسها مثل قولنا كان الشيء بمعنى حدث وحصل وقد تكون تلك الماهية عبارة عن موصوفية شيء لشيء آخر مثل قولنا كان زيد منطلقا فإن معناه حدوث موصوفية زيد بالانطلاق فلفظ كان ههنا معناه أيضا الحدوث والوقوع إلا أن هذه الماهية لما كانت من باب النسب والنسبة يتمتع ذكرها الأبعد ذكر المتبئين لا جرم وجب ذكرها ههنا فكأن قولنا كان زيد معناه أنه حصل ووجد فكذا قولنا كان زيد منطلقا معناه أنه حصلت موصوفية زيد بالانطلاق وهذا بحث عميق عجيب دقيق غفل الأولون عنه اه ولقائل أن يقول أسماء الأفعال تدل على ألقاطدالة على الزمان المعين والدال على الدال على الشيء دال على ذلك الشيء فهذه الأسماء دالة على الزمان المعين كأقد يتبادر من المعنى الحاصل منه أجب بأن المعترف في كون اللفظ فعلا دلالة على الزمان ابتداء وهذه الأسماء ودلت على المعنى المذكور لكن بواسطة وهو المعنى الذي هو فيه من الأمر والماضي ولقائل أن يقول اسم الفاعل والمفعول دالان على الزمان المعين وهو الحال والاستقبال أجب بما ذكرناه في حد الاسم ثم اعلم أن الفعل مشتمل على ثلاثة معان أحدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانها الزمان وثالثها النسبة إلى فاعل ما ولاشك أن النسبة إلى فاعل مامعنى حرفي هو آلة لملاحظة طرفيها فلا تستقل بالمفهومية أجب الجامي بأن المراد بمعنى في نفسها ليست تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين أن يكون المراد به الحدث اه (قوله) واقرنت في عبارة الشارح قص لأنه لم يذكر الحدث ويمكن أن يجاب بأن الحدث حاصل في الاقتران فعنه الحدث مقارن

ولم تقرر بزمان وضعا
كزيد وأنا وهذا
والثاني الفعل وهو كلمة
دلت على معنى في نفسها
واقترنت بزمان

للزمان في الوضع أى اصطحاباً في الوضع لها فساوى قول بعض المصنفين مادل على حدث وزمان ولذا قيل ان مثل مقاله الشارح جزء معنى الفعل (قوله وضاً) قد تقدم البحث في حد الاسم فلنتطالع ثمة ان شئت (قوله فان دلت) هذا تفصيل للجملة وسيأتى مزيد بحث تقريره في باب الأفعال ان شاء الله تعالى (قوله على زمن ماض) وهو الزمن الذى قبل زمانك الذى أنت فيه (قوله فى الفعل الماضى) راعى فى التأنيت فى الكلمة وجاز أن راعى الخبر فهو بما يجوز فيه الوجان كما علمت (قوله وان دلت) معطوف على قوله فان دلت وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود على الكلمة (قوله يحتمل الحال والاستقبال) أى فى الأصل وخرج به قولك يقوم الآن أو غدا فالأول يختص بالحال والثانى يختص بالاستقبال وسيأتى أنى أبسط الكلام على هذا في باب الأفعال ان شاء الله تعالى (قوله والحال والاستقبال) بالنصب فيه مافعل يحتمل الواقع صفة للفظه زمن (قوله فى الفعل المضارع) راعى فيه المرجع ويجوز أن راعى الخبر كما تقدم فلا تغفل (قوله نحو يقوم) أى فان الأصل فيه يحتمل القيام فى الحال والاستقبال أى يحتمل أحدهما والآخر بوضع ثان كما تقدم في تعريف الاسم (قوله وان دلت) أى تلك الكلمة على طلب شئ كالقيام فى مثل قم وهو معطوف أيضاً على قوله فان دلت على الكلام المتقدم فى قول المؤلف وهى اسم وفعل وحرف ثم الطلب ان كان من الأعلى الى الأدنى فالفعل يسمى أمراً وان كان من الأدنى الى الأعلى فالفعل يسمى دعاء وان كان من المساوى فالفعل يسمى التماساً ونسب بعضهم هذا التفصيل الى مذهب المعتزلة مع كلام ستقف عليه ان شاء الله تعالى في باب الأفعال (قوله فى المستقبل) أى لأن الأمر طلب حصول الشئ فى المستقبل لأن طلب ما حصل فى الماضى لا يتصور وجوده فهو غير قيد بل يلىان الواقع الا أن يقال قد يتعلق الأمر بما حصل فى نحو قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا أو لا أن الايمان حاصل قبل الأمر والماخو طوبوا بما يدل على حصوله ولك أن تحيى بأنه الأمر بالقيام وهو غير حاصل قبل (قوله نحو قم) أمر من القيام معناه أنشئ القيام الغير الحاصل فى الماضى (قوله الثالث) أى من الأقسام الثلاثة (قوله الحرف) بفتح الحاء مع سكون الراء (قوله) وهو كلمة دلت على معنى (قل الرازى قالوا الحرف مجاء لمعنى فى غيره قال وهذا لفظ مبهم لأنهم ان أرادوا أن الحرف مادل على معنى يكون المعنى حاصل فى غيره وحال فى غيره لزمهم أن تكون أسماء الأعراض والصفات كلها حروفاً وان أرادوا به أنه الذى دل على معنى يكون مدلول ذلك اللفظ غير ذلك المعنى فهذا ظاهر الفساد وان أرادوا به معنى ثالثاً لابد من بيانه قال الرضى فى المراد الأول بأنه لا يصح الاعتراض على حد الحرف بالصفات وذلك بأن يقال ان معنى طويل مثلاً فى جاءنى رجل طويل موجد معناه أى الطويل فى موصوفه حتى صار الموصوف متضمناً له وذلك أن معنى طويل وطويل فهو دال على معنيين أحدهما قائم بالآخراد الطويل قائم بذو فئعناه الطويل وصاحبه لا يحرد الطويل الذى فى رجل وانما ذكر الموصوف قبله ليعين ذلك الصاحب الذى دل عليه طويل وقام به الطويل لا يقوم به الطويل اه كلام الرضى فتدبر وقال أيضاً فى المراد الثانى ان الحرف موجد لمعناه فى لفظ غيره اما مقدم عليه كفى نحو بصرى أو مؤخر عنه كفى فى الرجل والأكثر أن يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ فيكون متضمناً للمعنى الذى أحدثه فيه الحرف مع دلالة على معناه الأصلى الا أن هذا تضمن معنى ثم يدل عليه لفظ المتضمن كما كان لفظ البيت متضمناً لمعنى الجدار ودال عليه بل الدال على المضمون فيما نحن فيه لفظ آخر مقترن بالمتضمن فرجل فى قولك الرجل متضمن لمعنى التعريف الذى أحدث فيه اللام المقترن به وكذا ضرب زيد فى هل ضرب زيد متضمن لمعنى الاستفهام اذ ضرب زيد مستفهم عنه ولا بدنى المستفهم عنه من معنى الاستفهام وموجده فيه هل وقد يكون معنى الحرف مادل عليه غيره مطابقة وذلك اذا كان ذلك الغير لازم الاضمار كدال همزة أضرب ونون نضرب على معنى الضميرين اللازم اضرارهما اه فافهم ذلك فانه عزيز المثال صعب المنال (قوله دلت على معنى) أى وذلك المعنى الذى يدل عليه هو المصادر التى هى النقي والايجاب والتأكيد والشرط والاستفهام والامتناع لأن كل

وضعا فان دلت تلك
الكلمة على زمن ماض
ففى الفعل الماضى
نحو قام وان دلت على
زمن يحتمل الحال
والاستقبال ففى
الفعل المضارع نحو
يقوم وان دلت على
طلب شئ فى المستقبل
ففى فعل الأمر نحو
قم الثالث الحرف وهو
كلمة دلت على معنى

حرف لا بد وأن يكون له معنى ومعناه لا يكون في لفظه الا مصدرا لأنك تقول لمعناها النني والنني لا يكون الا مصدرا من قولك نني ينفي نفيا وتقول ان معناها التا كيد من قولك أ كديوك كدتا كيدا وعلى هذا القياس سائر الحروف من عامل وغير عامل اه ابن يعيش (قوله في غيرها) أى في لفظ غير هارضى قال فغير صفة للفظ وقديكون اللفظ الذى فيه معنى الحرف مفردا كالمعرف باللام والمنكر بتبوين التنكير وقديكون جملة كفى هل زيد قائم لأن الاستفهام معنى في الجملة اذ قيام زيد مستفهم عنه وكذا النني في مقام زيد اذ قيام زيد منى اه (قوله على معنى في غيرها) اعترض بشموله الأسماء الموصولة وضمير الغائب والكاف الاسمية وكم الخبرية وأسماء الاستفهام والشرط لأن كلا منهما دال على معنى في غيره وأجيب بأن الأسماء الموصولة وضمير الغائب وان احتاجا ضرورة الى لفظ آخر كاحتياج الحروف اليه لكن لا يفيد معناها الذى هو الشئ المبهم ويحدثاه في ذلك اللفظ فان لفظه الذى مثلا تفيد معناها الذى هو الشئ المبهم وهو حاصل بنفسها حصول سائر الأسماء فاحتياجها للحصولها في ذلك الشئ المبهم في صلتها وانما تحتاج الى صلتها لكشف ذلك الابهام ورفعها لا لاثبات ذلك الابهام في الصلة كما مروكذا ضمير الغائب فمما مبهمان لكن اشترط فيهما من حيث الوضع أنه لا بد لهما من معنى غصص فلذا عدا من المعارف والكاف الاسمية معناها المثل وهو معنى مستقل بخلاف الحرفية فمعناها المشابهة الحاصلة في الغير وكذا كم الخبرية معناها شئ كثير لا الكثرة التى هي من معنى رب وأما اسم الاستفهام والشرط فكل منهما يدل على معنى في نفسه وعلى معنى في غيره نحو أيهم ضرب وأيهم تقرب أضرب فان معنى الاستفهام متعلق بمضمون الكلام ومعنى الشرط موجود في الشرط والجزاء أو أى في الموضعين دالة على ذات وهي معنى مستقل ولا يلتفت الى أن له معنى في غيرها من جهة أخرى فلم الحدل لكن لو زاد الشارح العلامة أبقاه الله بالسلمة بقوله فقط كالنا كفى تبع للجزولى كان أسلم فانهم (قوله نحو الى وهل ولم) فيه اشارة الى أن الحرف ثلاثة أقسام مشتركة بين الأسماء والأفعال وهو هل تقول هل زيد قائم وهل قام زيد وغرض الأسماء ولا مدخل له في الأفعال وهو الى وسائر الجارات تقول الى الى زيد وغرض الأفعال ولا مدخل له في الأسماء وهو ولم وسائر الجازمات تقول لم يضرب زيد عمرا (قوله وقوله) مبتدأ وقوله يعنى به خبره والعائد الى الضمير في به (قوله جاء معنى) هذا التقديم معلوم مما قبله فلا احتياج الى ذكره فاكفى وهل يدخل فيه نحو ليس زيد بقائم وبسم الله اذا جعل مبتدأ حذف خبره فيقال مبدوء به بمحتمل ولج المعنى بعضه وكذا ادخال حمزة التشكيل (قوله جاء) أى وضع معنى وفى ذلك وصف الشئ بوصف ناقله لأن الجي لا يتصف بالحرف بل ناقله أعنى واضعه فانهم (قوله لعنى) أصله معنى كفى أصله فتى فتحركت الياء واشتتح ما قبلها قبلت الفاء مع شروط وفوائد جمدة ذكرتها في شرح الحلل وقد أعلننا في الزلال فانظر هم وجاء معنى فى محل نصب حال من حرف باعتبار أنه علم على الكلمة التى دلت على معنى فى غيرها فقط وهل هو من قبيل علم الأشخاص أو الأجناس كل محتمل والظاهر الثانى (قوله يعنى به) أى يقصد بقوله جاء معنى لكن من جهة الأعراب لا يصح ارجاع الضمير اليه بل يجب ارجاعه الى وقوله فليفتنن (قوله أن الحرف) بفتح الحمزة لأنه واقع موقع مفعول يعنى فهو ساد مسد المصدر قال ابن مالك وهزمان افتح لسد مصدر * مسدها وفى سوى ذلك اكسر

(قوله دخل في تأليف الكلام) فبفتحين أى انتساب يعنى أن الحرف ليس له في تأليف الكلام مجال كما يؤخذ من كتب اللغة ونص الصحاح وهم دخل في بنى فلان اذا انتسبوا معهم وليسوا منهم اه فانظر اليه (قوله فان هل معناها الاستفهام) ان حرف توكيد وهل اسمها منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة للحكاية ومعناها بدل من هل بدل اشتال وبدل المنصوب منصوب وقوله الاستفهام خبران ويجوز أن يقال معناها مبتدأ والاستفهام خبره والجملة من البتدا والخبر في محل رفع خبران ثم انظر أيهما أولى قال الزمخشري في الفصل

في غيرها نحو الى وهل
ولم وقوله (جاء معنى)
يعنى به أن الحرف لا
يكون له دخل في تأليف
الكلام إلا إذا كان
له معنى كهل ولم فان
هل معناها الاستفهام

البتدى أن موضع الجملة جراه قول يس وأقول الحصر في الكسرة قصور لعدم اشتباه الفتح في صورة الاسم الغير المنصرف والياء في الأسماء الستة والجمع المذكور السالم والثنية ويجب بأنه لا يظهر في الفتح عند فهم البتدى أنه علامة للاسم لأنه يوجد في الفعل في مثل ضرب وكذا الياء يوجد في الفعل أيضاً مثل تفر بين وأيضاً الكسرة أصل وذكر الأصل كاف (قوله أيضاً بالخفض) اختص بالاسم لأنهم قصدوا أن يوفوا للاسم لاصلته في الاعراب حركاته الثلاث وينقصوا من المضارع الذي هو فرعه فيه واحداً منها فنقصوه مالا يكون معمول الفعل وهو الخفض وأعطوه ما يكون معموله وهو الرفع والنصب فليتامل (تنبيه) الخفض يتناول الخفض بالحرف وسيأتي قريباً والاضافة والتبعية وسيأتيان في باب الخفوضات والتوهم وسأذكره في ذلك الباب أيضاً أن شاء الله تعالى (قوله) والتتوين أى الغير العالى والترنم لأنهما لا يختصان بالاسم بل يدخله والفعل والحرف كما سيأتى عند تعرض شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلامة لذلك (قوله) ودخول الخ أى وجوده لأنه لا معنى للدخول (قوله) أيضاً ودخول الألف واللام اعترض من ثلاثة أوجه الأول أنه لا يقال للتثنية كهل الهاء واللام وبل الياء واللام وكذلك هنا الثانى هذا التعبير لا يشمل أم في لغة طبيه ومنه الحديث ليس من امبرامصيام في امسفر الثالث أن منه الموصولة فتدخل على الفعل نحو ماأنت بالحكم الترضى حكومته * ولا الأصيل ولاذى الرأى والجدل

والاستفهامية تقول أل فعلت بمعنى هل فعلت فتدخل على الفعل الماضى حكاية قطرب أجب عن الأول بأن ذلك مسلم لومشينا على أن العرف المحمزة واللام أوكون المحمزة أصلية وصلت لكثرة الاستعمال وأما أن مشينا على أن العرف اللام وحدها والمحمزة زائدة للوصل فتعير المؤلف أصل بالنسبة الى من عبر بال أول وقتلانا العرف اللام والمحمزة زائدة معتدها في الوضع فلا اعتراض عليه لأنه يجوز أن يعبر بال نظر للاعتداد بها وهو الأتيسر وبالألف واللام نظراً لزيادة فليتامل وعن الثانى ثلاثة أجوبة الأول أنه ترك ذلك لعدم شهرته والكلام هنا في الشهرة وأين يعرف المبتدى ما لا يشتهر والثانى أن أم اختص ببعض اللغات وهولفة طبيه وتركه ذلك لا ينأى الأولية لكن لم ينلها بذلك الثالث وهى الحق الحقيق أن العلامة في الحقيقة صحة دخول أل لادخولها بالفعل وأين الكلمة التى يصح دخول أم ولا يصح دخول أل عليها اذ كل ما دخلت أم تدخل أل ضرورة فان جميع العلامات حتى في الفعل المراد بها صحة القبول لا الحلول بالفعل فافهم ذلك فانه مهم وقد صرح بذلك المؤلف رحمه الله تعالى في علامة الحرف وعن الثالث بأن ذلك كما قاله ابن هشام ضرورة قبيحة حتى قال الجرجاني ما معناه أن استعمال مثل ذلك في النثر خطأ باجماع أى أنه لا يقاس عليه وفيه نظر وسيأتى أئى ذكر الألف واللام بمنزلة بحث ان شاء الله تعالى في التعريف مع مناسبة المقام (قوله) وحروف الخفض من اضافة السبب للمسبب أى الحروف التى هى سبب في الخفض أى الكسرة التى تحدث عند دخول هذه الحروف كما تقدم ذلك وأما اختصت هذه الحروف بالاسم وجعلت علامة لأنها توجد الخفض المختص به لا يقال لاحاجة الى ذكرها فان الخفض يعنى عنها لا نا نقول عدم الاحتياج اليها غير مسلم لأنه نص عليها لتدخل الأسماء المبنية نحو هذا وهذه وهؤلاء فان الخفض لا يظهر فيها بل هى في محل خفض لأن اعراب المبنى على وأين يعرف المبتدى هذا الكلام فاذا قلت مثلاً مررت بهذا الرجل وبهذه المرأة أو هؤلاء القوم كان كل مبني على السكون في الأول والكسر في الأخيرين في محل جرو لا أثر للخفض هنا ظاهر أالفخفض لا يعنى عن ذكر حروف الخفض اذ الذى في محل خفض ليس مخفوضاً فلا يتناوله التعبير بالخفض فيحتاج لذكر حروف الخفض لأجله فان قلت وجدنا حرف الخفض يدل على ما ليس باسم نحو

والله ماليل بنام صاحبه * ولا غخالط الليات جانبه

ونحو على بس العير قلت ان الحرف هنا دخل على اسم محذوف والأصل في الأول ماليل بيل نام صاحبه

والتتوين ودخول
الألف واللام وحروف
الخفض (يعنى أن
الاسم يتميز عن الفعل
والحرف

والثاني نعم السير على غير مقول فيه بئس العبر (قوله بالخفض) أى فالحفض هو المميز للاسم من بين قسميه الفعل والحرف (قوله يزيد) قديوم جالحفض والتنوين معافى لفظ زيد فلهذا لامعنى لاقصار الشارح العلامة أبقاه الله بالسلمة بأنه دخله الجرو لم يزد على قوله والتنوين وأيضاً دخله الجار فالأولى أن يمثل بنحو مررت بغلام صاحب الدار فإن صاحب اسم لدخول الحفض عليه أى وجوده (قوله وغلام زيد) أى الجرو بما جر المعطوف عليه وهذا هو مقصود الشارح بالتمثيل إذ لفظة غلام مجرور ولذا قال لوجود الحفض أى فيها أعنى لفظة زيد ولفظة غلام فالذى وجد فيه الجر فقط بلا ظهور الجار هو لفظة غلام فليفتن (قوله والتنوين) معطوف على بالخفض أى أن الاسم يتميز عن قسميه الفعل والحرف بالتنوين ولو لوحده فقوله نحوز زيد ورجل أى من قولك جاء زيد وقام رجل ولذا قال لوجود التنوين أى فقط (قوله والتنوين نون ساكنة) هو فى الأصل مصدر نونت الكلمة إذا ألحقت آخرها النون المذكورة لأمطلق النون كما يوهمه بعض العبارات ثم غلب حتى صار علما للنون المذكورة وبذلك يندفع اعتراض السبيلى فى نتائج الفكر حيث قال تصحيح العبارة عندى أن يقال التنوين الحاق الاسم نونا ساكنة لأن التنوين مصدر نونت الحرف أى ألحقت نونا كما أن التعليل مصدر نعلت الرجل إذا جعلت لها نعلًا وليس التعليل هو النعل وكذلك التنوين ليس هو النون بمجرد ما هو هذا يطرده فى الحروف تقول سينت الكلمة أى ألحقت بها سينا وكفوتها أى ألحقت بها كافا اه قال بعض من كتب على القطر معترضاً على جعله علماً بالغلبة مانصه وفيه أنه إنما يحس كونه علماً بالغلبة أن لو كانت النون المذكورة جزئياً من جزئيات المعنى الكلى الذى وضع اللفظ بأزائه أعنى الحاق النون المذكورة وليس فليس ولا يرد على هذه العلامة قوله * ألام على لو * لأن لو هنا على لفظه ولذلك شدد آخرها وجرت كذا فى الحواشى الخفائية وهو مبنى على أن الكلمة إذا قصد بها لفظاً دون معناها كانت علماً على ذلك اللفظ لأنها موضوعة بوضع ضئلى شئ * بعينه غير متناول ما أشبهه وقدرده السيد السند أفيض عليه رحمة الواحد الأحد فقال فى بحث تكسير المسند إليه من شرح المفتاح فى بحر كلام ذكره وإن أريد به اللفظ كان أيضاً معرفة لأنه مؤول بهذا اللفظ لأنه علم حقيقة بناء على ما توهم من أن وضع اللفظ لمعنى يتضمن وضعه لنفس ذلك اللفظ عماله وأنه باطل قطعاً اه انظر حواشى الفاكهى (قوله ساكنة) أى أصالة والتقييده لئلا يخرج ما حرك لعارض التمام الساكنين كتنوين عادا الأولى وإنما لم تحذف كاحذف نون التوكيد المحففة عند ملاقة الساكن لتكون للنون اللاحقة للاسم مزية على النون اللاحقة للفعل لشرفه وخرج بقيد الساكنة التحركة نحو النون الأولى فى ضيف ورعش الأول للطفلى الذى يتبع الضيفان والثانى اسم لكثير الأرعاش أى الارتعاد وأما الثانية فتنوين كما نبه عليه شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلمة فى شرح الألفية (قوله تلحق الآخر) خرج به النون اللاحقة لغير الآخر نحو نون انكسر ومنكسر (قوله لفظاً) صفة لمصدر محذوف تقديره لحوافل مفظاً (قوله لا خطأ) لا عاطفة وخطا معطوف على لفظاً قال الشارح فى شرح الألفية خرج به تنوين الترم نحو * ألقى اللوم عاذل والعابثين * وهو اللاحق للقوا فى المطلقة أى التى آخرها حرف مدعوض عن مدة الإطلاق وأصله التابوكذا خرجت نون التوكيد فى نحو لنسفعل أنها تكتب هى أو بدلها وهو الألف اه ومن تأمل كلامه أبقاه الله بالسلمة فى ذلك الشرح بأدى تأمل يظهر له أن المراد بالخط فى قوله لا خطأ أن تكتب بصورتها أو بعضها من الألف أيضاً ولا يرد عليه زيد فى الوقف حيث تكتب بعضها لأن السقوط خطأ يكنى فى بعض الأحوال كالدرج هنا قال يس فى حواشى الفاكهى لا يرد رأيت زيد فى الوقف لأنه يسقط رفعا وجرا وأما سقوطه فى الدرج فلا يكنى فى دفع الإيراد المبني على ثبوته خطأ لما تقرر أن حق الكلمة أن تكتب بتقدير الابتداء بها والوقف عليها فتدبر ولا نحو قال زيد بن عمرو التعريف مبنى على الأعم الأغلب اه وكذا

بالخفض نحو مررت
زيد وغلام زيد فزيد
المجرور بالباء وغلام
اسمان لوجود الحفض
والتنوين نحو زيد
ورجل فزيد ورجل
كل منهما اسم لوجود
التنوين فيه والتنوين
نون ساكنة تلحق
الآخر لفظاً لا خطأ

في حواشي التوضيح وقوله الأعم الأغلب هو مرادنا بالكفاية في بعض الأحوال واعلم أن أنواع التنوين
الخاصة بالاسم أربعة * أحدها تنوين التمكن أي التمكن وهو اللاحق للاسم العربي المنصرف غالباً قال
ابن هشام فائدته الدلالة على خفة الاسم وتمكنه في باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف فينبى ولا الفعل فيمنع
من الصرف ويسمى تنوين الأمكنية أيضاً وتنوين الصرف وذلك كزيد ورجل ورجال والذي يدل على
أن تنوين رجل للتمكن لا للتكثير بقاؤه مع العلمية بعد النقل قاله ابن الحاجب قال الشيخ ورد اهأى من
أن التنوين مع العلمية هو ما كان قبلها وفيه نظر فتأمل ثم رأيت الشيخ الرضى قال أنا لأرى منعاً من أن
يكون تنوين واحد للتمكن والتكثير معا فرب حرف يفيد فائدتين كالالف والواو في مسلمات ومسلمون
فتقول التنوين في رجل يفيد التكثير أيضاً فإذا سميت به الاسم تمحض للتمكن قال يس فيرد على من
استدل بعبث التنوين بعد العلمية على أنه ليس للتكثير ويمكن الانتصار لابن الحاجب لأن الأصل بقاء
ما كان على ما كان اه قلت كالدنوشرى يمكن أن يقال تنوين نحو رجل قبل العلمية للتكثير فقط وبعدها
يخلفه التمكن * وثانيها تنوين التكثير وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية فراقين معرقها ونكرتها
تقول سيبويه بلا تنوين إذا أردت شخصاً معيماً اسمه ذلك وبه إذا أردت شخصاً ما سمي به وبه بلا
تنوين إذا استردت مخاطباً من حديث معين وبه إذا أردت استزادة من حديث ما فإيه بلا تنوين معرفة من
قبيل المعرفة بأل الهدية أي الحديث اليهود كذا قالوا وهو كما قاله الشيخ خالد المصنوع على أن مدلول اسم الفعل
المصدر وأما على القول بأن مدلوله الفعل فالأن جميع الأفعال نكرات وردة العلامة الدنوشرى * وثالثها
تنوين المقابلة أي مقابلة نون جمع المذكر السالم في جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وفي تفرقة بين رجال
ومسلمات وقمة ويمكن أن يقال فرق لأن جمع المؤنث السالم مع جمع المذكر السالم في جعل النصب والجرسواء
فيهما ولا كذلك في جمع التكسير وإنما قالوا أنها تنوين المقابلة اذ لو كانت للتمكن ثبتت في نحو قوله تعالى من
عرفات ولو كانت للتكثير لم تثبت في الأعلام وليست عوضاً عن المضاف اليه ولا لترتم بق إلا أن يقال هي
في جمع المؤنث في مقابلة النون في جمع المذكر السالم لأن هذا معنى مناسب ألا ترى إلى جعلهم نصب هذا الجمع
تابعاً للجر كما في جمع المذكر كبر فالنون في جمع المذكر كرامة مقام التنوين الذي في الواحد في المعنى الجامع
لأقسام التنوين فقط وهو كونه علامة تمام الاسم كما أن النون قائمة مقام التنوين الذي في الواحد في ذلك قاله
الرضي لا يقال قد وجدنا في مفرد المؤنث ما ليس فيه تنوين نحو فاطمة فلم يقل تنوينه عوض عن
تنوين الاسم المفرد لأنه جعل مقابلاً لجمع المذكر كما أننا نقول كما وجدنا ذلك أيضاً في مفرد الجمع المذكر السالم
ما ليس له تنوين كبراهيم فيطبق التقابل قال الرضى أيضاً قال الربيع وجار الله يعني الزخشرى إن التنوين في
نحو مسلمات للصرف قال جار الله وإنما لم تسقط في عرفات لأن التانيث فيها ضعيف لأن التاء التي لها كانت
لحض التانيث سقطت والتاء فيه علامة لجمع المؤنث وفيما قاله نظر لأن عرفات مؤنث ثم قال والأولى عندي أن
يقال إن التنوين للصرف والتمكن وإنما لم يسقط في نحو من عرفات لأنه لو سقط تبعه الكسرة في السقوط
وتبع النصب وهو خلاف ما عليه الجمع السالم إذا الكسرة فيه متبوع لاتابع فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف
للضرورة لم يحذف ما عدا هذا فانظره * ورابعها تنوين العوض وهو الإلحاق عوضاً من حرف أصلى أو
زائد أو مضاف إليه مفرداً وجملة فالأول كجوار وغواش فانه عوض عن الياء قال في المعنى وفاك السيبويه
والجمهور لا عوضاً من ضمة الياء وفتحها النابتة عن الكسرة خلافاً للمبرد اذ لو صح لعوض عن حركات نحو
حلى ولا هو تنوين التمكن والاسم منصرف خلافاً للاخفش وقوله لما حذفت الياء التحق بالجمع باوزان
الآحاد كسلام وكلام فصرف مردود لأن حذفها عارض للتخفيف وهي منوية بدليل أن الحرف الذي بقي
أخيراً لم يحرك بحسب العوامل اه والثاني كجندل قال في المعنى فان تنوينه عوض من ألف جندل قاله
ابن مالك والذي يظهر لي خلافه وأنه تنوين الصرف ولهذا لم يحرك بالكسرة وليس ذهب الألف التي هي علم

الجمعة كذهاب الباء من نحو جوار وغواشاه والثالث تنوين كل وبعض إذا قطعاً عن الإضافة نحو وكلا
 ضربنا له الأمثال فضلنا بعضهم على بعض والرابع اللاحقة لأن نحو ويومئذ يفرح المؤمنون عوضاً عن الجملة
 التي تضاف إليها والإصل والله أعلم ويومئذ غلبت الروم يفرح المؤمنون فحذف جملة غلبت الروم وحجىء
 بالتنوين عوضاً عن الجملة المحذوفة إيجازاً وتحسيناً فالتقيا ساكنان ذالاً والتنوين فكسرت الدال على
 أصل التقاء الساكنين وليست هذه الكسرة كسرة اعراب باضافة يوم إليها بقي من أقسام التنوين ما محله
 في المطولات (قوله) ودخول الألف واللام (لوعبر بدخول أل كان أولى وسيأتي الكلام على هذا في المعرفة
 والنسبة) إن شاء الله تعالى وقد سبق بعض ذلك عند قول المتن والتنوين (قوله نحو الرجل والغلام) أي
 من نحو قولك جاء الرجل والغلام (قوله لدخول أل) أي وجوده إذ لا معنى للدخول كما قدمنا هناك فلا تغفل
 (قوله عليهما) لو قال عليه عائداً أعلى كل كان أولى (قوله لدخول حرف الخفض) وهو الباء الظاهر في الأول
 والمقدر في الثاني لعطفه على مجرور فهو مجرور بما جر للعطف عليه والمراد بدخول الوجود كما مر آنفاً
 (قوله عليهما) لو قال عليه كان أولى كما سبق وإنما قال عليهما ولم يقل على الأول لما ذكرناه (قوله ثم ذكر كراخ)
 عطف على متوهم أي قال كذا ثم ذكر ومثله شائع وبه الشارح عليه بأن المصنف ذكر ذلك على جهة
 الاستطراد وهو أن يذكر عند سوق الكلام لغرض ما يكون له نوع تعلق به ولا يكون السلق لأجله وإنما
 قلنا له نوع تعلق إذ لو لم يكن له نوع تعلق بالمرة لكان الكلام عن البلاغة بمنزلة ولعلنا نذكر معنى الاستطراد
 على وجه آخر عند تكلم شارحنا عليه في باب النعت إن شاء الله تعالى (قوله جملة من حروف الخفض) أي
 لاجمعيها كما أفادته العبارة بمن وقد زاد المؤلف رحمه الله تعالى ونفعنا بعلومه في باب المحفوظات مذومندوا
 رب كما هو لا يتق بذكرها هناك كما لا يخفى (قوله وهي من) الخبر مجموع العطف والمعطف عليه فلا يشك المحل
 على حروف الخفض وتقديم العطف والاختار وذلك بأن يجمع التعدد أولاً في هذه الصورة بأن يعطف أولاً
 ثم يجعل خبراً فإن قيل في كلام المصنف الأخبار بالحرف والحرف لا يصلح للاخبار به ولأنه لا نوع موضوع
 النسب مخصوصة لانتهاها قلت معنى قولهم الحرف لا يخبر بأنه لا يخبر بمعناه معبراً عنه بمجرد لفظه كما أن
 معنى قولهم الحرف لا يخبر عنه أي لا يخبر عن معناه معبراً عنه بمجرد لفظه وإلا فلفظ الحرف يخبر به كقولنا
 الحرف في ولا لفظ الفعل يخبر عنه كقولنا ضرب فعل ماض وكذا المعنى إذا لم يعبر عنه بمجرد لفظه كقولنا
 بعض ما لا يخبر به معنى وفي معنى ضرب لا يخبر عنه اه شنواني على شرح الشيخ خالدهذا المتن والحاصل
 أن كلا من الحرف والفعل أن أراد معناه لا يخبر عنه كما لا يخبر بالحرف وإن أريد لفظه فيخبر عنه كما يخبر
 بالحرف فإن قيل مامعنى قولهم قد حرف بقصد اللفظ والاختار بأنه حرف لا يساعده كما تقول ضرب فعل
 لأن الخبر المألوف عين المبتدأ والأخبار عنهما بأنهما حرف وفعل قد يفيد المغايرة والتفارق بينهما أوجب بأن
 معناه أعنى معنى قولهم قد حرف ماصدق عليه قدم من الأفراد الواقعة في غير هذا التركيب من نحو قد قام وقد
 قعد وغير ذلك حرف لا قد الواقعة هنا فإنها اسم لارادة لفظها وكذا يقال في مثل ضرب فعل فلتأمل أن كنت
 ذافهم لأنك إذا تأملت فيه وجدت فيه كلاماً فاسداً (قوله أيضاً من) معناه ابتداء الغاية قال الرضى كثير مما يجري
 في كلامهم أن من لا ابتداء الغاية إلى لا انتهاء الغاية ولفظ الغاية يستعمل بمعنى التهاية بمعنى المدى والمراد بالغاية
 في قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة إذ لا معنى لا ابتداء النهاية وانتهاء النهاية فمن الابتداء في غير
 الزمان عند البصريين سواء كان المجرور بها مكاناً نحو سرت من البصرة أو غيره نحو قولهم هذا الكتاب
 من زيد إلى عمرو وأجاز الكوفيون استعمالها في الزمان أيضاً واستدلوا بقوله تعالى لمسجد أسس على
 التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه وقوله تعالى إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة ثم قال ولا تأزرى في الآيتين
 معنى الابتداء إذ لا قصد من معنى الابتداء في من أن يكون الفعل المتعدي بمن الابتدائية شيئاً متداً كالسير
 والمشى ونحوه ويكون المجرور بمن الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو سرت من البصرة ويكون

ودخول الألف واللام
 نحو الرجل والغلام
 فكل منهما اسم
 لدخول أل عليهما
 وحروف الخفض نحو
 مررت بزيد ورجل
 فكل منهما اسم
 لدخول حرف الخفض
 وهي الباء عليهما ثم
 ذكر جملة من حروف
 الخفض فقال (وهي
 من

الفعل المتعدي بها أصلاً للشيء المتدخو تبرأت من فلان إلى فلان وكذا خرجت من الدار لأن الخروج ليس شيئاً متحداً إذ يقال خرجت من الدار إذا انفصلت منها ولو بأقل من خطوة وليس التأسيس والتداء حدثين متعدين ولا أصلين للشيء المتبدل فها حدثان واقعان فيما بعدهم وهذا معنى في فن في الآيتين بمعنى في وذلك لأن من في الظروف كثير ما تقع بمعنى في نحو جئت من قبل زيد ومن بعده علامة كونها للابتداء أن يحسن في مقابلتها إلى أو ما يفيد فأنه تدخو قولك أعوذ بالله من الشيطان الرجيم لأن معنى أعوذ به ألتجئ إليه وأفر إليه فالباء هنا أفادت معنى الانتهاء اه بعض حذف وإعراب الآية الأولى اللام للابتداء ومسجد مبتدأ وأسس في محل رفع نعت لمسجد وهو السويع لكون المبتدأ منكرة وأحق خبره من أول يوم متعلق به ونائب الفاعل الضمير المستتر في أسس على حذف المضاف أي أسس بنيانه وقد صرح به في أفن أسس بنيانه حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وأضمر (تنبيهان) الأول أن المبدأ المؤلف من لان من معانيها الابتداء فناسب الابتداء بها ولأنها أقوى حروف الجر بدليل أنها دخلت على ما لم يدخل عليه غيرها من سائر الحروف الجارة نحو من عندك وما لازم النصب على الظرفية نحو من قبل ومن بعد والثاني أنها تدخل على الضمير نحو منك والظاهر نحو من نوح ولعلنا نزيد على هذا في باب المحفوضات (قوله والى) قال الرضى تستعمل في انتهاء غاية الزمان والمكان بلا خلاف نحو تموا الصيام إلى الليل والأكثر عدم دخول حدى الابتداء والانتهاء في المحدود فإذا قلت اشتريت من هذا الموضع إلى ذلك الموضع فالوضعان لا يدخلان ظاهراً في الشراء ويحوز دخولهما فيه مع القرينة وقال بعضهم ما بعد إلى ظاهره الدخول فيها قبلها فلا تستعمل في غيره إلا مجازاً وقيل إن كان ما بعدها من جنس ما قبلها نحو أكلت السمكة إلى رأسها فالظاهر الدخول والافالظاهر عدم الدخول نحو تموا الصيام إلى الليل والمذهب هو الأول اه قول الرضى وعلى ابن هشام المذهب الأول بأن الأكثر مع القرينة عدم الدخول فيجب الحمل عليه عند التردد فاصل المذاهب في إلى ثلاثة الأول الدخول إن كان من الجنس الثاني الدخول مطلقاً الثالث عدم الدخول مطلقاً وعلى كل إذا دلت قرينة على الخروج أو الدخول عمل بها وهو الحق الذي لا شك في مثله فتنبه لهذا الموضع والله الحمد (قوله سرت من البصرة إلى الكوفة) قد علمت أنه متى دخل بعد من ما قبلها فهي بمعنى الانتهاء والى بمعنى الانتهاء فهما هنا كذلك أي سرت مبتدأ من البصرة متنبها إلى الكوفة وعلمت أنه لا يحسن هنا أن يقال لا يدخل المحدود إذ القرينة لا تساعد عدم دخوله فيه فلست فطن (قوله من البصرة) بفتح الباء وإذا نسب الشخص إليها قيل البصري بالكسر اه شرحى الصغير للألفية لابن مالك (قوله لدخول) أي وجود كما قدمنا (قوله على الأول) أي لفظ البصرة والثاني أي لفظ الكوفة ﴿ تنبيه ﴾ اعلم أن إلى تدخل على الضمير نحو إليه والظاهر نحو إلى الكوفة (قوله وعن) من معانيها المجاوزة وقال الرضى أي بعد شيء عن المجزورها بسبب إيجاد مصدر المعدي بها قال يس نقلاً عن النونشوى هي حقيقة في مجاوزة جرم عن جرم وتعديه عنه وقد تستعمل في المعاني على طريق التشبيه في مثل قوله تعالى ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكاً شبه انصراف البصرة عن تأمل ذكره بانصراف المجاوزة عما يجاوزه اه وضنكاً مصدر وصف به فيستوى فيه المذكور والمؤنث ومعناه ضيقاً وقرى ضنكى كسرى ومعيشة اسم إن وله خبرها قال في المغنى ولم يذكر البصريون سواها أي سوى المجاوزة ولعلنا نزيد على هذا في باب المحفوضات إن شاء الله تعالى (قوله رमित السهم عن القوس) أي بعدت السهم عن القوس بسبب الرمي قال الرضى وكذا أطعمه عن الجوع أي بعده عن الجوع بسبب الاطعام وكذا أدبت الدين عن زيد وقولهم رويت عنه علماً وأخذت عنه مجازاً كأنك نقلته وقولك جلست عن يمينه أي تراخيت عن موضع يمينه بالجلوس وقوله تعالى يخالفون عن أمره مضمين معنى يتجاوز وطبقاً عن طبق أي طبقاً متجاوزاً في الشدة عن طبق آخر دونه في الشدة فيكون كل طبق أعظم في الشدة بمقابلته وقوله عن طبق صفة طبقاً وليس المراد طبقين فقط بل المقصود جنس أطباق كل واحد منها أعظم من الآخر فهو

والى (نحو سرت من
البصرة إلى الكوفة
فكل من البصرة
والكوفة اسم لدخول
من على الأول والى
على الثاني (وعن) نحو
رमित السهم عن
القوس فالقوس اسم

مثل الثنية في ليك قال أبو عبيدة وما ينطق عن الهوى أي بالهوى والأولى أنها بمعناها والجار والمجرور صفة
للمصدر أي تطلقا صادرا عن الهوى فمن مثله تفيد السببية كما في قوله قلت هذا عن علم أو عن جهل أي قولاً
صادراً عن علم اه وفي يس على التوضيح كلام طويل في مسئلة التضمين فانظره فانهم جدا (قوله)
لدخول عن أي وجوده كما غير مرة أي لوجود آل في أوله (قوله وعلى) من معانيها الاستعلاء أي العلو
أما حقيقة نخوزيد على السطح أو مجازاً نحو عليه دين كما يقال ركبته دين كأنه يحمل ثقل الدين على عنقه
أو على ظهره قال الرضى ومنه على قضاء الصلاة وعليه القصاص لأن الحقوق كأنها ركة لمن تلتزمه وكذا
قوله تعالى كان على ريك حتى مقضياً تعالى عن استعلاء شيء عليه ولكنه اذا صار الشيء مشهوراً في
الاستعمال في شيء لم يراع أصل معناه نحو ما أعظم الله ومنه توكلت على فلان كأنك تحمل ثقلك عليه ثم
صار بمعنى وثقت به حتى استعمل في البارئ تعالى نحو توكلت على الله واعتدت عليه وأما قوله

* اذا رضيت على بنو قشير * فيحمل رضى في التعدي على ضده أي سخطت كاحمل بت منه على
اشترت وقربت منه على انضمت منه وقولهم فلان على جلالة يقول كذا أي معها وكان المعنى أنه يلزمها
لزوم الرابك لمركوبه من قولهم ركبته الديون أي لزمته ومنه سر على اسم الله أي ملتزم به فكأنه مركب
يحملك الى مقصودك ومنه قولك مررت على زيد لا يفيد أن مرورك به كان من جهة الفوق بخلاف معنى
مررت به اه وقوله بخلاف مررت به أي ان قولك مررت عليه لا يخالف معنى مررت به بأن زاد عليه
بالاستعلاء تأمل (قوله ركب على الفرس) هو استعلاء حقيق كما علمنا تقدم وظاهر كلام المصنف في
باب المفعول به مع كلام شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلمة التسوية بين ركب الفرس وركب عليه وهو
كذلك وفي المصباح ركب الدابة وركب عليها (قوله لدخول على) أي وجوده كما تقدم غير مرة (قوله)
عليه أي على لفظ الفرس أي مع وجود آل ولكن لم يذكره لوضوحه والتقريب على المبتدى (قوله وفي)
من معانيها الظرفية وهي حاول شيء في شيء حقيقة في الأجسام بأن كان للظرف احتواء وللظرف تحيز
مكانية أوزمانية فالمكانية تخوف أدنى الأرض والزمانية تخوف بضع سنين أو مجازية بأن يفقد التحيز
والاحتواء أو أحدهما فهي على ثلاثة أنواع إما يكون الظرف والمظروف معنيين نحو ولكم في القصاص
حياة أو الظرف معنى والمظروف ذاتا نحو أصحاب الجنة في رحمة الله أو بالعكس نحو لقد كان لكم في رسول
الله أسوة حسنة ومعنى أسوة والله أعلم اقتداء وهو اسم كان ولكم خبرها قال الرضى في الحديث في النفس
المؤمنة مائة من الابل معناه أي في قتلها فالسبب الذي هو القتل متضمن للدية تضمن الظرف للمظروف وهذه
هي التي يقال إنها للسببية وقوله تعالى ولأصلبنكم في جذوع النخل قيل ان في معنى على فيه والأولى بمعناها
لتمكن المصلوب في الجذع تمكن المظروف في الظرف وقيل انها بمعنى الباء في قوله

وتركب يوم الزوع منافوارس * بصيرون في طعن الأباهر والكلاب

والأولى أن تكون بمعناها أي لهم بصارة وحق في هذا الشأن وقيل هي بمعنى الى في قوله تعالى فردوا أيديهم
في أفواههم والأولى أن تقول هي بمعناها والمراد التمكن وقيل هي بمعنى مع في قوله تعالى فادخلني في عبادي
والأولى بمعناها أي حاصلة في زمرة عبادي أو بمعنى ادخلني إليها الروح في أجسام عبادي وقوله أنت أخي في الله
أي في رضا الله أي رضاه تعالى مشتمل على مؤاخاتنا لانخرج عنه الى الأغراض الدنيوية وكذا قولهم الحب
في الله والبغض في الله اه بعض حذف (قوله الماء في السكوز) السكوز معروف جمعه كيزان أو كواز وكوزة
مثل عود وعيدان وأعواد وعوده قاله في الصحاح فهو بضم السكاف وسكون الواو (قوله لدخول في) أي
وجوده كما تقدم غير مرة (قوله عليه) أي على لفظ الكوز مع كونه مجروراً وقود جديفه آل أيضاً وقد مر غير
مرة (قوله ورب) قال الرضى في رب ثمان لغات أشهرها ضم الراء وفتح الباء الشدة والثانية ضم الراء وفتح
الباء الخففة والثالثة ضم الراء وضم الباء الخففة والرابعة ضم الراء واسكان الباء الخففة والخامسة فتح الراء وفتح

لدخول عن عليه
(وعلى) نحو ركب
على الفرس فالفرس
اسم لدخول على عليه
(وفي) نحو الماء في
السكوز فالسكوز اسم
لدخول في عليه (ورب)

الباء المشددة والسادسة فتح الراء وفتح الباء المخففة والسابعة والثامنة ضم الراء وفتح الباء مشددة ومخففة بعدها تاء مفتوحة اه وقد تجمع لغاته بتفتيش من كتب اللغة مع زيادة مائتي عشرين وهذا نظمها بعضهم

من اللبي اللاتي لرب خالوا * وكلها عشرون قد تنال

رب رب رب رب رب ربنا * رب رب رب رب رب ربنا

رب ربنا رب رب ربنا * ربنا رب ربنا ربنا

خذ ربنا يصلح بالتام * فحفظها صعب لدى العوام

فالاول ضم الراء وفتح الباء المشددة والثاني بلا تشديد والثالث فتح الراء وفتح الباء المشددة والرابع بلا تشديد والخامس فتح الراء وفتح الباء المخففة وبعدها تاء ساكنة مع ميم مفتوحة وألف ساكنة والسادس ضم الراء وفتح الباء المشددة آخره تاء ساكنة والسابع بلا تشديد والثامن فتح الراء وفتح الباء المشددة آخره تاء ساكنة والتاسع بلا تشديد والعاشر ضم الراء وفتح الباء المخففة فتاء ساكنة بعدها الميم والألف والحادي عشر ضم الراء واسكان الباء والثاني عشر ضم الراء وفتح الباء المشددة بعدها الميم والألف والثالث عشر ضم الراء وضم الباء المشددة والرابع عشر بلا تشديد والخامس عشر ضم الراء وفتح الباء المشددة واسكان التاء وبعدها الميم والألف والسادس عشر فتح الراء وفتح الباء المشددة آخره الميم والألف والسابع عشر فتح الراء وسكون الباء والثامن عشر فتح الراء وفتح الباء المخففة آخره الميم والألف والتاسع عشر فتح الراء وفتح الباء المشددة واسكان التاء آخره الميم والألف والعشرون ضم الراء وفتح الباء المخففة آخره الميم والألف قال ابن هشام في المعنى ان رب حرف جر خلافا للسكوفيين في دعوى اسميته وقولهم انه أخبر عنه في قوله

ان يقتلوك فان قتلك لم يكن * عارا عليك ورب قتل عار

بعار بل عار خبر لمحذوف والجملة صفة للجرور أو خبر للجرور اذ هو في موضع مبتدأ كالمسيئتي انتهى ولذا قال في

كفاية المعاني وهو على الراجح حرف جر * لا أنه أضيف للنجر

مبتدأ ورب قتل عار * أي هو عار مابه اعتبار

قال الرضى ووضع رب للتقليل تقول في جواب من قال ما لقيت رجلا رب رجل لقيت أي لا تنكر لقيت للرجال بالمرأة فأنى لقيت منهم شيئا وان كان قليلا قال ابن السراج النحاة كالمجعين على أن رب جواب للكلام اما ظاهر أو مقدر فهي في الأصل موضوعة لجواب فعل ماض منى فلماذا لا يجوزون رب رجل كريم أضرب بل ضربت وانما كان محذوفا في الغالب دلالة الكلام السابق عليه هذا الذي ذكرنا من التقليل أصليا أي أصل معنى رب ثم تستعمل في معنى التكثير حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالحجاز المحتاج الى القرينة وذلك نحو قوله * رب هيضل لب لفت بهيضل * والهيضل الجيش الكثير واللبج الصوت والجملة واللف الخلط والجمع وقال في المعنى ان رب ليس معناه التقليل دائما خلافا للأكثرين ولا للتكثير دائما خلافا لابن درستويه وجماعة بل تدل على التكثير كثيرا وللتقليل قليلا اه وهو في غاية الحسن وكلام الرضى في غاية الدقة ولا يخالف بين كلامهما اذ انما ملته وفي كفاية ابن الحاجب مانصه ورب للتقليل أي لانشاء التقليل ولهذا وجب له مصدر الكلام كما أن كم له مصدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة ليتحقق التقليل الذي هو مدلول رب لأنه اذا وصف الشيء صار أخص وأقل مما لم يوصف على الأصح وفعلها يعنى الذى يتعلق به رب فعل ماض لأنها للتقليل الحقق ولا يتصور ذلك الا في الماضى نحو رب رجل كريم لقيته أو رب رجل كريم لم أفارقه محذوف ذلك الفعل الماضى غالبا لوجود القرائن بخور رب رجل كريم أى لقيته وقد تدخل على مضمر مبهم لا مرجع له يميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وان كان المميز منى أو مجمعا مذكرا كان المميز أو مؤنثا نحو رب رجلا أو رجلا أو امرأة أو امرأتين أو نساء خلافا للسكوفيين في مطابقة التمييز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فانهم

يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء وتلحقها مالا الكافة
 المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق ما على الجمل نحو قوله تعالى ربما يود الذين كفروا وقد تكونوا مازائدة
 فتدخل على الاسم وتجوز نحو ربما ضربة بسيف صقيل اه بزيادة من شرح الجامى عليها والصقيل قال في
 الصباح صقلت السيف ونحوه صقلا من باب قتل وصقلا أيضا بالكسر جلوته والصقيل صانعه اه (قوله رب
 رجل كريم لقيته) رب حرف جر شبه بالزائد ورجل مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدره على آخره
 منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد وكريم مخصص مسوغ لكونه مبتدأ ولقيته
 فعل وفاعل ومفعول والجملة خبر المبتدأ ذكر ابن هشام في الغنى أن مجرور رب يجوز أن يكون مفعولا على
 حد زيدا ضربته قال ويقدر الناصب بعد المجرور لأقبل الجار لأن رب لها الصدر من بين حروف الجر اه
 وعلى كل فكرم نعت لرجل وإنما كان مكسورا للجوار كما في قوله تعالى وأرجلكم إلى الكعبين عطفًا على
 الوجوه والأيدي ولذا كانت الأرجل مفعولة لا مفعولة ويحوز أن يقرأ كريم بالرفع على الأول وعليه فلا
 اشكال (قوله لدخول رب عليه) أى مع كونه منونا غفوضا والمراد بالدخول الوجود كما مر غير مرة (تنبيه)
 يدخل رب على النكرة لا غير وباقي الكلام عليها يأتي في باب المحفوضات إن شاء الله تعالى (قوله والباء)
 ومعناها الاتصال وهو أصل معانيها قال سيويه وإنما هي للاتصاق والاختلاط ثم قال وما اتسع من هذا في
 الكلام فهذا أصله قاله في التصريح قال في الغنى ثم الاتصال حقيقى كما مسكت بزيادة أقضت على شئ من
 جسمه أو على ما يحبه من بدأ وثوب ونحوه ولو قال أمسكت احتمل ذلك وإن تكون منته من التصرف
 أى الانصراف ويجازى نحو مررت بزيد أى ألققت مرورى بكان يقرب من زيد اه لجعل الاتصال بما
 يقرب منه كالالاتصاق وتازع اللامبىنى فى كون الاتصال فى صورة القبض على نحو الثوب حقيقيا واستظهر
 أنه مجاز يجعل الصادق الامسك بالثوب الصاقا بزيد لما بينهما من المجاورة ثم الحقيقى نوعان ما لا يصل الفعل
 إلا بحرفه كسطوت بزيد وما يصل الفعل بدونه نحو أمسكت بزيد فان الباء أفادت أن امساكك بزيد كان
 مباشرا منك له بخلاف أمسكت زيدا فانما يفيد منعه الانصراف بوجه ما (قوله نحو مررت بزيد) يحتمل أن
 الباء للاتصاق فالغنى أنه جالس وأنت مررت عليه أو للعبية فالغنى أنه مر معك لكن يحتمل أنه هو الذى حملك
 على المرور وأنت الذى حملته وجعلته مارا قال فى الغنى وعن الأخفش أن الغنى مررت على زيد بدليل
 وانكم تمررون عليهم مصححين وأقول ان كلاما من الاتصال والاستعلاء إنما يكون حقيقيا إذا كان مفضيا
 الى نفس المجرور كما مسكت بزيد وصعدت على السطح فان أفضى الى ما يقرب منه فجاز كمررت بزيد فى
 تأويله بالجماعة وكقوله (وبأت على النار النداء والخلق) فإذا استوى التقديران فى المجازية فالأكثر استعمالا
 أولى بالتخرىج عليه كمررت بزيد ومررت عليه وان كان قد جاء كافى لتمررون عليهم يرون عليهم (ولقد أمر
 على اللثيم بسبى) الآن امر به أكثر فكان أولى بتقديره أصلا ويته على هذا الخلاف خلاف فى المقدر
 فى قوله (تمررون الديار ولم تعوجوا) أهو الباء أم على انتهى (قوله لدخول الباء عليه) أى مع وجود التوئين
 والحذف ففيه ثلاث علامات للاسم والمراد بالدخول الوجود كما سبق (قوله والسكاف) من معانيها التشبيه
 وهو الحاق ناقص فى الشرف أو فى الحسة بكامل فيها هذا أصله فنحو زيد كعمرو مع أنهما متساويان فيها
 لعله فرعه قال الرضى بدليل حرفيته وقوعه صلة فى نحو الذى جاءنى كزيد فهو مثل الذى فى الدار فان قيل
 لم لا يجوز كونه بمعنى المثل والمبتدأ محذوف أى الذى هو كزيد أى مثل زيد قلت ان حذف المبتدأ فى صلة
 غير أى ادا لم تطل فى غاية القلة واستعمال الذى كزيد شائع كثيرا فلا يكون اسما ويتعين اسميتها اذا انجرت
 كما فى قوله * يضحكن عن كالبرد المنهم * أى النائب أوارثته بالمفاعلة كما فى قوله
 أنتهون ولن ينهى ذوى شطط * كالظمن يهلك فيه الزيت والفنل

نحو رب رجل كريم
 لقيته فرجل اسم
 لدخول رب عليه
 (والباء) نحو مررت
 بزيد فزيد اسم لدخول
 الباء عليه (والسكاف)

أوعلى الابتداء نحو كذا عندى درهما على ما قال بعضهم واستدل بقولهم إن كذا درهما مالك برفع مالك انتهى وذوى شطط أمحاب ظلم ﴿ تنبيه ﴾ شذ دخولها على الضمير نحو قول الشاعر
 خلى الذنابات شملا كئيبا * وأم أو عال كها أو أفربا
 وكنقوله ولا أرى بعلا ولا حلاطلا * كه ولا كهن الا حاطلا

وباقى الكلام يأتي إن شاء الله تعالى فى باب المخفوضات (قوله زيد كاليد) هو مثال للحاق الناقص فى الشرف بالكامل فيه ومثال الحاق الناقص فى الحقة بالكامل فيها زيد كالحمار فان الحمار فى البلادة أكمل من زيد فيها ويحتملها قولك زيد كالأسد اذا شهدت شجاعته بشجاعة الأسد فمن قبيل الأول وان شهدت بلادته أو عدم حياته به فمن قبيل الثانى فتأمل (قوله فاليد) يقرأ بالكسر وان كان مبتدأ فهو مرفوع بضمة مقدرة على آخره للحكاية (قوله لدخول الكاف) أى وجوده كما تقدم غير مرة مع وجود ال وال كسر (قوله واللام) هى مكسورة مع كل ظاهر نحو زيد ولعمرو والامع المستغاث المبشر لى مفتوحة نحو والله وأما قراءة بعضهم الحمد لله بضمة فهو عارض للاتباع ومفتوحة مع كل مضمع نحو لاولكم ولهم الامع ياء التشكلم فكسورة واذا قيل يالك ويالى احتمل كل منهما أن يكون مستغاثا به وأن يكون مستغاثا من أجله وقد أجازها ابن جنى فى قوله * فيا شوق ما أبقي وبالى من النوى * وأوجب ابن عصفورى بآلى أن يكون مستغاثا من أجله لأنه لو كان مستغاثا به لكان التقدير يادعوى ومن العرب من يفتح اللام الداخلة على الفعل ويقرأ وما كان الله ليعذبهم قاله فى المغنى أى لأن كل كلمة على حرف واحد كالواو والفاء والام الابتداء فتحها الفتح لتقل الضمة والكسرة على الكلمة التى هى فى غاية الحقة بكونها على حرف وانما كسرت باء الجر ولامه لموافقة معمولها ولم يكسر كاف التشبيه لأنها تسكون اسما أيضا فجراها اذ اليس بالأصالة وانما أبقي لام الجر الداخلة على المضمع على فتحها الحاقا لها بسائر اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك وانما خص لام المضمع بذلك لأنها لا تلتبس اذن بغيرها من اللامات اذ الضمير المجرور غير المرفوع ولو فتحت فى غير الضمير لالتبست بلام الابتداء والفرق بالاعراب لا يتم اذ ربما يكون الظاهر مبنيًا أو موقوفًا عليه اه رضى على كافي ابن الحاجب ومن معانى اللام الاختصاص والاستحقاق فالأول ما بالملكية نحو المال لزيد أو بغيرها نحو الجبل للفرس اذ لملك للفرس والثانى ما وقع بين معنى وذات نحو الحمد لله والعزة لله والملك لله والأمر لله على خلاف فى لله ذكرناه فى شرح المطالب (قوله المال لزيد) قد علمت أن لامة للاختصاص بالملكية ويمكن أن يكون اللام للاختصاص بغير الملكية لو كان زيد عبدا لشخص اذ لملك للعبد (قوله فزيد اسم) يقرأ بالكسر للحكاية كما تقدم نظيره غير مرة (قوله لدخول اللام) أى وجوده كما مر غير مرة أى مع وجود التنوين والخفض ولو عبر بنحو المال لعنان لكان أوضح (قوله وحروف القسم) بفتح القاف والسين المهملة وهو واليمين والحلف بمعنى (قوله وهى من جملة حروف الخفض) سميت حروف القسم لدخولها على المقسم به أو أشار به الى أن قول المتن وحروف القسم مرفوع بالعطف على من فالتقدير ودخول حروف الخفض وهى من وحروف القسم ويجوز أن يكون مجرورا معطوفا على الألف واللام أو على حروف الخفض أى ودخول حروف القسم ويكون من ذكر الخاص بعد العام على الأول ومن عطف الخاص على العام على الثانى والنسكة اختصاصها بالدلالة على القسم مع الجر بخلاف باقى حروف الخفض فانها جارة ولا تدل على القسم (قوله واستعملت فى القسم) أى سواء صرح بمادة القسم أولا كما سياتى (قوله وهى الواو والياء والتاء) اقتصره على الثلاثة هو المشهور شئنا أنى قال الرضى اعلم أن الواو القسم لها ثلاثة شروط أحدها حذف فعل القسم معها فلا يقال أقسم والله وذلك لكثرة استعمالها فى القسم فهى أكثر من أصلها أى الباء والثانى أن لا تستعمل فى قسم السؤال فلا يقال والله أخبرنى كما يقال بالله أخبرنى والثالث أنها لا تدخل على

نحو زيد كاليد فاليد
 اسم لدخول الكاف
 عليه (واللام) نحو
 المال لزيد فزيد اسم
 لدخول اللام عليه
 (وحروف القسم)
 وهى من جملة حروف
 الخفض واستعملت فى
 القسم (وهى الواو
 والياء والتاء)

الصغير فلا يقال لك كما يقال بك واختصاصها بالحكيين الآخرين لكونها فرع الباء وبدلا منها وانما حكم بأصلها لأن أصلها اللصاق فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به وأبدلت الواو منها لأن بينهما تناسباً لفظياً لكونهما شفويتين ومعنواي الأثرى أن في الواو العطف وواو الصرف معنى الجمعية القريبة من معنى اللصاق والتاء بدل من الواو في وراث وراث ووكلة وتسكلة واتعد فلذا قصرت عن الواو فلم تدخل الاعلى لفظة الله وفيها الخصائص الثلاث التي كانت في الواو وحكى الأخفش تربي وترب الكعبة وهو شاذ اه وكان الأولى للصنف تقديم الباء الموحدة على الواو لاصلتها وكونها أعم الحروف لأنه لا يشترط فيها شيء لكن ربما يقال قدمت الواو للكثرة دورانها على الألسنة وإن كانت الباء أصلاً كذا قيل وبجواب القسم الذي أخبر السؤل باللام وان وحرفي النفي أي ما ولا فاللام في الموجبة اسمية كانت نحو والله لزيد قائم أو فعلة نحو والله لأفعلن كذا وان فيها أي في الاسمية نحو والله إن زيدا قائم وما ولا في المنفية اسمية كانت أو فعلة نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتقن تذكر يوسف أي لا تفتقن وأما قسم السؤل فلا يتعلق إلا بما فيه معنى الطلب نحو بالله أخبرني وبالله هل قام زيد اه ابن الحاجب وشرحه للحاجي وتالله التاء تاء القسم والله بحرور بها وتفتقن فعل مضارع مرفوع ناقص لتقدير لا التافية واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت وتذكر فعل مضارع هو مع فاعله خبر تفتقن ويوسف مفعول لتذكر أي لا تزال تذكر يوسف ثم ما ذكر من جواز حذف حرف التاني مختص بكونه لأعنى لفظة لا لاللفظة ما خلافا لابن معطى قال في المعنى ذكر ابن معطى ذلك في جواب القسم فقال في ألفيته

وان أتى الجواب منفيا بلا * أو ما كقولي والسما ما فعلا

فانه يجوز حذف الحرف * إذ أمن الالباس حال الحذف

قال ابن الحجاز وما رأيت في كتب النحو الأحذف لا وقال لى شيخنا لا يجوز حذف ما لان التصرف في لا أكثر من التصرف في ما انتهى وأشد ابن مالك

فوالله ما نلتهم وما نيل منكم * بمعتدل وفق ولا متقارب

وقال أصله ما ما نلتهم في بعض كتبه قدرا المحذوف ما التافية وفي بعضها قدره ما الموصولة اه وأقول ان حذف الموصولة أجزأه الكوفيون والأخفش والعجب من ابن مالك أنه شرط لجواز حذفه كالحكاية ابن هشام كونه معطوفا على موصول آخر نحو آمننا بالله أنزل إلينا وأنزل إليكم أي والذي أنزل إليكم مع عدم عطفه هنا فليتمل (قوله نحو والله) الأولى أن يقول والله لأفعلن كذا مثلاً ليعلم مبتدئ أنه واول القسم وكذا يقال في بالله وأما تالله فلا يحتاج الى ذلك لوضوحه (قوله لدخول حرف القسم) أي التي هي الواو والباء والتاء والمراد بالدخول الوجود كما مر غير مرة (قوله والفعل) بكسر الفاء اسم لكلمة مخصوصة احترازاً من الفعل بفتح الفاء فانه مصدر لكن كون المسكور الفاء اسماً لما ذكر والمفتوح الفاء مصدراً لها هو بحسب الاصطلاح وأما في اللغة فهما مصدران لفعل بفعل قال تعالى وأوحينا إليهم فعل الخيرات بكسر الفاء خلافا لما وقع في بعض التفسير وقد مر بعض هذا في قول المتن وفعل فلا تنفل (قوله أيضاً والفعل) أي ما صدق عليه هذا اللفظ من الافراد أعم من أن يكون من أفراد الماضي أو المضارع كيفوم أو الأمر كقم وليس المعنى أن العلامة للفظ فعل لأن لفظ فعل اسم بل لأفراد هذا المفهوم السككي ثم ليس المراد جميع الافراد بل بعضها اذ منها ما لا يقبل العلامات التي ذكرها كأفعل بل ما أفعاله في التعجب وخلو وعدا وحاشا اذا نصبت وجب من جذوا كفي يهبد أن تفعل وقال الشاطبي ان هذه أفعال ماضية تقبل تاء التأنيث بالنظر الى أصلها بحسب الوضع وعدم قبولها لها عارض لأن العرب التزمت تجردها عن التاء والعبرة بالأصل فعلى هذا يصح أن يراد جميع أفراد الفعل اه من بعض الحواشي (قوله بقى) أي الحرفية لأنها المرادة عند الإطلاق فان قيل فبالالشيخ خالد في شرح المتن

نحو والله وبالله وتالله
فلفظ الجلالة اسم
لدخول حروف القسم
عليه (والفعل يعرف
بقى

قيدها بقوله الحرفية فيفيد حشواً وزيادة في التفتيد أجب الشنواني بأن القيد لبيان الواقع ودفع الإيهام
وحينئذ لا حشو ولا زيادة وإنما الحشو والزيادة ما جرى به لا لواحد من أمور ثلاثة لا فائدة ولا إخراج وبيان
الواقع وإنما اختصت قد بالفعل حتى صح أن تجعل علامة له لأنها إنما تستعمل لتفريب الماضي إلى الحال ولتقليل
العمل أو تخفيفه وشيء من ذلك لا ينحرف إلا في الماضي فادققنا قام زيد لا يفهم منه قيام زيد بزمان قريب
إلى أخبارنا بل قد فهم منه القيام به بزمان بعيد له فلما قلنا قد قام زيد أفهم أن القيام بزمان قريب إليه قال
في المعنى الاسمية على وجهين اسم فعل وهي مرادفة ليسكني يقال قد زيد درهم وقدي درهم كما يقال يكني
زيد درهم ويكنيى درهم وقوله * قدني من نصر الحيين قد * تحمل قد الأولى أن تكون مرادفة
لحسب على لغة البناء وأن تكون اسم فعل وأما الثانية فتحتمل الأول وهو واضح والثاني على أن النون
حذفت للضرورة كقوله عدت قومي كمديد الطيس * إذ ذهب القوم الكرام ليس
والطيس الرمل الكبير ويحتمل أنه اسم فعل لم يذ كر مفعوله والياء للاطلاق والكسرة للساكنين واسم
مرادف لحسب وهذه تستعمل على وجهين مبنية وهو الغالب لشبهها بقد الحرفية في لفظها ولكثير من
الحروف وضعها ويقال في هذه قد زيد درهم بالسكون وقدي بالنون حرصاً على بقاء السكون لأنه الأصل
فيما بينون ومعربة وهو قليل يقال قد زيد درهم بالرفع كما يقال حسبه درهم بالرفع وقدي درهم بغير نون كما
يقال حسى انتهى قال الدمامي وجه الاعراب ما عارض وجه تحتم البناء من ملازمتها للاضافة وهو مشكل
لأن الشبه الوضعي موجود وهو كاف في تحتم البناء فمواجهة الاعراب فإن قلت ملازمتها للاضافة قلت لوصح
كونه داعماً للبناء لم تبين في قد زيد درهم بالسكون وهي حالتها الغالبة انتهى وأجيب بأن ملازمتها للاضافة
ليست دافعة لبنائها بل لتحتمه فلذا جاز أعرابها اه شنواني (قوله والسين وسوف) هذان اللفظان
اسمان للحرطين الداخلين على المضارع إلا أن سوف تحكى عن الفتح اسمها والسين فمعرب غير محكى ولما
انعقد الشبه الصوري بين سوف وسوف دون السين وسه أدخل اللام على السين دون سوف بل حكى على
صورته تحقيقاً للشبه اه فاكهي وفيه أنه إنما قيل والسين لعدم جواز الاخبار بحرف واحد واللام يقل في
اعراب صنت تفاعل ولعلنا زيد على هذا في قول المصنف ولا في النهي إنشاء الله تعالى (قوله والسين)
قال في المعنى هي حرف تختص بالمضارع وتخلصه للاستقبال وتنزل منه منزلة الجزء ولهذا لم يعمل فيه مع
اختصاصه به وليس منقطعاً من سوف خلافاً للكوفيين ولا مدة الاستقبال معه أضيق منها مع سوف خلافاً
للصريين ومعنى قول العربيين فيها حرف تنفيس حرف توسيع وذلك أنها قبلت المضارع من الزمن الضيق
وهو الحال إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال وأوضح من عبارتهم قول الرعشري وغيره حرف استقبال
وزعم بعضهم أنها قد تأتي للاستمرار لا للاستقبال ذكر ذلك في قوله تعالى استجدون آخرين واستدل عليه
بقوله تعالى سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم عن قبلتهم التي وعدنا أن ذلك إنما نزل بعد قولهم ما ولاهم قال
لجأت السين اعلاماً بالاستمرار لا بالاستقبال انتهى وهذا الذي قاله لا يعرفه النحويون وما استدل به عليه
أنها نزلت بعد قولهم ما ولاهم غير موافق عليه اه (قوله وسوف) قال في المعنى هي مرادفة للسين أو أوسع
منها على الخلاف وكان القائل بذلك نظر إلى أن كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى وليس بمطرد ويقال فيها
سب بمحذف الوسط وسو بمحذف الأخير وسى بمحذف وقلب الوسط ياء ومبالغة في التخفيف حكاه صاحب
المحكم وتنفرد عن السين بدخول اللام عليها نحو ولسوف يعطيك ربك فترضى وبأنها قد تفصل بالفعل
الملفئ كقوله وما أدري وسوف أخال أدري * أقوم آل حصن أم نساء

والسين وسوف وتاء
التأنيث الساكنة)

(قوله وتاء التأنيث الساكنة) في أواخر الفعل حرف وضع علامة للتأنيث وقيل إنها اسم وما بعده بدل عنه
فقامت هذان التاء فاعل وهن بدل منه وهو خرق للاجماع مع أنه يراد عليه أن البديل يصح الاستغناء به عن

المبدل منه فنحو قام زيد أخوك يصح أن يقال قام أخوك ولم أر من يجوز نحو قام هند يحذف المبدل منه وهو
 التاء **(قوله الثانيث)** أي تأنيث الفاعل فلا يرد تاء ربت وتمت على لغة من سكنهما فإن قيل الفاعل من قام به
 القتل أو وجد منه الفعل أو بني عنه ويستدل من رد زعم حربية ليس بلحاق تاء التأنيث مع أن قولك ليست
 هند قائمة ليست التاء فيه تاء التأنيث للفاعل بالنعى المتقدم لعدم دلالة ليس على الحدث بل هي تاء من بني عنه
 الخبر وولسّم أنّها للني بشكل جعلها فعلا لأن النني معنى في الاسناد أوجب بأن المراد بالفعل ما يشعل مدلول
 الخبر وبعض جعل معناها ثبوت الانتفاء أي انتفاء وصف ما أسندت إليه فلا يشكل **(قوله أيضا وتاء
 التأنيث الساكنة)** أما اختصت تاء التأنيث الساكنة بالفعل حتى دلت عليه لأنها تدل على تأنيث فاعل
 أو نائب عنه فلا يلحق إلا به ذلك والصفات استغنت عنها لما يلحق من التاء المتحركة الدالة على تأنيث
 فاعل وتأنيث مرفوعها فلا جرم اختصت بالفعل شنواني **(قوله الساكنة)** المراد بالساكنة وضعا وإن
 تحركت لعرض كالتقاء الساكنين في نحو وقالت امرأة فرعون وضربنا وقالت أمة بالنقل ويدل على
 عروضها حذف الألف في رمتا بخلاف المتحركة وضعا بحركة اعراب فتخصص بالاسم كقائمة أوبناء فقد
 تدخل الاسم كلاحول ولا قوة عند بنائهما على الفتح وقد تدخل الحرف كربت وتمت في لغة من سكنهما
 وانما سكنت تاء التأنيث للفرق بين تاء الأفعال نحو تضرب وثبت وتاء الأسماء نحو بيت ولم يعكس كلا ينضم
 ثقل الحركة إلى ثقل الفعل اه شنواني بزيادة **(تنبيهان)** الأول المراد من العلامات المذكورة صحة
 الحلول لا الحلول بالفعل فلو قيل قام فعل لصح ذلك واستدل على فعليته بصحة حلول تاء التأنيث الساكنة
 على ذلك فيقال قامت وإذا دعت ذلك فلا يحتاج إلى قول بعضهم أن المراد بالعلامات المذكورة على جبة
 المجموع لا الجمع وفيه نظر لأنك لو تركت التأويل الثاني وتقول أن قام فعل لصحة حلول تاء التأنيث الساكنة
 لا يخالو عن اعتراض الأول في التأويل أن تقول المراد بالعلامات المذكورة صحة حلول بعض العلامات وقد
 مر بعض ذلك عند تعرض المصنف لحروف الجر وهو اللام فلا تغفل الثاني أن ما ذكره المصنف من العلامات
 للماضى والمضارع فقط فهي ثلاثة أقسام ما اشترك بينهما وهو قدوسياتي وما اختص بالمضارع وهو السين
 وسوف وتقدم نحتها وما اختص بالماضى وهو تاء التأنيث الساكنة أصالة ولم يذكر المؤلف علامة الأمر
 فضلا عن ذكر ما اختص به وهو دلالة على الطلب وقبوله ياء الخطاب كضربي أو تونن التأنيث مخففة أو
 مشددة نحو اضربن واقعدن ولعل تركها لعسرها على المبتدى بسبب أنها مركبة من شيئين كما علمت بما
 ذكرناه أولاً لأنه جرى على مذهب الكوفيين القائلين بأن الفعل على قسمين ماض ومضارع وأن الأمر قطعة
 من المضارع فأصل اضرب لتضرب حذفت اللام والتاء واجتلبت همزة الوصل ليصح الابتداء بالساكن
 وفيه نظر من وجهين الأول أنه ذكر في باب الأفعال أن الأفعال ثلاثة وقال ماض ومضارع وأمر كما سيأتي
 والثاني أن ما يكون علامة للمضارع لا يكون علامة للأمر والله تعالى أعلم **(قوله)** يعني أن الفعل أي يقصد
 المصنف أن الفعل الذي هو اسم لكلمة مخصوصة وقوله يتميز بالبناء للفاعل والجملة خبر أن والجملة من أن
 واسمها وخبرها في محل نصب مفعول ليعني **(قوله)** عن الاسم والحرف أي اللذين هما قسيان للفعل ولكل
 من الاسم والفعل والحرف قسم وقسم **(قوله)** بدخول قد عليه متعلق بيميز أي وجودها في أول الفعل
(قوله) وتدخل على الماضي قال في المغنى وأما الحرفية فمختصة بالفعل المتصرف الخبرى المثبت المجرد من
 جازم وناصب وحرف تنفيس وهي معه كالجزء فلا تفصل منه بشيء اللهم إلا بالنسب كقوله

أخالد قد والله أو طأت عشرة * وما قائل المعروف فينا يعنف

وقول آخر قد والله بين لي عنائي * بوشك فراقيم صرد يصيح

وسمع قد لعمرى بت ساهرا وقد والله أحسنت وقد يحذف بعدها كقول النابعة

أفد الترحل غير أن ركابنا * لما تزل برحالنا وكان قدى

يعني أن الفعل يتميز
 عن الاسم والحرف
 بدخول قد عليه
 وتدخل على الماضي

أى وكان زالت ولها خمسة معان أحدها التوقع تقول قد يقدم العائب اليوم الثانى تقرب الماضى من الحال
تقول قام زيد فيحتمل الماضى القريب والماضى البعيد فاذا قلت قد قام اخنصت بالقرب الثانى التقليل نحو قد
يجود البخل وقد يصدق الكذب الرابع التكثر نحو قولك قد يجود الكريم الخامس التحقيق نحو قد
أطلع من زكاها انتهى باختصار وحذف تنبيه من خواص قد أنها يجوز دخول لام الابتداء على فعل
متصرف ماض معها تقول ان زيدا قد قام ولو قيل ان زيدا لقام كان غير جائز قال ابن مالك

ولا يلى ذى اللام ما قد نفي * ولا من الأفعال ما كرضيا

وقد يلها مع قد كان ذا * لقد سما على العدا مستحوذا

(قوله أيضا وتدخل على الماضى) قال فى المنى أيضا أثبت الأكترون التوقع مع الماضى قال الحليل يقال قد
فعل لقوم ينتظرون الخبر ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة لأن الجماعة منتظرون لذلك وقال بعضهم تقول
قد ركب الأمير لمن ينتظر ركوبه وفى التنزيل قد سمع الله قول التى تجادلك لأنها كانت تتوقع اجابة الله
سبحانه وتعالى لدعائها وأنكر بعضهم كونها للتوقع مع الماضى وقال التوقع انتظار الوقوع والماضى قد وقع
وقد تبين بما ذكرنا أن مراد المثبتين لذلك أنها تبدل على أن الفعل الماضى كان قبل الاخبار به متوقعا لأنه الآن
متوقع والذى ظهر لى قول ثالث وهو أنها لانفيد التوقع أصلا انتهى قال النفر الذى اعتقد أنها تفيد التوقع
أى توقع لقاء الخبر اليه ولعله هو الصواب بل هو هو ولكن لو تأملت قول ابن هشام أن الفعل الماضى كان قبل
الاخبار به متوقعا مع قولى هنا بآنى تأمل وجدتهما سواء والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله نحو قد قام زيد)
يحتمل أن يكون معناها التوقع ان كان خبر قيام زيد منتظرا اليه وأن يكون لتقريب الماضى من الحال وأن
يكون للتحقيق فليتأمل (قوله وعلى المضارع) وتفيد التحقيق نحو قد يعلم الله أو التقليل نحو ان الكذب
قد يصدق (تنبيه) علم بما مر أن قد لا تدخل فى الأمر كالسين وسوف وتاء التأنيث الساكنة وأنها تستعمل
علامة للماضى أو المضارع (قوله لدخول قد على) أى وجودها كاتقدم فى مبحث علامات الاسم (قوله
والسين وسوف يختصان بالمضارع) يجوز فى هذا أن يكون السين وسوف مبتدأ وقوله يختصان خبره ويجوز
أن يكون السين وسوف بالجر عطفا على قدو يختصان حال من السين وسوف (قوله لدخول السين وسوف
على) أى دخول السين على الأول وسوف على الثانى والمراد بالدخول كاتقدم غير مرة (قوله وتاء
التأنيث الساكنة تختص بالماضى) تقدم البحث عليه وسيأتى بمزيد بسط باقى بحثه فى باب الأفعال ان شاء
الله تعالى نعم أعلم أنه يجوز فى هذا التركيب أن يكون تاء مرفوعة على أنه مبتدأ وجملة تختص خبره ويجوز أن
يكون تاء مجرورة معطوفا على قوله قدو تختص حاله أى حال كونها مختصة بالماضى وهو أولى ليكون على
نسق ما تقدم فى بحث علامات الاسم (قوله نحو قامت هند) قامت فعل ماض والتاء علامة التأنيث ولا تحسبها
ضميرا لوجود الفاعل وهو لفظ هند وهو أعنى لفظ هند مرفوع بضمة ظاهرة فى آخره بلاتوين لكونه
ممنوعا من الصرف والمنع منه كونه علما مؤثرا ويجوز صرفه لكونه ثلاثيا ساكن الوسط ليس منقولاً من
علم رجل بخلاف زيد علما لامرأة لثقله بالنقل وسيأتى بحثه عند تعرض المصنف للاسم الغير المتصرف
فى باب الاعراب ولعلنا نبسط هذا الكلام عند تعرض المؤلف للنقطة هندوه مذكور فى باب الفاعل ان شاء
الله تعالى (قوله للحقوق التاء) عبر بالحقوق دون الدخول كلسبق فى مواضع للناسبة أعنى كون التاء تلحق
آخر الفعل ولما كانت التاء عارضة لاحقة زائدة على معنى أصل الكلمة عبر بما ذكر بخلاف التنوين فإنه
لما كان الحرف الأصلى غير زائد بل انما هو فى الحرف الأخير من الكلمة عبر بالوجود كما تقدم وكذلك
الخفض فليفتن ولعمري لقد أجاد الشارح أباه الله بالسلاطة فى توضيح المتبدى نفعنا الله بعلمه (قوله
والحرف) هولة الطرف قال تعالى ومن الناس من يعبد الله على حرف فان أصابه خير اطمان به وان

نحو قد قام زيد وعلى
المضارع نحو قد يقوم
زيد فكل من قام
ويقوم فعل لدخول قد
عليه والسين وسوف
يختصان بالمضارع نحو
سيقوم زيد وسوف
يقوم زيد فيقوم فعل
مضارع لدخول السين
وسوف عليه وتاء
التأنيث الساكنة
تختص بالماضى نحو
قامت هند فقام فعل
ماض للحقوق التاء
عليه (والحرف

أصابته فتنة انقلب على وجهه خسر الدنيا والآخرة وكأنه تعالى وهو أعلم بمراده بين المعنى الخفي في العبادة على الحرف ومثله قوله تعالى ان الانسان خلق هلوعا إذا مسه الشر جزوعا وإذا مسه الخير منوعا وقد ورد البيهقي حيث قال

لا حمد من يعبد ربه على * حرف فان وإن كما قد أنزلا

والحرف اصطلاحاً ماصر في تقسيم الكلام (قوله) ما لا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل الفعل) ان قيل هذا التعريف بالأعم لصدقه على الجملة فانها لا يصلح معاديل الاسم ولا دليل الفعل بحسب اللغة قلت ما عبارة عن الكلمة بقرينة كون الحرف من أقسام الكلمة فتعني أنه الحرف كلمة لا يصلح معاديل الاسم ولا دليل الفعل وبتفسير ما بكلمة يندفع أيضاً الخط ونحوه فان قيل ان أراد بدليل الاسم ودليل الفعل ما ذكره المصنف فقط ورد أن لنا كلمات كثيرة لا تقبل ما ذكره وليست بحرف وإن أراد ما ذكره المصنف وما لم يذكره فهو أحالة على مجهول قلت نخار الأول وغاية ما يلزم هذا التعريف أنه من قبل التعريف بالأعم وقد أجازوه المتقدمون لأنه يستفد به التمييز في الجملة ونختار الثاني ونقول ان المقصود بوضع هذه المقدمة المتدى وهو لا يستفيد بالأفادة والموقف يبين له ما لم يذكره المصنف فان قيل ما ذكره المصنف لا يحسن التعريف به لأنه يقتضى أن المتدى لا يعرف الحرف حتى يعرف جميع الأمور التي تدل على الاسم وعلى الفعل ويعلم عدم صلاح الكلمة بحسب اللغة ولما في هذا من العسر ما لا يخفى فيه قلت الجواب أن المقصود بوضع الكتب بالنسبة للمتدى إنما هو استفادته منها في الجملة للقطع بعجزه عن استفادته منها في الوجه الكامل وغالب الألفاظ التي لا يصلح معاشئها من العلامات المذكورة حرف فيستفيد حرفته أكثر من الألفاظ انتفاء العلامات المذكورة وكفى هذا في الاستفادة بالنسبة إليه ولا يضر أنه قد يخطئ بمعتقد حرفية بعض الألفاظ انتفاء العلامات ظاهراً لقلته ذلك بالنسبة لغيره وكما لو أخطأ في غير ذلك فان المتدى مظنة الخطأ إذا استقل بالأخذ على أن المتدى قطعاً لا يستغنى عن التوقيف للقطع بعجزه عن الاستقلال بالاستفادة بالنسبة لجميع ما في الكتاب والتوقيف يبين له ما يستفيد به عدم حرفية تلك الكلمات التي انتفت عنها العلامات المذكورة مع عدم حرفيتها ومن يستعصر ما اعتاده أهل الفنون والمقصود فيها من المسامحة بأمثال ذلك وبما هو دون ذلك كما هو معلوم لمن يتبع في فهم أنه لم يستفد شيئاً مما قرر اه شنواني بطوله (قوله) يعني أن الحرف) أى يقصد المصنف أن الحرف جملة أن واسمها وخبرها في محل نصب مفعول يعنى كما أسلفنا في غير ما وضع (قوله) يميز عن الاسم والفعل) أى اللذين هما قسيان للحرف كما علمت مما تقدم فنفطن (قوله) بأن لا يقبل شيئاً الخ) قيل علامات الاسم والفعل حروف فلا يكون عدماً علامة للحرف لأنه يلزم منه الدور أى لأن الحرف متوقف على عدم الحرف ومعلوم أن عدم الحرف يتوقف عليه لأن عدمه يتوقف على تعقله على المسك كما قالوا ان العمى عدم البصر فيتوقف تعقل العمى على تعقل البصر أجاب شارح الباب بأن الحرف له جهتان جهة كونه حرفاً وجهة كونه لفظاً معلوماً ومن الثانية يكون عدمه علامة للحرف لا من الأولى فلا دور وأجيب بأننا لنسلم الدور لأنه يمكن معرفة الحروف التي يعلمها الاسم والفعل والحرف ولا يعلم أنها حروف عبادة على الشذور (تنبيه) قال يس قال الثاني كان عليه أن يزيد قيداً آخر يخرج أسماء الأفعال كما قال ابن الناظم ولم يدل على نفى الحرفية دليل أى كأن تقع الكلمة أحد ركني الاسناد فاتها حينئذ تنفنى عنها الحرفية وتتردد بين الاسمية والفعلية والاسم أصل واللاحق به عند التردد أولى اه قال الفقير رحمه الله بغيره اللطيف الخبير يمكن أن يجاب هنا بقدمنا هناك تأمل (قوله) كهل وفي (لم) معنى الأولين تقدم في التقسيم وسيأتى ان شاء الله تعالى معنى لم في الجازمات للفعل المضارع والكاف استقصائية من جهة التقسيم فان هل مشتركة بين الأسماء والأفعال وفي مختصة بالأسماء ولم مختصة بالأفعال ومن وجداً رابعاً فعلية بالحق لهذا الموضع وتمثيلية من جهة الافراد ولاخفاء (قوله) فاتها أى الثلاثة (قوله) لا تقبل شيئاً من ذلك) أى من علامات الاسم ومن علامات الفعل (قوله) فعلامته) أى علامة الحرف الفاء

ملا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل الفعل) يعنى أن الحرف يميز عن الاسم والفعل بأن لا يقبل شيئاً من علامات الاسم ولا شيئاً من علامات الفعل كهل وفي ولم فاتها لا تقبل شيئاً من ذلك فعلامته

واقعة في جواب شرط مقدر أي فإذا علمت ما تقدم فعلامات الخ (قوله) عدم قبول العلامات من إضافة
 المصدر للمفعول أي عدم قبوله العلامات أي عدم قبول الحرف (قوله) قال العلامة الحريري استدل به على
 تصريح عدمية العلامات كأنه قال وصرح بإقلا قول العلامة الحريري والحريري هو تليذ العلامة أبي
 اسحاق الشيرازي صاحب المذهب والتنبيه في الفقه مشهورين (قوله) في ملحّة الاعراب) هو كتاب
 النحو صغير الجرم كبير العلم شرحه وفد من العلماء كالفاكهى وغيره واشتهر أنه بنت ليلة وفيه من الوعظ في
 الأمثال كثير فنه قوله جاهدوا يا قوم حتى تغنموا * وقاتلوا الكفار كما يسلموا
 ولو لم يكن فيها إلا قوله واقتبس العلم لكما تكسرما * وعاص أسباب الهوى لتسما
 لكفها غمراً على نظارها كيف لا وهو صاحب المقامات (قوله) والحرف ما ليست له علامة البيت) أي
 علامة وجودية كما بينه الشارح (الاعراب) أو الواجب ما قبله الحرف مبتدأ ماسم موصول بمعنى الذي
 يقع على الكلمة أو نكرة موصوفة بمعنى شئ ويقع عليها أيضاً كما لا يخفى وعلى كل هو خبر المبتدأ ليست فعل
 ماض على الأصح للحوق تاء التأنيث والتاء علامة التأنيث وله اللام جارة والماء المضمومة مجرور بها
 والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ليس مقدم وعلامة بالرفع في الأصل اسم ليس مؤخر لكنه الآن موقوف
 فقس الفاعلية محضة مثل إنا أعطيناك الكوثر فضل ربك قس فعل أمر من قاس يقس فاعله ضمير مستتر
 وجوبا تقديره أنت على قولى جار ومجرور متعلق بقس تكن فعل مضارع مجزوم جواباً للامر ناقص متصرف
 يرفع الاسم وينصب الخبر واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت علامة بتشديد اللام خبر تكن
 منصوب في الأصل وهو الآن موقوف وقد علمت مما قررنا أنه لا إبطاء في البيت لأن لام علامة في الشرط الأول
 مخفية وفي الشرط الثانى مشددة (قوله) علامة موجودة) أي قول الحريري على حذف نعت وساغ ذلك
 للقرينة على حد قوله تعالى يأخذ كل سفيته غضبا أي صالحة وأما قدر الشارح إبقاء الله السلامة لأن الحرف
 لا بد له من علامة أي علامة (قوله) بل علامته عدمية) أضرب عن كلامه المنفى السابق قال بعضهم إنما يجعل له
 علامة وجودية كتسميته الاسم والفعل لأنه في نفسه علامة فلو جعلت له علامة لزوم الدور أو التسلسل وهنا
 هنا فان قيل العدمى لا يكون علامة للوجودى أجيب بأن العدم قسمان عدم مطلق وهو الذى لا يكون
 علامة للوجودى وعدم مقيد وهو علامة له وما هنا من الثانى لأن المراد عدم علامة الأسماء والأفعال لا لعدم
 مطلقا فإذا عرضت عليك مثلاً كلمة وثلت عنها أهى اسم أو فعل أو حرف فاعرض عليها شيئاً من علامات
 الاسم فان قلت فهي اسم كما حمد فانك لما عرضت عليه الباء علمت أنه يقبلها فيقال مررت بآحمد وإلا فاعرض
 عليها شيئاً من علامات الأفعال فان قلت فهي فعل كما حمد فانك إذا عرضت عليه السين فانه يقبلها فتقول
 * سأحمد بنى طاعة وتعبدوا * وإلا فاحكم بحرفيتها إذ لا تخرج عن ذلك كادل عليه الاستقراء التام لأن
 علماء الفن يتبعوا كلام العرب فلم يجدوا إلا ثلاثة أنواع ولو وجدوا رابعاً لعرفوا عليه وقد مر (قوله) ونظير
 ذلك) أي نظير ما ليست له علامة موجودة بل علامته عدمية الجيم الخ (قوله) والخاء هذا محل الشاهد (خاتمة)
 نسأل الله سبحانه اعلم أن أحسن ما ي ضبط الحرف بالعدلان الحروف محصورة وهى واحد وسبعون حرفاً
 بطرح المشترك ثلاثة عشر أحاد الهمزة والألف والياء والتاء والسين والفاء والكاف واللام
 والميم والنون والماء والواو والياء * وأربعة وعشرون ثنائية أو وأم وان وأن وأى وإى
 وعن ومن وفى ولو ولا ولم وبل وقد وكى ولن وما ومع على رأى وأل وها وهل ووا
 ووى ويا * وتسعة عشر ثلاثية أجل ونعم وجبر واذن والى والا واما وان وأن وإيا وبلى
 وثم وخلا ورب وسوف وعدا وعلى وليت وهيا * وأربعة عشر رباعية الا وألا واما وأما
 وحاشا وحتى وكان وكلا ولعل واذا ولولا وهلا ولوما ولكن * وخمسة واحد وهو لكن فقط

عدم قبول العلامات
 التى للاسم والفعل قال
 العلامة الحريري في
 ملحّة الاعراب
 والحرف ما ليست له
 علامة
 فقس على قولى تكن
 علامة
 أى ما ليست له علامة
 موجودة بل علامته
 عدمية ونظير ذلك الجيم
 والخاء والماء فالجيم
 علامتها نقطة من
 أسفلها والخاء علامتها
 نقطة من أعلاها والخاء
 علامتها عدم وجود
 نقطة من أسفلها أو
 أعلاها والله سبحانه
 وتعالى أعلم

وإذا أردت بيان كل من هذه وغيرها فعليك بالمعنى فإنه المتكفل بذلكها وقد ألف الامام العالم أبو محمد عبد الله البيتوشي كتاباً في معاني الحروف وسماه كفاية المعاني إذ قال فيه :

فها كها كفاية المعاني * في حفظه لأ حرف المعاني
وفيه ستمائة بيت واثنتان وسبعون بيتاً كما قال
أبياتها محكمة رصينه * مجموعها لؤلؤة ثمينه

٦٧٢

فطالع فيه ان شئت والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ باب الاعراب ﴾

هذه ترجمة وهي كتمان الثانية منها بضرورة الحاجة لاضافة الأولى الى الثانية وسيأتي بحث المضاف والمضاف اليه ان شاء الله تعالى في باب المنخفضات وأما الأولى وهي لفظة باب فيجوز فيها ثلاثة أوجه الاعراب الرفع وهو أولها لأن فيه ابقاء أحد ركني الاسناد وفيه وجهان الأول أن يكون خبراً مبتدأً محذوف تقديره هذا باب الاعراب فها حرف تنبيه وذا اسم إشارة مبتدأ وباب خبره والثاني أن يكون مبتدأ خبره محذوف تقديره باب الاعراب هذا عمله فباب الاعراب مبتدأ وهذا مبتدأ ثان وعمله خبره والجملة خبر للمبتدأ الأول والأول أولى لأن الخبر محل الافادة كما تقول زيد قائم فانك أخبرت عن قيام زيد لأنك أخبرت عن زيد بأنه قائم ولي هنا وقفة فان التركيب في زيد قائم خبري وأي فرق بين الاخبار بقيام زيد بكونه قائماً ثم رأيتني في شرح المطالب عند قولي وبعد ما في بدئه معلوم * قال أبو حنيفة أي معصوم

ذكرت ما يناسب المقام بسبب وظائفنا فنظره ان شئت وقيل الثاني أولى لأن المبتدأ مقصود لذاته والخبر مقصود لغيره تأمل والثاني من أوجه الاعراب النصب وهو يلي الأول وهو مفعول لفعل محذوف تقديره خذ أو افهم أو اقرأ أو تعلم ولا يصح أن يكون المحذوف اسم فعل تقديره هاك لأن اسم الفعل لا يعمل وهو محذوف على الأصح والثالث الجرو وهو أضعف السكك على أن الجمهور منعه لأن الجار لا يعمل محذوفاً إلا شذوذاً مع أن الجار اذا حذف نصب المفعول لكن قال ابن مالك

وقد يجر بسوى رب لدى * حذف وبعضه يرى مطردا

والباب لغة ما يدخل منه الى غيره ويقال هو ما يتوصل به من داخل الى خارج ومن خارج الى داخل ويقال أيضاً هو فرجة في سائر يتوصل بها من خارج الى داخل وعكسه قيل هو بيان للمعاني العبارة التي قبلها ويطلق الباب لغة على القيم على القوم يقال فلان باب على القوم اذا كان عميدهم والقيم عليهم فهو حقيقة في الأجسام مجاز في غيرها الشامل للألفاظ ثم صار حقيقة عرفية في الألفاظ ومنه يقال في كل زاوية أو رباط له باب وانظر قولهم في التناجي الهى بابل مفتوح واصطلاحاً ألفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة على ما اختاره السيد من أن أسماء الكتب وما فيها من التراجم عبارة عن الألفاظ المخصوصة من حيث دلالتها على معان مخصوصة قال الشنواني ممي مبدأ كل كلام مفصول بالباب لأنه يدخل منه الى المقصود ثم يسمي نفس ذلك الكلام باباً للوصول منه الى المعاني أو بمعنى البوب وأصل باب بوب تحركت الواو وانفتح ما قبلها ثلث ألفاف وواو لقولهم في الجمع أبواب وفي التصغير بوب وضافته الى الاعراب من اضافة الدال للدلول أي باب دال على الاعراب أي على حقيقة وهو قوله وهو تغيير النح وأقسامه وهو قوله وأقسامه أربعة النح لأنه تكلم عليها فيه (فائدة) قال الزمخشري بوبت الكتب لأن القاري اذا ختم بابا وشرع في آخر كان أنشطواً بعثت كالسافر اذا قطع فرسخاً وشرع في آخر فانه أهون عليه من أن يقطع مسافة بلا عدولنا كان القرآن سوراً وسوراً وفي الشنواني قال أستاذ شيخنا ولأنه أسهل في وجدان المسائل والرجوع إليها وأدعى لحسن الترتيب والنظم والالزام تذكر المسائل منتشرة

فانهم اه والاعراب لغة مصدر أعرب يقال لمعان منها الابانة تقول أعرب الرجل عن حاجته أى أبان عنها ومنها الاجالة تقول عربت الدابة جالت في مرعاها وأعرها صاحبها أجالها ومنها التحسين تقول أعربت الشيء أى حسنته ومنها التغيير تقول عربت معدة البعير أى تغيرت وأعرها الله غيرها ومنها الزالة الفساد تقول أعربت الشيء أى أزلت عنه (١) أى فساد وتعدى هذه الحقة بالهمزة كاعلمت إلا الأول فيتعدى بعن ويأتى أعرب لازما بمعنى تكلم بالعربية أو صار له خيل عراب أو ولد له ولد عربي اللون أو تكلم بالفحشة أو أعطى العربون أو لم يلحن في الكلام أو تحبب الى غيره ومنه العروبة المتحبة الى زوجها فيهذا اثنا عشر معنى وجعله في الاصطلاح منقولاً عن سائر هاصحيج والحكم بنقله عن واحد معين ترجيح بلا مرجح لكن الانسب نقله عن التبيين لان الكلمة اذا أعربت ظهر معناها وبان وعن التغيير لأن الكلمة تتغير عن حال الوقف وعن التحسين لأن الكلمة تحسن بالاعراب لظهور معناها ووضوح دلالتها وعن ازالة الفساد لأن الاعراب تتحول به الكلمة من حال الجهل الى حال العلم وفي ذلك ازالة الفساد وعن التكلم بالعربية وهو ظاهر أو عن تاليه وهو مناسب اذا لحل العراب خلاف البراذين فمن أعرب فكان له كلاما غير كلامه وهو العربية وكذا الاخيران وانظر في الاثنين قبلهما ولا أرى تناسبا في هذا والله أعلم **(قوله الاعراب) أى فى اصطلاح التحويلين** قال العهد الذهني ولا يتأتى في الضمير من قوله هو تغير الى آخره الاستخدام تأمل **(قوله هو)** ضمير فصل فائتته الدلالة على أن الوارد بعده خبر لصفة والتوكيد واجب أو فائتته المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره أو هو مبتدأ تغير خبره والجملة خبر الاعراب قاله الزمخشري في تفسير قوله تعالى وأولئك هم المفلحون وقد تقدم غير هذا في أول الكتاب فراجع ان شئت **(قوله تغير أو آخر الكلم)** أورد عليه أن التغيير فعل الفاعل فهو وصف له فلا يصح حمله على الاعراب الذي هو وصف للكلمة وأجيب بأن المراد به المعنى الحاصل بالمصدر وهو التغير أو هو مصدر المبني للمفعول واستشكل البعض قول المورد ان الاعراب وصف للكلمة وتأويل الحبيب التغيير بما يصح وصف الكلمة به بأن الاعراب مصدر أعرب أى غير لغة واصطلاحاً فهو وصف للفاعل لا للكلمة يدل على هذا قول النحاة هذا اللفظ معرب بصيغة المفعول وقد صرحوا بأن الأصل في المعاني الاصطلاحية كونها أخص من اللغوية لامباينة لها فالتي ينبغي ابقاء المصدر على ظاهره وعدم ارتكاب التأويل منه وأنا أقول يرد على هذا البعض قول النحاة هذا اللفظ مبنى بصيغة المفعول فانهم اشتقوه من البناء وهو مفسر اصطلاحاً على القول بأنه معنوى بلزوم آخر الكلمة حالة واحدة الذي هو وصف للكلمة قطعاً بالزام آخر الكلمة حالة واحدة فحيث لم يدل قولهم مبنى على أن البناء وصف للفاعل لم يدل قولهم معرب على أن الاعراب وصف للفاعل وحيث كان البناء اصطلاحاً وصفاً للكلمة لدليل تعريفهم له كان مقابله وهو الاعراب كذلك وحيث يكون التغيير بمعنى التغير ويكون الاعراب اصطلاحاً منقولاً من وصف الفاعل الى وصف الكلمة بقرينة أن مقابله وهو البناء كذلك والجرى على الأصل من أخضية المعاني الاصطلاحية اذا لم تقم قرينة على خلافه كما هنا نعم ان أول اللزوم في تعريف البناء بالزام اندفع عن هذا البعض الايراد وكان كل الاعراب والبناء وصفا للفاعل وكان قولهم معرب ومبنى باعتبار ما بعد النقل لكن يرجح ما قدمناه تناسب القولين عليه وتوارد هاهنا على واحد أعنى القول بأن الاعراب والبناء لفظيان والقول بأنهما معنويان لتوافقهما عليه على أن كلامنا الاعراب والبناء وصف للكلمة نعم قد يظن ان الاعراب والبناء على فعل الفاعل كما في قولك أعربت الكلمة لكن ليس هذا هو العقود له الباب بقرينة اختلافهم في أنه لفظي ومعنوي اذ فعل الفاعل معنوي قطعاً هذا هو تحقيق المقام والسلام صبان وسأني أن شارحنا عنى بالتغيير التغير فان قيل ان التعريف لا يصدق في قام زيد بالرفع فقط ولم يتقدم عليه ذكر النصب ولا الجر ولم يتأخر عنه لأنه لا يوجد التغيير فلا يتحقق الاعراب في قولك قام زيد إلا بعد ذكر المنصب أو المجرور في لفظ زيد وأوضح منه نحو سبحان اللازم للنصب على المصدرية فان التعريف لا يشمله أجيب

(الاعراب هو تغيير
أواخر الكلم

(١) قوله أى فساد
في المصباح أى اتهامه
اه

بأن المراد بالتغير بالمعنى المتقدم الانتقال ولو من الوقف الى الرفع فانه كاف في اسمية التغير لا يقال لاوقف في نحو الفتى لأننا نقول كما يوجد التغير في الرفع يوجد أيضاً في الاعراب ولتأمل أن يقول من أين يعرف المبتدى حالية وقفه وحالية اعرابه وأجيب اعتبرنا التوقيف حينئذ كما أسلفنا في علامة الحرف (قوله) أو آخر الكلام) جمع آخر وأقله ثلاث فيلزم أن لا يتحقق الاعراب إلا بتغير ثلاثة أو آخر والأمر بخلاف وقد أسلفناه قلت في الجواب الاضافة ترد لما يرد له التعريف وقد صرح أهل الأصول والتفسير بأن التعريف الذي للجنس يبطل معنى الجمعية فالإضافة هنا للجنس قال الشنوائى ولعل التعبير بصيغة الجمع للاشعار بتعدد أنواعها ونوع التغير بتنوعها وقد يجاب بحذف مضاف أى أحد أو آخر الكلام اه واعتراضنا قول المصنف مع قول الشيخ الشنوائى بأنه يلزم أن لكل كلمة أو آخر مع أن الكلمة الواحدة ليس لها إلا آخر واحد فقتضى كلام الشنوائى أن للكلمة أو آخر يتحقق الاعراب بتغير واحد منها وهو بدى الفساد والجواب الثانى ١ من أصله أن في العبارة مقابلة الجمع بالجمع المقتضية للقسمه أجاداً (قوله) أيضاً أو آخر الكلام) المراد بالآخر هو الآخر حقيقة أو ما ينزل منزلة الحقيقة فدخلت الأفعال الخمسة فإن اعرابها بالنون وحذفها وهى ليست بأخر حقيقة وإنما الآخر الكلمة أصلياً كالضرب أو زائد كالسئلنى والنون وحذفها بعد الفاعل لكن لما كان الفاعل الضمير بمنزلة الجزء من الكلمة كانت النون بمنزلة الآخر والمراد بالتغير المار ما يعم التغير ذاتاً بأن يدل حرف بحرف حقيقة كما في الأسماء الخمسة والمثنى المرفوع والمنصوب أو حكماً كما في المثنى المنصوب والمجرور فإن نحو رأيت الزيدين ومررت بالزيدين لا يتغير حقيقة وإنما يتغير حكمه فإن الأصل رأيت زيداً وزيداً ومررت بزيد وزيد على أن الجواب في قولنا ان المراد بالتغير الانتقال ولو من الوقف الى الرفع اذا نظرته وجده ناقصاً لما ذكرنا وصفه بأن تبدل حركة بحركة حقيقة كما في جمع المؤنث السالم المرفوع والمنصوب أو حكماً كما فيه في حال النصب والجرح على الكلام المار (فائدة) انما جعل الاعراب كالبناء في الآخر لأنها موصوفان للكلمة والوصف متأخر عن الموصوف (قوله) لاختلاف العوامل الداخلة عليها) أى بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليها في العمل بأن يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر وإنما خصصنا اختلافها بكونه في العمل لثلاث ينتقض بمثل قولنا ان زيداً مضروب وإنى ضربت زيداً وإنى ضارب زيداً فإن العامل في زيداً في هذه الصور يختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع أن آخر العرب لم يختلف باختلافه اه ملاحظى على أن الجواب المتقدم في التغير يخلصه فلا تقفل بالاختلاف الوجود اطلاقاً للزموم على اللازم فالمدار على وجود العامل لا على تعدده المشعر به على أن الجواب المار في التغير يخلصه أيضاً (قوله) العامل الداخلة عليها) العوامل جمع عامل وهو ما به يقوم المعنى المقتضى للاعراب أى شئ مملووظ أو مقدر أو معنوى يتحصل بمعنى من المعانى المقتضية للاعراب وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة وذلك نحو جاء في جاء زيد فانه به تحصلت الفاعلية فان زيداً انما صار فاعلاً في هذا المثال لاسناد الفعل اليها فتكون فاعليته بسبب الفعل وهى تقتضى الرفع لأنه عاملها ونحو ضرب من ضربت زيداً فانه به تحصلت المفعولية فان زيداً انما صار مفعولاً في هذا المثال لا يقع الفعل عليه فتكون مفعوليته بسبب الفعل وهى تقتضى النصب لانه عاملها ونحو الباء في نحو مررت بزيد فانه بها تحصلت الاضافة أى اضافة الفعل الى ما بعده المقتضية للجر لأنه عاملها ويعنى بالتقوم نحواً من قيام العرض بالجواهر فان معنى الفاعلية والمفعولية والاضافة كون الكلمة عمدة أو فضلة أو مضافاً اليها وهى كالأعراض القائمة بالعمدة والفضلة المضاف اليه بسبب توسط العامل فالوجود كما ذكرنا لهذه المعانى هو المتكامل والآلة العامل ومعلمها الاسم وكذا الموجد لعلامة هذه المعانى هو المتكامل ومن النحاة من جعلوا الآلة كانهى الموجد للمعانى ولعلامتها كما تقدم فلها سميت الآلات عوامل اه شنوائى ورضى فان قيل العامل الزائد في محسبك درهم هل يتناوله التعريف أجيب نعم يتناوله لأن الباء فيه حصل بها كون الشئ مضافاً اليه حكماً وصورة

لاختلاف العوامل
الداخلة عليها

فإن قيل يبقى الاعتراض في عامل الفعل لأن المعنى المقتضى للاعراب لا يوجد فيه قلنا إنه إن قبل اعراب الفعل بطريق الاصلة وأن المعاني المفتقرة للاعراب تتعوره وأنها أعم من الفاعلية والمنفوعة والاضافة وغيرها فيشمل الحد المعنى الذي من الفعل كالنهي عن كلا الأمرين أو عن الجمع بينهما أو عن الأول دون الثاني في نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن يجزمهما في الأول وأجزم الأول فقط مع نصب الثاني في الثاني أو مع رفعه في الثالث (تمة) الأصل في العامل أن يكون من الفعل لأن العامل إنما يعمل لأفشاره الى غيره والفعل أشد افتقاراً لأنه حدث يقتضى صاحباً وعلاو زماناً وعلة ثم الحرف ثم الاسم ولا يؤثر العامل أثرين في محل واحد من جهة واحدة ولا يحمل عاملان على معمول واحد وما قيل ان المبتدأ والابتداء عاملان في الخبر نذكره في باب المبتدأ إن شاء الله تعالى وأما قوله تعالى فإن لم تفعلوا فحجزوم ان جملة لم تفعلوا ولا يتبع أن يكون له معمولات وقد تنتهي معمولات الى نحو العشرة اذا ذكرت المفاعيل والحال والتمييز والاستثناء والأصل تخالفه مع معمول في النوع فإن كانا من نوع واحد فلشابهة العامل مالا يكون من نوع معمول كعمل اسم الفاعل أو لضمين العامل معنى لا يكون من نوع معمول كعمل المضاف في المضاف اليه والصحيح في الاعراب أنه زائد على ماهية الكلمة وقيل انه جزء منها فيا لا يعرب بالحروف وانه مقارن للوضع اه فاكهى ويس عليه (قوله لفظاً أو تقديرًا) منصوبان على نزع الحافض أى في اللفظ أو في التقدير أو على المصدرية فيكونان نعتين لمخدوف تقديره تغير أو آخر الكلم تغيراً ملفوظاً أثره أو ما يدل عليه وهي الحركات وما ناب عنها لأن نفس التغير ليس ملفوظاً بل مقدر أثره أو ما يدل عليه ويجوز أن تقول على هذا الوجه تغيراً لفظاً أو تقديرًا أى تقديرًا يظهر في اللفظ ويدرك أو يتعلق باللفظ بأن يتغير اللفظ أو تغيراً يرجع للتقدير بأن يقدر وهذا الوجه يرجع الى الأول أعنى على نزع الحافض ويجوز أن يكونا تمييزين محولين عن المضاف أى تغير لفظ أو آخر الكلم أو تقديرها ويجوز أن يكونا حالين فالتقدير تغير أو آخر الكلم حال كونه لفظاً أو تقديرًا أى ملفوظاً أو مقدرًا على ما سلفنا و صدر به العلامة الشيخ خالد في شرحه (قوله أيضاً لفظاً أو تقديرًا) قيل الأولى أن يكونا راجعين الى تغير واختلاف العوامل ووجه أنه ليدخل التغير لفظاً كما في زيد وعمر وتقديرا كما في الفتى ووجود العامل لفظاً كما في قام زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد وتقديرا كما في زيدا ضربته اذا جعلناه منصوباً وان جعلناه مرفوعاً فالأمر ظاهر أو في قولك زيدا اضربه والمراد بالمقدر ما ينوي من ذلك كما تنوي الضمة والفتحة والكسرة في نحو القاضي وكما تنوي الواو في ساسى رفعا وأصله مسدونى ثم حذفت الجارة وأضيفت الصفة الى ياء المتكلم وحذفت النون لأجل الاضافة وحركت الياء بالفتحة فصار مسدوى ثم قلبت الواو ياء لأن الواو والياء اذا اجتمعتا في كلمة واحدة وكانت الأولى منهما ساكنة سواء كانت المتقدمة أو أواباء قلبت الواو ياء ثم أدمغت الياء الى مثله فصار مسدى بضم الميم ثم كسرت الميم لتصح الياء فصار مسدى بكسر الميم وكما تنوي النون في نحو لتباون أصله لتباوون حذفت النون الأولى لتوا الى الأمثال ثم أدمغت (١) الواو الأولى لتلقاها الساكنين وكما ينوي حذف الحركة في نحو لم يقرأ اذا كان الابدال قبل دخول الجازم ولم يعتد به أما اذا اعتد به فالاعراب ظاهر وهو حذف الألف (قوله أو تقديرًا) ان قيل المبني يتغير آخره تقديرًا لاختلاف العوامل الداخلة عليه أجيب بالمنع لأن الاعراب التقديرى أن يقدر الاعراب على محله وهو الحرف الأخير لما منع من الظهور كالتعذر في الفتى والاستثقال في القاضي والاشتغال في غلامى والمبنى لا يقدر على آخره لأن المنع في جملة وهو مناسبته للحرف لافى آخره نحو هو لاء أو مس وقديكون في آخره أيضاً كما في جملة نحو هذا فلها يقال في نحو هو لاء على الرفع أى في موضع الاسم المرفوع بخلاف المنصوب في نحو جاءنى الفتى فانه يقال فيه ان الرفع مقدر في آخره هذا ما حققه الرضى وتوضيحه أن المبني لما منع قذال عنه استحقا للاحراب وصلاحيته بذلك المنع فلا يقدر في آخره اعراب بل يقال هو في محل اسم آخره اعراب وأما المقصور مثلاً

(١) صوابها حذفت

لفظاً أو تقديرًا

كما في الفتى فهو مستحق للاعراب لكنه عاجز عن تحمله فيقدر في آخره ولا يحتاج ههنا الى تقدير اسم آخر فان قيل قام بوجه من قولك زيد قام بوجه يقدر الرفع في جملته لافي آخره فقط فما الفارق بين هذا وبين ما تقدم أعجب بأن لا ترى منعاً من أن يقدر الاعراب في آخره والمانع من ظهوره التعذر وهو تعذر الحرف الأخير من ظهور الاعراب بسابقة عامل مقتض لعدم الظهور فلي تأمل (قوله) يعني أن الاعراب أى يقصد الصنف أن الاعراب والجملة من أن واسمها وخبرها في محل نصب مفعول يعنى ضمير يعنى لصاحب المتن (قوله) وهو أى الاعراب وهو حرف إذا أعرب فصلا وقتنا لا موضع له من الاعراب خلافاً لمن قال انممع ذلك اسم كما قال الأخفش في نحو صه وزال اسمها لا محل لها من الاعراب حكاه في المغني وقد أشرنا لمثل هذا في موضعين فراجع ان شئت (قوله) تغيير) فيه ما أسلفنا فلا تغفل (قوله) أحوال) جمع حال وهو الصفة وأشار به الى أن المراد بتغيير الأواخر تغيير حالها وصفتها والافاء آخر الكلمة ما في آخرها من الحروف وهو لا يتغير مثلاً قولك قام زيد ورأيت زيداً ومررت بزيدان آخره وهو الدال لا يتغير وإنما يتغير حال آخره من وقف الى ضمة ومنها الى فتحه ومنها الى كسرة ويجب عن المؤلف بأنه لا حاجة الى ما ذكره الشارح لأن المراد بما ذكر تغيير أو آخر الكلم ذاتاً بأن يدل حرف من حرف حقيقة كما في المثني والجمع حالي النصب والجر أو حكماً كما فيهما حالة الرفع لأن الألف والواو وفيهما صار الشيتين بعد أن كانا لشيء واحد أى صارا علامتين للمثنى والجمع وعلامتين للاعراب بعد أن كانا للاول فقط لأنهما يقدران بعد الاعراب مغايرين لها قبله لأدائه الى تقدير حذف علامة الشية والجمع أو صفة بأن تبدل حركة بحركة أخرى حقيقة كما في زبدحالة النصب والجر أو حكماً كما في أحمدحالة جره بعد نصبه مثلاً حينئذ يعترض على الشارح بأن تقديره بالأحوال لا يشمل ما كان الاعراب فيه بالحروف ويمكن أن يجاب بأنه إنما قيد بالأحوال نظراً الى أن الأصل في الاعراب أن يكون بالحركات وما يعرب بالحروف فرع لا يلزم أن يشمل الحد للرفع فيمكن أن يكون ذلك مراد الشارح أطال الله بقاءه لكن المراد لا يدفع اليراد فالجواب الثاني بل الراد على أصل اليراد أن تقول ان كلام المؤلف وهو تغيير أو آخر الكلم المراد منه غير ظاهره كما قدمنا بل المراد الأحوال ولا يعترض فيما كان معرباً بالحروف لأنه يتغير أحوال وأخر ما كان معرباً بها فكما تقول ان آخر زيد مثلاً يتغير حاله من ضمة الى فتحة تقول في مثل الزيدون والزيدون فانه يتغير آخره وهو الدال من أن ما بعده والواو ياء فتأمله والله أعلم (قوله) أو آخر الكلم) أى حقيقة كما في آخر زيد أو حكماً كما في أخريد لأن الأصل يدى بزنة فعل ساكن العين خذفت الياء اعتباطاً وصارت نسيماً نسياً وكألف اثنا عشر لأن عشر حلة عمل النون القائمة مقام التنوين وكلاهما لا يخرج ما قبله عن كونه آخراً فكذا ما حل محلّه وإنما كانت لفظة عشر حلت محل النون لأن الأصل في اثنا عشر اثنان وعشر خذفت النون وأضيفت الى عشر مع حذف الواو والنون في المثني عوض عن التنوين في الاسم المفرد كما سيأتى فعلى هذا تقول في حالة الرفع جاء اثنا عشر رجلاً فاثنا عشر مرفوع بالألف لأنه ملحق بالمثنى وعشر عوض عن التنوين ورأيت اثني عشر رجلاً فاثني عشر منصوب بالياء ومثله مرتب اثني عشر رجلاً فاثني عشر مجرور بالياء وعشر عوض عن التنوين في الاسم المفرد وفي المثني والجمع ان التغيير فيهما في الحقيقة لافي الحكم لأن النون بمنزلة التنوين وهو لا يمنع آخرية ما قبله لأن التنوين كذلك كما ذكرنا (قوله) الكلم) المراد به الاسم المتمكن وهو الذى لم يشبه الحرف بأنواع الشبه وهو الشبه الوضعى في اسمي جثنا والشبه المعنوى كما في هنا وفي متى والنيابة عن الفعل بلا تأثر للعامل كترال ودراك بمعنى أنزل وأدرك والافتقار كإسماء الموصولات نحو الذى والى وفروعها والاهمالى كفوائح السور كذا قيل والفعل المضارع الذى لم يتصل بآخره شئ من نون الانات في نحو النساء برعن المقنون ومن نون التأكيد المباشر نحو ليسجن وليسكونا وخرج بالمباشرة ما فصل بينه وبين الفعل فاصل ملفوظ به في هل تضر بان يازيدان أو مقدر في هل تضر بن يازيدون بضم الباء وهل تضر بن ياهند بكسرهما هذا هو المشهور وقيل ان المتصل بنون الانات

يعنى أن الاعراب هو
تغيير أحوال أواخر
الكلم

معرب باعراب مقدر وأن ما اتصل بنون التوكيد مبنى مطلقا وقيل معرب مطلقا (فائدة) الاسم قسبان متمكن وغير متمكن غير المتمكن هو المبنى والمتمكن قسبان متمكن أمكن ومتمكن غير أمكن فالمتمكن الأمكن هو الذى ينصرف والغير الأمكن هو الذى لا ينصرف فالاسم اذا لم يشابه الحرف والفعل يسمى متمكنا أمكن كزيد واذا شابه الحرف يسمى مبنيًا كذا وقدم وان كان يشابه الفعل يسمى متمكنا غير أمكن كأحمد وسائق بزيد بسط ان شاء الله تعالى في الاسم الذى لا ينصرف (قوله بسبب) أشار بذلك الى أن الاسم في قول المصنف لاختلاف الخ للسمية وهو ما في أكثر الكتب منها من القطر في تعريف المعرب وشرح الأزهري للشيخ خاله وغيرها قال الشيخ خاله في شرح المتن أن قول المصنف لاختلاف متعلق بتغيير على أنه علة له أى فالتقدير على هذا القول لأجل اختلاف العوامل الى آخره وما قدره شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلامة أولى والمعنى واحدا فافهم (قوله دخول العوامل) أى وجودها وتماقها واحدا بعد واحد كما أسلفنا فنحو قام زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد انما يتغير آخره وهو الدال أى أحواله بسبب وجود عامل الرفع في الأول فيضم وعامل النصب في الثانى فيفتح وعامل الجر في الثالث فيكسر (قوله المختلفة) أى كالرفع أو الناصب أو الخافض أو الجازم (قوله) وذلك أى التغيير للمار وهو مبتدأ وقوله نحو خبره وكلمة ذلك جمعة من ثلاث كلمات الأولى ذاهوى التى تكون مبتدأ والثانية اللام وهى حرف سبقت للبعد والثالثة الكاف وهى حرف أيضا سبقت لتدل على الخطأ (قوله فانه) أى لفظ زيد (قوله قبل دخول العوامل) أى على لفظ زيد (قوله موقوف) هذا من المثلث للواسطة لعدم التقضى للاعراب وسبب البناء وهذا اختيار أى حيان والمثلث للواسطة أدخل فيه ما يضاف الى ما للتكلم فانه لا معرب ولا مبنى في قوله وسماه خصيا أى لا ذكر ولا أنثى ومنه أيضا ما حررته اتباع أو حكاية ليس معربا ولا مبنيًا في قول وقيل ان الأسماء قبل التركيب مبنية وهو يتخرج على قول من قال ان من الأسباب المقضية للبناء السبب الالهامى كما قدمنا وهو قول ابن مالك والحاجب وقيل انها معربة حكما أى قابلة للاعراب بالخلاف بينه وبين من قال انها موقوفة لفظى أى بالخلاف بينهما انما هو فى التسمية وعدمها أى فى القائل بانها موقوفة أجاز الاعراب لأنه لا ينفيه ولا تكون معربة بالفعل ولا مبنية بالفعل لأنه لا يصح بهما فعلى هذا الخلاف رجع الى قولين وهو أنها مبنية لما أسلفنا وأنها معربة بالمعنى الاصطلاحي أى المصطلح عليه في المعرب وهو ما سلم من شبه الحرف فالظاهر أن المعرب معنيين أحدهما المصنف بالاختلاف بالفعل والثانى مقابل المبنى فى المبنى والمعرب بالمعنى الثانى تقابل لعدم والملكة وبين المبنى والمعرب بالمعنى الأول تقابل التضاد ولذا جازار تفاهما كذا قيل قال العلامة الجامى فى شرح الكافية اعلم أن صاحب الكشف جعل الأسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذى هو اسم مفعول من قولك أعربت فان ذلك لا يحصل إلا بجراء الاعراب على آخر الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبدالقادر واعتبر المصنف يعنى ابن الحاجب حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا أخذ التركيب في تعريفه يعنى قول ابن الحاجب المعرب المركب الخ وأما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره أحد ولذلك يقال لم تعرب الكلمة وهى معربة انتهى وهو كلام حسن سقناها لعزته (قوله ليس معربا) ليس فعل ماض ناقص متصرف يرفع الاسم وينصب الخبر والاسم ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو عائد على زيد قبل دخول العامل أى ان زيد قبل دخول العامل ليس معربا بالفعل فيوافق قول الزعشمى لكن قوله موقوف لا يساعده لأنه الأول من قول من لا يثبت الواسطة والثانى من قول من يثبتها (قوله ولا مبنيا) أى لمن يثبت الواسطة وقد علمت الخلاف فيما مر (قوله ولا مرفوعا ولا غيره) هذه الجملة تضران قلنا بالمثلث للواسطة وان قلنا بالبناء بقوله ولا مبنيا لا يساعده الا ان جعلنا قوله ولا مرفوعا معطوفا على ليس معربا من عطف الخاص بعد العام وجعلنا المبهوم من قوله ولا غيره يشمل النصب والجر المنفيين والسكون يسكون البناء فافهم بزيد اعتناء (قوله فاذا دخل عليه) أى على

بسبب دخول العوامل
المختلفة وذلك نحو زيد
فانه قبل دخول العوامل
موقوف ليس معربا
ولا مبنيا ولا مرفوعا
ولا غيره فاذا دخل
عليه العامل

لفظ زيد أى وجد العامل (قوله فان كان) الفاء جوابية واسم كان ضمير مستتر يعود على العامل (قوله يطلب الرفع) أى يطلب المرفوع أو كان أَل عوضا عن المضاف اليه أى يطلب رفع الاسم بعد العامل (قوله رفع) بالبناء للفعول جواب ان ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على ما يعود عليه ضمير عليه وهو لفظ زيد (قوله نحو جاء زيد) أى جاء من نحو جاء زيد ليصح المعنى في قوله فانه فعل لأننا لو أبقيناه على ظاهر هذه العبارة لم يصح المعنى إذ المعنى على هذه فان جاء زيد فعل وهو فاسد كما لا يخفى فانهم (قوله فعل) أى ماض تام مبنى للفاعل اذ يصدق عليه قولك وكل ما هو كذلك يطلب فاعلا ولا يصح أن يقال كل فعل يطلب فاعلا لأن المبنى للفعول لا يطلب فاعلا بل يطلب النائب عن الفاعل والفعل الناقص يطلب اسما وقد يقال ان القضية كل يصح الاستثناء منه فتقدير الكلام وكل فعل يطلب فاعلا الالابنى للفعول والفعل الناقص ولك أن تقول من أين تعرف أن القضية كل اذ كلامه يحتمله والكيفية فتخصيصها بالكون كلاترجيح بلا مرجح فتأمل (قوله) فيكون زيد مرفوعا بجاء قال الرضى بعد كلام طويل مانضه ثم اعلم أن محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم وكذا محدث علاماتها لكنه نسب احداث هذه العلامات الى اللفظ الذى بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم فسمى عاملا لكونه كالسبب للعلامة كما أنه كالسبب للمعنى العلم تقبل العامل في الفاعل هو الفعل لأنه به صار أحد جزأى الكلام وكذا العامل في كل واحد من المبتدأ والخبر هو الآخر على مذهب الكسائى والقراء اذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر واختلف في ناصب الفضلات فقال القراء هو الفعل مع الفاعل وهو قريب على الأصل المذكور اذ باستناد أحدهما الى الآخر صار فضلة فيها معاسب كونها فضلة فيكونان أيضا سبب علامة الفضلة وقال هشام بن معاوية هو الفاعل وليس بعيد لأنه جعل الفعل الذى هو الجزء الأول بانضمامه اليه كلاما فصار غيره من الأسماء فضلة وقال البصريون العامل هو الفعل نظرا الى كونه المتقضى للفضلات وقول الكوفيين أقرب بناء على الأصل للمعبد المذكور وجعل الحرف الموصل لأحد جزأى الكلام الى الفضلة عاملا للجر في ظاهر الفضلة اذ بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافا اليه تلك العمدة اه وقوله صار فضلة أى صار ماعدا من متعلقات الفعل كالفعل به والمطلق وغيرها وقوله فيها معاسب كونها فضلة أى سبب كون الفضلة فضلة (قوله على أنه) أى على أن لفظ زيد فاعله أى فاعل جاء وهو متعلق بقوله مرفوعا (قوله وان كان العامل) معطوف على قوله فان كان وأظهر الاسم مع أن المقام مقام اخبار بعده ولدفع الالتباس عن أفهام المتبتدين ويطلب خبر كان وفيه اشكال وهو ان قوله نصب مابعد يشعر بأن العامل مجموع الفعل والفاعل ولا معنى للبعدية في قولك ضرب عمر ازيدا للنصب متوسط بين الفعل والفاعل والغرض أنهم ماعا سبب في النصب وان قلنا ان الشارح جرى على مذهب البصريين القائلين ان الناصب للفعل وحده قلنا ما مثل به الشارح في نحو رأيت يكون مابعد العامل الذى هو الفعل هو الفاعل وهو مرفوع بانفاق وان قلنا ان التام من فرط اتصاله بالفعل صار كالكلمة الواحدة فلا يعتد بكون وقوعه بعد الفعل يرد أيضا قولك ضرب عمر وزيدا اذ لا اتصال في هذا المثال ويحاج بأن المؤلف مثنى على مذهب الكوفيين القائلين بأن ناصب الفضلات الفعل مع الفاعل والبعدية منحصرة فيما مثل به الشارح وهو قوله رأيت زيدا أى ونحوه من ضربت عمرا وجعل البعدية أغلبية في المثال المذكور لكن فيه تكلف فليتأمل (قوله نصب مابعد) بالبناء للجول جواب ان ولو حذف قوله مابعد كان أوضح ليكون جاريا على نسق ما قبله وهو قوله لرفع وان دفع الاعتراض المذكور آثافا لأنه من تنمة جواب اذ فى قوله فاذا دخل عليه العامل فان كان وان كان فانهم (قوله مابعد) نائب فاعل نصب وما اسم موصول والظرف صلته والأصل ما هو بعده حذف صدر الصلة وهو جائر على الدور لعدم طول الصلة قال ابن مالك

فان كان يطلب الرفع
رفع نحو جاء زيد فانه
فعل يطلب فاعلا
والفاعل مرفوع
فيكون زيد مرفوعا
بجاء على أنه فاعله وان
كان العامل يطلب
النصب نصب مابعد
نحو رأيت زيدا فان
رأيت

وفيذا الحذف أى غير أى يقتضى * ان يستطلى وصل وان لم يستطلى * فالحذف نزر
(قوله نحو رأيت) أى وذلك نحو رأيت الخ كما صرح به فيما مضى ولكن ليس بلازم (قوله فان رأيت) الأولى

أن يقول فإن رأى من رأيت فعل كما لا يخفى (قوله فعل) أى ماض تام وقد أسلفناه (قوله والتاء) بالنصب معطوف على اسم ان ويصح أن يقرأ بالرفع مبتدأ أى والتاء المضمومة فاعله ان قرأنا رأيت بضم التاء ويصح أن يقرأ بغير الضم (قوله وزيدا مفعوله) ان قلنا انه مرفوع فيقال فى الاعراب انه مرفوع بضممة مقدرة على آخره للحكاية وان قلنا انه منصوب عطفا على اسم ان فيقال انه منصوب بفتح مقدر على آخره للحكاية أيضا والأولى اجراء النصب على ظاهره (قوله والمفعول) الواو والواو الحال (قوله وان كان) أى العامل وهو معطوف على قوله فان كان وأضمر هالآن المقام مقام اضمار وماء على أصله لا يسأل عنه (قوله جر ما بعده) البناء للمفعول جواب ان وقوله ما بعده الأولى حذفه ليكون جاريا على نسق ما قبله وقد يقال لا مانع هنا اذ لا يكون الجار متأخرا عن المجرور فافهم وفى اعراب ما بعده ما تقدم سابقاً (قوله نحو الباء) أى وذلك نحو الباء لكن ليس بلازم كما قدمنا (قوله فزيد) يقرأ بالكسر وان كان مبتدأ فرفعه بضممة مقدرة للحكاية (قوله فتغير الآخر) هكذا فى بعض النسخ وهو اشارة الى أن التغيير فى كلام المؤلف يعنى التغير وقد أسلفناه فلا تغفل وقوله الآخر أى وهو الدال فى هذا المثال أى أحواله (قوله من رفع) لو قال من وقف الى رفع ومنه الى نصب ومنه الى الجر أو نحو ذلك لكان أولى (قوله هو الاعراب) هو ضمير فصل على الأصح لا محل له من الاعراب كما مر فى مواضع (قوله وسببه دخول العوامل) خرج به نحو الضمة فى النون فى قوله تعالى فمن أوتى كتابه فى قراءة عورش بنقل حركة همزة أوتى الى ما قبلها واسقاط الهمزة والفتح فى دال قد افلح على قراءته أيضا بالنقل والكسر فى دال الحمد فى قراءة من أتبع الدال اللام فان هذه الحركات وان كانت ظاهرة فى آخر الكلمة لكنهما لم يجلبها عوامل دخلت عليها فليست اعرابا وقلوبى فى آخر الكلمة بيان لمحل الاعراب من الكلمة وليس باحتراز اذ ليس لنا آثار تجلبها العوامل فى غير آخر الكلمة فيحتز عنها فان قلت بل قد وجد ذلك فى غير امرى وابنم الأثرى أنهما اذا دخل عليهما الرفع ضم آخرهما وما قبل آخرهما فتقول هذا امرؤ وابنم اذا دخل عليهما الناصب فتحكما فتقول رأيت امرأ وابنم اذا دخل عليهما الخافض كسرهما فتقول مررت بامرئ وابنم قال الله تعالى ان امرؤ هلك ما كان أبوك امرأ سوء لكل امرئ منهم يومئذ شأن يغنيه قلت اختلف أهل البلدين فى هذين الاسمين فقال الكوفيون انهما معربان من مكانين واذا فرعنا على قولهم فلا يجوز الاحتراز عنهما بل يجب ادخالهما فى الحد وقال البصريون وهو الصواب ان الحركة الأخيرة هى الاعراب وما قبلها اتباع لها وعلى قولهم لا يصح ادخالهما فى الحد وارتفاع امرؤ فى الآية الأولى على أنه فاعل بفعل محذوف والتقدير ان هلك امرؤ هلك ولا يجوز أن يكون فاعلا بالفعل للذكور خلافا للكوفيين لأن الفاعل لا يتقدم على رافعه ولا مبتدأ خلافا لهم ولا خفض لأن أدوات الشرط لا تدخل على الجملة الاسمية وانتصابه فى الآية الثانية لأنه خبر كان وانجراره فى الثالثة بالاضافة اه ابن هشام فى شرح شذوره وقوله أهل البلدين أى البصرة والكوفة وقوله بل يجب ادخالها أى بالنظر للغالب أى فالتقدير لبيان الواقع وقوله لا يصح ادخالها فى الحد أى فالتقدير للاحتراز (قوله وقوله) مبتدأ خبره قوله يعنى به والعائد اليه ضمير به وضمير الفعل للمتن (قوله أن الآخر) مفعول يعنى والمراد بالآخر حاله كما فسر الشارح أو لاى أن حال الآخر (قوله يتغير) أى بتلك العوامل الداخلة (قوله لفظا) أى ملفوظا محسوسا مسموعا فى الملفوظ ومرثيا فى المكتوب (قوله كما رأيت فى الأمثلة المذكورة) وهى قوله جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد أى من الوقف الى الضم فى الأولى والى الفتح فى الثانى والى الكسر فى الثالث وكانت ملفوظة (قوله أو تقديرا) معطوف على لفظا أى مقدرا بأن لم يكن محسوسا بما مر (قوله كما فى الاسم) أى وذلك كالذى فى الاسم الذى آخره ألف فاموصولة وفى الاسم جار ومجرور صلة ما أى كالذى ثبت فى الاسم أو كالذى هو فى الاسم (قوله الذى آخره ألف) أى لازمة فى اسم معرب وسعى معتلا مقصورا لكونه ضد المدود وهو الاسم المعرب الذى آخره همزة بعد ألف زائدة كجمراء وصفراء بخلاف ما كان ألفه أصليا ككساء ورداء وسعى مقصورا

فعل والتاء فاعله وزيدا
مفعوله والمفعول
منصوب وان كان
يطلب الجر ما بعده
نحو الباء نحو مررت
زيد فزيد مجرور
الباء فتغير الآخر من
رفع الى نصب وأجره
الاعراب وسببه دخول
العوامل وقوله لفظا أو
تقديرا يعنى به أن الآخر
يتغير لفظا كما رأيت فى
الأمثلة المذكورة أو
تقديرا كما فى الاسم
الذى آخره ألف

لأنه محبوس عن المد لأن معنى القصر الحبس أو عن ظهور الاعراب قال الشيخ خالد المقصور يقابله الممدود فعلى هذا لا يسمى سعى مقصورا وإن كان ممنوعا من ظهور الحركات فيه لأنه ليس في الأفعال ممدود اه والمراد باللزوم أن يلزم وجودها لفظا أو تقديرًا ولو باعتبار ما بعد الإبدال كافي مقرى اسم مفعول أصله مقراً وخرج شيد اللزوم ما لا يلزم وجودها نحو رأيت أخاك فانه تغير بحسب الاعراب وخرج بذكر الاسم الفعل وقد دخل فيما ذكرنا آفا والحرف نحو طى وبذكر العرب نحوذا واما يسمى معتلا لأن آخره حرف علة وسأين ذلك إن شاء الله تعالى في جزم ما يعتل آخره معنى المعتل وبيان حرف العلة ﴿تنبية﴾ لومسمى شخص بالفعل الذى آخره ألف كسمى ويغشى أو بالحرف كذلك نحو حتى فهل يسمى كلاهما مقصورا أولا والظاهر نعم إلا أن فرعا على من يحكى في أعرابه في نحو قول الشاعر * نبئت أخوالى بنى يزيد* (قوله نحو الفتى) هذا في الألف الظاهرة ونحو فتى في الألف المذخوفة فالتقدير في الأول على الألف الظاهرة وفي الثانى على الألف المذخوفة (قوله أوياء) أى في اسم معرب وقبلها مكسور سواء كانت الياء أصلية كالمرتقى أو عوضا عن واو كالداعي وسواء كان منصرفا كامرا أو غير منصرف كجوار إلا أنه في جوار تقدير الفتحة في حالة الجر نيابة عن الكسرة ولم تظهر الفتحة مع خفتها لأنها ثابتة عن الكسرة فاستقلت لئلا يتبعها عن المستقل أعنى أقيت على حالة الاستئصال ويسمى ما آخره الياء معتلا منقوصا سمى معتلا مرسومى منقوصا لأنه نقص منه بعض الحركات وظرفه بعضا أولأنه تحذف لاه لأجل التنوين قال الشيخ خالد وكلا التعليلين لا يخلو عن نظر أما الأول فلأن نحو يدعو ويرمى نقص منه بعض الحركات وهو لا يسمى منقوصا وأما الثانى فلأن نحو الفتى حذف لاه لأجل التنوين ولا يسمى منقوصا اه أجاب الشيخ بسناقلا عن شرح الحدود للفاكهى بأنه لا يلزم ذلك لأن المناسبة لا يلزم اطرادها كالتقارورة للزجاجة المعروفة سميت بذلك لقرى الماء فيها أى اجتاعه ولا يلزم منه تسمية الزير ونحوه قارورة اه فخرج بذكر الاسم الفعل نحو رعى والحرف نحو فى وبذكر العرب نحو ذى اسم إشارة وبذكر اللزوم نحو مرت بأخيك وباشتراط ككون ما قبل الياء مكسورا ما كان قبلها ساكنا نحو ظي ودخل بقيد اللزوم ما قد مناه وهو ما يعتبر بعد الإبدال في نحو المقرى فان الياء في الأصل عوض عن الهمزة ولو سمى شخص بصورة الفعل الذى آخره واو قبل يجرى فيه الاعراب أولا يجرى الظاهر الثانى لما سنيين في الاعراب عند الكلام على المعتل الآخر وهو أنه لا يوجد اسم آخره واو وقوله مضموم إن شاء الله تعالى أو سمى بصورة الفعل الذى آخره ياء كبرى حذفت الياء في حالتى الرفع والجر تقول جاء يرم مررت يرم وتظهر الفتحة في حالة النصب فتقول رأيت يرمى واعراب قولك مررت يرم مررت فعل وفاعل والباء جارة ويرم بحرور وعلامة جرة الفتحة المقدرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف العلمية ووزن الفعل فينشد عمل معاملة جوار (قوله نحو القاضى) هذا في الياء الظاهرة ونحو قاض في الياء المذخوفة فالتقدير في الأول على الياء الظاهرة وفي الثانى على الياء المذخوفة وما أحسن قول بعضهم في القاضى وإذا فزت بقاض مسعف * عادل في الحكم خير منصف فتأمل حكمة السر الخفى * ان للنقص والاستئصال في

* لفظة القاضى لو عطا ومثل

(قوله فان الألف اللينة يتعذر تحريكها) جعل هذا تعليلا لما قبله أى فهى ساكنة لأنها هوائية تجرى مع النفس لا اعتماد لها في النهم والحركة تمتع الحرف من الجرى وتقطعه عن الاستطالة فلم يجتمعوا لهذا لوفرض تحريكها انقلبت حقيقتها وصارت همزة (لطيفة) قال ابن هشام في شرح الشذور ومن محاسن بعض الفضلاء أنه كتب من مدينة قوص الى الشيخ العلامة بهاء الدين محمد بن النحاس الحلبي رحمه الله يشوق اليه ويشكوه نحوه فقال :

سلم على المولى البهاء وصفه * شوقى اليه وأنتى مملوكة

نحو الفتى أو ياء نحو
القاضى فان الألف

أبدأ بحركتي اليه تشوق * جسي به مشطوره منهوك
لكن نخلت لبعده فكاتني * ألف وليس بممكن تحريكه

والشطور من البيت ماحذف نصفه والتهوك ماحذف ثلثه استعمل للضعيف (قوله اللينة) بسكون الياء
وتشديد هاء مكسورة مع فتح اللام فهما كاللينة واللين كما يؤخذ من القاموس (قوله فيقدر فيها) أي وان
كان كذلك فيقدر فيها (قوله الاعراب) أي جميعه وهو الرفع والنصب والجر (قوله نحو جاء الفتي) مثله جاء
فتي فتى فاعل جاء مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من
ظهورها التعذر وأصل فتى فتى تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا فالتى ساكنان الألف والتونين
لحذفت الألف لالتقاء الساكنين فصار فتى ومنه أيضاً نحو الفقى اسم مفعول من أقرت الضيف فيقدر
فيه جميع حركات الاعراب وأصله مقر أبهزمة قلبت الهزمة ألفاً شذوذاً اذ هو الغالب فيأهزمت ساكنة
نحو رأس وانظر كتابنا في صناعة الاعلال فانه مراتع الأطفال (قوله على الألف) أي الوجوده كاهو
ظاهروان كان كتابته بالياء على القاعدة الخطية (قوله منع) بالبناء للفاعل والتعذر فاعل لمنع ومن في قوله
من ظهورها زائدة لأن قوله من ظهورها مفعول لمنع (قوله التعذر) وهو عدم وجود الاعراب في الألف كما
أسلفنا (قوله ورأيت الفتى) مثله رأيت فتى فتى منصوب بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء
الساكنين كما تقدم (قوله على الألف) في ماممر (قوله وممرت بالفتى) مثله ممرت بفتى فالباء حرف جر
وفتى مجرور بها بكسرة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين (تنبيه) قال الفاكهي في شرح القطر
وشرح التتمة وعرابه بالحرركات الثلاث غصوص بالنصرف منه ما غير بالنصرف منه كوسى وحبلى فالتعذر
فيه الضمة والفتحة فقط دون الكسرة لعدم دخولها فيه هذا مذهب الجمهور وذهب ابن فلاح اليه إلى
تقديرها أيضاً فيه لأنها انما امتنع فيها لا ينصرف كما حذر للثقل ولانقل مع التقدير اه (قوله ونحو جاء
القاضي) مثله جاء قاض ومنه قوله تعالى لا ينكحها إلا زان أو مشرك فان فاعل لا ينكح مرفوع وعلامة
رفع ضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل وأصل زان زان في بنة فاعل
استثقلت ضمة الياء فحذفت الضمة فالتى ساكنان وهما الياء والتونين فحذفت الياء فصار زان (قوله على
الياء) أي الوجوده (قوله الثقل) بكسر ففتح كظم وصغروا نقل لا يتعذر لامكان الاظهار كقوله
لعمر ما تدرى متى أنت جائي * ولكن أقصى مدة العمر عاجل

لكن لعله على حسب الرواية والافتديص بالاسكان اذ لا ينكسر به الوزن فلا ضرورة فيه فلا يستشده
تأمل (قوله وممرت بالقاضي) مثله ممرت بقاض فقاض مجرور بالياء وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء
المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل (قوله وأما في حالة النصب) مدخول أمام حذف التقدير
أما الاعراب للقاضي في حالة النصب كما هو ظاهر (قوله فتظهر الفتحة على الياء) ومن العرب من سكن الياء
في النصب أيضاً قال شاعرهم

ولو أن واش باليامة داره * ودارى بأعلى حضر موت اهتدى ليا

قال أبو العباس البرد وهو من أحسن ضروريات الشعر لأنه حمل حالة النصب على حالة الرفع والجر أئتموني
وقوله من أحسن الخ أي لأن لغة ربيعة كذلك كذا ظهر لي (قوله أيضاً فتظهر الفتحة على الياء) أي
لحقتها سواء مما كان في الياء الموجودة كالقاضي أو المحذوفة كقاض وتظهر الفتحة أعني فتحة النصب في
جوار وغواش أيضاً وانما قلنا فتحة النصب لأن فتحة الكسرة فيها لا تظهر كما أسلفنا قال ابن مالك
وذا اعتلال منه كالجواري * رفعا وجرا أجره كسارى

قال السيوطي في شرحه ونصبا كدراهم في فتح آخره من غير تونين نحو سيرا فيها ليا ليا انتهى (تنبيه)

اللينة يتعذر تحريكها
فيقدر فيها الاعراب
نحو جاء الفتى فالتى
فاعل مرفوع بضمة
مقدرة على الألف منع
من ظهورها التعذر
ورأيت الفتى فالتى
مفعول به منصوب
بفتحة مقدرة على
الألف منع من ظهورها
التعذر وممرت بالفتى
فالتى مجرور بالياء
بكسرة مقدرة على
الألف منع من ظهورها
التعذر ونحو جاء
القاضي فالتى فاعل
مرفوع بضمة مقدرة
على الياء منع من
ظهورها الثقل وممرت
بالقاضي فالتى
مجرور بالياء بكسرة
مقدرة على الياء منع
من ظهورها الثقل
وأما في حالة النصب
فتظهر الفتحة على
الياء للخطبة

قال يس في حاشية التصريح مانصه وتقدر أيضا عليها في المركب المزجي اذا كان أول الجزء الأول ياء والمغرب
اعراب المتضامين نحو قال تالو معد كبر قال في الجمع بلا خلاف وهل لو قدر أن الجزء الأول منه واو يكون
كالياء الظاهر نعم بقي أن ألف الدي قلب ياء نحو لديمهم وعليه فهل تقدر الفتحة على الياء اذا نصب أو على الألف
المقلبة ياء الظاهر الثاني هربا من تخلف قاعدة ظهور الفتحة على الياء **(قوله)** نحو رأيت القاضي مثله رأيت
قاضيا وهو ظاهر **(قوله)** فالفرق) مبتدأ خبره قوله أن ما آخره ألف الى المتن **(قوله)** بين ظرف مكان متعلق
بالفرق **(قوله)** ما آخره ألف) ما اسم موصول مضاف اليه وآخره ألف مبتدأ وخبر والجملة صلة الموصول وهو ما
ويكتبان منفصلين ولا يكتبان متصلين **(تنبيه)** اذا كان لفظة مازائدة كافتحة عن العمل فاما أن يكون المعمول
رفعا فلا متصل الا في ثلاثة أفعال قل وكثر وطل تقول قلما وكثرا وطلما أو نصبا وهي المتصلة بان وأخواتها
تقول انما الله الله واحد أو جرا وهي متصل بأحرف وظروف تقول بما موضع وبيننا نحن جالس وتكتب
متصلة في جميع ما ذكر وأما ما في كلام شارحنا هنا فتعززة ولذا اتسكت منفصلة كما قدمنا **(قوله)** أن
ما آخره ألف) بفتح همزة أن يكون خبرا **(قوله)** يتعذر) بالبناء للفاعل **(قوله)** رفع الفاعل) حال أي حال كونه
مرفوعا أو غيره فالمصدر بمعنى اسم المفعول **(قوله)** وما آخره) الواو للعطف وما مبتدأ وخبره قوله لا يتعذر
ويجوز أن يكون ما في محل نصب معطوفا على مدخول ان فقيه العطف على معمولى عامل واحد وهو جائز
بالاجماع **(تنبيه)** بقي في المغرب بالاعراب التقديرى أشياء الأول ما يضاف الى ياء المتكلم فانه يقدر فيه جميع
الحركات الثلاث وهو الضم والفتح والكسر تقول قام غلامى رأيت غلامى مررت بغلامى الأول مرفوع
وعلامه رفعه ضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وكذا في الثاني
وأما في الثالث فتقدر فيه الكسرة عندهم وذهب ابن مالك الى أنه تقدر فيه الضمة والفتحة فقط وتظهر
الكسرة في حالة الجر واعترض بأن الكسرة موجودة قبل دخول العامل الجار قال الشيخ خالد في شرح
الازهرية وله أن يدعى أن كسرة المناسبة ذهبت وخلفها كسرة الاعراب كما قالوا في شرب اذا بنوه للمفعول
أن الكسرة فيه غير الكسرة في المبنى للفاعل اه الثاني ما سكن آخره وقوا وتقدر فيه الحركات للثقل لا للتعذر
وانما قلنا لا للتعذر لأن الوقف بالسكون ليس متعينا لأنه قد يكون بالروم وهو الاثنان ببعض الحركة الثالث
ما سكن آخره تخفيفا وتقدر فيه الحركات للثقل أيضا الرابع ما اشتغل آخره بحركة الاتباع كذلك الخامس
ما سكن آخره لادغام في الفعل في نحو يضرب بكر لا في نحو لم يضرب بكر لاستيفاء الجازم مقتضاه ولا يقال
ان سكون الآخر حاصل قبل وجود الجازم لأنا تقول مر في مررت بغلامى أنفا السادس ما سكن آخره
للتخفيف نحو وينصرم في قراءة السكون السابع الفعل المعتل الآخر فان فيه ما يقدر رفعا ونصبا وهو يخشى
ويرمى ويدعى بالبناء للمجهول في السكل أو للفاعل في الأول وما يقدر رفعا فقط في نحو يرمى ويدعى بالبناء
للفاعل **(تنبيه)** ما مشى المصنف عليه في حد الاعراب هو على القول بأنه معنوي اختياره الاعل وكثيرون
وهو ظاهر مذهب سيويه وقيل انه لفظي فتعريفه ما جرى به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف
أو سكون أو حذف واختاره ابن مالك ونسبه الى المحققين قبل ان الأول أقرب الى الصواب وحكى الاهدل
عن المرادى أن الثاني أقرب الى الصواب فكيفية الاعراب على الأول أن تقول في قام زيد قام فعل ماض
وزيد فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة وعلى الثاني أنه مرفوع ورفعه ضمة ظاهرة **(قوله)** وأقسامه) شروع
في بيان ألقاب الاعراب قال أستاذ شيخنا النوع والضرب والصنف والقسم مقاربة للعنى ومتحدته عندهم
يعنى أن بعض أفرادهم مسمى بالرفع وبعضها بالنصب وبعضها بالجر فلا حاجة الى اثبات كونها أنواعا منطقية
اه قال شيخنا رحمه الله تعالى كان مراده أن كونها أنواعا منطقية يتوقف على اثبات اتحاد حقيقة أفراد كل
نوع كالضمة والواو والألف والنون للرفع وهو مشكل اذ التقدر المشترك بين هذه الاربعة مثلا وهو
مطلق اللفظ أى على القول بأن الاعراب لفظى ليس بنام حقيقتها وإلا لكان جميع أفراد الأنواع الأربعة

نحو رأيت القاضي
فالقاضي مفعول به
منصوب بفتحة ظاهرة
فالفرق بين ما آخره
ألف أو ياء أن ما آخره
ألف يتعذر اظهار
اعرابه رفعا ونصبا
وجرا وما آخره ياء
لا يتعذر ولكنه
يستقل رفعا وجرا
(وأقسامه أربعة رفع
ونصب وخفض وجزم)
يعنى أن أقسام الاعراب

فرعا واحدا قال وما يدل على أنه ليس المراد بالأنواع المنطقية قولهم ان الضمة رفع أصل بخلاف الألف مثلا
 اذ لا يعقل في النوع بالمعنى المنطقي الاصلة والفرعية اللهم الآن يقال للمتتبع فترفع بعض أفراد النوع عن
 بعض من حيث كونها أفرادا لتلك النوع والمراد بالاصالة هنا أن يكون بعض الأفراد أكثر استعلا أو
 أغلب أو أرجح في نظر الواضع أو نحو ذلك ومثل هذا معقول في الأنواع فليتأمل اه شنواني (قوله أيضا
 وأقسامه) أى من حيث هو أو بالنسبة للاسم والفعل أى مجموعها لأنه لو أراد به أقسام اعراب الاسم فقط أو
 الفعل فقط لكانت ثلاثة ولو أراد أقسام اعرابها لكانت ستة ولم ينبه على هذا شارحنا بقاء الله السلامة وقد
 نبه عليه الشيخ خاله في شرح المتن «تنبيه» الأقسام هنا مستعملة في حقيقتها وهى الجزئيات بخلاف
 ما تقدم في الكلام فلا تغفل (قوله أربعة) ذكره ولم يقتصر على التفصيل عافضة على فوائد الاجمال والتفصيل
 ولأنه يحتمل الزيادة والنقص وبذكر العدد يضعف أو يندفع ذلك الاحتمال وللإشارة الى أن الخبر مجموع
 رفع وما عطف عليه كحركات الإشارة لنظيره يس فان قيل ان ثلاثة منها ثبوتيات واحدا عدمى لأنه عدم
 تلك الثبوتيات وما يكون عدميا لا يشترك في النوعية مع الوجودى فاذا ليست أنواع الاعراب أربعة وقد
 ذهب الى ذلك أكثر الكوفيين وتابعهم على ذلك المازنى على أنه روى عنه أنه قال الحزم ليس باعراب انما
 هو عدم الاعراب وأن الجازم للفعل المضارع الصحيح الآخر يحذف الحركة ويترك من حذفها السكون
 فالسكون يوجد عند دخول الجازم لابه والاثر على القول بأن الاعراب لفظى حقه أن يكون بالاعمال أجيب
 عن الأول بأن ذلك مجرد الضبط لا لجمع بين الوجوديات والعدميات وجعلها واحدا مع أننا لو قلنا الرفع عدم
 قسيمة قياسا على الحزم لأجواب لك والقول بأن الحزم ليس باعراب مردود كما يعلم في ضابط الاعراب وعن
 الثانى بأن السكون لما كان لازما لحذف الحركة فكان السكون أثر العامل فليتأمل (قوله رفع ونصب الخ) قال
 الرضى اعلم أن الحركات في الحقيقة أبعاض حروف العلة فضم الحرف في الحقيقة الاتيان بعده بلا فصل ببعض
 الواو وكسره الاتيان بعده بجزء من الباء وفتح الاتيان بعده بشئ من الالف والواو فالحركة والسكون من
 صفات الاجسام فلا تحل الأصوات لكنتك لما كنت تأتى عقب الحرف بلا فصل ببعض حروف المدسمى
 الحرف متحركا كأن حركة الحرف الى مخرج حرف المد وبذلك سكون الحرف فالحركة اذا بعد
 الحرف لكنها من فرط اتصالها به يتوهم أنها معه لبعده بلا فصل فاذا أشبعت الحركة وهى بعض حرف
 المد صارت حرف مد تاما تنهى (قوله يعنى أن أقسام الاعراب) أشار الى أن الهاء في قول المؤلف وأقسامه
 راجع للاعراب لأنه من وظيفة الشرح والى أن الأقسام في المتن تستعمل في حقيقتها بخلاف ما مر في الكلام
 كما نبهنا أولا فلا تغفل (قوله نحو يضرب زيد) نحو خبر مبتدأ محذوف أى وذلك نحو ويجوز أن يكون مفعولا
 لفعل محذوف تقديره أعنى وقوله يضرب زيد مراد لفظه مجرور المحل باضافة نحو اليه وأما باعتبار المعنى فسيأتى
 في كلام الشارح (قوله ونصب) معطوف على قوله رفع (قوله لن أضرب عمرا) مراد لفظه مجرور المحل
 باضافة نحو اليه (قوله زيد في الأول) جواب شرط مقدر تقديره اذا عرفت معرفة وجه التمثيل فزيد في
 الأول أى في قوله يضرب زيد (قوله مرفوع يضرب) أى بلفظ يضرب وهو اظهر لفائدة التمثيل وقديقال
 لم أظهر الفائدة في زيد وقد يوجد في يضرب أيضا فالأولى للشارح بقاء الله السلامة أن يقول فيضرب وزيد
 مرفوعا لأن الرفع لاسم وفعل فافهم ذلك (قوله واضرب الخ) الواو عاطفة أضرب مبتدأ مرفوع بضمة
 مقدرة على آخره منع من ظهورها حركة الحكاية وهو الآن اسم لارادة اللفظ (قوله فى الثانى) أى فى المثال
 الثانى من قوله لن أضرب عمرا وقوله فعل مضارع أى صحيح الآخر تام متصرف وقوله منصوب بلى أى
 وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة (قوله وعمرا) الواو عاطفة عمر مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من
 ظهورها حركة الحكاية (قوله منصوب بأضرب) أى بلفظ أضرب وهو الآن اسم على ارادة اللفظ وأظهر

أربعة رفع نحو يضرب
 زيد ونصب نحو لن
 أضرب عمرا وخفض
 نحو مرتب زيد وجزم
 نحو لم أضرب فزيد في
 الأول مرفوع يضرب
 على أنه فاعله وأضرب
 فى الثانى فعل مضارع
 منصوب بلى وعمرا
 منصوب بأضرب على
 أنه مفعول

الشارح هنا فائدة التمثيل من الاسم والفعل خلاف ما تقدم في الرفع فلا تغفل (قوله وزيد في الثالث) أي في المثال الثالث وهو قوله مررت بزید وقوله مجرور بالباء أي وهذا معنى فائدة التمثيل لا يشمل مررت بخلاف سابقه (قوله وأضرب) بالجزم وقوله في الرابع أي في المثال الرابع وهو قوله لم أضرب ولم يذ كر في هذا المثال المفعول به (قوله ولن تسمى حرف نفي ونصب) سيأتي ان شاء الله تعالى أني أبين ذلك في باب الأفعال (قوله لأنها تنفي الفعل) تعليل لقوله حرف نفي أي إنما سميت حرف نفي لأنها تنفي الفعل (قوله وتنصبه) تعليل لقوله ونصب أي إنما سميت حرف نصب لأنها تنصب الفعل المضارع (قوله وتصيره) تعليل لقوله واستقبال أي إنما سميت حرف استقبال لأنها تنصير الفعل مستقبلاً (تنبيه) تنصير بتشديد الياء من صير يصير تنصيره وهو من صار الناقص يرفع الاسم وينصب الجوف لما عدى بالتشديد صار له مفعولان وأظن أنه خرج من الناقصة إذ الناقص ماله اسم ولا يكون الاسم إلا مرفوعاً وهما منصوب لكن المفعول الثاني هنا في الأصل خبره والمفعول الأول اسم الفاعل هو الذي يؤخذ من التشديد إذا صار التركيب بعد التنصير وصار مستقبلاً فافهم ذلك قال ابن مالك وهب تعلم والتي كهيلاً * أيضاً بها انصب مبتداً وخبراً

(قوله ولم تسمى الخ) سيأتي أيضاً ان شاء الله تعالى (قوله لأنها تنفي الفعل) تعليل لقوله حرف نفي أي أنها سميت حرف نفي لأنها تنفي الفعل وهو يفتح المثناة التوقية من نفاه المتعدي (قوله وتجزم) تعليل لقوله وجزم أي إنما سميت حرف جزم لأنها تجزم الفعل (قوله وتقلب معناه) تعليل لقوله وقلب أي إنما سميت حرف قلب لأنها تقلب معناه وهو بتشديد اللام من قلب يقلب تقلباً (قوله فيصير) باسكان الياء من صار أي لا من صير الشدد والاقال فتصير بتأنيته على نسق ما قبله (قوله فلا لاسماء) الفاء للتفصيل واللام جارة والأسماء مجرورة هاتمتان بمحذوف وذلك المحذوف خبر مقدم على الخلاف الآتي في باب المبتدا وزعم الوالد أقباه الله بالسلمة أن من الحروف الجارة ما يجر الاسم ويرفع الجوف وهو غير معلوم في كتب النحو فيها طالعناه وقوله الرفع مبتدأ مؤخر قدم الخبر للاهتمام بشأنه (قوله أيضاً فلا لاسماء) أي معربة كانت أو مبنية فالعربة أعرابها على أولها ظاهر أو مقدر أو المبنية أعرابها بالحلية أي أنها في محل كذا (قوله من ذلك) أي من ذلك المذكور وهو قوله رفع ونصب الخ قال الشنواني قال السعد التفتازاني كثيره يجوز أن يكنى باسم الإشارة الموضوع للواحد عن أشياء كثيرة باعتبار كونها في تأويل ما ذكره وما تقدم كما يكنى عن أفعال كثيرة بلفظ فعل لتصد الاختصار كما تقول للرجل نعم ما فعلت وقد ذكر أفعالا كثيرة وقصة طويلة كما تقول له ما أحسن ذلك وقد يقع مثل هذا في الضمير الآن في الإشارة أكثر وأشهر اه (قوله الرفع) أي ظاهره في قام زيد وجاءني الزيدان أو مقدرًا في جاءني الفتى أو معلًا في يعجبني أن تقوم وأن تصوموا خير لكم (قوله والنصب) أي ظاهره في رأيت زيداً أو مقدرًا في رأيت غلامي أو محلاً في رأيت أن تقوم (قوله والحفض) أي ظاهره في مررت بزید أو مقدرًا في مررت بالفتى أو محلاً في رغبت في أن تدرس الكتب (قوله ولا تجزم فيها) لاناية للجنس جزم اسمها بالانوين وفيها جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره كائن فيها فكانت خبر لا مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره (قوله يدخلها الرفع) أي بوجودها في الرفع كما مر في مواطن كثيرة (قوله نحو جام زيد) مثال للرفع الظاهر بفاعل ماضٍ زيد فاعله مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره (قوله والنصب) معطوف على قوله الرفع (قوله نحو رأيت زيداً) مثال للنصب الظاهر رأيت فعل وفاعل زيد مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة (قوله نحو مررت بزید) مثال للخفض الظاهر الأعراب ومررت فعل وفاعل زيد جار ومجرور متعلق بمررت (قوله ولا يدخلها الجزم) أي لا يوجد في الأسماء الجزم (قوله ولا لافعال) الأعراب هنا كالاعراب فيما مرمة فإن قيل لم جمع الأفعال مع أن الفعل العرب واحد وهو المضارع الحالي من النونين نون التوكيد المباشرون والاناث أجب بأن المصنف جمعها لمقابلتها بالأسماء أو

وزيد في الثالث مجرور بالباء وأضرب في الرابع فعل مضارع مجزوم ولم ولن تسمى حرف نفي ونصب واستقبال لأنها تنفي الفعل وتنصبه وتصيره مستقبلاً ولم تسمى حرف نفي وجزم وقلب لأنها تنفي الفعل وتجزمه وتقلب معناه فيصير ماضياً (فلا لاسماء من ذلك الرفع والنصب والحفض ولا جزم فيها) يعني أن الأسماء يدخلها الرفع نحو جاء زيد والنصب نحو رأيت زيد والحفض نحو مررت بزید ولا يدخلها الجزم (وللافعال)

بالنظر لافرادها الذهبية وترك شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلمة قيد العربية اذ الكلام فيها وانما قيد الشيخ خالد رضى الله عنه في شرحه هنا وتركه في الأسماء لأن الأكثر في الأسماء الاعراب وفي الأفعال البناء قال بعضهم

والحرف مبنى بكل حال * وغالب البناء في الأفعال

(قوله من ذلك) أى المذكور وهو قوله رفع ونصب الخ (قوله الرفع) أى ظاهرا كما في يقوم أو مقدر نحو يدعو ويغنى ويرى (قوله والنصب) أى ظاهرا فى لن يقوم أو مقدر كما فى قوله تعالى ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى (قوله يدخلها الرفع) أى يوجد فيها الرفع (قوله نحو يضرب) لا يمكن اعرابه لخلوه من المسند اليه فلو قال بدل نحو تقول كان أولى (قوله ولا يدخلها الحذف) أى لا يوجد فيها الحذف أى لأن الحذف من علامات الاسم ولذا التزم نون الوقاية مع الفعل قبل ياء التكلم فى نحو يضربنى وأنا لا أرى منعا من أن يكسر آخر الفعل مع عارض اذ المنى فى الفعل الحذف أعنى بخفض اعراب لا مجرد الكسر والا لأورد عليه نحو ليسى بناء على الأصح أنه فعل (قوله يشترك) بكسر الراء والاسم والفعل فاعله (قوله) ويختص الاسم بالحذف ان قيل يلزم عليه التكرار فإنه ذكر أولا أن الاسم يعرف بالحذف فيستفاد منه أن الحذف يختص بالاسم ثم ذكر هنا ما يوافقه أجب بأن الغرض مختلف فذكر هناك لغرض التمييز وان لزم منه الاختصاص وذكر هنا لغرض كونه نوعا من الاعراب ويختص بالاسم وان لزم مما هناك والباء فى الحذف داخلة على المقصور يعنى أن الحذف مقصور على الاسم لا يتجاوز به الى الفعل وأما الاسم فليس مقصورا على الحذف بل يتعداه الى الضم والفتح واعلم أن الباء بعد الاختصاص يجوز دخولها على المقصور والمقصور عليه بافتقار وانما الخلاف فى الغالب فذهب السعدان الغالب دخولها على المقصور كما يشهد به غير موضع من مختصره وعكس السيد فانظروا المشهور

وباء بعد الاختصاص يكثر * دخولها على الذى قد قصروا

وعكسه مستعمل وجيد * ذكره الجربى الملم السيد

حقه ابدال السيد بالسعدان الأمير (قوله والفعل بالجزم) فيه مامر * فائدة * انما اختص الجر بالاسم والجزم بالفعل لقصد التعادل لأن الاسم أخف من الفعل لكون مدلوله بسيطا بخلاف الفعل لدلالته على الحدث والزمان والسكون أخف من التحريك فأتى الثقل بالتحفيف وله توجيه ثان وهو أن الجر بالاضافة أو بالحرف وهى تفيد الملك أو الاستحقاق وللفعل معنى لا يوصف بذلك والجزم قد يكون بلم وهى للنفى والاسم قد يكون ذاتا وهى لاتنى وله توجيه ثالث وهو أن يقال وجه اختصاص الجر بالاسم ضعف عامله اذ هو الحرف أو الاضافة فلم يكن أهلا لأن يعمل عليه ووجه اختصاص الجزم بالفعل أن عامله لا يكون الانفيا أو تشكيكا وذلك لا يكون الا فى قبلها والاسم لا يقبلها وأما اشتراكهما فى الرفع والنصب فلقوة عاملهما وحمل الاسم على الفعل فيها اه من حواشى الثذور والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ باب معرفة علامات الاعراب ﴾

من اضافة الدال للدلول بناء على مختار المحققين وسيدهم وهو الجرجاني فى معنى الكتب والأبواب والفصول أنه الألفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة أى هذا دال معرفة الخ أو من اضافة العام الى الخاص كشجر أراك وعلم النحو بناء على أنه المسائل وهى بمعنى اللام على كلا التقديرين والمراد بالمعرفة الإدراك واطافة الباب اليها من اضافة السبب للسبب أى باب هو سبب حصول معرفة الخ ولا يتأنى ما تقدم من أن من اضافة الدال للدلول لأن ذلك بالنظر لمدلوله أى الباب وهو علامات الاعراب وهذا بالنظر للمعرفة فتم اعلم أن المصنف عبر بالمعرفة مع أنها لا تنال الادراك الجزئيات كز يدومعرو والبساط وهى ما لا يقبل الانقسام كفاية النقطة فكان الأولى للمصنف أن يعبر بالعلم لأنه يقال للكل كالحوان والانسان والمركب كالنسبة فى نحو زيد قائم ويقال عرفت الله دون علمته وأيضاً المعرفة للادراك المسبوق بالعدم أو لاخير من

من ذلك الرفع والنصب والجزم ولاخفى فيها) يعنى أن الأفعال يدخلها الرفع نحو يضرب والنصب نحو لن أضرب والجزم نحو لم أضرب ولا يدخلها الحذف فالرفع والنصب يشترك فيهما الاسم والفعل ويختص الاسم بالحذف والفعل بالجزم (باب معرفة

الادراكين لشيء واحد اذا تخلل بينهما عدم أدرك أو لانهما ذهلا عنه ثم أدرك ثانيها والعلم للادراك المجرد من هذين الاعتبارين ولذا يقال الله تعالى علم ولا يقال له عارف ويحجب عنه بأنه جرى على مذهب الأكثر من أنهما بمعنى واحد أو أنه نزل العلامات لقلتها المفهومة من التعبير الذي جمع المؤنث السالم وهو من جموع القلة منزلة الجزئى الذى لا تشك فيه أو نزلها منزلة الجزئى تسهيلا على الطالب حتى كأن ادراكها وإن كانت كلية كادراك الجزء فى السهولة وقرب تناول وبأنه لما كانت العرفة تشعر بسبق الجهل فهى تناسب المعانى المقصودة بوضع هذه المقدمة بأنه يمكن أن يقال المراد بالمعرفة امكانها وبالعلامات كل فرد من العلامات بمعنى أى فرد يوحد منها كقوله بعض الأفاضل فان قيل يلزم للمصنف أنه ترجم لشيء وهو المعرفة ولم يذكره وذكر شيئا وهو علامات الاعراب التى عقد لها الباب ولم يترجم له أجيب بأن المعرفة لما كانت تنشأ من هذا الباب أضافه اليها اضافة السبب للمسبب كما تقدم لأن من طالع المسائل التى يدل عليها الباب حصلت له معرفة علامات الاعراب والاضافة تصح لأدنى ملازمة وبعضهم أجاب بأن التعريف كما يكون بالحد والعلامة يكون بالتقسيم ولا شك أن المصنف عرف هذه العلامات بالتقسيم حيث قسم الرفع الى أعلى وفرعى والنصب والحفض والسكون كذلك (قوله علامات الاعراب) ان قيل ان العلامات التى ذكرت ليست علامات للاعراب المطلق والتركيب مشعر بأن العلامات تدل على اعراب مطلق أى كانت تدل على الحقيقة والماهية لا خصوص الافراد والأمراض كذلك اذ الضمة مثلا تدل على خصوص الرفع لا على عموم الاعراب أعنى النصب والحفض ويدل عليه قول المؤلف فأما الضمة الخ أجيب بأن فيه حذف مضاف أى علامات أقسام الاعراب كقدره الشيخ خالد فى شرح المتن والفأ كفى فى شرح العتمعة وأزال الشبهة فى الشرح المذكور بقوله بعد قول المتن للرفع وهذا هو القسم الأول من أقسام الاعراب واغترض على من قدر المضاف بأن لنا اعرابا لا يكون فيه الاعلامتان وهو الجزم ولو أبقيناه على ظاهر المتن لكان أولى اذ لا يرد فيه اعتراض بأن قسمنا العلامات فقلنا للرفع كذا وللنصب كذا وللحذف كذا وللجزم كذا والمجموع علامات وأجيب بأن الجمع فيه باعتبار الأفراد الشخصية وهى ممكنة التحقق فى أفراد الفعل المعرب وفيه نظر ايازم عليه أن المراد ما يدخله العلامات لا ذكر العلامات والترجمة تأباه ويمكن أن يجاب أيضا بأن من قدر المضاف استعمل الجمع فيها فوق الواحد على حد قوله تعالى أولئك مبرؤن أى عائشة وصفوان رضى الله عنهم على أن الاضافة تنال ما ينال المعروف بأل (قوله أيضا علامات الاعراب) العلامات جمع علامة بمعنى علم أو جمع علم كاصطبلات جمع اصطبل اه تصریح ورد الأول بأنه ان أراد علم الجنس لزم منع لفظ الضمة من الصرف للعلمية والتأنيث مع أنه مصروف قطعا أو علم الشخص لزم ذلك مع عدم تناولها لسائر أفراد الرفع أو بأن الضم ٧ كقوله اللقاني فى حواشى التوضيح صدق حد النكرة وهى ما دل على شيء لا بعينه ورد الثانى بما قاله الدوشى بأنه غلط من الشيخ رضى الله عنه فانه لو كان جمع علم لقل علامات لعلامات لأن الألف والتاء يزدان على المفرد والفرص أن مفرد علم ثم هذه العقولة بالنسبة لعن قال ان الاعراب لفظى وان قلنا ان الاعراب معنوى كما عليه المؤلف فعلامات جمع علامة بمعناها فهم فانا حررنا لك صيانة لاعتراض القائل بأن الاعراب لو قيل على مذهب من جعله لفظيا تنبيه ان الاعراب علامات أصولا وعلامات فروعا فالأصول هو الضم للرفع والفتح للنصب والكسر للجر والسكون للجزم وغيرها فروع قال ابن مالك

فأرفع بضم وانصب فتحا وجر * كسرا كذكر الله عبده يسر
 واجزم بتسكين وغير ما ذكر * بنوب نحو جا أخو بنى نمر
 وهذا على سبيل التصريح ولقد أحسن من نظم ألقاب الاعراب على سبيل التلويع
 لقد فتح الرحمن أبواب فضله * ومن بضم الشمل فأنجز الكسر
 ومنسكن القلب انتصبت لشكره * لجزمى بأن الرفع قد جره الكسر

(قوله للرفع) معنى الرفع لغة العلو والارتفاع ومنه الرفة واصطلاحاً على القول بأن الاعراب لفظي نفس الضمة وما ناب عنها وعلى أنه معنوي كما عليه المصنف تغيير مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها وسمى رفعاً لارتفاع الشفة السفلى به وهذا ظاهر في الضمة والواو دون الألف والنون ودخول الأصل في المناسبة كاف وقيل سمي رفعاً لارتفاعه على أخويه لكونه أعراب العمدة على القولين الآتي بينهما في الفاعل أن شاء الله تعالى ولذا قدم على غيره (قوله أيضاً للرفع أربع علامات) للرفع جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم وقوله أربع علامات مبتدأ مؤخر والمراد به أن للرفع من حيث هو لا بقيد كونه في الاسم فقط لأنه ثلاثة أوفى الفعل فقط لأنه اثنان أو فيهما جميعاً لأنه خمسة (قوله الضمة) على الأصل وقوله الواو والألف والنون نياية عن الضمة كما تقدم وقدم الضمة لصالتهما وثني بالواو لكونها تنشأ عن الضمة إذا أشبعت فيبي بثها وثلاث بالألف لأنها أخت الواو في المد واللين وختم بالنون لضعف شبهها بعروف العلة في القنة عند سكونها ولا يخفى ما في كلام المصنف من الحسن من حيث أنه بدأ بالألف في البتة وثلاث بالألف في تقديم البتة على الاخوات وكان النون أجنبية عنها (قوله أيضاً الضمة) بدل من أربع بدل مفصل من جعل وهل هو بدل كل أو اشتال انظر نالي الجميع فهو بدل كل وانظر نالي كل فرد فهو بدل مفصل من مجمل (١) والأول هو التحقيق اهـ عبد المعطى على الشيخ خالد فيلحجر (قوله يعني أن الكلمة الخ) أعم من أن تكون فعلاً أو اسماً فالاسم يدخله الضمة والواو والألف والفعل يدخله الضمة والنون (قوله واحد) أشار به إلى أن كلام المصنف كذلك لا لم نجد كلمة أعرابها اثنان أو أكثر من ذلك (قوله من أربع علامات) ذكر العدد لأن المعدود وهو علامات مؤنث قال ابن مالك ثلاثة بالتاء قل للشمسة * في عدا ما أحاده مذكرة وهو حل ما ألغز به الحريزي في مقاماته * أي موضع يلبس الذكران * براقع النسوان * وتبرز بات الحجال * بعمامة الرجال * (قوله اما الضمة) بكسر همزة اما وهي غير عاطفة باتفاق لاعتراضها بين العامل والمعمول في مثل قالم إما زيد وإما عمرو وبين أحد المعمول على العامل ومعموله الآخر في نحو رأيت اما زيدا واما عمرا وبين المبدل منه وبدله نحو قوله تعالى حتى اذا رأوا ما يوعدون اما العذاب واما الساعة فان ما بعد الأولى بدل مما قبلها وما هنا من هذا القليل وسيأتي باقي البحث في العطف ان شاء الله تعالى (قوله مرفوع بالضمة) لا يناسب ما ذهب اليه المؤلف لأن هذا معنى على القول بأن الاعراب لفظي فالأولى للشارح أن يقول فعلامه رفعه بالضمة قال الرضي الباء في الضمة بمعنى مع ويجوز أن يكون المعنى ملتبساً بالضمة اهـ أي فتكون الباء للاتصاق (قوله أو الواو) قد نزل أو منزلة اما الثانية وأوهنا للتفصيل وهو أعمى التنزيل شائع في عبارة المتأخرين خلاف قانون المتقدمين (قوله مرفوع بالواو) أي مع الواو أو ملتبس بالواو على ما قدمنا عن الرضي (قوله أو الألف) أو منزل منزلة اما الثالثة وقد قدمنا (قوله بالألف) لوقال وعلامة رفعه بالألف كان أولى ليكون جارياً على ظاهر ما ذهب اليه المصنف كأسفلنا (قوله فاما الضمة) الفاء فاء الفصيحة وتقدم نظيرها وأما حرف شرط وتفصيل وتوكيداً ما كونها شرطاً فبدليل لزوم الفاء بعدها قال ابن مالك أما كمهايك من شيء وفا * لتلو تلوها وجوبا ألف

وقد بينتها في غير ما تأليف فلو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ولا يقول به أحد ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها مع أنهم ألزموها بعدها فان قلت فما بالها محذوف في قوله تعالى وأما الذين أسودت وجوههم أ كفرتهم بعد إيمانكم وفي قوله ﴿أما القتال لقتال لديكم﴾ وقول حسان رضي الله عنه من يفعل الحسنات الله يشكرها * والشر بالشر عند الله مثلاًن قلت حذفها تبعاً للقول المحذوف التقدير فيقال لهم أ كفرتهم وحذفها في الشرعين للضرورة على أن بعضهم قال الرواية في بيت حسان ﴿من يفعل الخير فالرحمن يشكره﴾ وأما كونها للتفصيل فلا أنه غالب حالها

قال تعالى أما السفينة أما الغلام أما الجدار الآيات وأما كونها للتوكيد فقال في المعنى مانصه ولم أر من أحكم شرحها غير الزمخشري فإنه قال ﴿فائدة﴾ أما في الكلام تعطيه فضل توكيد تقول زيد ذاهب فإذا قصد توكيد ذلك وأنه لا عمالة ذاهب وأنه بصد الذهاب وأنه منه على عزيمة قلت أما زيد فذا ذهب ولذا قال سيويه في تفسيره مهما يكن من شيء فزيد ذاهب وهذا التفسير مدلل بفائدتين يبان كونه توكيدا وأنه في معنى الشرط انتهى ثم ذكر أنه مع أما العبيد فذو عبيد بالنصب وأما قرشنا فأن أفضلهما فيه عندي دليل على أمور أحدها أنه لا يلزم أن يقدر مهما يكن من شيء بل يجوز أن يقدر غيره مما يليق بالحل إذا التقدير هنا مهما ذكرت والثاني أن أما ليست العمالة إذ لا يعمل الحرف في المفعول به والثالث أنه يجوز أما زيدا فاني أكرم على تقدير العمل المحذوف اه والعجب منه أنه ذكر أن أما مفسرة بهما ثم ذكر أن أما لا تعمل مع أنها يمكن أن تعمل في المحذوف لكن إذا نظرت شرحنا على الحل وجدت الجواب ببعض تأمل وانما ذكرناها هنا لأن المؤلف رحمه الله تعالى لم يتعرض لها في الجواز فينبغي أن يلحق الكلام هنا بما هناك (قوله) فنكون علامة للرفع (الفاء واقعة في جواب أما كما تقدم وجملة تكون واسمها وخبرها خبر البتداء وهو لفظة الضمة (قوله) في أربعة مواضع) محتمل أن يكون الظرف متعلقا بعلامة فالظرف لنكون العامل فيه خاصا ومحتمل أن يكون نعتا متعلقا بمحذوف تقديره علامة كائنه في أربعة مواضع فالظرف مستقر لكون العامل فيه عاما واجب الحذف وقد يعبر بعبارة أخرى كما في عبد المعطى على الشيخ خالد وهو أن يقال الفرق بين الظرف اللغوي والمستقر اللغوي يتعلق بالمد كور قبله من فعل أو ما أشبهه وغير اللغوي يتعلق بشئ محذوف بحسب ما يقتضيه الحال وهذه العبارة أوضح من الأولى وفي باب البتداء والخبر ما فيه كفاية للبندى إن شاء الله تعالى وإنما ذكرنا هذا لأجل حل كلام المؤلف (قوله) أربعة مواضع) تأنيث العدلان معدوده مذكور كما قدما وهي ثلاثة مواضع من الأسماء وموضع في الأفعال وهو الفعل المضارع وأربعة مضاف ومواضع مضاف إليه بمرور بالفتحة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف صيغة منتهى الجموع (قوله) في الاسم المفرد) بدل من قوله في أربعة مواضع بدل البعض من الكل أو بدل مفصل من مجمل وهو هنا ما ليس منى ولا مجموعا ولا ملحقا بهما ولا من الأسماء الخمسة فخرج بعدم كونه منى نحو الزيدان وبعدم كونه مجموعا نحو الزيدون وبعدم كونه ملحقا بالمنى والمجموع نحو كلاكوا وكنوا وعشرون وباه وبعدم كونه من الأسماء الخمسة نحو أبوك وأخوك وما أشبه ذلك فلا يسمى كل منهما مفردا وإنما قلنا هنا لأن المفرد في باب البتداء ما ليس جملة ولا شبيهاها وفي باب النادى ما ليس مضافا ولا شبيها به وستمر بهما في بابهما إن شاء الله تعالى (قوله) أيضا في الاسم المفرد) مذكرا كان أو مؤنثا للعاقل أو غيره نكرة أو معرفة منصرفة أو غير منصرفة ذاتا أو صفة علما شخصيا أو جنسيا مرتجلا أو منقولا أو غير علم كزيد وفاطمة وأم عريط واسامة ورجل وامرأة وهلال وخمس والرجل والمرأة والهلال والشمس وأحمد وهند وشمس وعالم وأحمر وحافظ وقوم وجماعة وأد وماء ونار وصاله وما أشبه ذلك (قوله) وجمع التكسير قال الرضى أعرب اعراب المفرد أى بجميع الحركات إذا كان منصرفا لمشابهة المفرد بكونه صيغة مستأنفة مغيرة عن وضع مفردة ويكون بعضه مخالفا لبعض في الصيغة كالمفردات المتخالفة للصيغة وأيضاً لم يطر في آخره حرف لين صالح لأن يجعل اعرابا كما في الجمع بالواو والتون اه والأولى في التعبير أن يقول والجمع المكسر كما هو عبارة الأقدمين (قوله) وجمع المؤنث السالم) إن قيل قد يكون مكسرا كبنات وأخوات وكسجدات وركعات وغرفات لتحريك وسطها بعد سكونه في المفرد وقد يكون مفردا كعرفات وقد يكون مذكرا كحمامات واصطبلات أجب بأن جمع المؤنث السالم صار لقباً لكل ما جمع بألف وتاء مزيدتين وسيأتى بخه (قوله) الذى لم يتصل) الذى موضعه رفع نعت الفعل المضارع ولا يتوهم أنه معصلته نعت له قال في المعنى وبلغنى عن بعضهم أنه كان يلقن أصحابه أن يقولوا إن الموصول وصلته في موضع كذا محتجا بهما ككلمة واحدة قال

فكون علامة للرفع
في أربعة مواضع في
الاسم المفرد وجمع
التكسير وجمع المؤنث
السالم والفعل المضارع
الذى لم يتصل

والحق ما قدمت لك بدليل ظهور الاعراب في نفس الموصول في تحويلهم أيهم في الدار ولا كرم من أيهم عندك
وامرر بأبهم هو أفضل وفي التزيل ربنا أرنا اللذين أضلنا قال * خسي من ذى عندهم ما كافنا *
وقال * نحن اللذين صبحوا الصباحا * وقال * هم اللاؤن فكوا العل غنى * اه يبعض تغيير
لكن قوله خسي من ذى لعله في بعض الروايات والأفالندي عليه أكثر الكتب خسي من ذوابواو على كل
حال (قوله لم يتصل بأخره شيء) لم يحرفني وحزم وقلب ويتصل فعل مضارع مجزوم ولم وأصل يتصل يتوصل
لأنه مثال واوى من الوصول قبلت الواو تاء للقاعدة الصرفية ثم أغممت التاء في التاء فصار يتصل كما ذكرنا
في الزلال في الاعلال وبأخره متعلق به وشيء فاعل يتصل والجملة صلة اللذي (قوله شيء) أي من تون التوكيد
المباشر لفظا وتقديرًا ومن نون الأناث ومن الألف والواو والياء كما يصريح بهما شارحنا أبقاه الله بالسلامة
(قوله في هذه المواضع) أي الأربعة (قوله رفعها) أي رفع المواضع الأربعة (قوله لفظا أو تقديرًا) أي
أوعلا ويمكن أن يقال المحلى داخل تحت المقدّر (قوله نحو جاء زيد) أي نحو زيد من جاء زيد كما هو ظاهر
عبارته ودخل في نحو ما قدمنا ومهدنا لك (قوله زيد والفتي) أشار به إلى أن الضمة في المفرد قيمان قسم
لفظي وقسم تقديرى فاللفظي في زيد والتقديرى في الفتي (قوله مرفوع بالضمة) الأولى للشارح أن يقول
وعلا رفع الضمة ليسكون جاريا على طريقة المتن (قوله المقدرة) أي على الألف وقوله للتعذر أي لأن
الألف لا قبل الحركة كما قدمنا هناك فلتراجع (قوله وجمع التكسير) مبتدأ وقوله نحو جاء إلى آخره خبره
وقوله وهو ما تعير عن بناء مفردة جملة اعتراضية فاصلة بين المبتدأ والخبر والذي يدل عليه عبارته قبل فالاسم
المفرد ٧ ولا يجوز غيره فافهم ذلك (قوله وهو ما تعير عن بناء مفردة) هذه العبارة أولى من تعير الشيخ
خالد في شرحي المتن والأزهرية بقوله ما تعير فيه بناء مفردة لأن المتغير هو الجمع لامفردة كما يعلم بالتأمل وأولى
من عبارة الشارح أبقاه الله بالسلامة ما في شرح الألفية تبعًا للائحوني بقوله هو الاسم الدال على أكثر
من اثنين بصورة تغيير لصيغة مفردة لفظًا أو تقديرًا لأنه يلزم أن لا يستعمل الأعلى أكثر من اثنين قال
اللائحوني وانما قلنا بصورة تغيير لأن المفرد باق على أصله فالحرركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد
في الحقيقة انتهى بالمعنى (قوله أيضًا ما تعير عن بناء مفردة) أي جمع تعير عن بناء مفردة وهو ما دل على أكثر
من اثنين أي في الأصل فلاننا في استعماله فيا فوق الواحد الصادق بالاثنتين وقوله عن بناء مفردة أي عن صيغة
واحدة فالراء بالمفردة ما قابل المركب أي تغير لغير اعلال بخلاف نحو قاضون ومصطفون فانهما جمعا
تصحیح وتعير عن بناء واحدهما بالاعلال والالحاق علامة جمع بخلاف نحو الزيدون فانه تعير عن بناء
مفردة لالحاق علامة جمع ونحو هذات لالحاق مامر ولا يعرب بالحروف بخلاف سنون وأرضون فانه تعير عن
بناء مفردة ولكنه يعرب بالحروف وفيه دور لأنه يلزم الجواب اذا سئل لم أعرب بالحركات الجمع المكسر أن
يقال فيه لا يعرب بالحروف ولم أستحضر الجواب الآن فتأمل فانه مشكل (قوله عن بناء مفردة) وذلك
التغير في ستة أقسام الأول التغير بالزيادة على المفرد من غير تغيير شكل نحو صنو وصنوان وهو فرع الشجر
والثاني التغير بالنقص عن المفرد من غير تغيير شكل نحو تخمة بضم التاء وفتح الحاء المعجمة وتخمة وهو ثقل
المعدة بسبب كثرة الطعام حتى ضعفت عن هضمه فيحدث منه الداء وأصل تائه الواو والأول منه من الوخامة وقد وجد
نظيره وهو تراث من الوراثه كاذكرنا في كتابنا الزلال والثالث التغير بتبديل الشكل من غير زيادة ولا
نقص نحو أسد بفتحين للمفرد وأسد بضميتين للجمع والرابع التغير بالزيادة على المفرد مع تغيير الشكل
كرجل بفتح الراء ورجال بكسرها والخامس التغير بالنقص عن المفرد مع تغيير الشكل كرسول ورسول
بضميتين والسادس التغير بالزيادة والنقص عن المفرد وتغيير الشكل نحو غلام بضم الغين المعجمة وغلمان
بكسرها فانه نقص عن مفردة الألف التي بين اللام والميم وزاد عليه الألف والنون في الآخر ﴿فائدة﴾ المجموع
المكسرة على قسمين جموع قلة وجموع كثرة فالقلة مجموعة في قول ابن مالك

بأخره شيء) يعني أن
الضمة تكون علامة
لرفع في هذه المواضع
أي يعرف فيها بوجود
الضمة فيها لفظًا أو
تقديرًا فالاسم المفرد
نحو جاء زيد والفتي
فزيد فاعل مرفوع
بالضمة الظاهرة والفتي
فاعل مرفوع بالضمة
المقدرة للتعذر وجمع
التكسير وهو ما تعير
عن بناء مفردة

أفعلة أفعل ثم فعله * تمت أفعال جموع قله وماعداها من جموع الكثرة (قوله نحو) خبر المبتدا وهو قوله وجمع التكسير كما قدمنا لك (قوله جاء الرجال) وهو جمع كثرة كالجوحت لك ومنه قوله تعالى الرجال قوامون على النساء الرجال مبتدأ قوامون خبره وعلى النساء جار ومجرور متعلق بقوامون ومثال جمع القلة جاء فتية ومماثل به الشارح هو ما تغير عن بناء مفردة زيادة وهو الألف وابدال الشكل وهو كسر الراء بعد فتحها في المفرد (قوله والأسارى) بضم الهجمة وفتحها ابن فارس وليست المفتوحة بالمالية قاله الشنوائى والأسارى جمع أسرى يفتح الهجمة ككسارى وسكرى وقيل هو جمع أسير قيل ان الأسارى أشد من الأسرى لأن الأول الذى فى وثاق والثانى الذى فى اليد فعلى الأول أعنى أن الأسارى جمع الجمع لأن أسرى جمع أسير كقتيل وقضى وجريح وجرحى بمعنى الفعول وعلى الثانى فهو جمع وعلى كل فهو مشتق من الاسار وهو القتل الذى هو السير الذى يخسف به النعل ومنه قوله تعالى وان يأتوكم أسارى تفادوهم يأتوكم أسارى فعل ومفعول وفاعل والفعل شرط ان وتفادوهم جوابها (قوله فالرجال فاعل) أى لجامع أنه جمع مكسر وهو محل فائدة التمثيل ولو عبر أولا بقوله وجمع التكسير وهو ما تغير عن بناء مفردة كالرجال والأسارى فى قولك جاء الرجال والأسارى كان حسنا (قوله بالضمة الظاهرة) قد علمت فيا قدمنا أن هذا مبنى على القول بأن الاعراب لفظى ومعلوم أن المصنف جرى على أنه معنوى فالأولى للشارح أبقاه الله بالسلامة أن يقول وعلامة رفعه الضمة كما قدمنا فى غير ما موضع (قوله والأسارى فاعل) أى لفعل عذوف تقديره جاء كما أفاده العطف ولو عبر به لكان أولى فافهم (قوله مرفوع بالضمة) فيه مامر (قوله المقدرة) على أى الألف منع من ظهورها التعذر وهو أن الألف لا يقبل الحركة (قوله وجمع المؤنث) جمع مبتدأ خبره نحو كما قدمنا لك (قوله السالم) بالرفع نعت للجمع لأن السالم هو الجمع لا المؤنث ويجوز قرأته بالكسر للجوار وان كان نعتا للجمع قال عبد المعطى كالعلامة الشنوائى يجوز أن يكون نعتا للمؤنث لأنه الموصوف بالسلامة حقيقة لأنه واقع على المفرد اه ولعلنا نزيد فى الفصل ان شاء الله تعالى (قوله وهو ما جمع) جملة اعتراضية بين المبتدأ وهو قوله وجمع والخبر وهو قوله نحو كما (قوله ما جمع بألف وتاء مزيدين) أى جمع تحققت وحصلت جمعيته فلها ان تدفع ما قبل ان ذلك يلزم تحصيل الحاصل ان أو قمت ما على جمع لأن ظاهر المعنى جمع جمع بألف الخ ولم يقل ما جمع وأنت بهما لأن التألف حصل قبل الجمع وفيه نظر فان مفرد هذا الجمع قديكون مذكرا أحكام وسمامات واصطبل واصطبلات كما قدمنا عند تعرضنا لقول المصنف هناك (قوله بألف وتاء) قال الدمامى أى لأولو يتبعها من حيث ان كلامها مجاء للتأنيث والجماعة اما بجىء الألف للتأنيث فى نحو حبلى واما الجمع فى نحو رجال واما بجىء التاء للتأنيث فظاهر واما فى الجمع فى نحو كماء فانها جمع كم وكماء وعكس تخمة وتخم انتهى وفى شرح النظم للرأى قال بعض الشيوخ وانما دلوا على الجمع فى هذا النوع بالألف والتاء لعروض الجمع والتأنيث المجازى فيه ولأن كلامن الحرفين قد يدل على كل من المعنيين كما فى رجال وسلمى وضاربة والجمالة قلت أما فى التأنيث فسلم وأما فى الجمع فغير مسلم لأن التأنيث يكون بالتاء وبالألف بخلاف الجمع فلا يفهم من التاء ولا الألف وانما يفهم من أبنية المجموع انتهى وذكر المصنف فى الحواشى للتاء اثني عشر معنى ولم يذكر منها الدلالة للجمعية لكن فى المصباح فى مادة جمل وجمعه جال وأجبال وأجمل وجماله بالهاء ويأتى قريبا ما يؤيده هذا وقدّم المصنف الألف على التاء لتقدمها فى اللفظ وفيه إشارة الى أن النظم انما قدمها للضرورة اه يس على التصريح وهو كلام حسن سقناه هنا لعزته فله الحمد (قوله مزيدين) أخرج نحو بيت وأبيات وميت وأموات فان التاء فيها أصلية وقد يقال لا يرد عليه ذلك لأن المعنى ما دل على جمعيته بهما وما ذكر ليس كذلك ولذا قال العلامة عبد المعطى المالكي فى حاشيته على الشيخ خاله انه لبيان الواقع لا للاحتراز (قوله نحو) خبر المبتدأ كما سبق (قوله جاءت الهندات) يجوز فى نونه ثلاث لغات الاتباع وهو الكسر والاسكان والفتح لأنه يجوز فى العين بعد الفاء المكسورة الاتباع وهو الكسر هنا والاسكان والفتح قال

نحو جاء الرجال
والأسارى فالرجال
فاعل مرفوع بالضمة
الظاهرة والأسارى
فاعل مرفوع بالضمة
المقدرة للتعذر وجمع
المؤنث السالم وهو ما جمع
بألف وتاء مزيدين
نحو جاءت الهندات
فالهندات فاعل مرفوع

ابن مالك والسالم العين الثلاثى اسما أنل * اتباع عين فاه بما شكل
ان ساكن العين مؤنثا بدا * مخفيا بالناء أو مجردا
وسكن التالى غير الفتح أو * خفقه بالفتح فكلما قدروا

(قوله بالضمه الظاهرة) قد تقدم الكلام على ذلك فلا تغفل ﴿ تنبيه ﴾ يطرد هذا الجمع في خمسة أمور
الأول ما فيه ناء التأنيث مطلقا علمونا أو غيره أو غير علم والثانى ما فيه أئب التأنيث مطلقا مقصورة أو
ممدودة والثالث العلم المؤنث ولم يكن فيه علامة التأنيث كهند والرابع مصغر مذكر ما لا يعقل كدبريهما
والخامس وصف مذكر غير عاقل كأيام معدودات وجبال راسيات ونظما الشاطي رحمه الله تعالى فقال

وقبه في ذى الناء وخوذ كرى * ودرهم مصغر وصحرا

وزينب ووصف غير العاقل * وغير دا مسلم للناقل

والأولى أن يقول وغيرها ويستثنى من الأولى أربعة أسماء لا تجتمع هذا الجمع وإن كان فيها الناء وهى امرأة
وأمة وشاة وشقة استغناء بكسرها عن تصحيحها ونظم المستثنيات الدنوشرى ولم يذكر امرأة وزدت
على ذلك فى الآخر استكمالاً للمستثنيات فقال

وكل ما أنث بالناء يجمع * بألف والناء قول متبع

واستثنى من هذا الذى قد ذكرنا * ثلاثة ألفاظها لن تنكرا

شاة ولفظ أمة ثم الشفه * فجعلها بما مضى لن نعرفه

لفظ نساء نسوة قد يغنى * عن جمع مرأة بنظر عفى

(قوله والفعل المضارع) الفعل مبتدأ والمضارع صفة له وخبره قوله بعد نحو كإشبه ذلك قوله السابق فلا سلم
المفرد نحو جاء زيد والأولى للشارح إبقاء الله بالسلامة أن يقول والفعل المضارع الذى لم يتصل بآخره شئ نحو
الحل يكون موافقا للكلام المؤلفون شرحه بعد لأن تركه هنا مضى فى صناعة الشروح فتأمل (قوله يضرب
زيد الخ) الأول لما عرابه بالضمه الظاهرة والثانى لما يقدر عرابه على الألف والثالث لما يقدر عرابه على
الياء ولم يثقل لما يقدر عرابه على الواو كيدعو خالد مع أنه من وظيفته وقد يجاب بأن يقال إن الشارح قد مثل
بما يقدر للتعذر وبما يقدر للثقل والتمثل بالواحد كافى قياس عليه كل ما يقدر للثقل (قوله مرفوع) أى
لتجرده من الناصب والجازم (قوله بالضمه) فيه ما أئلفنا (قوله المقدرة للتعذر) أصل يخشى يخشى بزنة
يفعل تحرك الياء وانفتح ما قبلها قلت ألفا فصار يخشى (قوله المقدرة للثقل) إذ أصل برى برى بزنة يفعل
استثقلت ضمة الياء فسكنت طلبا للتخفيف فصار برى (قوله وقوله) مبتدأ خبره قوله واحتراز (قوله عما)
أى عن الفعل (قوله ألف الاثنين) أى الألف العائدة الى الاثنين أى المثنى (قوله يضربان) للذكور
النائمين وقوله وتضربان للمؤنثين الغائبتين تقول الهندان تضربان وللمخاطبتين تقول أئنا يازيدان

تضربان وللمخاطبتين تقول أئنا ياهندان تضربان (قوله أو واو الجماعة) أى الواو العائدة للجمع (قوله
يضربون) لجمع الذكور الغائبين تقول الزيدون يضربون وقوله تضربون لجمع الذكور المخاطبتين تقول
تضربون يازيدون (قوله أوياء المؤنثة) أى الياء العائدة الى المؤنثة المخاطبة تقول تضربين ياهند (قوله
فانه) أى فان ماذا اتصل الى ما ذكره يرفع الخ (قوله كلسيائى) أى فى المتن عند تعرضه للأفعال الخمسة
(قوله واحتراز) عطف على قوله أولا واحتراز عما (قوله أيضا) مصدر آض بمعنى رجع أى رجعت رجوعا
(قوله عما) أى عن الفعل المضارع (قوله اذا اتصلت) أنث الفعل لأن فاعله مؤنث وهو قوله نون الخ
(قوله نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة) هان ونان يؤكدا الفعل بهما ويلحقان فعل الأمر نحو اضربن واضربن
أو مضارع اذا طلب نحو ليقومن ولا تقومن أو شرطان لا مانحو فالما ترين أو مثبتا فى جواب قسم مستقبلا متصلا

بالضمه الظاهرة والفعل

المضارع نحو يضرب

زيد ويخشى عمرو

وبرى بكر فيضرب

فعل مضارع مرفوع

بالضمه الظاهرة ويخشى

بالضمه المقدرة للتعذر

وبرى بالضمه المقدرة

لثقل وقوله الفعل

المضارع الذى لم يتصل

بآخره شئ احتراز عما

إذا اتصل به ألف الاثنين

نحو يضربان وتضربان

أروا الجماعة نحو

يضربون وتضربون

أوياء المؤنثة المخاطبة

نحو تضربين فانه يرفع

ببنوت النون كما سيأتى

واحتراز أيضا عما إذا

اتصلت به نون التوكيد

الخفيفة أو الثقيلة

نحو وثاقه لا كيدن أصنامكم وحرك آخر الفعل المؤكد قبل مضمر لن بما جانس ذلك المضمر فيجانس الألف الفتحه والواو الضمة والياء الكسرة مع حذف غير الألف نحو اضر بن يازيدون وتضربن ياهند ولا تبمان (تنبيه) لانلحق الحفيفة المثنى ومافيه نون الاناث بل يلحقهما الثقيلة ويزاد بعد نون الاناث الألف فتقول هل تضر بنان بانساء (قوله نحو ليسجنن) مثال لكون التوكيد الثقيلة واعرابه اللام داخله في جواب قسم مقدر تقديره والله يسجنن فعل مضارع مغير الصيغة مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ونائب الفاعل مستتر فيه جواز تقديره هو (قوله وليكونن) اعرابه اللام داخله في جواب قسم مقدر تقديره والله يكونن فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة ناقص متصرف يرفع الاسم وينصب الخبر واسمه ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو وخبره جملة من الصاغر بن (قوله فانه يبني على الفتح) أى فيما مثل به الشارح اذ لا يعلم كل مادخله بنون التوكيد بل انما يبني على الفتح اذا كانت النون مباشرة لفظا وتقديرا وأما اذا لم تكن مباشرة لفظا وتقديرا فاعرب لكن اعرابه لا بالضمة اذ هو غير موجود فحوهل تضر بن يازيدان وهل تضر بن يازيدون وهل تضر بن ياهند معرب بالحروف وهى النون وطى ماحرنا كان الأولى للشارح أن يقول فانه لا يرفع بالضمة كما لا يخفى اذ هو شامل لأن يبني على الفتحه كما مثل به الشارح ويعرب بغير الضمة مثل ما ذكرناه (تنبيه) قال الأشموني ما ذكرناه من التفرقة بين المباشرة وغيرها هو المشهور والنصور وذهب الأخفش وطائفة الى البناء مطلقا وطائفة الى الاعراب مطلقا اه (قوله نون النسوة) أى النون العائدة الى جماعة الاناث في الوضع وان استعملت في الدكور مجازا كفى قوله

يمرون بالدهنا خفافا عياهم * ويرجنن من دارين يجر الحقايب

والدهناء موضع ببلاد تميم يحدو بقصر والعياب جمع عيبة ما يجعل فيه الثياب والحقايب ماعلق في مؤخر الرحل للناقة سواء كان ضميرا أو متنا تمعن أو حرفا نحو النساء بقمع لجواز ظهور الفاعل في بقمع النسوة ٧ (قوله والوالدات يرضعن) الاعراب الواو للعطف والوالدات مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وهو جمع المؤنث السالم ومفرده والدة أى الأمهات ويرضعن فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ونون النسوة فاعل مبنى على الفتح في محل رفع وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ والوالدات الى مبتدأ نفس الضمير (قوله فانه يبني على السكون) أى يرجوعا للأصل من بناء الفعل لقوات شبهه بالاسم المقضى لاعرابه باتصاله بالنون التى لاتصل بالالفعل وبني على السكون لأنه الأصل في البناء وحملاله على الماضى المتصل بها وما قاله الشارح هو الأصح وذهب ابن طلحة والسهيلي وابن درستويه وطائفة الى أنه مع نون النسوة معرب لبقاء موجب الاعراب فيه فهو يقدر في الحرف الذى كان فيه ظاهرا قال يس قال ابن جماعة وعلى هذا يكون لعرابه مقدار منع من ظهوره التزامهم السكون في محل الاعراب وقال في حاشية الفاكهى منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضى (قوله وأما الواو) الواو للاستئناف كما قاله عبد المعطى وعندى أنه حرف عطف والجملة معطوفة على قوله فانه فاما الضمة وهو ظاهر وفي اعرابه ما قدمنا هناك فلا نعيد قصدا للاختصار (قوله أيضا وأما الواو) أى المضموم ما قبلها لفظا كالز يدون أو تقديرا كالصطفون اذ أصله المصطفون قلبت الياء ألغا ثم حذفت لالتقاء الساكنين على ما بينا في كتابنا الزلال فلنطالع فانه كتاب صغير عملته للطلبة واجتهدت في تسهيله على الطالبين لينتفعوا به (قوله علامة للرفع) أى على الرفع فاللام بمعنى على أى أمانة على الرفع على سبيل النية اه من بعض الحواشى (قوله في موضعين) أى أسالة فلا يرد عليه ما ألحق بجمع المذكر السالم من نحو أو لولو وغيره فزاد عليهما بطريق الفرعية وذكر الأصل في العدد كاف على ما يأتي (قوله في جمع المذكر السالم) أى من تغيير مفردة ان قلت كان الأولى أن يعرب بالجمع بالواو والنون ليعم جمع المذكر السالم وما ألحق به نحو أر ضين وستين بل كان الأولى التعبير بجمع المذكر السالم وما ألحق به ليشمل أيضا

نحو ليسجنن وليكونن
فانه يبني على الفتح أو
اقتلته به نون النسوة
نحو والوالدات يرضعن
فانه يبني على السكون
(وأما الواو فتكون
علامة للرفع في موضعين
في جميع المذكر السالم

ما لحق به من أسماء الجموع نحو أولو وعشرون وأخواته قلت يحاب بأن التعبير جرى على الغالب فلا مفهوم له وبأن المراد بجمع للذكر السالم الجمع بالواو والنون مجازا بطريق ذكر للضرورة وإرادة اللزوم اه شنواني وقد يقال إن جمع للذكر السالم صار علما على ما ذكره فلا يرد عليه ذلك تأملا ولا يخفى أن الجمع مصدر والمعنى ضم اسم إلى مثليه فأكثر بالشرط الآتي لكن المراد بالجمع اسم المفعول المجموع للذكر السالم على ما مر وكثيرا ما يستعمل المصدر في كلام العرب بمعنى اسم المفعول كاللفظ بمعنى المفظوظ والخلق بمعنى الخالق يعرفه الصادر والوارد فاستعمل من مر لما تقدم على ما سبق شاهد فلا يرد عليه هنا ما يرد عليه في قوله تغير فليستظن (قوله وفي الأسماء الحجة) هو علم بالعلبة على هذه الامثلة كالمبادلة على عبدالله بن عباس وعبدالله بن عمر وعبدالله بن عمرو بن العاص وعبدالله بن الزبير والشيخين على أبي بكر وعمر رضي الله عنهم (قوله وهي أبوك وأخوك وحموك) قدم الأب لشرفه وبليه الأخ ثم الحلم لأنه أقارب الزوج الذكرا كما كان وأخا أو غيرهما يكرس الكاف وجوبا لأن مخاطب المرأة فيقال حموها ولا يقال حموه وقد يقال على أقارب الزوجة وعليه فيضاف للذكر ويفتح الكاف ويقال حموه وأسقط المصنف الهن تبع الفراء والزجاجي فإن الأصح في الهن إذا استعمل مضافا للنقص بأن تحذف اللام فيعرب بالحركات الثلاث فنقول هذا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك وفي الحديث في الجامع الصغير إذا رأيت الرجل تعزى بعزاء الجاهلية فأعضواهن أيه ولا تنكوا حم عن أبي وتعزى أي انتسب واتسبوا أعضاء أي قولوا له اعضض على هن أيك أي على ذكر أيك استهزاء ولا تجبوه وقد يجوز النقص أيضا في الأب والأخ والحلم ندورا قال الشاعر

بأبه اقتدى عدى في الكرم * ومن يشابه أبه فما ظلم

وقد يقصرون وهو أولى قال ابن مالك

وفي أب وتاليه يسندر * وقصرها من نقصن أشهر

قال الشاعر ان أبها وأبا أبها * قد بلغا في المجد غاياتها

وحكى أن أب عمرو بن العلاء سأل أباحنيفة عن القتل بالمقتل هل يوجب القود قال لا على قاعدة مذهبه خلافا للشافعي فقال له أبو عمرو ولوقته بجحر المنجنيق فقال أبو حنيفة ولوقته بأبقيس يعني الجبل المطل على مكة قيل لأن أب حنيفة من أهل الكوفة والقصرعة الكوفيين قاله الدميري في حياة الحيوان الكبرى (قوله أيضا وهي أبوك وأخوك وحموك) شرط في أعرابها أن تكون مضافة فإن تجردت عنها أعربت بالحركات نحو قوله أخ فإن له أبا وبنات الأخ وأن يضمن لغيره المتكلم فإن كانت للياه المذكورة أعربت بالحركات المقدرة كغلامي نحو أن هذا أخي له سم وتسعون نعمة ومررت بأبي وحمي وأن تكون مفردة فلوثنين أعربن كافي أعراب العشي تقول قالم أبواي ورأيت أخوي ومررت بحمي وأن تكون مكبرة فلو صغرت أعربت بالحركات الظاهرة نحو جاء أوبي زيد ورأيت أوشي عمرو ومررت بحمي بكر ويكتب بعد ألف أوبي وأوشي بالواو قال ابن مالك

وشرط ذا الأعراب أن يضمن لا * ليا بجا أخو أيك ذا اعتلا

وقال العلامة العمري في نظم هذا المتن

كما أتت في الحجة الأسماء * وهي التي تأتي على الولاء

أب أخ حم وفو وذو جري * كل مضافا مفردا مكبرا

(قوله وفوك) قال ابن مالك كذلك ذوان حجة أبانا * والفم حيث الميم منه بانا

فعلم أن الأصل فيه فهو أنه يشترط في أعرابه بالحروف مع ما مر حذف الميم وفي س على التمسح مانصه أنها أي المقولة لا تستقيم لو جهن أحدهما أن الفم هذه اللفظة بعينها لا وجود لها مع مفارقة الميم لأن الموجود مع مفارقة

وفي الأسماء الحجة وهي
أبوك وأخوك وحموك
وفوك

اليم لفظة أخرى ليست هذه فهو فرض عال والآخر أن الحكموم عليه بالأعراب الخاص لفظة القم نفسها والعرب الأعراب المذكور لفظة أخرى هي المتعاقب عليها الأحوال الثلاثة أعني فوكوفالوفيك فالحكموم عليه شيء لم يثبت له الحكم والثابت له الحكم غير الحكموم عليه وأما أخواته الخمسة فإن هذا الأعراب ثابت لها وأجب بأن المراد بالقم ما يدل على مساء وما يدل عليه ما يكون مع ميم وما يكون دونها إذا غادت إليه العين وفي شرح الراعي أن هذه مناقشة لفظية وأنه إذا فهمت المعاني لا مشاحة في الألفاظ انتهى وسقناه هنا لأنه كلام نفيس فإن لم يحذف اليم أعرب بالحركات قال **عَلَّيْ** لخلاف فهم الصائم أطيب عند الله من ربح المسك اعرايه اللام موطئة للقسم لتأكيده وخلاف مبتدأ مضاف وفم مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة وهو محل الشاهد وفم مضاف وللصائم مضاف إليه وأطيب خبر مبتدأ وعند الله ظرف متعلق بأطيب ومن ربح المسك جار ومجرور متعلق به أيضا وأصل فم فوه على وزن فعل بفتح فسكون بدليل جمعه على أفواه (قوله وذومال) يشترط فيه أن يكون بمعنى صاحب وخرج ما كان ذو بمعنى الذي وهو ذو الطائفة قال ابن مالك

ومن وما وأل تساوي ما ذكر * وهكذا ذو عند طي شهر

فانه يقدر فيه الحركات نحو جاء ذو قام ورأيت ذو قام ومررت بذوقام أي الذي قام قال شاعرهم

فاما كرام موسرون لقيتهم * خشي من ذو عندهم ما كفانيا

وقد يعرب بالحروف الثلاثة رفعًا ونصبًا وجرًا وروى ابن جنى الشعر بآلًا معربًا بلفظ ما بالالكسر أي فالناس اما كرام حسي مبتدأ وما كفاي خبره والعكس أولى (تنبيه) أن ذو بمعنى صاحب وزنه فاعل بالتحريك ولا مهايأ ومنه بالخليل أن وزنها بالاسكان ولا مهايأ وفيه من باب فوه وأصله ذو وقال ابن كيسان يمتل الوزين جميعا أه أشوني وقوله من باب فوه أي من باب ماعيته ولامه وأول قطع النظر عن حركة الفاء اه صبان عليه (فائدة) لا تضاف ذو التي بمعنى صاحب إلى الضمير إلا في لغة قليلة قال الحريري في مقاماته

ثم مات ابنه وقد علفت من ذويه فجاءت بآين يسر ذويه

قال الشريشي في شرحه وأضاف ذوى إلى الضمير وهي لغة قليلة ومنعها بعضهم وجوزها جماعة من أئمة اللغة وقال أبو علي الفارسي اللهم صل على محمد وذويه حملوا ذوى على الأصحاب قال الأزهري سمعت غير واحد من العرب يقول كئنا مع ذوى عمرو يعني مع أصحاب عمرو وهو كثير في كلام قيس ومن جاورهم وقال الحريري في الدرة ويقولون رأيت الأمير وذويه فيهم ملون فيه لأن العرب لم تنطق بذي الذي بمعنى صاحب الامضا فالإسم جنس كقولك ذو مال وذو نوال فأما اضافته إلى الأعلام أو إلى أسماء الصفات المشتقة من الأفعال فلم تسمع بحال ولهذا نحن من قال صلى الله على محمد وذويه وكلم يقولوا ذوا ذوى ولا ذوى أى واقتصر واصلوا اضافته إلى الجنس ولهذا لم يرفع السبب لأنه ليس بمشتق فلا يقال مررت برجل ذي مال أخوه وتصحيحه ذو مال أخوه لأن النكرة تخص بأن توصف بالجملة اه كلام الشريشي (قوله أن جمع المذكر السالم) ينصب السالم صفة لجمع أى السالم من التغير وبالجر صفة للمذكر لأن المراد به المفرد لا الجمع المذكر وعلى هذا يكون مجرورا لإحالة وعلى ما تقدم الجرا أيضا وإن كان نعتا للجمع كما قدمناه وكسر للجوار كقري في قوله تعالى وأرجلكم عظاما على الوجوه لأنه مغسول فهو للجوار ولا يجوز القطع (قوله والأسماء الخمسة بالنصب) لإحالة عظاما على جمع (قوله يعرف رفعها) يعرف فعل مضارع مبنى للمجهول ورفعها نائبه والجملة خبر أن والجملة من أن واسمها وخبرها في محل نصب مفعول يعنى (قوله بوجود الواء) لافرق بين أن تكون الواء ظاهرة في جمع المذكر السالم كجاء الزيدون أو مقدرة كقولك جاء مسلمي فإن أصله مسلمون لى حذف اللام للتخفيف والنون للإضافة فصار مسلموى اجتمعت الواء والياء وسبقت احداها بالسكون فقبلت الواء ياء وأدغمت الياء في الياء فصار مسلمى بضم اليم الثانية ثم قبلت الضمة كسرة لمناسبة الياء فصار مسلمى وهو فاعل مرفوع ورفع الواء المنقلبة ياء المدغمة في ياء المتكلم نابة عن الضمة ومسلمى

وذومال) يعنى أن جمع المذكر السالم والأسماء الخمسة يعرف رفعها بوجود الواو

مضاف وباء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر اه عشاوى (قوله فتكون مرفوعة بالواو) فيه التسماع للارفاق مذهب المؤلف كون الاعراب معنويا وانما قال تكون بالتأنيث اعتبارا بمجموع جمع المذكر السالم والأسماء الخمسة (قوله نيابة عن الضمة) حال من الواو أى حال كون الواو نيابة عن الضمة أى نائمة فالصدر بمعنى اسم الفاعل (قوله عن الضمة) أى الكائنة في مفردة (قوله والمراد بجمع المذكر السالم) مبتدأ خبره قوله اللفظ الدال أى سواء كان مفرد ذلك الجمع علما وأوصفه وبشترط في العلم أن يكون خاليا من تاء التأنيث فلا يجمع هذا الجمع نحو طلحة فلا يقال طلحون بل طلحات مراعاة لفظ ثانيا وبالعرض فان قيل قد يعتبر في العدد التذكير فيؤنث العدد أجيب بأن ما في العدد من نحو طلحات ليس فيه ما يمنع من مراعاة المعنى وانما المعتبر عندهم أولا وبالذات اذا لم يوجد المانع وههنا موجود وهو التاء واحترز بكون التأنيث بالتاء عن التأنيث بالألف كجلبى وحمراء علمين لرجلين فيقال في جمعهما الحماوون والحباون بخفف المقصورة وقلب المدودة واو او يشترط أيضا أن يكون المذكر فلا يجمع هذا الجمع زينب علما لامرأة وزيد كذلك وان كانا علمين لمذكرين يجمع هذا الجمع وأن يكون لعائل فلا يجمع نحو واشق علما لكلب وأن لا يكون مركبا تركيب استناد كبرق نحرة بفتح الراء أو مزج كعمد يكرب ويقال في جمعهما بجمع ذوفى المذكر وذوات في المؤنث فتقول جاء ذووبرق نحرة وذلك لأن المحكى لا يغير ومعدى كرب شبه بالحكى وأن يكون منكرا أى يقبل التنكير فلا يجمع ما لا يقبله نحو فلان (تنبيه) لا يجمع العلم باقيا على علميته فاذا أردت جمعه ففكره بأن تريد به شخصا مسمى بهذا الاسم وقد ألغز البدر الدما مبنى مخاطبا لأهل الهند فقال

أيا علماء الهند لازال فضلكم * مدى الدهر يندو في منازل سعده
ألم يكم شخص غريب لتحسنوا * بارشاده عند السؤال لقصده
وهاهو يمدى ماتسر فهمه * عليه تهدوه الى سبل رشد
فيسأل مأمر شرطتم وجوده * لحكم فلم ترض النجاة برده
فلما وجدتم ذلك الأمر حاصلا * منعتم ثبوت الحكم الا بفقده
وهذا لعمرى في الغرابة غاية * فهل من جواب تتعمون برده
(وأجاب بعض الفضلاء كما في العطار بقوله)

أيا من على أفراس أفكاره غدا * يصيد عزيز الشاردات بجمده
فهاك جوابا للسؤال موضعا * يفوق فريد الدر في نظم عقده
قد اشتروا في مفرد علمية * لجمع على نهج المثني وحده
فلما رأو تعريف ذاك محققا * أبوا جمعه الا بآببات ضده
ويدفع ذا الأشكال أن شيوعه * لصحة جمع لاغنى عن وجوده
وتعريفه شرط لاقدام حاذق * عليه فلا تستغربوا شرط فقده

ويشترط في الصفة الثلاث الأول فلا يجمع هذا الجمع نحو علامة بتشديد اللام لا يجمع علامتا التأنيث وهى التاء والتذكير وهى الصيغة ولانحو حائض ولانحو سابق صفة لفرس وأن تقبل التاء كضارب أو تدل على التفضيل كفضلون بخلاف جريح بمعنى مجروح وصور بمعنى صار وسكران وأحمر وشذ قوله

فلما وجدت نساء بنى تميم * جلائل أسودين وأحمرين
وقوله منا الذى هو ما ن طر شار به * والعانسون ومنا المرد والشيب

حيث جمع العانس وهو من بلغ أو ان التزويج ولم يتزوج ذكر ا كان أو أنى بلاتاء وفيل بمعنى فاعل كلمين بمعنى عالم للمذكر وعليمة للمؤنث فيجمع هذا الجمع فيقال العالمون وعالم أن ما لم يكن علما ولا صفة لا يجمع

فتكون مرفوعة
بالواو نيابة عن الضمة
والمراد بجمع المذكر
السالم اللفظ الدال على

هذا الجمع كرجل فلا يقال رجلون نعم ان صغر جاز فيقال الرجلون لأنه حينئذ صار صفة (قوله) بواو ونون في آخره (في ذكر النون نظر تأمل (قوله في حالة الرفع) الظاهر أنه متعلق بواو ونون (قوله) بياء ونون) في ذكر النون نظر كما تقدم (قوله) نحو جاء الزيدون) مثله للعلم ومثله جاء القاتمون في الصفة (قوله) ورأيت الزيدين وممرت بالزيدين) بكسر الدال في المثالين وذكرهما هنا استطرادى وسيأتى البحث عنهما في علمهما ان شاء الله تعالى (قوله) مرفوع بالواو) فيه التسامح للمرافان مذهب المؤلف رحمه الله تعالى أن الاعراب معنوي والشارح يقول انه لفظي (قوله) والنون عوض عن التنوين) قال الرضى أما نون المثني والمجموع فالتي يقوى عندي أنه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلا على تمام الكلمة وأنها غير مضافة لكن الفرق بينهما أن التنوين مع افادتهما هذا المعنى يكون على خمسة أقسام بخلاف النون فانه لا يشوبها من تلك المعاني شيء وانما يسقط التنوين مع لام التعريف لاستكره اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة للتذكير ولا يسقط النون معها لأنها لا تكون وكذا أسقط التنوين للبناء في يازيد ولا رجل بخلاف النون في نحو يازيدان ويازيدون ولامسليين ولامسليين لأنها ليست للتصديق كالتنوين وكذا يسقط التنوين رفعا وجرا في الوقف بخلاف النون لأنها متحركة واسكان المتحرك يكتفي في الوقف وان كان الحرف الأخير ساكنا فان كان ذلك بعد حركة الاعراب وهو التنوين فقط حذف بعد الضم والكسر وقلب ألفا بعد الفتح اه ولم يقل ان النون عوض عن التنوين فان التزل منزلة الشيء غير عوض لذلك الشيء (قوله) والأسماء الخمسة) بالجر عطف على جمع المذكور السالم في قوله والمراد بجمع المذكور الخ ونحوه أبوك خبر لمبتدا محذوف تقديره والمراد بالأسماء الخمسة نحو الخ ويصح أن يكون الأسماء مرفوعا على الابتداء ونحو خبره وكلا الوجهين مردودا بآراء لفظ جاء ولفظي الكاف ومال في ذومال فان المراد بالأسماء المذكورة غير ماركب من نحو جاء أبوك فايراد جاء مضر اللهم الا ان كلفنا بخذف المضاف بأن نقول في التقدير ومثال الأسماء الخمسة المبحوثة هنا نحو جاء أو نقول والأسماء الخمسة هي أبواؤ نحو الخ في نحو جاء أبوك وأخوك الخ (قوله) بالواو) فيه التسامح السابق (قوله) بياية عن الضمة) حال من الواو أي حال كون الواو نائبة عن الضمة أي الذي في الاسم المفرد (قوله) وكل) مبتدأ أول وقوله من جمع إلى آخره بيان لكل وقوله له جار ومجرور خبر المبتدأ الثاني وهو قوله شروط والجملة خبر المبتدأ الأول (قوله) من الطولات) قد مضى على التوطيل والله الحمد (قوله) وأما الألف) في اعرابه ما قدمناه فلا تنقل (قوله) في ثنية الأسماء) اعترض بأن الألف علامة في المثني لافي الثنية التي هي فعل الفاعل وهو ضم شيء إلى شيء وأجيب عنه بأن كلامه من اطلاق المصدر واردة اسم المفعول كالحلق بمعنى الخلق واللفظ بمعنى الملقوط كما أسلفنا في غير ما موضع فالإضافة إلى الأسماء من إضافة البعض إلى الكل فهي على معنى من أي في المثني من الأسماء أو من إضافة الصفة للموصوف أي في الأسماء المثناة وقوله الأسماء لا يعترض لها لأن غير هالائي كان خاصة كذلك (قوله) خاصة) بمعنى خصوصا فيهم من المصادر التي جاءت على فاعلة كالعاقبة والعافية ومنه تمت قائما أي قايما وهو منصوب على أنه مفعول مطلق بمحذوف تقديره أخص ثنية الأسماء بكون الألف علامة لرفعها خصوصا بناء على ما هو المشهور من جواز حذف عامل المؤكد خلافا لابن مالك حيث قال

وحذف عامل المؤكد امتنع * وفي سواء لدليل متسع

قال الشارح أطال الله بقاءه في شرح الألفية عند تعرضه لشرح هذا البيت ونازع الشارح ابن الناطم والده في ذلك وأطال في بيان جواز حذف عامل المؤكد وقال ان ذلك مسموع في قوله أنت سراسيرا وما أنت الأسيرا وضربا زيدا وغير ذلك فكل ذلك عاملة محذوف جوازها وهو من المصدر المؤكد وقال ان الحذف لا ينافي التوكيد لأنه اذا جاز أن يقر معنى عامل مذكور فليقرر المحذوف لقرينة بالأولى ونوزع في ذلك بما يطول ذكره وأيد الشاطبي كلام الناطم وابن هشام كلام ابنه ورجحه كثيرون اه والنفس أميل الى مذهب ابنه

الجمية بواو ونون في آخره في حالة الرفع و بياو ونون في حالتي النصب والجر نحو جاء الزيدون ورأيت الزيدين وممرت بالزيدين فالزيدون في قولك جاء الزيدون فاعل مرفوع بالواو والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد والأسماء الخمسة نحو جاء أبوك وأخوك وحموك وفوك وذومال فكل واحد منها فاعل مرفوع بالواو بياية عن الضمة وكل من جمع المذكور السالم والأسماء الخمسة له شروط تطالب من الطولات (وأما الألف فتكون علامة للرفع في ثنية الأسماء خاصة)

قال العلامة الشنوفى لا يجوز أن يكون حالا انتهى **(قوله)** المراد من ثنية الأسماء المثنى قد تقدم فراجع ان
 شئت **(قوله)** والمراد منه أى من المثنى الذى أراده المؤلف أى من ثنية الأسماء المراد منه المثنى **(قوله)** مادل
 أى اسم دل على اثنين خرج لمادل على أقل منهما كسكران ورمان أو أكثر كغلمان وصنوان وخرج
 المثنى المسمى به علما كالبحرين لبلد أو اسم جنس ككلبتى الحداد فانه ملحق بالمثنى في اعرابه لامتنى حقيقة
 ثم اعلم أن هذا الحد ناقص فالتام أن يقول مادل على اثنين بما ذكره صالح للتجريد وعطف مثله عليه فخرج
 نحو شفع لأنه لألف ولا نون رفعا ولا ياء ولا نون نصبا وجرأ وخرج أيضا اثنان فانه لا يصح اسقاط الزائدة عنه
 فلا يقال اثنان وخرج القمران لأنه لا يعطف عليه مثله بل يعطف عليه مغايرة نحو قمر وشمس وهو ما يغايره في
 الحروف ونحو قوله **عَلَيْهِ السَّلَامُ** اللهم أعز الإسلام بأحب العمرين إليك أى عمر بن الخطاب وأبجل عمو
 ابن هشام فغلب من سبقت له السعادة وهو يغايره في الوزن يس **(قوله)** بألف منه ألفت ما في قول بعضهم
 ملغزا * أثنانا عبيد الله في صحن داره * فأثنا مثنى أثنان وهى الأثنى من الجر الأهلية لافعل مع مفعوله
 ومنه الألف المقدرة في نحو * لقد قال عبد الله قولاً عرفته * وقوله

لقد طاف عبد الله بالبيت سبعة * وحج منى الناس الكرام الأفاضل

فعبد الله في البيتين مفتوح الدال ثنية عبد الله وحذفت الألف لالتقاء الساكنين **(قوله)** ونون) لاجابة
 الى ذكره كاعلمت **(قوله)** أيضا بألف ونون) اعلم أن شرط ما يثنى ثمانية شروط الأول الافراد فلا يثنى المثنى
 ولا المجموع على حده ولا الجمع المتناهي ولا الجمع المؤنث السالم الثانى الاعراب فلا يثنى المبنى وأماذان وتان
 والذذان والثلاث فصيح موضوعة للاثنتين وليست من المثنى حقيقة على الأصح عند جمهور البصريين وأما
 قولهم منان ومنين فليست الزيادة فيها للثنية بل للحكاية بدليل حذفها وصلا ولا يرد نحو يازيدان ولا
 رجلين لأن البناء وارد على المثنى فهما من بناء الثنية لا من ثنية المبنى الثالث عدم التركيب فلا يثنى المركب
 تركيبا اسناديا بانفاق ولا مزجيا على الأصح فان أريد الدلالة على اثنين أو اثنتين مسمى بهما أضيف اليهما
 ذوا أو ذواتا والمجوزون ثنية المزجى قال بعضهم يقال معديكربان وسيويهان وقال بعضهم يحذف عجز
 الختوم بويه ويثنى صدره فيقال سيان كيقال في جمعه سيون وأما العلم الاضافى فناما جزؤه الأول على
 الصحيح الرابع التنكير فلا يثنى العلم ايقا على علميته بل ينكر ثم يثنى مقرونا بأل أو ما يفيد فائدتها ليكون
 كالعوض من العلمية وفيه جرى اللغز السابق فيقال جاء الزيدان ويازيدان مثلا ولهذا لا تثنى كنيات
 الأعلام كفلان وفلان لأنها لا تقبل التنكير كما مر الخامس اتفاق اللفظ وأما نحو الأبوين للأب والأم والقمرين
 للشمس والقمر والعمرين لعمر وعمر وفتغليب كما قدمناه السادس اتفاق المعنى فلا يثنى اللفظ مرادابه
 حقيقة ومجازه ومرادابه معناه المختلفان المشترك هو بينهما عند الجمهور وأما قولهم التلم أحد اللسانين
 فشاذا لأن اطلاق القلم على اللسان مجاز قيل ان الأصح الجواز قياسا على العطف ولوروده في والله آياتك إبراهيم
 واسماعيل واسحق أى على الاطلاق وقيل يجوز بقيد الاتفاق في المعنى الموجب للتسمية نحو الأحمران
 للذهب والزعفران السابع أن لا يستغنى ثنية غيره عن ثنيته نحو سواء فاتهم استغنوا عن ثنيته بثنية تسمى
 فقالوا سيان لاسوا آن أى في القياس ولا ينافى محييه شذوذا وبعض فاتهم استغنوا عن ثنيته بثنية جزء أو
 بملحق من المثنى نحو أجمع وجمعاء فاتهم استغنوا عن ثنيتهما بلفظ كلا وكنتا أو غير ذلك نحو ثلاثة وأربعة
 فاتهم استغنوا عن ثنيتهما بستة وثمانية الثامن أن يكون له تان في الوجود فلا يثنى الشمس والقمر وأما
 قولهم القمران فتغليب وقد تقدم ولا يفهم أن الشرط الخامس مع الشرط الثامن متحدان لأن الخامس
 بفرض وجود تان وهنا ليس كذلك وهذا كله أفاده في التصريح مع زيادة ونظمها بعضهم في بيتين وذيل
 الشيخ الأمير بيتا في الآخر فقال شرط المثنى أن يكون معربا * ومفردا منكرا ماركا

المراد من ثنية الأسماء
 المثنى والمراد منه مادل
 على اثنين بألف ونون

موافقا في اللفظ والمعنى له * مماثل لم يغن عنه غيره

ولم يكن كلا ولا بعضا ولا * مستغرقا في النفي نلت الأمل

وقول الأمير ولا مستغرقا في النفي وذلك في قولك أحد فان ذلك لما أفاد الاستغراق لامعنى لثنته لوجود

التعارض (قوله) في حالة الرفع متعلق بقوله بألف ونون (قوله) وياء ونون) معطوف على قوله بألف ونون

وقوله في حالتي النسب والجزم متعلق بقوله ياء ونون (قوله) نحو خبر مبتدأ محذوف تقديره وذلك نحو (قوله)

فأزيدان الخ لم يتعرض للمثالين الآخرين لأن علمهما في النسب والجزم (قوله) وعلامة رفعه الألف) فيه

تصریح للتصريح بما ذهب اليه المصنف (قوله) نياة) حال من الواو أى حالة كونها نياة عن الضمة (قوله)

والفرق الى آخره) لما كان الفرق بين المثني والجمع في حالتي النسب والجزم سؤال اليتدى بينه الشارح

أطال الله بقاءه اعانة على فهمه فيكتفى بمطالعة هذا الكتاب عن مطالعة غيره من الكتب ونظمت ما في

الشرح فقلت والفرق بين المثني ثم ان جمعا * في حالة النسب والجزم كما علما

فالحالدين بفتح الدال اذ ثنيا * والثون مكسورة بعد اذا رقا

واجمعه بالكسر في الدال افتحنونونه * نغالدين أقرآن حالا كما رسما

يارب صل على المختار من مضر * محمد وطى الآل كذا سلما

(قوله) مكسور مابعدھا) المراد به الثون وقد جاء ضمها بعد الألف وهو لغة كقوله

يا أبنا أرقى القذان * فالنوم لاتألفه العينان

والقذان بكسر القاف وتشديد الدال المعجمة جمع قذذ وهو البرغوث وقد جاء فتحها بعد الياء وهو لغة أيضا

كقوله على أحوزين استقلت عشية * فما هي الالهة وتغيب

وبعد الألف كقوله أعرف منها الجيد والعينانا * ومنخرين أشبا ظيابا

(قوله) مفتوح مابعدھا) قد تكسر شذوذا كقوله

عرفنا جعفرا وبني أبيه * وأنكرنا زعافه آخرين

وقوله وماذا تبغى الشعراء منى * وقد جاوزت حد الأربعين

هذا مافاله ابن عقيل وأما ابن مالك فسوى بين فتح المثني وكسر المجموع حيث قال

ونون مجموع ومابه التحق * فافتح قلب من بكسره نطق

ونون مائى والمالحق به * بعكس ذلك استعملوه فانتبه

وجعل ولده أن كسر نون المجموع ضرورة وتبعه في التوضيح ولم يتعرض شارحنا العلامة بقاءه بالسلامة في

شرحه لذلك البيت (قوله) عوض عن التنوين) تنبيه) قيل لحقت النون والمثني والمجموع عوضا عما فاتهما

من الاعراب بالحركات ومن دخول التنوين وحذفت مع الاضافة نظرا الى التعويض بها عن التنوين ولم

تحذف أل وان كان التنوين يحذف معها نظرا الى التعويض بها عن الحركة وقيل لحقت لدفع توهم الاضافة

في نحو جاء في خيلان موسى وعيسى ومررت بينين كرام ودفع توهم الافراد في نحو جاء في هذان ومررت

بالمهتدين وكسرت مع المثني على الأصل في النقاء الساكنين لأنه قبل الجمع ساكن ثم نحو خلف بالحركة في الجمع

طلبا للفرق وجعلت فتحة طلبا للخفة اه شرح الألفية للشارح ونعيد الكلام بأبسط من هذا في النسب

ان شاء الله تعالى (قوله) وأما النون) اعرابه كاعراب قوله فأما الضمة فلا نعيده هنا (قوله) اذا اتصل) اعلم أن

اذا للجازم وان لغیر الجازم وهي حرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه واتصل فعل

ماض مبنى على فتح في آخره واصله واتصل قلبت الواو تأم أدغمت في التاء وقوله ضمير الخ فاعل اتصل

والجملية من الفعل والفاعل في محل جرب اضافة اذا اليها وجواب اذا محذوف دل عليه ما قبلها أى اذا اتصل به الخ

في آخره في حالة الرفع

وياء ونون في حالتي

النسب والجزم نحو جاء

الزيدان ورأيت

الزيدين ومررت

بالزيدين فأزيدان في

قولك جاء الزيدان

فاعل مرفوع وعلامة

رفع الألف نياة عن

الضمة والفرق بين

المثني والجمع في حالتي

النسب والجزم أن الياء

التي في المثني مفتوح

ما قبلها مكسور

مابعدھا وفي الجمع

مكسور ما قبلها مفتوح

مابعدھا والنون

عوض عن التنوين

في الاسم المفرد في كل

من الثنية والجمع

(وأما النون فتكون

علامة للرفع في الفعل

المضارع اذا اتصل به

فالنون تكون علامة لرفعها والجملة من الحذوف لاموضع لهما من الاعراب على فهم التقير وهي التي تنصب اذا
وأشدد بعضهم ملغزا في مسئلة ان واذا فقال:

سلم على شيخ النحاة وقل له * هذا سؤال من يجبه يعظم
أنا ان شككت وجدته في جازما * واذا جزمت فاني لم أجزم
هذا سؤال غامض عن كلمتي * شرط وان واذا مراد مكلم
ان ان شككت بها فاني جازم * واذا اذا أثبتتها لم أجزم
واذا لما قطع الكلام بضمه * بخلاف ان فافهم أخى وفهم

جوابه

(قوله ضمير ثنية) ان كانت الثنية بمعنى المثنى فيعترض من وجهين الاول أن الضمير لا يشمل ما كان حرفا في
لغة أكلوني البراغيث والثاني أن المثنى لا يشمل نحو زيد وعمرو ويضربان والجواب عن الأول أن المراد
بالضمير مجرد التسمية فلا ينافي كونه حرفا في بعض المواضع لأنه في الأصل ضمير أول لأنه لا يبالى بحرفيته وعن
الثاني المراد به ضمير المثنى في الغالب والمراد به ألف الاثنين (قوله يفعلان) بالثنية أي اسما أو حرفا للغائبين
تقول الزيدان يفعلان ويفعلان الزيدان (قوله وتفعلان) بالفوقانية اسما يصح للمخاطبين تقول أتأيا زيدان
تفعلان وللمخاطبتين تقول أتما يهندنان تفعلان وللغائبتين تقول الهندنان تفعلان وتفعلان الهندان في
استعماله حرفا (قوله أو ضمير جمع) أي واو جماعة كما مر البحث فيلشمل نحو زيد وعمرو وبكر يضربون
(قوله نحو يفعلون) بالثنية اسما أو حرفا تقول الزيدون يفعلون ويفعلون الزيدون (قوله وتفعلون)
بالفوقانية اسما فقط وهو للمخاطبين تقول أتم تفعلون (قوله أو ضمير المؤنثة المخاطبة) هذا القيد لبيان
الواقع اذ ليس لنا فعل يرفع بثبوت النون متصل به ضمير مؤنثة غير مخاطبة يحترز عنه (قوله تفعلين) بالفوقانية
لاغير ولا تكون الياء فيه الا اسما تقول أنت ياهند تضربين (قوله تسمى الأفعال الخمسة) قال ابن هشام في
شرح الملححة الاحسن أن تعد ستة اه ويقال على قياسه تكون سبعة نظرا للغائبتين وقد تزيد المعاني
على السبعة بالنظر الى أنه قد يغلب مذكر على مؤنث وحاضر على غائب وبالعكس والى انقسام المؤنث الى
حقيقي ومجازي ومأنثيته باعتبار اللفظ ومأنثيته بالتأويل نحو الكتابان تحبسان على تأويلهما بالصحفتين
وتزيد الصيغ أيضا بالنظر الى كون الألف والواو وايمين أو حرفين على لغة أكلوني البراغيث التي منها
* وقد أسلماه بعدد وحيم * (قوله بثبوت النون) عبر بالثبوت لمقابلته بالحدف فيما يأتي وتكون
النون مكسورة بعد الألف على أصل النقاء الساكنين لأن الساكن اذا أريد تحريكه حركه بالكسر وانما
كان أصلها ساكنا لأنها تنوين أي عوض عنه وربما ضمت وقد قرئ شاذا أنعداني بضم النون الأولى
وطعام ترزقانه بضم النون ونقل بعضهم أن بعض العرب يفتحوا وأنه قرئ شذوذا أنعداني بفتحها وتكون
النون مفتوحة بعد الواو والياء حملا على نون الجمع في الاسم ولتقل اجتماع الواو والكسرة والياء والكسرة
وسبأني بقية البحث في الفصل ان شاء الله تعالى (قوله فتقول الزيدان يضربان) مثال لكون الألف اسما
كما سيذكره الشارح ومثال اختلاف المعاني التي لوحناه فيما مريضبان الزيدان يجعل الألف حرفا وأنت
ياخاله وزيد يضربان بتغليب الغائب على المخاطب وأنت ياهندوزيد يضربان بتغليب الغائب المذكر على
المخاطبة وهند وزيد يضربان بتغليب الغائب على الغائبة والماء والنار يقتربان بتغليب المذكر على المؤنث
المجازين ويقومان زيد وهند بتغليب المذكر على المؤنث مع جعل الألف حرفا ويقتربان الماء والنار بتغليب
المذكر على المؤنث المجازين مع الجعل المذكور وزيد وعمرو يضربان يجعل الألف عائدا الى اثنين لالي
المثنى ويضربان زيد وعمرو يجعل الألف حرفا وفاعله اثنان لامثنى وفاطمة وزيد يضربان بتغليب الغائب
على الغائبة والماء والعسل يقتربان وهذا مثل زيد وعمرو يضربان لكن هذا في المذكرين لغير العاقل
ويقتربان الماء والعسل وهذا مثل يضربان زيد وعمرو كالتي قبله وهذه ثلاثة عشر (قوله مرفوع بثبوت

ضمير ثنية) نحو يفعلان
وتفعلان (أو ضمير
جمع) نحو يفعلون
وتفعلون (أو ضمير
المؤنثة المخاطبة) نحو
تفعلين هذه الأوزان
تسمى الأفعال الخمسة
وتكون النون التي
في آخرها علامة على
رفعها فهي مرفوعة
بثبوت النون نيابة عن
الضمة فتقول الزيدان
يضربان فيضربان
مرفوع بثبوت

(النون) أى مرفوع ومعلم بثبوت النون لكون الاعراب معنوا عند المؤلف (قوله) وكذا أنها تضربان أى مذكرا ومؤنثا فى الأول أنها يازيدان تضربان وفى الثانى أنها ياهدان تضربان ومثال اختلاف المعانى الذى لوحناه فيما مر الهندان تضربان وتضربان الهندان يجعل الألف حرفا على اللغة المتقدمة وأنت ياهدان وزيد تضربان بتغليب المخاطبة على الغائب وأنت يارجل وزيد تضربان بتغليب المخاطب على الغائب وهند وزيد تضربان بتغليب الغائبة على الغائب والناران تقتربان للغائبتين والتأنيث مجازى والماء والنار تقتربان بتغليب الغائبة على الغائب وتأنيث مجازى وتقومان زيد وهند بتغليب المؤنث على المذكر وجعل الألف حرفا وتقربان الناران للتأنيث المجازى ويجعل الألف حرفا وتقربان الماء والنار بتغليب المؤنث المجازى على المذكر ويجعل الألف حرفا وفاطمة ودعد وتقومان وهولالتين لا المثنى وجهن ولظى تقتربان وهولالتين الأولى الآن التأنيث هنا مجازى وفاطمة وزيد تقومان بتغليب الغائبة على الغائب والكتابان تخبان بتأويل الصحيفة أى الصحيفةتان والكتاب والقلم تخبان بتغليب ما يؤول يؤنث بالتأويل المار على المذكر وتخبان الكتاب والقلم وهذا مثل الأول الآن هنا جعل الألف حرفا وهذه ثمانية عشر (قوله) والزيدون يضربون ومثال مالوحنا أولا يضربون الزيدون يجعل الواو حرفا وزيد وعمر وخاله يضربون لاجتماعه للجمع وزيد وعمر وفاطمة يضربون بتغليب شخصين غائبين على غائبة وزيد وفاطمة ودعد يضربون بتغليب الغائب على شخصين غائبتين ويضربون زيد وعمر وودع يجعل الواو حرفا وتغليب المذكرين على مؤنث ويضربون زيد وفاطمة وحفصة بتغليب المذكر الواحد على مؤنثتين ويجعل الواو حرفا ويضربون زيد وعمر وخاله يجعل الواو حرفا لاجتماعه وأنت والزيدان يضربون بتغليب المثنى الغائب على المخاطب وأنت ياعائشة وهند وزيد يضربون بتغليب المخاطبة والغائبة وأنت ياعائشة وزيد وعمر وخاله يجعل الواو حرفا ويضربون المذكرين على المخاطبة ويضربون زيد وعمر وخاله يجعل الواو حرفا ويضربون المذكرين على المخاطبة ويجعل الواو حرفا ويضربون الزيدان وأنت ياعائشة بتغليب المثنى المذكر على المخاطبة ويجعل الواو حرفا وهذه ثلاثة عشر (قوله) وأنت يضربون) مثال مالوحنا أولا أنت والزيدان تضربون بتغليب من خوطب على من غاب مذكرين وكان الغائب المثنى وأنت والهندان تضربون بتغليب من خوطب مذكرا على من غابا وأنت وزيد وحفصة تضربون بتغليب المخاطب على الغائب والغائبة وأنت يابكر وأنت ياهدان وزيد تضربون بتغليب المخاطب على المخاطبة والغائب وأنت وزيد وعمر وخاله تضربون بتغليب المخاطب على الغائبين وأنت وهند وحفصة تضربون بتغليب المخاطب على اثنتين مؤنثتين فهذه سبعة (قوله) وأنت بكسر التاء تضربين ومنه أنت يانارت تتأججين فهذه اثنتان فالجملة ثلاثة وخمسون فإذا نظر الى ما حذف فاعله صارت الجملة مائة وستة وأما ذكرت جميع ما مر لشدة احتياج المبتدى الى مثل هذا (قوله) فكل هذه الأمثلة) أى الخمسة مرفوعة وكذا كل ما مثلنا أولا مرفوعة أيضا وأنت الحبر مع أن المبتدأ للفظه كل وهو مذكرا نظرا الى المضاف اليه مع كون المضاف أهلا للحذف أى صالحه للتأنيث مكسب من المضاف اليه

قال ابن مالك وربما أكسب ثان أولا * تأنيثا ان كان لحذف موهلا

(قوله) وعلامة رفعها ثبوت النون) أى النون الثابتة فهو من اضافة الصفة الى موصوفها (قوله) والألف فى الأول والثانى فاعل) أشار به الى أنها اسم لا حرف وان كان تصغيرا حارفا جازا لأن الشارح لا ينظر لما هو واقع قليلا على أنه قد يمتنع فى قولك يضربان الزيدان كون الزيدان فاعلا بل هو مبتدأ وهو على نية التقديم والتأخير ولعلنا نزيد على هذا فى بابى الفاعل والبدل بما يشئ الغليل ان شاء الله تعالى (قوله) والواو فى الثالث والرابع) أى فى قوله يضربون وتضربون فاعل (قوله) والياء فى الخامس) أى فى قوله تضربين فاعل (قوله) وللنصب) أى من حيث هو لا بقيد كونه فى الفعل فقط أو فى الاسم فقط أو فيهما لأنه على الأول اثنان وعلى الثانى أربعة وعلى الثالث ستة كما قدمنا وهو لغة الاستواء والاستقامة تقول فلان منتصب أى مستو مستقيم واصطلاحا على

النون نيابة عن الضمة وكذا أنها تضربان والزيدون يضربون وأنت تضربون وأنت تضربين فكل هذه الامثلة مرفوعة وعلامة رفعها ثبوت النون والألف فى الأول والثانى فاعل والواو فى الثالث والرابع فاعل والياء فى الخامس فاعل (وللنصب

القول بأن الاعراب لفظي نفس الفتحة وماناب عنها وعلى القول بأنه معنوي تغير مخصوص علامته الفتحة وما ناب عنها وتسمى نصبا لاتصاف الشفتين عند النطق به وهذا ظاهر في الفتحة والألف دون الكسرة والياء وحذف النون وهذا معطوف على قوله للرفع أربع علامات فهو من عطف الجمل **(قوله خمس علامات)** مبتدأ مؤخر خبره تقدم وهو قوله أولا وللنصب والمراد متعلق الجار والمجرور **(قوله الفتحة)** هي وما عطف عليها بدل مفصل من مجمل ويجوز أن تكون خبرا لمبتدأ محذوف والتقدير الأولى الفتحة الح ويجوز نصبه بفعل محذوف تقديره أقصد الفتحة ويجوز أن تكون مبتدأ خبرها محذوف أي منها الفتحة اهـ عبدالمعطي **(قوله والألف)** أي وقعت ومد فتحة ظاهرة لأعماله بخلاف الواو فإنها قد تقع بعد صفة مقدرة كما قدمنا هناك **(قوله وحذف النون)** هل وقع العلامة على النون المحذوفة أو حذف النون وعلى الثاني الماتن وعلى الأول العريضي في نظم هذا المتن حيث قال: للنصب خمس وهي فتحة ألف * كسر وياه ثم نون تنحذف **(قوله علامات النصب خمسة)** الأولى خمس لأن أسماء الأعداد تدكر مع المؤنث وتؤنث مع المذكر قال تعالى ثلاث ليال لكن كلام الشارح مجرد اعن الإضافة يجوز ذلك **(قوله أصلية)** أي فلا يقوم مقام غيرها الاعتد تعذرها فلذا قدمها **(قوله وأربعة نائبة عنها)** أما الألف فلأنها تنشأ عنها إذا شيعت فقامت مقامها ولذا نائبة بها وثلاث بالكسرة لأنها تنوب عنها في جمع المؤنث السالم كما أن الفتحة تنوب عن الكسرة في الاسم الذي لا ينصرف وربيع بالياء لأنها تنشأ عنها وختم بحذف النون لبعده المشابهة وإنما كان نائبا عن الفتحة لأنه لما كان النون علامة للرفع لم يبق إلا أن يكون حذفها علامة للنصب **(قوله وهي)** أي الأربعة النائبة عنها الألف **(قوله نحو رأيت الزيد)** أي الزيد (الزيد) الأول مفتوح الدال لكونه مثنى والثاني مكسورا لكونه جمعا **(قوله فأما الفتحة)** الفاء الفصيحة وأما حرف شرط وتفصيل وتوكيد على مام في قول المؤلف فأما الضمة ولا يحتاج إلى إعادتها فافهم أن كنت ذكيا والافاليلد لا يفيد التطويل ولوليت عليه التوراة والانجيل **(قوله في ثلاثة مواضع)** في حرف جر ثلاثة مجرور متعلق بتكون مضاف مواضع مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة لأنه اسم لا ينصرف والمنازع من الصرف صيغة منتهى الجموع **(قوله في الاسم المفرد)** بدل من ثلاثة مواضع بدل مفصل من مجمل أو بدل الشيء من الشيء نظرا إليه وما عطف عليه أو بدل البعض من الكل على ما قررنا لك **(قوله وجمع التكسير)** أي الجمع المكسر عن مفردة وقد تقدم الكلام عليه في الرفع **(قوله والفعل المضارع)** أي سواء كان صحيح الآخر كيضرب أو معتل كيدعو ويغشى ويرمى لأنه يقدر في نحو لن يرضى لمطلقا ونحو لن يرمى ولن يدعى للمجهول فقط ويكتب بالياء وإن كان الأصل فيه الواو بخلاف دعا وذلك لأن الواو وقعت رابعة ولم ينضم ما قبلها على ما بيناه في زلال الأمثال **(قوله إذا دخل عليه ناصب)** لا حاجة إليه لأن الشيء لا ينصب إلا بنصبه لكنه ذكره توضيحا ولم يذكره في نظاره هذا الموضوع اكتفاء بذكره هنا طلبا للاختصار وإن كان الأولى ذكر مثل هذا في أول الكلام في قوله فأما الضمة فتكون علامة للرفع في الاسم المفرد بأن يقول هناك والفعل المضارع إذا دخل ناصب أو جازم وفي آخره في قوله وأما السكون فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع الصحيح الآخر بأن يقول ثم إذا دخل عليه جازم لكنه فات الأولى وهو ذكره في أول الكلام ثم اكتفى به في نظاره **(قوله ولم يتصل بآخره شيء)** أي من نون التوكيد المباشر لفظا وتقديرا ومن نون النسوة ومن الألف والواو والياء وهذا التيد لم يذكره الشارح إبقاء الله بالسلامة اكتفاء بما ذكره المصنف وبما في شرح قوله إذا لم يتصل فإن الشارح ذكره هناك **(قوله)** يعني أن هذه المواضع تتبع فيه المصنف حيث جمعه باعتبار الأفراد الشخصية والافالألف والكسرة وحذف النون ليس لكل منها الاموضع واحد والياء لها موضعان لثلاثة لا يقال يحجب بالمراد بالجمع ما قبل الواحد لأننا نقول إن سلم ذلك فليس مطردا بل هو خاص بالفتحة والياء ولا يجري ذلك الجواب في الألف والكسرة

خمس علامات الفتحة
والألف والكسرة
والياء وحذف النون
علامات النصب
خمس واحدة منها
أصلية وهي الفتحة
نحو رأيت زيدا
وأربعة نائبة عنها
وهي الألف نحو رأيت
أيالك والكسرة نحو
رأيت الهندات والياء
نحو رأيت الزيد
والزيد وحذف
النون نحو لن يضربوا
فأما الفتحة فتكون
علامة للنصب في ثلاثة
مواضع في الاسم
المفرد وجمع التكسير
والفعل المضارع إذا
دخل عليه ناصب
ولم يتصل بآخره شيء
يعني أن هذه المواضع

والخذف لما عرفت من أنه ليس لكل منها الاموضع واحد قاله في بعض الحواشي (قوله) اذ انصبت) يجوز في التاء الاسكان ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي عائد للمواضع ويجوز أن تفتح على ارادة الخطاب على عادة المؤلفين ومفعوله محذوف تقديره اذ انصبتا والأول أظهر ولكنه موقوف بالرواية ولعل الرواية أن يكون الأول (قوله) بالفتحة) أي ولو مقدرة كافي الفتحة وبغنى (قوله) فالاسم المفرد) ولا فرق فيه بين كونه مضافاً أو غير مضاف ظاهر الاعراب أو مقدرة للتعذر أو للنسبة منصرفاً أو غير منصرف وذلك نحو يا قومنا أجيبوا داعي الله وأكل الكثرى موسى ورأيت غلاماً وإذا ابتلى إبراهيم ربه وبشارحنا أشار الى مثال واحد وهو ما كان منصرفاً ظاهر الاعراب غير مضاف (قوله) نحو رأيت زيدا) ان أبقينه على ظاهره فسد المعنى ولابد من تأويل اما بأن يقال فمثال التي في الاسم المفرد نحو رأيت زيدا فالا اسم المفرد نحو زيد في رأيت زيدا (قوله) فزيدا مفعول) زيدا مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة للحكاية (قوله) بالفتحة) الباء ليست للتصوير بناء على ما ذهب اليه المؤلف من أن الاعراب معنوي كما تقدم في غير ما موضع ولعلنا نزيد في الفصل ان شاء الله تعالى (قوله) وجمع التكسير) مبتدأ خبره قوله نحو رأيت الرجال ويعمم فيه بئله ما قبله فتدبر (قوله) نحو رأيت الرجال) يؤول فيه ما أول به قوله هناك نحو رأيت زيدا بأن قيل ومثال الضمة التي في جمع التكسير نحو رأيت الرجال أو جمع التكسير نحو الرجال في رأيت الرجال (قوله) والفعل المضارع) مبتدأ خبره قوله نحو لن أضرب (قوله) نحو لن أضرب) فيه التأويل المذكور فتدبر (قوله) فأضرب) مبتدأ لكونه اما حينئذ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر للحكاية (قوله) منصوب بلن) الباء حرف جر لن مجرور وهو حينئذ اسم على ارادة اللفظ وقد تقدم في صدر الكتاب (قوله) وأما الألف) الواو حرف عطف وما بعده معطوف على قوله فاما الفتحة (قوله) في الأسماء الخمسة) هو علم بالعلقة على الأمثلة التي ذكرها المصنف كما مر فلا تقفل (قوله) نحو رأيت أباك الخ) أي وتلك الأسماء الخمسة المنصوبة بالفتحة لفظ أبافي نحو رأيت أباك (قوله) وما أشبه ذلك) ان قلت أي فائدة في هذا العطف مع وقوع المعطوف عليه في حين نحو المتقضى لعدم الانحصار في المذكورين وليس فيه تعيين المعطوف كالذي قبله ليفيد زيادة على ما أفاده نحو قلت فائدة الاتيان به بيان عدم الانحصار في الخارج فيما ذكر لأنه بقي لها ثلاثة أسماء من الأسماء الخمسة وأما وقوع المعطوف عليه في حين نحو فلا يفيد ذلك لأنه محتمل أن يكون تنظيراً أي نحو رأيت أباك أو ضربت أباك أو علمت أباك ولا يخفى أنه أتى بنحو في جميع المثل ولك أن تقول جعل قوله نحو رأيت أباك وأخاك من باب الكناية عن رأيت أباك وأخاك فيكون المقصود هو المجرور وقد شاع مثل هذا منه قولهم مثلك لا يبخل ومثلك يجود أي أنت لا تبخل وأنت تجود وهذا كلام حسن ولدقته لا يناسب ما هنا فالجواب الأول أحسن (قوله) تكون حالة النصب) لاحاجة الى هذا فإنه حال رفعه يحكم بأن نصبه بالألف وأيضاً لا يتأتى النصب الا في حالة كونه منصوباً وقد عرفت الجواب فيما مر آنفاً عند قول المصنف رحمه الله تعالى اذ دخل عليه ناصب ويمكن أن يقال ان ذلك لبيان الواقع مع قصد الاظهار للبتيدي فتدبر (قوله) نيابة عن الفتحة) حال من الألف أي حال كون الألف نيابة عن الفتحة (قوله) نحو رأيت أباك) لا يلزم أن تكون مضافة الى الكاف الدالة للخطاب فانه يجوز أن تضاف الى غيره فترقا بأبانا (قوله) وما أشبه ذلك) فيه ما تقدم (قوله) وهي حماك وفالك) الأولى الاتيان بضمير المذكر فيقول وهو وهذه العبارة أولى من عبارة الشيخ خالد في شرح هذا الموضع بقوله مبينا لما من نحو رأيت أباك وأخاك لأنه لا فائدة في إعادة نحو هنا وإن أجاب عنه عشميه ﴿ تنبيه ﴾ لا يحكم في أن أباهما من قول الشاعر

ان أباه وأبا أباه * قد بلغا في المجد غايتاهما

انه منصوب بالألف كما هو ظاهر لأن لغة الشاعر قصر الأسماء الخمسة ولم أر من ننبه عليه (قوله) أيضاً وهي حماك وفالك وزامال) أي من رأيت حماك فخاك وما بعده خبر هي مرفوعة وعلامة رفعها ضمة مقدرة على الألف

الثلاثة اذا نصبت
تكون منصوبة
بالفتحة فالاسم المفرد
نحو رأيت زيدا فزيدا
مفعول منصوب بالفتحة
وجمع التكسير نحو
رأيت الرجال والفعل
المضارع اذا دخل عليه
ناصب نحو لن أضرب
فأضرب فعل مضارع
منصوب بلن (وأما
الألف فتكون علامة
لنصب في الأسماء الخمسة
نحو رأيت أباك وأخاك
وما أشبه ذلك) يعني أن
الأسماء الخمسة تكون
في حالة النصب منصوبة
بالألف نيابة عن الفتحة
نحو رأيت أباك وأخاك
وما أشبه ذلك وهي
حماك وفالك وذا مال

منع من ظهورها التعذر للحكاية أو هي لفظ حماك الى آخره (قوله فكلمها) أي الثلاثة التي هي قوله حماك أو هي مع مامزوهو أظهر (قوله نياية) حال من الالف أي نابعة عن الفتحة لأنها في الأسماء الحسنة (قوله) وأما الكسرة (الواو وحرف عطف أما الكسرة معطوف على قوله فأما الضمة خلافا لعبد المعطى حيث جعلها للاستئناف (قوله فنكون) بالنأيت أي الكسرة (قوله في جمع الخ) جار ومجرور متعلق بتكون والسالم نعت لجمع أو للمؤنث على ما قدمنا أولا وجمع المؤنث السالم مرتب فيه (قوله نحو خلق الله السموات) أي وذلك نحو أو أقصد نحو أو نظرت الى نحو الى غير ذلك من أوجه اعراب نحو وهذا ما لا يخفى (قوله واعرابه) أي اعراب قوله تعالى خلق الله السموات في الأمر في حاشية الشذور أي تطبيقه على القواعد العربية كما في الفتيش ونص عليه الدماميني على النفي ومواد الأزهرية ومن فساد الزمان أني قررت حال اقرائي الشيخ خاله على الآجرومية سنة أربع وسبعين بعد المائة والالف أن الاعراب يطلق على التطبيق المذكور وأنه هو المراد في نحو أعرب جاء زيد فينصب على المركب ليس الا فسمعه بعض أهل الأزهر فاستغربه وشد على النكير فيه وصار يتحدث به في المجالس حتى بلغتني وأعجب منه أن بعض كبار المشايخ الرؤساء في الأزهر أنكره أيضا حين عرضت عليه الواقعة فأناب الله وواله راجعون ثم لما عرضت المسألة على غير واحد من العارفين واقتنى فله الحمد اه رحمه الله (قوله خلق فعل ماض) خلق مبتدأ على ارادة اللفظ وفعل خبره وماض صفة لفعل والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر قوله واعرابه فان قيل حيث جعلنا خلق هنا مبتدأ حكنا بأنه اسم والاخبار بأنه فعل لا يساعده لأن الخبر المألوف عين المبتدأ والاخبار عنه بأنه فعل قديفيد المخالفة والمغايرة أوجب بأن قولنا خلق فعل ماض صدق عليه لفظ خلق من الأفراد الواقعة في غير هذا التركيب من قوله تعالى خلق الله السموات لاخلق الواقعة في كلام شارحنا هنا فقامت اسم لارادة الكلمة فليتأمل ذلك وقد سبق السؤال والجواب لمثل هذا في صدر الكتاب عند كلام المؤلف وهي من فليتنظر هناك (قوله فاعله) أي من جهة الاعراب فان الخالق الفاعل الموجد هو الله تعالى لالفظ الجلالة فليفتن (قوله والسموات) بكسر التاء مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها حكاية اللفظ (قوله والسموات مفعول به) أي عند الجمهور ومفعول مطلق لبيان النوع عند الشيخ عبدالقاهر الجرجاني ومحمود الزغشري وأبي عمرو ابن الحاجب وصوبه الموضع في النفي ووضحه بأن قال المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاد وان كان ذاتا لأن الله تعالى موجد للأفعال وللذوات جميعا اه وسبقه الى هذا الايضاح الشيخ عبد القاهر فقال في أسرار البلاغة اذا قلنا خلق الله العالم فالعالم ليس مفعولا به بل هو مفعول مطلق لأن المفعول به هو الذي كان موجودا فأوجد الفاعل فيه شيئا آخر كشوك ضربت زيدا فان زيدا كان موجودا وأنت فعلت به الضرب والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجودا فحصل بك والعالم لم يكن موجودا بل كان عدما معضوا لله وأجده وخلصه من العدم فكان المفعول المطلق وهو المصدر ولم يكن مفعولا به اه واحتج الجمهور الناهبون الى أن العالم مفعول به لامفعول مطلق بأمور أولها أنا قد نعلم العالم وان كنا لا نعلم أنه مخلوق لله تعالى الا بدليل منفصل والعلوم مغاير للمجهول فاذن كون الله خالق للعالم غير ذات العالم واثانيها أنا نصف الله بالخالقية فلو كان خلق العالم نفس العالم لزم أن يكون الله تعالى موصوفا بالعالم كما أنه موصوف بخالقية العالم وثالثها أن قول العالم يمكن فلو وجد الآن الله أوجده وأحدثه وأبدعه فلو كان إيجاد العالم واحداً نفس العالم لكان قولنا العالم وجد الآن الله أوجده جاريا مجرى قولنا العالم وجد الآن وجد فيكون ذلك تعليلا للشيء بنفسه ويرجع حاصله الى أن العالم وجد بنفسه وذلك نفى للصانع قاله الفخر الرازي في شرح المفصل اه تصريح (قوله منصوب بالكسرة) إنما نصب بالكسرة مع تاني الفتحة ليجرى على سنن أصله وهو جمع المذكر السالم في حمل نصبه على جره وجوز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقا وهشام فيها حذف لامة ومنه قول بعض العرب سمعت لغاتهم بفتح التاء

فكلمها منصوبة بالالف
نياية عن الفتحة (وأما
الكسرة فنكون
علامة للنصب في جمع
المؤنث السالم) نحو
خلق الله السموات
واعرابه خلق فعل ماض
ولفظ الجلالة فاعل
مرفوع بالضمة الظاهرة
والسموات مفعول به
منصوب بالكسرة

حكاه الكسائي ورأيت بنانك بفتح التاء كما حكاه ابن سيده هذا اذالم ترداليه في الجمع وأما اذ اردت اللام في الجمع كسنوات وأوسنات على اللغتين نصب بالكسرة اتفاقا نحو اعتكفت سنوات أو سنات بالكسرة اه أشوني والتصريح (قوله نيابة عن الفتحة) أشار به الى أن كسرة هذا الجمع كسرة اعراب وذهب الاخفش والمبرد الى أن كسرة هذا الجمع حالة النصب كسرة بناء كما قال في فتحة ما لا ينصرف حالة الجر وذهب الجمهور الى أنها حركة اعراب كذا في شرح التسهيل اه عبد المعطى (قوله لأنه) أى لأن لفظ السموات (قوله سالم) نعت جمع ويجوز قراءته بالرفع على الأصل وبالجر للجوار ويجوز أن يكون نعتا مؤنث وعليه فلا يجوز غير الجر (قوله وأما الياء) معصوف على قوله فاما الفتحة (قوله فتسكون) بالوقية ضميره عائد للياء (قوله في الثانية) أى المثني كما عرفت فيا ذكرنا فلا تغفل (قوله والجمع) يعنى جمع المذكور السالم وأطلق الجمع لكونه على حد المثني فاذا ذكر الجمع مع المثني انصرف الى جمع المذكور السالم لأنه أخوه في الاعراب بالحرروف اه شيخ خاله في شرح هذا المتن (قوله نحو) أى وذلك نحو أو أنى نحو بالرفع والنصب (قوله فالأول) يعنى قوله رأيت الزيدين منصوب بالياء (قوله المفتوح ما قبلها) المفتوح يقرأ بالجر نعتا على قوله بالياء وما نائب فاعل للمفتوح وقبلها ظرف وهو صلة ما ان جعلناها بمعنى الذى وان جعلناها بمعنى شئ فالظرف نعت لما لمعرفة على الأول نكرة على الثانى وترك فتح ما قبل الياء في المثني ابقاء على الحركة الثابتة في الرفع مع عدم النقل وإشارة الى أن الياء منقلبة عن الألف وأما تامل الشيخ خاله في التصريح بأن بالنون في المثني كسرت على أصل التقاء الساكنين فلم يجمع بين كسرتها وكسرة ما قبل الياء فرارا من ثقل الكسرتين وبينهما ياء فريد بوجهين الأول اجتماع الكسرتين غير موجود في حالة الاضافة والثانى أنه غير موجود أيضا في لغة من فتح نون المثني ومن ضمها فلي تأمل (قوله المكسور ما بعدها) هذا غرض لازم وكان حقه حذف هذه العبارة لأنه اذا ضيف لم يبق لما بعد الياء كسرة كما مر اذ النون معذوقة لدى الاضافة تقول رأيت غلامى زيدى يمكن الجواب عن الشارح بأنه أجرى على هذا المثال أى المكسور ما بعدها في هذا المثال وما يشابهه فلا اعتراض عليه (قوله نيابة عن الفتحة) حال كما تقدم أى لأنه مثني (قوله والثاني) معطوف على قوله فالأول يعنى في قوله والزيدين مثال لجمع المذكور السالم (قوله منصوب بالياء المكسور ما قبلها) اعرابه كالذى تقدم في المثني وانما كسر ما قبل الياء ولم يضم لأن الضم قبل ياء الجمع ثقيل لو أبقيت الياء واللتباس الرفع بغيره ولو قبلت الياء لضمة ما قبلها واو اوع أن تغيير الحركة أولى من تغيير الحروف فارتفع التباس المجموع بالمثني بسبب كسرة ما قبل الياء للمجموع ان حذف نوناها بالاضافة اه رضى فان قيل قد لا توجد الكسرة في نحو مصطفين أجب بأن الكلام هنا على الأصل فأصل مصطفين مصطفين قلبت الياء الأولى ألفا لتحركا وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان الألف والياء فحذف الألف لتلك فصار مصطفين (قوله المفتوح ما بعدها) تقدم الاعتراض عليه والجواب عنه فلا تغفل (قوله نيابة عن الفتحة) حال كما تقدم أى لأنه جمع المذكور السالم (قوله أيضا) تنبيه أيضا من أض اذ ارجع فهو مفعول مطلق لكن عامله يحذف وجوبا سمعا ويجوز كونه حالا حذف عاملها صاحبها وقد يقع بين العامل ومعموله كيقوم زيد ويقوم أيضا عمرو وأى أرجع الى الاخبار عنك بذكر قيام عمرو ورجوعا أو أخر بما تقدم من قيام زيد حال كونى راجعا الى الاخبار عنك بقيام عمرو وقد لا يقع كما في قولك قام زيد وقام بكر أيضا أى أرجع الى الاخبار عنك بقيام بكر رجوعا فاعلم أنها لا تستعمل الأمع شيئين ولو تقدرا بخلاف جامز يد أيضا وبينهما توافق في العامل بخلاف جاء ومات أيضا ويمكن استقلال كل منهما بالعامل بخلاف اخضم زيد و عمرو أيضا قاله ابن حجر في شرح المنهاج في أخبار الوقف بالمعنى فعلم أن قول الشارح هنا أيضا مفعول مطلق أو حال والعامل قوله نيابة عن الفتحة أى أرجع الى الاخبار بحال كون نصب الجمع بالياء نيابة عن الفتحة رجوعا أو حال كونى راجعا الى الاخبار عنك بحال كون نصب الجمع بالياء نيابة عن الفتحة (قوله عوض عن التنوين فيها) قد وعدت في الرفع أن أبسط الكلام

نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم (وأما الياء فتكون علامة للنصب في الثانية والجمع) نحو رأيت الزيدين والزيدين فالأول منصوب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الفتحة والثاني منصوب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الفتحة أيضا والنون عوض عن التنوين فيها

في النون ههنا قد كرت وفاء بالمهد اعلم أن النون في جمع المذكر جى بهالدلالة على تمام الاسم وانصله عما بعده وقيل لرفع توهم الاضافة في مررت بينين كرام ورفع توهم الافراد في نحو المهدين وحمل مالا توهم فيه على ما فيه توهم وقيل عوض عن حركة المفرد ورد بأن الواو والياء نابتا عنها وقيل عوض عن التنوين في الاسم المفرد لأن الحركة عوض عنها الواو والياء والتنوين لم يعوض عنه شيء فجى بالنون عوضا عن التنوين وعليه ما قاله شارحنا بقاء الله بالسلامة في مواضع من هذا الكتاب ورد بأن النون جى بهافى للمنى الذى لا تنوين في مفردة لكونه غير منصرف نحو أحمدان فان مفردة أحمد بلا تنوين وقيل عوض عن الحركة والتنوين معافى الاسم المفرد وجرى عليه لسان العربين ورد بأنها اذا لم تكن عوضا عن أحدها فأولى بها معا وأيضا قد ثبت النون في الوقف والحركة والتنوين لا يثبتان وبقا وهذا الخلاف مما لا طائل عنده اه عباد على الشذور زيادة سيرة وتغيير (قوله فيما) أى فى المثنى والجمع (قوله وأما حذف النون) معطوف على قوله فأما الفتحة وهذا لا يكون في الأسماء كما لا يكون سابقا في الأفعال بخلاف الفتحة فانها في الأسماء والأفعال (قوله فيكون) بالتحته لأنه عائد لقوله حذف النون لا للنون (قوله في الأفعال) المراد بها الأمثلة الخمسة ولذا وصفها بقوله التى الخوفى أكثر نسخ المتن اثبات الخمسة فيه وهو غير أولى ولعله من زيادة النسخ اذ الوصف يفتى عنه (قوله) التى رفعها بثبت النون) التى اسم موصول نعت للأفعال ورفع مبتدأ مرفوع بالابتداء مضاف وهام مضاف اليه عائد لثبت الباء جارة وثبتت بحرور بالباء مضاف والنون مضاف اليه والجار والمجرور متعلق بكائن أو استقر خبر المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر لا موضع لها من الاعراب صلة الموصول وهو التى (قوله نياية) حال من حذف النون (قوله في الأفعال الخمسة) الأولى الأمثلة الخمسة لأن المرفوع بالنون لا ينحصر في الخمسة بل زاد على المائة كما قدمنا لك (قوله نحو لن يفعلوا ولن تفعلوا) مثال لما اتصل به ألف الاثنين (قوله) ولن يفعلوا ولن تفعلوا) مثال لما اتصل به واو الجماعة (قوله) ولن تفعلوا) مثال لما اتصل به ياء المؤنثة المخاطبة (قوله منصوب) أى بن (قوله وعلامة نصبه) ذكر الضمير لكونه عائدا الى كل (قوله والألف فاعل) أى فى مثل هذا التركيب وأشار به الى أنها اسم وأما فى قولك يضربان الزيدان فالألف حرف كما قدمنا (قوله في الأول والثانى) أى فى لفظ لن يفعلوا ولن تفعلوا (قوله فى الثالث والرابع) أى فى لفظ لن يفعلوا ولن تفعلوا (قوله فى الخامس) أى فى قول لن تفعلوا (قوله وللخفض) خبر مقدم وثلاث مبتدأ مؤخر وقد علم علامات الخفض على علامات الجزم لأنها من خصائص الأسماء ومعلوم أن الاسم أشرف من الفعل فما اختص بالاسم ينبغي أن يقدم على ما اختص بالأفعال تقدما للأشرف على غيره وفى بعض الحواشى أن اللام بمعنى على وهو غير أولى والأولى أن اللام بمعنى الملك أعنى الاختصاص وان أوجب عنه بأنه نظرا الى لفظ علامات لأن المراد من كلام المتن أن الثلاثة التى ارتكبتها المصنف مختصة للخفض فليتامل والخفض لغة الخفض والتدليل وما أحسن قول البوصيرى فى مدح خبر البرية

خفضت كل مقام بالاضافة * نوديت بالرفع مثل المفرد العلم

واصطلاحا على القول بأنه لفظى هو نفس الكسرة وما ناب عنها وعلى القول بأنه معنى تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها وسى خفضا لانخفاض الشفة السفلى عند النطق به (قوله أصلية) ولكونها أصلا لا يقوم مقامها غيرها الا عند تعذرها (قوله وهى الكسرة) وهى من ألقاب البناء والخفض من ألقاب الاعراب وسى كسر الانكسار الشفة السفلى عند النطق به ولكونها أصلا قد علم اذ تقدم الأصل على الفرع واقع طبعاً وقدم وضعا (قوله نحو مررت بزيد) مماثل به الاسم المفرد والمنصرف (قوله واثان نائبان عنها) أما الياء فلا نابتها عن الكسرة عند اشباعها لأن المكسور اذا أشبع يتولد منه الياء فقامت مقامها ولذا نبت بها لكونها نابتها وأما الفتحة فلا نابتها عن الكسرة نابت عنها فى جمع المؤنث السام فتعاضتا فى نياية كل عن الأخرى ولذا نبت بها واثان مبتدأ والمسوغ لكونه نكرة (١) ونائبان خبره وهما فى عنها عائدة الى الكسرة

(وأما حذف النون) فيكون علامة للنصب في الأفعال التى رفعها بثبت النون (يعنى أن حذف النون يكون علامة للنصب نياية عن الفتحة فى الأفعال الخمسة تحوّل يفعلوا ولن تفعلوا ولن تفعلوا ولن تفعلوا فكل واحد من هذه الأمثلة منصوب وعلامة نصبه حذف النون نياية عن الفتحة والألف فاعل فى الأول والثانى والواو فاعل فى الثالث والرابع والياء فاعل فى الخامس (وللخفض ثلاث علامات الكسرة والياء والخفض ثلاثة واحدة منها أصلية وهى الكسرة نحو مررت بزيد واثان نائبان عنها وهى الياء نحو مررت بأخيخ

(١) لم يذكر المحشى المسوغ

(قوله والزيد والزبد) فالأول بفتح الدال للثنى والثاني بكسرها لجمع المذكر السالم (قوله فأما الكسرة) أما حرف شرط وتفصيل وتوكيد وتقدم معنى الثلاثة في الرفع فلا نعيدها هنا (قوله للخفض) اللام بمعنى على كافي عبد المعطى وقد مر (قوله في ثلاثة مواضع) جار ومجرور متعلق بتكون ثلاثة مضاف مضاف موضع مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف صيغة منتهى الجموع (قوله في الاسم المفرد) بدل من ثلاثة بدل مفصل من مجمل (قوله المنصرف) أى حقيقة أو حكما والأول كزيد والثاني هو ما لا ينصرف إذا أضيف أو اقترن بأل بناء على أنه باق على منعه من الصرف وهو اختيار جماعة وذهب جماعة منهم المبرد والسيرافي وابن السراج إلى أنه يكون منصرا فامطلقا أى زالت منه علة أو لم تزل قبل وهو الأقوى فثالث هذا إما أن يقول الصرف هو التثنية ولم يظهر في مثل الاحمد وماسجدم لوجود أل أو الإضافة ويحتمل أن يقول الصرف هو الجر بالكسرة وسيأتى كلام الشارح أطال الله بقاءه وتعرض لبسط كلامه هناك إن شاء الله تعالى قال العلامة الأشموني واختار الناظم في نكته على مقدمة ابن الحاجب أنه إذا زالت منه علة فنصرف نحو با محمد كم وإن بقيت العلتان فلا نحو با حسنكم اه ومراده بزوال أحد عليه العلمية فيما مثل به (قوله وجمع التكسير المنصرف) التكسير مضاف إليه والمنصرف نعت لجمع واحترزنا بالمنصرف عن غير المنصرف كمساجد ودراهم فانه يجر بالفتحة ولم يقل في الاسم المفرد وجمع التكسير المنصرف لزيادة الإيضاح للبديني ولأنه ربما توهم أن المنصرف مجموعها وأن هذا من باب التغليب أى تغليب المفرد على الجمع أو عكسه اه عبد المعطى (قوله وجمع المؤنث السالم) ولا يكون إلا منصرا ولذا لم يقيد المصنف رحمه الله تعالى المؤنث السالم بالمنصرف كإفعل فيما قبله قال العطار لا يصح تقييده بذلك لما علمت في محث التثنية أن تثنيته للمقابلة لا للتكمين والصرف هو تثنيته التكمين (قوله فالاسم المفرد) الأولى أن يقول فالاسم المفرد المنصرف إذا لداعي إلى حذفه هنا ولا فرق فيه بين أن يكون الاعراب فيه ظاهرا أو مقدر المتعذر أو للثقل أو للنسبة نحو مررت بالقاضي وغلامي والشارح مثل للأولين (قوله مررت بزيد والفتى) الأول مثال لظاهر الاعراب والثاني لمقدره (قوله وجمع التكسير) الأولى أن يقول وجمع التكسير المنصرف إذا لداعي إلى حذفه هنا وصرفه هنا حقيقة كما مثل به الشارح أو حكما فدخل غير المنصرف مضافا نحو اعتكفت في مساجدكم أو مقرروا بأل نحو وأتممها كفون في المساجد ولا فرق بين أن يكون الاعراب فيه ظاهرا أو مقدر المتعذر أو للثقل أو للنسبة نحو مررت بالجواري ودخلت في بيوت والشارح مثل للأولين (قوله نحو مررت بالرجال والأسارى والهنود) الأولى مثال لظاهر الاعراب مع كونه مذكرا والثاني للتقدير مع كونه مذكرا أيضا وتقديره للتعذر والثالث لظاهره مع كونه مؤنثا ومعنى الأسارى تقدم مبسوطا في الرفع فليراجع (قوله وجمع المؤنث السالم) مالم يكن علما فإذا كان علما جاز فيه الصرف وهو التثنية وعدمه نحو عرفات وهو علم لموضع معروف وأذرعات وهى قرية من قرى الشام واختلف العرب في كيفية اعراب هذا النوع المسمى به على ثلاثة فرق فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية ولم يحدف تثنيته لأنه في الأصل للمقابلة فاستصحب بعد التسمية وبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية مراعاة للجمع ويترك تثنيته ذلك مراعاة للعلمية والتأنيث وبعضهم يعربه اعراب ما لا ينصرف فيترك تثنيته ويجره بالفتحة مراعاة للتسمية فالأول راعى الجمعية فقط والأخير راعى التسمية فقط والمتوسط بين الأمرين فراعى الجمعية فجعل نصبه بالكسرة وراعى اجتماع العلمية والتأنيث فترك تثنيته اه عبد المعطى وأبو الجاود روى بالأوجه الثلاثة قول امرئ القيس تورتها من أذرعات وأهلها * يثرب أدنى دارها نظر على ومعنى تورتها نظرت إلى نارها بقلي وأدنى مبتدأ ونظر خبره (تنبيه) محل جواز الأوجه الثلاثة في هندات إذا كان علما لمؤنثا فمقتضاه كلام ابن عقيل في شرح التسهيل من أنه لا فرق حيث مثل له هندات علم رجل

والزيد والزبد
والفتحة نحو مررت
بإبراهيم فأما الكسرة
فتكون علامة
للخفض في ثلاثة
مواضع في الاسم
المفرد المنصرف وجمع
التكسير المنصرف
وجمع المؤنث السالم
فالاسم المفرد نحو
مررت بزيد والفتى
وجمع التكسير نحو
مررت بالرجال والأسارى
والهنود وجمع المؤنث
السالم

أو امرأة محل نظر كما قاله الشنوائى ويس على الفاكهى (قوله نحو مررت بالهندات) أى باقيا على علميته كما قدما لكن لما كان الشارح مثل به مصحوبا بأل لا جرم أنه لافرق بين جعله علما أو كونه باقيا على علميته (قوله والمنصرف معناه الذى يقبل الصرف) أى التتوين كما بينه الشارح فبما بعدوا علم أن أقسام الاسم ثلاثة متمكن أمكن ومتمكن غير أمكن ولا متمكن ولا أمكن فالأول المنصرف والثانى غير المنصرف والثالث المبني ومعنى التمكن أنه عار عن شبه الحرف ومعنى أمكن الزيادة فى التمكن وهو العارى عن شبه الفعل وعلامته أن يجر بالكسرة مطلقا ويدخله التتوين للدلالة على خفته وزيادة تمككه قال الشنوائى اعترض أبو حيان تغييرهم بأمكن فانه اسم تفضيل من التمكن وبناءه شاذ ورد بأنه مع من كلاًهم مكن مكانة والبناء قياس جار على القاعدة ولاشذوذ فيه اهـ (قوله والصرف هو التتوين) أى عند المحققين وقيل الصرف هو الجر والتتوين وعلى الأول قول ابن مالك

الصرف تتوين أتى مبينا * معنى به يكون الاسم أمكنا

نحو مررت بالهندات
والمنصرف معناه الذى
يقبل الصرف والصرف
هو التتوين وللأسماء
التي تقبل التتوين أو
لاقبله علامات تعرف
بها تطلب من المطولات
(وأما الباء فتكون
علامة للخفض فى
ثلاثة مواضع فى الأسماء
الحسنة والثنية والجمع)
يعنى أن هذه المواضع
الثلاثة تكون الباء
فيها علامة على الخفض
نيابة عن الكسرة
فالأسماء الحسنة نحو
مررت بآبيك وأخيك
وحميمك وفيك وذى
مال فكها

واختلف فى اشتقاق المنصرف فقيل من الصرف وهو الصوت لأن فى آخره التتوين وهو صوت قال النابتة * له صرف صرف التعوب بالسد * أى صوت صوت البكرة ففتح الكاف بالجل والقعو خشبتا البكرة وبكرة البئر التى يستقى عليها والسد الجبل وقيل من الانصراف أى الجريان فى جهات الحركات وقيل من الانصراف وهو الرجوع فكأنه انصرف عن شبه الفعل الى أصله وقيل من الصرف وهو الفضل لأن له فضلا على ما لا ينصرف (قوله وللأسماء) جار ومجرور خبر مقدم ومبتدؤه قوله علامات والتي اسم موصول نعت للأسماء وجملة تقبل التتوين صلته (قوله تطلب من المطولات) تتكفل بتطويل ما ذكره أن شاء الله تعالى (قوله وأما الباء) أمحرف شرط وتفضيل والياء مبتدأ والجملة بعده خبره وعلامة أى إمارة وهو خبر تكون على ما تقدم (قوله مواضع) بالفتح لأنه غير منصرف والمانع لهن من الصرف صيغة منتهى الجموع (قوله فى الأسماء الحسنة والثنية والجمع) مر الكلام على الثلاثة فى الرفع والنصب فلا نعيده هنا (تنبيه) تقدير الاعراب للتعذر أو للاستتقال كما يكون فى العرب بالحركات كما ذكره الشيخ فى باب الاعراب يكون فى العرب بالحروف أيضا مثال التقدير للاستتقال فى جميع الأحوال جاءنى أبو الحسن ورأيت بأى الحسن ومررت بأى الحسن وجاءنى صالحو القوم ورأيت صالحى القوم ومررت بصالحى القوم وجاءنى صالحا القوم اهـ شنوائى وضابطه أنه إذا كان الاعراب بالحروف وافقه ما قبله ولا فى ساكنة فأبىوا الحسن اعرابه بالواو ووافقه ما قبله وهو الضمة فخرج مالم يوافقه ما قبله نحو جاءنى مصطفى القوم والثنى الغير المرفوع فلا يخفف الواو فى الأولى ولا الباء فى الثانى لعدم ما يدل عليهما وأما الثنى المرفوع فيخفف منه حرف الاعراب لدلالة الفتحه عليه ويكون اعرابه مقدرا ويدخل فى الضابط المتقدم (قوله ان هذه المواضع) هذه اسم ان والمواضع بالنصب امانعت واما عطف بيان قال فى الثنى فى بحث آل تنبيه قال ابن عصفور أجازوا فى نحو مررت بهذا الرجل كون الرجل نعتا وكونه بيانا مع اشتراطهم فى البيان أن يكون أعرف من المبين وفى النعت أن لا يكون أعرف من المنعوت فكيف يكون الشيء أعرف وغير أعرف وأجاب بأنه اذا قدر بيانا قدرت أل فيه لتعريف الحضور فوبقيد الجنس بذاته والحضور بدخول آل والاشارة انما تدل على الحضور دون الجنس واذا قدر نعتا قدرت أل فيه للعهد والمعنى مررت بهذا وهو الرجل المعهود بيانا فلا دلالة فيه على الحضور والاشارة تدل عليه فكانت أعرف قال وهذا معنى كلام سيويه اهـ (قوله علامة على الخفض) فيه اشارة الى أن كلام المؤلف رحمه الله تعالى فتكون علامة للخفض أن اللام بمعنى على وهو ما قال أبو النجا وعبد المعطى وقد وجهناه فيما مر عند قول المؤلف وللخفض ثلاث علامات فلتراجع (قوله نيابة) حال من الباء أى حال كون الباء نائبة عن الكسرة (قوله فالأسماء الحسنة نحو الخ) هذا الكلام غير ظاهر الآن يقال ان فى هذا حذفاً بأن يقال فتال الباء فى الأسماء

الحجة نحو الخ (قوله مجرورة) أنه مع كون المبتدأ لفظ كل لا كتابه من المضاف اليه التائب (قوله) والثنية (أى مطلقا ذكرنا كأمثله أو مؤثنا نحو مررت بالمهنيين وهو مبتدأ وقوله بعد نحو مررت خبره (قوله بمعنى المثني) أى فيه إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول كأمير مرة (قوله فالتزيدين) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها التعذر للحكاية (قوله المكسور مابعد) أى فيأمنل به وانما قلنا ذلك لأنه لا يلزم أن يكون مابعدا موجودا أبدا بدليل سقوطه عند الإضافة نحو نظرت الى عيني رجل (قوله والنون عوض عن التنوين) قد تقدم الكلام على ذلك في مواطن كثيرة (قوله والجمع) مبتدأ خبره قوله نحو (قوله فالتزيدين) بكسر الدال مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها التعذر للحكاية كأمير (قوله المفتوح مابعد) هذا غير لازم وقد قدمنا (قوله وأما الفتحة) أما حرف شرط وتفصيل وتوكيد والفتحة مبتدأ وقوله فتكون الفاء واقعة في جواب أماتكون فعل مضارع ناقص متصرف يرفع الاسم وينصب الخبر واسمه ضمير مستتر فيه جواز تقديره هي عائد للفتحة وعلامة خبر تكون والجملة خبر المبتدأ وهو قوله الفتحة (قوله للخفض) اللام بمعنى على كما تقدم هناك (قوله في الاسم الذى لا ينصرف) أى لا ينون مطلقا أى مفردا كان أو جمع تكسير (قوله) انما يعرف خفضه (ان قيل لاحاجة اليه لأن الشئ لا يكون مرفوعا لالعمل الرفع ولا يكون منصوبا لالعمل النصب ولا يكون مخفوضا لالعمل الخفض فكان هذا الكلام لفائدة فيه أجيب بأن دعوى عدم الفائدة فيه غير مسلم اذ المبتدئ لما رأى الاسم الغير المتصرف مفتوحا في الحالتين النصب والجرف قد تشابه عليه حاله فإدراكه فهمه ليرتقى الى درجة العلم فقال انما يعرف خفضه لديه اذا دخل عليه عامل الخفض بالفتحة (قوله بالفتحة) متعلق ببعض (قوله نيابة) حال من الفتحة أى حال كون الفتحة نائبة عن الكسرة (قوله بأحمد) وهو علم مع كونه على وزن ما يخص بالفعل وهو فعل (قوله وإبراهيم) وهو علم مع كونه أعجميا لأن غالب أسماء الأنبياء أعجمية وللعطار نظلم في بيان أسماء الأنبياء والملائكة وأسماء الشهور نذكره هنا قال:

وكل أسماء النبيين العلا * في عجمة لها انتظام وولا
واستن منها أربعا سترد * هود شعيب صالح محمد
أماؤهم مصروفة ومثلها * لوط ونوح ثم شيث كلها
وذا لفقد علة في الأول * وقد شرط عجمة فيمن ولى
واستن من أسماء أملاك السما * رضوان ثم مالك المعظما
ومنكرا ثم نكيرا للعرب * أسماءهم منسوبة نلت الأرب
واحكم لرضوان بمنع الصرف * حكم الجميع والثلاثة أصرف
لكنه بعللة الزيادة * مع علم وفي السوى بالعجمة
واصرف لأسماء الشهور ماعدا * شعبان ثم رمضان الصاعدا
كمثل رضوان وفي جمادى * لألف التائيت ع المرادا
ورجب مع صفران عينا * فلمنعهما الصرف والانونا
والمنع فيهما آتى بالعدل * مع عليية فخر للفضل

(قوله فكل منهما) أى من قوله أحمد وإبراهيم (قوله مجرور بالباء) أى مجرور بالباء في الأول وبالتبعية في الثانى اذ العطف على المجرور بحرف مجرور بذلك الحرف أيضا على طريقة التبعية (قوله اسم لا ينصرف) المانع له من الصرف العلمية ووزن الفعل في الأول والعلمية والعجمة في الثانى كما تقدم (قوله لأن الصرف هو التنوين) تعليل لكون قوله لا ينصرف مفسرا بكونه لا ينون وقد تقدم الكلام عليه (قوله والاسم الذى لا ينصرف) الاسم مبتدأ والذى اسم موصول نعت له وجملة لا ينصرف صلة للموصول وخبره

الجر فيها الباء نيابة عن الكسرة والثنية بمعنى المثني نحو مررت بالتزيدين فالتزيدين مجرور بالباء وعلامة الجر فيه الياء المفتوح ما قبلها المكسور مابعدا نيابة عن الكسرة والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد والجمع نحو مررت بالتزيدين فالتزيدين مجرور بالباء وعلامة جره الياء المكسور ما قبلها المفتوح مابعدا والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد (وأما الفتحة فتكون علامة للخفض في الاسم الذى لا ينصرف) يعنى أن الاسم الذى لا ينصرف انما يعرف خفضه اذا دخل عليه عامل الخفض بالفتحة فيكون مجرورا بالفتحة نيابة عن الكسرة نحو مررت بأحمد وإبراهيم فكل منهما مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف أى لا ينون لأن الصرف هو التنوين والاسم الذى لا ينصرف

قوله أقسام كثيرة فإن قيل المبتدأ وهو قوله الاسم مفرد والخبر وهو قوله أقسام جمع ولا يخبر عن المفرد بأنه كثير فكما لا يقال زيد كثير لا يقال هنا أجب بأنه على حذف مضاف والأصل وأنواع الاسم الذي لا ينصرف أقسام كثيرة أو بأن يقال والاسم الذي لا ينصرف ذو أقسام كثيرة فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه أو يقال والاسم الذي لا ينصرف له أقسام كثيرة فأقسام مبتدأ ثان وخبره قولنا له وحذف العلم به وكثيرا ما يحذف الخبر مثل قوله تعالى سلام قوم منكرون أى سلام عليكم أتم قوم منكرون أو نحو ذلك فيتدبر (قوله أقسام كثيرة) حاصله أنه قد قدمنا أن الأسماء على ثلاثة أقسام قسم متمكن أمكن وقسم متمكن غير أمكن وقسم غير متمكن وغير أمكن بالأولى وسبب كون بعض الأسماء متمكنا أمكن عدم مشابهته بالحرف فيبنى وعدم مشابهته بالفعل فيمنع من الصرف نحو زيد علما لمذكر ورجل كذلك وسبب كونه غير متمكن مشابهته بالحروف التي ذكرها ابن مالك بقوله كالشبه الوضئ في اسمي جئتنا * والمعنوى في متى وفي هنا وكتابة عن الفعل بلا * تأثر وكافتقار أصلا

وسبب كونه متمكنا غير أمكن لمسايقته الفعل قال الحريري

هذا وفي الأسماء ما لا ينصرف * فخره كنبه لا يختلف

وليس للتون فيه مدخل * لشبه الفعل الذي يستقل

وحاصله أن الاسم المشابه للفعل إنما كان ذلك بأشتماله على علتين فرعيتين مرجع أحدهما للفظ والأخرى للبنى من العلل التسع المجموعة في قول بهاء الدين بن النحاس

اجمع وزن عادلا أنت بمعرفة * ركب وزد عجمة فالوصف قد كمالا

أقسام كثيرة

أو واحدة تقوم مقام العلتين وإنما صار اجتماع اثنتين من هذه التسعة مانعا من الصرف لأن كل واحد منها فرع والفعل فرع من الاسم فإذا حصل للاسم سببان من هذه التسعة صار ذلك الاسم شديدا بالفعل في الفرعية وتلك المشابهة تقتضى منع الصرف ونين وجه ذلك بكلام نفيس في الفصل إن شاء الله تعالى ونذكر ههنا بيان ما أردناه من موانع الصرف فنقول بالجمع فرع الواحد لأن الكثرة فرع عن الوحدة ووزن الفعل فرع وزن الاسم وذلك لأن الفعل فرع الاسم وفرع الفرع فرع والعدل فرع المعدول عنه لأن العدول عن الشيء إلى غيره مسبوق بوجود ذلك الأصل وفرع عنه والتأنيث فرع التذكير لأن كل لفظة وضعت لماهية فاتها تقع على الذكر من تلك الماهية بلا زيادة وعلى الأنثى بزيادة علامة التأنيث وأيضا الذكرا كمل من الأنثى والكامل أصل مادونه فرع أى في الغالب فلا يعترض وجود المؤنث أشرف من المذكر كإقيل

وما التأنيث عيب لاسم شمس * ولا التذكير غفر للبال

لأنه نادر والتعريف فرع التنكير لأن العلمية هو المراد من التعريف بعد وجود المعلوم أى لأن وضع الاسم للشيء لا يمكن إلا بعد صيرورته معلوما والشيء في الأصل لا يكون معلوما ثم يصير معلوما والتركيب فرع عن الأفراد لكون الوحدة أصلا والزايد عليه فرع والزيادة فرع المزيد عليه لأن الألف والنون مثلا في سكران زائدتان على جوهر الكلمة والزائد فرع والعجمة فرع العربية إذ حق كل لسان أن لا يخالطه لسان آخر والوصف فرع الموصوف وهذا ظاهر والمراد بقولنا أو واحدة تقوم مقام العلتين هي منتهى الجموع والمؤنث بالألف الممدودة أو المقصورة أما وجه قيام الجمع مقام العلتين فلأن كونه جمعا بمنزلة علة وهي من جهة المعنى ففيه فرع المعنى بالدلالة على الجمعية وكونه أقصى بمنزلة علة أخرى وهي من جهة اللفظ ففيه فرع اللفظ بفروجه عن صيغ الأحاد العربية وأما وجه قيام المؤنث بما ذكرناه من زيادة دالة على التأنيث لازمة لبناء ما هي فيه فلا يقال في حمراء حمرو ولا في جلي جلي فالتأنيث بمنزلة علة وهي من جهة المعنى والضرورة بمنزلة علة أخرى وهي من جهة اللفظ فالجمع شرطه أن يكون على صيغة منتهى الجموع وهي صيغة مفاعل ومفاعيل لكن لا يشترط في

الصيغة أن يكون أو لها ميا اذ المعتبر موافقتها في الهيئة والزنة لا في الحروف وقد يقال لهذا الجمع الجمع للتناهي والجمع الذي لا نظير له في الأحاد أعني لا مفرد عربي على وزن مومما جاء على هذا الوزن سراويل قال ابن مالك

ولسراويل بهذا الجمع * شبه اقتضى عموم المنع

قال ولده في شرح هذا البيت ان سراويل اسم مفرد أعجمي جاء على مثال مفاعيل فشبوه به ومنعوه من الصرف وجها واحدا خلافا لمن زعم أن فيه وجهين الصرف ومنعه الى آخر ما قال وقد ألف العلامة الحريري رحمه الله تعالى في مقاماته في هذا اللفظ قال * أي اسم يتردد بين فرد حازم * وجمع ملازم * قال في شرحه قال بعضهم هو واحد وجهه سراويلات فعلى هذا القول هو فرد وكفى عن ضمه الحصر بأنه حازم وقال آخرون بل هو جمع واحد سر وال مثل شمال وسرايل فهو على هذا القول جمع ومعنى قوله ملازم أي لا ينصرف اه ولعل ابن الناظم أراد بقوله خلافا لمن زعم الحريري وأما الجوارى فقد ذكرناه في باب الاعراب قبل قوله وأقسامه بورتين فلتراجع وأما وزن الفعل فالمراد به اما أن يكون الاسم على وزن خاص بالفعل كفعل بالتشديد وفعل بالبناء للمجهول وانفعل ونحوه من الافعال المبدوءة بهمزة الوصل اذا سمى بشيء من ذلك ويكون في أوله زيادة كزيادة الفعل وهو مشارك بالفعل في وزنه كأفعل وفعل وفعل وتفعل وأما العدل فهو خروج الاسم عن صيغته الأصلية اما تحقيقا كفعل بضم أوله ومفعل بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه اذ بنى عليه العدد من واحد الى عشرة فانها معدولة عن ألفاظ العدد الأصول مكررة واما تقديرا كالأعلام التي على وزن فعل بضم ففتح فهي معدولة عن فاعل تقديرا وأما التأنيث فهو على ثلاثة أقسام تأنيث بالالف مطلقا وتأنيث بالياء وتأنيث بالمعنى وأما التعريف فالمراد به العلمية وأما التركيب فالمراد به التركيب المزجي المختوم بغير يه وأما الزيادة فهي زيادة الألف والنون وأما العجمة فالمراد أن تكون الكلمة من أوضاع العجمية وأما الصفة فشرطها مع الألف والنون أن يكون على وزن فعلا ن بفتح الفاء ولا يكون مؤنث على وزن فعلا نة ومع وزن الفعل أن تكون على وزن أفعل وأن لا يكون مؤنث بالياء فالجمع مثاله كالب وهو جمع أ كلب وهو جمع كلب وأنعام جمع أنعام وهو جمع نعم بفتحتين ومساجد جمع مسجد ومصابيح جمع مصباح وقد مضى وجهه فالثالث الأول جمع الجمع والثالث الثاني جمع الفرد ولازائد على جمع الجمع سوى كلمة واحدة وهي أصائل جمع أصال وهي جمع أصل بضمين وهي جمع أصيل فأصائل جمع جمع الجمع وقد ألفز بعضهم في ذلك كما قاله بعض المحشين للقطر فقال

أفدني أيها التحوي جمعا * له جمع يحمي بالاطراد

وجمع الجمع يجمع وهو أمر * غريب ليس للاذواق باد

وقد مر وجهه ومثال وزن الفعل مع العلمية أحمد ويزيد وتقلب ونرجس الثالث علم على قبيلة والرابع علم على نبت وشمر علم لفرس للحجاج بن يوسف الثقفي وضرب علما فكل منها ممنوع من الصرف العلمية وهي علة راجعة للمعنى ووزن الفعل وهو علة راجعة للفظ ومع الوصف نحو أحمر وأصفر وأبيض فان مؤنثها حمراء وصفراء وبضياء فكل منها ممنوع من الصرف للوصفية وهي علة راجعة للمعنى ووزن الفعل وهو علة راجعة للفظ والعدل مع العلمية نحو عمر وزفر وزحل فانها لما سمعت ممنوعة من الصرف وليس فيها علة ظاهرة غير العلمية التي هي الراجعة الى المعنى قدر وافيها العدل وأنها معدولة عن عامر وزافر وزاحل فالعدل علة راجعة الى اللفظ ومع الوصفية نحو أحاد وموحد ومثنى وثلاث ومثلث ورباع وخمسة وهكذا مع العشرة بادخالها في الغاية فكل منها ممنوع من الصرف للوصفية وهي علة راجعة الى المعنى والعدل لأنه معدول عن واحد واحد واثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة وهي علة راجعة الى اللفظ وأما التأنيث فثالثه بالالف المددودة نحو صحراء وحمرات وزكرياء وأشياء والمقصورة نحو حيلي ومرضى وذكري وقدم وجهه والتأنيث بالياء مع العلمية سواء كان علما لمذكر كطلحة أو لمؤنث كفاطمة والتأنيث المعنوي مع العلمية لكن بشرط أن يكون الاسم زائدا على ثلاثة

أحرف كسعاد وزينب أو ثلاثيا عرك الوسط كسقر أو أعجميا بكور أو منقولاً من الذكر الى المؤنث كزيد اسم امرأة لاسم رجل فيمنع من الصرف لأن كونه عاملة راجعة الى المعنى وكونه مؤنثا راجعة الى اللفظ وخرج بما ذكرنا نحو هند ودعد فيجوز الصرف وعدمه وهذا أحسن فرائع الغناء العليين وهما العلمية والعجمة والصرف بسبب نقصان الشرط ومعلوم أن الاثنين يغلبان الواحد ولعلنا نزيد على هذا عند قول المتن وقامت هند في باب الفاعل ان شاء الله تعالى واعلم أن كان التأنيث المعنوي ثانياً كيد علما جاز فيه الوجهان أيضا والمنع أرجح وإذا سمى مذكراً بمؤنث الأصل فان كان ثلاثيا صرف سواء كان ساكن الوسط أم متحرراً كمين وقدم علمين متقولين من اسم الجارحتين وأما أسماء القبائل والبلدان التي لا يظهر فيها سبب سوى العلمية فمنها ما سمع عدم انصرافه ومنها ما سمع انصرافه قال العلامة الحريري

وليس مصروفاً من البقاع * الانواح جئن في السماع

نحو حنين ومنى وبدر * ودابق وواسط وحجر

ومنها ما سمع فيه الأمران ومنها ما لم يسمع فيه شيء فعلم الانصراف باعتبار اسم القبيلة أو القرية أو البقعة والانصراف باعتبار أنها اسم الحى أو المكان والتركيب مع العلمية نحو بعلبك علم بلدة مركب من بعل وهو صنم وبك اسم صاحب هذه البلدة ثم جمعا اسما واحدا وحضر موت علم لقطر من البين فيمنع من الصرف للعلمية وهى علة راجعة الى المعنى والتركيب وهو علة راجعة الى اللفظ وكان الاعراب على الجزء الأخير منه وأما الجزء الأول فيفتح آخره اذا لم يكن معتلا ولا نونا فان كان آخره معتلا نحو معدى كرب أو نونا كباذن جانة فيسكن آخرهما والزيادة مع العلمية كعمران وعثمان فيمنعان من الصرف للعلمية وهى علة راجعة الى المعنى والزيادة وهى علة راجعة الى اللفظ وأما عفان فان كان من العفة منع من الصرف وان كان من العفونة لم يمنع منه لأنه على الأول النون زائدة فيه وعلى الثانى أصلية وألغزب في هذا فقلت

أيا علماء العصر لازال فضلكم * سهاوان أشرقت بكم حق في عرف

أبينوا فما لفظ اذا كنت مادحا * به فالجميع يتنعون من الصرف

وان كان مبهجوا به فاصرفنه * بما شئتمو هذا يخالف لاعرف

ومع الصفة نحو سكران وعطشان ومؤنثهما سكرى وعطشى فيمنعان من الصرف للوصفية وهى علة راجعة الى المعنى والزيادة وهى علة راجعة الى اللفظ قال الأهدل وبنو أسد تؤنث باب سكران بالناء فيقولون سكرانة وعطشانة فينصرف وهو قبيح اه والعجمة مع العلم كإبراهيم وإسماعيل وإسحق ويعقوب فهى ممنوعة من الصرف للعلمية وهى علة راجعة الى المعنى والعجمة وهى علة راجعة الى اللفظ ويشترط في العجمة أن يكون الاسم علما في العجمة ولذلك صرف لجام ونحوه وأن يكون زائدا على الثلاثة فلو لم يكن زائدا على ذلك لم يمنع من صرفه لحفته نحو نوح ولوط مع كونهما اسمين أعجميين ﴿ تنبيه ﴾ ما سلفناه اذا لم يكن مضافا ولا دخلت عليه أل فان كان مضافا أو دخلت عليه أل صرف نحو مررت بأحمد كم وصلت في الساجد كما قدمنا ثم ان الشاعر لما اضطر الى صرف ما لا ينصرف لأجل الوزن ساع ذلك له وقيد صرفه لأجل التناسب قال ابن مالك

ولا يضطرار أو تناسب صرف * ذو المنع والمصرف قد لا ينصرف

وقال الحريري وجاز في صنعة الشعر الصلف * أن يصرف الشاعر ما لا ينصرف

ومعنى الصلف الميل عن الاعتدال فمثال الاضطرار قول امرئ القيس

ويوم دخلت الحدر خدر عنيزة * فقالت لك الويلات انك مرجلى

والحدر بكسر الحاء المودج ومرجلى أى مصرية راجلة ومثال التناسب نحو سلاسل وأغلالا في قراءة من

نون سلاسل لمناسبة أغلال وذكر الشارح في شرحه للألفية عن بعضهم

قد منعتم صرف الدنانير عني * ولكم في لوري هبات كثيرة
وأنا شاعروني شرع نظمي * صرفها جائز لأجل الضرورة

والمصروف قد لا ينصرف كقوله وما كان حصن ولا حابس * يفوقان مرداس في مجمع
هذا وقال الكوفيون السبب الواحد يمنع الصرف فينبذ يمكن أن يخرج النظم على مذهبهم قال الرازي يحاب
عنه بأن الرواية الصحيحة في البيت يفوقان شيخني في مجمع اه (خاتمة) قال الأشموني قال في شرح الكافية
لا ينصرف بالنسبة إلى التكثير والتصغير أربعة أقسام لا ينصرف مكبرا ولا مصغرا وما لا ينصرف مكبرا
وينصرف مصغرا وما لا ينصرف مصغرا وينصرف مكبرا وما يجوز فيه الوجهان مكبرا ويتحتم منه مصغرا
فالأول نحو بعلبك وطلحة وزينب وحمراء وسكران واسحق وأحمر ويزيد لما لا يعدم سبب المنع في تكثير
وللتصغير والثاني نحو عمر وشمس وسرحان وعلقي وجنادل أعلاما مما يزول بتصغيره سبب المنع فان تصغيرها
عمير وشمير وسريحين وعليق وجنبدل بزوال العدل ووزن الفعل وألف سرحان وعلقي وصيغة منتهى
الجمع والثالث نحو تخني * وتوسط وترتب وتهبط أعلاما ما يتكامل فيه بالتصغير سبب المنع فان تصغيرها تخني *
وتوسط وترتب وتهبط على وزن مضارع يبطر بالتصغير كمل لحاسب المنع فتنعت من الصرف فيه دون
التكثير فلو جيء في التصغير بيا معوضة مما حذف تعين الصرف لعدم وزن الفعل والرابع نحو هند وهيدة
فلك فيه مكبرا وجهان وليس لك فيه مصغرا الامنع الصرف والله أعلم اه بحروفه (قوله) وله حدود) له جار
وعبرور خبر مقدم وحدود مبتدأ مؤخر والحد من أنواع المعارف وهو قسمان تام ناقص فالحد التام مافيه
جنس قريب وفصل كقولك الانسان حيوان ناطق والحد الناقص مافيه فصل قريب كقولك الانسان ناطق
أو مع جنس بعيد كقولك الحيوان الجسم الناطق قال في السلم

فالحد بالجنس وفصل وقعا * والرسم بالجنس وخاصة معا
وناقص الحد بفصل أو معا * جنس بعيد لا قريب وقعا

وكثيرا ما يستعمل النحاة الرسم وأطلقوا عليه الحد تساعا (قوله) وعلامات) قد قدمنا في الباب معنى
العلامات (قوله) تطلب من المطولات) قدمضي عمل التطويل فله الحمد (قوله) يكفيه) فعل ومفعول عائد
للبتدى والجملة من أن ومعمولها في عمل رفع فاعل يكنى والجملة من يكفيه من الفعل والمفعول والفاعل في عمل
رفع خبران المسكور الهجزة في قوله فان مبتدى (قوله) أن يتصور) التصور هو ادراك المفرد ولما كان
التصور مقدما بالطبع ذكره أولا بالوضع والمعنى أن البتدى في أول تعلمه يكفيه أن يتصور ماذا كذا ولا أراد
الشارح أبقاه الله بالسلاطة أن مذكركه على جهة التصور وأراد أن الذي بسطناهم من جهة التصديق وأراد
أن من أراد أن يرقى من درجة الابتداء إلى درجة العلم ينبغي أن يطلع في غيرها الكتاب تقصد الشارح
بوضع هذا الشرح الترين في أول أمر مبتدى لاسيا والمتن جدير بذلك (قوله) وللجزم علامتان)
للجزم خبر مقدم وعلامتان مبتدأ مؤخر ولا مدخل فيه للاسماء كإقدمه المؤلف رضى الله عنه والجزم معناه
لغة القطع تقول جزمت الحبل أى قطعتة واصطلاحا على القول بأنه معنوى تغيير بخصوص علامته السكون
وماناب عنه وعلى القول بأنه لفظى هو نفس السكون وماناب عنه وسمى جزمًا لاشطاع الحركة عند النطق
به وهو من ألقاب الاعراب (فائدة) لما كان الاسم أشرف من الفعل والفعل دونه في الشرف جعل
العلامة المختص بالفعل مذكرا فالسكون مذكر والحذف كذلك للتعاقل والله أعلم (قوله) السكون) بدل
من علامتان بدل مفصل من مجمل وبدل المرفوع مرفوع وان نظرت إليهما معا يمكن أن يكون بدل الشيء
من الشيء (قوله) والحذف) معطوف على السكون والمراد حذف حرف العلة أو النون كما سيأتى (قوله)
فالسكون علامة أصلية) أى ولنا قدمه (قوله) فيضرب) بسكون الباء مبتدأ على إرادة اللفظ
مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر للحكاية (قوله) فعل مضارع

وله حدود وعلامات
يعرف بها تطلب من
المطولات فان مبتدى
يكفيه في أول الأمر أن
يتصوره اجمالا والله
سبحانه وتعالى أعلم
(وللجزم علامتان
السكون والحذف)
فالسكون علامة أصلية
نحو لم يضرب زيد
فيضرب فعل مضارع
يجزوم بلم وعلامة

كون لفظ يضرب مبتدأ إشارة الى أنه اسم والاخبار بأنه فعل مضارع يقتضى بأنه غير اسم لأن الخبر هو ما عليه المبتدأ وههنا قد يفيد التغاير بين المبتدأ والخبر فالجواب ما قدمنا عند قول المصنف وهى من وإلى فلتراجع نمة (قوله والحذف) مبتدأ وقوله ينوب فعل وفاعل خبر المبتدأ أى ولنا أخره عن الأصل (قوله حذف الألف) أى نيابة عن السكون (قوله محزوم) أى بلم (قوله حذف الألف) أى نيابة عن السكون (قوله فأما السكون) الفاء فاء الفصيحة السكون مبتدأ وجملة فيكون علامة للجزم خبره والسكون لغة ضد الحركة واصطلاحا هو حذف الحركة فإن قيل حيث كان السكون اصطلاحا حذف الحركة كان المناسب للمصنف أن يقول للجزم علامة واحدة وهى الحذف ويكون الحذف شاملا لحذف الحركة وحذف الحرف أعنى حرف العلة والتون أوجب لما كان وضع هذا المتن لتسهيل المبتدئ أراد التصريح بالمقصود فإن قيل حيث كان معنى السكون اصطلاحا حذف الحركة ومعنى الجزم اصطلاحا كذلك وقد قال المصنف فأما السكون فيكون علامة للجزم فجعل الشيء علامة لنفسه وأنه غير جائز أوجب بأن هذا الاشكال ساقط سواء جعلنا الاعراب معنويا أو لفظيا أما الأول فظاهر وأما الثانى فالتغاير بالاجمال والتفصيل (قوله فيكون) بالتذكير اسمه ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو يعود على السكون (قوله الصحيح الآخر) أى اذالم يتصل بآخره شئ يوجب بناءه أو ينتقل اعرابه من نون النسوة والتوكيد لأن الجازم اذا دخل على ما فيه نون النسوة نحو لم يرضعن كان مبني على السكون محله جزم أو على ما فيه نون التوكيد المباشرة فانه يبنى على الفتح محله الجزم وفيه خلاف ذكر مستوفى فى الرفع والمراد بالصحيح الآخر ما لم يكن فى آخره ألف أو واو أو ياء فتحوي غشى ويدعو ويرمى غير صحيح كما سأتى ﴿تنبيه﴾ واذ تعرض المصنف للفعل المضارع الصحيح الآخر تعرض لأقسام الأفعال فتقول اعلم أن الأفعال على أربعة أقسام صحيح عند التحوين وعند الصرفين نحو يضرب وينصر ومعتل عند التحوين وعند الصرفين كيرمى ويدعو ويغشى وصحيح عند التحوين معتل عند الصرفين أو غير سالم عندهم كيمد ويقرأ ويقوم ومعتل عند التحوين صحيح عند الصرفين كيسلتي فأما يقوم فهو محزوم بالسكون لكونه صحيحا عند التحوين تقول لم يقم عمر ووأما يقرأ فسأتى بيانه فى العلامة الثانية ان شاء الله تعالى وأما يمد فهو محزوم بالسكون نحو لم يمدد ويحوز أن يدغم نحو لم يمد بالفتح ولم يمد بالضم ولم يمد بالكسر والأول يفتح لكون الفتح أخف الحركات والثانى يضم تعالين مضارعه ولذلك لم يحز الضم فى يفر ويعد من أمدا لعدم الضم فى العين والثالث يكسر لأن الساكن اذا حرك حرك بالكسر نحو قالت امرأة قد بينا ذلك مستوفى فى زلال الأمثال فينبغى أن يراجع ذلك الكتاب فى الباب الثانى عند الكلام على المضارع من هذا الباب (قوله المراد بالصحيح الآخر الخ) هذه العبارة غير واضحة اذ المعنى على هذه أن المراد بالصحيح الآخر هو عدم كون الألف والواو والياء فى الآخر وهو غير ظاهر لأن عدم ذلك لا يكون صحيحا بل هو سبب كون الفعل صحيحا فالأولى أن يعبر بماعبر به الشيخ خالفى شرح المتن بقوله والمراد بالصحيح الآخر ما لم يكن الخ فواقعة على المضارع اذ الصحيح هو المضارع لا لعدم المذكور وان كان الاعراب صحيحا بوجود العائد فتدبر (قوله أن لا يكون فى آخره) لو أسقط الشارح أثباته الله بالسلامة لفظة فى لكان أخضر وأنسب وأظهر لأن اثباتها يوهم أن آخر الفعل المعتل غير حرف العلة وليس كذلك واذا كان حرف العلة هو الآخر يلزم على اثباتها أن يكون الشيء ظرفا لنفسه فتدبر وانما قال المراد الخ إشارة الى أن الصحيح الآخر ما انتهى عن آخره هذه الحروف الثلاثة وان كان آخره همزة أو حرف علة كيقرأ أو يمد فانه يقال فيه صحيح الآخر كما قدمنا (قوله ألف أو واو أو ياء) هذه الثلاثة تسمى حروف الاعتلال وحروف المد واللين قال الحريرى

والواو والياء جميعا والألف * هن حروف الاعتلال المكتشف

(قوله نحو يغشى ويدعو ويرمى) هذا مثال لما فيه حروف العلة داخلة فى النفى لادخاله فى المراد (قوله مثال

جزمه السكون والحذف
ينوب عن السكون
نحو لم يضربا ولم يغشى
زيد فيضربا فعل
مضارع محزوم بلم
وعلمة جزمه حذف
التون ويغشى فعل
مضارع محزوم وعلمة
جزمه حذف الألف
(فأما السكون فيكون
علامة للجزم فى الفعل
المضارع الصحيح الآخر)
المراد بالصحيح الآخر
أن لا يكون فى آخره
ألف أو واو أو ياء نحو
يغشى ويدعو ويرمى
مثال

الصحيح الخ) مبتدأ مضاف الصحيح مضاف إليه وقوله يضرب خبره (قوله) فإذا دخل عليه جازم) أشار به إلى أنه لو سكن الفعل مع عدم وجود الجازم لم يكن محزوما بالسكون وهو ما سكن عند الوقف وهو ظاهر (قوله) وأما الحذف) هولة الاسقاط والقطع واصطلاحا اسقاط حرف العلة أو النون للجازم وإنما قلنا للجازم احترازاً من نحو سندع الزبانية لأن الواو حذف في الخط تبعاً لحذفها في اللفظ لا لتقاء الساكنين ومن نحو لتبلون فإن النون حذفت لتوالى النونات والأصل لتبلون بواو ينون وخفيفة بوزن ترحمون حذفت ضمة الواو الأولى للثقل فالتقى ساكنان حذفت الواو الأولى التي هي لام الفعل لتقاء الساكنين وإنما لم تحذف الواو الضمير لأنها ثابتة عن الفاعل فهي عمدة والعمدة أحق بالابتناء بخلاف لام الفعل فإنها جزء كلمة لا كلمة بخلاف الواو الثانية فصار لتبلون فأدخلت عليه نون التوكيد المشددة وهي بنونين على نون الرفع فاجتمع حينئذ ثلاث نونات حذفت نون الرفع لتوالى النونات ولما حذفت نون الرفع التقي ساكنان الواو والنون المدغمه فحركت الواو بما يناسبها وهو الفهم لعدم إمكان حذفها حينئذ فصار لتبلون حينئذ علم أن حذف نونه لا للجازم فلم يدخل في هذا الباب أعني باب الحذف الذي يكون علامة للجزم (قوله فيكون) بالتذكير عائد على قوله الحذف وهو مصدر مذكّر بخلاف نحو الفتحة فإنه مؤنث لظواهر النون فإنه مؤنث معنى (قوله) علامة) أي أمارة وهو خبر يكون رفيعه مامر (قوله للجزم) أي عليه كما قدمنا (قوله المعتل الآخر) نعت للمضارع باضافة المعتل إلى الآخر ويفتقر وصل إلى المضارع لكونه اسم صفة مع كونها واصله للمضارع إليه قال ابن مالك ووصل آل هذا المضاف مغتفر * ان وصلت بالثان كالجعد الشعر

وهذه الاضافة لفظية أي الذي اعتل آخره فهو من اضافة الوصف إلى فاعله والدليل على أن اضافته لفظية وقوعه صفة للنكرة نحو هذا فعل معتل الآخر قال ابن مالك

وذى الاضافة اسمها لفظية * وتلك محضة ومعنوية

فالمضاف على هذا باق على نكرته وقد صرح ابن مالك بقوله

وان يشابه المضاف يفعل * وصفا فنن تكبره لا يعزل

وهل تفيد الاضافة الاختصاص خلاف الأشبه نعم وقد ذكرناه في شرح الألفية فراجعه ان شئت (تنبيه) عبر بالمعتل دون المعتل لأن المدار على كون آخره حرف علة سواء أعل كيخشي أو لم يعل كيدعو ويرى (قوله) لم يخش زيد) مثال لما فيه ألف (تنبيه) لا يوجد فعل آخره ألف الا منقلبة عن الواو نحو يدعى مبنياً للمجهول أو عن الياء نحو يخشى مطلقاً (قوله) والفتحة قبلها دليل عليها) جواب عن سؤال مقدر تقديره اذا حذفت الألف فما الدليل على أن المحذوف الألف فأجاب بأن فيه دليلاً على ذلك وهو فتح ما قبلها لأن الألف تقتضي فتحة ما قبلها فإذا حذفت ولم يعرف أصل المحذوف كان أثر المقتضى كافياً في الدلالة (قوله) ولم يدع) مثال لما آخره واو (فرع) لم يوجد اسم معرب آخره واو لازمة قبلها ضمة فخرج بالاسم الفعل نحو يدعو وخرج بالمعرب ذو الطائفة فإنها مبنية وخرج بكون الواو في الآخر ما كان في الوسط وان كان محذوف الآخر كما في ياء ومندى مرخم ولذا لو أعرض عن الكلمة الأخيرة قيل يائى وخرج بكون الواو لازمة نحو ذوبعنى صاحب لكون الواو انقلبت ألفاً للتصوياء للجر وخرج بكون ما قبلها ضمة نحو ذولفاته مسكن ما قبل الآخر ولذا لو جمع على وزن أفعل بضم العين صار الوزن أدل بقلب ضمة اللام كسرة لعدم وجود المتقدم وقلب الواو ياء لكسرة ما قبلها ثم حذفت كما حذفت في رام (قوله) والضمة قبلها دليل عليها) جواب عن سؤال مقدر كما مر (قوله) ولم يرم) مثال لما آخره ياء (تنبيه) مامر من حذف حرف العلة للجازم فهو ماذا كان أصلياً فإذا كان حرف العلة عارضاً بأن كان بدلاً من همزة مفتوح ما قبلها كقرا مضارع قرا ومكسور ما قبلها نحو يقرى مضارع أقرا ومضموم ما قبلها نحو يوضو مضارع وضو بضم الضاد بمعنى حسن وجمل فإن كان الابدال بعد

الصحيح الآخر
يضرب فإذا دخل عليه
جازم يكون محزوماً
بالسكون نحو لم يضرب
زيد (وأما الحذف
فيكون علامة للجزم
في الفعل المضارع المعتل
الآخر) نحو لم يخش
زيد فيخش فعل مضارع
محزوم بل وعلامة للجزم
حذف الألف نيابة عن
السكون والفتحة قبلها
دليل عليها وزيد فاعل
ولم يدع زيد فيدع فعل
مضارع محزوم بلم
وعلامة جزمه حذف
الواو نيابة عن السكون
والضمة قبلها دليل
عليها وزيد فاعل مرفوع
ولم يرم زيد فيرم فعل
مضارع محزوم بلم
وعلامة جزمه حذف
الياء نيابة عن السكون
والكسرة قبلها دليل
عليها وزيد فاعل

دخول الجازم فهو ابدال قياسى لكون الهمزة ساكنة وابدال الهمزة الساكنة من جنس حركة ما قبلها قياسى ويمتنع حينئذ الحذف للحرف البديل من الهمزة لاستيفاء الجازم مقتضاه وهو حذف الحركة التي كانت موجودة قبل الابدال وان كان الابدال قبله فهو ابدال شاذ لكون الهمزة متحركة ويجوز حينئذ مع دخول الجازم الاثبات للحرف البديل والحذف بناء على الاعتداد بالعارض وعدمه وهو الأكثر في كلامهم وعليه الأكثرون وما ذكر من جواز الاثبات والحذف هو ما ذكره ابن عصفور وذهب غيره الى أن الابدال اذا كان قبل دخول الجازم فالحذف لذلك الحرف البديل متمتع لأن تسهيل الهمزة كتحقيقها اه توضيح بزيادة من التصريح ثم على القول بعدم الاعتداد كما قاله يس عن الدونشوى الاعراب حينئذ مقدر لكن هل يقال ان السكون مقدر على الألف أو الهمزة المتقلوبة أو لافئثالقال يس والظاهر الأول بل لوجه للثاني اه قال النقيز بل الوجه للثاني نظرا الى عدم الاعتداد والله أعلم (قوله وفي الأفعال) معطوف على قوله في الفعل المضارع وقوله التي اسم موصول نعت له ورفعها مبتدا ببنات جار ومجرور خبر المبتدأ والجملة لاموضع لها من الاعراب صلة الموصول (قوله هي الأفعال الخمسة) اشارة الى أنها هي المرادة للمنصف وفي بعض نسخ المتن اثبات لفظ الخمسة وهو غير أولى كما هو ظاهر (قوله تكون حذف النون) حذف بالنصب لأنه خبر تكون واسمها عائد الى علامة (قوله نحو لم يضربا ولم تضربا) مثالان لما فيه ألف الاثنين (قوله حذف النون) أى نيابة عن السكون (قوله والألف فاعل) أى فيهما وأشار به الى أنه جعلها اسما (قوله) ولم يضربوا) الأول بالياء المثناة تحت والثاني بالثناة فوق مثالان لما فيه واو الجماعة (قوله كذلك) جار ومجرور متعلق بمجزومان الى آخر كلامه (قوله) وعلامة جزمه حذف النون) أى نيابة عن السكون (قوله والواو فاعل) أى فيهما وأشار به الى أنه جعلها اسما (قوله مجزوم) خبر لمبتدأ محذوف تقديره وهو مجزوم (خاتمة) حاصل ما ذكر في هذا الباب أربع عشرة علامة فانه ذكر للرفع أربع وأربعة للنصب خمسة وللخفض ثلاثة وللجزم اثنتان فأربعة من هذه المذكورات أصول وهي الضمة للرفع والفتحة للنصب والكسرة للخفض والسكون للجزم وباقى العلامات فروع الألف في الثنى رفعا وفي الأسماء الخمسة نصباً والواو في الأسماء الخمسة رفعا وفي جمع المذكور السالم رفعا والياء في الثنى وجمع المذكور السالم نصباً وجرأ وفي الأسماء الخمسة جراً والفتحة فيها لا ينصرف جراً والكسرة في جمع المؤنث السالم نصباً والنون في الأفعال الخمسة رفعا والحذف في الفعل نصباً وجزمها لكانها في الحقيقة عشرة تقطع الحركات الثلاث والسكون والألف والواو والياء وحذفها من آخر المضارع المعتل جزماً والنون وحذفها نصباً وجزماً ومواضع العلامات الفرعية سبعة الأسماء الخمسة والثنى والجمع والأفعال الخمسة وما لا ينصرف وجمع المؤنث السالم والفعل المضارع المعتل الآخر وتسمى عندهم أبواب النيابة والله سبحانه وتعالى أعلم

(فصل) هولة الحاجز بين الشئين واصطلاحاً كغيره من التراجم عبارة عن الألفاظ المعينة الدالة على تلك المعانى المخصوصة عند السيد والمعنى الألفاظ المعينة الدالة على المعانى المخصوصة وقدمت معنى شرحنا في باب معرفة علامات الاعراب مبسوطاً ووجهها الفصل لما بعدها عماقيلها وهو خير لمبتدأ محذوف تقديره هذا فصل ويجوز أن يكون مبتدأ خبره محذوف تقديره فصل هذا محله ويجوز أن يكون مفعولاً للفعل محذوف تقديره اقرأ فصل لكن الرسم لا يساعده على اللغة المشهورة ويساعده على لغة ربعة لأنهم يقفون على الاسم المنون المنصوب بغير ألف فيقولون رأيت زيد يسكون آخره من غير ألف ويرسمون أيضاً المنصوب بصورة المرفوع والمجرور وقد تكلم النبي ﷺ مع كونه أفصح العرب بشهادة القرآن والحديث بما يوافق لغتهم فقال لا وتران في ليلة وسياى أنى أذكره ان شاء الله تعالى في هذا الفصل ويجوز جزمه أيضاً على شذوذا قال ابن مالك وقد يجز بسوى رب لدى * حذف وبعضه يرى مطردا

كما تقدم في باب الاعراب قال الشنوائى قيل ان هذا ان ذكر بعده ما يتعلق به والاف ومبنى فيقرأ ساكنا

(وفي الأفعال التي

رفعها ببنات النون)

هي الأفعال الخمسة

يعنى أن علامة الجزم

فيها تكون حذف

النون نحو لم يضربا ولم

تضربا فهما مجزومان

بلم وعلامة جزمهما

حذف النون والالف

فاعل ولم يضربوا

ولم تضربوا كذلك

مجزومان بلم وعلامة

جزمهما حذف النون

والواو فاعل ولم تضرب

مجزوم بلم وعلامة جزمه

حذف النون والياء

فاعل والله سبحانه

وتعالى أعلم

(فصل) هذا الفصل

يذكر فيه جميع ما تقدم

كهذا الفصل في عبارة المصنف وفيه نظر لأن مقتضى البناء هناليس الاعداء التركيب على ما دعاه وهو ممنوع لأن التركيب وإن قد مع ما يليه فهو ممكن بالتقدير المذكور ومنه شائع ذائع فلا ضرورة إلى العدول عن الأصل مع إمكانه اهـ **تنبيه** الفصل مصدر محتمل أن يكون بمعنى الفاعل وأن يكون بمعنى المفعول والمعنى على الأول هذه الألفاظ العينة الدالة على المعاني الخاصة فاصلة ما بعدها عما قبلها لتمييزها عنهما وعلى الثاني مفصلة عنهما وهذا بالنظر للأصل كما قاله الشيرازي والافهم من قبيل علم الجنس فهو ملحق بالأعلام الجامعة غير مراعى فيها معناها الأصل فلا حاجة إلى جعله بمعنى فاعل أو مفعول اهـ من بعض الحواشي **(قوله في الباب السابق) أي من أول باب معرفة علامات الاعراب إلى هنا (قوله) لكن** استدرك عما يوهى التكرار وأنه معيب فكان قائلاً يقول إذا ذكر المصنف ما في الباب السابق فإمراده بذكره هنا فاستدرك ذلك الإيهام بقوله لكنه والمعناه عائد للماتن وهو اسم لكن وقوله في الباب جار ومجرور متعلق بذكره وذلك فعل وفاعل للماتن ومفعول عائد لجميع ما تقدم **(قوله والقصد) أي قصد المصنف وقوله ذكره أي جميع ما تقدم في الباب السابق وقوله هنا أي في هذا الفصل (قوله وهذه عادة المتقدمين) دفع به ما يتوهم أن المصنف رحمه الله تعالى ابتكره واخترعه من عند نفسه فكانه قال إن المصنف لا يخترع ذلك وإنما هو عادة المتقدمين فالمصنف تبع لهم **(قوله يذكرون الكلام أولاً مفصلاً) أي لاستيفائه الأحكام من الشيء (قوله) ثم يذكرونه مجمل (أي) أن عادتهم أنهم يذكرون الشيء أولاً مفصلاً لاستيفائه الأحكام منه ثم ثانياً مجملًا بسهولة استحضار الجواب عنه عند السؤال ولا يرد على هذا قولهم إن ذكر الشيء مجملًا مفصلاً وقع في النفس لأن هذا في حق المنتهى اهـ عبد المعطى **(قوله) تخرينا** مفعول مطلق لقوله والقصد ذكره هنا مجملًا على ما فهمه الفقير لا لقوله وهذه عادة المتقدمين إذ قوله تخرينا من تنمة شرح هذا الفصل والمعنى أن المصنف ذكر ذلك لشرح المبتدئ أي يمرنه ويعوده فبما يعلمه من قولهم مرن على كذا مرونا ومرونة تعود واستمر عليه ولذلك كان **عليه السلام** يكرر الحديث مرة بعد أخرى كي يفهم عنه **(قوله للمبتدئ)** بالهمز لأن فعله مهموز وهو ابتدأ مبتدئ ويحوز أخذه من ابتداء بلا همز فيكون بالياء عبد المعطى **(قوله) كالجمع عند الحساب** فيسهل على المبتدئ أي بخلاف عادة المتأخرين رحمهم الله تعالى فإنهم يذكرون الشيء أولاً مجملًا ثم يذكرون مفصلاً وهذا وقع في النفس ولا يخفى أن المصنف جرى هنا على عادة المتقدمين وسيأتي أنه جرى على عادة المتأخرين في باب المرفوع والنصب والخفوض لأنه ذكر المرفوعات والنصوبات والخفوضات إجمالاً ثم ذكرها تفصيلاً لأنه دره حيث شرب من الكأسين **(قوله العربات قسبان)** العربات مبتدأ وقسبان خبره واستشكل بأن العربات جمع وقسبان مثنى فلا يصح الأخبار بالمتن عن الجمع ضرورة أنه لا يقال الزيدون ثثان وأجيب عن ذلك بجوابين الأول أن في الكلام مضافاً فعن ذلك المحذوف أما يقدر قبل المبتدأ فتقدره مثنى والتقدير نوعا العربات قسبان وإن قدرته قبل الخبر فتقدره جمعا والتقدير العربات ذوات قسبين خفف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع ارتفاعه الثاني أن الألف واللام للجنس وإذا دخلت لأم الجنس على الجمع أبطلت منه معنى الجمعية وصح الأخبار بالواحد والمتعدد ويحجب أيضا بأن محل وجوب المطابقة إذا لم يكن المثنى في معنى الجمع كقوله تعالى فإذا هم فريقان يختصمون وهنا كذلك ومنه وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا حيث رجع الضمير على الطائفتين مجموعاً لأنه لو طابق لقليل في غير التذييل اقتلا اهـ عبد المعطى **(قوله) أيضا** العربات أي جنس العربات من حيث هي لا بقيد كونها عربية بالحركات ولا بكونها معربة بالحروف ولا بإزم تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره حينئذ وكونها قسبين بالاستقراء من العرب ولو وجدوا ثلثا لعتروا عليه وهل الاستقراء من قبيل كونه حقا من الشهود أو من الجلاء الذين في قول زهير****

فان الحق مقطعه ثلاث * يمين أو شهود أو جلاء

كل محتمل والثاني للنفس أوقع **(قوله قسم)** بدل من قسبان ويجوز أن يكون مبتدأ وجملة يعرب خبره أي

في الباب السابق لكنه في الباب السابق ذكره مفصلاً والقصد ذكره هنا مجمل وهذه عادة المتقدمين يذكرون الكلام أولاً مفصلاً ثم يذكرونه مجملًا تخرينا للمبتدئ فيكون كالجمع عند الحساب (العربات قسبان قسم

قسم منها وهو السويع لكون المبتدأ نكرة (قوله يعرب بالحركات) بالبناء للجحول وهو نائب فاعله
نعت لقسم أو خبر عنه وقوله بالحركات متعلق يعرب أي يعرب بالحركات وجودا وعدمًا (تنبيه) قال
الرازي اعلم أن الحركات أبعاض من حروف المد واللين ويدل عليه أن حروف المد واللين قابلة للزيادة
والتقصان وكل ما كان كذلك فله طرفان ولا طرف لهما في التقصان إلا هذه الحركات وأيضا أن هذه الحركات
إذا مددناها ظهرت حروف المد واللين فلم أن هذه الحركات ليست إلا وائل تلك الحروف اه (قوله يعني
بذلك) هكذا ابتدأ كير الإشارة والأولى أن يؤتى عائدة إلى الحركات ويمكن أن يجاب بأنها راجعة إلى القسم
فكان في كلامه حذف والتقدير يعني بذلك القسم العرب بالحركات العرب بالضمة والفتحة الخ وتحقيق
المقام مر عند قول المصنف فلا يصح من ذلك عن العلامة الشنواني فلتراجع ثم (قوله الضمة) بالنصب
مفعول لقوله يعني وإن كان الأصل على ما قدرنا مجرورا وكذا يقال فيما بعده (قوله ويلحق بها السكون)
لا حاجة إليه مع قولنا إن الراد بالحركات وجودا وعدمًا اللهم إلا أن يقال أراد الشارح العلامة أبقاه الله
بالسلامة مطلق العارية ضرورة أن الحركة خلاف السكون فتم المراد بقوله ويلحق بها السكون وحيث
فلا اعتراض على شارحنا بقاء الله بالسلامة بل ما ذكره هو التعين والصواب والتعليل بأن السكون يقال له
اعراب هو عين الرد على من ادعى بحمل المتن لئلا هو خلاف الحركة كما أسلفنا فليفتن قال عبد العطي
وقوله العربات قسمان قسم يعرب بالحركات وقسم يعرب بالحروف عبارة صحيحة ولا يرد عليها أن
العربات أربعة أقسام قسم يعرب بالحركات وقسم يعرب بالسكون وقسم يعرب بالحروف وقسم يعرب
بالحذف كما يعلم من كلامه لأن مراده بقوله قسم يعرب بالحركات ما يعرب وجودا وعدمًا بقوله وقسم يعرب
بالحروف ما يعرب وجودا وعدمًا والجزم بالحذف عدم الحرف الذي كان قبل وجود الجازم وكذا النصب
بالحذف كما في الأفعال الخمسة اه (قوله وقسم يعرب بالحروف) أي وجودا وعدمًا كما تقدم وقسم معطوف
على قوله قسم وقوله يعرب الجملة من الفعل ونائب الفعل نعت لقسم أو خبر عنه وهو السويع لكون المبتدأ
نكرة ذكره في معرض التقسيم (قوله يعني بها) أثبت هنا الضمير لكونه عائداً إلى الحروف خلاف ما صنع
في الذي تقدم وقد تكلمنا فيه فلتراجع ثم (قوله الواو) بالنصب مفعول لقوله يعني وكذا يقال فيما بعده
(قوله ويلحق بها الحذف) أي حذف حرف العلة أو حذف النون لكن لا حاجة إلى ذكره لكونه عندما
وقد مر أن المراد بقوله الحروف وجودا وعدمًا ويجاب عنه بما أجبنا عنه في الحركات (قوله فالذي يعرب)
الفاء فاء الفصيحة والذي اسم موصول مبتدأ لمفعول رفع وقوله يعرب بالبناء للجحول هو نائب فاعله صلة
الموصول لا موضع لهما من الاعراب (قوله بالحركات) الباء ليست للتصوير لأن جاعلها يقول إن الاعراب
لفظي والمصنف يقول إنه معنوي فلفظي هذا يكون تقدير كلامه فالذي يعرب ويعلم اعرابه بالحركات
وقد مرنا في مواضع شتى معترضاً على شارحنا بقاء الله بالسلامة ولا جرم بذكره هنا وهو أن كلام شارحنا
تابع لكلام المصنف هنا فالأولى أن ينبه أن الباء في مواضع من كلام الشارح ليست للتصوير وحيث
فالأولى لمن تمذهب بمذهب القائل إن الاعراب لفظي أن يقول مثلاً عند الاعراب مرفوع ورفع كذا ولمن
تمذهب بمذهب القائل إن الاعراب معنوي كالصنف أن يقول مثلاً عند الاعراب مرفوع وعلامة رفعه
كذا وقد نبهنا على كلام شارحنا في مواطن كثيرة فإن كلامه يحتمل المذهبين وأنه لا ينبغي على من قصده
تبرين المبتدئ وأصل الكتاب وضعه كذلك والله أعلم (قوله أربعة أنواع) جمع نوع والمراد أربعة
أبواب أو لفض أنواع زائدة لا كيدو للبادرة إلى بيان أن المراد بقوله أربعة الأنواع لا الأفراد لأن الأفراد أكثر
من ذلك بل لا تنحصر ولم يقتصر الشيخ رحمه الله على التفصيل حيث لم يكتف بقوله فالذي يعرب بالحركات
الاسم المفرد الخ بل أجل أولاً حيث قال أربعة أنواع الخ محافظة على فائدة الاجمال ثم التفصيل اه أبو النجا
(قوله في الاسم المفرد) أي مذكراً كان أو مؤنثاً لما قبل أو غيره نكرة أو معرفة منصرفة أو غير منصرفة ذاتا

يعرب بالحركات) يعني
بذلك الضمة والفتحة
والكسرة ويلحق بها
السكون) وقسم يعرب
بالحروف (يعني بها الواو
والالف والياء والنون
ويلحق بها الحذف
فالذي يعرب بالحركات
أربعة أنواع الاسم
المفرد

أوصفة علما شخصيا أوجنسيا مرتجلا أو منقولاً أو غير علم كأم في الرفع وسواء في ذلك ظاهر الاعراب كزيد أو مقدره للتعذر كالتى أو للثقل كالتقاضى أو للتناسب كغلامى أو للحكاية كيزيد حيث ضم الدال في جميع الاعراب (قوله كزيد) تمثيل لمذكر عاقل معرفة بكونه علما منقولاً شخصيا وكون اعرابه ظاهرا الاما لخلق من الاسم المفرد بالمتى ككلا وكتنا فانه مفرد اللفظ لخلق بالمتى في اعرابه ان أضيف لمضمر وسيأتى (قوله وجمع التكسير) مر تعريفه في أول الباب وسواء في ذلك ظاهر الاعراب أو مقدره منصرا أو غير منصرف والمقدر للتعذر أو للاستتقال أو للنسبة كأم في الاسم المفرد (قوله كالرجال) مثال للصحيح الآخرو مثله الأسارى والجوارى في المنوع من الصرف والموالى في المقدر للاستتقال وغلمانى في المقدر للنسبة ويستثنى من ذلك نحو سنون وبابه وأرضون بفتح الراء فانه وان كان جمع تكسير في الأصل لكن الحق يجمع المذكر السالم في اعرابه ولذا أشار ابن مالك الى أنه شاذ وسيأتى (قوله وجمع المؤنث السالم) معطوف على الاسم المفرد والسالم بالرفع نعت لجمع ويجوز قراءته بالجر للجوار على ما تقدم سواء كان في ذلك علما نحو عرفات وبركات أو صفة كالمسلات والمؤمنات أو كان محمولا عليه كاولات أو مامى به كالذى مثلنا وقد تقدم بحث ما جمع بألف وتاء مزيدتين (قوله كالحندان) لم يذكر ههنا اسم الجنس ولا اسم الجمع ولا فى أول الباب لدخولها في قوله الاسم المفرد لأن لفظها من المفرد نحو قوم ورهط وجندو تمر (قوله لم يتصل بآخره شيء) أى بما يوجب بناءه أو ينقل اعرابه من الحركات الى الحروف فالأول نون التوكيد المباشرة في ليسجن وليكونا ونون النسوة نحو والودات يرضعن والثانى ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المؤنثة المخاطبة نحو يقومان ويقومون ويقومون ويقومون فهذه كلها لا تدخل تحت قول المصنف يعرب بالحركات اذا الأول مبنى على خلاف والثانى معرب بالحروف لابل الحركات (قوله نحو يضرب) مثال للصحيح الآخر وهو لا يختص به بل كلام المصنف شامل لمعته كيدعو ويغشى ويرمى وهو داخل في قول شارحنا نحو اذهو لا يفيد كون ماذ كر مختصا فبما مثله (قوله وكلها) المراد الكل المجموعى اذا نظرنا لكلام المصنف بقطع النظر عما استثناءه بأن يراد ضمير كلهما مشمله وانما كان من الكل المجموعى لا يمكن التخلف عن الحكم المذكور فى بعض الأفراد الداخلة تحت كل وهو المستثنى وبقطع النظر المذكور فيكون من الكل المجموعى وأما اذا نظرنا لكلام المصنف مع اخراج المستثنيات من أول الأمر بأن يكون المراد بالضمير جميع ما لم يستثن فيكون من الكل الجميعى لأنه ليس هناك أفراد مادخل تحت كل تخلف عن الحكم المذكور لعدم دخول ما تخلف تحتها وما ذكرناه هو المعنى عند المنطقين بالكل والكلية قال فى السلم الكل حكمناه على المجموع * ككل ذلك ليس ذا وقوع

وحيثما لكل فرد حكما * فانه كلية قد علما

فالفرق بين الكل المجموعى المعبر عنه عندهم بالكل والكل الجميعى المعبر عنه عندهم بالكلية أن الكل المجموعى الحكم فيه على كل مجموع الأفراد مثل كل يحملون الصخرة العظيمة والكل الجميعى الحكم فيه على كل فرد فرد مثل كل رجل يشبعه رغيفان أى غالبا قال الشيخ الشوانى ويصح أن يراد الجميعى ولا يضر التخلف الذى ذكره الشارح بعنى الشيخ خاله الآن المصنف قد استثنى ما تخلف فيه ذلك بقوله الآتى وخرج الخ (قوله ترفع بالضمة) أى ترفع وتعلم بالضمة أو ترفع ويعلم رفعه بها ولا يجوز أن تكون الباء للتصوير لأن جاعلا له انما يقول ان الاعراب لفظى والمؤلف يقول انه معنى وقد تقدم مبسوطا فلا تغفل وأنت الفعل مع كونه خبر الكل لا ككتاب النأيت من المضاف اليه (قوله وتجزم بالسكون) نقل بعضهم عن المازنى أنه قال الجزم ليس باعراب قال ابن هشام وليس بشئ (قوله وسيأتى يستثنى) الاول للاستئناف وسيأتى فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه جواز ايعود على الماتن وقوله يستثنى حال من ضمير سيأتى والعامل فيه الفعل قال ابن مالك وذات بدء بمضارع ثبت * حوت ضميرا ومن الواو خلت

كزيد (و جمع التكسير)
كالرجال (و جمع المؤنث السالم)
كالحندان (والفعل المضارع الذى لم يتصل بآخره شئ) نحو يضرب (وكلها ترفع بالضمة وتنصب بالفتحة وتخفص بالكسرة وتجزم بالسكون) وسيأتى يستثنى

(قوله من ذلك) أى بما يفهم من لفظ كلبا ترفع الخ (قوله جمع المؤنث) بالنصب مفعول يستثنى (قوله والرجال والسمات كل منهما فاعل) الأولى أن يقول معطوف على زيد والمعطوف على المرفوع مرفوع ولك أن تقول المعطوف على الفاعل فاعل فكان قوله فاعل صحيحا أيضا تأمل (قوله والفاعل مستتر) أى ضمير مستتر بكسر التاء الثانية على صيغة اسم الفاعل أى مستتر فيه (قوله وزيدوا الرجال) مبتدأ مرفوعان وعلامة رفعهما ضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر للحكاية كما مر وقوله كل منهما مبتدأ ثان والجملة منه وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول (قوله فكل منها) بتأنيث الضمير عائدا للثلاثة (قوله وجر بالكسرة) أى وعلامة جره أى جر كل من الثلاثة بالكسرة (تنبيه) الوقف على نحو مررت بزيد بالسكون والتلفظ به محركا بالكسرة لحن لكن تسومح فيه فى مقام التعلم وإذا وقف عليه بالسكون فهو مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها السكون العارض لأجل الوقف انتهى دلجوني اه عبادة (قوله وخرج عن ذلك) أى خرج عن ذلك الأصل وهو الرفع بالضمة والنصب بالفتحة والخفض بالكسرة والجزم بالسكون لكنه لم يذكر مما خرج عما يرفع الضمة أذهو غير موجود فى العرب بالحركات (قوله ثلاثة أشياء) ثلاثة فاعل خرج ثلاثة مضاف وأشياء مضاف إليه وهو بالمد غير معروف جمع شئ أو اسم جمع والراجح فى تصرفه أن أصله شياء على وزن حمراء فقلبت همزته الأولى وهى التى كانت فى المفرد وهى لام الكلمة إلى موضع الفاء كراهة اجتماع همزتين بينهما ألف فوزنه لفعاء فتمتعت من الصرف لألف التأنيث الممدودة وقد نظم بعضهم الخلاف فى وزنها فقال

أشياء لفعاء فى وزن وقد قلبوا * لاملها وهى قبل القلب شياء
وقيل أفعال لم تصرف بلا سبب * منهم وهذا لوجه الرد اسماء
أو أشياء وحذف اللام من ثقل * وشئ أصل شئ وهى آراء
وأصل أسماء اسماء أو كمثل كذا * فاصرفه حتما ولا تغرك أسماء
واحفظ وقل للذى يبنى العلاسفا * حفظت شيئا وغابت عنك أشياء
وقوله وأصل أسماء اسماء وجواب عن سؤال مقدر تقديره لم صرفت أسماء ولم تصرف أشياء مع أنهم فى الشكل متحdan فأجاب به وقد نظمت ما مر فقلت

واختلفوا فى وزن أشياء على * خمسة أقوال وكلا اقبلا
فقليل ذا اسم جمع شئ فالأصل * شياء حدا فاعتراه النقل
بذاك سيبويه والخليل * والملازنى كذا سواهم قالوا
والثان للفرء كان عرفا * جمع لوزن هين قد خففا
والأصل أشياء ثم اعتلا * بالقلب والحذف بوزن أفلا
وقيل جمع شئ كفلس جملا * الجمع للاخفش مثل أفعلا
وقيل كالأليات للكسائي * كذا أبو حاتم هذا نائى
اذ فقد المانع للصرف وقيل * الأصل أشياء جمع كقيل

(قوله جمع المؤنث السالم) وهو ما جمع بألف وتاء من يدين فخرج بيت وأبيات وميت وأموات فإن التاء فيها أصلية فينصبان بالفتحة وخرج نحو قضاة ورماة لأن الألف أصلية متقلبة من الباء فينصبان بالفتحة أيضا وما ألحق به من نحو أولات وماسى به من نحو أذرعات وعرفات وقد أشبعنا الكلام على هذا فيما تقدم فى غير ما موضع (تنبيه) هل ذوات التى هو كاللانى معربة اعراب هذا الجمع فيه حكيتان فبعضهم قال هى مضمومة مطلقا أى رفعا ونصبا وجرأ كما فى التسهيل تقول رأيت ذوات قمن بالبناء على الضم وحكى أبو جعفر النحاس الحلبي اعرابه اعراب هذا الجمع فتقول رأيت ذوات قمن بالكسرة قاله فى التصريح (قوله ينصب بالكسرة)

من ذلك جمع المؤنث
فى حالة النصب والاسم
الذى لا ينصرف فى حالة
الجر والفعل المضارع
المعلل الآخر فى حالة
الجزم فثالث الرفع لا
ذكره يضرب زيد
والرجال والسمات
فىضرب فعل مضارع
مرفوع بالضمة الظاهرة
والرجال والسمات كل
منهما فاعل مرفوع
بالضمة ومثال النصب
لن أضرب زيدا
والرجال فأضرب فعل
مضارع منصوب بلن
والفاعل مستتر تقديره
أنا وزيدوا الرجال كل
منهما مفعول منصوب
بالفتحة ومثال الخفض
مررت بزيدوا الرجال
والسمات فكل منها
مجرور بالباء وجره
بالكسرة (وخرج
عن ذلك ثلاثة أشياء
جمع المؤنث السالم
ينصب بالكسرة)

من العجيب ما حكاه صلاح الدين الصفدى فى شرح لامية العجم من أنه رأى جماعة من الفضلاء يكتبون بخطهم نظم المملوك أبيات قال فإذا أنكرنا ذلك عليهم يقولون قال الشيخ جمال الدين بن مالك رضى الله عنهم * وماتوا وألف قد جمعا * البيت فأقول لهم الشيخ قال وما جمع بالألف والتاء وهذا ليس منه لأنها فى المفرد أصل فيقولون وكذلك مسلة التاء فيه أصلية فأقول التاء الأصلية فى مسلة حذفت فى الجمع لأن أصله مسلمات فاستقل الجمع بين علامتى التائىث فحذفت الأولى اه كلامه ولعمري لقد أخطأ هؤلاء الفضلاء وأخطأ هو معهم أما خطوهم فمن وجهين الأول أنهم جعلوا اعراب الجمع المكسر المنصرف بالكسرة فى حال النصب مستدين عليه ببيت الألفية مع أنه غير دال عليه لأن الباء من قوله بامتعلقة بجمع على معنى أن الجمعية حصلت بالألف والتاء فتكون هذه الباء للاستعانة مثلها فى كتب بالقلم ولا شك أن قضاة وأبياتا إنما حصلت جمعيتها بالصفة لأنهما جمعان مكسيران ولم تحصل بالألف والتاء بخلاف مسلمات فإن الجمع انما هو بالألف والتاء الثانى دعواهم أن التاء فى مسلة أصلية نظيرها فى بيت وذلك مما يصحك منه فإن الأصل عندهم ما كان فى مقابلة الفاء والعين أو اللام والتاء فى بيت كذلك لأنها لام الكلمة وأما التاء فى مسلة فهى زائدة للتائىث ليست فى مقابلة فاء ولا عين ولا لام وكثير من الأطفال يتقن هذا الحلق ويتلقنه فى أول تعلمه لعلمات الاعراب فمن يصدر منه هذا الجهل العظيم كيف يصح اطلاق اسم الفاضل عليه وأما خطوه هو فمن جهة موافقتهم على أصالة الهاء فى مسلة وقد تبين أن القول بذلك جهل عظيم نسأل الله سبحانه أن يعصمنا من الزلل ويوفقنا لحسن القول والعمل اه بعض من كتب على القطر قال الفقير لا يحوجه الى الوقعة فى مثل الصلاح الصفدى من التخطئة اذ كان مراده بالأصلية الثابتة قبل الجمع ولا يرى من ذلك منعا والله أعلم (قوله نوح خلق الله السموات) مثال لجمع المؤنث السام ومثال ما لحق به نوح قوله تعالى وان كن أولات حمل فان حرك شرط جازم يحزم الفعلين كن كان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر والنون اسم وأولات خبره منصوب بالكسرة ﴿ تنبيه ﴾ اذا اجتمع فى الكلمة علامتا تائىث فان كانتا من جنس واحد حذفت احدهما مطلقا نحو مسلمات أصله مسلمات كما مر وان كانتا من غير جنس واحد فان كانتا فى الفعل حذفت احدهما للثقل كفى ضرب بن أصله ضرب بن يسكون التاء كما ذكره صاحب المراح وان كانتا فى الاسم أبقينا نحو حليات (قوله والسموات) بالكسر مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر للحكاية (قوله مفعول) لم يبين المفعولية هل هو مفعول به أو مفعول له لكن الأول هو مراد الشارح أطال الله بقاءه اذ هو صرح به فى المنصوب هناك وقد أشبعنا الكلام عن صاحب التصريح فلتراجع عمه (قوله والاسم الذى لا ينصرف) أى ما يصدق عليه هذا الاسم نحو أحمد لانفسه أى لفظ الاسم الذى لا ينصرف لأنه ليس فيه من موانع الصرف والمراد ما لم يضاف ولم يتلأل فان كان مضافا أو تلالا لم يخرج عن قضية الكل وقد مر فى الحفظ من الباب السابق فلا تغفل والاسم بالرفع معطوف على قوله وجمع المؤنث السالم والذى اسم موصول صفة للاسم وجملة لا ينصرف صلته (قوله يخفض بالفتحة) أى لأنه لما ثبت أن الموصوف بأمرين من تلك الأمور التسعة يكونون مشابهة للفعل فى الفرعية وغالفا له فى كونه اسمافى ذاته والأصل فى الفعل البناء كاسمافى باب الافعال وهو عدم الاعراب فوجب أن يحصل فى مثل هذا الاسم الشبيه بالفعل أثران بحسب كل واحد من الاعتبارين المذكورين وطريقه أن يبقى اعرابه من أكثر الوجوه ويمنع من اعرابه من بعض الوجوه ليتوفر على كل واحد من الاعتبارين ما يليق به فنع التنوين والجر لأجل أن التنوين يدل على كمال حال الاسم بدليل أنه جعل علامة له فاذا ضعف الاسم بحسب حصول هذه الفرعية أزيل عنه ما دل على كمال حاله وأما الجر فلأن الفعل يحصل فيه الرفع والنصب وأما الجر فغير حاصل فيه فلما صارت الأسماء مشابهة للفعل فلا جرم سلب عنها الجر الذى هو من خواص الأسماء والتنوين كذلك أيضا (قوله نوح مررت بأحمد) مر فعل ماض والتاء المضمومة فاعل والباء حرف جار وأحمد مجرور بها وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم

نوح خلق الله السموات
لفظ الجلالة فاعل
مرفوع بالضممة
والسموات مفعول
منصوب بالكسرة
(والاسم الذى لا ينصرف
يخفض بالفتحة) نوح
مررت بأحمد

لا ينصرف والمانع له من الصرف العلمية ووزن الفعل **﴿فائدة﴾** ألغز الحريري في مقاماته في لفظة صيارفة
 فقال **﴿أيهاء﴾** اذا التحقت أماطت الثقل **﴿﴾** وأطلقت المعتقل **﴿﴾** فقال في شرحها هي الهاء اللاحقة
 للجمع الذي على وزن مفاعل كقولك صيارفة وصياقلة فينصرف هذا الجمع عند التحاق الهاء به لأنها قد
 أصرته الى مثال الأحاد نحو رافهية وكرهية فخفف بهذا السبب وصرف لهذه العلة وقد كفى في هذه الاحجية
 عملا ينصرف بالمعتقل اه يعني أن لفظة صيارف وصياقل ممنوعة من الصرف والمانع لها من الصرف
 صيغة منتهى المجموع فلما لحقت بها الهاء صرفت لما ذكره **﴿قوله﴾** والفعل المضارع بالرفع معطوف على قوله
 جمع المؤنث السالم والمراد ما يصدق عليه هذا الاسم وهو يغزو ويغشى ويرمى لانفسه لأن لفظ الفعل المضارع
 لا يخرج عن الذي ذكره فضلا عن كونه يحزم بالحذف **﴿قوله﴾** المعتل الآخر ان قيل لا حاجة الى تقييد المعتل
 بكونه الآخر فلا فائدة له اذ المعتل في اصطلاح النحاة يختص بما آخره حرف علة سواء كان لا ما نحو يدعو
 ويدعى مبنيا للمجهول ويدعى بتشديد الدال أو زائدا عن الأصل نحو سئلته ويسرندى ويغرندى والتعميم
 اصطلاح صرفي كما بينا في الذي تقدم أجيب باننا سلم ما ذكره ومنع دعوى عدم الفائدة اذ فيما ذكره فائدة أى
 فائدة وهى أن التقييد لبيان الواقع لا للاحتراز كما علمت **﴿قوله﴾** يحزم بحذف آخره أى وكان حقه أن يحزم
 بالسكون اذ هو يقطع النظر عن الاخراج دخل تحت قوله وكلها الخ ثم القول بأن علامة الجزم فيه حذف حرف
 العلة انما يتمشى على قول ابن السراج ومن تابعه بأن هذه الأفعال لا تقدر فيها الاعراب بالضمه في حالة الرفع
 والفتحة في الألف في حالة النصب وعلل ذلك بأن الاعراب في الفعل فرع فلا حاجة لتقديره فيه بخلاف الاسم
 وجعل الجازم كالواء المسهل ان وجد فضلة أزالها واخذ من قوى البدن وذهب سيبويه الى تقدير الاعراب
 فيه فعلى قول سيبويه لما دخل الجازم بحذف الحركة المقدرة واكتفى بهم لما صارت صورة المجزوم والمرفوع
 واحدة فارقوا بينهما بحذف حرف العلة بحرف العلة محذوف عندا الجازم لا به وعلى قول ابن السراج الجازم
 حذف نفس حرف العلة اه تصريح **﴿خاتمة﴾** قد ثبت حرف العلة مع الجازم في قوله

وتضحك منى شيخه عبشمية **﴿﴾** كأن لم ترى قبلى أسيرا يمانيا

وقوله ألم يأتيك والأنباء تنمى **﴿﴾** بما لاقت لبون بنى زياد

وقوله اذا العجوز غضبت فطلق **﴿﴾** ولا ترضاها ولا تملق

وقوله هجوت زبان ثم جئت معتبرا **﴿﴾** من هجوز بان لم تهجو ولم تدع

فقبل ضرورة وعليه فحزم الفعل باسقاط حرف علة مقدر منع من ظهور السقوط ضرورة لأجل الوزن وقيل

بل حذف حرف العلة ثم أشبعت الفتحة في ترويض فنشأت ألف على حد

أخوك أخو مكاشرة وضحك **﴿﴾** فحيك الاله فكيف أتنا

وأشبعت الكسرة في يأتك فنشأت ياء والضمه في تهج فنشأت واو قال في التوضيح وأما قوله تعالى انه ممن

يتقى ويصير في قراءة قبل قيل من موصولة وتسكين يصيرا ما التوا الى حركات الباء والراء والفاء والهمزة واما

على أنه وصل بنية وقف واما على العطف على المعنى لأن من الموصولة بمعنى الشرطية لعمومها وإبهامها اه كذا

في شرح الشذور **﴿قوله﴾** لم يخش) مثال ما فيه ألف وقوله ولم يدع مثال لما فيه واو وقوله ولم يرم مثال لما فيه ياء

﴿قوله﴾ فالأول أى لفظ لم يخش مجزوم بحذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها **﴿قوله﴾** والثاني أى لفظ يدع

مجزوم بحذف الواو والضمه قبلها دليل عليها **﴿قوله﴾** والثالث أى لفظ يرم مجزوم بحذف الياء والكسرة قبلها

دليل عليها **﴿قوله﴾** والذي يعرب بالحروف) الذى اسم موصول معطوف على قوله الذى يعرب بالحركات وهو

مبتدأ وجملة يعرب بالحروف صلته وقوله أربعة خبره **﴿قوله﴾** أعنى الواو) وهو فى الأسماء الخمسة وجمع المذكور

السالم حالة الرفع والألف فى التثنية حالة الرفع والأسماء الخمسة حالة النصب والياء فى التثنية والجمع حالى النصب

﴿والفعل المضارع المعتل﴾
 الآخر يحزم بحذف آخره
 نحو لم يخش ولم يدع
 ولم يرم فالأول مجزوم
 بحذف الألف والثاني
 بحذف الواو والثالث
 بحذف الياء (والذى
 يعرب بالحروف)
 أعنى الواو والألف

والجرو الأسماء الخمسة حالة الجر كاستأني (قوله ويلحق بها النون) أي اثباتا وحذفا فالأول في الأفعال الخمسة حالة الرفع والثاني فيها حالي النصب والجرم (تنبيه) لامتني للحاق النون بالحروف الثلاثة اذ هي من الحروف المرادة للمصنف لأن المصنف ذكر ما يعرب بالحروف على الإطلاق أعني سواء كان أمما أو فعلا وعليه فكان الأولى للشارح العلامة أي بأه الله السلامة اسقاط قوله يلحق بها أو أن يقول على عادته بدقوله والياء والنون ويلحق بها حذف النون فتدبر ثم أخبرني من أثق به أن النسخة التي بخط الشارح هكذا والنون ويلحق بها الحذف وهو موجود في قوله هناك عند شرح قول صاحب الجرومية وقسم يعرب بالحروف (قوله أربعة أنواع) بتأنيث العدد لضافته إلى المذكركا أسلفنا (قوله الثانية) أي سواء كان العاقل نحو الزيدان أو لغير العاقل نحو القمران فإن قيل ما الحكمة في جريان صيغة المثنى على طريقة واحدة من غير تفرقة بين مثنى العاقل وغيره كما فعل في الجمع حيث فرق فيه بين صيغتي جمع من يعقل وما لا يعقل وأجاب بأن المثنى لما كان لا يصلح إلا وجه واحد فلم يكن مسلمان لأكثر من اثنين فكان ما يعقل وما لا يعقل واحدا في المثنى ولم يخرج إلى الفرق بين الصيغتين بخلاف الجمع فإنه يحتمل الثقل والكثرة وجمع المذكر السالم خص بالثقل من العاقل دون جمع المؤنث فلماذا افرقت صيغة الجمع اه يس على التصريح (قوله يعني المثنى) لما كانت الثانية غير مرادة هنا اذ هي فعل الفاعل وهو لا يعرب فضلا عن كونه معربا بالحرف أجاب الشارح بأن المراد المثنى ويجب أن المصنف بأنه لما كثرت في كلام العرب استعمال المصدر بمعنى اسم الفعول كاللفظ بمعنى المفووظ والحلق بمعنى الخواص لا جرم كانت الثانية بمعنى المثنى وقد مر في غير موضع من هذا الكتاب (قوله وجمع المذكر السالم) أي على المشهور وقيل يعرب بحركات مقدرة على الأحرف فيرفع بضمة مقدرة على الواو وكسرة أو فتحة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل وردبأنه لو كان كذلك لظهرت الفتحة على الياء وأجيب بأنهم حملوا حالة النصب على حالي رفعه وجره وقيل معرب بحركات مقدرة على ما قبل الأحرف فهو مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل الواو ومنصوب أو مجرور بفتحة أو كسرة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهور تلك الحركات حركة مناسبة الواو والياء وورد الاعراب بأن لا يكون إلا آخر اه عبادة على الشذور (قوله السالم) بالرفع نعت لجمع أو بالكسر على ما تقدم في غير ما موضع (قوله والأسماء الخمسة) بالرفع معطوف على قوله الثانية والمراد ما تصدق عليه لاهي نفسها وإنما كانت هذه الأسماء بالشروط السابقة معربة بالحروف لأن الحروف وإن كانت فروعا عن الحركات إلا أنها أقوى منها فكره استبعاد المثنى والمجموع الفرعيين على الفرد بالاعراب الأقوى فاخترنا هذه الأسماء وجعلوها معربة بالحروف ليكون في المفردات الاعراب بالأصل وهو الحركة بالأقوى وهو الحرف وخصوا هذه الأسماء لمشابتها المثنى والمجموع في أن آخرها حرف علة يصلح للاعراب وفي استزمام كل منهما ذاتا فالأخ لاخ والأب لابن وأما نحو ابن فهزمة الوصل فيه بدل من اللام بدليل معاقبتها إياها في النسبة نحو ابني وبنوي فكان لا ما ليست حرف علة وخصوا ما ذكر بحال اضافتها لتظهر تلك الذات الملازمة فتقوى المشابهة وفضلت على المثنى والمجموع باستيفاء الحروف الثلاثة لاصلها بأفراد اه شنواني وهذا بخلاف ما سنقل فيما بعد عن الأشواني (قوله والأفعال الخمسة) الأولى والأثنية الخمسة كما بسطنا الكلام فيما أسلفنا (قوله وهي يفعلان) يفعلان وما عطف عليه خبر هي مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها حكايته في تركيب غير هذا أي هذه الألفاظ التي يقاس عليها ما وزنها ويحتمل أنها مقولة لقول محذوف هو الخبر أي وهي قولك يفعلان الخ فافهم اه حامدي على الكسراوى (قوله بالثناة تحت) أي بالياء المثناة تحت وهو لمذكرين على ما بسطنا فيما هناك (قوله وتفعلان) وهو لمؤنث سواء كان حقيقيا أو مجازيا وسواء كان الألف اسما كما في أيتها تفعلان أو حرفا كما في تفعلان الهندان فائدة إذا قلت هما تفعلان تعني امرأتين فهل يفتح الفعل بناء فوقية حملا للضمير على المظهر ورعا للمعنى أو بياء تحتية رعا للفظ فإن هذا اللفظ يكون للمذكرين الأول قول ابن أبي العافية تليد الأعم

والياء ويلحق بها
النون (أربعة أنواع
الثنية) يعنى المثنى
(و جمع المذكر السالم
والأسماء الخمسة والأفعال
الخمسـة وهى يفعلان)
بالثناة تحت (وتفعلان)
بالثناة فوق
(و يفعلون) بالثناة
تحت (وتفعلون)
بالثناة فوق
(وتفعلين) بالثناة
فوق لا غير

وهو الراجح الذي ورد به السماع والثاني قول ابن الباذش قاله الدماميني صبان على الأشموني (قوله فأما
الثنية فترفع بالألف) قال يس على التوضيح ان قيل علامة الاعراب لا تكون الا بعد تمام الكلمة
وأتم أجزتم في الأسماء الستة والثني والمجموع حصولها خطا قبل تمام حروفها فالجواب أن حق اعراب
الكلمة أن يكون بعد حصولها بكمال حروفها وفي آخرها لما تقدم من أن الاعراب دال على صفات الكلمة
فيكون بعد ثبوتها فان كان بالحرركات فلا بد أن يكون على حرفها الآخر وعلى الحركة بعد الحرف فتكون
الحركة بعد حروف جميع الكلمة وأما اذا كان بالحروف التي هي من نسخ الكلمة فلا بد أن يكون الحرف
آخر حروفها ويكون الاعراب فيها أيضا بعد ثبوت جميع حروف الكلمة لأنها انما تجعل اعرابا بعد ثبوت
كونها آخر حروف الكلمة كذا يهاشم نسخة الدنوشري بخط كاتب الأصل وقوله وعلى الحركة بعد
الحرف خلاف التحقيق والحق أنه مقارن له كما قال السخاوي في نونيته

والشكل سابق حرفه أو بعده * قولان والتحقيق مقترنان

اه (قوله نحو جاء الزيدان) فالزيدان فاعل جاء مرفوع وعلامة رفعه الألف (قوله) وتنصب وتخفص
بالياء) أي نيابة عن الفتحة والكسرة (تنبيه) في المثني وما لحق به لغة تعربه اعراب المقصور ولوسمى
بالمثني في اعرابه وجهاً أحدها اعرابه قبل التسمية والثاني يجعل كعمران فيلزم الألف وينع الصرف
وقيده في التسهيل بأن لا يجاوز سبعة أحرف فان جاوزها كاشهياين لم يجز اعرابه بالحرركات والأشهبان
السنان اللتان ليس فيهما مطر ثنية اشهباب انتهى أشموني بزيادة اه عبادة (قوله نحو رأيت
الزيدين) بفتح الدال وكسر التون وكذا قوله مررت بالزيدين (قوله) وأما جمع المذكر السالم) أي ما يصدق
عليه لاهو نفسه اذ لفظ جمع المذكر السالم لا يرفع بالواو كما هو ظاهر والسالم بالرفع (قوله) فيرفع بالواو) أي
المضموم ما قبلها ولو تقديراً في نحو هؤلاء المصطفون بفتح الفاء أصله المصطفون قلبت الياء ألفاً لتحركا
وافتح ما قبلها فصار بعد ذلك القلب المصطفون فالتقى ساكنان الألف المنقلبة عن الواو والواو التي هي
علامة الرفع خذفت الألف لذلك فصار المصطفون وقد قدمنا ذلك في الرفع فليراجع ثمة (قوله) وينصب
ويخفص بالياء) بالياء متعلق يخفص لقربه وهو اختيار البصريين ويقدر في ينصب مثله أو متعلق
ينصب لتقدمه وهو اختيار الكوفيين ويقدر في يخفص مثله وكذا يقال فيما قبله قال ابن مالك

ان عاملان اقتضيا في اسم عمل * قبل فللواحد منهما العمل

والثان أولى عند أهل البصرة * واختار عكسا غيرهم ذاسره

(خاتمة) اذا سمى بجمع المذكر وما لحق به ففيه خمسة أوجه اعرابه كما كان قبل التسمية واعرابه كغسلين
بالحرركات الظاهرة الثلاثة على النون مع لزوم الياء مع التنوين واعرابه كعربون بالحرركات الثلاث مع
التنوين ومع لزوم الواو واعرابه اعراب الممنوع من الصرف مع الواو في الأحوال الثلاثة والاعراب على
النون وعلة منع الصرف العلمية وشبه العجمة واعرابه بحركات مقدرة على الواو منع من ظهورها النقل
والنون عوض عن التنوين ويلزمه الواو في الأحوال الثلاثة والنون مفتوحة في الأحوال الثلاثة وهذه
الأوجه مرتبة في القوة كما ذكرنا وعلى الأوجه الأربعة الأخيرة ما لم يجاوز سبعة أحرف والاعين الوجه
الأول كاشهياين اسم للسنين التي لامطر فيها اه عبادة (قوله) أما الأسماء الخمسة) أي على المشهور باسقاط
الهن ولكون الهن غير مشهور لم يطلع عليه الفراء ولا الزجاجي فادعيا أن العرب بالحرروف خمسة أسماء
وأسكر الفراء جواز الاتمام وهو محجوج بحكاية سيدي به الاتمام عن العرب ومن حفظ حجة على من لم يحفظ
وقد مر في الرفع (قوله) فترفع بالواو الخ) قال الأشموني انما أعربت هذه الأسماء بالأحرف توطئة لاعراب
المثني والمجموع على حده بهذا وذلك أنهم أرادوا أن يعربوا المثني والمجموع بالأحرف للفرق بينهما وبين

(فأما الثنية فترفع
بالألف) نحو جاء
الزيدان (وتنصب
وتخفص بالياء) نحو
رأيت الزيدتين ومررت
بالزيدين (وأما جمع
المذكر السالم فيرفع
بالواو) نحو جاء
الزيدون (وينصب
ويخفص بالياء) نحو
رأيت الزيدتين ومررت
بالزيدين (وأما الأسماء
الخمس فترفع بالواو)

المفرد فأعربوا بعض المفردات بها ليأنس الطبع فإذا انتقل الاعراب بها إلى الثني والمجموع لم ينفر منه لسابق ألفته وإنما اختيرت هذه الأسماء لأنها تشبه الثني لفظاً ومعنى أما لفظاً فلائها لتستعمل كذلك المضافة والمضاف مع المضاف إليه اثنان وأما معنى فلاستتزام كل واحد منها آخر فالأب يستتزم أبناو الأخ يستتزم أخا وأول الحم لكونه أقرب الزوج أو الزوجة يستتزم واحداً منهما وذو لكونه بمعنى صاحب يستتزم مصحوباً ولهم يستتزم صاحبه وإنما اختيرت هذه الأحرف لما بينهما وبين الحركات الثلاث من المناسبة الظاهرة بزيادة من الصبان وقد مر هذا الكلام مع مخالفة بينهما (قوله نحو جاء أبوك) مثله أبوزيد وأخوه وحموه وفوه وذومال (قوله وتصب بالألف) قد قدمنا أن قول الشاعر إن أباه ليست ألقه علامة النصب اعتباراً بلغة (قوله نحو رأيت أبك) أي وما أشبه ذلك (قوله وأما الأفعال الخمسة) قد تقدم أن الأولى أن يعبر بالأمثلة الخمسة لكن يجاب بأن الأفعال الخمسة صار علماً للماعلى وزن يفعلان وتفعلاون وتفعلاون وتفعلاون وتفعلاون وقد قدمناه هناك (قوله فترفع بالنون) أي بئوتها كما عبره هناك في المنصوب والمجزوم من باب معرفة علامات الاعراب فيحمل ما هنا على ما هناك إذ هو الظاهر بمجرد قال يس قال الدونوشري وقد تحذف النون لغير ناصب ولا جازم كقوله أبيت أسرى وتبقى تدلكي * شعرك بالعنبر والمسك الذكي وإنما حذفت لأنها فرع عن الضمة والضممة تحذف تخفيفاً في بارئكم وينصركم وما يشعر كقولهم تحذف النون مع أنها فرع لكنت أمانة من حذف لم يأمن منه الأصل صرح بذلك النووي في كتابه سماه رموس المسائل انتهى وقال اللصنف يعني ابن هاشم في الحواشي وقد تحذف تخفيفاً وذلك على ضربين واجب لنون التوكيد نحو ولا يصدقك عن آيات الله وأما تزين وأما يلغين عندك وجائز وهو ضربان كثير وذلك لنون الوقاية نحو أغفیر الله تأمروني فممن قرأ بالتخفيف وقليل وهو فيما عدا ذلك نحو لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا انتهى وقوله لنون الوقاية أي بناء على أن المحذوف نون الرفع لانون الوقاية وهو الأصح اه (قوله نحو يضربان وتضربان الخ) أي فكلمها مرفوع بالنون نيابة عن الضمة والألف في الأول والثاني فاعل والواو في الثالث والرابع فاعل والياء في الخامس فاعل إن جعلناها أساء وإن جعلناها حراً فافاً لألف علامة التثنية والواو علامة الجمع والياء علامة المؤنثة المخاطبة وقد أشبعنا الكلام على هذا في الرفع من باب معرفة علامات الاعراب فلتراجع ثمة إن شئت (قوله وتصب وتجزم بحذفها) أي بحذف النون وقوله بحذفها متعلق بتجزم أو بتصب على سبيل التنازع فإن قيل قوله تعالى إلا أن يعفون أن يعفون منصوب بأن والنون لم تحذف وقد تقدم أن الأفعال المتصل بها وأما الجماعة فتصب بحذف النون أوجب بأن الواو لا م الكلمة لا ضمير الجماعة والنون ضمير النسوة لانون الرفع والفعل معها مبني على السكون نظير يترصدن ووزنه يفعلن بخلاف قولك الرجال يعفون قالوا فيه ضمير المذكرين نظير يقومون والنون علامة الرفع فتحذف مع الجازم أو الناصب قال تعالى وأن تعفوا أقرب للتقوى ووزنه تفعلوا وأصله تفعلوا وبواو بن الأولى لام الكلمة والثانية ضمير المذكرين (قوله نحو لن يضربوا ولم يضربا) مثال للمنصوب والمجزوم مما اتصل به ألف الاثنين وأوله ياء وقوله ولن يضربوا ولم يضربوا مثال لما دخله عامل النصب وعامل الجزم مما اتصل به واو الجماعة وأوله ياء مشناة تحت وقوله ولن تضربوا ولم تضربوا مثال لدخول الناصب والجازم مما اتصل به واو الجماعة وأوله تاء مشناة فوق وقوله ولن تضربوا ولم تضربوا مثال لما ينصب ويجزم مما اتصل به ياء المؤنثة المخاطبة فكلمها منصوب ومجزوم بحذف النون والله أعلم ﴿تنبيه﴾ ما ذكره من رفعها بالنون ونصبها وجزمها بحذفها هو مذهب الجمهور وذهب بعضهم إلى أن أعراب هذه الأمثلة بفتحة وضمة وسكون مقدرات على لام الفعل مع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة فعلمة الرفع ضمة مقدرة على ما قبل الألف والواو والياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وعلامة النصب فتحة مقدرة كذلك

نحو جاء أبوك (وتصب بالألف) نحو رأيت أبك (وتحذف بالياء) نحو مردت بأبيك (وأما الأفعال الخمسة فترفع بالنون) نحو يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين (وتصب وتجزم بحذفها) نحو لن يضربا ولم يضربا ولن تضربا ولم تضربا ولن يضربوا ولم يضربوا ولن تضربوا ولم تضربوا ولن تضربوا ولم تضربوا والله سبحانه وتعالى أعلم

وعلمة الجزم سكون مقدر كذلك اه عبادة على الشذور والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿باب الأفعال﴾

أى هذا باب بيان حقائق الأفعال الاصطلاحية وإنما قدرنا حقائق لأن الصنف رحمه الله تعالى ذكر الأفعال بالمثال بقوله نحو ضرب الخ إذا قلنا ان التعريف يفاد بالمثال وقد تساموا بذلك وقد فعل ابن مالك فى ألفيته حيث قال فى باب المبتدا * مبتدأ زيد وعاذر خبر * خلاف قوله فى الكافية فى ذلك الباب أيضا

مبتدأ مرفوع معنى ذو جبر * أو وصف استغنى بفعل ظهر

والظاهر عندى أنه غير حد لاخلاله عن شروطة لانام ولا ناقص وإنما قلنا الاصطلاحية لخراجها اذا كانت لغوية وهى التى جمع فعل بفتح الفاء وهو المصدر أى الحدث الذى يحدثه الفاعل من قيام وقعود أو نحو ذلك ويعتذر لصاحب المتن حيث ترك القيد المذكور بوجهين الأول أن المتن قسمها الى ثلاثة والأفعال اللغوية لا تنحصر والثانى أن كل قوم إنما يتكلمون على اصطلاحهم فألفيه للعهد الذهبى وقد صرح ناظم هذا المتن بقوله أفعالهم ثلاثة لا رابع * ماض وفعل الأمر والمضارع

كما صرح فى الكلام حيث قال (كلامهم لفظ مفيد مسند) وقدم الأفعال خلاف ما تقدم فى صدر الكتاب من تقديم الاسم على الفعل لقلة أفراد الأفعال وأحكامها وهناك لشرف الاسم أيضا قدم الأفعال ههنا لأنها عاملة فى الناعل ونائبه واسم كان وخبرها ومفعولى ظننت والحال والتبيز أى فى الأصل وغير ذلك ورتبة العامل التقديم تقدم وضعاً وليكون الطالب على بصيرة ولأن الأفعال كالوسيلة بالنسبة الى الأسماء والوسائل مقدمة على المقاصد فهو يخالف عادة المتقدمين كالزغنى فى المفصل وابن الحاجب فى كافيته (قوله الأفعال) أى باعتبار أنواعها لا باعتبار صيغها اذ هى لا تنحصر فى ألف فضلاً عن كونها منحصرة فى ثلاثة بحسب زمانها لا بالنظر الى غيره من التجرد والزيادة والتمام والنقصان والصحة والاعتلال وعدل عن مقام الاضرار الذى هو مقتضى الظاهر للايضاح والتعليل المذكور يكفى فى دفع عدم كون الكلام بليغا عند البلغاء وهو جمع فعل بكسر الفاء وهو جنس تحت ثلاثة أنواع (قوله ثلاثة) خبر للمبتدا وإنما كانت الأفعال منحصرة فى الثلاثة لانحصار الزمان فى ذلك لأن الفعل الذى هو الحدث اما متقدم على زمان الأخبار أو مقارن له أو متأخر عنه فالأول هو الماضى والثانى هو المضارع والثالث هو الأمر ويدل على أن الزمان ثلاثة قوله تعالى له ما بين أيدينا يعنى المستقبل وما خلفنا يعنى الماضى وما بين ذلك يعنى الحال وقول زهير

وأعلم علم اليوم والأمس قبله * ولكننى عن علم مافى غد عمى

﴿فائدة﴾ الثلاثيات فى هذا الفن كثيرة منها أنواع الكلام والكلمة ثلاثة اسم وفعل وحرف ومنها أن أقسام الاسم ثلاثة مظهر ومضمر ومبهم ومنها أن أقسام الفعل ثلاثة كما هنا ومنها أن أقسام الحرف ثلاثة قسم مشترك بين الأسماء والأفعال وقسم يختص بالأسماء وقسم يختص بالأفعال ومنها أن للاسم ثلاثة رفعاً ونصباً وجراً ومنها أن للفعل كذلك ومنها أن الجر ثلاثة بالحرف وبالإضافة وبالتبعية ومنها أن معنى المفرد فى باب الاعراب غير مافى باب المبتدا والخبر ومافى باب لا والنادى ومنها أن انتظام الكلام بوجود الفعل والفاعل والمفعول وأوسع الثلاثيات مقاله الشيخ اسحاق البارانى رحمه الله تعالى الفاعل مرفوع والمرفوع مفرع عليه والمفعول منصوب والمضروب مفرع عليه والمضاف اليه مجرور والمجرور مفرع عليه انتهى (قوله) أيضا ثلاثة (أى عند جمهور البصريين واثنا عند الكوفيين والأخفش باسقاط الأمر بناء على أنه مقتطع من المضارع الذى فى أوله ناء الخطاب فهو عندهم معرب بلام الأمر مقدرة قال فى المفتى وزعم الكوفيون وأبو الحسن أن لام الطلب حذف حذفاً مستمرافى نحو قومه واقعدوا أن الأصل ليقم وليقعد فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة قال وبقولهم أقول لأن الأمر معنى حقه أن يؤدى بالحرف ولأنه أخواله ولم يدل

(باب الأفعال الثلاثة)

عليه الا بالحرف ولأن الفعل انما وضع لتقسيد الحدث بالزمان المحصل وكونه أمرا أو خبرا خارج عن مقصوده ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل كقوله لتقم أنت يا ابن خير قريش * فلتقض حوائج المسلمين وكقراءة جماعة فبذلك فلتفروحا وفي الحديث لتأخذوا مصافكم ولأنك تقول اعر واخش وارم واضربا واضربوا واضرب كما تقول في الجرم ولأن البناء لم يسد كونه بالحذف ولأن المحققين على أن أفعال الانشاء مجردة عن الزمان كبت وأقسمت وقبلت وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالا بأن تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر ولا يتكهن ادعاء ذلك في نحو قم لأنه ليس له حالة غير هذه وحينئذ فيشكل فعليته فاذا ادعى أن أصله لتقم كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل اه وخالف هو نفسه فتبع البصريين في التوضيح والقطر والشذور وتبعهم المصنف في هذا الكتاب وسنبين ان شاء الله تعالى في مبحث الأمر (قوله ماض) بدل من ثلاثة وهو مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين ويجوز أن يكون خبرا مبتدأ محذوف والتقدير أحدها ماض ويجوز أن يكون مبتدأ خبره محذوف والتقدير منها ماض وانما قدم الماضي على المضارع ثم المضارع على الأمر اقتداء بالكتاب العزيز فان الله سبحانه وتعالى ذكر أولا الماضي وثانيا المضارع وثالثا الأمر فقال انما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن (قوله وهو) أى الماضي خصوصا لأن الشارح حد لخصوص الماضي كما سيحد لخصوص المضارع والأمر (قوله مادل على حدث مضى وانقضى) ما واقعة على الفعل فهو جنس تحت ثلاثة أنواع وقوله دل على حدث مضى وانقضى فصل أخرجه المضارع والأمر وان جعلنا ما واقعة على الكلمة فالحدث غير تام اذ تقول ان ما الواقعة على الكلمة جنس تحت أفراد كثيرة وقوله دل على حدث فصل أول أخرجه بنحو زيد وعمر ووبكر ويدخل نحو يضرب وقائم وقوله مضى وانقضى فصل ثان أخرجه به الأمر والمضارع ودخل نحو رب العالمين وغيره من اسم الفاعل الذى يعنى الماضي فالأولى له أن يزيد قيد الوضعية كالفعل في تعريف الفعل في صدر الكتاب (قوله أيضا مضى وانقضى) أى مضى زمنه بأن كان قبل زمان التلطف به لا على وجه الحكاية فلا يعترض بنحو خرجت في قولك اليوم يقول زيد بعد غد خرجت أمس فخرجت ماض وان لم يدل ههنا على زمان قبل زمان تلفظك به اذ أمسية ما بعد الغد صار غدا لأنك حاك ونخرج أيضا نحو أخرجه في قولك اليوم قال زيد أول من أمس أخرجه غدا فأخرج غير ماض وان دل ههنا على زمان قبل زمان تلفظك اذ غدوية أول من أمس صار أمس لأنك حاك (تنبيه) قال الرضى وأكثر ما يستعمل في الانشاء الاتقاعى من أمثلة الفعل هو الماضي نحو بت واشترت والفرق بين بت الانشائي وأبيع المقصود به الحال أن قولك أبيع لأبدله من بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ تقصد بهذا اللفظ مطابقة لذلك الخارج فان حصلت المطابقة المقصودة فالكلام صدق والا فهو كذب فلهذا قيل ان الخبر محتمل للصدق والكذب فالصدق محتمل اللفظ من حيث دلالاته عليه والكذب محتمله ولادلالة اللفظ عليه وأما بت الانشائي فانه لا خارج له تقصد مطابقة بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجود له فلهذا قيل ان الكلام الانشائي لا يحتمل الصدق والكذب وذلك لأن معنى الصدق مطابقة الكلام للخارج والكذب عدم مطابقة فاذا لم يكن هناك خارج فكيف تكون المطابقة وعدمها اه (قوله وعلامته أن يقبل تاء التأنيث الساكنة) أى أصلا فلا يرد قولك قالت امرأة المراد بالتأنيث أى تأنيث الفاعل فلا يرد أيضا تاء ربت وثبت على لغة من سكنهما كما مر في صدر الكتاب فان قيل كثير من الفعل الماضي لا يقبل هذه التاء كفعل التعجب نحو ما أحسن هند اوجب من حبذا وخلا وعدا وحاشا أوجب بأن تلك الأفعال تقبل بالنظر الى أصلها لكن طرأ لها أنها ألزمت استعمالات خاصة لا تقبل معها التاء وذلك أنهم التزموا نكير فاعلم فان فاعل فعل التعجب يرجع الى ما وهى بمعنى شئ عظيم وفاعل حب هو ذا وهو من الأمثال وهى لا تغير وأما خلا وعدا وحاشا فسيأتى ان شاء الله تعالى في باب الاستثناء والعبارة بأصل الوضع فعمل بذلك ماضية بتبارك مع عدم قبوله التاء المذكورة على أن بعضهم نقل عن البحائي في شرح الجرومية أن تبارك يقبل التاء

ماض (وهو مادل على حدث مضى وانقضى وعلامته أن يقبل تاء التأنيث الساكنة نحو ضرب

أيضا يقال تبارك الله وتباركت أسماء الله وفيه نظر (قوله أيضا وعلامته أن يقبل تاء التانيث الساكنة) اقتصر عليه لأنه أنفع علامات الماضي اذ به يستدل على ماضوية نعم وبش وعسى وليس لقبولها التاء قال الشاعر

نعمت جزاء التنيث الجنه * دار الأمانى والنى والمته

واستدل بعضهم بحديث من توشأ يوم الجمعة فيها ونعمت وهو منتقض بقول بعضهم أن الأكثر في كتب الحديث فيها هو ونعمة فالبناء بفتح الباء الحسن وتقول بئست المرأة حمالة الخطب وعست ههنا أن تغلق وليست بفتحة وخالف في نعم وبش أكثر الكوفيين منهم الفراء حيث قالوا انها ليست آمن الأفعال بل هما حرفان مستدلين بقولهم ما هي بنعم الولد وقولهم نعم السير على بش العير وقول الشاعر

فهم

صحك الله بخير باكر * بنعم طير وشباب فاخر

وابن السراج وتعلب في عسى والفراسى في ليس لعدم دلالتها على الحدث والزمان ولدلتها على معنى في غيرها وهو الرجاء والنفي وأجيب عن الأولين بأن قولهم بنعم الولدان الجار داخل على عذوف تنديده ما هي بولد مقول فيه نعم الولد وقوله على بش العير كذلك أى نعم السير على غير مقول فيه بش العير ويجعل نعم في النظم اسما أضيف الى طير وحكى لفظه الذى كان عليه قبل عروض الاسمية وعن الأخيرين منع دعوى عدم دلالتها على الحدث والزمان ولو سلم فهو عارض وبأن توقف افادة معناها على ذكر التعلق بعدها إنما هو لشبههما بالحرف في الجود فلما شبهاه أعطيا حكمه في التوقف المذكور اذ بعض الكلمات قد يعطى حكم بعض آخر لمشابهة بينهما كالمضارع أعطى اسم الفاعل المعنى واسم الفاعل أعطى المضارع (قوله تقول فيه) أى في ضرب بعد دخول تاء التانيث الساكنة هند ضربت باسكان التاء وأشار به الى أن المراد بالقبول صلاحية لا لالقبول بالفعل كما نهيناها هناك في صدر الكتاب (قوله ومضارع) معطوف على قوله ماض وسمى مضارعا لمشابهة الاسم لأنه لم يسم مضارعا الا لهذا ومعنى المضارع عفى اللغة المشابهة مشتق من الضرع كأن كلال الشيبين ارتضعا من ضرع واحد فهما أخوان رضاعا يقال تضارع السخلان اذا أخذ كل واحد منهما بمجمة من الضرع وتقابلا وقت الرضاع ووجه الشبه أنما شبهه في الإيهام والتخصيص وقبول لام الابتداء وجريانه على حركات الاسم وسكناته وسيأتى بسطه ان شاء الله تعالى (قوله وهو) أى المضارع خاصة لأنه حد الماضى بمحذو محذو بعد (قوله مادل على حدث) أى فعل دل بحسب الوضع بالتضمن على حدث (قوله قبل الحال والاستقبال) قال الرضى قال بعضهم هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وهو أقوى لأنه اذا خلا من القرائن لم يجعل الاعلى الحال ولا يصرف الى الاستقبال الاقرينة وهذا شأن الحقيقة والمجاز وأيضا من المناسب أن يكون للحال صيغة خاصة كما لأخويه يعنى الماضى والأمر وقيل هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لخفاء الحال حتى اختلف العقلاء فيه فقال الحكماء ان الحال ليس بزمان موجود بل هو فصل بين الزمانين ولو كان زمانا لكان التنصيف مثلثا والثالثا والحوال عند النجاة غير الآن المختلف في كونه زمانا بل هو ماضى جنبى الآن من الزمان مع الآن سواء كان الآن أيضا زمانا أو الحد المشترك بين الزمانين ومن ثمة تقول ان يصلى في قولك زيد يصلى حال مع أن بعض صلاته ماضى وبعضها باقى ففعلوا الصلاة الواقعة في الآتات الكثيرة المتتالية واقعة في الحال اه وعلم بما قلنا من اشتراط الوضع خروج اسم الفاعل المستعمل في زمان الاستقبال نحو أنضارب غدا عن كونه مضارعا لأن الواضع لم يجعل الزمان جزء معناه وكذلك اسم الفعل المضارع كوى بمعنى أعجب وخروج الفعل الماضى الواقع شرطاً لنحو ان قام زيد فقت عن مضارعية لأنه وان دل على معنى في المستقبل لكن تلك الدلالة ليست من جهة الوضع بل من جهة أداة الشرط فبى عارضة بدليل أنه اذا عرى الفعل عنها تحضص للدلالة على الزمن الماضى فليس بمضارع ولا يشكل الفعل المضارع الذى دخل عليه لم يحو لم يضرب فان لم يصير المعنى الحاصل للمضارع ماضيا ولذا سمي قلبا كما مر لأن دلالته

تقول فيه ضربت
(ومضارع) وهو مادل
على حدث يقبل
الحال والاستقبال

على الزمان الماضي عارضة بدليل أنه اذا عرى الفعل عنها تمحضت للدلالة على الزمن المستقبل فهو باق على مضارعته **(تنبيه)** علمت مما تقرر أن الفعل اما ماض لفظا ومعنى نحو قام زيد أمس واما ماض لفظا لا معنى نحو ان قام زيد قام عمر وواض معنى لالفاظا نحو لم يضرب ومستقبل لفظا ومعنى نحو سيقوم زيد ومستقبل لفظا لا معنى نحو لم يقم زيد ومستقبل معنى لالفاظا نحو ان قت **(قوله)** وعلامته أن يقبل السين وسوف أخذ هذا من قوله في صدر الكتاب والسين وسوف يختصان بالمضارع **(قوله)** ولم معطوف على قوله السين فهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر للحكاية واقتصر عليها ابن مالك في ألفيته والمتأخرون منهم الشيخ خالد في المتن فإن قيل فيه دور لأن معرفة المضارع متوقفة على معرفة صحة دخول لم عليه ومعرفة صحة دخول لم عليه متوقفة على معرفته أوجب بأن المراد أن يصح دخول لم بأن استقام المعنى ولا يتمتع بحسب اللغة ولا خفاء في امكان معرفة ذلك بدون معرفة أن ما دخلت عليه لم مضارع **(قوله)** نحو يضرب أي فانه فعل ولو كان مع خاؤه من العلامات المتقدمة كما يؤخذ من عبارته وما قدما **(قوله)** سيضرب وسوف يضرب تخصص المضارع بهما للاستقلال اذ هما ينقصان الاحتمال **(قوله)** ولم تضرب لم حرف نفى وجزم وقبل لأنها تنفي المضارع وتجزمه وتصور معناه ماضيا فحينئذ ترفع احتمال الحال والاستقبال **(قوله)** وأمر معطوف على قوله ماض وهو لفة تقيض النهي وجمعه وأمر واصطلاحا ما ذكره الشارح **(قوله)** وهو هو ما دل على حدث الأول أن يقول هو ما دل على طلب حدث كاهو شأن الحدود وان صرح به في قوله ويدل على الطلب **(قوله)** على حدث في المستقبل أي اذ المقصود منه حصول ما لم يحصل نحو ابن لي البيت أو دوام ما حصل نحو يأبى النبي اتق الله لأن البيت لم يحصل قبل الأمر بالبناء والتقوى حاصله له صلى الله عليه وسلم قبله والمعنى والله أعلم بمراده دم على التقوى الحاصلة فيك بشهادة أن أكرمك عند الله أثم كما وقوله صلى الله عليه وسلم أنا سيد ولد آدم ولا فخر والسيادة والكرامة كما علمت مقترنان وهذا ما فهمه الفقير وقد مر بعض ما يتعلق بهذا في صدر الكتاب عند تقسيم الكلام **(قوله)** في المستقبل أي في زمان الأمر مستقبل أبدا باعتبار الحدث المأمور بإيقاعه لأن المقصود به مأمور وأما باعتبار كون الأمر انشاء فله زمان حالي بناء على أن الانشاء ايقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود قال يس رحمه الله تعالى ان من الانشاء ما حدثه مسند الى المتكلم باللفظ الانشائي نحو بعث واشترت وهذا حالي لا غير وليست فعليته بهذا الاعتبار ومنها ما حدثه مسند الى غير المتكلم باللفظ الانشائي وهو الأمر وهذا له زمان حالي من حيث هو انشاء ومستقبل من حيث الحدث المطلوب به وفعليته بهذا الاعتبار لا بالأول واثبات الحال للأفعال الانشائية ليس باعتبار دلالتها على الطلب في أصل الوضع وإنما ثبوته لها من ضرورة الوقوع اهـ **(قوله)** وعلامته أن يقبل ياء المؤنثة المخاطبة إنما قال أن يقبل ياء المخاطبة ولم يقبل ياء المتكلم لدخولها السكك الثلاث ولم يذكر نون التوكيد للاختصار اذ هي مشروطة بما قدما هناك **(قوله)** ويدل على الطلب أي بحسب الوضع بصيغته وان استعملت تلك الصيغة في نحو الاباحة بقربة لدلالتها على الطلب بصيغتها لا بالوضع على الصحيح بل هو موضوع للخبر وهو فعل ماض أتى به في صورة الأمر كذا قيل فخرج نحو تقومين خبر العدم دلالة على الطلب وخرج أيضا نحو قوله تعالى تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله وان قبل الياء ودل على الطلب بدليل جزم المضارع في جوابه وهو قوله يغفر لكم ذنوبكم الخ اذ ليست دلالة بالوضع بحسب الصيغة بل باللام المقدرة ومثله والمطلقات يترصن وما أشبهه بما دلالة على الطلب عارضة وليست بنفسه بحسب الوضع الأولي فقيد الوضع يفيد الاحتراز والتعميم وخرج أيضا نحو لثتم وان قبل الياء ودل على الطلب بالوضع اذ دلالة ليست بالصيغة بل بواسطة اللام ونحو نزول ودر الكعبة انزل وأدر كذا في الحرب وان دل على الطلب بالوضع لا يقبل ياء المخاطبة فليس بأمر وكذا نحو كلاما بمعنى اتته وان دل بالوضع لأنه لا يقبل ما ذكر على أنه منع دلالة على الطلب بل معناه الردع والزجر وكذا نحو ضربا زيدا بمعنى اضرب زيدا لأنه لا يقبل الياء وان دل على الطلب ولا يخفى

وعلامته أن يقبل السين وسوف ولم نحو يضرب تقول فيه سيضرب وسوف يضرب ولم يضرب (وأمر) وهو ما دل على حدث في المستقبل وعلامته أن يقبل ياء المؤنثة المخاطبة ويدل على الطلب

عليك أن نحو نزال ودر الكوكلا وضربان يداخرجة أيضا تفسر ما في قول شارحنا بقاء الله بالسلمة مادل
 بالفعل (قوله نحو اضرب) أي فانه أمر دلالة بحسب الوضع بصيغته على الطلب مع قوله بقاء الله بالمؤنثة المخاطبة
 (قوله تقول فيه اضرب) فيه مامر (تنبيه) من الأمر لم في لغة تميم إذا ألحقوا بها الضمائر تقول هلم يا هند
 فهو دال على الطلب بحسب الوضع بالصيغة وقابل لياء المؤنثة المخاطبة وأما أهل الحجاز فهي عندهم اسم فعل
 لازم طريقة واحدة لا يختلف بحسب من أسند اليه وبلغتهم جاء التنزيل نحو قل هلم شهداءكم والتالين
 لاخوانهم هلم اليها ولامدخل لكلام العلماء فيه اذهم يقولون هو على الأول فعل وعلى الثاني اسم ومنه هات
 بكسر التاء وتعال بفتح اللام في الأصح لدلالةهما على الطلب وقبولهما للمؤنثة المخاطبة تقول هاتي وتعالى
 خلافا للزحشرى (قوله فالماضى مفتوح الآخر أبدا) أما بناؤه فلانه الأصل في الأفعال وما جاء على أصله
 لايسأل عن سببه وأما قولنا ان الاعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال فلان الاعراب انما يحى ببيان
 المعاني للمتعبقة على الكلمة بصيغة واحدة لولا الاعراب لالتبس تلك المعاني فان قيل مقتضى ما ذكر أن
 الاعراب أصل المضارع من الأفعال أيضا يجريان تعاقب المعاني فيه كقولك لا تأكل السمك وتشرب
 اللبن فالتبس للمعاني فيه لولا الاعراب التباسا في الأسماء أجيب بأن الاعراب في المضارع غير متعين ببيان
 المعاني لا يمكن الاستغناء عن الاعراب بوضع اسم مكانه في الرفوع والمنصوب وبظهور لا في المجرم تقول
 لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن ولا تأكل السمك شارب اللبن ولا تأكل السمك ولك شرب اللبن وليس
 للاسم ما يغيثه عن الاعراب لأن معانيه مقصورة عليه لا تحصل باللفظه وسيأتي في اعراب المضارع باق يثمه
 وأما بناؤه على الحركة فلشابهته الاسم مشابهة ما في وقوعه موقعه نحو رجل ضرب ورجل ضارب فلما شابه
 الاسم استحق أن يعد عن أصل البناء وهو السكون ويقرب الى أصل الاعراب وهو الحركة فيبنى على
 الحركة وأما بناؤه على الفتح فلخفته وثقل الفعل ولأنه لو بنى على الضم لاجتمع ضمتان في مثل شرف
 ولو بنى على الكسر لاجتمع كسرتان في مثل علم وحمل المفتوح على غيره طردا للباب (قوله أبدا) ظرف
 زمان مستقبل ملازم للنصب على الظرفية وليس مرادا هنا وانما المراد في جميع الأحوال قاله عبد العطي
 وأشار به الى أنه مبنى على الفتح في جميع الأحوال وان اتصل بما يأتي ومن المبني على الفتح ضربا على الأصح
 قاله الشوناني فان قيل الفتحة انما وجدت بجلب الألف ايهاها لأنها تقتضي فتحة ما قبلها فلم يقدر الفتح على
 آخره أجيب بأن تقدير ما وجد غير ما لو تأمل ويمكن أن يجاب هنا بما قررنا في باب الاعراب عند الكلام
 على غلامى فلتراجع ثمة (قوله مبنى على الفتح) أشار به الى أن قول المصنف مفتوح المراد به فتح بناء لفتح
 اعراب (قوله لفظا) أي ملفوظا فهو مصدر بمعنى اسم المفعول كالحلق بمعنى الخلق وقدره في مواطن
 كثيرة (قوله نحو ضرب) منه ضربا وتقدم أنفا فلا تفعل (قوله للتعذر) لانه لا اذ الفعل الماضي الخالي
 عن شيء مما سبكه الشارح لا يكون الا ظاهر الاعراب أو مقدره للتعذر ولا يوجد ما يقدر للنقل (قوله
 اذا اتصل به ضمير رفع متحرك) قال الشوناني وفي حاشية الحميد على التوضيح واعلم أنهم اختلفوا فيما
 بنى عليه الماضي على أقوال فمنهم من قال انه مبنى على الفتح حالة تجرده من ضمير الرفع المتحرك وعلى الضم
 فما اذا أسند الى الواو وعلى السكون اذا أسند الى الضمير المرفوع أو على الفتح في جميع الأحوال وهو ما ذهب
 اليه المصنف يعنى ابن هشام أو على الفتح والسكون وهو ما ذهب اليه المصنف في شرح الشذور انتهى وقوله
 متحرك صفة لقوله ضمير فهو مرفوع وخرج بالضمير الاسم الظاهر كضرب زيد وبالرفوع المنصوب
 كضربنا وبالتحريك الساكن ما عدا الواو نحو ضربا فبناؤه على الفتح الظاهر على ما مر أنفا (قوله نحو
 ضربت) بتثنية التاء (قوله وضربنا) بالتسكين للباء ونا فاعل بخلاف ما اذا كان مفعولا فان الباء
 مفتوح كما سيأتي (قوله متعذرا) بكسر التاء المعجمة على انه اسم الفاعل (قوله كراهة توالى أربع
 متحركات) كراهة مفعول لأجله مضاف توالى مضاف اليه وتوالى بكسر اللام مصدر أصله توالى بضم

نحو اضرب تقول فيه
 اضربى (نحو ضرب
 ويضرب واضرب)
 الأول للماضى والثاني
 للمضارع والثالث للامر
 (الماضى مفتوح
 الآخر أبدا) يعنى أنه
 مبنى على الفتح
 لفظا نحو ضرب أو
 تقديرا للتعذر نحو
 رمى ويقدر فيه الفتح
 أيضا اذا اتصل به ضمير
 رفع متحرك نحو
 ضربت وضربنا ويكون
 ظهور الفتح متعذرا
 كراهة توالى أربع
 متحركات

اللام بوزن تفاعل كسرت اللام لتسلم الياء فصار توالى ثم سكنت الياء طلبا للتخفيف فصار توالى بكسر اللام وسكون الياء وهو مضاف أربع مضاف إليه بتذكير العدد لتأنيث العدد وهو مضاف حركات مضاف إليه (قوله) أيضا كراهة توالى أربع متحركات (الخ) ضعف ابن مالك هذه العلة بأنها قاصرة إذا لا يوجد التوالى الا في الثلاثي الصحيح وبعض الحامسي نحو انطلق والكثير لا تتوالى فيه فراعته أولى وبأن تواليها يهمل بدليل علبط وبرثن وجندل ولو كان مقصودا لاهال وضعا لم يتعرضوا له دون ضرورة ولسد باب التأنيث بآاء نحو شجرة قال وانما تميز الفاعل من المفعول نحو أكرمنا وأكرمنا ثم حلت الآاء والتون على النالساواة في الرفع والاتصال وقد يقال انما راعوا الأقل لأنه لو حمل الأقل على الأكثر لم توالى التالو كور ولو في بعض الصور بخلاف العكس فانه لا توالى فيه أصلا فراعته أولى والآاء طارئة على أصل الكلمة وليست منها فكأنها لم يتوال في نحو شجرة أربع حركات حقيقة فان قلت معتبرة بدليل قولهم قلنسوة وقمحة فلو لم يعتبر الآاء لوجب قلب الواو ياء والضممة كسرة لر فهم الواو المتطرفة المضموم ما قبلها قلت الأصل في قلنسوة وقمحة فوه وهو المفرد موضوع على الآاء والحذف طاركا في الجمع خوفا لانس وقماح بخلاف نحو شجرة فان الأصل بدون الآاء وأما نحو علبط وبرثن وجندل فزال عن الأصل والأصل علبط وبرثن مثل قرفل وجندل اه يس (قوله) فيما هو كالكلمة الواحدة الجار والمجرور متعلق بتوالى وما سم موصول وهو مبتدأ والكاف خبره وهو واسم بمعنى مثل مضاف والكلمة مضاف اليه والجملة من البتداء والخبر صلة ما (قوله) وبقدر الفتح فيه) أى في الماضي (قوله) أيضا) أى كما يقدر اذا اتصل به ضمير رفع متحرك وأشار به الى أن الماضي مبنى على فتح مقدر على آخره اذا اتصل به واو الضمير وقد مروا بأن بعضهم قال اذا اتصل به واو الضمير يبنى على الضم فلا تقفل (قوله) لأن الواو يناسبها ضم ما قبلها) أى والمناسبة لا تمنع بقاء البناء على الفتح وهو مذكور في الشرح (تنبيه) قال يس قال الراعي في شرح الالفية عند الكلام على موجبات البناء على الضم وعدمها بجاورة الواو الضمير في الفعل الماضي نحو ضربوا ماضيه هكذا قالوا والظاهر في الماضي والأمر المسندين الى الألف والواو أنهما مبنيان على حذف التون فانهما اخوان والأمر يبنى على ما يحزم به مضارعه من حذف أو سكون فكذلك الماضي عند اتصالهما به يبنى على حذف التون لأن سيبويه رحمه الله قال في باب التسمية بالحروف انك تعيد اليه التون اذا سميت به فتقول يا ضربان يا ضربون وهذا دليل على أنه مبنى على حذفها اه وهو عجيب في تأمل (قوله) فضمة المناسبة تمنع من ظهور الفتح) أى وان وجد الفتح في نحو غزوا ورموا لأن الفتح فيهما في غير الآخر اذا آخرها الياء (قاعدة) اذا اتصل بالفعل المعتل اللام واو ضمير فان انفتح ما قبلها أو ضم أبقى على حاله تقول رموا أصله رموا بزنة فعلا قبلت الياء ألفا لتجركا وانفتح ما قبلها فصار رماوا فالتقى ساكنان الأول الألف المنقلبة عن الياء والثاني واو الفاعل فحذفت الألف لالتقاء الساكنين فصار رموا وخوسروا بضم الراء بمعنى صاروا سادة أصله سرووا أسكنت الواو الأولى للتخفيف ثم حذفت لالتقاء الساكنين فصار سروا فان انكسر ما قبلها ضم نحو رضوا أصله رضوا فقلت حركة الواو الى الضاد بعد سلب حركتها لتلا يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار رضوا وقد ذكرناها مستوفى في كتابنا الزلال ونظم العلامة السجاعي تلك القاعدة فقال

واو الضميران بفعل متصل * معتل لام فيه تفصيل قبل

فان يكن ما قبلها قد فتحا * أو ضم فابقه كما قد وضحا

واضممه حتما ان يكن ذا كسر * كقولنا رضوا بكل يسر

(قوله) بحركة المناسبة) أى فان الواو تقتضى ضمة ما قبلها كأن الألف تقتضى فتحة ما قبلها وكذلك الياء

تقتضى كسرة ما قبلها (قوله) والأمر محزوم أبدا) أى مبنى على ما يحزم به مضارعه قال بعضهم

والأمر مبنى على ما يحزم * به مضارعه أيا من يفهم

فما هو كالكلمة
الواحدة ويقدر فيه
الفتح أيضا اذا اتصل
به واو الضمير نحو
ضربوا لأن الواو
يناسبها ضم ما قبلها
فضمة المناسبة تمنع من
ظهور الفتح فيقال
مبنى على فتح مقدر
منع من ظهور اشتغال
الحل بحركة المناسبة
(والأمر محزوم أبدا) يعني

أى مضارعه العرب لو كان مجزوما من سكنون في صحيح الآخر مفلوظ كاضرب أو مقدر كردوا ضرب الرجل أو حذف نون في الأفعال الخمسة أو حرف علة في المعتل ومنه هات وتعال اذ لو كان لهما مضارع لجزم بذلك كما سيوضحه الشارح في غير هات وتعال وقلنا العرب لاخراج نحو اضرين واضرين واضرين من أمر الواحد اذا اتصل به نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة أو نون النسوة فاتها مبنية على الفتح تبعاً لمضارعها اضمضارها مبنى كما سيوضح الشارح أبقاه الله بالسلامة (تنبيه) ظاهر كلام المصنف في تقسيم الأفعال حيث قسمها ثلاثة أن قوله ههنا مجزوم أبدا المراد به مبنى على ما يجزم به مضارعه أو يعامل معاملة المضارع المجزوم كما قدمنا وحمل عليه أيضاً شارحنا أبقاه الله بالسلامة وهو مذهب البصريين خلافاً للشارح الشيخ خالد حيث حمل المتن على مذهب الكسائي من أن الأمر مجزوم بلام الأمر وهو رئيس الكوفيين ولم يناسب ذلك لتقسيم المتن المذكور وأيضاً اضر الجازم كاضر الجار ضعيف وإيضانه كما قيل خلف من القول بناء على رأى الكسائي أن حرف المضارعة هو علة الاعراب وهو منتفٍ فيجب انتفاء الاعراب (قوله مبنى على السكون) أى إذا كان الفعل صحيح الآخر لفظاً نحو اضر أو تقديره اضر بالرجل ومدفوف وهلم كما لوحنا أولاً وقد اجتمعنا في قوله من أباً قاسم وأم أباه * ول زيدا ومن أباه الجهولا وذلك لأن من في الموضعين أمر من المبنى وأباً قاسم مفعول به منصوب بالأنف أى كذب يا غاطب أباً قاسم وأم بضم الهمزة وتثنية الميم من أم يؤم أى قصدوا به مفعول به منصوب بأول فعل أمر مبنى على حذف الياء كما سيأتى من ولى يلى وزيدا مفعول به أى قارب به والجهولانعت لآباءه الثانى وألفه للاطلاق (قوله الشبيه بالجزم) فيه تنبيه على المبالغة والأصل مثل المجزوم أو يقال المجزوم بمعنى العامل معاملة المجزوم مجازاً من باب تسمية الشيء باسم ما يشاكله كما يقال للفرس النقوش على الجدارانه فرس لشبهه صورة الحيوان المعروف اه شنوانى (قوله) فإن كان معتلاً آخره) انما قال آخره مع أن المعتل عند النحاة لا يكون إلا آخراً قصداً للإيضاح فهو لبيان الواقع لا للاحتراز كما هو ظاهر (قوله بالأنف) أى النائية عن الواو والياء اذ لم تجد فعلاً مضارعاً آخره ألف أصلاً أى لا يكون نائباً عن أحدهما وقد نبهنا في كون الحذف علامة للجزم في كلام المؤلف هناك (قوله أو الياء) أى سواء كان أصلياً كيرمى أو منقلبة عن الواو وكيرضى بضم الياء من أرضى فإن أصله يرضو بدليل رضوانا بالواو لا بالياء (قوله مبنياً على حذف حرف العلة) أى بقيد كونه لم يتصل به ألف الاثنين أو الواو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطبة أو نون النسوة أو نون التوكيد مباشرة لفظاً وتقديره فإن اتصل به ذلك فحكمه مذكور في الشرح بعد (فائدة) قد يحذف حرف العلة من الأمر المعتل فلا يبقى منه إلا حرف واحد نحو إمن الواو كالأوعد لفظاً ومعنى وأصله أوئى وحذفت واؤه تبعاً لحذفها في مضارعه في يوى لوقوعها بين عدوتها الياء والكسرة ثم همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها ثم بنى على حذف آخره كما يجزم مضارعه عليه فبقي حرف واحد وهو عين الكلمة ويلحق به الهاء للوقف فيقال زيدا أو عليه الفاعل المشهور من بحر الخفيف ان هند المليحة الحسناء * وأى من أضمرت لخل وفاء

فيقال رفع هند بعد أن فقيل في إعرابه أن فعل أمر من وأى بمعنى وعد ويلحق به نون التوكيد الثقيلة وأصله أوئى نأعل كما مر وهند منادى بخذف حرف النداء والمعنى عدى ياهند والمليحة بالرفع نعت لها بحسب اللفظ والحسناء بالنصب نعت ثان لها بحسب المحل لأن المنادى في محل نصب أو مفعول بفعل محذوف تقديره أمدح الحسناء أو صفة لموصوف محذوف أى عدى ياهند بالحالة أو الحالة الحسناء وأى مفعول مطلق لقوله إن أى عدى وعد ومن اسم موصول مضاف إليه جملة أضمرت من الفعل وفاعله صلة من ولخل جار ومجرور متعلق بقوله أضمرت ووفاء مفعول به بلاضمرت ثم اذا وقع قبل هذا الفعل وهو لفظ اسما كن من كلمة جاز نقل حركة الهمزة لذلك الساكن على قياس تحقيق الهمزة فتخذف حينئذ الهمزة تقول قل بالخير ياربى عدى بالخير بتحريك لام قل بالكسر فلم يبق من فعل الأمر غير الكسرة للنقولة للام قل وألغى فيه بعضهم بقوله

انه مبنى على السكون
الشبيه بالجزم فان كان
معتلاً آخره بالأنف
أو الواو والياء يكون
مبنياً على حذف حرف
العلة وهي الالف

في أى لفظ يا نخاة الله * حركة قامت مقام الجمله
وأجبت ذلك بقولى أما غموض لغزه قتل اى * جوابه النقل لكسر قل اى
وقوله اى فى الأول بمعنى نعم وقولى اى فى الثانى هو الجواب لكن بإشباع الفعل وذلك لافسر (تنبيه)
جمع ابن مالك الأفعال المعتلة الفاء واللام مبينا كيفية اسنادها للواحد المذكر ثم المنى مطلقا ثم الجمع المذكور ثم
الواحدة ثم جمعها فقال

انى أقول لمن ترجى شفاعته * ق الستجير قياه قوه فى قين
وان صرفت لوال شغل آخر قل * ل شغل هذا لياه لوه لى لين
وان وشى ثوب غيرى قلت فى صجر * ش الثوب ويك شياء شوه شى شين
وقل لقاتل انسان على خطأ * دمن قتلت دياه دوه دى دين
وان هموا لم يروا رأتى أقول لهم * ر الرأى ويك رياه روه رى رين
وان هموا لم يعوا قولى أقول لهم * ع القول منى عيا عوه عى عين
وان امرت بوأى للمحب قتل * ل ممت تحب اياه اوه اى اين
وان أردت الونى وهو الفتور قتل * ن يا خلى نياه نوه فى نين
وان أبى أن ينى بالعد قلت له * ف يا فلان فياه فوه فى فين
وقل لساكن قلبى ان سواك به * ج القلب منى جياه جوه جى جين

فهذه عشرة أفعال كلها بالسكسر الاريفتح فى جميع أمثلته لفتح عين مضارعها وكلها متعدية الا ان فلازم لأنه
بمعنى تأن فالهاء فى نياه هاء المصدر لا المفعول به اه خض (قوله نحو اخش) مثال لما آخره ألث وقوله وادع
مثال لما آخره واو وقوله ارم مثال لما آخره ياء (قوله وان كان مسندا الى ألف الاثنين الخ) لافرق بين
صحيحه ومعتله فتقول للعتل اغزو واغزو وارميا وارميا ارمى واخشيا اخشوا اخشى (قوله يبنى
على حذف النون) لأن مضارعه المتصل به ما ذكر يحزم بحذف النون قال ابن هشام فى شرح النذور
ومن غريب ما يحكى أن بعض من يتعاطى اقراء النحو يلدنا هذه صمع قول بعض العرب فى قوله عز وجل
فقولا له قولنا ان قولنا مبنى على حذف النون فأكثر ذلك عليه وهذا أمر مشهور بين الطلبة فيخافوه على
من يتصدى للاقراء غريب اه ففعل ابن هشام رحمه الله تعالى أن بناء الأمر اذا اتصل به ما ذكر على
حذف النون مشهور لاختفاء فيه لكنه خالف ذلك فى اللغى كما نقلناه منه ثمة (قوله والألف فاعل) أى فى قوله
اضربا وفهمه وفيما مر فى باب المعرفة التقدم أن الألف والياء تأنيان للغائب والمخاطب وهو كذلك كما قال
ابن مالك وألف والواو والنون لما * غاب وغيره كقاما واعلا

(قوله يبنى على السكون) أى سواء كان الفعل صحيح الآخر أو معتله كما تقول اضربن مبني على السكون
تقول أيضا اغزون وارمين واخشين وأما المدغم فينتفك ادغامه عند اتصاله لتلك النون تقول امددن وافررن
(قوله يانسوة) دفع ما يتوهم جعل النون للتوكيد اذهو مذكور فياسيأتى (قوله نون التوكيد) أى سواء
كانت مخففة أو مشددة الا ان المخففة لا تدخل فيها اذا سندا الى نون النسوة (قوله يبنى على الفتح) هذا اذا كان
الفعل مفردا فان كان مسندا الى نون النسوة فالفعل باق على أنه مبنى على السكون تقول اضربن وسواء فى
ذلك كون الفعل صحيح الآخر أو معتله تقول اغزون فى القبيلة واغزون فى الخفية ومثله واخشين واخشين
وارمين وارمين فيها وما ذكره من أن فعل الامر اذا اتصل به نون التوكيد يبنى على الفتح مقصور فيها اذا
لم يتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطبة أما اذا اتصل به ذلك فان الفعل يبنى على حذف
النون فان المضارع المتصل بما ذكر مجزوم بحذف النون مطلقا أى سواء كان اتصل به نون التوكيد

أو الواو أو الياء نحو
اخش وادع وارم وان
كان مسندا الى ألف
اثنين أو واو الجماعة
أو ياء المؤنثة المخاطبة
يبنى على حذف النون
نحو اضربا واضربوا
واضربنى والألف فاعل
وكذا الواو والياء وان
كان مسندا الى نون
النسوة يبنى على السكون
نحو اضربن يانسوة وان
اتصلت به نون التوكيد
يبنى على الفتح

أولا تقول اضربان اضربن بضم الباء اضربن بكسرهما الآن الخفيفة لا تدخل ما فيه ألف فلا تدخل التثنية
(قوله نحو اضربن) يفتح الباء واسكان النون في الأول وتشديد النون في الثاني كما علمت (تتمه) قد تلحق
النون الفعل الماضي واسم الفاعل شذوذا كقوله

دامن سعدك ان رحمت متبا * لولاك لم يك للصباة جانحا

وقوله الصباة معناه رقة الشوق وحرارته وجانحا أى مائلا وكقوله

يألت شمرى منكم حنيفا * أشاهرن بعدنا السوفا

(قوله والمضارع) مبتدأ وماسم موصول خبره (قوله ما كان في أوله) ان قيل دخول كان في التعريف
مفسد له لصدقه على الأمر قلت قال السيد رحمه الله تعالى ليس المراد بالأفعال في التعاريف اقتران زمان
أنهى قال أستاذ شيخنا بل المراد مجرد ثبوت الحدث كها هو مشهور فلا ضرر اه شتوانى وحاصل الابدان
الأمر داخل في التعريف لأنه كان في الزمن الماضي في أوله احدى الزوائد الأربع والمأوف بخلافه وحاصل
الجواب أن لفظة كان لا يرادها الماضية بل مجرد ثبوت الحدث ولقائل أن يقول هذا الاعتراض إنما يسمع
من مدعى أن الأمر نوع من المضارع ومذهب المصنف ليس كذلك فها وجدت ولو في الزمان الماضي فيه تلك
الاحرف مسمى مضارعا وأجيب بأن التعريف كما يكون لمن قال ان الأمر نوع برأسه يكون أيضا للقائل بخلاف
ذلك ضرورة أن التعريف لا يكون من واحد دون آخر ولقائل أن يقول اذا كان المراد بالمضاربة في هذا
التعريف مجرد الحدث لا يدخل قولك نار تأجج لأن التأليس مما ذكر في التعريف بل هو الثابت في
الماضي وأجيب بأن هذا نوع نادر مع الاشتراط في وجوده بكونه مبتدأ بالتاء ويعلم بالقرائن وهو أنه لو كان
ماضيا لقليل تأججت بالتأنيث وفي التنزيل انى آتست نار العلى أتيتك منها قبس (قوله احدى الزوائد
الأربع) الزوائد جمع زائدة لاجمع زائد بدليل احدى وأربع بالتأنيث في الأول والتجريد في الثاني ولا يكتفى
الاستدلال بالتأنيث فقط قال العلامة الشتوانى قد صرح المرادى بأن الحروف تد كروتوث هذا واعلم أن
زيادة التاء للمذكور كروت كها للمؤنث انما يجب اذا كان المميز مذكورا بعد اسم العدو أو ما اذا حذف أو قدم أو جعل
اسم العدد صفة فيجوز في اسم العدد اجراء هذه القاعدة ويجوز تركها كما في غيرها تقول مسائل تسعة ورجال
تسع وبالعكس كذا نقله الامام النووي رحمه الله تعالى عن النجاة فاحفظها فانها عزيزة اه فعل أن تجريد
الأربع من التاء غير لازم (قوله يجمعها قولك أنيت) ان قلت كما يجمعها قولك أنيت يجمعها أيضا قولك
نأيت بمعنى بعدت ونأتى وأتين فباله يختار أنيت قلت أجاب الشتوانى بقوله لعل وجهه أن أنيت بمعنى أدركت
ففيه تفاؤل بادرارك المطلوب ولاختياره على نأتى وجه آخر وهو أن الماضي قبل المضارع اه وتسمى تلك
الحروف أحرف المضارعة يفتح الراء مصدر ضارع قال العلامة الحريري

والأحرف الأربعة المتابعة * مسميات أحرف المضارعة

وسميت زوائد لأنها من أحرف الزيادة المجموعة في قول بعضهم

هويت السنان فشيبتنى * وقد كنت قدما هويت السنانا

(تنبيه) انما زادوا أحرف أنيت للفرق بين المضارع والماضي وخست بالمضارع لأنه مؤخر في الزمان عن الماضي
فالماضي أصل والمضارع فرع وعدم الزيادة أصل ووجود الزيادة فرع أعطى الأصل والأصل والفرع الفرع
وانما خصوا تلك الأحرف بالزيادة دون غيرها لأن الزيادة فيها ثقل وهم محتاجون الى حروف تزداد فوجدوا
أولى الحروف بالزيادة حروف المد واللين لكثرة دورها في كلامهم أما بنفسها أو بأبعاضها أعنى الحركات
الثلاث فزادوها وقلبوها الألف همزة لرفضهم الابتداء بالساكن ومخرجها قري من مخرج الألف ثم قلبوا
الواو تاء لأنه يؤدي زيادتها الى الثقل لاسيما في مثل ووجل بالعطف وقلبها تاء كثيرا في الكلام نحو تراث
وتجاه والأصل وراث ووجه قلبوها تاء ولما كان في الماضي فرق بين التسكلم وحده ومع غيره أرادوا

نحو اضربن بالنون
الخفيفة واضربن
بالنون الثقيلة (والمضارع
ما كان في أوله احدى
الزوائد الأربع يجمعها
قولك أنيت)

أن يفرقوا بينهما في المضارع فزادوا النون لأنها تشبه حروف المد واللين في الخفاء والفتحة اه عبادة (قوله) بشرط أن تكون الهمزة للمتكلم (هذا جواب عما قيل أنه لا يصح تعريف المضارع بها لأنها وجدت داخلة في أول الماضي نحو أكرمت وتداويت ونرجست السواء إذا جعلت فيه نرجسا ويرى أن الشيب إذا خضبت بالبرئ وحاصل الجواب أن هذه الأحرف بهذه المعاني مختصة بالمضارع ولا تدخل على الماضي فإن قلت لعل القائل أراد أنها إذا ذكرت غير مقيدة كإقوع في المتن تبعاً لكثير لم تميز المضارع عن الماضي لدخولها عليهما والأحرف الداخلة على المضارع هي ذات المعاني الخصوصية لا مطلقاً فلم يتعرض لذلك في العبارة قلت لأحاجة للتعرض لها في العبارة لأنها صارت في الاصطلاح علماً على الحروف ذات المعاني الخصوصية حتى لا يفهم في الاصطلاح من أحرف أنيت الأذات المعاني الخصوصية فإن قلت لو سلمنا ذلك فقد يجعل الغالب ذلك وقد يغفل قلت يمكن الجواب بأن المقصود بالذات من وضع هذه المقدمة المبتدئ والمقصود بوضع الكتب بالنسبة إليه إنما هو استفادته منها في الجملة للقطع بعجزه عن الاستفادة منها على الوجه الكامل وغالب الألفاظ التي في أولها الأحرف المذكورة وكفى هذا في الاستفادة بالنسبة إليه ولا يضر أنه قد يخطئ باعتقاد بعض الألفاظ المذكورة لوجود تلك الأحرف في أولها ظاهر أو كما أخطأ في غير ذلك فإن المبتدئ مظنة الخطأ إذا استقل بالأخذ لأن المبتدئ قطعاً لا يستغنى عن التوقيف للقطع بعجزه عن الاستقلال بالاستفادة والتوقيف يعين له ما يستفيد به عدم مضارعة تلك الكلمات التي وجد في أولها تلك الأحرف مع عدم مضارعتها فإن قلت هل أذكرها الصنف مقيدة بهذه المعاني قلت لأنه يؤدي إلى الطول مع توقع الاشتباه على المبتدئ المقصود بالذات بوضع هذه المقدمة للاحتياج إلى ملاحظة المعنى الذي قد يخفى عليه اه شنواني بطوله (قوله) للمتكلم أي وحده والمراد بالمتكلم المتكلم مذكراً كان أو مؤنثاً فإن قيل لم يفرقوا بين كون المتكلم مذكراً أو مؤنثاً ثم كافر قوا في يقوم وتقوم بينهما أوجب بأن المتكلم يرى في أكثر الحالات أنه مذكراً أو مؤنثاً وما جاء الشبه فيه يكون صوت الرجل كصوت المرأة أو العكس فنادروا أعطوا الهمزة للمتكلم لأن مقدم الهمزة غيرهما مقدم على مخرج أخويه الواو والياء لكونهما من أقصى الحلق (قوله) نحو أقوم) يقال إذا كان القائل مذكراً أنا أقوم مردي الصلاة وإذا كان مؤنثاً أنا أقوم مردي الصلاة (قوله) والنون للمتكلم ومعه غيره) هل المراد أن يكون النون للمتكلم حال كونه مشاركاً في قيدي فتبوتها للمتكلم ولا يبرز من ذلك أن تكون للمتكلم ومن يشاركه معاً في السواء في القصد أو المراد للمتكلم ومن يشاركه في ذلك الفعل منظوراً فيه للجمع بالاصالة مفرداً كان المشاركون أو غيره من المذكور أو الإناث أو منها ظاهر كلام الشارح الأول فالعنى على الأول أن المتكلم ومعه غيره إذا قال يقوم فقد يكون غيراً عن قيامه وعن قيامهم وعلى الثاني لا يكون ذلك بل هم وغيره عن قيام أنفسهم بشهادة ذلك القائل فينبغي أن يفرق دقيق فليفتن (قوله) أو المعظم نفسه) بكسر الظاء المشبهة اسم فاعل ونفسه مفعول به أي للشخص المعظم نفسه أي لكونه عظيماً أما بحسب الواقع أو بحسب الادعاء؟ والى نحو قوله تعالى ونريد أن نمن والثاني نحو يقوم قيل واستعملها في هذه الحالة مجاز حيث أطلق ما لجمع على الواحد وبوجه بأن العظيم يتكلم عن نفسه وغيره غالباً لأن أتباعه يشاركونه في غالب أحواله وقد يستعمل النون للدلالة على أن الفعل لفخامة مما يقصر الواحد عن القيام به كقولي أياك نعبد ونحمدك اللهم وما شبيه ذلك لأن المقام مقام التذلل والخضوع (تنبيه) الواو في قوله تعالى وانا على ذهاب به لقادرون والياء في قوله وما كنا عن الحلق غافلين يقال فيها للتعظيم لا واو الجمع وبأوه ولعله هو الصواب (قوله) نحو تقوم) يقال نحن نقوم ومردين للصلاة بفتح الدال على أنه للثنين وتقوم مرديتين للصلاة ومردين بكسر الدال للجامعة ومرديدات للصلاة بحسب التذكير والتأنيث (قوله) والياء للغائب) أي على الإطلاق أي مفرداً كيف قوم أو غيره كيف قومون والمراد اللفظ الغائب فلا يرد أن الياء تستعمل في الله تعالى كقوله الله يحكم وهو منزّه عن التذكير والتأنيث إذاهما من صفات الأجسام ومنزهة عن الغيبة لاستلزامها الاختصاص بخير دون آخر فيستحيل

بشرط أن تكون
الهمزة للمتكلم نحو
أقوم والنون للمتكلم
ومعه غيره أو المعظم
نفسه نحو تقوم والياء
لغائب نحو يقوم

على من هو في كل مكان جل وعلا (قوله والتاء للمخاطب) أي مفردا كان أو غيره مذكرا أو غيره كما قال أبو للمؤنثة الغائبة وإذا اجتمع مخاطب وغائب فالقياس تغليب المخاطب لتقدمه ليكون الخطاب معه كقوله تعالى فمن تبعك منهم فإن جهنم جزاؤكم جزاء موفورا وإذا اجتمع مذكر ومؤنث فالقياس تغليب المذكر كشرفه تقول أنت وزيد يقومان وحاصل ما ذكرناه أن الياء في أربعة وهو يقوم يقومان يقومون يقومون والتاء في ثمانية وهي تقوم تقومان في الغيبة تقوم تقومون تقومون يقومان تقوم في الخطاب والهمزة في واحدة وهي أقوم والنون كذلك تقول تقوم (قوله) فخرجت الهمزة) شروع منه في المحترزات من الشروط المتقدمة (قوله التي ليست للمتكلم) ان قيل لك ما تقول في أخفى من قوله تعالى فلا تعلم نفس ما أخفى لهم قتل من سكن الياء فهو عنده مضارع ومن فتحها فماض اه يس (قوله نحو أكرم) بالبناء للفاعل أو للمفعول (قوله والنون) معطوف على قوله الهمزة أي وخرجت النون التي ليست للمتكلم ومعه غيره بأن كانت تستعمل في الغائب نحو نرجس زيد الداء أو في الغائبة نحو نرجست هندا الداء أو غيرهما (قوله) إذا جعل فيه النرجس (بكسر النون على الأشهر المختار ويجوز فتحها مع كسر الجيم وهو زهر البصل خلافا لما صنعه عبد المعطى حيث قال والنرجس نبت له نور ورائحة زكية فأوهم أن النرجس نبت برأسه والمعروف ما قدمناه قال ابن الوردى

أما الورد من الشوك وما * يطلع النرجس الامن يصل

(قوله والياء) معطوف على قوله الهمزة أي وخرجت الياء التي ليست للغائب (قوله باليرنا) قال الغزى في حواشى الجار بردى بضم الياء وفتحها مقصور امشد النون وبالفم والمد اه سجاعى على القطر (قوله الحناء) بكسر الحاء المهمله وتشديد النون وبالمداش وينون اذا خلا من الاضافة ومن أل لأنه مصروف اه سجاعى على القطر (قوله) تعلم زيد المسئلة) قال في الفصل يجيى فعل بمعنى التكلف نحو تشجع وتصبر وتعلم وتعلم قال حاتم تعلم عن الدين واستبق ودهم * ولن تستطيع الحلم حتى تعلمنا قال سيويه وليس هذا مثل تجاهل لأن هذا يطلب أن يصير حلما اه والدين جمع مذكر سام ومفردة أدنى خلاف أعلى وفي الرفع أدنون وقال في البناء ومعنى التكلف تحصيل المطلوب شيئا بعد شيء وهو أوضح (قوله) لوجود حرف الزيادة في أولها قد تقدم أن المراكبوها زيادة بأن كانت زائدة عن الماضى (تمة) أحرف الزيادة مضمومة مع الرباعى نحو يدرج ويكرم ويقاتل ويفرح ويحوقل ويبيطر ويجهور ويعنبر ويحلب ويسلقى وتفتح في غيره كيزرب وينطلق ويستخرج وأما يريق فأصله يريق زيدت الهاء في أوله ولم توجد مكسورة الا في اخال قال الشاعر

وما أدرى وسوف اخال أدرى * أقوم آل حصن أم نساء

بكسر الهمزة قال الجوهري الكسر أفصح من الفتح والفتح لغة بنى أسد وهو القياس وقلت في كتابي نظم متممة الأجرومية وزد على ماضيه حرف نائي * وضم ذا الأربع مثل يؤق وافتح سواء نحو لن تناولوا * وقل بكسر الهمز في اخال

(قوله وهو مرفوع أبدا) لما شابه المضارع الاسم في أن كلا منهما يطرأ عليه بعد التركيب معان مختلفة متعاقبة على صيغة واحدة أعرب مثال ذلك في الاسم نحو ما أحسن زيد فان معنى الفاعلية اذا رفع ومعنى المفعولية اذا نصب ومعنى الاضافة اذا جاز لا يتعدى الى غير ما هو له أي انه اذا رفع لا يتعدى الى معنى المفعولية ولا الى معنى الاضافة وكذا القياس في النصب والجرو ومثال ذلك في الفعل نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن فان معنى النهى عن الكل اذا جزم وعن المصاحبة اذا نصب وعن الأول واباحة الثاني اذا رفع لا يتعدى الى غيره كالمسائى ذلك في الجواب بالواو لكن لما لم يكن للاسم ما يغنيه عن الاعراب ليكون معانيه مقصورة عليه وجب الاعراب له فيكون أصلا له بخلاف المضارع فانه يغنيه عن الاعراب وضع اسم مكانه كما في المثال

والتاء للمخاطب نحو
تقوم أول المؤنثة الغائبة
نحو هندا تقوم فخرجت
الهمزة التي ليست
للمتكلم نحو أكرم
فانه ماض والنون التي
ليست للمتكلم ومعه غيره
أو المعظم نفسه نحو
نرجس زيد الداء اذا
جعل فيه النرجس فانه
ماض والياء التي ليست
للاغائب نحو يرنا زيد
الشيب اذا خضبه باليرنا
فانه ماض واليرنا هي
الحناء وخرج بالتاء التي
للمخاطبة أو الغائبة تاء
تلم زيد المسألة فهو
فعل ماض فاقوم وتقوم
ويقوم وتقوم أفعال
مضارعية لوجود حرف
الزيادة في أولها أعنى
الهمزة والنون والتاء
والياء (وهو مرفوع
أبدا

المتقدم بأن قيل في الرفع والنصب ووضع حرف مكانه في الجزم فتقول لأن كل السمك ولا تشرب اللبن ولا تأكل السمك شارباً اللبن ولا تأكل السمك ولك شرب اللبن فالاعراب فرع في المضارع بطريق الحل على الاسم فإن قيل إذا كان توارد المعاني سبباً لاعراب المضارع فلم لم يعرب قولك ماصام بدو اعتكف فانه يحتمل أن المعنى ما صام وما اعتكف وما صام وقد اعتكف أى معتكفاً وما صام ولكن اعتكف أى عجب بأن ذلك نادر على أن العمدة في هذه الأحكام السماع وهذه حكم تلتبس بعد الوقوع لا يحتمل هذا البحث والتدقيق كذا قيل وقال بعض أهل الصرف أن سبب اعراب المضارع مشابهته للاسم في الإبهام والتخصيص وقبول لام الابتداء والجريان على حركات الاسم وسكناته أى فكما أن النكرة من الأسماء تنخصص بالتعريف كذلك الفعل المضارع يحتمل الحال والاستقبال ويتخصص بدخول قد والسين ويقال إن زياداً لقائم وانه يقوم ويضرب على وزن ضارب ورده ابن مالك بأن الأول والثاني يأتيان في الماضي فإن زمانه يحتمل القرب والبعد فإذا دخلت عليه قد تخصص بالقرب والثالث يأتي أيضاً في الماضي فانه يقبل اللام إذا كان جواباً للو نحو ولوردوا ولعادوا والرابع ليس بمطرود فقد لا يجرى المضارع على اسم الفاعل في جميع ما ذكر ولو سلم فالماضي قد يجرى على الاسم كفرح فهو فرح وأشرف فهو أشرف وأمر وغلب غلباً وجلب جلباً فالأوجه الأربعة ليست تامة وبتقدير تمامها لا نفيد لأنها ليست علة حكم الأصل وهو اسم الفاعل حتى يترتب على ثبوتها في الفرع وهو المضارع حكم الأصل مع أن شرط القياس ذلك وأجاب عن ذلك العلامة الصبان فانظره (قوله) حتى يدخل عليه ناصب أو جازم) أى وينصبه أو يجرمه وإنما قدرنا ذلك للاحتراز عما إذا أهمل الناصب أو الجازم فالفعل باق على كونه مرفوعاً فمن ذلك قوله

أن تقرأن على أسماء ويحكمنا * منى السلام وأن لاتشعرا أحداً

وقوله لولا فوارس من نعم وأسرهم * يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

ومنه قراءة ابن محيصن لمن أراد أن يتم الرضاغة برفع يثم والمصنف كالشارح استغنى عن ذلك لأن الوصف حقيقة في الحال أى في الحدث الحاصل بالفعل وأما قول علي بن أبى طالب رضى الله عنه يخاطب النبي ﷺ محمد فقد نفسك كل نفس * إذا ما خفت من أمر تبالا

فالجازم فيه مقدر وهو لام الدعاء أى لتفد قال الشنوائى وقوله تبالا أصله وبالألف بدلت الواو اتاء كما قالوا في وراث ووجه تراث وتجاهه (قوله) ورافعه تجرده من الناصب والجازم) وفاقاً للفراء وغيره من حذاق الكوفيين لاحواله محل الاسم خلافاً للبصريين غير الأخفش والزجاج ولا حروف المضارعة خلافاً للسكائى ولا مضارعتة للاسم خلافاً لثعلب والزجاج واختار ابن مالك الأول فقال

ارفع مضارعا إذا مجرد * من ناصب ورازم كمتعد

وتبعه أكثر المتأخرين وهو الظاهر إذا وجد في نظيره وهو أن البدأ مرفوع بالابتداء كما سيأتى إن شاء الله تعالى في باب منظار لأقوال العلماء فيه وذلك لأن الثانى يعترض بنحوه لا يفضل فإن المضارع فيه مرفوع وليس حالاً على الاسم والثالث بأن جزء الشئ لا يعمل فيه والرابع بأن المضارعة إنما اقتضت اعراباً من حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من أنواع الاعراب الى عامل يقتضيه ونظمت هذه الأقوال فقالت:

ورافع الغابر كونه عرى * من ناصب ورازم وقد يرى

قائله الفراء مع أخفشنا * واختاره ابن مالك ومن عنا

قيل حلوله محل الاسم فى * زيد يفى فى العهد موضع وفى

للبصريين وهذا يبطل * بمثل ما أرى الذى يمثل

وقيل نفس شبه للاسم ذا * مقال ثعلب وزجاج كذا

ورد ذا بأنه تسبياً * بشبه اسم فلذلك أعربا

حتى يدخل عليه ناصب
أو جازم (ورافعه
تجرده من الناصب
والجازم

والرابع المنسوب للكسائي * رافعه الأحرف هذا نأى
اذ لم تجد من علماء ناقلا * من كون جزء الشئ فيه عاملا
لكن ذا الخلاف لا يزيد * علما فالاستقصاء لا يفيد

(قوله وهو) أى التجرد عامل معنوى لالفظى كالابتداء (قوله فانه ينصب) أشار به الى أن الأهم ذكر
الناصب لاذكر حال الفعل المفاد من تقديم ضمير الناصب والافعال فالفعل منصوب به فليفتظن (قوله
فالنواصب) شروع في بيان النصب والجزم فذكر الناصب والجزم والفاء رابطة للجواب بشرط مقدر
تقديره اذ أردت كمية الناصب والجزم فالتواصب كذا والجوازم كذا والنواصب جمع ناصبة أى كلمة ناصبة
أو جمع ناصب أى لفظ ناصب قال ابن مالك

فواعل لقوعل وفاعل * وفاعلاء مع نحو كاهل
وحائض وصاهل وفاعله * وشذفى الفارس مع ما مثله

وعلى الثانى فتأنيث العدد موافق للقاعدة وعلى الأول غير موافق لها على أن تأخذ ذكر نافي قول المصنف احدى
الزوائد الأربع فلترجع (قوله أربعة منها تنصب بنفسها) اتفاقا في أن ووافقا لا كثيرين في الثلاثة قال العلامة
الشونائى في اذن قال الزجاج والفارسي الناصب أن مضمرة بعدها وهو أحد قولى الخليل لأنها غير مختصة
لندخلها على الجمل الابتدائية نحو اذا عبد الله يأتيك وقال أبو حيان أن المصدرية أم التواصب بدليل الاتفاق
عليها والاختلاف في لن واذن وكى اه ولعلنا نزيد في مواضعها (قوله وستة يكون النصب معها بأن مضمرة
وجوب الـخ) وهى خمسة وقوله وأجواز او هى واحدة كما سنفصل ان شاء الله تعالى في عاملهن (قوله وهى أن)
أى المفتوحة الهزمة الساكنة التون تنصب المضارع العرب لفظا والمضارع المبني والمماضى علاوتانى مفسرة
وهى المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه نحو فأوحينا اليه أن اصنع الفلك أى اصنع وزائدة نحو فلما
أن جاء البشير وخففة من أن الشددة وذلك واجب فيها بعد علم نحو علم أن سيكون ونحو لعل أن قدأ بلغوا
ونحو أفلا يرون ألا يرجع وجائز فيها بعد ظن مؤول بالعلم نحو وحسبوا أن لا تكون فتنة فيجوز الرفع والنصب
وهذا أرجح الى هذا أشار ابن مالك بقوله

وبلن انصبه كذا بأن * لا بعد علم والى من بعد ظن

فانصب بها الرفع صحح واعتقد * تخفيفها من أن فهو مطرد

(قوله ولن) وهى لنفى سيفعل ولا تقتضى تأييد النفى خلافا للزعم شرى في أنموذجه ولا توكده خلافا له
في كشافه في تفسير لن ترانى ولا تقع دعائية بأن يكون الفعل بعدها دعاء خلافا لابن السراج وابن عصفور
وآخرين وهى بسيطة على وضعها الأصلى عند سيبويه والجمهور وليس أصلها لا النافية فأبدلت الألف نونا
خلافا للقراء ولا أصلها لأن فتكون مركبة من لا النافية نظرا معناها ومن أن المصدرية نظرا العملها فحذفت
الهزمة تخفيفا والألف للساكنين خلافا للخليل والكسائى والحازن نجي اه من التصريح قال الصبان
ولا يجوز الفصل بين لن والفعل اختيارا عند البصر بين وهشام وأجاز الكسائى الفصل بالقسم ومعمول
الفعل وواقفه القراء على القسم وزاد الفصل بأظن والشرط كذلك في السيوطى اه وأما قوله

لن ما رأيت أبأ يزيد مقاتلا * أدع القتال وأشهد الهيجا

فضرورة حيث فصل بين لن وأدع بما ذكره واذا أردت الالازما كتب لن مع ما وصلا هكذا

لما رأيت أبأ يزيد مقاتلا * أدع القتال وأشهد الهيجا

فتقول أين جواب لما وبم نصب أدع (قوله واذن) قال الرضى في شرح الكافية الذى يلوح لى في اذن
ويغلب في ظنى أن أصله اذ حذفت الجملة المضاف اليها وعوض عنها التنوين لما قصد جعلها صالحا لجميع الأزمنة
الثلاثة بعد ما كان مختصا بالماضى وذلك أنهم أرادوا الإشارة الى زمان فعل مذكور قصدوا الى لفظا الذى

وهو عامل معنوى
لا لفظى فان دخل عليه
عامل ناصب فانه ينصب
أو جازم فانه يجزمه
(فالنواصب عشرة)
أربعة منها تنصب بنفسها
وسنة منها يكون
النصب معها بأن
مضمرة وجوبا أو جوازا
(وهى أن ولن واذن)

هو بمعنى مطلق الوقت لحقة لفظه وجردوه عن معنى الماضي وجعلوه صالحا للزمنة الثلاثة وحذفوا منه الجملة
الضاف هو اليها لأنهم لما قصدوا أن يشيروا به الى زمان الفعل المذكور دل ذلك الفعل السابق على الجملة الضاف
اليها كما يقول لك شخص مثلا أنا أزورك فتقول اذن أكرمك أى اذ تزورنى أكرمك أى وقت زيارتك الى
أكرمك وعوض التنوين من الضاف اليه لأنه وضع فى الأصل لازم الاضافة فوككل وبعض الأنهما
معربان واذ مبنى فاذن على ما تقرر صالح للماضى كقوله * اذن لقام بنصرى * وللمستقبل نحوان
جئتني اذن أكرمك وللحال نحو اذن أظنك كاذبا واذن هنا هي اذنى قولك حينئذ ويومئذ الا أنه كسر
ذلك فى نحو حينئذ ليكون فى صورة ما أضيف اليه الظرف المتقدم واذالم يكن قبله ظرف فى صورة للضاف
فكسره نادر كقوله نهيتك عن طلابك أم عمرو * بعاقبة وأنت اذ صحبح

والوجه فتحه ليكون فى صورة ظرف منصوب لأن معناه الظرف اه (قوله وكى) أى الصدرية وهى
الداخل عليها اللام لفظا نحو لكيلا تأسوا أو تقديرا نحو جئتكم كى تكرمنى للتعليلية اذهى غير ناصبة
بنفسها بل الناصب أن كما سيوضح الشارح إبقاء الله بالسلامة واعلم أن كى امامصدرية قطعاً وتعليلية قطعاً
أو محتملة لها فالأولى هى الواقعة بعد اللام وليس بعدها أن نحو لكيلا تأسوا ولا يصح كونها تعليلية لأن
حرف الجر لا يدخل على مثله فى الفصح بلا ضرورة اليه والثانية أربعة أقسام الداخلة على ما للاستفهامية نحو
كيمه بمعنى له أو الصدرية كقوله

إذا أنت لم تنفع فضر قائما * يرجى الفتى كما يضر ويشفع
أى للضر والنفع فالفعل مسبوك بما وكى حرف جر وقيل بكى وما كفتها عن العمل فتقدر قبلها اللام
والذكرورة قبل اللام كقوله كى لتقضى رقية ما * وعدتني غير مختلس
أو قبل أن كقوله فقالت أكل الناس أصبحت مانعا * لسانك كما أن تفر وتخذنا
فكى فى كل ذلك كاللام معنى وعملا واللام بعدها مؤكدة والنصب بعدها بأن مضمرة واظهارها فى الأخير
ضرورة عند البصريين وأجازه الكوفيون اختيارا كجئت كى أن تكرمنى ويؤيده أن اضمار أن بعد
اللام جائز لا واجب ويمتنع كونها فى ذلك مصدرية أما الأول فظاهر وأما مع اللام فانه لا يفصل بين الحرف
المصدرى وصلته وأما مع أن أو ما الصدرية فلا أن الحرف المصدرى لا يدخل على مثله فى الفصح والمحتملة لها
قسمان المنفردة عن اللام وأن نحو كيلا يكون دولة فان قدرت قبلها اللام فصدرية أو بعدها أن فجارة
والواقعة بينهما كقوله أردت لكيلا أن تطير بقربى * فتتركها شنا ببيداء بقلع

فلك جعلها جارة مؤكدة اللام ومصدرية مؤكدة بأن والأول أرجح لأن لصوق أن بالفعل يرجح نصبها
وأىضا هى أم بابها فلا تؤكدها غيرها واغترفتها دخول حرف الجر أو المصدر على مثله للضرورة اذ لا يمكن غيره
بخلاف ما مر وأجمعوا على جواز فصلها من الفعل بلا نافية أو ما الزائدة كما مر من الأمثلة وبهما معا نحو كى
مالا يكون كذا وفى غير ذلك خلاف وقد تكون اسما مختصرا من كيف فيرفع الفعل بعدها كقوله
كى تجنحون الى سلم ومائثرت * قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم

أى كيف تجنحون اه خض وثأرت القليل قتلت قائلة (قوله هذه الأربعة تنصب بنفسها) أى على
الاتفاق المذكور فلا يرد ما قدما ومن العرب من يحزم بأن كقول الشاعر
إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا * تعالوا الى أن يأتنا الصيد نخطب

وكقوله أحاذر أن تعلم بها فتردها * فتتركها ثقلا على كما هيا
لكن عطف ترك مع كونه منصوبا على تعلم دليل على أن تعلم منصوب وسكونه للضرورة (قوله لأنها تسبك
مابعدا بمصدر) أى بأن يجعل مابعدا فى تأويل المصدر وهذه العبارة صحيحة قال الشنوائى الذى يظهر أن
المسبك بالمصدر صلته فقط لاهى وصلتها ثم رأيت أستاذ شيخنا قال عقب قول ابن الحاجب حروف المصدر

وكى (هذه الأربعة
تنصب بنفسها مثال
أن يعجبني أن تضرب
فيعجبني فعل مضارع
وأن حرف مصدرى
ونصب والفعل المضارع
منصوب بها وسميت
أن حرفا مصدريا لأنها
تسبك ما بعدها بمصدر
اذ التقدير يعجبني

أن تجعل ما بعدها في تأويل المصدر اه قول شارحنا تسبك من أسبك مبنى للفاعل وعبرة الشيخ خاله في شرح المتن تسبك مع منصوبها بمصدر يقرأ بالبناء للمجهول وعبرة الفا كهي في شرح القطر المنسكة مع مدخولها بالمصدر فعمل أن عاربتهما تفيدان أن السبك أن مع مدخولها فمما عاقتان لما عبر به شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلمة وهذا ظاهر كما قدمناه (قوله) ومثال لن قولك لن يقوم زيد (تقدم معناها عند تحشية المتن فلا تغفل (فائدة) قال في المغني زعم بعضهم أن لن قد تجزم كقوله * فلن يحل العيين بعدك منظر * وقوله لن غيب الآن من رجائك من * حرك من دون بابك الحلقة

والأول محتمل للاجترأ بالفتحة عن الألف للضرورة اه قال الصبان الحلقة بسكون اللام (قوله) فاذن حرف جواب وجزاء ونصب قال الرضى ومذهب سيويه ورواه عن الخليل أنها حرف ناصبة بنفسها قال سيويه ويروى عن الخليل أن انتصاب الفعل بعدها بأن مقدرة وضعفه سيويه بأنه لو كان أن مقدرًا لجاز تقديره في نحو زيد اذن أكرم كما جاز في اذن أكرم زيد اذ المعنى لا يتغير ويروى أيضا عن الخليل أن أصله اذن أكرم فربما كإفاله لن أصله لأن اه بحذف (قوله) لوقوعها في الجواب (أى) لكلام آخر ملفوظ أو مقدر سواء وقعت في الصدر أو الحشو أو الآخر وقد تتمحض للجواب بدليل أنه يقال أحبك فتقول اذن أظنك صادقًا فلا مجازة هنا قال الرضى لأن الشرط والجزاء ماقى الاستقبال أو فى الماضى ولا مدخل للجزاء فى الحال اه ولأن ظن الصدق لا يصلح جزاء للعبة وعلى هذا فيرفع أظن لأنه للحال (قوله) وجزاء لأن ما بعدها جزاء لما قبلها المراد بكونها للجزاء أن يكون مضمون الكلام الذى هى فيه جزاء لمضمون كلام آخر (قوله) ولنصبها شروط (وهى) ثلاثة الأول أن تصدر فى أول الجواب فان وقعت حشواً أمهلت وذلك فى ثلاث مسائل الأولى أن يكون ما بعدها خبراً لما قبلها نحو أنا اذن أكرمك وإنى اذن أكرمك الثانية أن يكون جواباً للشرط قبلها نحو إن تأتيت اذن أكرمك الثالثة أن يكون جواب قسم قبلها مذكوراً أو مقدر فالأول كقولك والله اذن لا أخرج والثانى كقوله يمدح عبد العزيز

لئن عادلى عبد العزيز يمثله * وأمكنى منها اذن لا أقبلها

يرفع أقبلها وأما قوله لا تتركنى فهم شطراً * انى اذن أهلك أو أطير

بنصب أهلك مع كون اذن وقت حشواً بين اسم ان وخبرها ضرورة ومعنى شطيراً غريباً ويمكن أن يوجه النصب بكون خبر ان عذوفاً أى انى لا أستطيع ذلك اذن أهلك أو أطير الشرط الثانى أن يكون المضارع بعدها مستقبلاً قياساً على بقية النواصب فان كان حالاً أمهلت كما اذا كان انساناً محدثك قتلته اذن أصدقك لان نواصب الفعل تخلصه للاستقبال فلا تعمل فى الحال للتدافع الشرط الثالث أن يكون المضارع متصلاً بها أو منفصلاً بقسم كقوله اذن والله نزمهم بحرب * يشيب الطفل من قبل المشيب

قال الشيخ خاله في شرح التوضيح واغتفر فى المعنى الفصل بلا التافية وابن عصفور الفصل بالظرف وابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء والكسائى وهشام الفصل بمعمول الفعل والأرجح حينئذ عند الكسائى النصب وعند هشام الرفع وحكى سيويه عن بعض العرب الغاء اذن مع استيفاء شروط العمل وهو القياس لأنها غير مختصة اه وفى الرضى قال سيويه وزعم عيسى بن عمر أن ناساً من العرب يقولون اذن أفعل ذلك فى الجواب بالرفع فأخبرت يونس بذلك فقال لا تعتذر ذالم يكن يروى غير مسمع اه وعيسى بن عمر هو شيخ الخليل وسيويه ويونس شيخ سيويه ونظم بعضهم جواز الفصل مع الاعمال بقوله

أعمل اذن اذا أتتك أولاً * وسقت فعلاً بعدها مستقبلاً

واحذر اذا أمهلتها أن تفصلاً * الا بحلف أو نداء أو بلا

وافصل بظرف أو بحرور على * رأى ابن عصفور رئيس النبلا

وان تجى بحرف عطف أولاً * فأحسن الوجهين أن لا تعاملا

ضربك ومثال لن قولك لن يقوم زيد فلن حرف نفى ونصب واستقبال لأنها تصير معناه مستقبلاً ومثال اذن قولك اذن أكرمك فى جواب من قال لك أزورك غداً فاذن حرف جواب وجزاء ونصب وأكرم فعل مضارع منصوب باذن وصميت حرف جواب لوقوعها فى الجواب وجزاء لأن ما بعدها جزاء لما قبلها ونصب لأنها تنصب الفعل المضارع ولنصبها شروط

﴿فائدة﴾ قال الرضى نقل المازنى أنه كان لا يرى الوقف عليها بألف لكونها حرفا كان وأجاز المبرد الوجهين وقال الفراء اذا عملتها فاكتبها بالالف واذا ألغيتها فاكتبها بالنون لثلاث تنبسط باذا الزمانية وأما اذا عملتها فالعمل يميزها عنها اهـ (قوله) تطلب من المطولات (مضى) محل التطويل فله الحمد (قوله) ومثال (كى) أى المصدرية كعملت (قوله) فان كانت كى بمعنى لام التعليل كان النصب بأن مضرة بعدها) أى وجوبا عند البصريين خلافا للكوفيين فى جثت كى أن تكرر منى وقد قدمنا ذلك فلا تغفل (قوله) ولام (كى) أضيفت الى كى لأنها تخلفها فى افادة التعليل نحو جثتك لأزورك فانه يصح أن تحذف اللام وتعرض عنها كى وتقول جثتك كى أزورك اهـ خاله على المتن واعلم أن لها ثلاثة أقسام أحدها اللام التعليلية وعليها اقتصر شارحنا كما سيأتى نحو وأترنا اليك الله كرثنين للناس ومنه انافتحنا لك فتحا مينا يغفر لك الله ماتقدم من ذنبك وماتأخر قال ابن هشام فى شرح السذور فان قلت ليس فتح مكة علة للمغفرة قلت هو كاذ كرت ولكنه لم يجعل علة لها وانما جعل علة لاجتماع الأمور الأربعة للنبي ﷺ وهى المغفرة واتمام النعمة والهداية الى الصراط المستقيم وحصول النصر العزيز ولا شك أن اجتماعها له عليه السلام حصل حين فتح الله تعالى مكة عليه اهـ الثانى لام العاقبة وتسمى لام الصيرورة ولام المسأل وهى التى يكون مابعدا نقيضا لمقتضى ما قبلها نحو قوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا فان التقاطهم إياه انما كان لأرأفهم عليه وليكون قرة عين لهم فقال لهم الأمر الى أن صار عدوا لهم وحزنا الثالث اللام الزائدة وهى الآتية بعد فعل متعدي نحو يريد الله ليبين لكم آياتي يريد الله لينهب عنكم الرجس وأمرنا بالنسليم لرب العالمين (قوله) جوازا فى لام كى وجوبا فيها بعدها) حصر الشارح جواز الاضمار فى لام كى لأنه هو الذى فى المتن والا فأن تضمر فى مواضع غير هذا منها أن تكون أن بعد عاطف تقدم عليه اسم خالص أى غير مقصوده معنى الفعل كقوله تعالى وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا وكقولها

ولبس عباءة وتقر عيني * أحب الى من لبس الشفوف
والشفوف الثياب الرقيقة وكقوله

لما رأيت أبا يزيد مقاتلا * أدع القتال وأشهد الهجاء
وقوله انى وقتلى سليكاً ثم أعقله * كالثور يضرب للماعفات البقر
وعافت أى كرهت شرب الماء لكونها ذات لبن بخلاف الثور وقوله
لولا توقع معتر فأرضيه * ما كنت أؤثر أربا على تربى

والمعتر المعتز لسؤال المعروف والترب بالكسر الموافق فى العمر بخلاف قولك الطائر فيغضب زيد الذباب والمماشى فيقوم زيد الأمير فلا يجوز النصب فيها لأن الطائر والمماشى وان كانا مبنيين لكنهما غير محضين بل هما فى تأويل الفعل بدليل اتصالهما لآل الموصولية وأنت تعلم أنها لا تدخل الاعلى الصفة الصريحة لا للجمدة ﴿تنبيه﴾ قد تحذف أن بسبب وجود المثل فى الكلام كقول بعضهم تسمع بالمعدي خير من أن تراه نصب تسمع باضار أن والذى حسن حذفها من تسمع ذكرها فى أن تراه وسأذكره ان شاء الله تعالى فى باب الابتداء فحذفها شاذ قال ابن مالك وشذ حذف أن ونصب فى سوى * ما مرقا قبل منه ما عدل روى

(قوله) والفعل منصوب بأن مضمرة جواز ابعدها) هذا مذهب جمهور البصريين وقال جمهور الكوفيين ان الناصب هو اللام وانما جاز اظهار أن بعدها توكيدا وقال ثعلب الناصب اللام كما قالوا ولكن بنياتها عن أن المحذوفة وقال ابن كيسان والسيرافى يجوز أن يكون الناصب أن المقدرة بعدها وأن يكون كى ولا تعين أن لذلك ودليلهم اظهار صحة كى بعدها تقول جثت لكى أكرمك قال بس فى حواشى الفا كهى ومذهب الجمهور أن كى لا تضمر لأنه لم يثبت اضمارها فى غير هذا الموضع اهـ (تنبيه) محل جواز اضمار أن بعد لام الجرازا لم يكن

تطلب من المطولات
ومثال كى جثت كى
أقرأ اذا كانت اللام
مقدرة قبلها أى لكى
أقرأ فتكون كى
مصدرية بمعنى أن
وأقرأ فعل مضارع
منصوب بها فان كانت
كى بمعنى لام التعليل
كان النصب بأن مضرة
بعدها (ولام كى)
هذه وما بعدها ليست
ناصبة بنفسها بل
النصب بأن مضرة
بعدها جوازا فى لام
كى وجوبا فيها بعدها
مثال لام كى جثت لأقرأ
فاللام حرف جر للتعليل
والفعل منصوب بأن
مضمرة جوازا بعدها
وانما قيل لها لام كى
لأفادتها التعليل مثل كى
ولأنها قد تدخل على كى
نحو جثت لكى أقرأ

الفعل مقرونا بـ لا فان كان مقرونا بها وجب اظهارها ثلاثا يتوالى مثلاً وهـ لا مـ كى ولام لا من غير ادغام وهو
 ريك في الكلام نحو لا يكون للناس عليكم حجة ونحو لا يعلم أهل الكتاب (قوله) ولام الجحود
 مصدر جحد وهو لغة انكار ما علم ويقال أيضاً أجدد يجدد وأجدد الرجل فهو مجد اذا كان ضيقاً قليل
 الحرج وعلى ما حذرنا فلا يكون الا مع علم الجاحد والمراد هنا اللام الواقعة بعد الثاني مطلقاً فهو من اطلاق
 الخاص وازادة العام ولذا أشار الشارح بقوله أى التنى (قوله) والنصب بأن مضمرة وجوبا بعدها (أجاز بعض
 النحويين اظهار أن بشرط حذف اللام محتجا بقوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى ورد بأن أن
 يفترى في تأويل المصدر مخبره عن القرآن وهو مصدر مثله وفي هذا الرد نظراً لأن المراد بالقرآن المقروء
 لا القراءة اهـ شيخ خالد في شرح التوضيح قال الفقير يمكن توجيه الرد بأن اللفظ قد يكون على تقدير وذلك
 المقدر على تقدير فلا مانع من أن يكون قوله تعالى أن يفترى مؤولاً بالافتراء والافتراء مؤولاً بفتري ونظير
 ذلك عسى زيد أن يقوم فأن يقوم مؤول بالقيام والقيام مؤول بالقائم غداً أو الآن كوضع ابن هشام في
 المنفى (قوله) أن يسبقها كان قد تحذف كان قبل لام الجحود كقوله

فما جمع لقلب جمع قومي * مقاومة ولا فرد لقرد

أى فما كان جمع ومنه قول أبى الدرداء في الركتين بعد العصر ما أنا لأدعها اهـ أعمى قال الصبان عن
 الدمامي والشمي ليس ماذ كره في البيت وقول أبى الدرداء متعبنا لجواز أن يكون للمنى في البيت فما جمع
 متأهلاً لقلب قومي وفي قول أبى الدرداء ما أنا مريداً تركهما اهـ (قوله) المنفية بما أو يكون المنفية بلم قال
 الأشموني المراد ما ينفي الماضي وذلك ما ولم دون لن لأنها تخص بالمستقبل وكذلك لأن نفي غير المستقبل
 بها قليل وأما ما فاتها وان كانت تنفي الماضي لكن تدل على اتصال نفيه في الحال وأما ان نفي بمعنى ما وزعم
 كثير من الناس في قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منه الجبال بكسر اللام ونصب تزول في قراءة غير
 الكسائي أنها لام الجحود لكن يعده أن الفعل بعد لام الجحود لا يرفع الا ضمير الاسم السابق والذي يظهر
 أنها لام كى اهـ بتوضيح قال الشيخ خالد في شرح التوضيح وزعم بعضهم أن هذا الحكم لا يختص بـ كان بل
 يجوز في سائر أخواتها نحو ما أصبح زيد ليفعل وزعم بعضهم أنه يجوز في نفي قياساً على كان نحو ما ظننت
 زيدا ليفعل ووسع بعضهم الدائرة فأجاز ذلك في كل فعل تقدمه نفي نحو ما جاء زيد ليفعل كذا اهـ قال يس قال
 الدنوشري ظاهر قوله تقدمه نفي عدم تنقيده بما يلزم بل كل أدوات النفي كذلك اهـ (قوله) نحو ما كان الله
 ليعذبهم (اعرابه) مانافية كان فعل ماض ناقص متصرف يرفع الاسم وينصب الخبر ولفظ الجلالة اسمه
 واللام في ليعذب لـ لام الجحود يعذب فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد لام الجحود والتقدير ما
 كان الله مريداً ليعذبهم (تنبيه) اختلف في الفعل الواقع بعد اللام فذهب الكوفيون الى أنه خبر كان واللام
 للتوكيد وذهب البصريون الى أن الخبر محذوف واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف وقدره ما كان زيد مريداً
 ليفعل وما ذهبوا الى ذلك لأن اللام جارة عدهم وما بعدها في تأويل مصدر وصرح ابن مالك بأنهم مؤكدة
 لنفي الخبر الآن لأن الناصب عنده أن مضمرة فهو قول ثالث قال الشيخ أبو حيان ليس يقول بصرى ولا كوفى
 ومقتضى قوله مؤكدة أنها زائدة وبه صرح البدرين مالك لكن قال في شرحه لهذا الموضع من التسهيل
 سميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها لأنها زائدة اذ لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح
 وانما هي لام اختصاص دخلت على الفعل لقصد ما كان زيد مقدراً أو هاماً أو مستعداً لان يفعل اهـ أشموني
 (قوله) منصوب بأن مضمرة وجوبا) علة وجوب اضمار أن بعد لام الجحود أن ما كان ليفعل رد على من
 قال كان سيفعل أو سوف يفعل فاللام في مقابلة السين أو سوف فكما لا تذكر أن الناصبة مع السين أو
 سوف كذلك لا تذكر مع اللام (قوله) وحتى لا ينتصب الفعل بعد حتى اذا كان مستقبلاً ثم ان كان
 استقباله بالنظر الى زمن التكلم فالنصب واجب نحو لن نبرح عليه عا كفيين حتى يرجع إلينا موسى وان كان

بالنسبة الى ما قبلها خاصة فالوجهان نحو وزلزوا حتى يقول الرسول الآية فان قول الرسول والمؤمنين مستقبل بالنظر الى الزوال لا بالنظر الى زمن قص ذلك علينا فانه سبحانه وتعالى قص علينا ذلك بعدما وقع ولولم يكن الفعل الذى بعد حتى مستقبلا بأحد الاعتبارين أمتنع اضمار أن وتعين الرفع نحو قولك سرت حتى أدخلها اذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول لسكن انما تعين الرفع بثلاثة شروط أن يكون الفعل حالا وأن يكون نسبيا عما قبله وأن يكون فضلا أى تم الكلام قبله وانما وجب الرفع عند اداة الحال لأن نصبه يؤدى الى تقدير أن وهى للاستقبال والحال ينافى الاستقبال وانما اشترطت السببية ليحصل الربط معنى لأنه لم يتعلق ما بعدها بما قبلها لفظا زال الاتصال اللفظي فشرطت السببية الموجبة للاتصال المعنوي جبر المافات من الاتصال اللفظي فلا يجوز الرفع في قولك سرت حتى تطلع الشمس لأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير وانما اشترطت الفضلة لأنك لو رفعت أدخلها في قولك سري حتى أدخلها لبقى مبتدأ بلا خبر (قوله بمعنى الى آخره) ذكر فى المعنى معنى ثالثا وهو مرادفة الا الاستثنائية قال وهذا المعنى ظاهر من قول سيويه فى تفسير قولهم والله لأفعل الا أن تفعل المعنى حتى أن تفعل وصرح به ابن هشام الخضر اوى وابن مالك ونقله أبو البقاء عن بعضهم فى وما يعلمان من أحد حتى بقولا والظاهر فى هذه الآية خلافه وأن المراد معنى الغاية نعم هو ظاهر فيها أنشده ابن مالك فى قوله ليس العطاء من الفضول ساحة * حتى تجود وما لديك قليل

وقوله والله لا يذهب شيخي باطلا * حتى أير مالكا وكاهلا

لأن ما بعدها ليس غاية لما قبلها ولا مسياعته وجعل ابن هشام من ذلك الحديث كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هم اللذان يهود انه أو ينصرانه اذ من الميلاد لا يتناول فتكون فيه للغاية ولا كونه يولد على الفطرة علة لليهودية والنصرانية فتكون فيه للتعليل اه (قوله نحو حتى يرجع النياموسى) أى ورجوع موسى عليه السلام مستقبل بالنظر الى ما قبل حتى وهو من عكوفهم على عادة العجل (قوله) أسلم حتى تدخل الجنة) والاسلام سبب فى دلاول الجنة فهو علة لدخولها (قوله) منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد (حتى) قال ابن هشام وانما قلنا ان النصب بعد حتى بأن مضمرة لأنفسها كما تقول الكوفيون لأن حتى قد ثبت أنها تخفض الأسماء وما يعمل فى الأسماء لا يعمل فى الأفعال وكذا العكس اه (تنبيه) أجاز الأخفش الفصل بين حتى وبين الفعل المنصوب بالشرط تقول انتظر حتى ان أقسم شيئا خذ (قوله) والجواب بالفاء والواو) ألحق الكوفيون بذلك لفظة ثم فى قوله لا يولن لا يولن أحدكم فى الماء الدائم ثم يقتل منه وجوز ابن مالك الرفع والنصب ورد بأنه يصير المعنى النهى عن الجمع بين البول والاعتسال وليس الحكم خاصا به بل هو بال فى الماء فقط كان داخلا تحت النهى ويجوز فيه الجزم أيضا اه يس على الفاكهى (قوله بالفاء) مع فاء السببية أى التى قصد بها سببية ما قبلها لما بعدها بقرينة العدول عن العطف على الفعل المضارع الى النصب (قوله والواو) أى المعة أعنى المفيدة معنى مع العطف وخالف الرضى فى كون الواو التى ينصب بعدها عاطفة فقال لما قصدوا فى واو الصرف معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشدا من أول الأمر الى أنها ليست للعطف فهى اذن اما واو الحال وأكثردخولها على الأسماء فالمضارع بعد فى تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوبا فمعنى قم وأقوم وقيامى ثابت أى فى حال ثبوت قيامى واما بمعنى مع أى قم مع قيامى كما قصدوا فى المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصين من الفعل قبله كما قال النحاة أى ليكن قيام منك وقيامى لم يكن فيه تنصيص على معنى الجمع انتهى صبان فائدة قال يس قال بعضهم ان واو المعة ليست واقعة فى جواب شئ وأتاهى واقعة بعد الأمور المذكورة وليس ما بعدها جوابا لما قبلها كما فى الفاء اه وعليه فما قاله مؤلفنا والجواب بالفاء والواو تسمح فى الثانى حيث جعل ما حقه الواقع بعد الأمور المذكورة جوابا لتلك الأمور فليتأمل (قوله) بل النصب بأن مضمرة وجوبا بعدها) قال الدوشرى كون النصب

بمعنى الى نحو حتى يرجع النياموسى أو بمعنى لام التعليل نحو قولك للكافر أسلم حتى تدخل الجنة أى لتدخل فیرجع وتدخل كل منهما منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد حتى (والجواب بالفاء والواو) يعنى الفاء والواو الواقعتين فى الجواب وليست الفاء والواو ناصبتين بأنفسهما بل النصب بأن مضمرة وجوبا بعدها والمراد من وقوعهما فى الجواب وقوعهما

بأضمار أن بعدهما هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بالخالفه أى مخالفة الثانى للاول من حيث لم يكن شريكه فى المعنى ولا معطوفا عليه وبعضهم ذهب إلى أنه منصوب بالواو نفسها والفاء وهو مروي عن الجرمي قال ابن الأنباري فما هو مشهور عن الكوفيين أن الواو ناصبة بنفسها لاصلها فليحذر وإن كثرت ناقلوه وجل متلوه والصحيح هو الأول ولذا لا يتقدم معمول الفعل عليها ولا يفصل بينها وبين الفعل لأنها حرف عطف وهل يجوز الفصل بينهما بالشرط نحو لا تدن من الأسد فوالله تسلم الأشبه نعم اهيس بزيادة (قوله فى الواضع التسعة المشهورة) أى المجموعة فى قول بعضهم

مر وادع وان واصل واعرض لحظهم * تمن وارج كذلك النى قد كسلا

وقوله واصل المراد بالسؤال الاستفهام وقد تكفل الشارح ببقاء الله بالسلامة بذكر هذه التسعة كاترى وهذا ما قاله القراء واختاره ابن مالك والأكثر من المتقدمين على أن ما ذكر ثمانية حتى يعبر عنها بالأجوبة الثمانية (تنبيه) لا يسمع نصب الفعل بعد الواو الا فى أربعة قفاسه النجويون فى أربعة قال أبو حيان كأنقله بعضهم ولا أخفظ نصب الفعل بعد الواو الا فى أربعة وهى الدعاء والعرض والتحضيض والترجى فينبغى على ذلك أن لا يقدم على ذلك الابعاع اه فالتدنى قاسه النجويون على هذا خمسة كاترى فليفتن (قوله الأول منها الأمر) شرطه أن يكون بصيغة الطلب خلافا للكسائي وأن لا يكون بلفظ اسم الفعل خلافا له أيضا فقولاك حثبك حديث فينام الناس لا يجوز نصب وان كان المعنى كف عن الحديث وكنا قولك صفة فنكر مك وان كان المعنى اسكت وقيل يجوز نصب اذا كان اسم الفعل من لفظ الفعل أو معناه كترالوصه قال ابن هشام وما أجدر هذا القول أن يكون صوابا (تنبيه) ان سقطت الفاء بعد الأمر وكذا كل ما أفاد معنى الطلب وقصد به الجزاء جزم مثل قوله تعالى قل تعالوا أنزل وقال امرؤ القيس

قفانك من ذكرى حبيب ومنزل * بسقط اللوى بين الدخول فجومل

وان لم يقصد الجزاء امتنع جزمه كقوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم فتطهرهم مرفوع باتفاق القراء وان كان مسبوقا بالأمر وهو خذ لكو نليس مقصودا بمعنى ان تأخذ منهم صدقة تطهرهم وإنما أراد يخذ من أموالهم صدقة مطهرة فتطهرهم صفة لصدقة ولو قصد الجزاء فى غير التنزيل وقلت تطهرهم بالجزم لصح أيضا لصحة المعنى وشرط الجزم بعد النهى صحة تقدير شرط فى موضعه مقرونا بلا النافية مع صحة المعنى تقول لا تدن من الأسد تتلم فإنه لو قيل لا تدن من الأسد ان لا تدن منه تسلم لصح المعنى بخلاف ما اذا قلت لا تدن من الأسد يأكلك فلا يصح الجزم لعدم صحة المعنى اذا قلت لا تدن من الأسد ان لا تدن من الأسد يأكلك قال ابن هشام فى شرح الفطر ولهذا أجمعت السبعة على الرفع فى قوله تعالى ولا تمنن تستكثر لأنه لا يصح أن يقال ان لا تمنن تستكثر فهذا ليس بجواب وإنما هو فى موضع نصب على الحال من الضمير فى تمنن فكأنه قيل ولا تمنن مستكثرا ومعنى الآية أن الله تعالى نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أن يهب شيئا وهو يطعم أن يتعوض من الوهوب له أكثر من الوهوب فان قلت فما تصنع بقراءة الحسن البصرى تستكثر بالجزم قلت تحتل ثلاثة أوجه أحدها أن يكون بدلا من تمنن كأنه قيل لا تستكثر أى لا تر ما تعطيه كثيرا والثانى أن يكون قدر الوقف عليه لكو نرأس آية فسكنه لأجل الوقف ثم واصله بنية الوقف والثالث أن يكون سكنه ليناسب رؤس الآى وهى فأنذر فكبر فطهر فاجهر اه (قوله الثانى النهى) مشروط بأن لا ينتقض بالاقبال الفاء الواو فان نقص بالاقبلها امتنع نصب نحو لا تنضب الاعمرأ فيغضب فيجب فى يغضب الرفع وان نقص بعدهما لم يمتنع نصب نحو لا تنضب زيدافىغضب عليك أو يغضب عليك الاتاديا فالنصب جائز اه شنوانى (تنبيه) يجوز نصب والجزم والرفع فى وتشرى من قولك لا تأكل السمك وتشرى اللبن فان نصبت كان جوابا للنهى فالواو والمعية والنهى عند الجميع عن الجمع بين أكل السمك وشرب اللبن أى لا يكون منك أكل السمك مع شرب اللبن وان جزم فتعطف على اللفظ والنهى عن كل منهما وان رفعت فالشهور أنه

فى الواضع التسعة المشهورة الأول منها الأمر نحو أقبل فأحسن اليك فأحسن منصوب بأن مضمره وجوبا بعد الفاء الواقعة فى جواب الأمر وان قلت وأحسن كانت الواو والمعية فالنصب بأن مضمره وجوبا بعد والمعية الواقعة بعد الأمر الثانى النهى نحو لا تنضب زيدا فيغضب أو يغضب فيغضب فعل مضارع منصوب بأن مضمره وجوبا بعد الفاء أو الواو الواقعتين بعد النهى

نهى عن الأول وإباحة الثاني والمعنى ولاك شرب اللبن وتوجيهه أنه مستأنف فلم يتوجه إليه حرف النبي قال في المعنى قال بدر الدين بن مالك أن معناه كعنى وجه النصب ولكنه على تقدير لاتأكل السمك وأنت تشرب اللبن اه قال وكأنه قدر الواو والحال وفيه بعد لدخولها في اللفظ على المضارع المثبت ثم هو مخالف لقولهم إذ جعلوا الكل من أوجه الاعراب معنى اه قال الفقير هذه الأوجه بحسب الاعراب مع توجيه معناه أما أصل هذا الكلام فالظاهر عندى النصب لأن أكل السمك مع شرب اللبن ممنوع عند بعض الحكماء **(قوله)** والثالث الدعاء بشرط أن يكون بفعل أصلى فخرج الدعاء بالاسم نحو سقياك فيرويك الله فلا يجوز النصب والدعاء بلفظ الخبر نحو رحم الله زيدا فيدخل الجنة كقوله بعضهم **(قائمة)** ذكر المنطقيون أن الطلب على ثلاثة أقسام إن كان من الأعلى إلى الأدنى فيسمى أمرا أو بالعكس فيسمى دعاء أو من المساوى فيسمى التماسا قال في السلم أمر مع استعلاء وعكسه دعا * وفي التساوى فالتماس وقعا

فالأولى للشارح كالنحاة ذكر الجواب بعد الالتماس أو الاختصار على الطلب وجعل ذلك شاملا للأمر والدعاء والالتماس ثم الدعاء يستوى فيه طلب الخير أو الشر مثال الثاني قوله تعالى ربنا اطس على أموالم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الأليم **(قوله)** والفرق بين الدعاء الخ قد تقدم الكلام على ذلك حقيقة الدعاء الأمر ويسمى به تأديا مع الله تعالى **(قوله)** الرابع الاستفهام السين والتاء للطلبية والمعنى طلب الفهم أو طلب التكلم فهم نفسه قال ابن هشام في شرح الشذور شرطه أن لا يكون بأداة تليها جملة اسمية خبرها جامد فلا يجوز النصب في نحو هل أخوك زيد فأكرمه بخلاف هل أخوك قائم فأكرمه ولا فرق بين الاستفهام بالحرف نحو هل لنا من شفعاء فيشفعوا لتأول الاستفهام بالاسم نحو من ذا الذى يقرض الله قرضاحسنا فيضاعفه يقرأ برفع يضاعف ونصبه فان قلت فبال الفعل لم ينصب في جواب الاستفهام في قول الله عز وجل ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة قلت لوجهين أحدهما أن الاستفهام هنا معناه الامتياز والمعنى قد رأيت أن الله أنزل من السماء ماء والثاني أن أصبح الأرض مخضرة لا يتسبب عما دخل عليه الاستفهام وهو رؤية المطر وإنما يتسبب ذلك عن نزول المطر نفسه فلو كانت العبارة أنزل الله من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة ثم دخل الاستفهام صح النصب قاله في شرح الشذور **(قوله)** الخامس العرض يفتح العين وسكون الراء وهو الطلب بلين ورفق كما سيوضح الشارح **(قوله)** ان العرض هو الطلب برفق مأخوذ من قولك عرض فلان حاجته على فلان إذا أظهرها عليه وأبرزها عليه فيكون معناه الطلب على سبيل الرفق بحسب معونة المقام اه ش اه سجامى على القطر **(قوله)** والتخفيض هو الطلب بحث وازعاج يقال حضه على الأمر حضا من باب قتل حملة عليه والتخفيض منه لكنه شديد مبالغة ودخوله على المستقبل حث على الفعل وطلبه وعلى الماضى توبيخ على ترك الفعل وحروفه هلاو ألابالتشديد ولولا لوما **(قوله)** السابع التنى هو حقيقة عبة النفس أى ميلها الى حصول الشيء الغير الواجب مستحيا لكان أو تمكنا غير مترقب للحصول وتعلقه بالاستئصال أكثر ولما كان الغالب أن من مالت نفسه الى حصول شيء يطلب حصوله قالوا في التنى طلب الماطع فيه أو ما فيه عسر فهو تفسير باللازم اه ح ل اه عبادة على الشذور **(قوله)** ليت لي ما لأفأحج ليت حرف عن ولى جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت مقدم وما مهمما مؤخر **(قوله)** الثامن الترجى الترجى حقيقة ميل النفس الى حصول الشيء الممكن غير الواجب حصولا لمتربقا ولما كان الغالب أن من مالت نفسه الى حصول الشيء يطلبه قالوا في الترجى هو طلب الأمر المحبوب اه ح ل اه عبادة على الشذور وهو بكسر الجيم أصلها مضنومة لكنه لما نقلت الضمة قبل الياء نقلت الى الكسرة لتصح الياء وكذا تقول في التنى **(قوله)** التاسع التنى يشمل ما كان بحرف أو فعل أو اسم وما كان تقليلا مرادا بالبنى فالأول نحو لا يقضى عليهم فيموتوا والثاني نحو ليس زيد

أو الواو الواقعتين بعد الدعاء والفرق بين الدعاء والأمر أن الأمر طلب من الأعلى إلى الأدنى والدعاء طلب من الأدنى إلى الأعلى الرابع الاستفهام نحو هل زيد فى الدار فأذهب إليه أو وأذهب إليه فأذهب منصوب بأن مضمره بعد الفاء أو الواو الواقعتين بعد الاستفهام الخامس العرض نحو ألا تنزل عندنا فتصيب خيرا أو وتصيب خيرا فتصيب منصوب بأن مضمره وجوبا بعد الفاء أو الواو الواقعتين بعد العرض السادس التخفيض نحو هلا أكرمت زيدا فيشكرك أو ويشكرك فيشكرك منصوب بأن مضمره وجوبا بعد الفاء أو الواو الواقعتين بعد التخفيض والفرق بين العرض والتخفيض أن العرض هو الطلب برفق ولين والتخفيض هو الطلب بحث وازعاج السابع التنى نحو ليت لي ما لأفأحج فأحج أو أوأحج فأحج منصوب بأن مضمره وجوبا بعد الفاء أو

حاضر فيكلمك والثالث نحو أنت غير آت فتحدثنا والرابع نحو قلما تأتينا فتحدثنا اه تصریح (قوله)
 ماتأتينا فتحدثنا) لك في هذا أربعة أوجه أحدها أن تقدر الفاء لجرد العطف للفظ الفعل على لفظ ما قبلها
 فيكون شريكه في إعرابه فيجب هنا الرفع لأن الفعل الذي قبلها مرفوع والمعطوف شريك المعطوف عليه
 فكأنك قلت ماتأتينا فأتحدثنا الثاني أن تقدر الفاء لجرد السببية ويقدر الفعل الذي بعدها مستأنفا ومع
 استثنائه يقدر مبينا على مبتدأ محذوف فيجب الرفع أيضا لحالو الفعل عن الناصب والجازم فتقول ماتأتينا
 فتحدثنا بمعنى فأتت تحدثنا لكونك لم تأتينا وذلك إذا كنت كارها لآتيانه ويوضح هذا أنك تقول ما زيد
 قاسيا يعطف على عبده أي فهو لا انتفاء القسوة عنه يعطف على عبده والفرق بين هذا الوجه والذي قبله
 واضح لأن الوجه الأول يشمل النفي فيه ما قبل الفاء وما بعدها وهذا الوجه انما يختص بالنفي بما قبل الفاء ولا
 يشمل ما بعدها لكن هذا في مثال شارحنا غير معقول كيف ينتفى الاتيان ويوجد التحديث ويوجه بأن
 التحديث في الآن والاتيان أي عدمه في المستقبل الثالث أن تقدر الفاء عاطفة لعطف المصدر المؤول من الفعل
 بواسطة أن على المتصيد ما قبلها وتقدر النفي منصبا على المعطوف دون المعطوف عليه فيجب حينئذ النصب
 بأن مضمرة وجوبا والتقدير ما يكون منك اتيان فتحدث منك أي ما يكون منك اتيان فعقبه منك
 تحديث بل يكون منك اتيان ولا يكون منا تحديث الرابع أن تقدر أيضا الفاء لعطف المصدر المؤول الذي
 بعدها على المصدر المؤول ما قبلها ولكن تقدر النفي منصبا على المعطوف عليه فينتفى المعطوف لأنه مسبب
 عنه وقد انتفى ويكون معنى الكلام ما يكون منك اتيان فكيف يكون منك تحديث أفاد ذلك ابن هشام
 في شرح الشذور ﴿فائدة﴾ إذا قلت ما يليق بالله الظلم فيظننا فالفعالان منفيان وانتفاء الثاني مسبب عن
 انتفاء الأول فيجوز رفع الثاني على مجرد العطف أي فايقظنا ونصبه على ترتيب انتفاء الثاني على انتفاء الأول
 أي فكيف يظننا إذا قلت ما يحكم الله تعالى بحكم فيجوز فالثاني فقط هو المنفي والنصب واجب على جعل
 الثاني قيدا للأول أي ما يكون منه حكم يترتب عليه جور اه صيان على الأثمون (قوله وأو) أي أو
 العاطفة قال ابن عتقاء هي على بابها لأحد الشيئين والأشياء عاطفة لمصدر منسبك من أن ومدخولها على
 مصدر مفهوم ما قبلها ولهذا وجب تقديم فعل أو وصف أو ظرف عليها اه أهدل (قوله التي بمعنى الا) الأولى
 أن يقول التي يصلح في موضعها الا اذ عباره توهمان أو ترادف الأولى كذلك بل هي العاطفة كما قدمنا
 وأحسن منه قول ابن مالك في الألفية

كذلك بعد أو إذا يصلح في * موضعها حتى أو الا ان خفي

ماتأتينا فتحدثنا
 أو وتحدثنا فتحدث
 منصوب بأن مضمرة
 وجوبا بعد الفاء أو الواو
 الواقعتين بعد النفي
 (وأو) يعني أن من
 النواصب للفعل المضارع
 أو لكن بأن مضمرة
 وجوبا بعدها نحو
 لأقتلن الكافر أو يسلم
 أي الا أن يسلم فيسلم
 منصوب بأن مضمرة
 وجوبا بعد أو التي بمعنى
 الا وقد تكون بمعنى
 الى نحو لأزمنك
 أو تقضي حتى أي الى
 أن تقضي فتقضي فعل
 مضارع منصوب بأن
 مضمرة وجوبا بعد أو
 التي بمعنى الى (والجوازم

لأن لحق معنيين كلاهما يصح هنا الأول الغاية كما مثل به الشارح للثاني فيما بعد والثاني التعليل مثل كي فشمعل
 كلامه نحو لأرضين الله أو يغفر لي ولا يناسب هنا معنى الى ولا معنى الا لأنه يوم انقطاع الارضاء اذا حصل
 الغفران وليس كذلك بل يجب أن تكون هنا للتعليل ﴿تنبيه﴾ ذهب الكسائي إلى أن أو المذكورة ناصبة
 بنفسها وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالخالفة والصحيح أن النصب بأن
 مضمرة بعدها لأن أو حرف عطف فلا عمل لها ولكنها عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم ومن ثم زعم
 اضرارن بعدها اه اشوتى في شرح الألفية (قوله والجوازم) جمع جازمة أي كلمة جازمة أو جمع جازم أي لفظ
 جازم كما تقدم نظيره في النواصب والجزم في اللغة القطع وسميت هذه الكلمات جوازم لأنها تقطع من
 الفعل حركة أو حرفا وإنما عملت الجزم لما فصله السرافي فقال ان أصل الجوازم وعملت الجزم لأنه لما طال
 مقتضاها يعني الشرط والجزاء اقتضى القياس تخفيفه والجزم اسقاط ثم حمل عليها لم لأن كلا منهما ينقل
 الفعل فان تنقله الى الاستقبال أي الى التعين له ولم الى الماضي وكذلك لما أوأما لام الأمر فجزمت لأن أمر
 المخاطب أي كأمر موقوف أي مبنى على لفظ العرب كلفظ المبني لأنه مثله في المعنى وحملت على الالف النبی
 من حيث كانت ضرورة لها وفيه نظر من جهة حمل الاعراب على البناء وقد أنكر على ابن الحياط مثله اه حفيد

وأجيب بأنه لا يضر حمل الأعراب على البناء فيما ذكر لكونه فرعاً عنه في الفعل وسكت السراfi عن بقية أدوات الشرط لأنها ضمنت معنى إن اه صبان (قوله ثمانية عشر) قد علمت أن الجواز م تسعة عشر بدخال اذا وسيوضح الشارح فيما هناك لا يقال أنما قال المصنف ثمانية عشر ولم يقل تسعة عشر لأن اذا غير موجودة في النثر والكلام على ما هو شأنه نظائراً لأنما تقول لأن المصنف ذكر كيفاً مع أنه غير موجود نظائراً كما ستقف عليه ان شاء الله تعالى ﴿تنبيه﴾ زعم ابن الشجري أن لو قد تجزم فعلاً مضارعاً حملاً على ان مستدلاً بقول الشاعر

نامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت * احدى نساء بني ذهل بن شيبانا

ورده ابن هشام في شرحه بان تسعة فائلا انه لا دليل في البيت لاحتمال أنه سكنه تخفيفاً لتوالي الحركات كقراءة أبي عمرو وينصركم ويشعركم ويأمركم باسكان الراء أو أنه سكن لضرورة الشعر قال ابن مالك في الكافية

وجوز الجزم بها في الشعر * ذو حجة ضعفها من يدرى

وبعضهم أدخل لوف الجازم * وضعفه يعرف عند العالم

وقوله في الشعر لو يحزنك قد * يسكن ضرورة ومثله ورد

(قوله قسم منها يحزم فعلاً واحداً) وهو ستة لم ولما ولأولم والطلب ولا الطلبة (قوله وقسم يحزم فعلين) الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه كسأيتي وهو اثنا عشر باخراج اذا وثلاثة عشر بدخالها (قوله وهي لم) قد يفرغ المضارع بعدها كقوله

لولا فوارس من نعم وأسرهم * يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

فيل ضرورة وقيل لغة وقد مروى عن الحياني أن بعض العرب ينصبها كقراءة بعضهم ألم تشرح وقوله

في أي يومى من الموت أفر * أيوم لم بقدر أم يوم قدر

قال في المعنى وخرج على أن الأصل تشرحن ويقدرن ثم حذفن نون التوكيد الخفيفة وبقيت الفتحة دليلاً عليها قال وفي هذا شدوزان توكيد المنى ولم وحذف النون لغير وقف ولا التقاء سا كنين وقال أبو الفتح الأصل بقدر بالسكون ثم لما تجاوزت الهزمة المفتوحة والراء الساكنة وقد أجرت العرب الساكن المجاور للمحرك مجرى المحرك والمحرك مجرى الساكن اعطاء للجار حكم مجاوره أبداً الهزمة الحركة ألفاً كما تبدل الهزمة الساكنة بعد الفتحة يعنى ولزم حيث نفتح ما قبلها اذ لاتقع الألف الا بعد فتحة اه (قوله قلب معناه وتصيره ماضياً ولما) وهي تعنى

لم حرف نفى وجزم وقلب نحو لما يذوقوا عذاب فيذوقوا فعل مضارع مجزوم بلما وعلامة جزمه حذف النون والواو فاعل (والم) هي لم الا أنها اقترنت بهزمة الاستفهام نحو ألم تشرح فالحمزة للاستفهام التقريري ولم حرف نفى وجزم وقلب وتشرح فعل مضارع مجزوم لم

جئت قبورهم بداء ولما * فنادت القبور فلم يجبه

(قوله لما يذوقوا عذاب) تقدم أنه متوقع أى وسيدوقونه (قوله والم) ظاهر كلام الشيخ خالد في شرح المتن ان ألم أداة مستقلة اجراء على ظاهر المتن وليس كذلك ولذا قال شارحنا ابقاء الله بالسلامة ان أصلهم والم اقترنت بهزمة الاستفهام (قوله فالحمزة للاستفهام التقريري) اعلم أن الاستفهام التقريري عن أمر معلوم للمخاطب يستأنز حمله على اقراره بما هو معلوم منه وأن الهزمة تدخل على النفي فيخرج من الاستفهام إلى التقريري

ثمانية عشر) قسم منها يحزم فعلاً واحداً وقسم يحزم فعلين وبدأ بالقسم الأول فقال (وهي لم) نحو لم يضرب زيد فلم حرف نفى وجزم وقلب ويضرب فعل مضارع مجزوم لم وزيد فاعل وسميت لم حرف نفى لأنها تنفى الفعل المضارع وجزم لأنها تجزئمه وقلب لأنها تقلب معناه وتكسره ماضياً (ولما) وهي تعنى لم حرف نفى وجزم وقلب نحو لما يذوقوا عذاب فيذوقوا فعل مضارع مجزوم بلما وعلامة جزمه حذف النون والواو فاعل (والم) هي لم الا أنها اقترنت بهزمة الاستفهام نحو ألم تشرح فالحمزة للاستفهام التقريري ولم حرف نفى وجزم وقلب وتشرح فعل مضارع مجزوم لم

(وأما) هي لما الا
 أنها اقترنت بهمة
 الاستفهام نحو أما
 أحسن إليك فاهمة
 للاستفهام التقريرى
 ولما حرف نفى وجزم
 وقلب وأحسن فعل
 مضارع مجزوم بما
 (ولام الأمر) نحو لينفق
 ذوسعة فاللام لام الأمر
 وينفق فعل مضارع
 مجزوم بلام الأمر وذو
 فاعل مرفوع بالواو
 لأنه من الأسماء الحسنة
 وسعة مضاف اليه مجرور
 بالكسرة الظاهرة
 (والدعاء) لام الدعاء
 هي لام الأمر الا أنها
 من الأدنى الى الأعلى
 فتسمى لام الدعاء تأديا
 نحو ليقض علينا ربك
 فاللام لام الدعاء و يقض
 فعل مضارع مجزوم بلام
 الدعاء وعلامة جزمه
 حذف حرف العلقوهى
 الياء والكسرة قبلها
 دليل عليها (ولا في
 التهى) نحو لا تخف
 فلانهاية وتخف فعل
 مضارع مجزوم بلا
 الناهية (والدعاء)
 لا الدعائية هي لا الناهية
 الا أنها من الأدنى الى
 الاعلى نحو ربنا
 لا تؤاخذنا فتؤاخذ فعل

حمل المخاطب على الاقرار بما بعد النفي نحو ألم نشرح لك صدرك فيجاب بلى كما في حديث البخارى بينا
 أيوب يغتسل عربانا نغر عليه جراد من ذهب فجعل أيوب يحس في ثوبه فناده ربه يا أيوب ألم أكن أغنيك
 كآثرى قال بلى وعزتك ولكن لا غنى لي عن بركتك وقد تبقى على الاستفهام كقولك لمن قال لم أفعل كذا
 ألم تفعله أى أحق انتفاء فعالك فيجاب بنعم وقد تجبى لغير ذلك كالابطال نحو قوله تعالى ألبان للذين آمنوا
 أن تخشع قلوبهم لذكر الله والتوبيخ نحو ألم نعلمكم ما يتذكر فيه اه من الشنواى (قوله) هي الا أنها
 اقترنت بهمة الاستفهام تقدم أن هذا مخالف لما قاله الشيخ خالد في شرح المتن وأن قول شارحنا أولى (قوله)
 ولام الأمر) اعلم أن جزمها فعلى المتكلم البدوء بالهمز والبدوء بالنون حال كونهما مبنيين للفاعل قليل لأن
 المتكلم لا يأمر نفسه نحو قوله ﷺ قوموا فلاصل لكم وقوله تعالى ولنحمل خطاياكم وأقل
 منه جزمها فعل الفاعل المخاطب نحو قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا وقوله ﷺ لتأخذوا مضافكم
 وقول الشاعر لتقم أنت يابن خير قريش * فلتقض حوائج المساكينا

لامكان الاستغناء عن هذا الأمر بالصيغة كما هو مبين في علم التصريف (قوله) نحو لينفق) هذا مثال للأمر
 وقد تستعمل للتهديد نحو ومن شاء فليكفر كما مر (قوله) لام الدعاء هي لام الأمر) قد قدمنا ذلك فلان تغفل
 (قوله) والكسرة قبلها دليل عليها) أى لأن الياء تقتضى كسر ما قبلها ونظيره الواو تقتضى ضمة ما قبلها
 والألف تقتضى فتحة ما قبلها وذلك لأنك لو لم تكسر الضاد لم يعلم أن أصله يأتى أو غيره (قوله) ولا في التهى) لم
 يصف لا كما أضاف اللام لأن لاعلم لنفسها فلا قبل الاضافة بخلاف اللام فانها نكرة قابلة للاضافة (تنبه)
 اذا أسندت الى الاسم مراد منه لفظه وكان لفظه مبنيا جازلك أن تعربه اعرابا ظاهرا بحسب العوامل كأن
 تقول ضرب فعل ماض بالرفع والتثنية ومن حرف جر بالرفع والتثنية مالم يمنع من الظهور مانع ككون
 آخر الاسم ألفا في على حرف جر واذا كان ثانيا الكلمة الثابتة المراد لفظها حرف لين ضاعفته فتقول في لولو
 وفي حرف جر وفي ماماء بقلب الألف الثانية الحادثة بالتضعيف همزة لامتناع اجتماع ألفين وجازلك أن
 تحكيه بحالة لفظه وهو الأكثر فيكون اعرابه مقدرا منع من ظهوره حركة الحكاية أو سكونها ولا يبعد اذا
 كان لفظه حرفا أن يبنى للشبه اللفظى بالحرف قاله الصبان قال التقير اذا كان لفظه حرفا لو احدا اذا أسندت اليه
 عبرت باسمه فتقول في مثل ضربت التاء المضمومة فاعل مثلا قال البرناوى

وعيب في الاعراب أن تقول في * نحو تحصنت بلطفك الحفى
 ت فاعل وأن تقول حرف جر * أو جملة أو مبتدا بلا خبر
 (قوله) وتخف فعل مضارع مجزوم) أصله تخوف قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار تخاف ثم
 حذفت الألف لالتقاء الساكنين فصار تخف واعلم أن جزم لا في التهى فعلى المتكلم نادر كقوله
 لأعرفن ربنا حورا مدامها * مردفات على أعقاب أكوار
 والرب الرب القطيع من البقر الوحشية والحوار بالضم شدة البيضاء للعين في شدة سوادها ودمامها أى عيونها
 والاكوار الرجال بأدواتها وكقوله

اذا ما خرجنا من دمشق فلانند * لها أبدا مدام فيها الجراض
 الجراض بالضم الاكول الواسع البطن وعنى به معاوية رضى الله عنه اذا كان الفعل مستندا الى الفاعل
 وأما الى النائب فكثير تقول لا أخرج ولا تخرج (قوله) لا الدعائية هي لا الناهية) قال الزرقانى قال في المعنى ان
 لا يكون للالتباس كقولك لتظيرك غير مستعمل عليه لاتفضل كذا قال الدمامين اما احتاج الى قوله غير
 مستعمل مع أنه قد فرض أن المخاطب نظير المتكلم لأن الاستعمال لا يستلزم العلوفيجوز أن يتحقق من النظر
 بل من الأدنى أيضا اه ومقتضى هذا أن الطلب من المستعمل نهي لا التماس فلا تكن المساواة في نفس الأمر

في كونه التماسا اه يس على التوضيح (قوله ثم أخذ يتكلم) عطف على متوهم أى ذكر ما هو ثم أخذ
وأخذ من أفعال الشروع يرفع الاسم وينصب الخبر وخبره مضارع مجرد من أن وجوبا قال ابن مالك
ومثل كاد في الأصح كريا * وترك أن مع ذى الشروع وجبا
كأنشأ السائق يحمد وطفق * كذا جعلت وأخذت وعلق
(قوله على ما يجزم فعلين) الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه قال أبو حيان التسمية بالجواب والجزاء
مجاز فإن الجزاء الثواب أو العقاب على فعل والجواب ما وقع في مقابلة كلام السائل لكن لا أشبه الفعل
الثاني في ترتيبه على الأول الجزاء والجواب ميمى جزاء وجوبا اه ملخصا قال سم دعوى التجوز صحيحة
باعتبار اللغة أما باعتبار الاصطلاح فهي ممنوعة بل الظاهر أن التسمية حقيقة اصطلاحية اه صان
﴿ تنبيه ﴾ ان هذه الأحرف التى تجزم فعلين في لحاق ما على ثلاثة أضرب ضرب لا يجزم لا يقترباها وهو
حيث وأذ وكيف وأجاز بعضهم الجزم بالأولين بدون ما وضرب لا يلحقه ما وهو من ومهما وأنى وما أجاز
الكوفيون في من وأنى وفيهما كلسنين ان شاء الله تعالى في عملها وضرب يجوز فيه الأمران وهوان وأنى
ومنى وأين وأيان ولبعضهم نظما كما في السجعى

قد لزم ما حينا واذما * وامتنعت في من وما ومهما
كذلك في أنى وبقايا أنى * وجهان اثبات وحذف ثبتا
(قوله وان) بكسر الميمزة هي ترد لأربعة أقسام نظمت ذلك فقلت

وان على أربعة أقسام * وهذه تختص بالأحكام
شرطية وهى التى تؤصل * كذلك تخفيف التى تتقل
وزيد فى مان يقوم أحمد * والننى قد أنى ورنى أحمد

وأشرت بقولى وهى التى تؤصل الى أنها أم البلب بالنسبة الى الأدوات (قوله يجزم فعلين) سواء كان مضارعين
نحو وان تعودوا نعد أو ماضيين نحو وان عدتم عدنا أو ماضيا مضارعا نحو ان كان زيد قائما أقم وعكسه وهو
قليل حتى خصه الجمهور بالشعر وذهب الفراء ومن تبعه الى جوازه فى الاختيار ومنه ان نشأ نزل عليهم من
السماء آية فظلت أعناقهم لها خاضعين لأن تابع الجواب جواب فاذا تسلط على المضارع جزم لفظه أو الماضى
فجعله فهذا مراد قول بعضهم قديجزم فعلا وجملة (قوله فيقيم الأول مجزوم بان) قيل الأدوات لم تعمل الا فى
الشرط والشرط وحده عمل فى الجواب أو هو مع الأدوات لضعفها وحدها وقيل الشرط والجواب تجازما
ونظمت ذلك فقلت وأدوات الجزم للفعلين * هى التى تعمل جزم ذين

وقيل جزم الشرط بالأداة * جزم الجزأ بالشرط أو مع هاتى
بسبب الضعف فيستعين بما * تجزئهما قيل هما تجازما

(قوله وما) وهى نوعان زمانية أثبت ذلك الفارسى وأبو البقاء وأبو شامة وابن برى وابن مالك وهو ظاهر فى
قوله تعالى فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم أى استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم قاله فى الغنى وغير زمانية وهو
ما مثله الشارح (قوله ما اسم شرط جازم) وهو مفعول مقدم لتفعل الذى هو فعل الشرط أى أى شئ تفعل
بالنصب أو فعل فمابنى على السكون فى عمل نصب (قوله ومن) هو موضوع لمن يفعل ثم ضمن معنى الشرط
(قوله فمن اسم شرط جازم) عمله رفع بالابتداء والخبر جملة الشرط على الراجح وقيل جملة الجواب وقيل هما
ولا يرد على الأول أن الفائدة متوقعة على الجواب لأن توقعها عليه من حيث التعليق فقط لا من حيث الخبرية
فقولك من يقيم لم يكن فيه معنى الشرط لكان بمنزلة قولك كل من الناس يقوم اه من بعض حواشى الشيخ
خالد كالسنوانى (قوله ومهما) المختار أنها بسيطة اذ لا يقوم على التركيب دليل وقيل مركبة وعلى هذا فقال
بعضهم أسلها ماما الأولى شرطية والثانية زائدة فنقل اجتماعهما فأبدلت ألف الأولى ها وانما ساء ذلك لوجود

مضارع مجزوم بلا
الدعائية الى هنا انتهى
الكلام على ما يجزم
فعلا واحدا ثم أخذ
يتكلم على ما يجزم
فعلين فقال (وان) وهى
حرف يجزم فعلين
الأول فعل الشرط
والثاني جوابه وجزاؤه
نحو ان يقيم زيد يقيم
عمرو فيقيم الأول مجزوم
بان على أنه فعل الشرط
والثاني مجزوم بها أيضا
على أنه جوابه وجزاؤه
(وما) نحو ما تفعل افعل
فما اسم شرط جازم
تجزم فعلين الأول فعل
الشرط والثاني جوابه
وجزاؤه فتفعل الأول
مجزوم بها على أنه فعل
الشرط والثاني أيضا
مجزوم بها على أنه جوابه
وجزاؤه (ومن) نحو
من يقيم أقم معه فمن
اسم شرط جازم تجزم
فعلين فيقيم الأول
مجزوم بها على أنه فعل
الشرط والثاني أيضا
مجزوم بها على أنه جوابه
وجزاؤه (ومهما) نحو
مهما تفعل افعل

مثله في ماء أصله موه بدليل مياه هذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين أصلها مه بمعنى اكفف زيدت عليها ما حدث بالتركيب معنى لم يكن قبل التركيب وهو الشرطية وأجازه سيويه قال الصبان قال الدماميني لمن قال بالسلطنة أن يكتبها بالياء ولمن قال أصلها مامان يكتبها بالألف فانظره **(قوله)** فهما اسم شرط **(قوله)** الجمهور بدليل عود الضمير عليهما في قوله تعالى مهما تأتتا به من آية وزعم السهيلي وابن يسعون أنها حرف وعلى القول الأول فهما مبتدأ مبني على السكون في محل رفع وتفعّل فعل مضارع مجزوم على أنه فعل الشرط وهو وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ والعائد محذوف تقديره مهما تفعّله **(قوله)** واذ ما **(قوله)** وهي للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط **(قوله)** وهي حرف مثل ان هذا ما ذهب اليه سيويه بمنزلة ان الشرطية فاذا قلت اذ ما تقيم أقم معناه ان تقيم أقم وقال البرد وابن السراج والفارسي انها ظرف زمان وأن المعنى في المثال متى تقيم أقم واحتجوا بأنها قبل دخول ما كانت اسما والأصل عدم التغيير وأجيب بأن التغيير قد تحقق بدليل أنها كانت للماضى فصارت للمستقبل فدل على أنها نزاع منها ذلك المعنى البتة واعترض بأنه لا يلزم من تغيير زمانها تغيير ذاتها كالمضارع فانه موضوع لأحد الزمانين الحال والاستقبال واذ دخل عليه لم انقلب زمانه الى المعنى مع بقاء ذاته على أصلها اه تصرع **(قوله)** وأى هو موضوع لشيء يكون من جنس ما يضاف اليه فهو في قولك أيهم يقيم أقم لمن يعقل وفي قولك أى الدواب تركب أركب لما لا يعقل وفي قولك أى يوم تصم أصم للزمان وفي قولك فى أى موضع تجلس أجلس للمكان **(قوله)** فأيا اسم شرط جازم وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره لأنه مفعول مقدم لتضرب **(قوله)** ومتى هو موضوع للزمان ثم ضمن معنى الشرط **(قوله)** متى اسم شرط جازم محله نصب على الظرفية الزمانية **(قوله)** وأيان **(قوله)** بفتح الهمزة وكسرهما لغة سليم وقرئ بها شاذ وهي لا تختص بالزمان للمستقبل وهو صريح تمثيل السكاكى والقروين بأيان جئت والذي في التسهيل وكلام أبى حيان أنها تختص بالمستقبل كقوله تعالى أيان يعمنون فلا يقال أيان خرجت قاله الدماميني اه صان **(قوله)** فأيان اسم شرط جازم مبنى على الفتح في محل نصب على الظرفية الزمانية **(قوله)** وأين هو اسم موضوع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط **(قوله)** فأين اسم شرط جازم مبنى على الفتح في محل نصب على الظرفية المكانية والعامل فيه تنزل **(قوله)** ومازائدة على سبيل الجواز قال الأهدل قال أبو البقاء دخول ما على أين يقوى معناها في الشرط ويجوز حذفها اه **(قوله)** وأنى وهو اسم موضوع للمكان ثم ضمن معنى الشرط كآين وقيل للزمان كنى وقيل للحال كيف وقيل للثلاثة وقد جوزت في قوله تعالى فأتوا حرشك أنى شئت أى من أين شئت وفى أى وقت شئت أو كيف شئت اذا كان الماتى واحدا وهو محل الحرث الذى هو القبل دون الدبر اه أهدل في شرح التمامة **(قوله)** فأنى اسم شرط جازم مبنى على السكون في محل نصب على الظرفية المكانية **(قوله)** وحيثا **(قوله)** اما وجبت زيادة ما فيها لتكفيها عن الاضافة فيتأتى الجزم بها وانما لم يجتمع الاضافة والجزم لأن المضاف اليه حال محل الاسم فهو واجب الجزم فكيف يجزم وهي اسم موضوع للدلالة على المكان وتضمن معنى الشرط اذا اتصلت به وأجاز الأخفش استعمالها بمعنى الزمان قال الشاعر

حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الأزمان

قال في المعنى وهذا البيت دليل عندى على محيئها للزمان اه خلافا لظاهر عبارة الشيخ خاله في التصريح فراجع ان شئت **(قوله)** حيثما تستقم هو من بحر الحذف وتقطيعه فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن ولم يعرف قائله والاستقامة الاعتدال والنجاح الظفر بحاجة **(الاعراب)** لفظ الجلالة فاعل يقدر ونجاح مفعول به في حرف جر غابر مجرور بفي مضاف والأزمان مضاف اليه والمعنى في أى زمن تبدل ولانه رج تنظف بمحاجتك في باقي الأيام والاستقامة هو أمر شيب النبي ﷺ وفي الحديث شيبتى هود **(قوله)** وكيفى هي موضوع لتعميم الأحوال **(قوله)** الجزم بها قاله الكوفيون وبه قال من البصريين قطرب وهو شاذ

فهما اسم شرط جازم وتفعّل الأول مجزوم بها على أنه فعل الشرط والثانى كذلك على أنه جوابه وجزاؤه واذما هي حرف مثل ان نحو اذما يقيم زيد يقيم عمرو واعرابه كاعراب مثال ان وقد تقدم **(وأي)** نحو أيأ تضرب أيأ اسم شرط جازم وما بعده مجزوم به على أنه شرطه وجوابه وجزاؤه **(ومتى)** نحو متى تأكل **(وأيان)** نحو أيان مات عدل أعدل **(وأيان)** اسم شرط جازم ومازائدة وما بعده شرطه وجوابه وجزاؤه **(وأيان)** نحو أيان تنزل أنزل **(وأيان)** اسم شرط جازم ومازائدة وما بعده شرطه وجوابه وجزاؤه **(وأيان)** نحو أيان تستقم ترجع **(وأيان)** اسم شرط جازم وما بعده شرطه وجوابه وجزاؤه **(وحيثا)** نحو حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا حيثما اسم شرط جازم وتستقم فعل الشرط ويقدر جوابه **(وكيفى)** الجزم بها قاله الكوفيون

(قوله ومنه البصريون) قال بعضهم لم نقف لماعلى شاهد في كلام العرب يستدل به على الجزم بها ومذهب
 البصريين أنها يجازى بها معنى الاعمال وأما تعليمهم بقولهم لوجوب موافقة شرطها لجواها إنما يتأتى ذلك في
 قولك كيفما تصنع أصنع وقد توجد المخالفة كما في قوله تعالى ينفق كيف يشاء أى كيف يشاء ينفق ومعلوم أن
 الاتفاق غير المشينة وليت شعري ما حملهم على ذلك (قوله وإذا في الشعر خاصة هذا زائد على الثمانية عشر)
 قدمناه في أول البحث (قوله في الشعر خاصة) أى فانه لا يجزم بها الا في الشعر خاصة فلا يوجد لافي قليل
 من الكلام ولا في كثير خلافا لبعضهم حيث جوز ذلك في النثر على قلة قال ابن مالك في الكافية

وشاع جزم باذا حملا على * متى وذا في الشعر لن يستعমা

(قوله وإذا تصبك خصاصة فتحمل) الحاء المهمة وفي رواية بالجيم وصدرة (استغن ما أغناك ربك بالغنى)
 قاله عبد القيس بن خفاف بن عمرو بن حنظلة اسلامي وهو من بحر الكامل وتفاعيله متفاععلن متفاععلن
 متفاععلن مرتين والخصاصة الحاجة والشدة والتحمل تكلف المشقة والتجمل اظهار الجمال بالتعفف
 (الاعراب) استغن فعل أمر ومامصدرية ظرفية تسبك الفعل بعدها مصدرا أغناك ربك فعل ومفعول
 وفاعل بالغنى جار ومجرور متعلق بأغناك أو باستغن وهو عندي أولى وإذا اسم شرط جازم تجزم فاعلن الأول
 فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه ومحل نصب على الظرفية الزمانية هنا وباقي الاعراب في الشرح (قوله)
 بحرركة الروى) مى رويأ لأنه مأخوذ من الروية وهى الفكرة لأن الشاعر يتفكر فيه فهو فاعل بمعنى
 مفعول أو مأخوذ من الرواء بالكسر والمد وهو الحبل الذى يضم به شىء الى شىء لأنه يضم أجزاء البيت ويصل
 بعضها ببعض فهو فاعل بمعنى فاعل وهو عند العرب وضين حرف بنيت عليه القصيدة ونسبت اليه فيقال قصيدة
 لامية أو دالية أو ميمية وهكذا (تتمة) أسماء الشرط ما كان من اظرفا مطلقا سواء كان زمانيا كائى فى أى يوم
 تصم أصم أو مكانيا كهى فى أى مكان تجلس أجلس فحله نصب على الظرف بفعل الشرط كاذكرنا أولا فى
 مواضع قال الأهدل اذا فان العامل فيها جوابها على قول الأكثر وعند المحققين العامل فيها شرطها اه
 ومأربده الحدب كهما فى قولك مهما تجلس فيه أجلس أى أى جالس فنصب على المفعول المطلق بفعل
 الشرط أيضا ونحو من يقيم أقم مرفوع على أنه مبتدأ خبره فعل الشرط أو مع جوابه على ما قدمنا ونحو أى
 تقرب أضرب مفعول به والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿باب مرفوعات الأسماء﴾

معنى الباب والأسماء مرفوعة فى الكتاب ثم إضافة مرفوعات الى الأسماء من إضافة الصفة للموصوف أى
 الأسماء المرفوعة أو من الإضافة البائية أى المرفوعات التى هى الأسماء لكن الأولى أن تكون بمعنى من أى
 المرفوعات من الأسماء وقد صرح فى بعض العبارات والمرفوعات جمع مرفوع لا مرفوعة لأن موصوفه
 الاسم وهو مذكر لا يعقل وجمعه جمع مؤنث مطرد كالصفات للذكر من الحيل والأيام والحاليات والجال
 الراسيات وبصح أن يكون جمعا لمرفوعة أيضا أى كلمة مرفوعة ولا ينافيه قوله بعد سبعة بالتأنيث لما قدمنا
 عند قول المؤلف احدى الزوائد الأربع فلتراجع ثمه وخرج بقيد الأسماء المرفوعات من الأفعال فانها تقدمت
 فى قوله هناك وهو مرفوع أبدا وقدم الأفعال لأنها عاملة فى الأسماء والأسماء ليس لها دخل فى عمل الأفعال
 غالبا ورتبة العامل مقدمة على رتبة المفعول وتخرج أيضا المنصوبات والمجرورات من الأسماء (قوله المرفوعات

سبعة) لا يخفى أن المرفوعات أكثر من سبعة اذ بقى منها اسم أفعال المقاربة نحو كاد زيد يقوم واسم ما ولا
 ولات وان المشبهات بليس وخبر لا التى لنفى الجنس وبعضهم أجاب بأنها داخلة فى أخوات كان وأن المراد
 بأخوات كان نظائرها فى رفع المبتدأ ونصب الخبر وبأخوات ان نظائرها فى نصب المبتدأ ورفع الخبر ومعلوم أن
 غير لا التى لنفى الجنس داخلة فى كان وأخواتها ولا التى لنفى الجنس داخلة فى ان وأخواتها وأجاب الشنوائى أنه
 لا يراد بقوله سبعة حقيقة الحصر بل المراد التسهيل على المبتدى بمنعه عن التوجه لغيرها الواقع فى المشقة

ومنعه البصريون

مثاله كيفما تجلس

أجلس فكيفما اسم

شرط جازم وما بعده

شرطه وجوابه وجزاؤه

(وإذا فى الشعر خاصة)

هذا زائد على الثمانية

عشر وسمع الجزم باذا

فى الشعر لافى الثروما

سمع قول الشاعر

* وإذا تصبك خصاصة

فتحمل *

فتصب فعل الشرط

وجملة تحمل جوابه

فالفاء رابطة للجواب

وتحمل فعل أمر مبنى

على سكون مقدر منع

من ظهوره اشتغال

الحل بحرركة الروى والله

سبحانه وتعالى أعلم

(باب مرفوعات الأسماء)

المرفوعات سبعة

الناشئة عن الإشارة بالغير بالتعبير بما يشعر بعدم الحصر فيها والجواب الأول هو أولى ولنا جواب ثالث وهو عديمة خروج ما ذكر بقوله المبتدأ والخبر وأريد به الأصلية فإن اسم غير أصله مبتدأ وخبر لأصله خبر فليتامل **(قوله)** وهي الفاعل) بدأ به لأنه أصل المرفوعات عند الجمهور ولأن عامله لفظي ككسائي مبسوطا في باب الفاعل قال الراوي والسبب في كون الفاعل مرفوعا والمفعول منصوبا كون الفاعل واحدا والمفعول أشياء كثيرة لأن الفعل قد يتعدى إلى مفعول واحد وإلى مفعولين وإلى ثلاثة ثم يتعدى أيضا إلى المفعول من أجله وإلى الظرفين وإلى الحال فلما كثرت الفاعيل اختير له أخف الحركات وهو النصب والمائل الفاعل اختير له أثقل الحركات وهو الرفع حتى تقع الزيادة في العدد مقابلة للزيادة في المقدار فيحصل الاعتدال اه **(قوله)** نحو جاء زيد الخ) مثل بأربعة أمثال إشارة إلى أن الفاعل أمام مرفوع بالضمة الظاهرة أو المقدرة فالأول لفظ زيد والثاني للتعذر أو للثقل أو للنسبة فالأول لفظ الفتى والثاني لفظ القاضي والثالث لفظ غلامى فالفتى والقاضي وغلامى كلها فاعل لأنه معطوف على الفاعل والمعطوف على الفاعل فاعل أيضا **(قوله)** الذى لم يسم فاعله) أى لم يذكر فاعله الاصطلاحى بأن ترك ولم يقصد قولنا الفاعل الاصطلاحى لا يرد نحو أنبت الربيع البقل ونحو

وهي الفاعل) نحو جاء زيد والفتى والقاضي وغلامى (والمفعول الذى لم يسم فاعله) نحو ضرب زيد ويضرب عمرو (والمبتدأ وخبره) نحو زيد والفتى والقاضي وغلامى قائمون (واسم كان وأخواتها) نحو كان زيد قائما (وخبر ان وأخواتها) نحو ان زيدا قائما (والتابع للمرفوع وهو أربعة أشياء النعت) نحو جاء زيد الفاضل (والعطف) نحو جاء زيد وعمرو (والتوكيد) نحو جاء زيد نفسه (والبدل) نحو جاء زيد أخوك وهذه كلها

مذكورة هنا إجمالا على سبيل التعداد وسيدكر كل واحد منها في باب مفصلة والله سبحانه وتعالى أعلم **(باب الفاعل)**

أشباب الصغير وأفنى الكبير كرك الغداة ومر العشى فان كلامن البقل واشابة الصغير وافتاء الكبير اسم حذف فاعله الحقيقي وهو الله تعالى وليس مما دخل تحت مانحن فيه وإضافة فاعل إلى ضمير المفعول لأدنى ملامسة أى لكون الفاعل فاعلا بفعل متعلق بالمفعول صحت الإضافة إلى ضمير المفعول فلا يقال كيف يضاف إلى ضمير المفعول مع أنه انما هو فاعل الفعل لا فاعل المفعول فتفطن **(قوله)** نحو ضرب زيد) بضم الضاد وكسر الراء وقوله ويضرب عمرو بضم الياء وفتح الراء **(قوله)** والمبتدأ) أى ولو مجرورا بحرف الجر الزائد كما في بحسبك درهم **(قوله)** قائمون) الواو عائدة للجماعة لا للجمع كعملت **(قوله)** وأخواتها) أى نظائرها ككسائي **(قوله)** والتابع للمرفوع) أى ولو عملا كفى كفى بالله العليم شهيدا برفع العليم لأنه نعت للمرفوع عملا **(قوله)** وهو) أى مطلق التابع لا بقيد كونه مرفوعا والحقيقة أنه خمسة والخامس عطف البيان ولعله انما تركه لاستغنائها بالبدل اذا مابصر أن يكون بدلا صح كونه عطف بيان لا في لفظة قليلة قال ابن مالك وصالحا بلدية يرى * في غير نحو يا غلام يعمرأ ونحو بشر تابع البكرى * وليس أن يدل بالمرضى **(قوله)** والعطف) أى للنسق اذ هو المراد في كلام مؤلفنا **(قوله)** على سبيل التعداد بفتح التاء) قال الصبان ومذهب البصريين أن النفعال بالفتح مصدر فعل الحق جى به كذلك للتكثير والله سبحانه وتعالى أعلم **(باب الفاعل)**

قال الرازى قال الخليل الأصل في الرفع الفاعل والبواق مشبهة وقال سيويه الأصل هو المبتدأ والبواق مشبهة به وقال الأخفش كل واحد منهما أصل برأسه واحتج الخليل بأن جعل الرفع اعرابا للفاعل أولى من جعله اعرابا للمبتدأ والأولوية تقتضى الأولوية بيان الأول أنك اذا قلت ضرب زيد بكر باسكان المهملتين لم يعرف أن الضارب من هو والمضروب من هو أما اذا قلت زيد قائم باسكانهما عرفت من نفس اللفظتين أن المبتدأ أيهما والخبر أيهما فثبت أن افتقار الفاعل إلى الاعراب أشد فوجب أن يكون الأصل هو وبيان الثاني أن الرفع حالة مشتركة بين المبتدأ والخبر فلا يكون فيها دلالة على خصوص كونه مبتدأ ولا على خصوص كونه خبرا أما لا شك أنه في الفاعل يدل على خصوص كونه فاعلا فثبت أن الرفع حق الفاعل الآن المبتدأ لما أشبه الفاعل في كونه مسندا إليه جعل مرفوعا رعاية لحق هذه المشابهة وحجة سيويه أن بياننا أن الجملة الاسمية مقدمة على الجملة الفعلية فاعراب الجملة الاسمية يجب أن يكون مقدما على اعراب الجملة الفعلية والجواب أن الفعل أصل في الاسناد إلى الغير فكانت الجملة الفعلية مقدمة وحيثئذ يصير هذا الكلام دليلا

للخيل اه (قوله الفاعل) أى اصطلاحاً وأما لغة فهو من أوجد الفعل سواء تقدم في الذكر على فعله أو تأخر اه فأكبى على التهمة وما أراه غيره وهو إشارة الى أن زيد من قولك زيد قائم فاعل لأنه الذى أوجد القيام وقائم زيد مثله (قوله هو الاسم) أى الصريح أو المؤول لوجود ساك و لو تقدير هو وهما أن الفتوحة المشددة وأن الناصبة للفعل وما نحو أولئك هم أنا أنزلنا ألبان للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله وقول الشاعر يسر المرء ما ذهب اليلالى * وكان ذهابهن له ذهاباً

أى ذهابها وإنما يقدر منه أن الساكنة النون لعدم ثبوت تقدير غيرها نحو * وما راعى الأيسر * أى الآن يسير أى سيره وليس عند البصريين فاعل مؤول بلاسباك واستثنى بعضهم باب التسوية نحو سواء عليهم أأنذرتهم خلافاً للكوفيين قال بعضهم لاحجة لهم فى نحو ثم بداهم من بعد مارأوا الآيات ليسجننه حيث أولوا ليسجننه بالسجن بفتح السين على أنه فاعل بدلاحتال أن يكون فاعل بادصميراً مستترا راجعاً الى المصدر المفهوم منه والتقدير ثم بداهم بداء كجاء مصرح به فى قوله * بدالى من تلك القلوص بداء * ومثله قوله تعالى تبين لكم كيف فعلنا بهم أى جواب كيف فعلنا وقوله تعالى أولئك هم الذين هلكوا أى كثرة اهلاكتنا والكوفيون استدلوا بتلك الآيات ففوزوا نحو يعجبني يقوم زيد وظهر لى أقام زيد (قوله المرفوع) قال الشيخ خالده فى شرح المتن أن هذا التعريف رسم بنحو الفاعل وهو مبنى على ما قاله بعض أن الأمور الاصطلاحية لا يمكن الوقوف على ذاتياتها جز ما لجميع تعاريفها رسوم لجواز أن لها ذاتيات غيرها بينهما لزوم مساو لأعم ولاأخص قال الفخر الرازى فى نظير هذا المقال وهو عن التحقيق بعزل أذهى أمور اعتبارية يلاحظها الواضع ويضع الألفاظ بازائها ولا ماهية لها عند الواضع اهذه الأمور فالتعريف بهاد على أن عدم الجزم بأن هذه الأمور ذاتيات لا يوجب الجزم بأن التعريف رسم كاهو ظاهر نقله عنه قاضى الفضاة مولانا شيخ الاسلام زكريا الأنصارى على ايساغوجى فى آخر الكليات الخمس ولقد كان يخطر ببالى والله الحمد اه أمير على الأزهريه ووجه كون ما ذكره المصنف ربما أن الرفع خاصة لكن لعل الاطلاق بل بقيد كون الرفع بالفعل المذكور قبله اذ لو كان الرفع المطلق خاصة للفاعل لجه لسان صحيح الفهم فضلا عن لسان عليه اذ يتحقق فى النائب والمبتدا والخبر فلذا كان هذا الرسم تاما لا ناقصا والتام ما ذكر فيه جنس وهو هنا الاسم وخاصة هو قوله المرفوع الى آخر ما ذكره وقد علمت رده بامر (قوله أيضا المرفوع) أى لفظا نحو قال الله أو تقديرا لا تعذرا نحو جاء الفتى أو للفتل نحو جاء القاضى وقد يجرب لفظه باضافة المصدر نحو ولولادفع الله الناس أو اسمه نحو من قبله الرجل امرأته الوضوء أو بمن الزائدة نحو مجاءنا من بشرى أى مجاءنا بشير أو الباء الزائدة نحو كفى بالله شهيدا أى كفى الله وفى هذا قلت نظما

(الفاعل هو الاسم المرفوع المذكور قبله)

وقد يجرب لفظه نحو كفى * بالموت واعظا ونكبرى من نفي

وأبهم المصنف رافع الفاعل ليكون كلامه جاريا على القولين فى رافعه والصحيح عند سيويه أن رافعه ما أسند اليه من فعل أو شبهه وقال خلف الأحران رافعه هو الاسناد ووجهه بعضهم أن العامل هو ما به يتقوم المعنى المتقضى للأعراب وهو الفاعلية وتوجيه مذهب سيويه قد قدمناه فى باب الاعراب عن الرضى تنبيه * قد ينصب الفاعل ويرفع المفعول به اذا أمن اللبس ويمع من كلامهم خرق الثوب المسهار وكسر الزجاج الحجر وهو مسموع لا يقاس عليه قال ابن مالك فى الكافية

ورفع مفعول به لا يلبس * مع نصب فاعل روعا فلا تنس

(قوله المذكور قبله فعله) هذا الكلام يلوح بل يصرح الى وجوب تقديم الفعل على الفاعل وهو كذلك قال الرازى لأن الفعل إثباتا كان أو نفيا يقتضى أمرا ما يكون هو مسندا اليه فصول ماهية الفعل فى الذهن يستلزم حصول شئ يسند الذهن ذلك الفعل اليه والمتنقل اليه متأخر بالرتبة عن المتنقل عنه فلما وجب كون الفعل مقدما على الفاعل فى الذهن وجب تقدمه عليه فى الذكر فان قالوا لا يجد فرقا فى العقل بين قولنا ضرب

زيد وبين قولنا زيد ضرب قلنا الفرق ظاهر لأننا إذا قلنا زيد لم يأن من وقوف الذهن على معنى هذا اللفظ أن يحكم بإسناد معنى آخر إليه أما إذا فهمنا معنى لفظ ضرب لزم منه حكم الذهن بإسناد هذا المفهوم إلى شيء ما إذا عرفت هذا فنقول إذا قلنا زيد ضرب فقد حكم الذهن بإسناد مفهوم ضرب إلى شيء ثم يحكم الذهن بأن ذلك الشيء هو زيد الذي تقدم ذكره حينئذ قد أخبر عن زيد بأنه هو ذلك الشيء الذي أسند الذهن مفهوم ضرب إليه وحينئذ يصير قولنا زيد خبراعنه وقولنا ضرب جملة من فعل وفاعل وقعت خبرا عن ذلك المتبدا اهـ ﴿ تنبيه ﴾ حكى ابن هشام أن الكوفيين أجازوا في قوله تعالى إن امرؤ هلك أن يكون امرؤ فاعلا لهلاك وإن كان متقدما عليه وذلك لأنهم أجازوا تقديم الفاعل على الفعل قليل فائدة الخلاف بين أهل البلدين قلنا فائدته تظهر في التنبيه والجمع فتقول على رأى البصريين الزيدان قاما والزيدون قاموا وعلى رأى الكوفيين الزيدان قام والزيدون قام (قوله فعلة) أى أو شبهه كاسم الفاعل نحو أقام الزيدان والصفة المشبهة باسم الفاعل نحو زيد حسن وجهه بالرفع وأمثلة المبالغة نحو أصراب زيد والصدر نحو عجت من ضرب زيد عمرا بتثوين ضرب ورفع زيد واسم المصدر نحو عجت من عطاء الدنانير زيد واسم الفعل نحو هيأت العقيق والظرف نحو زيد عندك غلاما والجار والمجرور نحو زيد في الدار غلاما وأفضل التفضيل نحو مرت بالأفضل أبوه واسم موضوع موضع الفعل نحو إياك أنت وزيد أن تخرجاً فانت توكيد للضمير المستتر في إياي الصح عطف وزيد عليه ولبعضهم في هذا نظما على سبيل الغز

أبن لى ماضير ذو ضمير * له رفع به وله استنار
وقد عدوه فاعله وقالوا * له التوكيد صار له اعتبار

وقلت عيبا لغرابة هذا الغز

أجبت وذلك في إياك أننا * وزيد اذ بعطف قد يصار
على ما كان مستترا بيا * فالتوكيد صار له اعتبار

(قوله نحو قام زيد الخ) مثل بمثالين الأول لما يرفعه الماضي والثاني لما يرفعه المضارع (قوله وهو) أى الفاعل على قسمين (قوله بلا قيد) أى بلا قيد التكلم والخطاب والالغية (قوله مادل على متكلم) الأولى ليكون جارا على نسق ما قبله مادل على مساهم بقيد التكلم أو الخطاب أو الالغية وعدل عن ذلك تفننا (قوله فالظاهر) يرفعه مامر ولا يرفعه فعل أو اسم الفعل بمعنى الأمر ﴿ تنبيه ﴾ أوجب الامام السكاكي أن يكون رجل في قولك رجل جاءني بدلا من الضمير المستتر وقال لأنه لو جعل فاعلا ثم قدم وجعل مبتدأ صار مبتدأ منكرا بغير مسوغ فأحوجه إلى ذلك التكلف لأن من شرط التخصيص عنده أن لا يكون الاسم المتقدم بحيث لو أخر صار فاعلا معنى لالفاظا ورده القزويني بأن في ذلك مكابرة وأجاب الامام الفناري بأنه ليس المراد أن المرفوع في مثل عرف رجل بدلا من رجل عرف مقدر بعرف رجل على أن لا يكون بدلا حتى أن رجلا عرفا يكون مقدر بعرفا رجلا فهو دائما في التقدير دون التحقيق (قوله نحو قولك قام زيد) مثل المصنف بعشرة أنواع وهذا النوع هو المفرد المذكر (قوله وقام الزيدان) هذا نوع ثان وهو المثنى المذكر وأشار به إلى أنه يجب تجريد الفعل وإن أسند إلى المثنى أو المجموع قال ابن مالك وجرى الفعل إذا ما أسندا * لاثنتين أو جمع كفاز الشهدا

وأما وجب التجريد لأنك إذا قلت قاما الزيدان وقاموا الزيدون لتوهم أن الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر وما قبله فعل وفاعل خبر مقدم ومثله في تنزيه الوصف وجمعه فالترزم توحيد المسند دفعا لهذا الابهام وهذا هو الفارق بين التانيث وبين التنبيه والجمع حيث أحقوا علامة التانيث دون ما هنا كسيائي وقدي بلحق الفعل الألف مع اسناده إلى اثنين فنه قوله

تولى قتال المارقين بنفسه * وقد أسلماه مبعد وحيم

فعلة) نحو قام زيد ويقوم
عمر) وهو على قسمين
ظاهر) وهو مادل على
مساهم بلا قيد كزيد
ورجل (ومضمر)
وهو مادل على متكلم
أو مخاطب أو غائب
كأنا وأنت وهو
فالظاهر نحو قولك
قام زيد) فقام فعل
ماض مبنى على فتح
ظاهر في آخره وزيد
فاعله مرفوع بالضممة
الظاهرة (ويقوم زيد)
فيقوم فعل مضارع
مرفوع لتجرده عن
النائب والجازم وزيد
فاعل مرفوع بالضممة
(وقام الزيدان) فقام
فعل ماض والزيدان
فاعل مرفوع بالألف
نيابة عن الضمة لأنه معنى

وقوله

نسبا حاتم وأوس لدن فا * صت عطايك يا ابن عبد العزيز

وقوله

ذريتي للغي أسعى فاني * رأيت الناس شرهم الفقير

وأحقرهم وأهونهم عليه * وان كانا له نسب وخير

ولما رأيت هذه البيتین مدحا للغي وذما للفقير لم أتركهما سدى فعارضتهما بما وسعت منه يدا فقلت

ذريتي أطلب الفقر المهانا * لدى من عابه كلب حقير

ومدح الفقر موجود فاني * رأيت الناس إخيرهم الفقير

وأحقرهم غنى المال عندي * وان كانا له مال وخير

(قوله) ويقوم الزيدان) هومن النوع الثاني الآن الرفع هنا فعل مضارع (قوله) وقام الزيدون) هذا

نوع ثالث وهو جمع المذكور السالم وأشار به الى وجوب تجريد الفعل مع استناده الى جمع المذكور السالم فلا يقال

قاموا الزيدون لما تقدم وقد جاء على خلاف ذلك ولذا قال ابن مالك

وقد يقال سعدا وسعدوا * والفعل للظاهر بعد مسند

فمنه قوله

يلوموني في اشتراء النخيل قومي فكلهم يعذل

وقوله

نصروك قوم فاعتزت بنصرهم * ولو انهم خذلوك كنت ذليلا

وفي الحديث الصحيح أوخرجهم بضم الميم وسكون الحاء المعجمة وكسر الراء والجيـم وذالمقال للنبي صلى

الله عليه وسلم ورقة بن نوفل وددت أن أكون معك إذ يخرجك قومك والأصل أوخرجوني وهم ومع هذا

كان اللغة قليلة (تنبيه) قال العلامة الصبان منع أبو حيان أن يقال على هذه اللغة جأوني من جاءك لأنهم تسمع

في ذلك وضعفه في الغني بأنه اذا كان سبب الحاق الواو بيان جمعية الفاعل كان لاحقا لها أولى لحفاء الجمعية

وقد جوز الغششى في لا يملك كون الشفاعة الامن اتخذ عند الرحمن عهدا كون من فاعلا والواو علامة اه

يجعل هذا الباب موسعا وتسمى هذه اللغة بلغة أكلوني البراغيث (قوله) ويقوم الزيدون) هومن النوع

الثالث الآن الفعل هنا مضارع (قوله) وقام الرجال) هذا نوع رابع وهو الجمع المكسر من المذكور وأشار

به الى أن جمع المكسر يجوز تذكيره كما أنه يجوز تأنيته ولم يذكر التأنيث لأن التأنيث هو الأصل وما أحسن

قول الغششى

ان قومي تجمعوا * وقتلتى تحذثوا

لا إلى بجمعهم * كل جمع مؤنث

وقال بعضهم ان حذف التاء أجود فياذكر من جمع التكسير مطلقا أى مذكرا كان أو مؤنثا ومثله الجمع بالألف

والتاء من المذكور كالطلحات واسم الجمع كفوم ورهط وغير ذلك (فائدة حسنة) قال ابن جني اذا أنت الجمع

العاقل أعدت اليه الضمير مؤنثا وان ذكرته أعدته اليه مذكرا تقول قامت الرجال الى اخوتها وقاموا الى اخوتهم

اه يس على الفاكهي (قوله) ويقوم الرجال) هومن النوع الرابع الآن الفعل هنا مضارع (قوله) وقامت

هند) هذا نوع خامس وهو المفرد المؤنث وأشار به الى أنه اذا أسند الفعل الى مؤنث حقيقي وجب تأنيته وذلك

ليدل على تأنيث الفاعل وكان حقها أن لا تلحقه لأن معناها في الفاعل الآن الفاعل لما كان كجـ. وواحد من

الفعل جاز أن يدل ما اتصل بالفعل على معنى في الفاعل كاجاز أن يتصل بالفاعل علامة رفع الفعل في الأفعال

الحسنة ويجب أيضا تأنيث الفعل اذا كان الفاعل ضمير امستتر الغائبة مطلقا سواء كان التأنيث حقيقيا أو مجازيا

تقول هند قامت وشمس طلعت وانما وجب في شمس طلعت مع أن التأنيث مجازي لثلاث توهم أن ثم فاعلا

مذكرا منتظرا اذ يجوز أن يقال شمس طلعت قرن هانفا قيل اذا قدم المؤنث الحقيقي فأى فائدة في تأنيث الفعل

مع أناسلم أنه إنما أثبت ليعلم في البداية أن فاعله مؤنث وهما معلوم أولا أجيب بأن التوهم المذكور يأتي هنا

أيضا اذ يمكن أن يقال هند قام أبوها وجاز الأمران في مجازي التأنيث الغير المقدم تقول طلعت الشمس وطلعت

(ويقوم الزيدان)

فيقوم فعل مضارع

والزيدان فاعل

مرفوع بالألف (وقام

الزيدون) فقام فعل

ماض والزيدون فاعل

مرفوع بالواو نياية

عن الضمة لأنه جمع

مذكر سالم (ويقوم

الزيدون) فيقوم فعل

مضارع والزيدون

فاعله (وقام الرجال)

فالرجال جمع تكسير

فاعل قام (ويقوم

الرجال) فالرجال فاعل

يقوم (وقامت هند)

فقام فعل ماض والتاء

علامة التأنيث

على المضمر وهو اثنا عشر ضمير اسبعة للناظر وخمسة للغائب فقال (والمضمر) نحو قولك (ضربت) بفتح الضاد وضم التاء للمتكلم واعرابه ضرب فعل ماض والتاء ضمير المتكلم فاعل مبني على الضم في محل رفع (وضربنا) بفتح الضاد وسكون الياء للعظم نفسه أو للمتكلم

وقدر الاعراب في نحو الفتي * والرتقى والحكاية آتى
به يقول شاعر عبيد * بنت أخوالى بنى يزيد
ومثله البارى وجا غففا * وعارض الادغام أو ماوقفا
وباتباع ثم فى اسعافى * وبعضهم يزيد فى التوافى

وقد قدمنا في أول الكتاب بعض ذلك فلترجع ثمة إن شئت (قوله) ومأشبه ذلك) أي فما أشبه قولك قام زيد قام خاله. ومأشبه قام غلامي جاء عبدي وهكذا فإن قلت أي فائدة في هذا اللفظ مع وقوع العطف عليه في حين نحو المتعدي لعدم الانحصار في المذكورين وأنت خير بأن ما في حيز قوله ومأشبه ذلك لا يزيد على ما أفاده نحو قلت لك أن تقول جعل قوله نحو قام زيد الخ من باب الكناية عن قام زيد إلى آخر ما تقدم

ومعه غيره واعرابه ضرب فعل ماض ونافاعله مبنى على السكون في محل رفع (وضربت) بفتح الضاد والتاء للمخاطب واعرابه ضرب فعل ماض والتاء ضمير المخاطب فاعل (١١٨) مبنى على الفتح في محل رفع (وضربت) بفتح الضاد وكسر التاء للمخاطبة واعرابه ضرب

فعل ماض والتاء ضمير المؤنثة المخاطبة فاعل مبنى على الكسر في محل رفع (وضربت) بفتح الضاد وضم التاء للمثنى المذكور المؤنث واعرابه ضرب فعل ماض والتاء ضمير المخاطبين فاعل مبنى على الضم في محل رفع والميم حرف عماد والألف حرف دال على التثنية (وضربتم) بفتح الضاد وضم التاء لجمع المذكور المخاطبين واعرابه ضرب فعل ماض والتاء ضمير المخاطب فاعل مبنى على الضم في محل رفع والميم علامة جمع المذكور (وضربتن) بفتح الضاد وضم التاء لجمع الإناث المخاطبات واعرابه ضرب فعل ماض والتاء فاعل مبنى على الضم في محل رفع والنون علامة جمع الإناث المخاطبات وهذه كلها أمثلة الحاضر وأشار إلى أمثلة الغائب بقوله (وضرب) أى من قولك مثلاً زيد ضرب واعرابه زيد مبتدأ

فيكون المقصود هو المجرور وقد شاع مثل ذلك منه قولهم مثلك لا يدخل ومثلك يجود أى أنت لا تبخل وأنت تجود كما ذكره في التلخيص في أحوال المسند اليه وقد قدمنا هذا الجواب فيما مرهناك عند قول المنصف نحو رأيت أبك وأخاك وما أشبه ذلك فلتراجع ثمة (قوله) ومع غيره) الظرف خبر مقدم وغيره مبتدأ مؤخر ومضاف اليه أى وألتمتكم الذى غيره معه وألفظة غير فاعل للظرف وذلك سائغ في مثل زيد عند غلامه كما يجوز في الجار والمجرور وزعم والذى أن من الجار ما يجز الاسم ويرفع الجبر وذلك الزعم ناشئ من كثرة تداول استعمال نحو في الدار زيد وكذا عندك بكر فقرر عند دروس الشيخ خالد وقد قدمنا هناك عند قول مؤلفنا فلان مما من ذلك الرفع (قوله) والتاء ضمير المخاطب فاعل) وأعلم أن الطاء والدال قد يتبدلان شذوذاً من الفاعل في نحو خطط وفرد وأصل خطط خطلم من الخطط وهو الخطاطبة شبهه وانا الفاعل بتاء الفعل فأبدلوهما ووجه شذوذه أن تاء الضمير كة فتغيرها بواجب انعدامها بالكية وأصل فزددت من الفوز ففعل به مثل ما مر في خطط والظاهر أن كلام من الطاء والدال فاعل وأنه ضمير رفع في محل رفع اه من الشنوائى (قوله) للمثنى المذكور والمؤنث) ويظهر في من خوطب تقول أتا يازيدان ضربتا وأتا ياهندان ضربتا وأتا يازيد وياهند ضربتا وإنما سوى بين تثنيى المخاطب والمخاطبة لقلة استعمالهما ووضع الضمائر للإيجاز (قوله) والميم حرف عماد) يعنى أن الألف لما كانت اقتضت فتحة مقابها ولم يمكن فتح التاء خوفاً الالتباس بجى بالميم ليعتمد على ذلك قال في المراح زيدت الميم في ضربتها حتى لا يلبس بألف الاشباع في مثل قول الشاعر أخوك أخو مكاشرة ونضح * وحيك الاله فكيف أتا

واختصت الميم في ضربتها لأن تحته أتا مضمر وأدخلت الميم في أتا قرب الميم إلى التاء في المخرج اه (قوله) والميم علامة جمع المذكور) قال في المراح زيدت الميم في ضربتها حتى يطرد بتثنيته وضمير الجمع فيه محذوف وهو الواو لأن أصله ضربتمو فحذفت الواو لأن الميم بمنزلة الاسم ولا يوجد في آخر الاسم وأوقبلها مضموماً إلا هو اه (قوله) وضربتن) أصله ضربتن فادغم الميم في النون لقرب الميم من النون ومن ثمة تبدل الميم من النون في عمر لأن أصله غير وقيل أصله ضربتن بتخفيف النون فأريد أن يكون ما قبل النون ساكناً ليطرد بجميع نونات النساء ولا يمكن اسكان تاء المخاطبة التي قبل النون لاجتماع الساكنين لأن ما قبل التاء ساكن أيضاً ولا يمكن حذفها لأنها علامة للخطاب والعلامة لا تحذف فأدخل النون قرب النون من النون ثم ادغمت النون في النون فصار ضربتن اه مراح وشرحه (قوله) وضرب) أى والضمير المستتر في قولك ضرب اذ لفظ ضرب لا يكون فاعلاً كما لا يخفى (تنبيه) من اضار الفاعل قولك اذا كان غدا فأتني بنصب غدا أى اذا كان ما نحن عليه غدا فأتني وقد جعلنا كان تامة فندا ظرف زمان ويجوز أن تكون ناقصة فالحذوف اسمها وغدا خبرها قال الشيخ خاله في التصريح وحكى سيويه اذا كان غدا بالرفع على أنه فاعل كان وقد قيل ان النصب لعمدة تميم والرفع لعمدة غيرهم اه (قوله) مستتر جوازا) الا في نحو خلا وعدوا وحاشا اذا نصب المستثنى به كما تستف على ان شاء الله تعالى (قوله) تقديره هو) قال ابن كمال باشا قول النحاة الفاعل في نحو زيد ضرب وهند ضربت هو وهى تدرى وتفهم لصيق العبارة عليهم لأنه لم يوضع لهذين الضميرين لفظ فجبروا عنها بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعاً مثل ذلك المقدر لأن المقدر هو ذلك المصرح به اه (قوله) والتاء علامة التأنيث) هذا قول الجمهور وهو المشهور قال في المغنى وزعم الجولجى أنها اسم وهو خرق لاجتماعهم وعليه فى فى الظاهر بعدها أن يكون بدلاً أو مبتدأ والجملة قبله خبر ويرد أن البدل صالح لاستغنائها عن المبدل منه وأن عود الضمير على ما هو بدل منه نحو

مرفوع بالضمرة الظاهرة وضرب فعل ماض والفاعل مستتر جواز تقديره هو يعود على زيد والجملة من الفعل والفاعل الهم في محل رفع خبر المبتدأ (وضربت) بسكون التاء للغائبة أى من قولك هند ضربت واعرابه هند مبتدأ مرفوع بالضمرة الظاهرة وضرب فعل ماض والتاء علامة التأنيث وفاعله ضمير مستتر جواز تقديره

هي يعود على هند والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدا (وضربا) للثنى المذكور من قولك مثلا الزيدان ضربا واعرابه الزيدان مبتدأ مرفوع بالالف نيابة عن الضمة لأنه مثنى والنون عوض عن

(١١٩)

ماض والألف فاعل مبنى على السكون في محل رفع والجملة خبر المبتدا وللثنى الغائب المؤنث ضربتا تقول الهندان ضربتا واعرابه الهندان مبتدأ مرفوع بالالف نيابة عن الضمة لأنه مثنى وضرب فعل ماض والتاء علامة التأنيث وحركت للتقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة مناسبة الألف والألف فاعل مبنى على السكون في محل رفع والجملة خبر المبتدا (وضربوا) جمع المذكور الغائبين من قولك مثلا الزيدون ضربوا واعرابه الزيدون مبتدأ مرفوع بالواو لأنه نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد وضرب فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة والواو فاعل مبنى على السكون في محل رفع والجملة خبر المبتدا (وضربن) جمع الاناث الغائبات من قولك

اللهم صل عليه الروف الرحيم قليل وأن تقدم الخبر الواقع جملة قليل أيضا اه (قوله وضربا) ظاهر كلام المصنف أن ضربا يصح أن يكون مذكرا وأن يكون مؤنثا بديل أنه مثلها بثنال واحد وليس كذلك ولذا رده شارحا أباه الله بالسلمة فيما يأتي فليفتن (قوله والألف فاعل) لا يكون الألف كالواو والنون الا في محل رفع وذهب المازني إلى أن الفاعل في كراموا كرموا أو كرمين ضمير مستتر وأن الألف والواو والنون علامات كناية التأنيث وواقعه الأخفش في الواو دون الألف والنون اه عطار وقد تكون الألف في محل جر بالإضافة وذلك فيما إذا قلبت ياء للتكلم ألفا في النداء قال ابن مالك

واجعل منادى صح ان يصف ليا * كعبد عبيدي عبد عبا عبيدا

وذلك نحو يا أسفا على يوسف فإن أصلها أسنى قلبت الياء ألفا وليس لنا ألف ضمير في محل جر الازهده وقد ألغز للامام العطار بقوله بين لنا يا امام النحو ما ألف * عليها الجر جرت بالضاف لها وأجبت ذلك فقلت هالك جوابا تنال رفعة وسنا * في ولهى اذ تناديه أيا ولهى

(تنبيه) من العجب أن الامام ابن هشام اختار في قولهم قاما أخواك وقاموا اخوتك وقمن نسوتك أن الألف والواو والنون أحرف كالتاء في قامت هند مع أن هذا كلام نادر والمختار عندي أنه على التقديم والتأخير اذ التقدير أخواك قاموا وأخوتك قاموا ونسوتك قمن وسيأتي أني أصرح بهذا في باب الباء ان شاء الله تعالى (قوله وللثنى الغائب المؤنث) قد نبهناك فيما مرمة فلا تغفل (قوله) وكانت الحركة فتحة مناسبة الألف) أى فالحركة عارضة لا اعتدائها فسقط اعتراض من قال ما ذكره من أن توالى أربع متحركات لم يوجد فيها هو كالجملة الواحدة منقوض بضربتا اه أبو النجا (قوله مبنى على فتح مقدر) هذا مبنى على أن الماضى مبنى على الفتح مطلقا أى سواء اتصل به ضمير الرفع المتحرك أو الواو لجماعة الذكور أو لم يتصل وذلك مستفاد من كلام المصنف فيما مر بقوله فالماضى مفتوح الآخر أبدا وقد بسطنا فيما هناك فلتراجع (قوله بحركة المناسبة) أى فان الواو تقتضى ضمة ما قبلها (قوله والواو فاعل) قدمضى كلامنا فيها (تنبيه) زادوا بعد الواو المتطرفة في الفعل ألفا نحوكلوا واشربوا فرقا بينهما وبين واو العطف فيما لم يتصل به الواو صورة نحو جادوا وسادوا فجعلوا الباب كله واحدا وان لم يلتبس كافيا لم يتصل كالمثال المذكور لأن واو العطف لا تكتب متصلة بخلاف نحو يدعو ويغزو فانه لا يلتبس وان قدر الانفصال ومن ثم كتب ضربواهم في التأكيـد بالألف لأن التأكيـد ليس كالجزم بمقابلته وفي ضربواهم في المفعول بغير الألف لأن ضمير المفعول المتصل كالجزم بمقابلته ومنهم من يكتبها في نحو شاربوا الماء ومنهم من يخففها في الجميع اه شافية بزيادة من بعض شروحه وأما نقلناها لشدة الحاجة اذ قد يغلط الكاتب (قوله وضربن) أصله ضربتن بسكون التاء حذف التاء لاجتماع علامتى التأنيث في الفعل الثقيل بخلاف نحو جليات فان فيه علامتى التأنيث الألف المقالوبة ياء والتاء وأما حذف في مسلمات أصله مسلمات لكونهما على جنس واحد فصار ضربن بتحريك الباء ثم سكن الباء لأن النون تقتضى سكون ما قبلها وقد مر في جمع المؤنث السالم في باب الاعراب فلا تغفل (قوله والنون ضمير النسوة فاعل) قد علمت الخلاف فيما مر والله سبحانه وتعالى أعلم (باب المفعول الذى لم يسم فاعله)

هذه العبارة غير أولى لعدم دخول نحو قولك سير يزيد وصير رمضان مع أن هذا داخل في هذا الباب باتفاق فيما رأينا وعدم خروج نحو درها أعطى زيد لأنه المفعول الذى لم يسم فاعله مع أن هذا خارج عن هذا الباب باتفاق فيما رأينا أيضا وأجيب عن الأول بأن المفعول هو الأصل وغيره الفرع ودليل كون المفعول أصلا عدم جواز أن تقول ضرب في الدار أو عندك زيدا وذكر الأصل كاف وعن الثاني بأن الكلام في المرفوعات

مثلا الهندات ضربن واعرابه الهندات مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وضرب فعل ماض والنون ضمير النسوة فاعل مبنى على الفتح في محل رفع والجملة خبر المبتدا والله سبحانه وتعالى أعلم (باب المفعول الذى لم يسم فاعله)

وما أوردتم منصوب وبعضهم أجاب بأن المفعول الذي لم يسم فاعله صار في العرف علما بالعلبة على ما يقوم مقام الفاعل من مفعول وغيره بحيث لو أطلق فهم منه ذلك ولا يدخل فيه غيره وبعضهم قال أنما قال المتقدمون مفعول لم يسم فاعله لأنهم يرون أن الفعل إذا بني للمفعول انما يكون اسناده حقيقة إذا أسند إلى المفعول به أما إذا أسند إلى غيره فلا يكون حقيقة وبهذا صرح أهل المعاني وعلى هذا فباعتبارهم أولى لأنها لا تشمل غير المقصود (قوله) يسمى نائب الفاعل هذه عبارة للتأخرين والأولى عبارة المتقدمين بل قال بعضهم إن العبارة الثانية أي قولهم نائب الفاعل بما انفرد بها ابن مالك وهي كقولها أولى لأن النائب عن الفعل يكون مفعولا وغيره ولأن المنصوب في قولك أعطى زيد درهما يصدق عليه أنه المفعول الذي لم يسم فاعله وقد علمت في صدر الباب ردهذين البحتين قال يس وذكر في المعنى لبيان الأولوية وجهين غير هذين أحدهما أنها أخصر والثاني أنها أفصح في المراد والمعرب ينبغي أن يختار الأوضح والأخصر قال الحفيد الاخضرية موجودة في كلامهم لأنه لا عبارة أخصر مما ذكرنا في تأدية ما قصدوا وأما الأوضحة فوجودة أيضا اه قال الفقيه لك أن ترد الجواب الأول بأن العبارة التي للمتقدمين وإن كان فيها أخضرية ما لکن عبارة التأخرين أخضر ضرورة أن الامام ابن هشام لا ينفي أخضرية عبارة المتقدمين وأن ترد الجواب الثاني بأن الامام ابن هشام لا ينفي أو خفيها لكن عبارة التأخرين أوضح (قوله) وهو الاسم أي حقيقة في ضرب زيد وحكما في سير زيد وصيم رمضان أو تأويل في قولك حرم أن تقذف العفيفات ظاهرا كمثلنا أو مضمرا نحوز زيد ضرب وخرج به الفعل والحرف والجملة الآن يراد لفظها كما تقول يجعل من حرف جر ويبنى ضرب للفاعل ويجعل أن تقوم فاعل يعجبني إذا أعربت يعجبني أن تقوم أو تجعل أعلاما (قوله) المرفوع منع المنطقيون ادخال الحكم في الحدود قال في السلم

وعندهم من جملة المردود * أن تدخل الأحكام في الحدود

ومر بعض الكلام في الفاعل ونعيده هذا الاعتراض في المبتدأ ولعلنا نزيد في الجواب هناك إن شاء الله تعالى (قوله) الذي لم يذكر معه فاعله أي فاعل عامله من الفعل أو شبهه كسبائي وإضافة الفعل للمفعول للملابسة لكونه فاعلا لفعل متعلق به والمراد بفاعله فاعله في اصطلاح النحاة كقدمنا في باب المرفوعات فلا يرد نحو أنبت الربيع البقل فان البقل اسم لم يذكر معه فاعله الحقيقي أي أنبت الله البقل في وقت الربيع فاستناد الانبات إلى الربيع للملابسة الزمان (قوله) يعني أن المفعول الذي لم يسم فاعله) انما اقتصر الشارح على المفعول لأنه الذي ترجمه المصنف رحمه الله تعالى والافالتي ينوب عن الفاعل أربعة الأول المفعول به وهو الذي تكلم له مؤلفنا وجرى فيه عليه شارحنا والثاني الجار والمجرور نحو سير يزيد وهو موافق لظاهر كلام التسهيل وشرح الكافية ونقل ترجيحه عن ابن هشام لكن قال في الارتشاف لم يذهب إلى ذلك أحد بل مذهب البصريين أن النائب هو المجرور وحده فهو في محل رفع كما أنه بعد المبني للمفعول في محل نصب وعند الفراء الحرف وحده وهذا مرغوب عنه إذا الحرف لاحظ له في الاعراب أصلا اه خ ض والثالث الظرف المتصرف المختص زمانيا نحو صيم رمضان أو مكانيا نحو جلس أمام الأمير والمتصرف هو ما يكون فاعلا أو مفعولا في بعض الاحيان وغير المتصرف بخلافه نحو عند ومع قال ابن مالك

وما يرى ظرفا وغير ظرف * فذاك ذو تصرف في العرف

وغير ذي التصرف الذي لزم * ظرفية أو شبهها من الكلم

وقولنا المختص المراد به ما يختص بالعلمية أو الاضافة بخلاف مكان وزمان فلا يقال صيم زمان وجلس مكان والرابع المصدر المتصرف المختص نحو فاذا انفتح في الصور نفخة واحدة فنفخة مصدر متصرف لكونه مرفوعا ومختص لكونه موصوفا بواحدة وغير المتصرف نحو سبجان فاتهم يقولون انه يلزم فيه النصب وغير المختص نحو سير فلا يقال فيه سير سير وحكي ابن السراج كفا في الأشئو أن قوم ما يجيرون انابة خبر كان المفرد

ويسمى نائب الفاعل
(وهو الاسم المرفوع
الذي لم يذكر معه فاعله)
يعني أن المفعول الذي
لم يسم فاعله المسمى أيضا
نائب الفاعل هو المفعول

وهو فاسد لعدم الفائدة ولا استقامة أخبارا عن غير مذكور ولا مقدر وأجاز الكسائي نيابة التمييز في امتلات الدار رجالا قال في الكافية

وقول قوم قد ينوب الخبر * ياب كان مفردا لا ينصر

وناب تمييز لدى الكسائي * لشاهد عن القياس نائي

اه **(قوله)** الذي يقوم مقام فاعله) بضم ميم مقام من أقام الرباعي وأما الذي من قام الثلاثي ففتوح **(قوله)** في جميع أحكامه) أي من كونه مرفوعا متأخرا عن فعله ووجوب تأنيث ما أسند إلى ضمير المؤنث مطلقا وإلى مؤنث في الحقيق التأنيث وجواز الأمرين في عجزه وامتناع حذفه وصيرورته كالجزم من الفعل فيسكن في ضربت الباء ولا يعطف على ضميره الامع التوكيد **(قوله)** لغرض من الأغراض) وذلك لغرض اما لفظي كالإيجاز نحو قوله تعالى يمثل ما عوقبتهم ولاصلاح السجع كقولهم من طابت سريرته حمدت سيرته وكصحيح النظم نحو وما المال والأهلون الأودائع * ولا بد يوما أن ترد الودائع

واما معنوي وهو اما لجل به أو للتعظيم أو للتحقير أو غير ذلك مما يذكري في علم المعاني وأما ذكره هنا على وجه التطفل ونظم بعض الأغراض كما في الأهدل بقوله

وحذفك الفاعل للنظام * والسجع والتحقير والاعظام

والخوف والإيهام والإيثار * والعلم والجل والاختصار

تبسر الانكار واختبار * تقطن السامع أو مقدار

ذكاه أو تخييلك العذولا * منك الى أقواها دليلا

ولا حترار ظاهر عن العبث * وللاوافق فاشكرن من نفث

ولانتظن الحصر في المذكور * بل ذاهو المعروف في المشهور

(قوله) فبقى الفعل محتاجا الى ما يسند اليه) أي فان الفعل لا يترك بغير اسناد الى شيء **(قوله)** وغير ميم نائبه) أشار به الى فرعية البناء للمفعول وهو مذهب جمهور البصريين وذهب الكوفيون والبريد وابن الطراوة الى انه أصل برأسه قال أبو حيان وهذا الخلاف لا طائل تحته اه عبادة **(قوله)** فبقى) بضم الباء وتشديد القاف مكسورة **(قوله)** ثم بين كيفية تغيير الفعل) قد علمت من المتن والشرح انه لم يذكر فيه غير الفعل ونذكره تنميا للفائدة فاعلم أن العامل في هذا الباب لا يخفى من أن يكون مصدرا أو اسم فاعل فالصدر لا يغير فتقول عجبت من أكل الطعام بتوين أكل ورفع الطعام ويجوز أن تضيفه للمفعول ويكون في موضع رفع وشرط عمله أن يصح حلول أن يفعل عمله قال ابن مالك

بفعله الصدر أحق في العمل * مضافا أو مجردا أو مع أل

ان كان فعل مع أن أو ما يخل * عمله ولا سم مصدر عمل

واسم الفاعل يغير الى صيغة اسم المفعول وشرط عمل اسم الفاعل أن يعزل عن معنى الماضي مع اعتاده على واحد من خمسة مذكورة في قول ابن مالك

كفعله اسم فاعل في العمل * ان كان عن مضيه بمعزل

وولى استفهاما أو حرف ندا * أو نفيًا أو جاصة أو مسندا

وكل ماقدر لاسم فاعل * يعطى اسم مفعول بلامتناقل

ثم قال **(قوله)** ضم أوله) قد علمت أنه انما ضم أوله وكسر ما قبل آخره ليفصل بين المبني للفاعل والمبني للمفعول فغير وه الى فعل بضم الأول وكسر ما قبل الآخر لأنه لما كان بعيدا عن المألوف وهو اسناد الفعل الى المفعول جعل بنيته بعيدا عن أوزان الاسم اذ لا يوجد اسم على وزنه الا دلائل ولو كسر الأول وضم الثاني لحصل الغرض المذكور أعنى التفريق لكن الخروج من الضمة الى الكسرة أولى من العكس وأيضا ذلك الوزن متروك في كلام العرب

الذي يقوم مقام فاعله في جميع أحكامه بعد حذف الفاعل لغرض من الأغراض كقوله تعالى وخلق الانسان ضعيفا الأصل وخلق الله الانسان برفع لفظ الجلالة على التفاعلية ونصب الانسان على المفعولية تخذف الفاعل وهو لفظ الجلالة للعلم به فبقى الفعل محتاجا الى ما يسند اليه فأقيم المفعول به مقام الفاعل في الاسناد اليه فاعطى جمع أحكام الفاعل فصار المفعول مرفوعا بعد أن كان منصوبا فالتبست صورته بصورة الفاعل فاحتج الى تمييز أحدهما عن الآخر بحيث اذا سمع لفظ الفعل يعلم أن ما بعده فاعل أو نائب عن الفاعل فبقى الفعل مع الفاعل على صورته الأصلية وغير مع نائبه ثم بين كيفية تغيير الفعل بقوله (فان كان الفعل ماضيا ضم أوله

وكسر ما قبل آخره) نحو وخلق الإنسان ضعيفا واعرابه خلق فعل ماض مبني للمجهول و هو بمعنى ما قبله
والإنسان نائب الفاعل مرفوع بالضم الظاهرة و ضعيفا حال من الإنسان (وان كان الفعل مضارع لم يسم فاعله وان شئت قلت مبني للمجهول وهو بمعنى ما قبله
زيد بضم الأول وفتح الراء التي قبل آخره و اعرابه يضرب فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله وان شئت قلت مبني للمجهول وهو بمعنى ما قبله
وزيد نائب الفاعل مرفوع بالضم الظاهرة (وهو على قسمين ظاهر ومضمر) كما تقدم نظيره في الفاعل (فالظاهر نحو قولك ضرب) بضم
أوله وكسر الراء التي قبل آخره (زيد) (١٢٢) فاذا قلت ضرب زيد تقول في اعرابه ضرب فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله وزيد نائب

الفاعل مرفوع بالضم
الظاهرة (ويضرب)
بضم أوله وفتح الراء
التي قبل آخره (زيد)
فاذا قلت يضرب زيد
تقول في اعرابه يضرب
فعل مضارع مبني لما لم
يسم فاعله وزيد نائب
الفاعل مرفوع بالضم
الظاهرة (وأكرم عمرو)
بضم أول الفعل وكسر
ما قبل آخره و اعرابه
أكرم فعل ماض مبني
لما لم يسم فاعله وعمرو
نائب الفاعل مرفوع
بالضم الظاهرة (ويكرم
عمرو) بضم أول الفعل
وفتح الراء التي قبل
آخره و اعرابه يكرم
فعل مضارع مبني لما لم
يسم فاعله وعمرو نائب
الفاعل مرفوع بالضم
الظاهرة (والضمر نحو
قولك ضربت) بضم
الضاد وكسر الراء وضم
التاء للمتكلم و اعرابه
ضرب فعل ماض
مبني للمجهول والتاء
ضمير المتكلم نائب

والوزن الذي كنا بصدده موجود في دتل ولو على قلة (قوله أيضا ضم أوله) أي لفظا في ضرب أو تقديرًا كما
في قيل ويبيع ويجوز فيها الضم والكسر والاشمام وكذا في حب وإذا التبت الصيغة من المبني للفاعل والمبني
للمفعول اجتنب كما في قلن وبن فيجوز في قلن الكسر والاشمام دون الضم وفي بن الضم والاشمام دون
الكسر قال ابن مالك وان بشكل خيف لبس يجنب * ومالباع قد يرى لنحو حب
وشارك الأول في الضمة ثاني تعلم وماشبهه وثالث استخرج وماشاكله (قوله وكسر ما قبل آخره) أي ان
لم يحصل كسر فان كان مكسور اقبله أبق على كسره كما في علم قال الشيخ خالد ومن العرب من يسكنه كقوله
* لوعصرها البان والسك انصر * واختاره قطرب قال الحضراوى هي لغة بكر بن وائل وكثير من
بنى تميم ومن العرب من يقلب الكسرة فتحة في المعتل اللام فتقلب الياء ألفا فتقول في رؤى زيد رؤى زيد
بفتح الهزعة وهي لغة طيء فتحصل في معتل اللام ثلاث لغات كسر ما قبل آخره وتسكينه وفتحه اه (قوله)
وان شئت قلت مبني للمجهول) أي للمجهول فاعله وفيه أنه قد لا يكون فاعله مجهولاً لأن نحو وخلق الإنسان
ضعيفا لا يجنب خالق الإنسان فلا يتحقق فيه مناط التسمية وأيضا ما يجنب فاعله لا يلزم أن يخذف بل جاء
باسم الفاعل المشتق من مصدر ذلك الفعل مثل سأل سائل وسام سائم فمفاد الجمل أن لا يصرح به ويمكن أن
يجاب بأن ما حذف فاعله يمكن أن يجنب في بعض الافراد فوجوده كاف على أنى لا يرى منعاً من أن يقال ان
حذف الفاعل هو للجمل في أصل كلام النحاة وأما ما ذكره أهل المعاني فهو مدون في فن آخر ولا دخل له في
علم النحو وان كان أصحاب هذا الفن قد ذكروا ماوجه في علم المعاني على سبيل التطفل كما أسلفنا (قوله)
وان كان الفعل مضارعاً ضم أوله) أي اذا لم يحصل فيه ضم فان حصل فيه ضم قبل بئائه للمجهول يبقى على حاله
نحو يكرم ويقال ويدحرج (قوله وفتح ما قبل آخره) أي ان لم يحصل فتح فان حصل فيه فتح قبل بئائه
للمجهول يبقى على حاله وأما ما قيل من أن الفتحة في يشرب مبني للمفعول غيرها فيعنيها للفاعل بأن تخذف
فتحة ثم جىء بفتح جديد ففيه تكلف وتحصيل الحاصل ﴿ تنبيه ﴾ سكت عن فعل الأمر لأنه لا يبنى للمفعول
لفساد الصيغة والمعنى أما فساد الصيغة فانك اذا بنيت اضرب مثلاً للمجهول ضمنت الهزعة فان كسرت الراء
التبت بصيغة الماضى البنية للمجهول من أضرب وان فتحته التبت بصيغة المضارع المبني للمفعول أيضا
وأما فساد المعنى فلانه يصير حينئذ الدال على الاخبار والأمر اغايدل على الطلب ثم هذا في الأمر بالصيغة وأما
الأمر باللام الحقيقية أنه مضارع (قوله وان شئت قلت مبني للمجهول) قد قدمنا فلا تغفل (قوله وهو بمعنى
ما قبله) أي فى المراد الا فى كونه مطردا منعكسا اذ يصدق فى سأل سائل مع أنه مبني للفاعل وغير صادق فى خلق
الإنسان ضعيفا اذ الفاعل غير مجهول (قوله ضرب زيد) ومثله ضرب الزيدان وضرب الزيدون فى وجوب
تجريد الفعل وضربت هند فى وجوب تانيته وضرب الرجال أو ضربت الرجال فى جواز الأمرين وكذلك
الهنود وضربت الهندات فى وجوب التانيث (قوله ضربت) أصل المسألة اضر بنى شخص (قوله وضربنا)

الفاعل مبني على الضم فى محل رفع (وضربنا) بضم الضاد وكسر الراء للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه و اعرابه ضرب فعل
ماض مبني لما لم يسم فاعله ونا ضمير نائب عن الفاعل مبني على السكون فى محل رفع (وضربت) بضم الضاد وكسر الراء وفتح التاء للمخاطب
المذكور و اعرابه ضرب فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله والتاء ضمير المخاطب نائب الفاعل مبني على الفتح فى محل رفع (وضربت) بضم
الضاد وكسر الراء والتاء للمخاطبة المؤنثة و اعرابه ضرب فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله والتاء ضمير المخاطبة المؤنثة نائب الفاعل مبني
على الكسر فى محل رفع (وضربت) بضم الضاد وكسر الراء وضم التاء للمعنى المخاطب مذكرا أو مؤنثا و اعرابه ضرب فعل ماض مبني

للمجهول والتاء ضمير المخاطبين نائب الفاعل مبنى على الضم في عمل رفع والميم حرف عماد والألف حرف دال على التثنية (وَضُرِبْتُمْ) بضم الضاد وكسر الراء وضم التاء لجمع الذكور المخاطبين واعرابه ضرب فعل ماض مبنى للميسم فاعله والتاء ضمير المخاطبين المذكور نائب الفاعل مبنى على الضم في عمل رفع والميم علامة الجمع (وَضُرِبْتُمْ) بضم الضاد وكسر الراء وضم التاء لجمع الذكور المخاطبين واعرابه ضرب فعل ماض مبنى للميسم فاعله والتاء ضمير النسوة المخاطبات واعرابه ضرب فعل ماض مبنى للميسم فاعله والتاء ضمير النسوة المخاطبات نائب الفاعل مبنى على الضم في عمل رفع والنون علامة جمع النسوة والحاصل أن التاء في الجمع نائب الفاعل وما اتصل به حروف دالة على المراد من تثنية وجمع وتذكير (١٢٣) وتأنث (وَضُرِبَ) بضم الضاد وكسر الراء وفتح الباء

وللذكر الغائب في نحو فولك زيد ضرب واعرابه زيد مبتدأ مرفوع بالضمعة وضرب فصل ماض مبنى للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا

تقديره هو (وَضُرِبَ) بضم الضاد وكسر الراء وفتح الباء وسكون التاء للغائبة المؤنثة في نحو قولك هند ضربت واعرابه هند مبتدأ مرفوع بالضمعة وضرب فصل ماض مبنى للمجهول والتاء علامة التأنيث ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي (وَضُرِبَا) بضم الضاد وكسر الراء وفتح الباء والألف للمثنى الغائب المذكور في نحو قولك الزيدان ضربا واعرابه الزيدان مبتدأ مرفوع بالألف وضرب فصل ماض مبنى للمجهول

أصل المسألة ضربنا شخصا (قوله والميم علامة الجمع) أي علامة جمع الذكور (قوله ووضربت) أصل المسألة ضرب يكن شخص ثم أسند الفعل إلى المفعول وغيره إلى صيغة فعل فصار ضرب يكن لكن لما كان الكاف لا يكون ضمير رفع جعل التاء مكانها لأن التاء ضمير رفع فصار ضربت وأصله ضربت من ثم فعل به ما فعل في الفاعل هناك (قوله والحاصل) أي من قوله ضربت إلى قوله ضربت (قوله من تثنية) بيان للعنى المراد بخلاف الضائر التي في باب المبتدأ فأنها لفظة أن وما بعدهما من التاء وغيرها بيان للعنى المراد كما سيوضح في باب (قوله وضرب) أصله زيد ضرب به شخص فحذف الفاعل لغرض من الأغراض وأقيم المفعول مقامه وأسند الفعل إلى المفعول فاستردك الضمير وغيره إلى ضرب والله سبحانه وتعالى أعلم

جمعهما في باب واحد لتلازمهما غالبا والتسمية بالمبتدأ والخبر التسمية الشهيرة وسيبويه يقول المبنى والمبنى عليه والمنطوقون يقولون الموضوع والمحمول والبيانون يقولون المسند والمسند إليه وقلنا لتلازمهما غالبا أي لأن المبتدأ منه ما لا يكون له خبر نحو أقامهم العمران وهل قائم الزيدون وما مضروب العمران فالمعزة استفهامية وقائم مبتدأ والعمران فاعله سدمسدا والخبر وكذا البواقى وشرط هذا المبتدأ الذي لا خبر له أن يكون وصفا معتمدا على النفي أو الاستفهام ويكون له مرفوع أغنى عن الخبر سواء كان المرفوع فاعلا أو نائبا عن الفاعل وسواء كان الوصف اسم فاعل أو اسم مفعول وسواء كان النفي بحرف أو اسم وهو غير قال غبرلاه عداك فاطرح اللبو ولا تغتر بعارض سلم

وقد لا يعتمد على شيء مما ذكر نحو قائم الزيدان قال ابن مالك وأول مبتدأ والثاني * فاعل اغنى في أسارذان وقس وكاستفهام النفي وقد * يجوز نحو فائز أو لوالرشد وأخصر منه قوله في الكافية

مبتدأ مرفوع معنى ذو خبر * أو وصف استغنى بفعل ظهر وفي أقامهم عمرو وجبان وهما كونه مبتدأ مؤخر أو خبرا مقدما وكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سدمسدا والخبر وفي قائم زيد تعين كونه مبتدأ مؤخر أو خبرا مقدما على المشهور وفي أقامان الزيدان وأقامون الزيدون وأقامون الرجال تعين كون الاسم مبتدأ مؤخر أو الوصف خبرا مقدما لأنه لا يجوز أن يجعل الاسم فاعلا للوصف إذ يجب تجريد الفعل المسند إلى المثنى أو المجموع والوصف كالفعل قال ابن مالك

والاسم مبتدأ وإذا الوصف خبر * ان في سوى الافراد طبقا استقر الا أن يخرج على لغة أكلوني البراغيث فحينئذ يجوز جعله فاعلا وظاهر كلام ابن مالك عدم جواز تخريج ذلك على تلك اللغة (تنبيه) اشهر في قول بعضهم بكرة تكلمت أن بكرة مبتدأ وتكلمت الجملية من الفعل والفاعل

والألف نائب فاعل مبنى على السكون في عمل رفع وشول في معنى الغائب المؤنث ضربتا بزيادة تاء التأنيث (وَضُرِبُوا) بضم الضاد وكسر الراء لجمع الذكور الغائبين في نحو قولك الزيدون ضربوا واعرابه الزيدون مبتدأ مرفوع بالواو وضرب فعل ماض مبنى للمجهول مبنى على فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بضمه المناسبة والواو ضمير جمع المذكور الغائبين في عمل رفع نائب فاعل (وَضُرِبْتُمْ) بضم الضاد وكسر الراء لجمع النسوة الغائبات في نحو قولك النسوة اضربن واعرابه النسوة مبتدأ مرفوع بالضمعة الظاهرة وضرب فعل ماض مبنى للمجهول والنون ضمير النسوة نائب الفاعل مبنى على الفتح في محل رفع والله سبحانه وتعالى أعلم (باب المبتدأ والخبر)

في محله رفع صفة بقره واكتفى بالجملة الصائرة صفة عن الخبر والسوغ لكون المبتدا نكرة كونه عجيبي
حيث تكلم ما من شأنه عدمه وفي الرازي روى سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ
بينما رجل يسوق بقره قد حمل عليها فالتفت اليه البقرة فقالت اني لم اخلق لهذا وانما خلقت للحرث فقال
الناس سبحان الله بقره تتكلم فقال النبي ﷺ آمنت بهذا أنا وأبو بكر وعمر رضي الله عنهم اه ذكر
هذا في تفسير سورة الكهف عند التعرض للكرامات ونظمت هذا فقلت

واكتف في بقره تكلمت * اذ النظائر لها قد عدمت

عن خبر وكون هذا بلغا * في غاية العجب لنكر سوغا

(فائدة) هل المقصود بالذات المبتدأ أو الخبر قال شيخنا بعض الخذاق من أشياخنا تقول ان نظرا الى محط
الفائدة فالخبر هو المقصود بالذات من هذه الحينية وان نظر الى الاسناد فالمبتدأ هو المقصود بالذات لأنه انما أتى
بالخبر لأجله اه ملو على السكودي وخرج بقوله بالذات القصديني آخر باعث لسوق الكلام فالمقصود
هو الباعث كأن سئل كيف حال زيد فالمقصود الخبر أو من القائم فالمقصود المبتدأ (قوله المبتدأ) أي اصطلاحا
وأما لغة فهو الذي يجعل في أول كل شيء (قوله هو الاسم) يأتي في الضمير هانما يأتي في صدر الكتاب فلا تغفل
(قوله الاسم) ما قبل الفعل والحرف لا ما قبل الصفة فدخل الاعلام المنقولة نحو زيد قائم ونحو لاله الا الله
كلمة الاخلاص أي هذا اللفظ ولا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة أي هذه الكلمة (قوله أيضا الاسم)
أي الصريح أو الذي بمنزلة الصريح نحو الله الهنا ومحمد نبينا والذي بمنزلة المصدر المنسبك من أن والفعل
نحو قوله تعالى وأن تصوموا خير لكم فان تصوموا مبتدأ وهو بمنزلة الاسم الصريح لأنه في تأويل صومكم
وخبره خير لكم والمصدر المتصيد من الفعل نحو سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم فأنذرتهم مبتدأ وهو في
تأويل مصدر وأم لم تنذرهم معطوف عليه وسواء أخبر مقدم والتقدير انذارك وعدمه سواء عليهم وصح
الاخبار به عن الاثنين لأنه في الأصل مصدر بمعنى الاستواء والمصدر الذي يقع على القليل والكثير ومنع
الفارسي في الحجة وتبعه ابن عمرون كون أنذرتهم وتاليه مبتدأ وسواء أخبرا لأن ما في حيز الاستفهام لا يتقدم
عليه وأجيب بأن الاستفهام هنا ليس على حقيقته بل هو خبر من حيث المعنى والمصدر المنسبك من الفعل
المتدر معه أن نحو تسمع بالمعدي خير من أن تراه فتسمع مبتدأ وهو في تأويل سماعك وقوله أن مقدرة
والذي حسن حذف أن من تسمع بثبوتها في أن تراه قال الموضح في شرح الشذور والفرق بين هذا والذي قبله
أن السبك في هذا شاذ وفي الذي قبله مطرد لأن السبك بدون وجود حرف مصدرى مطرد في باب التسوية
وشاذ في غيرها اه تصریح وفي القاموس في مادة عدد والمعدي تصغير المعدي خفت الدال استقتالا
للتشديد ين مع ياء التصغير وتسمع بالمعدي خبر من أن تراه أولاً لأن تراه يضرب فيعين شهر وذكر وتزدرى
مرآته إذ تأويله أمرأى اسمع به ولاتره (قوله المرفوع) اعلم أن الرفع حكوهو لا يؤخذ في التعريف قال

في السلم وعندهم من جملة المردود * أن تدخل الأحكام في الحدود

أجاب الشيخ الأثير في حواشي الازهرية أن هذا غير محقق وأن قولهم لا يدخل الحكم في الخدمعناه لا يدخل
الحكم المنسوب للحدود لا لأخذ أجزاء الحدود وذلك لأنهم وجوه المنع بأن الحكم فرع التصور بالتعريف
فهو متوقف على التعريف فلو أخذ في التعريف توقف التعريف عليه فيلزم الدور وظاهره أنه لا يتوقف على
التعريف الا الحكم المعروف كأن يقال الانسان هو المحكوم عليه بأنه كذا وهذا الحكم لم ينسب للمبتدأ انما نسب
للاسم وهو معلوم قبل التعريف اه فكان الرفع واقع للاسم الواقع معر فاللبتدا أو يقال ان التعريف حصل
بقوله الاسم العاري عن العوامل اللفظية وقوله المرفوع أي ومن أحكامه أنه هو المرفوع لكن في باب النعت
أنه لا يفصل بين النعت والمنعوت بأجنبي فلي تأمل وجواب الشيخ الامير أولى ولكن يتأمل بأن المنع ادخال

(المبتدأ هو الاسم
المرفوع

الأحكام لخصوص كون الأحكام معرفة إذ لم يقله أحد مع فساد جعلها معرفة والمعنى في قول السلم أن ادخال الأحكام في جزء من أجزاء الحدود مردود فانهم **(قوله)** العارى عن العوامل اللفظية قال الرضى يشكلكم بقولهم لارجل ظريف في الدار حملا لرفع هذه الصفة على عمل الاسم الذى هو المبتدأ ان اخترنا مذهب الأخفش والبرد وهو أن لا هذه عاملة وخبرها مرفوع بها واسمها منصوب المحل ووجه الاشكال هو أن لا ليس زائدا ولا جاريا مجرى الزائد فاسمها إذن اسم ليس بمجرد عن العامل اللفظى وهو مبتدأ واللام يحجز الجمل على موضعه بالرفع ولا يشكلكم ان اخترنا مذهب سيويه وهو أن لا هذه ليست بعامة والخبر مرفوع بكونه خبر المبتدأ فان قيل نحن لانحمل الصفة المرفوعة على اسمها وحده بل على عمل المركب الذى هو لامع اسمها وهذا المركب مجرد عن العوامل فالجواب أنه قد خرج إذن هذا المركب عن حد المبتدأ بقولهم هو الاسم المجرد وليس هذا المركب باسم بل هو حرف مع اسم الآن يقال أنه بالتركيب صار كاسم واحد لكن الاعتراض وارد على كل حال على مذهب من أجاز رفع صفة اسم التبرئة اذا كان مضافا نحو لا غلام رجل ظريف في الدار لأنه لا يصح فيه دعوى التركيب وصيورتها كاسم واحد اه قول الرضى **(قوله)** أيضا العارى عن العوامل اللفظية قيد الزغنى في الفصل بقوله للاسناد وقال وانما اشترط في التجرد أن يكون من أجل الاسناد لأنهما يعنى المبتدأ والخبر لو وجدا للاسناد لكانا في حكم الأصوات التى حتها أن ينقح بها غير معتبرة لأن الاعراب لا يستحق الابعاد العقد والتركيب وكونهما مجردين للاسناد هو رافعهما لأنه معنى قد تناولهما معا تناولوا واحدا من حيث ان الاسناد لا يأتى بدون طرفين مسند ومسند اليه نظير ذلك أن معنى التشبيه في كأننا اقضى مشبها ومشبها به كانت عاملة في الجزأين اه وسأيت ذلك **(قوله)** العارى نعت ثان للاسم وهو من عرى يعرى كعلم يعلم بمعنى خلا من عرا يعرو كعلا يعلو لأنه بمعنى أصاب قال الشاعر

وانى لتعرونى لتذكرك هزة * كما انتفض الصغفور بلله القطر

العارى عن العوامل
اللفظية (

فمعنى العارى الخالى **(قوله)** عن العوامل جار ومجرور متعلق بالعارى وهو جمع عامل وهو ما مر في الاعراب فلا تغفل قال الرضى فسر الزغنى والمصنف يعنى ابن الحاجب العوامل اللفظية في حد المبتدأ بنواسخ المبتدأ وهى كأن وان وظن وأخواتها وما لا والأولى أن نطلق ولا نخضع عاملا دون عامل صونا للحد من اللفظ الجمل ونحجب عن قولهم بحسبك زيد وما فى الدار من أحد بزيادة الباء ومن فكأنهما معدومان اه وقوله بحسبك زيد الظاهر أن المعرفة مبتدأ وحسبك خبر لأنه نكرة لا يتعرف بالاضافة وان تخصص بها فمن أين ما قاله الرضى وفي حواشى الصبان على الأشموى مانصها قال الناظم ولا يخبر بمعرفة عن نكرة وان تخصصت الا فى نحوكم مالك وخير منكم زيد عند سيويه وفي النسخ نحو فان حسبك الله وأيده سم وغيره واكتفى ابن هشام فى الاخبار بمعرفة عن المبتدأ النكرة بتخصصه وجعل حسب مبتدأ سواء وقع بعده نكرة أو معرفة لأن الباء لاتزاد فى الخبر فى الايجاب والذى عليه الجمهور كلفى أنه لا يخبر عن النكرة بالمعرفة وان تخصصت مطلقا انتهى فالأولى فى التمثيل أن يقول بحسبك درهم فانه لا خلاف فيه بأن درهم خبر وحسبك مبتدأ وهل المجرور بحرف الجر الزائد أو شبهه مرفوع تقديرا ولا محذور فى اجتماع اعرابى لفظى وتقديرى من جهتين مختلفتين أو عملا ولا يخص الحلى بالمبنيات قولان اه قول الصبان فان قيل كان الأولى للمؤلف أن يزيد فى التعريف الغير الزائدة وشبهها أوجب بأن أل فى العوامل للكمال أى العوامل الكاملة فى العمل التى عملها بطريق الاصلة فخرج الزائدة وشبهها والزائدة هى التى دخولها فى الكلام تكروجا والشبهة بها لا يكون دخولها فيه تكروجا وانما يقال شبهة بها فى عدم التعلق الى شئ والزائدة لاتغير المعنى والشبهة بها تثير المعنى لا يقال الزائدة قد تكون لتأكيد لاننا نقول المؤكد لا يَحتمل معنى بأنه غير عن أصلها **(قوله)** اللفظية قيديها لأن المبتدأ لم يتجرد عن العامل المعنوى بل عن اللفظى فقط شئنا على الأزهرية واللفظية صفة للعوامل أى المنسوبة الى اللفظ نسبة المفعول الى المصدر فاللفظ بمعنى التلفظ أو

الجزئيات الى الكليات فاللفظ بمعنى الملفوظ أى العوامل المنسوبة الى الأشياء الملفوظة فالأشياء الملفوظة كلية والعوامل بعض جزئياتها يس على الفاكهى **(قوله)** يعنى أى المصنف فالضيم عائد الى المصنف وقوله أن المبتدأ الى آخره الجملة فى عمل نصب مفعول يعنى كأن تقدم غير مرة **(قوله)** أن المبتدأ هو الاسم قد غير الكلام فان كلام المصنف لا يكون فيه لفظة أن وأنى الشارح بها **(قوله)** هو الاسم المرفوع الكلام هنا كالكلام فى المتن من الاعتراض والجواب عنه **(قوله)** العارى أى المجرد عن العوامل أى حرف تفسير عاطفة عند بعضهم كإيأتى ان شاء الله تعالى فى باب العطف فان قيل التجريد عن العوامل اللفظية يقتضى سبق وجودها كما أن قولك زيد مجرد عن ثيابه يقتضى سبق وجود الثياب ولم يوجد فى المبتدأ عامل أصلاً قيل سلمنا لكن قد ينزل الاحكام منزلة الوجود كما فى قولك للنفار ضيق فم البئر ووسع أسفلها وقولك سبحان من صغر جسم العوضة وكبر جسم الفيل وليس ثم نقل من ضيق الى سعة ولا من سعة الى ضيق ولا من كبر الى صغر ولا عكسه وانما أردت الانشاء الى تلك الصفة والسبب فى محته أن الصغر والكبر جائزان على الموضوع الواحد من غير ترجيح لأحدهما وهو كذلك وكذلك الضيق والسعة فاذا اختار الصانع أحداً الجائزين وهو متمكن منهما فقد صرف الموضوع عنه الجائز الآخر فجعل الصرف عنه لنقله منه وكفى قوله تعالى ربنا أمتنا اثنتين وأحييتنا اثنتين بتسمية العدم الأصل مائة وما هنا من هذا القبيل اه شنوانى **(قوله)** اللفظية فيه ما قدمننا فلا تغفل **(قوله)** غفر بالاسم أى الجنس القريب للتعريف الذى استعمله المصنف رحمه الله تعالى كالشارح أبقاه الله بالسلامة **(قوله)** الفعل فاعل خرج أى بجميع أقسامه الماضى والمضارع والأمر **(قوله)** باعتبار معناها متعلق بخرج أى انما خرج باعتبار معناها أحوال للفعل والحرف أى حال كونهما باعتبار معناها وهذا أولى أى فتح قول المعربين لضرب زيد مثلاً ضرب فعل ماضى ولسرت من البصرة من حرف جر المراد منه لفظة ضرب فعل ماضى ولفظة من حرف جر وفيه نظر لأنه اذا قصد اللفظ فالأخبار بكون ضرب فعلاً وبكون من حرف جر لا يساعده لأن الخبر المألوفاً عين المبتدأ وقد حققنا الجواب فها مضى فى شرح قول المتن فى علامات الاسم وهى من فلتراجع ثمة أى قوْلهم ضرب فعل ماضى ان ضرب مبتدأ وفعل ماضى خبره وكذا فى قولهم من حرف جر فهذا هو الذى أراد الشارح أبقاه الله بالسلامة لأن الفعل والحرف اذا أريد معناها لا يصح أن يكونا مبتدئين **(قوله)** فكل منهما أى من الفعل والحرف اللذين أريد معناها **(قوله)** لا يقع مبتدأ أى ولا غيره فلا يكونان فاعلين أو مفعولين وانما اقتصر شارحنا على امتناع كونهما مبتدئين لأن الكلام فى عوْمال كون الفعل فاعلاً اذا أريد لفظه قولهم يجعل يضرب مكان ضارب وكونه مفعولاً قولهم أعرب ضرب فليفتظن **(قوله)** وخرج بالمرفوع أى الذى هو الحكم وهو معطوف على قوله فخرج **(قوله)** المنصوب فاعل خرج ولا يرد عليه قولنا اذا أعربنا ضربت زيداً زيداً مفعول به فالزيد المنصوب وهو مبتدأ وهو فى حال كونه مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة للحكاية وقدم كلامنا لمثل ذلك مراراً **(قوله)** والجورور هو كالمصوب فقولنا اذا أعربت مررت يزيد فى زيد مجروران زيد مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره للحكاية **(قوله)** بغير حرف زائد من ذلك مامر فى بحسبك درهم أو زيد مع البحث المتقدم ومن ذلك قولهم ناهيك يزيد بناء على أن زيداً مبتدأ زيدت فيه الباء وناهيك خبر وهو ظاهر لأن المعنى أن زيداً ناهيك عن أن تطلب غيره لما فيه من الكفاية ويحتمل أن يكون ناهيك مبتدأ وبزيد خبره ويحتمل أن الباء متعلقة بمحذوف وهى مع مدخولها خبر ناهيك أى ناهيك حاصل يزيد من ذلك هل من خالق غير الله يرزقكم فان خالق مبتدأ خبره محذوف تقديره لكم ويرزقكم صفة خالق لا خبر لأن هل لا تدخل على مبتدأ خبره فعل فان قلت كيف يجوز وصف الخالق غير الله بالارزاقية قلت التوصيف ههنا مجرد تصور بالنى لا لاثبات فان الاستفهام فيه لا انكار وكمن مستحيل بقرض ليعلم امتناعه وقال المحلى يرزقكم هو الخبر فاعل محل ما ذكر اذا كانت هل مستعملة فى الاستفهام انتهى يس على الفاكهى **(قوله)** زائد

يعنى أن المبتدأ هو الاسم المرفوع العارى عن العوامل اللفظية نخرج بالاسم الفعل والحرف باعتبار معناها فكل منهما لا يقع مبتدأ وخرج بالمرفوع المنصوب والجورور بغير حرف زائد

زاد الشيخ خالد في شرح المتن والشارح في شرح الألفية على قوله زائد أو شبهه ليدخل قول الشاعر

لعل الله فضلكم علينا * بشئ أن أمكم شريم

فلعل حرف جر شبهه بالزائد والاسم الكريم مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد قال ابن عقيل في شرح الألفية إن لعل زائدة ولعل الصواب ما قدمناه ومعنى شريم مفضاة (قوله فكل منهما لا يقع مبتدأ) أي إذا أريد به المعنى اذ قد يصير مبتدأ على إرادة اللفظ كأم ومثله المرفوع في قولك عند أعراب قلم يزيد فاعل فان لفظة زيد مبتدأ ورفع لفظة زيد بسبب كونه فاعلا فلا يصح أن يكون مبتدأ على إرادة المعنى اذ لا يصح الاخبار بقولنا فاعل فالذي أريد به اللفظ فقط غير مختص بالنصب والجر بل يعم في الرفع أيضا والفرق بين قولك زيد قائم وبين قولك زيد فاعل أوزيد اسم ظاهر وهو أن الأول على إرادة المعنى والثاني على إرادة اللفظ (قوله وخرج) معطوف على قوله فخرج وقوله بقوله متعلق به وقوله العارى عن العوامل اللفظية في محل نصب بالقول وفاعل خرج قوله ما اقترن الخ (قوله ما اقترن به عامل لفظي) فيه اشكال حيث أجرين القول بأن رافع المبتدأ الخبر أجب بأن قائل هذا جرى على قول الأكثرين ولم يبال بقول أقلم (قوله كالفاعل) أي فانه لا يسمى مبتدأ إذا أريد به المعنى لا إذا أريد به اللفظ كما أسلفنا وقوله ونائب الفاعل هو كالفاعل ومثلها اسم كان وخبر ان فلم أن الكاف تمثيلية لاستقصائية والجار وهو الكاف والمجرور متعلق باقترن أو بمنزوف تقديره وذلك كالفاعل ونائب الفاعل (قوله فلا يسمى كل منهما مبتدأ) أي لعدم تجرده عن العامل اللفظي اذ في قام زيد يوجد العامل اللفظي وهو قام وفي ضرب زيد يوجد ضرب ﴿تتمة﴾ الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة وقد يكون نكرة ان عم وأخص نحو ولعبد مؤمن خير من مشرك ونحو أرجل في الدار أم امرأة وما أحد خير منك وشأهر ذئاب وتحت رأسى سرج وعلى أيه درع وقال الأهدل نقل الفاكهى عن بعضهم أن مدارح وحقوق المبتدأ نكرة على حصول الفائدة فإذا حصلت فأخبر عن أى نكرة شئت من غير توقف على وجود مسوغ من المسوغات التي ذكرت اذ لا تخلو عن تكلف وضعف وهذا هو ظاهر عبارة الألفية فعليه يصح رجوع على الباب وكوكب انقض الساعة اذ كان الخاطب لا يعرف ذلك قال ابن عقلاء بعد نقله لذلك وهذا هو التحقيق بل الحق الذي لا عيب عنه وهو المنقول عن سيويه فانه لم يشترط في الابتداء بها سوى حصول الفائدة اه (قوله والخبر هو الاسم) أى الصريح أو المؤول فان قيل قوله هو الاسم لا يشمل الخبر اذ كان جملة أو شبهها أجيب انما اقتصر على الاسم لأن الأصل في الاخبار بكسر الهمزة أن يكون بالاسم لأن الأصل في الخبر كذلك لأن تركيب المبتدأ والخبر يتضمن نسبة أمر إلى آخر فينبغي أن يكون المنسوب نسبا واحدا كالمنسوب اليه والا كانت هناك نسبتان أو أكثر فيكون خبران فأكثر لا خبر واحد فالقدير في زيد ضرب غلامه زيد مالك الغلام ضار به هو وإلى هذا الجواب أشار الشيخ خالد في شرح المتن بقوله الأصلي ولوقيد الشارح بقاء الله بالسلامة به أو قال المراد بالاسم الصريح أو المؤول لكان أولى لكن الموضوع له هذه المقدمة المبتدأ فالمؤلف والشارح يسهله فلذا عبر بأصل المباحث فافهم (قوله هو الاسم المرفوع) لا يتوهم من تعريف المصنف المبتدأ على حدته وتعريف الخبر على حدته أن المبتدأ لا بد له من خبر لأن هذا التعريف للخبر اذ اوجد فان وجد في الكلام فاعل أو مفعول سدمس الخبر نحو أقام الزيدان وماضروب العمران ونحو أقل رجل يقول كذا جملة يقول صفة لرجل لا خبر عن أقل لأن احتياج النكرة إلى الصفة أشد من احتياج المبتدأ إلى الخبر اه عبد المعطى (قوله المرفوع) الكلام هنا كالكلام في تعريف المبتدأ في الاعتراض والجواب (قوله المسند اليه) أى المسند هو إلى المبتدأ وهذا قيد آخر يفرق بين المبتدأ والخبر من جهة أن المبتدأ هو المحكوم عليه فهو المسند اليه غيره وأن الخبر هو المحكوم به فهو المسند إلى غيره اه أبو النجاشي فخرج ماذا أسند إلى غير المبتدأ نحو قام زيد العاقل فالعاقل مسند لا إلى المبتدأ بل إلى الموصوف فهو صفة غير

فكل منهما لا يقع مبتدأ
وخرج بقوله العارى
عن العوامل اللفظية
ما اقترن به عامل لفظي
كالفاعل ونائب الفاعل
فلا يسمى كل منهما
مبتدأ (والخبر هو الاسم
المرفوع المسند اليه)

خبر (فائدة) اعلم أن عندهم حمل مواطأة وهو ما يصح بل تأويل بالمشقة أو حذف المضاف كحمل العلم على الفقه فتقول الفقه علم وحمل اشتقاق وهو ما كان بخلافه كحمل العلم على مالك فتقول مالك العلم اه حامدي على الكفراوي (قوله) يعني أي يقصد المصنف وجملة قوله أن الخبر في عل نصب على أنه مفعول يعني كما تقدم غير مرة (قوله هو) ضمير فصل أو حرف مبتدأ ثان على أن ماسلفناه في صدر الكتاب (قوله المسند إلى المبتدأ) أظهر مرجع الضمير الذي في المتن لأنه من وظيفة الشروح ﴿ تنبيه ﴾ الأصل في الأخبار التأخير ويجوز تقديمه كما في قولك الزيدان قائمان فتقول قائمان الزيدان وقد يجب تقديمه كما في الدار صاحبها اذ لو تأخر الخبر لكان الضمير في المبتدأ عائدا إلى متأخر لفظا ورتبة وأنه غير جائز إلا في ربه رجلا ونعم رجلا زيد ويجب أيضا في الدار رجل اذ لو قدم المبتدأ لكان المبتدأ نكرة بلا مسوغ وأنه غير جائز على كلام قدمناه في المبتدأ ويجب أيضا في ابن زيد لوجوب التصدير أعني تقديم لفظة أين ويمتنع في مثل من جاء ولو كان المبتدأ معرفة والخبر معرفة أو نكرتين لم يجز تقديم الخبر إذا لم يدل دليل فقوله زيد أخوك وأخ زيد أخ لعمر وإن المقدم هو المبتدأ ويجوز في أبو يوسف أبو حنيفة تقديم الخبر لأن أبو حنيفة سواء تقدم أو تأخر هو المشبه به وأبو يوسف هو المشبه كذلك كما نك قلت أبو يوسف كما في حنيفة في الفقه فلا يضر تقديم المشبه به (قوله نحو قولك) نحو خبر مبتدأ محذوف تقديره وذلك نحو أو منصوب بتقدير أعني (قوله زيد قائم) مراد لفظه منصوب بالقول (قوله هذا تمثيل) أي هذا الذي مثله المصنف في زيد قائم تمثيل الخ (قوله المفردين) أي الأفراد في باب الأعراب وهو ما ليس مثنى ولا مجموعا ولا ملحقا بهما ولا من الأسماء الخمسة (قوله فزيد اسم) لوقال فزيد مبتدأ لأنه اسم لكان أوضح في المراد (قوله) مجرد عن العوامل اللفظية أي خال عنها اذ الكلام في الخو لا في التجريد وقد تقدم الجواب عنه وعن كوننا اذا جعلنا رافع المبتدأ الخبر فلا تغفل (قوله فبو) أي لفظة زيد مبتدأ (قوله ورافعه الابتداء) وقوله أيضا في الخبر ورافعه المبتدأ هو مذهب سيويه قال ابن مالك

ورفعوا مبتدا بالابتداء * كذا في رفع خبر المبتدأ

فان قيل المبتدأ قد يرفع الفاعل في مثل القائم أبوه صاحبك فلو كان رافعا للخبر لأدى إلى رفع شيئين لم يكن أحدهما تابعا للآخر أجب بأن الجهة مختلفة لأن طلبه للفاعل من حيث كون الفاعل محكوما عليه وطلبه للخبر من حيث كون الخبر محكوما به وفيه نظر لأن المبتدأ لا يرفع الفاعل ههنا وإنما الرفع صلة الموصول والمبتدأ هو ال والصفة صلة فرفع الفاعل هو صلة ال كذا قيل ثم اعلم أن الابتداء هو التجرد عن العوامل للاسناد كما مر وقيل ان الخبر مرفوع ورافعه الابتداء كالمبتدأ لأن الابتداء رفع المبتدأ فيجب أن يرفع الخبر لأنه مقتضى لها فبو كالفعل لما عمل في الفاعل عمل في المفعول وقيل ان المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع به وبالمبتدأ لأن الابتداء عامل ضعيف فتقوى بالمبتدأ كما تقوى حرف الشرط بفعله حين عملا جميعا في الجزاء وقيل ترافعا لأن كل واحد منهما يفتقر إلى الآخر فكان كل منهما عاملا لصاحبه كأن يأل الشرط عامل في الفعل بعده والفعل عامل فيه كما في أيامنا دعوا وقاله الشارح أبقاه الله بالسلامة هو المعتمد الموعول عليه عند المتأخرين ويعترض في الترفع بأن عامل المبتدأ معنوي لا محالة وهم قالوا المبتدأ المجرد عن العوامل اللفظية فلو ترافعا لزم أن يرفع المبتدأ الخبر وهو عامل لفظي لا معنوي ويمكن أن يجاب زيادة على ما أجبنا فامضى بأن الخبر لما كان مرفوعا بالمبتدأ فرفعه المبتدأ في حكم رفع المعنوي إياه لكن لم يقل به أحد أو قول هذا الخلاف مما لا يجدي نفعا وقد نظمت جميع

الأقوال فقلت واختلفوا في رافع للمبتدأ * مع خبر لأربع فالمبتدأ

رافع مبتدأ ابتدا ويرفع * المبتدأ خبره ذا يسمع

عندهم واختاره ابن مالك * في نظمه لم يحك غير ذلك

والثاني رفع خبر بالابتداء * مع مبتدأ لضعفه فأكد

وثالث رفعها بالابتداء * ورابع ترافعا فلتحمدا

يعني أن الخبر هو الاسم
المرفوع المسند إلى
المبتدأ (نحو قولك زيد
قائم) هذا تمثيل للمبتدأ
والخبر المفردين فزيد
اسم مرفوع مجرد عن
العوامل اللفظية فهو
مبتدأ ورافعه الابتداء

لكن جدوى خلفه قليل * وإنما يجمع قال قيل

(قوله وهو عامل معنوي) جواب عن سؤال مقدر تقديره أتم قلتم ان المبتدأ هو الاسم المجرد الخ فلم قلتم انه مرفوع بالابتداء وأي شيء هو فأجاب بأن الابتداء عامل معنوي فلا ينقض الكلام المتقدم فلهذا (قوله لالفتي) لاحرف عطف لفتي معطوف على معنوي (قوله وقائم الخ) حق الكلام كما قدمنا وقائم خبره لأنه اسم مرفوع مسند الى المبتدا وقد تقدم فلا تغفل (قوله مسند الى المبتدا) أي الى لفظ زيد (قوله فهو خبر) أي وكل اسم مرفوع مسند الى المبتدا خبر لذلك المبتدا (قوله مرفوع) أي بالضممة الظاهرة في آخره (قوله ورافعه المبتدا) هذا أحد الأقوال المتقدمة وأرجحها كما قدمنا (قوله والزيدان قائمان والزيدون قائمون) (فائدة) في نحو قائمان الزيدان وأقائمون الزيدون هل يجب أن يكون كل منهما مبتدأ وخبراً ولا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ والاسم بعده فاعل سمدس الخبر قالوا يتعين الأول وعلوا بأنهما قد أبرز فيها ضمير المثنى وضمير المجموع حتى قالوا الآن يقال فيها على لغة أكلوني البراغيث أي فيجوز الوجه الثاني على هذه اللغة قلت وفيه نظر إذا ألّف في قائمان والواو في قائمون اتفقوا على أنهما علامتا رفع فلو قيل فيها انهما غلامتا رفع وانهما ضميرا ثنية وجمع فلا يجوز الوجه الثاني لهذه العلة الا على تلك اللغة والحق أنهما حرفان دالان على الثنية والجمع اذا ضمير لا يتغير اعرابه وقدر بعض هذا في أول الباب (قوله فالزيدان مبتدأ) أي لأنه اسم مرفوع خال عن العوامل اللفظية (قوله وعلامة رفعه) لم يقل رفعه بناء على أن الاعراب معنوي كما مر في غير ما وضع (قوله نياية) أي حال كونها نياية عن الضمة (قوله خبر المبتدا) أي لأنه اسم مرفوع مسند الى المبتدا (قوله مرفوع به) أي مرفوع بالمبتدا وفيه مامر (قوله لانه) أي لأن قائمان مثنى والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد والعائد الى المبتدا ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هما (قوله والزيدون قائمون) مراد لفظه منصوب بقولك المتقدم ذكره (قوله يجمع مذكر) بنصب جمع لأنه مفعول مطلق للمجموعين (قوله سالما) نعت لجمع (قوله مبتدأ) أي لأنه اسم مرفوع خال عن العوامل اللفظية كما مر (قوله بالواو) أي لأنه جمع مذكر سالم والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد والعائد الى المبتدا ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هم (قوله خبره) أي لأنه اسم مرفوع مسند الى المبتدا (قوله كذلك) أي كلفظ الزيدون متعلق بقوله مرفوع بعده (قوله والمبتدأ قيمان) ألّف المبتدا للجنس ولأن يجوز أن خبر بالمثنى وهو قوله قيمان لأن الجنسية أبطلت حكم الافراد والثنية والجمع على التخصيص فالعنى جنس المبتدا الصادق بالواحد وأكثر ومنه الاثنان وهو المراد هنا ثم قيل في الخبر حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فيرتفع فتقول في التقدير المبتدأ ذو قسمين وهذا سمعته من بعض الاخوان تأمل (قوله ظاهر ومضمر) بدل من قيمان بدل مفصل من مجمل وبديل المرفوع مرفوع ويصح أن يكونا منصوبين أو مجرورين على تعسف (قوله كما تقدم أن الفاعل الخ) التثيل في القسمة يقطع لافي الحكم فلا يشبه عليك الأمر وقديقال هنا أيضاً بجواز الاطلاق في التثيل (قوله فالظاهر) الفاء فاء الفصيحة لأنها أفصح عن جواب بشرط مقدر تقديره اذا أردت بيان المبتدا الظاهر فأقول لك الظاهر الخ وقوله ما تقدم ذكره ماموصلة خبر الظاهر وجملة تقدم ذكره صلة ما (قوله يعني) أي يقصد المصنف (قوله من قوله زيد قائم الخ) تنبيه هذه العبارة مشكلة الاعراب وهو أن الجار والمجرور بيان لما ان كان هذا الكلام من المتن وان كان من الشارح فهو مفعول لقوله يعني أقول وهل يجري مثل ذلك في عطف التلقين كما اذا قال قائل أكرمك فقلت وزيد أقولك وزيد معطوف على قول القائل أعني الكاف في أكرمك وان كان المعطوف عليه من مقول الغير ومثله قوله تعالى اني جاعلك للناس اماما قال ومن ذريتي قوله ومن ذريتي من مقالة ابراهيم عليه السلام مع أنه معطوف على الكاف وهو من قول الله جل وعلا كما أفاده الفنا في حواشي المطول فليتأمل (قوله والظاهر هو ما دل

وهو عامل معنوي
لالفتي وقائم اسم
مرفوع مسند الى
المبتدا فهو خبر عنه
مرفوع ورافعه المبتدأ
(والزيدان قائمان)
وهذا مثال للمبتدا
والخبر المثنيين
فالزيدان مبتدأ مرفوع
بالابتداء وعلامة رفعه
الألف نياية عن الضمة
لأنه مثنى وقائم خبر
المبتدا مرفوع به
وعلامة رفعه الألف
لأنه مثنى (والزيدون
قائمون) وهذا مثال
لمبتدأ والخبر المجموعين
جمع مذكر سالما
فالزيدون مبتدأ
مرفوع بالواو وقائمون
خبره كذلك مرفوع
بالواو لأن كلامهما جمع
مذكر سالم (والمبتدأ
قيمان ظاهر ومضمر)
كما تقدم أن الفاعل
ظاهر ومضمر (فالظاهر
ما تقدم ذكره)

أو المعظم نفسه في نحو قولك نحن قائمون فنحن ضمير رفع منفصل مبنى على الرفع في محل رفع قائمون وقائمون خبره مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم (وأنت) بفتح التاء الدال على الخطاب في نحو قولك أنت قائم (١٣١) فأن ضمير رفع منفصل مبنى على

السكون في محل رفع مبتدأ والتاء حرف خطاب وقائم خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة (وأنت) بكسر التاء للمخاطبة المؤنثة في نحو قولك أنت قائمة فأن ضمير رفع منفصل مبنى على السكون في محل رفع مبتدأ والتاء حرف خطاب وقائمة خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة (وأنت) بالفتح سواء كان مذكراً أو مؤنثاً في نحو قولك أنت قائمان فأن ضمير رفع منفصل مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع والتاء حرف خطاب والميم حرف عماد والألف حرف دال على التثنية وقائمون خبر المبتدأ مرفوع بالألف لأنه مثنى (وأنتم) لجمع الذكور المخاطبين في نحو قولك أنتم قائمون فأن ضمير رفع منفصل مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع والتاء حرف خطاب والميم علامة الجمع وقائمون خبر المبتدأ مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم (وأنتن) لجمع الإناث المخاطبات في نحو

مطابقة المراد فاذاتكم رجلا ن وأرادا الأخبار بقيامهما فيازم عليهما أن يقولنا نحن قائمان أو رجال نحن قائلون أو امرأتان نحن قائمتان أو نساء نحن قائمات لكن يلزم الأخبار بقائلون مجموعاً مذكراً سالماً لأن المتكلم يرى في أحواله أنه اثنتان أو ثلاثة وأن رجل لا امرأة ويجب أيضاً الأخبار به وإن كان المعظم نفسه قال الرضى نحن للمتكلم مع غيره مثل نافي المرفوع التصل في صلاحيتها للمثنى والمجموع وتحريكه للسكنتين وضمه أمالكونه ضميراً مرفوعاً وأمال دلالة على المجموع الذي حقه الواو انتهى وفي الشنواني وعبرة غيره واختلف في علة بانه على الضم فقال الفراء وتلعب لما تضمن معنى التثنية والجمع قوى بأقوى الحركات وقال الزجاج نحن لجماعة ومن علامة الجماعه الواو والضمة من جنس الواو وقال الأخفش الصغير نحن للمرفوع فحرك بالشبه للمرفوع وقال المبرد تشبيهاً بقبل وبعد لأنها متعلقة بشيء وهو الأخبار عن اثنين فأكثر وقال ابن هشام الأصل نحن بضم الحاء وسكون النون قلبت حركة الحاء على النون وأسكنت الحاء وقال بعضهم إن نحن إذا كان للمعظم نفسه يجوز أن يجر عنه بمفرد وفيه نظر لأنه لا يحفظ مثل نحن قائم بل يجب في الخبر المطابقة نحو أنا نحن نحى ونميت ونحن الوارثون وأما قول الشاعر

والمسجدان وبئر نحن عامره * لنا وزمزم والاركان والستر

فمحمول على الحذف والأصل عامروه فحذف الواو اكفاء عنها بالضمة للضرورة اه (قوله أو المعظم نفسه) بكسر الظاء المشاققة ويجرى في كونه له كون علامة الجمع له أيضاً تقول إذا أنت تعظم نفسك نحن قائمون فالواو علامة المعظم نفسه وتقول أيضاً ما نحن بقائمين فالياء علامة المعظم نفسه وقد أسلفنا (قوله وأنت بفتح التاء) إلى أن أنت قال الرضى وأما أنت إلى أنتن فالضمير عند البصريين أن وأصله أنا لو كان أنا عندهم ضمير صالح للجمع المخاطبين والمتكلم فابتدأ بالمتكلم وكان القياس أن يبنوه بالتاء المضمومة نحو أنت الآن المتكلم لما كان أصلاً جعلوا ترك العلامة علامة وبنوا المخاطبين بتاء حرفية بعد أن كالامية في اللفظ وفي التصريف ومذهب الفراء أن أنت بكالها اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم الضمير المرفوع هو التاء المتصرفه فكانت مرفوعة متصلة فلما أرادوا انفصالها عموها بأن تستقل لفظاً كالمهموز مذهب بعض الكوفيين وابن كيسان في إياك وأخواته وهو أن الكاف المتصرفه كانت متصلة فأرادوا استقلالها لفظاً لتصير منفصلة فجعلوا إياهمادا لها فضائري التي تنى إياها إيعادها وما رى هذا القول بعيداً من الصواب في الموضعين اه قال الفقيه ولى به أسوة إذ الضمير في ضربت التاء اتفاقاً وفي ضربك الكاف اتفاقاً أيضاً فالأولى أن يجرى في أنت وإياك مجرى ما كان متصلاً إذ الخروج عما هو أصل تعسف وأنه مما لا ينبغي وليكون المتصل والمنفصل على وتيرة واحدة (قوله فأن ضمير رفع منفصل) تبع هنامذهب سيبويه وما مر في التكلم في قوله أنا ضمير رفع منفصل تبع مذهب الكوفيين والأولى أن يقول ثم أن ضمير رفع منفصل والألف زيدت لبيان الماراً وقالها أنت بفتح التاء ضمير رفع منفصل مخاطب ليكون على مذهب واحد إذا ماعر به شارحاً على التلقيق للعذيين فافهم (قوله والتاء حرف خطاب) وتقول على مذهب بعض الكوفيين وابن كيسان أن حرف عماد جى به يمكن فصل الضمير والتاء ضمير الخطاب مبتدأ مبنى على الفتح في محل رفع فالتاء على هذا اسم وعلى مقاله الشارح حرف وكذا يقال فيما بعده (قوله وقائم خبر المبتدأ) وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود على الخطاب أو على أنت وفيه كلام تقدم (قوله والتاء حرف خطاب) أى التاء المكسورة حرف خطاب وفيه ما قدمنا (قوله وقائمة خبر المبتدأ) وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود على المخاطبة أو على أنت كالمهموز (قوله وأنتا) ظاهر كلام المصنف أن لفظة أنتا يستعمل للمذكر والمؤنث وهو كذلك إذ يقال أنتا يازيدان قائمان

قولك أنتن قائمات فأن ضمير رفع منفصل مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع والتاء حرف خطاب والنون علامة جمع النسوة وقائمات خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة

(وهو) للمفرد الغائب في نحو (١٣٢) قولك هو قائم فهو ضمير رفع منفصل مبتدأ مبنى على الفتح في محل رفع وقائم خبره مرفوع

بالضمة الظاهرة (وهي)

للمفردة الغائبة في نحو

قولك هي قائمة فهي

ضمير رفع منفصل مبتدأ

مبنى على الفتح في محل

رفع وقائمة خبره مرفوع

بالضمة الظاهرة (وهي)

للمثنى الغائب سواء كان

مذكرا أم مؤنثا في نحو

قولك هما قائمتان

فهما ضمير رفع منفصل

مبتدأ مبنى على السكون

في محل رفع وقائمان

خبره مرفوع بالألف

لأنه مثنى (وهم) لجمع

الذكور الغائبين في

نحو قولك هم قائمون

فهم ضمير رفع منفصل

مبتدأ مبنى على السكون

في محل رفع وقائمون

خبره مرفوع بالواو لأنه

جمع مذكر سالم (وهن)

لجمع الإناث الغائبات

في نحو قولك هن

قائمت فهن ضمير

رفع منفصل مبتدأ مبنى

على الفتح في محل رفع

وقائمت خبره مرفوع

بالضمة الظاهرة ثم ان

المصنف رحمه الله تعالى

مثل لوقوع بعضها

مبتدأ بقوله (نحو قولك

أنافثم ونحن قائمون)

وتقدم اعراب المثاليين

(وما أشبه ذلك)

من الأمثلة السابقة

وأنتا يهندان قائمتان ولذا قال الشارح سواء كان مذكرا أم مؤنثا لكنه مثل للمذكر ولم يثل للمؤنث (قوله) وهو هو (الح) قال الرضى الواو والياء في هو وهي عند البصريين من أصل الكلمة وعند الكوفيين للاشباع والضمير هو الهاء وحدها بدليل الثنية والجمع فانك تحذفهما فيها والأول هو الوجه لأن حرف الاشباع لا يتحرك وأيضا حرف الاشباع لا يثبت الاضرورة وانما حركت الواو والياء لتصير الكلمة بالفتحة مستقلة حتى يصح كونها ضميرا منفصلا اذ لا الحركة لكانتا كأنهما للاشباع على ما ظن الكوفيون ألا ترى أنك اذا أردت عدم استقلالها سكنت الواو والياء نحو انهو وبهي وكان قياس الثنى والجمع على مذهب البصريين هو ما وهما وهوم وهين خففت بحذف الواو والياء والكلام في زيادة الميم وحذف الواو في جمع المذكر وزيادة النونين في جمع المؤنث على ما ذكرنا في التصل سواء وتسكين هاء هو وهي بعد الواو والفاء ولما الابتداء جائز لكون هذه الحروف عند اتصالها بها بعض حروفها مجاز تخفيفها تشبيها بتخفيف نحو كبد وعضد بحذف الكسرة والضمة مع كون الهاء في هو وهي خفيفة فاستقل الضمة والكسرة عليها وشبهوا هم هو وثم هي بقولك فبو وفي لكونها حرف عطف مثلها وقد تسكن بعد همزة الاستفهام كقوله * قتلته أمي سرت أم عاقني حلم * وبعد كاف الجر أيضا شاذ وقد تحذف الواو والياء اضطرارا كقوله فبيناه يشرى رحله قال قائل * لمن جمل رخو الملائم نجيب

وقوله * دار لسعدى اذه من هواكا * ويسكنهما قيس وأسد ويشدها همدان قال

وان لسانى شهدة يشقى بها * وهو على من صبه الله علقم

اه قول الرضى والشهدة العسل والعلقم كل شيء مر كالخنظل (قوله) فهي ضمير رفع) أى على مذهب البصريين كابر (قوله) في نحو قولك هاقائمان) الظاهر أن هذا التمثيل للمذكر والمؤنث وليس كذلك لأنه لو جعل مذكرا فالأمر كقولك أومؤ ثنائجر يؤنث مطابقة للسند فتقول هاقائمان أو المذكران قائمتان ويمكن أن الشارح أخبر أولاً أن لفظة هاقائمان للمذكر والمؤنث مثل بالذكر كروتك التثنية بالمؤنث اكفاء وهو أولى اذ التأويل أولى من الاعتراض (تنبه) لفظة هاقائمان لفظة هم اذا كانتا مرفوعتين كانتا منفصلتين تقول هم قائمون وما ضربنى الا هما أو الا هم فهما وهم يبتدأ بكل منهما ويفصل بينهما بالا وأما اذا استعملتا منصوبتين فهما ضميران متصلان تقول ضربتهما وضربتهن فلا يبتدأ بهما ولا يفصل بالاختيار فلا تقول هاقائمان كرمتم وهما كرمتم ولا ما ضربت الا هما وما ضربت الا هم فليست فطن (قوله) وهن) هذا كلفظة هاقائمان في أنها اذا استعملت مرفوعا صار منفصلا واذا استعملت منصوبا صار متصلا (قوله) من الأمثلة السابقة) الأولى للشارح أن يقول من سائر الأمثلة ومنها ما أسلفنا أو مثل ذلك لأن المصنف لا يريد بقوله ما أشبه ذلك ما قد ذكره الشارح كاهو معلوم اذ يستحيل أن يكون ابن آجروم ذكر ما ذكره السيد ابن زبني دحلان لأن بينهما بونا كثيرا ويمكن أن يجاب أن الشارح لما جعل شرحه مع المتن تمتعنا فكان الشرح كالذي ألقاه الماتن ولا ريب في عدم الخلط في النظم لأن الشارح أبقاه الله بالسلامة موقوف به ولولا ذلك أهل والله دره فنعنا الله بعلمه (فائدة) قال الشيخ خالد في شرح المتن والغالب فيها أى في ضمار الرفع المنفصلة اذا وقعت مبتدآت أن يخبر عنها بما يطابقها في المعنى اه وفي بعض الحواشي من غير الغالب لا تحصل المطابقة نحو أنت بكسر التاء أفضل من عمرو وأنتا وأنتم وأنتن أفضل من عمرو وأنت أفضل امرأة وأنتا أفضل رجلين أو امرأتين وأنتم وأنتن أفضل رجال أو نساء وأنت صبور أو جريح وكذلك نحو أنت أو أنتا أو أنتن أو أنتن عدل لأن أفضل التفضيل اذا جرد من أل والاضافة ونحو صبور وجريح والمصدر يستوى فيه المذكر والمؤنث مطلقا ومن ذلك قوله وهو قيمان اه (خاتمة) قد يستعمل الضمير المحرور في الصورة مبتدأ وذلك اذا دخلت عليه لولا قال أنطمع فينا من أراق دماءنا * ولولاك لم يعرض لاحسانا حسن

وقوله
وكم موطن لولاي طحت كهلوى * بأجرامه من قته النيق منهوى
فالكاف في لولاك والياء في لوى في موضع رفع على الابتداء ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع والخبر
عذوف تقديره لولاك أو لولاي موجود قال ابن مالك

وبعد لولا غالبا حذف الخبر * حتم وفي نص يمين ذا استقر

ان أجرينى على مذهب الأخفش والفراء ومن وافقهما أن لولا لاتعمل في الضائر شيئا كالاتعمل في الظواهر
تقول لولا زيد لست وأما إذا أجرينىها على مذهب سيويه من كونها عاملا في الجر فلا يكون الكاف
والياء مبتدئين (قوله والخبر قسبان) فيه مامر من أن آل للجنس فيطلى معنى الافراد وغيره أو على
تقدير مضاف فلا تغفل (قوله مفرد) وهو اما جامد وهو ما لم يشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر الى
القياس الاستعمال كزيد فانه لا يؤول على معنى زاد المال زيادة وكأسداذا أريد به شجاع على رأى فانه وان
كان في الاستعمال مشعرا بمعنى الفعل لكن بمعنى فعل غير موافق له في المادة وهو شجع وكصاحب فانه وان كان
مشعرا بمعنى محب لكن لا بحسب الاستعمال بل بحسب القياس الأصلي وذلك للمعنى زال بحسب الاستعمال
فكل من زيد أو سد وصاحب عندهم من قبيل الجوامد وامامتق وهو ما يشعر بمعنى الفعل الموافق له في
المادة بالنظر الى القياس الاستعمال كقائم فانه دل على معنى قام كما في التصريح (قوله هنا) احتراز
من المفرد في باب الاعراب فانه ما ليس مثنى ولا مجموعا ولا ملحقهما ولا من الأسماء الخمسة واحتراز منه في
باب لا والمنادى فانه ما ليس مضافا ولا شبيها به فزيد مفرد في جميع الأبواب والزيدان غير مفرد في باب
الاعراب فقط وقام زيد غير مفرد في باب الابتداء فقط وغلام زيد غير مفرد في باب لا والمنادى فقط وزيد
غلامه قائمان غير مفرد في جميع الأبواب في الجزء الوسط وأما في الجزء الثاني فليس بمفرد في باب لا والمنادى
(قوله والمراد بغير المفرد الجملة) أى اسمية وفعلية وذكر ابن خروف في شرح الكتاب أن الخبر ينقسم الى
نصف وسبعين قسما كل منها يخالف صاحبه في حكم ماوكها ترجع الى المفرد والجملة اه تصرع والكتاب اسم
كتاب سيويه وأصله اسم لكل مكتوب ثم صار علما بالغبلة عليه فاذا أطلق الكتاب ينصرف الفهم اليه لا الى
غيره (قوله الجملة) وهى ما تضمن اسنادا مفيدا وليس لعوامل الأسماء تسلط على لفظ جزأها أو أحدها
ولافرق في الاسنادين أن يكون مقصودا لذاته أو لافى أعم من الكلام عموما مطلقا كذا في الحواشى
الحفناوية وقوله وليس لعوامل الأسماء تسلط هو الصواب وما وقع في بعض نسخ ابن قاسم من اسقاط كلمة ليس
من التعريف فليس بصواب لى جملة الخبر من قولك زيد أبوه قائم لا يتأثر لفظها بدخول كان أو ظن على
ما هو خبر عنه بل يبقى لفظها بحاله ويكون العمل في محلها وقوله أو لفظ أحدها المراد به أن يخرج نحو قائم أبوه
من زيد قائم أبوه فان دخول كان مثالي يؤثر في لفظ الأول فقط ولا يؤثر في الثانى فلو اقتصر على قوله لفظهما
لدخل هذا في حد الجملة لأنه اذا لم يتسلط العامل على الثانى صدق عليه أنه لم يتسلط عليهما ولا يخفى فساد هذا
التعريف لأنه يانزم عليه أن لا يكون أبوه قائم من قولنا زيد أبوه قائم جملة لأن لعوامل الأسماء تسلطا على
لفظ جزأها نحو زيد ظننت أباه قائما وعلى لفظ أحدهما نحو زيد كان أبوه قائما وزيدان أباه قائم باعتبار نقله
من الرفع الى النصب اه حسن التعريف في حاشيته على القطر ولا يخفى أن تعريف شارحا العلامة أبقاه الله
بالسلامة محض تشرية للبستى وان كان المراد لا يدفع الايراد فكثيرا ما تساعوا الاجل هذا الشأن الذى هو
المقصود الأعظم من وضع هذا الكتاب (قوله أيضا الجملة) يشترط أن تكون غير ندائية ولا مصدرية بل سكون
أوبيل أو حتى بالاجماع كذا في النكت لكن في الشهاب على البيضاءى استشكل وقوع الاستدراك خيرا
في نحو زيد وان كثر ماله لكنه بخيل مع وروده في كلامهم وخرجه بعضهم على أنه خبر عن المبتدا مقيدا بالغاية
وبعضهم قال الخبر محذوف والاستدراك منه اه والصحيح جواز كونها قسمة خلافا لعلب وانثائية
خلافا لابن الانبارى ولا يلزم تقدير قول قبلها كايانم في العت خلافا لابن السراج لأن القصد من الخبر

(والخبر قسبان مفرد)
وغير مفرد (والمراد
بالمفرد هنا ما ليس
جملة ولا شبيها ولو كان
مثنى أو مجموعا والمراد
بغير المفرد الجملة

أوشهبها والجملة الكلام المركب من فعل (١٣٤) وفاعل نحو قام زيد ومن مبتدأ وخبر نحو زيد قائم والمركب من فعل وفاعل يسمى

الحكم لا التمييز فلا ضرر في كونه غير معلوم بخلاف النعت لكن كونها خبرا ليس باعتبار نفس معناها لقيامها بالمتى لا بالمبتدأ بل باعتبار تعلقها بالمبتدأ فطلب الضرب في زيد اضربه وإن قام بالتسليم لأنه متعلق بزيد فكأنه قيل زيد مطلوب ضربه مثلا وبهذا صح كونها خبرا واحتمل الكلام الصدق والكذب أفاده الدماميني عن بعضهم وقال إنه في غاية الحسن اهـ خـ ض قال الفقير دعوى احتماله الصدق والكذب ممنوع وهذا لا أقف عليه لغير هذا القائل اذهو معترض بأنه نقض القواعد المقررة مع أنه لو قيل في قم إن معناه أنت مطلوب قيامك للزم أن يكون كذلك ولولسنا لضايق الفضاض أن نجد بعد ذلك جملة انشائية أصلا فتنبه لهذا المقام (قوله أوشهبها) سيأتي أنه لو جعل متعلق نحو زيد في الدار فعلا كان جملة لاشبهائها (قوله نحو قام أبوه) ويقول بعده نحو غلامه قائم من قولك زيد غلامه قائم واعلم أن الجملة التي كانت خبرا هي جملة صغرى وما كان الخبر فيه جملة هي جملة كبرى فيقولك زيد قام أبوه أن جملة زيد إلى أبوه جملة كبرى لأن الخبر فيها جملة وجملة قام أبوه صغرى لأنها وقعت خبرا وأبوه غلامه منطلق من قولك زيد أبوه غلامه منطلق جملة كبرى باعتبار أن خبرها جملة وصغرى باعتبار أنها وقعت خبرا وأما جملة زيد إلى منطلق فكبرى لإحالة لأن خبرها جملة وجملة غلامه منطلق صغرى لإحالة لأنها وقعت خبرا وقولك قائم زيد لا كبرى ولا صغرى (قوله والمركب من فعل وفاعل يسمى الخ) أى سواء كان الفعل لفظا كقام زيد أو تقديرنا نحو يا عبد الله اذ التقدير أذع عبد الله على كلام يأتي في النادى إن شاء الله تعالى عن الرازى وجملة ففرقا كذبت وكيف جاء زيد جملة فعلية (قوله من مبتدأ وخبر) أى سواء كان المبتدأ اسما صريحا نحو زيد قائم أو مؤولا نحو وأن تصوموا خير لكم واعلم أن جملة إن قام زيد وما تنصع أصنع فعلية وجملة من يقيم أقم اسمية (قوله لأنه ليس جملة ولا شبهة) قد يقال إن التعليل هو عين الدعوى فلا يفيد لأن الدعوى هي أن الخبر في هذه الأمثلة مفرد أى ليس بجملة ولا شبهة وعليها بقوله لأنه ليس جملة ولا شبهة أى لأنه مفرد في تعليل كونه مفردا (قوله وغير المفرد) إضافة غير إلى ما بعده لا يفيد تعريفا وكذا مثل لشدة توغلبها في الإيهام (قوله لأن شبه الجملة شيان) حاصل ما ذكره الشارح توضيحا للتميز أن غير المفرد ما شبهه بالجملة وأما جملة والشبيه بالجملة شيان والجملة شيان فالحاصل أربعة (قوله والجملة شيان) اقتصر على ما ذكره تبعا للتميز لأن ما وراءها كالفرعية لها وسيأتي قريبا (قوله الجملة الاسمية والجملة الفعلية) مضى تعريفهما فلا تنفل (قوله الجار والمجرور والظرف) أى زمانيا أو مكانيا التامين والمراد بالتام ما تفهم بمجرد ذكره ما يتعلق هو به نحو زيد في الدار وعمرو عندك وخرج بقيد كونهما تامين نحو زيد بك وزيد مكانا لعدم الفائدة إذا لتيتم معناها لا يذكر متعلق خاص نحو زيد يعتكف مكانا وعمرو مربيك فالظرف التام بأن يفيد مع قطع النظر عن ملاحظة متعلقه وصح الاخبار به ثم إن كان متعلقه عاما وجب حذفه أو خاصا وجب ذكره والنقص ما لا يفيد كذلك ولا يصح الاخبار به عاما كان متعلقه أو خاصا فإن صرح به صح الاخبار به إن أفاد بأن كان خاصا وبهذا يظهر أن ذكر المتعلق الخاص لا يفي عن ذكر التام **﴿ فائدة ﴾** إذا كان متعلق الظرف عاما واجب الحذف سمي الظرف مستقرا بفتح القاف لأنه إذا حذف المتعلق العام انتقل الضمير الذي كان مستقرا إليه كما هو مذهب البصريين إلى الظرف أى لاستقرار الضمير فيه وإذا كان متعلق الظرف خاصا كالقيام والعود وجب الحذف نحو يوم الجمعة صمت فيه أو جاز نحو يوم الجمعة جوابا لمن قال متى تمت سمي الظرف لغوا لأنه لم ينتقل إليه شيء فكأنه ألقى (قوله والفعل مع فاعله والمبتدأ مع خبره) أى والفعل مع مفعوله الذى لم يسم فاعله واسم كان وإنما اقتصر على الفاعل اتسالا على المطولات ولأن النائب واسم كان قد جرى تسميتهم بالفاعل وأن هذا المكان للبستى **﴿ تنبيه ﴾** الجملة أما نفس المبتدأ المعنى فلا يحتاج إلى رابط يربطها بالمبتدأ نحو نطقى حسنى الله وكفى فى نفس المبتدأ المعنى المراد لأن المراد بالنطق المنطوق به وهو الله حسنى وكفى والتحقق أن مثل هذا ليس من الاخبار بالجملة

جملة فعلية والمركب من مبتدأ وخبر يسمى جملة اسمية وشبه الجملة الظرف والجار والمجرور كما سيذكره (فالمفرد نحو زيد قائم) فزيد مبتدأ وقائم خبره (والزيدان قائمان) فالزيدان مبتدأ مرفوع بالألف لأنه متنى وقائمان خبره مرفوع أيضا بالألف لأنه متنى (والزيدون قائمون) فالزيدون مبتدأ مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم وقائمون خبره مرفوع أيضا بالواو لأنه جمع مذكر سالم فالخبر في هذه الأمثلة مفرد لأنه ليس جملة ولا شبهة (وغير المفرد أربعة أشياء) لأن شبه الجملة شيان الظرف والجار والمجرور والجملة شيان الجملة الاسمية والجملة الفعلية وقد أشار إلى بيان ذلك بقوله (الجار والمجرور والظرف) فكل منهما يسمى شبه جملة (والفعل مع فاعله والمبتدأ مع خبره) فكل منهما يسمى جملة (نحو قولك زيد في الدار) هذا مثال للخبر إذا كان جار ومجرور أو عاربا زيد مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وفي الدار جار ومجرور

بل المفرد على ارادة اللفظ كما في عكسه نحو لاول ولا قوة الا بالله كزمن كنوز الجنة قاله في المغني خلافا لابن مالك حيث قال وان تكن اياه معنى اكتفى * بها كنطقى الله حسبي وكفى
واما غيره في المعنى فلا بد من رابط عائد الى مبتدا وذلك بأن تشتمل على اسم بمعناه وهو ابا بضميره مذكورا
نحو زيد قام ابوه أو مقدر انحو السمن متوان بدرهم أى منه أو اشارة اليه نحو لباس التقوى ذلك خير أو على
اسم بلفظه ومعناه نحو زيد ما زيد أو على اسم أع من نحو زيد نعم الرجل وفاطمة نعمت المرأة (قوله) متعلق
بمحذوف أى وجوب ان كان متعلقه عاما ويجب ذكره اذا كان متعلقه خاصا كما قدمنا ﴿ تنبيه ﴾ يجوز
تقدير الكون الخاص لدليل كما تقول بعد قول القائل زيد صلى في الجامع بل هو في المسجد أى صلى فيه وكما
تقول بعد قوله زيد قد قد مكان عمرو بل زيد مكان بكر وجاز حينئذ حذفه وما قيل يمتنع حذف الكون
الخاص منتزعا بتأنيقا على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل والله أعلم (قوله) وفي الحقيقة الخبر الخ
صح في التوضيح بعلاطفة لا الظرف والجار والمجرور فقط ولا هاء مع متعلقاتها وفي المغني وزعم الكوفيون
وابنا طاهر وخروف أنه لا تقدير في نحو زيد عندكم وعمرو في الدار ثم اختلفوا فقال ابنا طاهر وخروف
الناصب المبتدأ وزعموا أنه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد أخوك وينصبه اذا كان غيره وأن ذلك مذهب
سبويه وقال الكوفيون الناصب أمر معنوي وهو كونها مخالفين لمبتدا ولا معمول على هذين المذهبين
اه فانظره (قوله) ان قدر المحذوف فعلا أى كما هو اختيار أكثر البصريين محتجين بأن المحذوف عامل في
الظرف والمجرور والأصل في العامل أن يكون فعلا لأن العامل انما يعمل لا ينتقاره الى غيره والأفعال أشد افتقارا
لأنها أحداث تقتضى صاحباً وزمناً ومعللاً وعلة فيكون افتقارها من جهة الأحداث ومن جهة التحقق ولا
مبدل في الاسم الا الثاني (قوله) وان قدرا مافردا أى كما هو اختيار طائفة محتجين بأن الأصل في الاخبار
أن يكون بالافراد ولا بن مالك في شرح الكافية أن كونه اسم فاعل أولى لوجهين أحدهما أن تقدير اسم
الفاعل لا يجوز الى تقدير آخر لأنه واف بما يحتاج اليه المحل من تقدير خبر مرفوع وتقدير الفعل يجوز
الى تقدير اسم الفاعل اذ لابد من الحكم بالرفع على محل الفعل اذا ظهر في موضع الخبر والرفع المحكوم عليه به
لا يظهر الا في اسم الفاعل الثاني أن كل موضع كان فيه الظرف خبرا وقد تعلقه بفعل أمكن تعلقه باسم الفاعل
وبعداً وما اذا الفجائية يتعين التعلق باسم الفاعل نحو ما عندك فزيد وخرجت فاذا في الباب زيد لأن أما
واذا الفجائية لا يليها فعل ظاهر ولا مقدر واذا تعين تقدير اسم الفاعل في بعض المواضع ولم يتعين تقدير
الفعل في بعض المواضع وجب رد المحتمل الى ما لا احتمال فيه ليحرم الباب على سنن واحد قال الأشموني في
شرح الألفية ولك أن تقول ما ذكره من الوجهين دلالة فيه لأن ما ذكره في الأول معارض بأن أصل العمل
للفعل وأما الثاني فوجب كون المتعلق اسم فاعل بعد أما واذا الفجائية انما هو لخصوص المحل كما أن وجوب
كونه فعلا في نحو جاء الذي في الدار وكل رجل في الدار فله درهم كذلك لوجوب كون الصلة وصفة للكرة
الواقعة مبتدأ في خبرها فالفاء جملة على أن ابن جني سأل بالأفتح الزعفراني هل يجوز اذا زيد اضربه فقال نعم
فقال ابن جني يلزمك ايلاء اذا الفجائية الفعل ولا يليها الا الأسماء فقال لا يلزم ذلك لأن الفعل ملزم الحذف
ويقال مثله في أماف المحذور ظهور الفعل بعدها لا تقديره بعدها لأنهم يغفرون في المقدرات لا يغفرون في
المفوضات اه والحاصل أن كلا استند الى أصل صحيح وهو أن المذهب الأول استند الى أن الأصل في
عامل الظرف الفعل والثاني استند الى أن الأصل في الاخبار أن يكون بالمفرد لكن يرجح الثاني لأنه صرح به
في بعض المواضع كقوله لك العزان مولا كعز وان يهن * فأنت لدى بمجوحة الموهون كائن

متعلق بمحذوف تقديره
كائن أو استقر (زيد
عندك) هذا مثال للخبر
اذا كان ظرفا واعرابه
زيد مبتدأ مرفوع
بالضمة الظاهرة وعند
ظرف مكان منصوب
على الظرفية متعلق
بمحذوف خبر المبتدا
والقدير كائن أو استقر
عندك وعند مضاف
والكاف مضاف اليه
مبنى على الفتح في محل
جر وفي الحقيقة الخبر
هو المتعلق المحذوف
وانما كان الجار والمجرور
والظرف شبيهين بالجملة
لأنه ان قدر المحذوف
فعلا نحو استقر كان من
قبيل الاخبار بالجملة
وان قدر اسما مفردا نحو
كائن كان من قبيل
الاخبار بالمفرد فكأنهما
أخذوا طرفا من المفرد
وطرفا من الجملة فذا
كانا شبيهين بالجملة
شبيين بالمفرد وحذف
ذلك في كلامهم من باب
الاكتفاء

ولم يرد تصريح المتعلق بالفعل في كلام يستشهد به فهذا كاف في الرد على ايراد الأشموني (قوله) فكأنهما
أخذوا طرفا أى فلذا لا يسمى كل منهما جملة كما هو مذهب جمهور البصريين ولا مفرد كما هو اختيار ابن مالك
بل جعل قسما برأسه كما هو مذهب ابن السراج (قوله) حذف ذلك في كلامهم ان قيل لم يقل شبيين

بالمفرد وحذف لفظ وشبهين بالجملة لا كنفاء أوجب بأنه لما كان الأصل في الأخبار الأفراد جعلنا كأنهما مفردان حقيقة فلم يقل شيبين بالمفرد لكن لما كان يحتملان بحسب التعلق أنهما جملة قيل شبه الجملة فتدبر اه أمير على الأزهرية وأمر بالتدبر إشارة إلى أنه يخالف ما في كلام الشارح فإن كلامه يرجع إلى تسمية كونه مفردا أو كلام الشارح لا يرجع إلى كل منهما بل يحتمل إلى جعلهما شيبين بالمفرد وشيبين بالجملة على ما فهم من كلامه مع يسير تأمل وحذف أحدهما لا كنفاء (قوله مثل سرايل تتيكم الحر) جمع سربال وهو القمص وقوله أي والبرد هو ما عله أكثر المفسرين من أنه من حذف المطفوف للعلم به أو أكنى بأحد الضدين لأهميته عندهم لأن الحر على أهل الحجاز أشد من البرد ونظيره بيدك الخير أي والشربل أن الخير مطلوب العباد من زهد دون الشر كما في بعض التفسير (قوله وزيد قام أبوه) مثله زيد ضرب غلامه فزيد مبتدأ وأضرب فعل ماض مبني للمجهول وغلامه نائب الفاعل لضرب والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر مبتدأ وهو لفظ زيد ومثله زيد كان غلامه قائما فزيد مبتدأ وكان فعل ماض ناقص متصرف وغلامه اسم كان مرفوع به وقائما خبره منصوب به والجملة من كان واسمه وخبره والمضاف إليه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ وهو لفظ زيد (قوله وزيد جارته ذاهبة) انظر هل لا يجوز أن يكون جارته بدل غلط تأمل (قوله والمبتدأ الثاني) أي وهو لفظ وجارته وقوله وخبره أي وهو ذاهبة وقوله خبر المبتدأ الأول أي وهو لفظ زيد والرابط بين المبتدأ الثاني وخبره الضمير في ذاهبة فإن فيه ضمير انشائي على وجه التسامح هي (تتمة) قد يفترون الخبر بالناء إذا كان المبتدأ موصولا بفعل صالح للشرطية بأن خلا من علامة الاستقبال كالسين وأداة الشرط ومن قد وما الثانية أو يظفر متأول بجملة فعلية أو بجزر كذلك أو نكرة موصوفة بأحد نحو الذي يأتي أو هنا أو في الدار فله درهم ونحو رجل يأتي أو هنا أو في الدار فله درهم أو مضافا إلى الموصول أو الموصوف المذكور بشرط أن يكون المضاف إلى الموصوف لفظ كل نحو غلام الذي يأتي أو كل رجل يأتي فله درهم أو موصوف بالموصول المذكور نحو الرجل الذي يأتي فله درهم أو مضافا إلى ذلك كغلام الرجل الذي يأتي فله درهم وليت ولعل مانعان بالاتفاق وألحق سيبويه أن المكسورة بهما ورد بنحو قوله تعالى إن الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل الآية وقد تدخل الفاء على خبر كل مضاف للغير مأمرة بقله ومنه كل أمر ذي بال الحديث المشهور والله سبحانه وتعالى أعلم

باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر

أي غالبا فلا يرد أفعال الصبرورة فانه تارة تدخل على المبتدأ والخبر نحو صار زيد مصليا فانه يقال زيد مصلا وتارة لا تدخل عليهما نحو يصير الفقير غنيا فانه لا يقال الفقير غني مع ابقاء معناه فانه قلند وقولنا مع ابقاء معناه مخرج لأن يراد بذلك صبرورة الغنى في المال فقيرا في قولك صار الغني فقيرا أي لكون قلبه لا يطمئن فافهم ولا يرد أيضا أفعال التصيير فانه تارة تدخل عليهما نحو واتخذ الله إبراهيم خليلا فانه يقال فيه إبراهيم صلى الله على نبينا وعليه وسلم خليل الله وتارة لا تدخل عليهما كجعلت الفقير غنيا فانه لا يقال الفقير غني كما مر ومثله صير الله المدوم موجودا وجعلت المحتاج غنيا (قوله الداخلة على المبتدأ) أي إذا لم يلزم التصدير نحو من عندك ولا يلزم الحذف كالتحبر عنه بنعت مقطوع نحو الحمد لله الحميد بالرفع ولا يلزم عدم التصرف نحو طوبى للؤم من ولا يلزم الابتدائية سواء كانت لنفسه نحو قولهم أقل رجل يقول ذلك إلا زيد أم لمصحوب لفظي كإبعد لولا الامتناعية وإذا الفجائية نحو لولا زيد لهلك عمرو ورده بعضهم وخرجت فإذا زيد بالباب فانظرو (قوله والخبر) أي إذا لم يكن ظليا ولا انشائيا فلا يقال كان زيدا ضربه ولا كانت هند زوجتكها (قوله منعقد) جرت عادة القدماء وغيرهم من استعمال هذا اللفظ والأصل عقدت الحل عقدا بفتح العين من باب ضرب فأنعقد والعقدة ما يمسكه ويوثقه ومنه عقد البيع وقول الفقهاء لم تعتقد الصلاة واستعمل هذا اللفظ ابن يعيش في تهذيبه فقال عقد باب الأفعال وعقد باب

مثل سرايل تتيكم الحر أي والبرد (وزيد قام أبوه) هذا مثال للخبر إذا كان جملة فعلية واعرابه زيد مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وقام فعل ماض وأبو فاعل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الخمسة وأبو مضاف والمهاء مضاف إليه مبني على الضم في محل جر والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ (وزيد جارته ذاهبة) هذا مثال للخبر إذا كان جملة اسمية واعرابه زيد مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وجارته مبتدأ ثان مرفوع بالضمة الظاهرة وجاربه مضاف والمهاء مضاف إليه مبني على الضم في محل جر وذاهبة خبر المبتدأ الثاني مرفوع بالضمة الظاهرة والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول والرابط بينهما المهاء من جاريته والله أعلم

باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر
هذا الباب منعقد للعوامل الداخلة على المبتدأ والخبر

المرفوعات الى غير ذلك والمعنى على هذا الوجه أن هذا الباب صار عقدة أى عملاً لمبحث العوامل الخ (قوله)
 فتغيرها) الفاعل عائد الى العوامل والضمير البارز عائد للببتدا والخبر (قوله) وتنسخ حكمها السابق
 أى من أن الببتدأ والخبر في الأصل مرفوعان والآن صارا منصوبين أو غيره كما سيأتى (قوله) ولهذا تسمى
 بالنواسخ) من النسخ وهو الازالة لازماً لتأكيدهم الببتدأ والخبر وأما أزالته لانهما عامل لفظى والابتداء عامل
 معنوى واللفظى أقوى من المعنوى والنسوخ ظاهر فى معمولى ظننت وأخواتها وأما فى الخبر وفى
 أن فى الاسم وأما فى اسم كان وخبران فلا فى الرفع فهما غير الرفع فى الأول وقيل هو باق على رفعه على
 ما سيأتى ان شاء الله تعالى (قوله) وهى كان وأخواتها) أى ونظائرهما شبه النظائر بالأخوات بجامع المجانسة
 فاستعير الأخوات للنظائر على وجه الاستعارة التصريحية الأصلية سميت أصلية لأنها جرت فى الجامد
 وتصريحية لانها صرح بالشبهه بخلاف الاستعارة المكنية فانها يذكر المشبه وطى ذكر المشبه به كما فى قوله
 وإذا المنية أنشبت أظفارها * ألفت كل تيممة لاتنفع

حيث شبه المنية بالسبع تشبيها مضمر فى النفس على سبيل الاستعارة بالكناية وطوى ذكر المشبهه وهو
 السبع ورمز إليه بشئ من لوازمه وهو الأظفار التى تلازم السبع وذكر الانشابت ترشيحاً كاهو مبين فى عمله
 وأعلم أن المصنف بدأ بكان لانها أم الباب احدثها وهو الكون يعم الجميع من أخواتها ولذا اخضت بزيادة
 أحكام وتصرفات وجواز حذف نون مضارعها منجز ما وزنها فعل بفتح العين لانضمامها لجمىء الوصف على
 فاعل لافعل قال ابن مالك وفعل اولى وفعل بفعل * كالضخم والجليل والفعل جمل
 ولا بكسر الهمزة المضارع يفعل بالضم لا بالفتح وأما فضل يفضل بكسر العين فى الماضى وضمها فى المضارع
 فشاذ كافى المراح (قوله) وظن وأخواتها) كذا فى نسخ الشرح المطبوعة وجميع نسخ المتن التى شرحها غير
 الشارح أبقاءه الله بالسلامة لفظ وظننت وأخواتها ولعله من تصرفات النساخ (قوله) فانها ترفع الاسم الخ
 اعلم أن دخول هذه الأفعال على الببتدا والخبر على خلاف القياس لأن الأفعال حقاً أن تنسب معانيها الى
 المفرد لا الى الجمل فان ذلك للحروف نحو هل جاء زيد ولكنهم توسعوا فيها ونسبوا معانيها الى الجمل ورفعوا
 بها الببتدأ لتشبيها بالفاعل وكان القياس أن لاتعمل لأنها ليست بأفعال حقيقة وانما دخلت للدل على تنقييد الخبر
 بالزمان الذى تثبت له فاشتبهت بذلك الحروف فاذا قلت كان زيد قائماً فهو فى قوة أمس زيد قائم وإذا قلت
 يكون زيد قائماً فهو فى قوة غدا زيد قائم لأنه لما جىء بها لتقدير الببتدأ على صفة وهو الخبر أعمها وفى
 الجزأين وما ذكره من نسبة الرفع الى هذه الأفعال هو مذهب البصريين وحجتهم أن كل فعل يرفع وقد
 ينصب وقد لا ينصب وأما وجود فعل ينصب ولا يرفع فلا وقال أكثر الكوفيين انه لا يعمل لها الا فى الخبر
 لأن الاسم لا يتغير عما كان عليه والصحيح الأول فكان وأخواتها تجدد رفعاً بديل اتصال الاسم بها اذا كان
 ضميراً نحو وكانوا هم الظالمين والضمير بحسب الاستقراء انما يتصل بعامله فلو قيل كان وأخواتها لاترفع
 الاسم لقيام وكانهم الظالمين ويلزم على قول الكوفيين أن تكون الأفعال ناصبة لارافعة وهذا غير معهود
 فى الكلام كإمر وأما الرد عليهم بأن العامل اللفظى أقوى من العامل المعنوى فلانهض عليهم لأن العامل فى
 الببتدأ عندهم ليس معنوا بل هو لفظى وهو الخبر وتظهر ثمره الخلاف فى كان زيد قائماً وعمرو جالس فعلى مذهب
 الكوفيين لا يجوز للزوم العطف على معمولى عاملين مختلفين وعلى مذهب البصريين يجوز لأن العامل
 واحد اه شوائب بزيادة (قوله) الذى كان مبتدأ أى قبل دخول هذه الأفعال (قوله) ويسمى بعد دخولها
 اسمها) تسمية المرفوع اسمها تسمية اصطلاحية خالية عن المناسبة اذ المرفوع ليس اسماً لها حقيقة وانما
 اصطلاحاً على تسميته بذلك وكذا المنصوب ليس خبراً لها حقيقة وانما هو خبر لاسمها حقيقة فلا حاجة الى
 تقدير مضاف أى خبر اسمها وان دفع الاعتراض بذلك من أن المرفوع ليس اسمها وانما هو اسم للذى وضع له

فتغيرها وتنسخ
 حكمها السابق ولهذا
 تسمى بالنواسخ وهى
 كان وأخواتها) نحو
 كان زيد قائماً (وان
 وأخواتها) نحو ان زيداً
 قائم (وظن وأخواتها)
 نحو ظننت زيدا قائماً
 (فأما كان وأخواتها
 فانها ترفع الاسم)
 الذى كان مبتدأ
 ويسمى بعد دخولها
 اسمها

وقد يسمى المرفوع فاعلا والنصب مفعولا مجازا قال الشيخ خاله في شرح المتن وأما لم يسموا المرفوع فاعلا أي حقيقة والنصب مفعولا لأن هذه الأفعال في حال نقصانها تجردت عن الحدث الذي من شأنه أن يصدر عن الفاعل ويقع على المفعول فصارت كالروابط ومن ثم سماها الزجاء حروفا اهـ وقد مر في صدر الكتاب البحث عن الفخر الرازي فلتراجع ثمة **(قوله)** وتنصب الخبر أي باتفاق وإن اختلفوا في نفس النصب فقال القراء هو شبهه بالحال وبقية الكوفيين حال حقيقة وعلى مذهبهم أين خبر المرفوع وهل يقال سدت الحال مسده والبصريون شبهه بالمفعول وهو الصحيح لوروده بإطراد معرفة واجمدا وأما اعتراض الكوفيين عليهم بأنه لو كان مشبها بالمفعول لم يقع جملة ولا ظرفا ولا جارا ومجورا فأجيب عنه بأن المفعول قد يكون جملة وذلك بعد القول وفي التعليق وأما الظرف وشبهه فليس الخبر على الأصح وإنما الخبر متعلقهما المحذوف وهو اسم مفرد قاله الدماميني اهـ صان قال النقيب وقوله وهل يقال سدت الحال محل الخبر قلت نعم لعدم المانع مع وروده في ضرب العبد ميثاق وقوله وفي التعليق أي في باب ظن وقديقع بعدها المبتدأ والخبر مرفوعين فيكون اسمها ضمير شأن مستترا فيها والجملة بعدها خبر نحو كان زيد قائم أي الشأن زيد قائم قال الشاعر

إذا مت كان الناس نصفان شامت * وآخر مثن بالذي كنت أسنع

ويجوز أن يخرج على لغة من نصب المثنى بالألف وفي الحديث لا وتران في ليلة قيل كان لملاء ولا أسوة لي به إذا ما يمكن التخرج على لغة من تقدم أو التأويل المار لا يتجسر على الغائه **(قوله)** وهي كان وما عطف عليها ونظيره قوله في صدر الكتاب وهي من وقدم ما يتعلق بهذا المقام فائدة عظيمة عند قول المصنف في بحث الجواز م ولا في النهي فلتراجع ثمة **(قوله)** كان تختص من بين أخواتها بأمر منها جواز زيادتها ماضيا بين شيئين ليسا جارا ومجورا قال ابن مالك وقد تزايد كان في حشو كما * كان أصح علم من تقدما ومنها حذفها وإبقاء الخبر وهو كثير بعد ان ولو وقال الحريري في مقامه

فان وصلا أله به فوصل * وان صرما فصرم كالطلاق

قال في شرحه هو نظير قولهم الرءى يحزى بعمله ان خبرا يخبر وان شرافتر قال وهكذا المسألة أودعها سيويه كتابه وجوز في إعرابها أربعة أوجه أحدها وهو أجودها أن تنصب خبرا الأول وترفع الثاني وتنصب شرا الأول وترفع الثاني ويكون تقديره ان كان عمله خير اجزاؤه خير وان كان عمله شرا اجزاؤه شرا فتنبص الأول على أنه خبر كان وترفع الثاني على أنه خبر مبتدأ محذوف وقد حذف في هذا الوجه كان واسمها دلالة حرف الشرط الذي هو ان على تقديرها وحذفت أيضا المبتدأ لدلالة الفاء التي هي جواب الشرط عليه لأنه كثيرا ما يقع بعدها والوجه الثاني أن تنصبها جميعا والتقدير ان كان عمله خير افه يحزى خيرا وان كان عمله شرا فهو يحزى شرا والوجه الثالث أن ترفعها جميعا والتقدير ان كان في عمله خير اجزاؤه خير ويجوز أن تجعل كان تامة على حذفه تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة والوجه الرابع وهو أضعفها أن ترفع الأول وتنصب الثاني والتقدير ان كان في عمله خير فهو يحزى خيرا اهـ بحذف وبالغنى وفي الحديث قول النبي صلى الله عليه وسلم لمريد النكاح التمس ولو خاتما من حديد أي التمس شيئا ولو كان ما تلتسمه خاتما من حديد قال ابن مالك ومحذوفونها ويقون الخبر * وبعد ان ولو كثيرا ذا اشتر

ومنها حذفها مع إبقاء اسمها وخبرها بعد أن وزيادة ما عوض عنها قال ابن مالك

وبعد أن تعويض ما عنها ارتكب * كمثل أما أنت برا فاقترب

فأن مصدرية وما عوض عن كان وأنت اسمها وبأخبارها والأصل لأن كنت برا ومنها جواز حذف نون مضارعها المحزوم بالسكون غير متصل بضمير نصب ولا ساكن نحو ولم أك بغيا قال ابن مالك ومن مضارع لكان منجزم * تحذف نون وهو حذف ما التزم

(قوله) كان فعل ماض ناقص الأولى أن يزيد متصرف لأنه من وظيفته **(قوله)** لأنها لاتكني بالمرفوع بناء

(وتنصب الخبر) وهو الذي كان خبرا للمبتدأ ويسمى بعد دخولها خبرها (وهي) أي كان وأخواتها (كان) نحو وكان الله غفورا رحيا وأعرابه كان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ولفظ الجلالة اسمها مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وغفورا خبرها منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ورحيا خبر بعد خبر منصوب بالفتحة الظاهرة وسميت هذه الأفعال ناقصة لأنها لاتكني بالمرفوع

على القول بأن التمام الاستغناء بالمرفوع عن الخبر فيقال له فاعل حقيقة وهو الصحيح عند ابن مالك وعلى القول بأن التمام الدلالة على الحدث والزمان فيقال سميت ناقصة لدالاتها على الزمان فقط قيل الصحيح أنها كلها دالة على الحدث الاليس وأبطل ابن مالك المذهب الثاني بشرة أمور ذكرها في شرح التسهيل أحدها أن الحكم بكونها أفعالا يستلزم دالاتها على الحدث لأن الحدث جزء مما هية الفعل الثاني ولدت على الزمان فقط لا يمكن تركيب جملة من بعضها ومن اسم معنى الثالث لو لم تكن دالة على الحدث لم يكن بعضها عن بعض الرابع لو لم تكن دالة عليه لم تدخل عليها أن المصدرية نحو ألا أن تكونا ملكين ولم ينطق بعدها بالمصدر الصريح الخامس لو لم تدل عليه لم يكن منها اسم فاعل لأنه لا دلالة فيها على الزمان بل على الحدث السادس أنها لو لم تدل عليه لم يكن منها أمر لأنه لا يبنى مما لا دلالة فيه على الحدث السابع أن دلالة الفعل على الحدث أقوى من دلالاته على الزمان لأن الأولى لا تتغير بالقرائن بخلاف الثانية فالأولى أولى بالبقاء الثامن أن من جعلها دام ومن شرط أعمالها تقدم مائل مصدرية عليها ومن لوازم ذلك تقدير المصدر التاسع من جعلها انك ولابد معها من ناف فلو لم يدل على الحدث الذي هو الاشتراك لزم أن يكون معنى انك زيد غنيا ما زيد غنيا في وقت من الأوقات الماضية وذلك نقض المراد العاشر الأصل في كل فعل الدلالة على الحدث فالحكم بالخروج عن الأصل لا يقبل بالادلة اه فأكهي ويس عليه (قوله) بل لا يتم معناها الا بالمنصوب ﴿ تنبيه ﴾ نحو كان زيد قائما يحتمل التمام قائما حال بخلاف كان زيد أخاك لا تمنع كون الحال معرفة ألا أن تجعل كان بمعنى كفل فأخاك مفعول وكذا يتعين النقص في وكونك إياه لما ذكر الآن يجعل الأصل وكونك فعله فالفعل حال فالما حذف انفصل الضمير اه خ ض (قوله) وأمسى) هي فعل لاتصالها بالناء قال كعب رضى الله عنه أمست سعاد بأرض لا يبلغها * الالقاء النجيات المراسيل

قال ابن هشام في شرح هذا البيت يحتمل أن تكون بمعنى صارت اه ومعنى أمسى اتصاف الخبر عنه بالخبر في المساء وتستعمل تامة بمعنى دخل في المساء كقوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون أى حين تدخلون في المساء ويجوز توسط الخبر بينها وبين الاسم تقول أمسى مصليا زيد ويجب في أمسى في الدار صاحبها ويمتنع في أمسى صاحبي عدوى وكذا أمسى غلام هند مغضبا (قوله) فعل ماض ناقص (أى متصرف كما سيأتى) (قوله) وأصبح) هي فعل لاتصالها ببناء التأنيث قال أبو النجم قد أصبحت أم الحيار تدعى * على ذنبا كله لم أصنع

ومعناها اتصاف الخبر عنه بالخبر في الصباح وتستعمل تامة بمعنى دخل في وقت الصباح كالآية المتقدمة (قوله) أصبح) فعل ماض ناقص أى متصرف كما سيأتى ويجوز أن يتوسط خبرها بين الاسم وبينها تقول أصبح مصليا زيد ويجب في قولك أصبح في الدار صاحبها ويمتنع في أصبح صاحبي عدوى وفي أصبح غلام هند مغضبا كما مر (قوله) وأضحى) معناها اتصاف الخبر عنه بالخبر في وقت الضحى وهي ما بين طلوع الشمس قدر رمح الى الزوال وتستعمل تامة بمعنى دخل في وقت الضحى نحو أضحينا أى دخلنا في وقت الضحى وجوز ابن هشام في شرح بانت سعاد الوجين في قول كعب رضى الله عنه

شجت بنى شيم بمن ماء غنية * صاف بأبطح أضحى وهو مشمول

والشم البرد الشديد والحنية عبارة عما انعطف من الودادى ويجوز التوسط أيضا في قولك أضحى مصليا زيد ويجب في أضحى في الدار صاحبها ويمتنع في أضحى صاحبي عدوى وأضحى غلام هند مغضبا كما تقدم (قوله) وظل) فعل ماض ويجوز اذا أسندته الى نفسك حذف أحد اللذين تقول ظللت صائما وظلت صائما قال تعالى فظلمت نفسك وقرى فظلمت على الأصل ومعناها اتصاف الخبر عنه بالخبر نهارا وتستعمل تامة بمعنى دام واستمر نحو ظل اليوم أى دام ظله واستمر ويجوز توسط الخبر بينها وبين الاسم تقول ظل

بل لا يتم معناها الا بالمنصوب (وأمسى) نحو أمسى زيد غنيا واعرابه أمسى فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر وزيد اسمها مرفوع بالضممة الظاهرة وغنيا خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة (وأصبح) نحو أصبح البرد شديدا واعرابه أصبح فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر البرد اسمها مرفوع بالضممة الظاهرة وشديدا خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة (وأضحى) نحو أضحى الفقيه ورعا واعرابه أضحى فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر الفقيه اسمها مرفوع بالضممة الظاهرة وورعا خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة (وظل) نحو ظل زيد صائما واعرابه ظل فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر وزيد اسمها مرفوع بالضممة الظاهرة وصائما خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة

قائما زيد ويجب في ظل في الدار صاحبها ويمتنع في ظل صاحبي عدوى وفي ظل غلام هند مغضبا كما أسلفنا
(قوله وبات) قال الدنوشري قال في التاموس وبات يفعل كذا يبيت ويات بيتا وبيتا وبيتة وبيتونة
 أى يفعل ليللا وليس من النوم انتهى ومعنى قوله وليس من النوم أى وليس الفعل من النوم أى وليس نوما
 فإذا نام ليللا ليصبح أن يقال بات ينام وبعضهم فهم قوله وليس من النوم على غير هذا الوجه وقال معناه وليس
 ما ذكر من المصادر من النوم أى ليس معناه النوم فلي تأمل ويجوز أن يقال على هذا بات زيد نائما اه
 يس على التوضيح وتستعمل تامة بمعنى عرس بتشديد الراء أى نزل نزل استراحة من غير إقامة ليللا كقول
 عمر رضى الله عنه أمارسول الله صلى الله عليه وسلم فعدبات بنى أى عرس بها وقد تكون بمعنى نزل قالوا
 بات بالقوم أى نزل بهم ليللا ويجوز توسط خبرها بينها وبين اسمها تقول بات ساهرا زيد ويجب في بات
 في الدار صاحبها **(قوله وصار)** وهى للتحوّل والانتقال وتستعمل تامة بمعنى انتقل نحو صار الأمر اليك
 أى انتقل وقد تأتى بمعنى رجع نحو ألقى الله تصير الأمور أى ترجع ﴿ تنبيه ﴾ مثل صار فى العمل ما واقعها
 فى المعنى من الأفعال وذلك كاض نحو قوله ربيته حق اذا تعددا * وأض فهدا كالحصان أجردا
 ورجع وفى الحديث لآترجعوا بعدى كفارا وعاد نحو قوله

وكان مضى من هديت برشده * فله مغو عاد بالرشد آمرا

واستحال وفى الحديث فاستحالت غربا أى دلوا عظيمة وقدمونه قوله تعالى فنقدم من موما غدولا كقائل
 الزنخري وحرار نحو قوله وما للراء الا كالشهاب وضوئه * يحور رمادا بعد اذ هو ساطع
 وارتد ومنه قوله تعالى ألقاه على وجهه فارتد بصيرا وتحوّل نحو

وبدلت قرحا داميا بعد صحة * فيالك من نعمى تحولن أبوسا

وغدا وراح وفى الحديث لآرزم كآرزم الطير تغدو وخاصا وتروح بطانا وقد نظم هذه الأفعال الامام الحضرى
 بقوله بمعنى صار فى الأفعال عشر * تحول أض عاد ارجع لغنم
 وراح غدا استحال ارتد فاقدم * وحرار فهاكها والله أعلم

(قوله وليس) هى لنى الحال عند الاطلاق والتجرد عن القرينة قال فى المعنى هى فعل لا يتصرف وزنه
 فعل بالكسر ثم التزم تخفيفه ولم يندره فعل بالفتح لأنه لا يخفف ولا فعل بالضم لأنه لم يوجد فى يائى العين
 الا فى هيؤ وسمع لست بضم اللام فىكون على هذه اللغة كهيؤ وزعم ابن السراج أنه حرف بمنزلة ما وتابعه
 الفارسى فى الحليات وابن شقير وجماعة والصواب الأول بدليل لست ولستوا ولستى وليسوا وليست ولن اه
 ويجوز أن يتوسط خبر ليس بينها وبين الاسم نحو قوله

سلى ان جملت الناس عنا وغنهم * فليس سواء عالم وجبول

وقرأ حمزة وحفص ليس البر أن تولوا بنصب البر قال ابن عقيل والأشونى انه نقل صاحب الارشاد
 خلافا فى جواز تقديم خبر ليس على اسمها قالوا والصواب جوازه اه ويمتنع فى ليس صاحبي عدوى وليس
 غلام هند مغضبا ويجب فى نحو ليس فى الدار صاحبها كما مر وهى ناقصة أبدا لاستعمال تامة حتى
 فى نحو ليس الطبيب الا المسك وان رفعه بنو تميم حملا لها على مافى الاهمال عند انتقاض النفى **(قوله)**
 وما زال أى ماضى يزال لأن ماضى يزىل بفتح الياء فعل تام متعد الى مفعول واحد ومعناه ماز تقول
 زل ضأنك من معرك أى ميز بعضها من بعض ومصدره الزيل كالضرب ولأن ماضى يزول فعل تام
 أيضا لازم وبابه نصر ومعناه الانتقال تقول زل عن مكانك أى انتقل عنه ومنه ان الله يمسك السموات
 والأرض أن تزولا ومصدره الزوال قال فى التصريح وحكى الفراء والكسائى لزال الناقصة مضارعا
 آخر وهو يزىل فىكون مشتركا بين التام والناقص بل قال الفراء غيرت زال الناقصة من زال
 التامة بتحويلها الى فعل بكسر العين بعد أن كانت فعل بفتح العين فرقا بين التام والناقص اه

(وبات) نحو بات زيد
 ساهرا واعرابه بات
 فعل ماض ناقص يرفع
 الاسم وينصب الخبر
 وزيد اسمها مرفوع
 بالضمّة الظاهرة وساهرا
 خبرها منصوب بالفتحة
 الظاهرة **(وصار) نحو**
 صار السعر رخيضا
 واعرابه صار فعل
 ماض ناقص يرفع الاسم
 وينصب الخبر السعر
 اسمها مرفوع بالضمّة
 الظاهرة ورخيضا
 خبرها منصوب بالفتحة
 الظاهرة **(وليس) نحو**
 ليس زيد قائما واعرابه
 ليس فعل ماض ناقص
 يرفع الاسم وينصب
 الخبر زيد اسمها
 مرفوع بالضمّة الظاهرة
 وقائما خبرها منصوب
 بالفتحة الظاهرة **(وما**
زال) نحو ما زال زيد عالما
 واعرابه ما نافية وزال

ولا تستعمل تامة قال في التصريح وذهب أبو علي في الحليات الى أن زال تكون تامة نحو مازال زيد عن مكانه
أى لم ينتقل عنه اه (قوله) وما زال وما انفك وما فقه وما برح شرط اعمال هذه الأربعة أن يتقدمها نفي أو نهي
أو دعاء ماله ما بعد الثاني ولا يزالون مختلفين ولن نرح عليه عاكفين ومنه تالله تقتضون ذكر يوسف والأصل
لا تقتضون وبعد النفي بالفعل قوله ليس ينفك ذا غنى واعتزاز * كل ذى عفة مقل قنوع
وبعد الفعل العارض للنفي قوله قلما يبرح الليب الى ما * يورث الحمد داعيا أو محيا
وبعد الفعل المستلزم للنفي نحو أبيت أزل أستغفر الله أى لا أزال قاله الفراء كما في التصريح وبعد النهي قوله

صاح شمر ولا تزل ذا كرمو * ت فسيانه ضلال مبين

وبعد الدعاء قوله ألا يا سلمى يادرمى على البلا * ولا زال منها لاجر عاتك القطر

(قوله) وما دام) وهى موضوعه للدلالة على استمرار خبرها وجملة مادام معناها توقيت أمر بمدة الصاف
اسمها بخبرها وشرط عملها أن يتقدمها المصدرية الظرفية ولا يزم من وجود المصدرية الظرفية وجود
العمل المذكور بدليل قوله تعالى مادامت السموات والأرض اذلا يزم من وجود الشرط وجود الشروط
ولا توجد الظرفية بدون المصدرية (قوله) لنيابتها عن الظرف) أى لأجل كونها نابعة عن الظرف قال
ابن ثابت في شرح البردة أما كونها مصدرية فظاهر وأما كونها ظرفية فلم نحر فظرفا لأن الظروف كلها
أسماء ويجب أن ما حيث كانت مصدرية كانت مع ما بعدها كصريح الصدر وصريح المصدر ينوب
عن الظرف في اعرابه مع الدلالة عليه فكأنه مؤدله فيسمى مصدرا لذاته وظرفا لنيابته عن الظرف
نحو جث طلوع الشمس أى وقت طلوعها حذف لفظ وقت وناب طلوع منها فيعرب ظرفا وذلك من باب
حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فلم تكن ظرفا بل هى كالمصدر نابعة عن ظرف نيابة مضاف اليه عن
مضاف اه أبو النجاء (تنبيه) تقديم أخبارهن عليهن جائز عند البصريين قال تعالى أهؤلاء اياكم كانوا
يعبدون وأنهم كانوا يظنون فان تقديم المفعول يؤذن بجواز تقديم العامل قال الشيخ خالد وهو غير
لازم فان البصريين أجازوا زيدا عمرو وضرب مع قولهم لا يتقدم الخبر اذا كان فعلا فأجازوا تقديم المفعول
ولم يميزوا تقديم العامل وفي التنزيل فأما اليتيم فلا تقهر فتقدم معمول الفعل مع أن الفعل لا يجوز تقديمه
لان أملا بل بالفعل قاله الموضع في الحواشي اه ولا يجوز تقديم خبر دام عليها اتفاقا وكذا ليس عند جمهور
البصريين وأجازه بعض من قدماء البصريين والقراء وابن برهان والزمخشري والشاوي وابن عصفور
من المتأخرين محتجين بنحو قوله تعالى الأيوام يأتهم ليس مصروفا عنهم قال الجمل وفي السمين وقال
الشيخ وقد تتبعت جملة دواوين العرب فلم أظفر بتقديم خبر ليس عليها ولا بتقديم معموله الامادل عليه
ظاهر هذه الآية اه وأجاب ابن هشام بأن معمول ظرف فيتسع فيه ما لا يتسع في غيره والشيخ خالد بأن
يوم معمول المحذوف تقديره يعرفون يوم يأتهم وليس مصروفا جملة حالية مؤكدة أو مستأنفة أو بأن يوم
في محل رفع على الابتداء وبني على الفتح لاضافته الى جملة يأتهم وليس مصروفا خبره (قوله) وما تصرف
منها) وهى في التصرف على ثلاثة أقسام ما لا يتصرف بحال وهو ليس بانفاق ودام عند القراء وكثير من
المتأخرين وما يتصرف تصرفا ناقصا وما تقدمه النفي أو شبهه فانه لا يستعمل منه أمر ولا مصدر ودام عند
الأقدمين وقليل من المتأخرين فانهم أثبتوا لها مضارعا وما يتصرف تصرفا تاما وهو الباقي كقوله

ينذل وحلم ساد في قومه الفتى * وكونك اياه عليك يسير

وقوله وماكل من يبدى البشاشة كائنا * أخاك اذا لم تلقه لك منجدا

وقوله قضى الله بأسماء أن لست زائلا * أحبك حتى يغمض العين مغمض

(تنبيه) لا يجرى منها اسم مفعول على الصحيح وأما قول سيويه مكنون فيه فقال في شرح اللحة ان

فصل ماض ناقص يرفع
الاسم وينصب الخبر
وزيد اسمها مرفوع
بالضمة الظاهرة
وعالما خبرها منصوب
بافتحة الظاهرة
(وما انفك) نحو
ما انفك عمرو جالسا
(وما فقه) نحو ما فقه
بكر عسنا (وما برح)
نحو ما برح محمد كريما
واعراب الجميع مثل
اعراب مازال زيد عالما
(وما دام) نحو لا أحبك
مادام زيد مترددا
اليك واعراب مادام
ما مصدرية ظرفية
ودام فعل ماض
ناقص يرفع الاسم
وينصب الخبر وزيد
اسمها مرفوع بالضمة
الظاهرة ومترددا
خبرها منصوب بالفتحة
الظاهرة واليك
جار ومجرور متعلق
بمترددا وصيحت ماهذه
ظرفية لنيابتها عن
الظرف ومصدرية
لأنها تسبك ما بعدها
بصدر اذ التقدير مدة
دوام زيد مترددا
اليك (وما تصرف منها)
يعنى أن ما تصرف من
هذه الأفعال يعمل عمل
ماضيها من كونه يرفع
الاسم وينصب الخبر

(نحوكان ويكون وكن) فالأول ماض والثاني مضارع والثالث أمر وكلها ترفع الاسم وتنصب الخبر (وأصبح ويصبح وأصبح) مثل الأول ماض ومضارع وأمر (تقول) (١٤٢) في عمل الماضي (كان زيد قائما) وتقدم اعرابه وتقول في عمل المضارع يكون زيد

قائما واعرابه يكون فعل مضارع ناقص من متصرفات كان الناقصة يرفع الاسم وينصب الخبر وزيد اسمها مرفوع بالضممة الظاهرة وقائما بالضممة الظاهرة والفتحه خبرها منصوب بالفتح الظاهرة وتقول في عمل الأمر كن قائما واعرابه كن فعل أمر ناقص من متصرفات كان الناقصة يرفع الاسم وينصب الخبر واسمها ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت وقائما خبرها منصوب بالفتح الظاهرة وقس الباقي مما يتصرف (وليس عمرو وشاخصا) واعرابه ليس فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر عمرو اسمها مرفوع بالضممة الظاهرة وشاخصا خبرها منصوب بالفتح الظاهرة وليس لا تستعمل الا بصيغة الماضي ليس لها مضارع ولا أمر ولا مصدر ولهذا ذهب بعضهم الى أنها حرف نفي وليست فعلا ولكن مذهب الجمهور أنها فعل ماض لأنها تقبل تاء التأنيث

أبالتفتح سأل أباطي عنه فقال ما كل داء يعالجه الطبيب اه صبان (قوله) نحوكان ويكون وكن وأصبح ويصبح وأصبح) مثل المنصرف رحمه الله تعالى للماضي والمضارع والأمر ولم يثقل لغيرها ولها مصادر فصدر كان الكون والكيونة ومصدر أضحى وأمسى وأصبح الاضواء والامساء والاصباح ومصدر صار الصير والصيرورة ومصدر بات والبيتوتة ومصدر ظل الظلول قاله أبو حيان اه تصرع (قوله مثل الأول) بالرفع خبر مبتدا محذوف أي هذا مثل الأول في ترتيبه أو بالنصب أي كمثل الأول في ذلك وقوله ماض ومضارع وأمر خبر مبتدآت محذوفات تقديرها الأول ماض والثاني مضارع والثالث أمر فافهم (قوله يكون زيد قائما) مثله وألم بيا أصله لم يكن حذف النون للجرم جواز كما قدمنا (قوله كن قائما) مثله كونوا حجارة أو حديدًا وأصله كون ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار كن ولما اتصل بضمير الجماعة عادت الواو لعدم ذلك الالتقاء (قوله) من متصرفات كان الناقصة أي بخلاف قوله تعالى كن فيكون فان الظاهر كونها من متصرفات كان اللازمة وكذا قوله فيكون (قوله) وقس الباقي مما يتصرف أي فتقول في أصبح يصبح زيد صائما وأصبح مصليا وفي أمسى عسى تقول * عسى ويصبح غرارًا ومغرورا * وأمسى قائما (قوله) وليس عمرو شاخصا أي ذاهبا أو حاضرا فان الشخص يأتي بمعنى السفر وبمعنى الحضور كقوله الفششي اه أبو النجباء (قوله) يرفع الاسم هنا وما قبله عائد لقوله فعل ماض إلى آخره وقوله اسمها عائد للليس (قوله) وليس لا تستعمل الا بصيغة الماضي أي فليست بتصرفية (قوله) ولهذا ذهب بعضهم) وهو ابن السراج والفارسي وأبو بكر ابن شقير وقوله إلى أنهار حرف قد قدمنا الجواب في باب الأفعال فلتراجع ثمة ان شئت (قوله) ولا حاجة إلى الاطالة بكثرة الأمثلة أي اذ قد يفهم الذكر بمثال واحد مالا يفهم التي بألف شاهد (فائدة) اعلم أن اللفظين اللذين تسلط عليهما العامل اذا كانا معرفتين فالعلوم هو الاسم والمجهول هو الخبر تقول كان زيد أخا عمرو ولمن علم زيدا وجعل أخوته لعمرو وكان أخو عمرو زيدا لمن كان بالعكس واذا كانا نكرتين ولكل منهما مسوغ للاخبار عنهما فأنت بالخيار تقول كان أخ زيدا أخا ل بكر وكان أخ ل بكر أخا لزيد فان كان لأحدهما فقط جعل اسما واذا كانا مختلفين فاجعل المعرفة اسما والنكرة خبرا وأما قوله * يكون مزاجها عسل وماء * فضرورة (قوله) وأما ان وأخوتها أي نظائرهما كما قدمنا (قوله) تنصب الاسم اتفاقا ويشترط في اسمها مامر في أول الباب فلو كان الاسم محذوفا نحو الحمد لله الحمد يرفع الحمد على أنه خبر لمبتدا محذوف أو واجب الابتداء كما يمين أو واجب التصدير كما يؤمكم لم تنصب هذه الأحرف (قوله) الذي كان مبتدا أي قبل دخول هذه الأحرف (قوله) وترفع الخبر يشترط في الخبر مامر في أول الباب فلو كان طلبيا نحو زيد اضربه لم ترفعه هذه الأحرف قال يس وصحح ابن عصفور وقوع الطلب خبرا كقوله

ان الذين قتلتم أمس سيدهم * لاتبخسوا ليلهم عن ليلكم ناما

فلا تحبسوا جملة نهى وقت خبرا لان قيل ويجوز أن يكون الخبر محذوفا تقديره نهى وألهم ونحوه اه قال الشيخ خاله الآن يكون الاستفهام جوابا لحكي من كلامهم ان أين الماء والعشب جوابا لمن قال ان في موضع كذا الماء والعشب قاله أبو حيان اه (تنبيه) اذا أتى بعد اسم ان ولكن وخبرها بماطف جاز في الاسم الذي بعدها وجهان الأول نصب عطفا على اسمها تقول ان زيدا قائم وعمرا وقام الناس لكن عمرا جالس وبكرا والثاني الرفع عطفا على محل اسمها لأنه في الأصل مرفوع لكونه مبتدأ فتقول ان زيدا قائم وعمرو وقام الناس لكن عمرا جالس وبكر وقيل انه مبتدأ خبره محذوف تقديره كذلك

الساكنة نحو ليست هند جالسة وقوله (وما شبه ذلك) يعني أن ما كان مشبهًا لهذه الأمثلة فهو مثلها في العمل وأجاز والاعراب فقس عليه ولا حاجة إلى الاطالة بكثرة الأمثلة (وأما ان وأخواتها فالتنصب الاسم) وهو الذي كان مبتدأ (وترفع الخبر

وأجاز بعضهم الرفع قبل الكمال مستدلاً بقوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن (قوله الذى كان مرفوعاً بالابتداء) أى قبل دخولها بعد دخولها الرفع له هذه الأحرف على الأصح عند البصريين وذهب الكوفيون الى أن هذه الأحرف لا تعمل في الخبر وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها وهو الابتداء قال الشيخ خاله ولكل من الفريقين حجة فحجة البصريين أن لهذه الأحرف شبهة بكان الناقصة في لزوم دخولهن على الابتداء والخبر والاستثناء بهما فعملن عملهما معكوسا ليكون الابتداء والخبر معهن كفعول قسم وفاعل أخر تنبيهاً على الفرعية وحجة الكوفيين أنه لا يجوز ان قائم زيدا ولو كان الخبر معموها لجاز أن يليها اهـ (قوله ان) بكسر الهمزة وقد تخفف جوازاً تخفيفاً قهمل كثيراً نحو وان كل لما جمع له ينادي بمحضرون في قراءة من خفف للممازائدة وأعملت قليلاً نحو وان كلاً لما ليو فيهم في قراءة من خفف ان ولما وكافها الرضى زائدة أتى بها الفصل بين لام الابتداء ولام القسم وتلزم لام الابتداء بعد الهمزة فرقاً بينها وبين ان النافية وقد تخفف لقرينة كقوله

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك * وان مالك كانت كرام المعادن

ومعنى أباة الضيم ممتنى الظلم قال ابن مالك

وخففت ان قتل العمل * وتلزم اللام اذا ما نهمل

وربما استغنى عنها ان بدا * ماناطى أراداه معتمدا

وأكثر وقوع الفعل بعدها كونه مضارعاً ناسخاً نحو وان كانت لكيرة الاعلى الحاشعين (قوله وان) بالفتح وقد تخفف فيبقى العمل ويجب كون اسمها مضارعاً عنوفاً وكون خبرها جملة نحو وآخر دعوانى أن الحمد لله رب العالمين وقد يظهر اسمها اضطراباً كقوله

بأنك ربيع وغيث مريع * وأئك هناك تكون الثبالا

والثبال بكسر المثلثة الثبات قال ابن مالك

وان تخفف أن فاسمها استكن * والخبر اجعل جملة من بعد أن

(قوله ولكن) قال ابن هشام في التوضيح مع الشيخ خاله في شرحه وتخفف لكن قهمل وجوباً لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية وليبان لفظها لفظ الفعل خوفاً من قتلها ولكن الله قتلهم وعن يونس والأخفش جواز الاعمال قياساً على أن ولم يسمع من العرب ما قام زيد لكن عمراً قائم بنصب عمرو وما ورد عن يونس أنه حكى فيها العمل في رواية لا تعرف والفرق بينهما وبين ان زوال الاختصاص اهـ (قوله وكأن) أصلها ان بكسر الهمزة فدخلت عليها الكاف الجارة في الأصل فصار تاء كلة واحدة وانتسخ الأصل ولا تتعلق الجارة بشيء ولا تجر ما بعدها وقد تخفف ويبقى عملها استصحاباً للأصل كقوله

وصدر مشرق اللون * كأن نديه حقان

وقد نوى خبرها كقوله أفدأ للرحل غير أن ربكنا * لما تزل برخالنا وكان قد

أى وكأن قد زالت وقوله تعالى كأن لم تكن بالأمس قال ابن مالك

وخففت كأن أيضاً فنوى * منصوبها وثابتاً أيضاً روى

(قوله وليت) قال في المغنى قال القراء وأصحابه وقد تنصب الابتداء والخبر كقوله * ياليت أيام الصبار واجعا * اهـ وفي يس على التوضيح قال أبو حيان في شرح التسهيل ويقال لت ببدال الياء تاء وادغام التاء في التاء اهـ (قوله ولعل) أصلها عل واللام في أولها زائدة للتوكيد ويقال لها لغتان بمعنى واحد تقول علك تفعل ولعلك تفعل كما يؤخذ من الصحاح ولام عل مفتوحة أو مكسورة كفى المغنى فالفتح للتخفيف والكسر على أصل النقاء الساكنين وقد يجزى الابتداء بعدها كقوله * لعل أبى المغوار منك قريب * (قوله ان زيدا قائم)

الذى كانت مرفوعاً
بالابتداء (وهي ان وأن
ولكن وكأن وليت
ولعل تقول ان زيدا
قائم) واعرابه ان حرف
توكيد ونصب تنصب
الاسم وترفع الخبر وزيدا
اسمها منصوب بالفتحة
الظاهرة وقائم خبرها
مرفوع بالضمة الظاهرة

وتقول في عمل أن الفتوحة بلغنى (١٤٤) أن زيداً منطلق وعرابه بلغ فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول به مبنى على السكون في عمل

نصب وأن حرف توكيد
ونصب تنصب الاسم
وترفع الخبر وزيدا
اسمها منصوب بالفتحة
الظاهرة ومنطلق خبرها
مرفوع بالضمة الظاهرة
وأن وما دخلت عليه في
تأويل مصدر فاعل بلغ
والتقدير بلغنى انطلق
زيد وتقول في عمل
لكن قام القوم لكن
عمر اجلس وعرابه قام
القوم فعل وفاعل
ولكن حرف استدراك
ونصب تنصب الاسم
وترفع الخبر وعمر
اسمها منصوب بالفتحة
الظاهرة وجالس خبرها
مرفوع بالضمة الظاهرة
وتقول في عمل كأن
كأن زيداً أسد وعرابه
كأن حرف تشبيه ونصب
تنصب الاسم وترفع الخبر
وزيدا اسمها منصوب
بالفتحة الظاهرة وأسـد
خبرها مرفوع بالضمة
الظاهرة (و) تقول في
عمل ليت (ليت عمرا
شاخص) وعرابه ليت
حرف تمن ونصب تنصب
الاسم وترفع الخبر
وعمر اسمها منصوب
بالفتحة الظاهرة
وشاخص خبرها مرفوع
بالضمة الظاهرة وتقول

بالكسر لأنها في الابتداء وتكسر أيضا اذا وقعت تالية لحيث نحو جلست حيث ان زيدا جالس أو لاذخو
جئتك اذ ان زيدا أمير أو لموصول نحو وأتينا من السكون ما ان مفتاحه لتتوأو وقعت جوابا لقسم نحو
أقسمت ان زيدا لقائم أو عكية بالقول نحو قال لي عبدالله أو حال نحو زرتة واني ذو أمل أو بعد عامل علق عن
عمله فيها باللام الابتدائية نحو والله يعلم انك لرسوله والله يشهدان المناقنين لكاذبون قال ابن مالك
فاكسر في الابتداء وفي بدء صله * وحيث ان ليعين مكمله
أو حكيت بالقول أو حكيت عمل * حال كزرتة واني ذو أمل
وكسروا من بعد فعل علقا * باللام كاعلم انه لنو تقي
(قوله) وتقول في عمل أن الفتوحة) وهي في ابتداء فتحة أو مفعولة غير عكية بالقول نحو خفت أن يموت
زيد أو نائية عن الفاعل نحو قل أوحى إلى أنه استمع نغرا أو مبتدأ نحو ومن آياته أنك ترى الأرض أو مجرورة
بالحرف نحو ذلك بأن الله هو الحق أو بالاضافة نحو انه لحق مثل ما أنكم تنطقون أو معطوفة على شيء من ذلك
أو مبدلة من شيء من ذلك نحو خفت موت زيد وأنه عبوس ونحو واذيعدكم الله احدي الطائفتين أنها لكم
فأنها لكم بدل اشتمال من احدي والتقدير احدي الطائفتين كونها لكم والحاصل أن أن فتحة في ما يبدل المصدر
مسدها (قوله) والنون للوقاية) وهي اللاحقة للفعل المتصل بياء المتكلم وسميت بذلك لأنها تاتي الفعل من الكسر
وقد تحذف تلك النون مع ليس شذوذا كقوله

عددت قومي كعديد الطيس * اذ ذهب القوم الكرام ليس
والطيس الرمل الكثير وثبت مع ليت كثيرا كقوله تعالى ياليتني كنت معهم وتحذف قليلا كقوله
كنية جابر اذ قال ليتي * أصادفه وأتلف جل مالى
ولعل بعكس ليت فالأكثر تجريد ما من النون كقوله تعالى حكاية عن فرعون لعلى أبلغ الأسباب وقل
ثبوتها كقول الشاعر

قللت أغير اني القدوم لعلنى * أخط بها قبرا لأبيض ماجد
والقبر الغلاف والأبيض السيف والماجد العظيم وهي مع ان وأن وكان ولكن على السواء تقول اني واني
وكانى وكأنى ولكنى وكنتى (قوله) وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر) هذا شامل للخبر والاسم وفي
ذكر الاسم مساعة فالأولى أن يقول وأن وخبرها في تأويل مصدر بدليل قوله في التأويل بلغنى انطلق
زيد فالاسم باق على حاله والمؤول بالمصدر لفظة منطلق في عبارة الشارح اذ ادخل في التأويل كانه عليه في
بعض الحواشي (قوله) في تأويل مصدر) وذلك المصدر يؤخذ من لفظ الخبر ان كان مشتقا كمثل ويقدر
بالكون ان كان جامدا نحو بلغنى أن هذا زيد أى كونه زيدا وبلاستقرار ان كان ظرفا أو جارا ويجزوا اه
أبو النجا (قوله) وتقول في عمل ليت ليت عمر شاخص) تقدم معناه عن بعضهم فلا تغفل (تمة) دخول ما
على هذه الأحرف يطل اعمالها لأنها تزيل اختصاصها بالأسماء وتهميها للدخول على الفعل تقول انما زيد قائم
وكأنما خالد أسد ولكنهما عروجان ولعلما بكون عالم وسعم بقاء العمل في ليت لبقاء اختصاصها وتجعل ماملاغة
نحو قوله
قالت ألا ليتنا هذا الحمار لنا * الى حمامتنا أو نصفه فقد

وفي البواقي قال ابن مالك

ووصل ما بنى الحروف مبطل * اعمالها وقد يبق العمل
(قوله) ومعنى ان وأن للتوكيد) أى منسوب له من نسبة الجزئى لكونه لأن توكيدها جزئى من مطلق توكيد
أو الازمنة أى معناها التوكيد وكذا الباقي والمراد توكيد النسبة وتقريرها في ذهن السامع إيجابية كان

في عمل لعل لعل الحبيب قادم وعرابه لعل حرف ترج ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر والحبيب اسمها منصوب بالفتحة
الظاهرة وقادم خبرها مرفوع بالضمة الظاهرة (ومعنى ان وأن للتوكيد) أى توكيد النسبة أعنى قيام زيد متصلا في قولك ان زيدا قائم

زيد أقام أولاً نحو أن الله لا يظلم الناس شيئاً فإن قلت كيف تكون المفتوحة للتوكيد مع أنها بمعنى المصدر فعني علمت أنك قائم علمت قيامك ولا توكيد فيه لعدم جريانه على فعله قلت كونها بمعنى لا يوجب مساواتها له من كل وجه سمعنا من أخض (قوله) فيرتفع الكذب) أي توهم الكذب إذا الكلام الخالي من أن قد يرتفع الكذب بمطابقته لمتنفي الواقع وأما يرتفع توهم الكذب لأن المخاطب أمان تردّد أو منكر ومن ثم لا يؤتي بهما إذا كان السامع خالي الذهن من الحكم ومن التردد فيه والانسكار عليه إلا إذا قدم ما يلوح له كقوله تعالى ولا تخاطبني في الذين ظلموا أنهم مغرورون وقوله

جاء شقيق عارضا رعه * ان بني عمك فيهم رماح

(قوله) واحتمال المجاز) أي فيرتفع توهم احتمال التكلم بالمجاز وظاهر كلام الخطيب القزويني أنه لا يفيد هذا الالتوكيد بما يوبه المصنف فيما يأتي فنحو قولك ان زيد جاء احتمل ما ذكر خلاف قولك زيد نفسه جاء فالأولى عندي حذف هذا الأخير وان ذكره في بعض الجواشي (قوله) ولكن للاستدراك) أي لأنها لا تنوسط الابن كلابين متغابرين إيجاباً أو سلباً كإسائي (قوله) يرتفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه) قال الحضري هذا الكلام فاسد سواء قرئ فيه بالرفع عطفاً على ثبوته أو بالجر عطفاً على الهاء العلى على الأول أو برفع ما يتوهم نفيه وعلى الثاني أو برفع ما يتوهم ثبوت نفيه وإذا كان النفي أو ثبتت النفي متوها لشيء فأى حاجة لنفي ذلك الشيء بالاستدراك فلا بد لصحته من تقدير مضاف أي أو برفع نفي ما يتوهم نفيه ورفع النفي أثبات كأن المراد في الأول برفع ثبوت ما يتوهم ثبوته فتأمل اهـ فالأولى للشارح أن يعبر بقوله وهو رفع ما يتوهم من الكلام السابق رفعاً شبيهاً بالاستثناء ليس من الاعتراض ولا بد أن يتقدمها كلام أمان ناقض لما بعدها نحو ما هذا ساكناً لكنه متحرك أو ضله نحو ما هذا أسود لكنه أبيض أو خلاف له نحو ما قام زيد لكن عمرو ويظهر عندي أن يكون زيد وعمرو معروف الصفة بدليل كونه شبيهاً بالاستثناء لأن الاستثناء اتصاله وانفصاله كذلك فنحو جاء القوم الاحمرار صحيح إذا الجار ما كان داخلاً في أمتعة التوهم كإسائي في باب ان شاء الله تعالى ولم أر من نبه على هذا ههنا فظن (قوله) وكأن للتشبيه) أي المؤكد لتركبها من الكاف التشبيهية وأن المؤكدة قولك كأن زيداً أسداً الأصل ان زيدا كأسد قدمت الكاف لتفيد التشبيه ابتداء ففتحت الهمزة للجار ثم صارا كلمة واحدة كما قد منا وقيل أنها بسيطة لأن الأصل عدم التركيب ويلزم عليه أن يكون لطلق التشبيه كما قيل وفيه نظر إذا ما منع من أنها على القول بالبسيطة وضعت للتشبيه المؤكد ويذهب المشبه دائماً بخلاف الكاف ومثل فيلبيها المشبه به قيل وللظن نحو كأن زيدا كاتباً وللتحقيق كقوله * كأن الأرض ليس بها هشام * أي لأن الأرض (قوله) وهو مشاركة أمر لأمر الخ) قال البيانون التشبيه الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى لاعلى وجه الاستعارة التحقيقية نحو رأيت أسداً في الحمام ولاعلى وجه الاستعارة بالكناية نحو أنشبت المنية أنظفارها بفلان ولاعلى وجه التجريد نحو لقيت من زيداً أسداً والأولى للشارح أبقاه الله بالسلامة أن يزيده هو الحكم بالدلالة على مشاركة أمر لأمر إذا التشبيه فعل الفاعل والمشاركة أمر اعتباري (قوله) وليت للتثني) أي لإنشائه وإحداثه لا لاخبار بأن التثني حاصل اهـ يس على الفاكهي وكذا يقال في البواقي (قوله) وهو طلب ما لطمع فيه أو ما فيه عسى الأول نحو * أليت الشباب بعد يوم ما * فأخبره بما فعل المشيب» والثاني نحو قول منقطع الجاء ليت ما لا فحجم منه ان قلت هذا من نوع الذي قبله إذ لطمع لمنقطع الجاء في الحق قلت أجب بأن المراد بما لا لطمع فيه ما شأته أنه لا يطمع فيه أحد كعود الشباب بخلاف المال الذي يحجب به يتعلق به غالباً والتحقيق أن التثني لا يدل بالوضع على الطلب وانما هو موضوع لإنشائه حالة مخصوصة يتبعها ميلان الطبع الى حصول التثني وإظهارها بحجة حصول التثني الخصوصي أغنى عمة مخصوصة على وجه يدل عليه حالة التثني اهـ من الشواني (قوله) ولعل للترجي الخ) في حاشية الكشاف للفتازاني لعل موضوعاً لتوقع محبوب وهو الترجي أو مكروه وهو الاشفاق والتوقع

ف يرتفع الكذب
واحتمال المجاز (ولكن
للاستدراك) وهو
تعقيب الكلام برفع
ما يتوهم ثبوته أو نفيه
(وكان للتشبيه) وهو
مشاركة أمر لأمر في
معنى بينهما (وليت
للتثني) وهو طلب
ما لا لطمع فيه أو ما فيه
عسى (ولعل للترجي
والتوقع)

بوجهيه قد يكون من التكلم وقد يكون من الخطاب وقد يكون من غيرها كما تشهد به موارد الاستعمال وقد وردت في القرآن للاطماع مع تحقق حصول المطمع فيه لكن عدل عن طريق التحقيق الى طريق الاطاع دلالة على أنه لاخلف في اطاع الكريم وأنه كجزمه بالحصول ولما كان ما بعد لعل الاطماعية محقق الحصول وصالحا لكونه غرضاما قبلها زعم ابن الأنباري وجماعة أن لعل قد تكون بمعنى كي ورده المصنف يعني الزغشري بأن عدم صلاحها لمجرد معنى العلية يأباه الأثران تقول دخلت على المريض كي أعوده ولا يصح لعل اه صبان على الأعموى (قوله فالترجي طلب الأمر المحبوب) أى المستقرب الحصول فلا يكون الا في الممكن فلا يقال لعل الشاب يعود وقول فرعون لعلى أبلغ الاسباب أسباب السموات انما قاله جهلا وافكا أو من تمنته في الكفر اه عبد المعطى (قوله والتوقع الاشفاق) هولاءة الخوف يقال أشفقت عليه بمعنى خفت عليه وأشفقت منه بمعنى خفت منه قال الفارضى الاشفاق في المكروه يتعدى بمن كقوله تعالى وأشفقن منهاى خفن وفى غيره يتعدى بعل كاشفقت عليه اه سجاعى على ابن عقيل (قوله هالك) أى ميت أى أخاف عليه الهلاك التوقع (قوله وأما ظننت وأخواتها) أى نظائرها شروع منه في القسم الثالث وأخره لأنه لايتقى فيه الأصل وهو الرفع ولذا عبر الشيخ خالد في الأزهري بقوله باب تميم التواسخ (قوله فانها تنصب المبتدأ والخبر) هذا قول الجمهور وذهب السهيلي الى أن المفعولين في باب ظن ليس أصلهما المبتدأ والخبر بل هما كمفعولى أعطى واستدل بظننت زيدا عمرا فانه لا يقال زيد عمر والاعلى وجه التشبيه وأنت لم ترد ذلك مع ظننت وأجيب بالنعى أى بمنع أنه لم يرد ذلك بل هو مراد بديل ظننت زيدا عمرا فتبين خلافه فالظن لتشبيبه به وذهب الفراء الى أن الثانى منصوب على التشبيه بالحال مستدلا بوقوعه جملة وظرفا وجارا ومجرورا وعورض بوقوعه معرف قوضيرا وجامدا وبأنه لا يميم الكلام بدونه اه تصريح بتصريح (قوله على أنهما مفعولان لها) الا اذا ألغيت أو علقت والالغاء ترك العمل لفظا ومعنى لمانع نحو زيد ظننت قائم فزيد مبتدأ وقائم خبره وليس لظننت عمل فيها لا فى المعنى ولا فى اللفظ والتعليق ترك العمل لفظا لمانع نحو ظننت لزيد قائم فظننت لم تعمل فى لزيد قائم لأجل المانع وهو اللام لكنه فى عمل نصب بديل أنك اذا عطف عليه نصبت تقول ظننت لزيد قائم وعمر اجالسا فى عملة فى لزيد قائم فى المعنى دون اللفظ والالغاء جائز فى غير الابتداء كما اذا وقعت وسطا نحو زيد ظننت قائم فالاعمال أحسن قيل هاسيان أو وقعت آخرها نحو زيد قائم ظننت والالغاء أحسن فلا ينعى فى ظننت زيدا قائما أو ما قول كعب رضى الله عنه أرجو وأمل أن تدنو مودتها * وما اخال لدينا منك تنويل

فؤول بتقدير ضمير الشأن والتقدير ما خاله له دينامك تنويل خلافا لظاهر كلام ابن هشام فى شرح القصيدة حيث جوز الالغاء والتعليق واجيب ان ولها ان ولا وما التانيات ولام الابتداء ولام القسم والاستفهام نحو ظننت ان زيد قائم وعلمت مازيد قائم وعلمت لزيد قائم وظننت أزيد قائم (قوله وهى ظننت) اذا كانت بمعنى الرجحان أو اليقين وأما التى بمعنى اتهم فى متعديا لواحد قال ابن مالك

لعم عرفان وظن تهمه * تعديا لواحد ملترمه

(قوله وحسبت) بمعنى ظننت أو بمعنى تيقنت وهو قليل كقوله

حسبت التقى والجلود خير تجارة * رباحا اذ ماللره أصبح ثاقلا

ومعنى ثاقلا ميتا (قوله وخت) او بمعنى ظننت بمعنى علمت وهو قليل كقوله

دعانى الغواني عمن وخلتنى * لى اسم فلا أدعى به وهو أول

فان كانت بمعنى تكبرت فى لزامه (قوله وزعمت) بمعنى الرجحان وان كانت بمعنى تكفلت تعدت الى واحد (قوله ورأيت) بمعنى علمت أو بمعنى ظننت وهو قليل وقد اجتمعتا فى قوله تعالى انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا

فالترجي طلب الأمر
المحبوب نحو لعل الحبيب
قادم والتوقع الاشفاق
أى الخوف من المكروه
نحو لعل زيدا هالك
(وأما ظننت وأخواتها)
فانها تنصب المبتدأ
والخبر على أنهما
مفعولان لها وهى
ظننت (نحو ظننت
زيدا قائما واعرابه
ظننت فعل وفاعل
وزيدا مفعول أول
منصوب بالفتحة
الظاهرة وقائما مفعول
ثان منصوب بالفتحة
الظاهرة (وحسبت
وخت وزعمت ورأيت

أى يظنونه ونعلمه فإن كانت بمعنى أبصرت أو من رأى فى متعديا الى واحد (قوله وعلمت) بمعنى
 تيقنت وبمعنى ظننت وهو قليل قال تعالى فان علمتموهن مؤمنات أى ظننتموهن وأما التى بمعنى عرفت
 فقد تعدت لواحد كعلم فى البيت الذى نقلت من الألفية (قوله ووجدت) بمعنى علمت فإن كانت بمعنى
 أصاب تعدت لواحد (قوله واتخذت) وهذا من أفعال التصير أى صيرت ويقال فيه اتخذت (قوله
 وجعلت) بمعنى اعتقدت فإن كانت بمعنى أوجدت أو أوجبت تعدت الى واحد نحو وجعل الظلمات والنور
 وتقول جعلت للعامل كذا ويجوز أن تكون بمعنى صيرت وقوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد
 الرحمن إنا أنا قال الصبان قال الناظم فى شرح الكافية يعنى ابن مالك أى اعتقدوا وقال ابن الناظم أى ظنوا
 وقال الزمخشري أى صيروا كذا فى شرح الغزى اه والنفس الى قول ابن مالك أميل (قوله وسمعت)
 سيأتى فى آخر الباب (تنبيه) ترك المصنف أفعالا كثيرة أوردها ابن مالك فى الألفية وهى عد بمعنى الرجحان
 وحجا بمعنى ظن ودرى بمعنى علم وهب بلفظ الأمر بمعنى ظن تعلم بلفظ الأمر أيضا بمعنى أعلم ونصها
 انصب بفعل القلب جزأى ابتدا * أعنى رأى خال علمت وجدا
 ظن حسبت وزعمت مع عد * حجا درى وجعل اللذ كاعتقد
 وهب تعلم والتى كصيرا * أيضا بها انصب مبتدا وخبرا
 (قوله وخلت الللال لائحاً) مضارعها اخل والكثير فيه بكسر الهجمة على غير قياس كقوله
 وما أدرى وسوف اخل أدرى * أقوم آل حصن أم نساء

لكن اخل هذه من غير هذا الباب (قوله نخوز عمت بكرا صديقا) مصدره الزعم ومصدرها كان بمعنى
 تكفل الزعم بفتحين والزعامة بالفتح وفى المصباح وزعمت بالمال زعما من باب قتل ونفع كفلت به والزعم
 بفتحين والزعامة بالفتح اسم منه فانا زعيم به (قوله وحسبت الحبيب قادما) بكسر السين والاكثر
 فى مضارعها الكسر أيضا ويقال الفتح وان كان القياس فى مضارع فعل المكسور يفعل بالفتح
 ومصدرها الحسبان بالكسر والمحسبة بفتح السين وكسرهما (قوله ووجدت العلم نافعا) مصدرها
 الوجدان بكسر الواو ومصدر التى بمعنى استغنى الوجد بثلاث الواو وبمعنى حزن الوجد بالفتح وبمعنى
 حقد المودة بفتح الميم وكسر الجيم كما يؤخذ من الصبان (قوله سمعت النى صلى الله عليه وسلم يقول)
 اعلم أن المصنف رحمه الله تعالى تبع فيه الإخفش حيث جعل مع المتعلقة بذات خبر عنها بفعل دال
 على صوت كسمعت زيدا يتكلم فزيدا مفعول أول والثانى يتكلم بخلاف المتعلقة بمفعول كسمعت
 كلام زيد فتتعدى لواحد فقط وقال الجمهور لا تتعدى مطلقا الا لواحد كسائر أفعال الحواس فان كان مما
 يسمع فذاك والا ففیه حذف ومضاف والفعل بعده حال أى سمعت صوت زيد حال كونه يتكلم اه خض
 (قوله والجملة التى بعدها حال) أى فى هذا المثال كما يؤخذ من كلام الشارح وانما كلفنا ذلك لأن قولك
 سمعت رجلا يقول كذا لا يصح أن تكون الجملة التى بعدها حالا لوجوب تعريف صاحب الحال فالجملة
 فى هذا صفة لأن الجملة بعد النكرة حال قال الشونائى جوز السعد التفتازانى فى الجملة يعنى فى مثل سمعت
 النى صلى الله عليه وسلم يقول أن تكون بيانا أو بدلا بتأويل المصدر أى سمعت قول زيد قائلا كذا
 فى الحال أو قوله كذا فى البيان أو البدل ويأزم عليها حذف أن الناصبة ورفع الفعل بعدها الحذف أو الجملة
 بمعنى المصدر من غير سابق فىما ليس من الأبواب المعروفة ومثله ليس بمقيس عند المحققين اه وليحرر
 (تنبيه) يجوز اجراء قال كظن فى العمل بأربعة شروط الأول أن يكون بصيغة المضارع الثانى أن يكون
 للمخاطب الثالث أن يكون مسبوقا باستفهام الرابع أن لا يفصل بينهما أى بين الاستفهام والفعل بغير
 ظرف ولا جار ومجرور ولا معمول للفعل فان فصل بأحدها لم يضر نحو أقول عمر انمطلقا وفى الدار تقول

وعلمت ووجدت
 واتخذت وجعلت
 وسمعت تقول ظننت
 زيدا منطلقا واعرابه
 كما تقدم (وخلت الللال
 لائحاً وما أشبه ذلك)
 يعنى أن ما أشبه التالين
 من بقية الأمثلة يقاس
 على هذين التالين نحو
 زعمت بكرا صديقا
 وحسبت الحبيب قادما
 ورأيت الصديق منجيا
 وعلمت الجود محبوا
 ووجدت العلم نافعا
 واتخذت بكرا صديقا
 وجعلت الطين ابريقا
 واعرابها - كما تقدم
 ومثال مع سمعت
 النى صلى الله عليه
 وسلم يقول فسمعت
 فعل وفاعل والنى
 مفعول أول ويقول
 فعل مضارع وفاعله
 ضمير مستتر فيه جوازا
 والجملة فى محل نصب
 مفعول ثان والراجح
 أن سمع فى نحو هذا
 المثال تتعدى لمفعول
 واحد والجملة التى بعدها
 حال والله سبحانه
 وتعالى أعلم

زيداً قائماً وأعندك تقول عمراً جالساً وعمراً تقول قائماً بخلاف نحو أنت تقول زيد قائماً فلا يجوز الاجراء ويجوز اجراؤه مطلقاً عند سليم قال ابن مالك

وكنظن اجعل تقول ان ولي * مستفهما به ولم ينفصل
بغير ظرف أو كظرف أو عمل * وان يعض ذى فصلت يحمّل
وأجرى التوم كظن مطلقاً * عند سليم نحو قل ذا مشفقا

﴿ باب النعت ﴾

والله سبحانه وتعالى أعلم
ذكر غير المصنف رحمه الله تعالى النعت وما بعده من التوابع بعد المحرورات وهو أنسب ولكن لما كان المصنف رحمه الله تعالى ذكر أن من الرفوعات التوابع ناسب أن يذكرها هنا استيفاء لغرضه وهو ذكر الرفوعات بجميعها وأعلم أن التوابع خمسة النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق والبدل ولم يذكر المصنف عطف البيان ولعله إنما لم يذكره لأنه يبدل الشيء من الشيء أشبه بل ما صح جعله بدلا لصح جعله عطف بيان وعكسه الا في نحو يارجل بكرا والا في نحو قوله

أنا ابن التارك البكرى بشر * عليه الطير ترقبه وقوعا

فلا يصح أن يكون بكرا بدلا من رجل اذ البدل في نية إعادة عامل البدل ولا يصح أن تقول بابكرا لأن المفرد العلم المنادى يبنى على الضم وكذا لا يصح أن يجعل بشر بدلا من البكرى اذ لو كان بدلا لقليل أنا ابن التارك بشر وهو في مثل قولك هذا الضارب زيد وهو لا يجوز لأن المضاف الموصول بأل انماجاز اذا اتصل بالمضاف اليه أل تقول الجمع الشعر فلا يصح كل منهما أن يكون بدلا بل يتعين جعله عطف بيان قال ابن مالك

وصالحا لبدلية يرى * في غير نحو يا غلام يعمر

ونحو بشر تابع البكرى * وليس أن يبدل بالمرضى

(باب النعت)

والنعت تابع للمنعوت

وبدأ المصنف هنا بالنعت تبعاً للقوم وخالفهم ابن هشام في شدوره فقدم التوكيد على النعت تبعاً لابن مالك في التسهيل كابن السراج وأبي علي والزعروري واستحسنه الأشموني ﴿ تنبيه ﴾ اذا اجتمع التوابع قدم النعت ثم عطف البيان ثم التوكيد ثم البدل ثم عطف النسق فيقال جاء الرجل العالم أبو بكر نفسه أخوك وزيد ونظم ذلك بعضهم فقال ان التوابع ان جاءت بأجمعها * ومرت تحوى من الترتيب ما نقلنا فانعت وبين وأكدوا بدلن وحي * بالعطف بالحرف نلت العلم والعمل

وأخصر منه ما قاله بعضهم اذا اجتمعت فالنعت قدم به التحق * بيان فتوكيد وجاء بدل نسق فكان المصنف أخذت تاسب التقديم في الاجتماع الا في العطف والبدل (قوله والنعت تابع للمنعوت) أى في الاصطلاح وأما في اللغة فهو وصف الشيء بما هو فيه من خير أو شر كالحال وخبر المبتدا فانهما وصفان كالنعت لكن لم يكونا تابعين كذا ظهر لى ثم رأيت الشيخ الرضى سبقي بهذا فقال قال في شرح المفصل الصفة تطلق باعتبارين عام وخاص والمراد بالعالم كل لفظ فيه معنى الوصفية جرى تابعا أولا فيدخل فيه خبر المبتدا والحال في نحو زيد قائم وجاءني زيد راكبا اذ يقال هما وصفان ونعتي بالخاص ما فيه معنى الوصفية اذا جرى تابعا نحو جاءني زيد الضارب اه وأعلم أن الصفة والنعت متردافان وقيل ان النعت مختص بما يتغير كقائم وضارب والوصف لا يختص به بل يعم ما يتغير وما لا يتغير كالعالم والحسن وعلى الأول يقال صفات الله ونعوته وعلى الثاني يقال صفات الله ولا يقال نعوته قال الصبان والذنى في التماموس أن النعت والوصف مصدران بمعنى واحد وأن الصفة تطلق مصدرا بمعنى الوصف واسما قام بالذات كالعلم والسواد اه أى ولا يكون النعت كذلك (قوله تابع للمنعوت) قال الشيخ خالد في شرح المتن رحمه بعض خواصه تقرى بالى المبتدى فقال الى آخره قال العلامة أبو بكر الشنوائى فيه نظر لأن الظاهر أن قوله النعت تابع للمنعوت الى آخره ليس واردا موزد التعريف بل هو بيان حكم

من أحكام النعت فتأمل اه قال الفقيه تأملناه فوجدنا قوله لأن الظاهر أن قوله الخ غير ظاهر وحاصله أى كلام المصنف رسم ناقص والرسم الناقص من المعرفات ولا معنى لقوله ليس وارد ماورد التعريف والله أعلم وكتب عبد المعطى على الشيخ خالد ما نصه قوله رسم الخ أى رسم المصنف رحمه الله تعالى النعت أى عرفه بالرسم الناقص وهو ذكر عرضيات تختص بجملة باحقيقة واحدة ولو كان رسمًا تامًا لآتى بالجنس والخاصة اللازمة ولو عرفه بحقيقته لقال هو التابع المشتق حقيقة أو ما فى قوته الموضح لمثبوعه ان كان معرفة والمخصص له ان كان نكرة ويمكن أن يقال التابع هنا كالجنس ولزوم النعت للأحوال الثلاثة من خواص التابع وحينئذ فهو تعريف بالرسم التام اه وقد مر فى الفاعل والمبتدا ما يناسب المقام فلتراجع ثمة ان شئت (قوله) تابع للنعوت فى رفعه الخ لا يرد هذا جرح ضرب خرب يخرج رب لأنه تابع للنعوت فى اعرابه تقديرًا على ما حذر به الدماميني ولا يرد على عدم جواز التخالف فى الاعراب والتعريف والتشكير النعت المقطوع لعدم تبعيته فيه لأنه بعد القطع لا يسمى نعتا حقيقة بل مجازا باعتبار ما كان اه يس على التوضيح قال الفقيه ما المانع من أن يجعل المقطوع من الوصف الحقيق ويقال انه يتبع منعوته فى الاعراب لكن لآلى اللفظ بل على الجملة فيقال ان نحو جاء الرجل العاقل الجملة من عامل العاقل وهو أعنى ومعمله فى فعل رفع نعت للرجل فهو يتبع منعوته فى الاعراب عملا لكنه فيه نوع تكلف ولكرده بأن الجملة لا تكون نعتا اذا كان النعوت بها نكرة (قوله) فى رفعه الخ جار ومجرور متعلق بتابع وهو على حذف مضاف أى نوع رفعه وانما قلنا ذلك لأنه لا يجب توافقهما فى الشخص اذ قد يكون اعراب أحدهما ظاهرا واعراب الآخر مقدرًا نحو جاء زيد الراوى وجاء القاضى العالم وقد يكون اعراب أحدهما بالحركات واعراب الآخر بالحروف نحو جاء الرجل القائم وجاء الزيدون الكلمة أو اعراب أحدهما على الآخر لفظيا نحو يا زيد الفاضل بنصب الفاضل فان قيل قد يعترض عليه قولك يا زيد الفاضل بضم الفاضل اتباعا لضمه زيد فان تبعية الفاضل لزيد فى الضم ليست تبعية فى الاعراب لأن المتبوع منصوب عملا والتابع مضموم أوجب بأن المراد بالاعراب هو هو وما يشبهه من حركة عارضة لغير الاعراب مع أن الفاضل تابع لزيد فى اعراب غير ظاهر بل هو على فى المتبوع لأن عمله النصب بفعل محذوف كسمايتى فى باب المنادى ان شاء الله تعالى وتقديرى فى التابع أى منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها حركة الاتباع فعلم أن ضمة التابع ليست ضمة اعراب لعدم الرفع ولا ضمة بناء لعدم مقتضيه ﴿ تنبيه ﴾ كاتبع النعت فى الاعراب يتبع فى الافراد والثنائية والجمع والتأنيث والتذكير ان رفع الوصف ضمير الموصوف المستتر نحو هذه امرأة كريمة ورجل كريم ورجلان كريمان ورجال كرام والمرأة الكريمة والرجلان الكريمان والرجال الكرام وامرأة كريمة الأب أو كريمة أب أو رجلا كريمين الأب أو كريمان أب أو رجال كرام الأب أو كريمان أب أو رجال كرام الأب أو كرام أب الا فى الوصف باسم التفضيل اذا كان مع من أو أضيف الى نكرة فانه يلزم الافراد والتذكير ولم يوافق فى التأنيث والثنائية والجمع نحو مررت برجل أفضل من زيد وبرجلين أفضل من عمرو وبرجال أفضل من بكر وامرأة أفضل من دعدوبا مرأتين أفضل من هند وبنساء أفضل من سلمى وكذا مررت بشخص أفضل رجل وبشخصين أفضل رجل وبشخصا أفضل رجال والافيا يستوى فيه الذكر والمؤنث من الصفة كصبور وجريح تقول هذا رجل صبور وهذا امرأة صبور وهذا رجل جريح وهذا امرأة جريح والافى النعت بالمصدر تقول مررت برجل عدل وامرأة عدل وبرجلين عدل وامرأتين عدل وبرجال عدل وبنساء عدل (قوله) أيضا فى رفعه ونصبه وخفضه هذا ما لم يكن النعوت معلوما بدون النعت فان كان معلوما بدونه جاز القطع والاتباع أو اتباع بعض النعوت وقطع بعضها فى نعت المعلوم المتعدد نحو مررت بامرئ القيس الشاعر فيجوز فيه الجر على الاتباع والرفع على القطع باضمار هو والنصب باضمار فعل وهو أذم أو غيره ما يناسب المقام ومنه قوله تعالى وامرأته حمالة الحطب قرئ حمالة الحطب بالنصب باضمار أذم وبالرفع على الاتباع أو على اضمار هى قال ابن مالك

فى رفعه ونصبه
وخفضه

وان نموت كثرت وقد تلت * مفتقرا للنكرهن أتبع

واقطع أو اتبع ان يكن معينا * بدونها أو بعضها اقطع معلنا

وارفع أو انصب ان قطعت مضمرا * مبتدأ أو ناصبا لن يظهر

(قوله وتعريفه وتنكيره) أى فيجب أن يتبع الوصف بالموصوف فيها ﴿ تنبيه ﴾ مذكوره من وجوب التبعية في التعريف والتنكير هو مذهب الجمهور وأجاز الأخفش نعت النكرة اذا خضعت بالمعرفة وجعل الأوليان صفة الآخران في قوله تعالى فأخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليان وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة وأجازه ابن الطراوة بشرط كون الوصف خاصا بذلك الموصوف كقوله

أبيت كأتى ساورتني ضئيلة * من الرقش في أنيابها السم نافع

والصحيح مذهب الجمهور ومأوهم خلاف ذلك مؤول اه اشتمل على أى فيؤول يجعل الأوليان بدلا من آخران ونافع بدلا من السم وساورتنى واثبتنى ضئيلة من الرقش أى حيدة دقيقة لها نقط سود وبيض ونافع بالغ في الإهلاك (قوله) يعنى يتبع معنونه) جملة يتبع مفعول يعنى كالتدنيا غير مرة وفاعل يتبع ضمير مستتر عائد للنعت ومعنونه مفعول يتبع وفي عدوله عن اسم الفاعل الى الفعل المضارع إشارة الى أن عمل اسم الفاعل فرع عن عمل الفعل المضارع كالمؤمر (قوله) في رفعه) جار ومجرور متعلق بـ يتبع والضمير عائد للنعت (قوله) ان كان مرفوعا) انما ألحق الشارح العلامة بأقائه الله بالسلامة هذا بما ذكره المصنف رحمه الله تعالى في رفعه لثلاثهم المبتدى أن الأحوال كلها تأتي في تركيب واحد وعلى كل فليس بضروري فالأولى أن يقال التقيد به لبيان الواقع ولا ينعى منصوب بمرفوع أو بمجرور لما تقدم اه عبد المعطى على الشيخ خالد وهذا اذا كان النعت تابعا فان كان مقطوعا فقد تقدم (قوله) وفي نصبه) أظهر الجار لبيان مقام المتن (قوله) ان كان منصوبا) أى ان كان النعت منصوبا والكلام هنا كالذى أسلفنا وان هنا وما بعده وما قبله شرطية وجوابها عن جواب تقديره ان كان مرفوعا فيرفع وان كان منصوبا فينصب وان كان مخفوضا فيخفض أى فلا ينعى منصوب بغيره (قوله) وفي خفضه ان كان مخفوضا) أى فلا ينعى مخفوض بغيره كالتقدم (قوله) وتعريفه ان كان معرفة) أى فلا ينعى معرفة بنكرة لأن المعرفة متعينة والنكرة مبهمه وفي الجمع بين التعيين والمبهمة تناف في الوصفية المرادة ههنا وان كان كلام أرباب الحواشي يقتضى منع التنافي مطلقا (قوله) وفي تنكيره ان كان نكرة) أى فلا تنعى نكرة بمعرفة للتنافي فان قيل اذا وصف بالجملة أو الظرف أو الجار والمجرور فمن أى قيل قلت لا يغاير ما أن يكون ذلك تابعا للمعرفة أو نكرة فهو في قوة النكرة ثم ماذا ذكر من الجملة أو شبهها ان كان بعد نكرة محضة فهو صفة نحو مررت برجل يكتب أو بعد معرفة محضة فهو حال نحو مررت بزيدا ضحك فلو وقعت بعد المحمل للتعريف والتنكير احتملت الحالية والوصفية نحو كئيل الجار يحمل أسفارا جملة يحمل اما في موضع جر أو في موضع نصب باعتبار الوصفية والحالية اه عبد المعطى المالكي على الشيخ خالد والحاصل أن النعت يتبع معنونه في واحد من أوجه الاعراب الرفع والنصب والخفض وواحد من وجهي التعريف والتنكير مطلقا سواء كان رفع ضميره أم اسما ظاهرا وفي واحد من وجهي التذكير والتأنيث وواحد من أوجه الافراد والتثنية والجمع ان رفع النعت ضمير مستترا وسيأتى (قوله) وذلك في النعت الحقيقي) أى التابع المذكور وفي المتن في النعت الحقيقي أى والنعت السببي العبر عنه عند بعضهم بالمجازي وحذف العطف على حد سرايل تقييم الحكم الحراى والبرد واما تكلفنا ذلك لأن كلام المتن لا يختص بذلك والالكان سبق قلم أو سهوا أو كان للعطف ساقطا من قلم النساخ وحيث وجدنا الفرصة لم تأخذ بالرخصة وابهة المحظورات في وقت الضرورات (قوله) وهو

الرافع لضمير النعت) يعنى أن النعت الحقيقي هو الذى يرفع ضمير أعادنا الى النعت المعبر عنه عند كثير الجارى على من هوله والنعت السببي هو الرافع لاسم ظاهر حا وضمير النعت وهو المعبر عنه عند كثير الجارى

وتعريفه وتنكيره)
يعنى يتبع معنونه في
رفعه ان كان مرفوعا
وفي نصبه ان كان منصوبا
وفي خفضه ان كان
مخفوضا وفي تعريفه
ان كان معرفة وفي
تنكيره ان كان نكرة
وذلك في النعت الحقيقي
وهو الرافع لضمير
النعت

على غير من هوله (قوله تقول) هذا كلام مستأنف فاعله ضمير مستتر وجوباً بقدره أنت (قوله قام زيد العاقل) مراد لفظه منصوب المحل على أنه مفعول تقول لأن قال ينصب مفعولاً والمفعول هو المحكي وأما معناه فقد ذكره الشارح (قوله وإعرا به) مبتدأ وجملة قام فعل ماض على قوله نعت لزيد خبره وقوله قام فعل ماض مبتدأ وخبر (قوله فعل ماض) بتوئين فعل وماض صفة أى أجوف متصرف (قوله ونعت المرفوع مرفوع) الجملة حالية أى والحال أن نعت المرفوع مرفوع (قوله وهو تابع للنعت) أى لفظ العاقل تابع للفظ زيد (قوله فى الرفع والتعريف) أى والتذكير والافراد وتقول قامت هند العاقلة فى الرفع والتعريف والتأنيث والافراد وقام زيدان العاقلان فى الرفع والتعريف والتذكير والثنية وقامت الهندان العاقلتان فى الرفع والتعريف والتأنيث والثنية وقام الزيدون العاقلون فى الرفع والتعريف والتذكير والجمع وقامت الهندات العاقلات فى الرفع والتعريف والتأنيث والجمع فهذه ست (قوله ورأيت زيدا العاقل) مراد لفظه معطوف على قام زيد والمعطوف على المنصوب منصوب (قوله فعل وفاعل) الفعل رأى والفاعل التاء المضمومة ولا تقول فى ت فاعل لأنه معيب قال البرناوى

وهيب فى الاعراب أن تقول فى * نحو تحصنت بلطفك الحنى

ت فاعل وأن تقول حرف جر * أو جملة أو مبتدا بلا خبر

وقد مر لنا فى الجواز من باب الأفعال عند قول المصنف ولا فى النهى ما يناسب المقام فليراجع ثمة ان شئت (قوله وزيدا) مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة للحكاية (قوله والعاقل) بالنصب على الحكاية وبالرفع على الأصل (قوله نعت لزيد) هكذا فى كلامه يقرأ بالجرك كما يكتب ويجوز أن يقال لزيدا بالفتح للحكاية (قوله أيضا) أى كما أن العاقل فى مثل قام زيد العاقل نعت لزيد (قوله فى نصبه وتعريفه) أى وتذكيره وافراده وغير التعبير ثقتنا فراراً من سامة البتدى بكلام مكرر وتقول رأيت هند العاقلة فى نصبه وتعريفه وتأنيثه وافراده ورأيت الزيدان العاقلين فى نصبه وتعريفه وتثنيته ورأيت الهندين العاقلتين فى نصبه وتعريفه وتأنيثه وتثنيته ورأيت الزيدان العاقلين فى نصبه وتعريفه وتذكيره وجمعهم ورأيت الهندات العاقلات فى نصبه وتعريفه وتأنيثه وجمعه وهذه ست فاجملة مع مامر اثنتا عشرة (قوله ومرت زيد العاقل) مراد لفظه معطوف على قام زيد والمعطوف على المنصوب منصوب (قوله بزيد) مبتدأ على ارادة لفظه (قوله فى خفضه وتعريفه) أى وتذكيره وافراده وتقول مرت بهند العاقلة فى خفضه وتعريفه وتأنيثه وافراده ومرت بالزيدان العاقلين فى خفضه وتعريفه وتذكيره وتثنيته ومرت بالهندين العاقلتين فى خفضه وتعريفه وتأنيثه وتثنيته ومرت بالزيدان العاقلين فى خفضه وتعريفه وتذكيره وجمعهم ومرت بالهندات العاقلات فى خفضه وتعريفه وتأنيثه وجمعهم وهذه ست والجملة مع ما تقدم ثمانى عشرة (قوله وتقول) أى مكمل لكلام المتن وهو معطوف على تقول التى فى المتن والفاعل ضمير مستتر وجوباً بقدره أنت (قوله فى التنكير) أى تنكير الصفة لتنكير الوصف (قوله جاء رجل عاقل) أى فى الرفع والتنكير والتذكير والافراد وجاءت امرأة عاقلة فى الرفع والتنكير والتأنيث والافراد وجاء رجلان عاقلان فى الرفع والتنكير والتذكير والتثنية وجاءت امرأتان عاقلتان فى الرفع والتنكير والتأنيث والتثنية وجاء رجل عاقل فى الرفع والتنكير والتذكير والجمع وجاءت نساء عاقلات فى الرفع والتنكير والتأنيث والجمع فهذه ست والجملة مع ما تقدم أربع وعشرون (قوله ورأيت رجلاً عاقلاً) أى فى النصب والتنكير والتذكير والافراد ورأيت امرأة عاقلة فى النصب والتنكير والتأنيث والافراد ورأيت رجلين عاقلين فى النصب والتنكير والتذكير والتثنية ورأيت امرأتين عاقلتين فى النصب والتنكير والتأنيث والتثنية ورأيت رجلاً عاقلاً فى النصب والتنكير والتذكير والجمع ورأيت نساء عاقلات فى النصب والتنكير والتأنيث والجمع وهذه ست والجملة مع ما سلفنا ثلاثون (قوله ومرت برجل عاقل) أى فى الخفض والتنكير والتذكير والافراد ومرت بامرأة عاقلة فى الخفض والتنكير والتأنيث والافراد ومرت برجلين عاقلين فى الخفض والتنكير

(تقول قام زيد
العاقل) وإعرا به
قام فعل ماض وزيد
فاعل مرفوع بالضمه
الظاهرة والعاقل نعت
لزيد ونعت المرفوع
مرفوع وعلامة رفعه
الضمة الظاهرة وهو
تابع للنعت فى الرفع
والتعريف (ورأيت
زيدا العاقل) وإعرا به
رأيت فعل وفاعل وزيدا
مفعول به منصوب
بالفتحة الظاهرة
والعاقل نعت لزيد
منصوب أيضاً بالفتحة
الظاهرة فقد تبعه فى
نصبه وتعريفه
(ومرت زيد العاقل)
وإعرا به مرت فعل
وفاعل زيد الباء حرف
جر زيد مجرور بالباء
والعاقل نعت له مجرور
بالكسرة الظاهرة قد
تبعه فى خفضه وتعريفه
وتقول فى التنكير جاء
رجل عاقل ورأيت
رجلاً عاقلاً ومرت
برجل عاقل

أقسام المعرفة وحد النكرة لما علمت (قوله) معطوف على قوله ذكر أى قال مقدما للمعرفة على النكرة وان كان الأولى أن يقدم النكرة لكونها الأصل لا دراج كل معرفة تحتها وذلك لأنه ما من معرفة الا ولها نكرة ولا عكس والمستقل أولى بالاصالة وأيضا فالتشديد أول وجوده تازمه الأسماء العامة ثم يعرض له بعد ذلك الأسماء الخاصة كالآدمي اذا ولد فإنه يسمى انسانا أو مولودا أو موجودا ثم بعد ذلك يوضع له الاسم العلم واللقب والكنية وقدم المصنف هنا المعرفة لكونها أشرف من النكرة من حيث دلالتها على معين والشريف مقدم (قوله) والمعرفة) هو في الأصل اسم مصدر لعرفته بالتشديد وأما على التخفيف من عرفته فهو مصدر وبهذا يجمع بين القول بأنه مصدر والقول بأنه اسم مصدر ثم جعل اسم جنس للاسم المعروف لاهو علمه والالتماع من الصرف للعلمية والتأنيث واعلم أن أعرف المعارف الجلالة اجماعا وبحسب العقل ثم الضمير على الأصح ثم العلم ثم اسم الإشارة ثم اسم الموصول ثم ذو الأداة ثم المضاف قال في الكافية

فضمير أعرفها ثم العلم * فذو إشارة فموصول ممت

فذو أداة فمنادى عينا * فذو إضافة بها تبتنا

ونقل صاحب التصريح عن التيسيل فقال وأعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغائب السالم عن إلهام يعني بأن يتقدم اسم واحد معرفة أو نكرة ثم المضاف والمضاف إليه في مرتبة واحدة لأن التعريف فيها بالقصد عندهم الموصول وذو الأداة يعني أنهما في مرتبة واحدة لأن تعريفهما بالعهد وفي بعض نسخه ثم ذو الأداة فجعله بعد الموصول والمضاف بحسب المضاف إليه فجعل المضاف إلى الضمير في مرتبة الضمير والصحيح ما نسب إلى سيويه أن المضاف في مرتبة المضاف إليه الا المضاف إلى الضمير فإنه في مرتبة العلم وذهب للبدر إلى أن المضاف دون المضاف إليه مطلقا فتحصل ثلاثة أقوال اه كلامه وقوله في ضمير الغائب بأن يتقدم اسم واحد أي بخلاف نحو جاء زيد وعمر وفا كرمته والمراد بالعلم الشخصي أما الجنس فالظاهر أنه دون الجميع فان قيل ان قولك جاء رجل وهو قائم يرجع ضمير هو إلى رجل وهو عين الأول فكيف حكمت بأنه معرفة أجب بأن قولك وهو قائم بمنزلة والرجل قائم وهو يتعرف بدخول أل العهدية ﴿ تنبيه ﴾ اعلم أن ألفاظ التوكيد كلها معارف لا ضائحتها لضمير المؤكد لفظا ولم يصف منها هو معرفة بنية الإضافة أو بالعلمية الجنسية واختلف في كل عند التجرد عن الإضافة فقال الأخفش والفارسي وابن درستويه انها نكرة والذي عليه سيويه والجمهور أنها حينئذ معرفة وقال ابن عتقاء والأصح أن تعريف أجمع وأخواته بالعلمية على جنس الاحاطة والشمول فمنع أجمع وتوابعه بالعلمية والوزن وجمع وتوابعه بالعلمية والعدل وقيل شبه العلم ببناء على أنها تعرفت بنية الإضافة فأشبهت العلم في التعريف بغير أداة ظاهرة اه أهمل في موضعين ثم قال الفقير اذا تجردت كلمة قبل وبعد عن الإضافة فان نوى لفظ المضاف إليه أو معناه كان كل منهما معرفة وان لم ينو بالمرءة فهو نكرة ولنا نون في قول الشاعر فساغى للشراب وكنت قلا * أكاد أغص بالماء الفرات (قوله خمسة أشياء) قيل ستة بزيادة الموصول وقدر في الكافية ويمكن كونه محذوف في قول المصنف والاسم المهم الأيا لا فتعريفها بالإضافة وهو مذکور في كلام الشرح فإنه أدخل الموصول تحت كلام المصنف والاسم المهم وقيل سبعة بزيادة المنادى كما قاله ابن مالك في الكافية وقدمناه وذكره في التوضيح والمراد النكرة المقصودة كيارجل معين بناء على أن تعريفه بالقصد والاقبال ويمكن إدخاله في المعرفة بالبناء على ما قيل ان تعريفه بالالحذوفة وناب يامنابها أو في المهم بناء على أنه تعرف بما تعرف به اسم الإشارة فقولك يارجل في قوة قولك ياهذا ولا خلاف في النكرة الغير المقصودة فهي باقية على تكثيرها كيارجلا خذ بيدي وأما العلم كيازيد فالأصح أنه باق على تعريف العلمية وأما ازداد بالنداء وضوحا وذهب بعضهم إلى أنه تعرف بالنداء بعد إزالة تعريف العلمية وقيل ثمانية بادخال من وما الاستفهاميتين واستدل بتعريف

جوابهما نحو من عندك فيقال زيد ومادعاك الى كذا فيقال لتأؤك قلت وفيه نظرا ذ دعوى لزوم جوابها بالمعرفة غير مسلم لصحة أن يجاب الأول بقولك رجل من بني فلان وأن يجاب الثاني بقولك أمرأعني والحق أنهما نكرتان اذ لاجبة لدعوى كونهما معرفتين ثم رأيت بعضهم سبقني الى هذا فله الحمد (قوله المعرفة مادل على معين) يفيد هذا أن الواضع قصد في حال وضعه واحدا معينا وليس كذلك اذ لو أراد ذلك لم يدخل في حده الا الأعلام اذ الضمرات والمبهات وذو الالام والمضاف الى أحدها تصلح لكل معين قصد المستعمل فالعني مادل وضعا على استعمال واحده بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصود الواضع كافي الأعلام أولا كافي غيرها أفاده الرضى ثم قال ويدخل في هذا الحد العلم المنكر نحو رب سعاد وزينب لقيتهما لأنهما وضعا لشيء معين ويدخل المضمرة في ربه رجلا ونعم رجلا وبئس رجلا والحق أنه منكر ولا يعترض على هذا الحد بالضمير الراجع الى نكرة مختصة قبل يحكم من الأحكام نحو جاء رجل فضر به لأن هذا الضمير لهذا الرجل الجائي دون غيره من الرجال وكذا ذو الالام في نحو جاءني رجل فضربت الرجل وأما الضمير في نحو ربشة وسخلتها فمفكرة كافي ربه رجلا لأنه لم يختص المنكر المعود اليه بحكم أولا اه وسبأني الكلام على الضمير الذي دخله رب والكلام على العلم الذي دخله رب في عمله ان شاء الله تعالى فان قيل قولنا سرت عاما أول متعين وقولنا هذا أسامة مقبلا غير متعين فلم لم يسم الأول معرفة ومسمى الثاني اياها أجيب بأن الحق في قولنا عاما أول نكرة بأصل الوضع وتخصيصه بأمر عارض وقولنا هذا أسامة مقبلا سبأني الجواب عنه في العلم عن الرازي (قوله الاسم المضمرة) بضم الميم الأولى وفتح الثانية اسم مفعول من أضمرته اذا أخفيت واطلاقه على البارز توسع والضمير بمعنى الضمير على حد قولهم عقدت العسل فهو عقيد أي معقود وهو اصطلاح بصرى والكوفية يسمونه كناية ومكنيا لأنه ليس باسم صريح والكناية تقابل الصريح قال ابن هاني فصرح بمن تهوى ودعنى من الكنى * فلا خير في اللذات من دونها ستر اه تصریح ﴿ تنبيه ﴾ المضمرة كلها معارف الا ضمير الشأن والقصه فانه نكرة بدليل دخول رب عليه كقوله ربه فتية دعوت الى ما * يورث المجد دائما فأجابوا لأن كل ما دخله رب فهو نكرة قال الحريري

المعرفة مادل على معين
والذي ذكره المصنف
خمس أشياء الأول منها
(الاسم المضمرة) وهو
مادل على متكلم أو
مخاطب أو غائب

وكل ما رب عليه يدخل * فانه نكرة يارجل وأخضر منه قولى وكل ما جاء بعد رب نكره * ولو ضميرا نحو ربه مره ومر عن الرضى زيادة نحو ربشة وسخلتها فافهم (قوله وهو مادل على متكلم) فتبدل ايا على المتكلم والمخاطب والغائب ويعلم كونه لأحدها بعلامة فاذا أريد كونه للمخاطب جعل علامته الكاف فيقال اياك أكرمت أو لمتكلم جعل علامته الياء أو نافي قال اياي أو ايانا أكرمت أو للغائب جعل علامته الهاء فيقال اياه واياها واياها وقدمضى كلامنا لذلك في ابتدا والخبر وذاك نفيس فلتراجع أو على المخاطب تارة والغائب أخرى وهو الألف والواو والنون قال ابن مالك

وألف والواو والنون لما * غاب وغيره كقما واعلما (قوله أو غائب) اعلم أن ضمير الغائب لا بد من تقدم مرجعه لفظا فقط أو رتبة فقط أولفظا ورتبة فالأول كقولك في الدار صاحبها وفي البيت صاحبه والثاني نحو ضرب غلامه زيدو الثالث امامتة نحو اعدوا هو أقرب أى العدل المفهوم من اعدوا أو بمعناه نحو ولأبويه لكل واحد أى الميت اذ يعلم من السياق بقرينة ذكر الارث ولا يعود على متأخر لفظا ورتبة الا في ست مسائل جعلوها في حكم التقديم لنكات خاصة بها وهى المجموعة في قولى أجزالى الأخير في الترتيب * واللفظ ارجاع ضمير الغائب في هو زيد قائم ونعما * قولنا كذا جاءني وقامت سلمى

وربه فتي كذا هي العرب * تقول ماشاءت وخفته خيب

وان هيا الا حياتنا وقر * شذوذه في زان نوره الشجر

(قوله) نحو أنا للتكلم) أى والمتكلمة كما علمت (قوله) وأتما للمخاطبين) ظاهر كلامه أنه لا يستعمل للمخاطبتين وليس كذلك (قوله) وهي للغائبة) تنبيه على أن ابن هشام في الحواشي عند قول ابن مالك فما لذي غيبة الخ ينظر في نحوى راودتنى فإن هى ليس غير ضمير بانفاق وليس هو للغائب بل لمن بالحضرة وكذا يابى استأجره فهذا في التصل وذلك في المنفصل وقوله يخاطب شخصا في شأن آخر حاضر معك قلت له اتق الله وأمرته بفعل الخير وقديقال انه نزل فيه من منزلة الغائب وكذا في عكسه يبلغ عن شخص غائب فتقول ويحك يا فلان أنفعل كذا تنزيلا لمنزلة من بالحضرة فان قيل فكان حقه أن يقول مالذى غيبة أو حضور أو منزل أو منزلة أحدنا قلت انما يحذف الشيء باعتبار وضعه وهذه يصدق عليها أنها لغبة أو حضور باعتبار أصلها وان استعملت على خلافه اهـ يس على التوضيح (قوله) وهما للغائبين) أى والغائبتين أيضا ولو زاده لكان أولى وقد أشعنا الكلام على هذا في بابى الفاعل والمتدافع راجع في خاتمة اعلم أن الضمائر كلها اما للتكلم أو للمتكلمة أو للمخاطبة أو للغائبة وكل واحد منها اما لواحد أو لثنتين أو لجمع فالحاصل من ضرب الستة في ثلاثة صار ثمانية عشر وكل ذلك امام متصل مرفوع وامام متصل منصوب أو منفصل مرفوع أو منفصل منصوب أو متصل مجرور أو منفصل مجرور والحاصل من ضرب ثمانية عشر في ستة صار مائة وثمانية ثم المجرور المنفصل غير موجود فبقى تسعون واقتصر في الثانية على لفظ واحد غائبا أو مخاطبا لقلته واقتصر في التكلم على لفظين لأنه يرى أو يسمع في أغلب الأحوال فبقى اثنا عشر من كل صنف فبقى المجموع ستين وذلك نحو ضرب الى ضربنا وضربى الى ضربنا وزيد ممررت به الى زيد مربنا ويايه ضربت الى ايانا ضربت وهو ضرب الى نحو ضربنا والتصل ما لا ابتدأ به ولا يلى بعد الا في الاختيار والمنفصل ما يبتدأ به ولى الا في الاختيار ولا يأتى في المنفصل في الجر لثلاث تقدم المجرور على الجار وما يأتى الاتصال لا يجوز الأتيان بالمنفصل وعكسه فنحو ضربك لا يجوز أن يقال ضرب اياك ونحو اياك ضربت لا يجوز أن يقال ك ضربت والمفعول الثانى من باب كسا اذا كان للغائب جاز اتصاله وانفصاله فتقول الدرهم سلمته أو سلمى اياه وخبر كان والمفعول الثانى من باب ظن فيه خلاف اختار ابن مالك والزماني وابن الطراوة الوصل تقول الدائن حسبته وعند الجمهور الفصل تقول الصائم كنت اياه واذا اتصل الضمائر قدم الأخص وهو المتكلم فالمخاطب فالغائب تقول الدرهم أعطيتكه (قوله) الاسم العلم) وهو لغة يطلق على الجبل كقول الحسناء في أخيها صخر وان صخرنا لتأم الهداة به * كأنه علم في رأسه نار

واصطلاحا الاسم الذى يعين مسماه مطلقا أى بلا قيد للتكلم أو الخطاب أو الغيبة وقولنا بلا قيد أخرج بقية المعارف كالذى فيه الأنف واللام فانه يعين ما بقى ال ولا يخرج علم الجنس نحو أسامة في تنبيه الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس من وجهين الأول أن اسم العلم هو الذى يفيد الشخص المعين من حيث انه ذلك المعين فاذا سمينا شخصا كثيرا باسم زيد فليس ذلك لأجل أن قولنا زيد موضوع لأفادة القدر المشترك بين تلك الأشخاص بل لأجل أن لفظ زيد وضع لتعريف هذه الذات من حيث انها هذه ولتعريف تلك من حيث انها تلك على سبيل الاشتراك اذا عرفت هذا فنقول اذا قال الواضع وضعت لفظه أسامة لأفادة ذات كل واحد من أشخاص الأسد بعينها من حيث هى على سبيل الاشتراك اللفظى كان ذلك علم الجنس واذا قال وضعت لفظ الأسد لأفادة الماهية التى هى القدر المشترك بين هذه الأشخاص فقط من غير أن يكون فيها دلالة على الشخص المعين كان اسم الجنس فقد ظهر الفرق بين اسم الجنس وبين علم الجنس اهـ رازى (قوله) نحو زيد) اعلم أن العلم اما كنية وهو كل مركب اضافى في صدره أب أو أم كأتى بكر وأم كلثوم قال

(نحو أنا) للتكلم ونحو نحن للتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه (وأنت) للمخاطب وأنت للمخاطبة وأتما للمخاطبين وأتم لجمع الذكور المخاطبين وأنتن لجمع الانات المخاطبات وهو للغائب وهي للغائبة وهما للغائبتين وهم للغائبتين وهن للغائبات (و) الثانى من أقسام المعرفة (الاسم العلم) نحو زيد

الشيخ خاله في شرح التوضيح زاد الامام الفخر الرازي في العلم الجنسي أو ابن أوبنت كابن دأية للغراب
وبنت الأرض للحصاة انتهى واما قلب وهو كل ما شعر برفعة المسمى أو وضعته كزين العابدين وأنس النافة
والاسم ماعداها كزيد وعمرو وخاله ﴿ تنبيه ﴾ قديكون زيد نكرة بدخول رب عليه اذا أريد به من
يسمى به نحو رب زيد لقيته جوابا لقول القائل أنا لم أجد زيدا في البلد وقلت

وكل ما جاء بعد رب نكرة * ولو ضميرا نحو ربه مره

ورب خاله اذا أريد به * شخص به مسمى اذا لا يشبه

(قوله ومكة) زادها الله شرفا وتعظيما قال في المصباح وقيل فيها بك على البدل وقيل بالباء البيت وبالميم ماحولة
وقيل بالياء بطن مكة (قوله الأول علم لما يعقل) الأول لمن يعقل (قوله الاسم المبهم) أراد المصنف رحمه الله
تعالى بالاسم المبهم أسماء الاشارات والموصولات كما فهم ذلك شارحنا العلامة بقاءه الله بالسلامة خلاف
ما فهمه الشارح الشيخ خاله لأنه اقتصر على الأول فقط وفي ذلك قصور فافهم قال العلامة أبو بكر الشنواني
انما سميت مبهمه لأنه لا يعلم معانيها بالتعيين وان اعتبر في معانيها الاشارة الى التعيين وانما تعرف معانيها
من الاشارة والصلة اهـ (قوله) نحو هذا وهذا هو لاء اعلم أن الشارح اليه امام فرد وامثني واما جماعة وكل
واحد منها امام ذكر وامام مؤنث فله فرد المذكور واللفرد المؤنث ذى ونى وهذه تبال كسر وبلاساكن وذات
وتأقال ابن مالك بهذا المفرد مذكر أشعر * بنى وهذه تبال على الأنثى اقتصر

ولامثني رفعا ذان وتان ونصبا وجرا ذين وتين وأما قوله تعالى ان هذان لساحران فمؤول وقلت

واحكم بحدف الاسم في القرآن * في ان هذان لساحران

والأصل انه هذان لساحران ولجمعهما أولاء ويلحقها هاء التنبيه ويلحقها في البعد كاف الخطاب وبعضها
يلحقه اللام قبل الكاف ولا يجمع بينها وبين هاء التنبيه ﴿ تنبيه ﴾ مراتب المشار اليه ثلاث قريب نحوذا
ومتوسط نحوذاك وبعد نحوذلك وعند ابن مالك له مرتبتان فقط (قوله) والأسماء نلوصولة) للموصول
في الأصل اسم مفعول من وصل الشيء بغيره اذا جعله من تمامه وفي الاصطلاح كل اسم افتقر الى الوصل بجملة
خبرية أو ظرف أو جار ومجرور تامين أو وصف صريح والى عائدا أو خلفه قاله الموضح في شذوره اهـ تصريح
(قوله) نحو الذى والذى (الذين) اعلم أن الأسماء الموصولة كثيرة منها للمفرد المذكور للعالم وغيره وهو الذى
وللمفرد المؤنث للعائلة وغيرها وهو التى والذان واللتان لتشبيها مارفعا والذين واللتين جرا ونصبا ولجمع
المذكر العاقل وغيره الألى مقصورا والعاقل خاصة الذين رفعا ونصبا وجرا وقديقال بالواو رفعا وقلت

والرفع بالواو أتى وصححوا * كقوله نحن اللذون صباحا

ولجمع المؤنث اللاتي واللاتى ويصلح للجميع ما ومن وأى وأل في جاء الضارب وذو على لغة طي * وحكى ابن مالك
ذات كاتى وذوات كاللاتى قاتل

وكاتى أيضا لديهم ذات * وموضع اللاتى أتى ذوات

(قوله) ويحصل التعيين في أسماء الاشارة بالاشارة الحسية) هذا جواب عن سؤال مقدر كأن قاتلا يقول اذا
كانت أسماء الاشارة مبهمه فلم سميت معرفة اذ المعرفة ما أزلت الاهامية فأجاب انما يحصل التعيين الذى هو
معنى من معانى المعرفة بالاشارة الحسية ولا يعترض عليه كون استعماله لما خوطب به من لا يعلم كالأعمى اذا
سأل من يضربنى فيقال له تمسك هذا ضربك فانه لا يصر لامكان الاحساس بالمس (قوله) وفي الأسماء
الموصولة بالصلة (وهي جملة أو شبهها كما مر الاصلة) أل فانها الصفة الصريحة تقول جاء الضارب وجاء المضروب
وكونها فعلا مضارعا قليل قال ابن مالك وصفة صريحة صلة أل * وكونها بمعرب الأفعال قل
كقوله ما أنت بالحكم الترضى حكومته * ولا الأصيل ولاذى الرأى والجلد

ومكة الأول علم لما يعقل
والثانى علم لما لا يعقل
(و) الثالث من أقسام
للمعرفة (الاسم المبهم نحو
هذا وهذه وهؤلاء)
وهذا الاسم يشمل جميع
أسماء الاشارة والأسماء
الموصولة نحو الذى
والذى والذين ويحصل
التعيين في أسماء الاشارة
بالاشارة الحسية وفى
الأسماء الموصولة بالصلة

(قوله نحو جاء الذي قام أبوه) الذي فاعل لاهومع صلته وقد قدمنا هذا عند قول المصنف الذي لم يتصل
بآخره شيء (قوله) والاسم الذي فيه الألف واللام) هذا مذهب الخليل واستدل على ذلك بفتح الهزمة وبأنه
قديوقف عليها في التذكرك قولك أل اذا تذكرت ما فيه الألف واللام كالكتاب وغيره والوقف عليه عند
الاضطرار كقوله من بحر الرمل من الضرب الثالث من العروض الأولى

يا خليلي اربعا واستخرا ال * منزل الدارس من أهل الحلال

ومعنى اربعا قافيا وانتظر اقوم حلة أى نزول وفيهم كثرة وكذلك حتى حلال وحذف حمزته في الديرج لكثرة
الاستعمال وعند سيبويه أن العرفة اللام وحدها والهزمة للوصل فتحت لكثرة الاستعمال مع وجود نظيرها
في هزمة أيمن ودليله تخطى العامل اياه نحو بالرجل ولو كان على حرفين لكان لها نواع استقلال فلم يتخطها
العامل وأما نخوان لتنعول وبلا ما فلجعلهم لا يحجز الكلمة فلذا قالوا للأشياء وللأفراس وأما نحو بهذا
ففصل بين الجار والمجرور بهما التنبيه وفبارحمة بلفظة ما فلان الفاصل بين العامل والمعمول حيث لم يغير معنى
ما قبله ولما بعده جعل كالأفضل وفيه نظرا إذ يجوز قولك مررت بوالله زيد كما سئذ ذكر في باب الخفوضات قال
الرضي وذكر المبرد في كتاب الشافئ أن حرف التعريف الهزمة المفتوحة وحدها وانما ضم اللام إليها لئلا
يشبه التعريف بالاستفهام اه فتلخص في المسئلة ثلاثة مذاهب أحدها أن المعرفة أل بتأما والثاني اللام
فقط والثالث الهزمة فقط وبعضهم قال اختلف القائل يكون المعرفة أل بتأما فقال بعض الألف أصل كاللام
وقال آخر انها زائدة فقهاه أربعة مذاهب وهذا الكلام عين ما وعدنا به في صدر الكتاب عند تعرض المؤلف
لعلامات الاسم ومضى هناك أن اللام قد تبدل ميعا عند بعض العرب وهو لغة حمير (قوله الألف واللام)
منفى في صدر الكتاب الاعتراض على مثل هذه العبارة والجواب عنه مبسوطا فلتراجع ﴿تنبيه﴾ اعلم أن الألف
واللام المعرفة اما للمعد وهو ثلاثة أقسام الذكرى وهو ما تقدم ذكره صريحا نحو قلت رجلا فأكرمت
الرجل أو كناية نحو وليس الذكر كالأُنثى فالذكر تقدم ذكره في اللفظ مكتبا عنه بما في قولها نذرت لك
ما في بطنى محررا فان التحرير خاص بالذكور والعهد العلمى وهو ما حصل في علم المخاطب بغير الذكر المار نحو
بالوادي المقدس ادخما في الغار تحت الشجرة والعهد الحضورى وهو ما حضر في الحس والملاحظة نحو اليوم
أكلت لكم دينكم أى اليوم الحاضر وهو يوم عرفة ولاستغراق الجنس نحو ان الانسان لني خسر
وعلاقتها أن يصلح موضعا لكل ولتعريف الحقيقة نحو الرجل خير من المرأة أى هذه الحقيقة خير من هذه
الحقيقة وذكر أن الكلمة اذا ذكرت مرتين والاخيرة مع أل هي عين الأولى في صدر الكتاب عند قول
الشارح فاللفظ فلتراجع ثمة ان شئت وذكر في التلخيص أنه قد يأتي المعرفة بلام الحقيقة لواحد باعتبار
عديته في الدهن كقولك ادخل السوق حيث لا عيذ قال وهذا في المعنى كالسكرة اه ولكون هذا المعرفة
في المعنى كالسكرة يعامل معاملة السكرة كثيرا فيوصف بالجلل قال الشاعر

ولقد أمر على اللثم يسبى * فقضيت ثمت قلت لا ينينى

وفي التنزيل كمثل الحمار يحمل أسفارا وآية لم الليل نسلخ منه النهار قال السيوطي

ثم بأل اشارة لما عهد * أو لحقيقة وريما ترد

لواحد لعده في الدهن * نحو ادخل السوق ولا عيذنى

كالسكرة معنى والافراد تعم * حقيقة كعالم الغيب قدم

(قوله نحو الرجل والغلام) قال الشيخ خالد والرجلة قال عبد المعطى رحمه الله تعالى أشار به الى أنه يجوز أن
يقال في الأنثى رجلة قال في الصحاح الرجل خلاف المرأة ويقال للمرأة رجلة ويقال كانت عائشة رضى الله عنها
رجلة الرأى انتهى قال ابن الأثير وفيه أنه لمن المترجلات من النساء يعنى اللاتي يتشبهن بالرجال فيزيهن

نحو جاء الذي قام أبوه
(و) الرابع من أقسام
المعرفة (الاسم الذى
فيه الألف واللام نحو
الرجل والغلام و)
الخامس من أقسام

وهيتمن فأما في العلم والرأي فممدوح ويقال رجله اذا تشبهت بالرجل في الرأي والمعرفة اه المقصود منه وقوله انه لعن الخ الحديث في الجامع الصغير ولفظه لعن الله الخنثين من الرجال والمترجلات من النساء خ د ت عن ابن عباس **﴿ خاتمة ﴾** تراد اللام اما وجوبا في نحو اللات اسم صنم والآن وهو ظرف زمان بنى لتضمنه معنى الحرف وهو لام الحضور وفيه بلغزنا كلمة يقدر فيها شيء. والحال أنه موجود وألغز بعضهم فقال مولاي انى قد أبديت أحجية * تخالها دررا في السلك منظومه

ماكلة قدروها وهي حاصلة * في اللفظ موجودة في النطق مفهومة وأجبت ذلك فقلت ارتجالا هذا جواب الذى أبديت أحجية * تخالها شذرة في الجيد معلومه حاصله الآن زيد فيه أل عندنا * ولامه ضمنت والحال مرقومه وما دخل عليه أل من الموصولات فانها زائدة وجوبا واما جوازا في حال الضرورة كقوله

رايتك لما أنف عرفت وجوهنا * صددت وطبت النس ياقيس عن عمرو وسيأتي هذا في باب التميز **(قوله)** ما أضيف الى واحد من هذه الأربعة) بثلاثة شروط الأول أن لا يكون المضاف متوغلا في الابهام أى شديد الدخول بخلاف اضافة مثل وغير تقول جاء غير زيد وذلك لأنك اذا قلت غير زيد فكل شيء الا زيد غير هو وكل ماصدق عليه الوصف بالمغايرة صدق وصفه بالمثالة وبخلاف اضافة ندو شبه لانها كالأول فان اضافة الكلمات الأربعة لانتفيد تعريفا قال يس على الفاكبي وما ذكره من أن المانع من التعريف شدة الابهام مذهب ابن السراج وارتضاء الشلوبين وردبان كثرة المغايرين والمثاليين لا توجب التنكير كما أن كثرة غلمان زيد لا توجب كون غلام زيد نكرة وذهب سيويه والبردالى أن سبب تنكيرها أن اضافتهما للتخفيف لمشابهتهما اسم الفاعل ألا ترى أن غيرك ومثلك بمنزلة مغايرك ومثالك اه الشرط الثانى أن لا يكون واقعا موقع نكرة كجاء زيد وحده لأن الحال لا تكون معرفة وهذا وان كان يقبل التعريف لكن يجب تأويله بنكرة قال ابن مالك

المعرفة (ما أضيف الى واحد من هذه الأربعة)

والحال ان عرف لفظا فاعتقد * تنكيره معنى كوحده اجتهد وسيأتي ان شاء الله تعالى في الحال وكرب رجل وأخيه وكمناعة وفصيلها ورب شاة وسختها وقدمضى في مدخول رب وأمام مدخول كم فلا ن كم لا يجزى المعرفة وكقولهم لا أباله لأن لا تعمل في المعارف ولا زائدة بين المضاف والمضاف اليه جى مبها لازالة صورة الاضافة قال ابن هشام في شرح بانت سعادان قولهم لا أباله كلام يستعمل كناية عن المدح والدم ووجه الأول أن يراد اننى نظير الممدوح بنى أبيه ووجه الثانى أن يراد أنه مجهول النسب والمعيان محتملان هنا اه أى في قول كعب رضى الله عنه

فقلت خلوا سبيلى لأبالكم * وكل ما قدر الرحمن مفعول الثالث أن تكون اضافته معنوية للفظية وهي اضافة اسم الصفة التى لا بمعنى الماضى قال ابن مالك وان يشابه المضاف يفعل * وصفافن تنكيره لا يعزل لأن اضافته لا تفيد تعريفا بجواز دخول رب عليه قال ابن مالك

كرب راجينا عظيم الأمل * مروع القلب قليل الحيل ومرأنا ما دخله رب نكرة **﴿ تنبيه ﴾** أشكل علينا المضاف الى المضاف الى المعرفة وهكذا تقول هذا غلام أتيك وهذا غلام أخى أتيك وغلام أخى ابن أتيك وغلام ابن أخى أبى أتيك وهكذا حتى طالعت ما يمكن جل الشروح والخواشي فصادفت شرح الملاجمى على الكافية فوجدته لوح لما أردت ونص عبارته قيل كان عليه أى على ابن الحاجب أن يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة أيضا مثل غلام أتيك والجواب أن الراد بالمضاف الى أحدها أعم من أن يكون بالذات أو بالواسطة اه فذكر أنه معرفة

وقد تفكرت في هذا زمانا طويلا حتى سألت بعض من حضر عندي فقال لم أعرف التصريح بمسئلتك والله أعلم **﴿ فائدة ﴾** قال المولى على المكوذي ينبغي للمدرس أن يذكر شيئا من الأدبيات على قدر الحاجة ومن النكات اللطيفة والأمور التي ليست في بطون الدفاتر تشجيدا للأذهان وبذلك يفوح عبر العلم ومن هناترى الشخص عنده قليل من العلم لكنه يتصرف به كيف شاء ويغلب من عنده كثير من العلم الفاقد لمثل ذلك لكن يجب أن لا يطول بذلك لئلا يخرج بهم عما هو بصدده وقد قيل

لأن تألف النفس إذا كانت مغيرة * إلا التقل من حال الى حال

وبالجملة فليكن على قدر ما يعطى الطعام من الملح اه **﴿ قوله ﴾** نحو غلامى وغلام زيد الخ اعلم أن المضاف الى واحد من هذه الأربعة في درجة ما أضيف هو اليه الا المضاف الى المضمرفاته في درجة العلم وذلك نحو قولك جاء زيد صاحبك فانه لو كان المضاف الى المضمرف في درجة المضمرف لم أن تكون الصفة أعرف من الموصوف **﴿ تمة ﴾** المعارف بالنسبة الى نعمتها والنعت بها على ثلاثة أقسام قسم ينعت وينعت به وهو اسم الإشارة والعرف بالإضافة وبالألف واللام وقسم ينعت ولا ينعت به وهو العلم وقسم لا ينعت ولا ينعت به وهو المضمرف **﴿ قوله ﴾** والنكرة هو في الأصل اسم مصدر لنكرته بالتشديد وأما على التخفيف من نكرته بكسر الكاف فهو

مصدر وبهذا جمع بين القول بأنه مصدر والقول بأنه اسم مصدر ثم جعل اسم جنس للاسم للنكر لا هو علمه والالتماع من الصرف العلمية والتأنيث كما مر في المعرفة **﴿ قوله ﴾** كل اسم شائع في جنسه سواء كان الجنس موجودا أو رجل فانه موضوع لما كان حيوانا ناطقا ذكرًا بالغافسكل ما وجد من هذا الجنس واحد فهذا الاسم صادق عليه بدليل أنك لو قلت جاء رجل وفي ضميرك أن الجاني زيد فبان عمرا لم تكن مخطئا في اخبارك أو مقدرًا كشمس فانها موضوعة لما كان كوكبا نهاريا ينسخ ظهوره وجود الليل فحقها أن تصدق على متعدد كما أن رجلا كذلك وانما تخلف ذلك من جهة عدم وجود أفراد له في الخارج ولو وجدت لكان اللفظ صالحا لما فانه لم يوضع على أن يكون خاصا كزيد وعمرو وخالد وانما وضح وضع أسماء الأجاس ومثلها فمر قال الشيخ خالد فاما قوله فكأنه لمعان بر * ق أو شعاع شمس وقوله * وجوهم كأنها أقمار * فان العرب تنسب اليهما التعدد باعتبار الأيام والليالي وان كانت حقيقتها واحدة يقولون شمس هذا اليوم أحر من شمس أمس وقر هذه اليلة أكثر نورا من قمر ليلة أول الشهر اه **﴿ قوله ﴾** لا يختص به واحد دون آخر تفسير للشيوخ **﴿ تنبيه ﴾** أنكر النكرات شيء ثم موجود ثم عدت ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم انسان ثم بالغ ثم ذكر ثم رجل هذه عبارة التصريح وعبارة الأشعري أن أنكر النكرات مذكور ثم موجود ثم عدت ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم انسان ثم رجل ثم عالم وهذه العبارة نظمتها الامام السجاعي بقوله

مذكور موجود ومعدت كذا * وجوهر جسم ونام غفدا

والحيوان ثم انسان رجل * وعالم ترتيب تنكير كعمل

وعبارة عبد العطي ان أنكر النكرات شيء ثم متحيز ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم ماش ثم ذورجلين ثم انسان ثم رجل ولم يذكر عالما وله سقط من النساخ فانظره **﴿ قوله ﴾** لفردي غير معين أى بل كل ما وجد من جنس ذلك واحدا فاللفظ صادق عليه كقمتنا (تطلق) اعلم أن النكرة إذا وقعت في سياق النفي استغرقت الجنس ظاهرا ويحتمل عدم كون الاستغراق فيها احتمالا مرجوحا والآتي بقرينة تقول ما جاءني رجل واحد وإذا دخلها من فهو نص في الاستغراق تقول ما جاءني من رجل فمن زائدة مفيدة للنص في الاستغراق وهذا عكس كل فانها إذا وقعت في سياق النفي أفادت النفي لمجموع الافراد بخلاف قول أبي النجم

قد أصبحت أم الحيار تدعى * على ذنبا كله لم أصنع

رفع كل فالنفي على هذا من القضية الموجبة المعدولة المحمول وأما اذا نصب كل كانت واقعة في سياق النفي

نحو غلامى وغلام زيد
وغلام هذا وغلام الذى
قام أبوه وغلام الرجل
(والنكرة كل اسم
شائع في جنسه لا يختص
به واحد دون آخر)
يعنى أن النكرة هي
الاسم الموضوع لفردي
غير معين نحو رجل
وغلام فلا يختص به
واحد

(قوله) وتقريبه) أى مقربه الى فهم مبتدى لغموض هذا الرسم أى والمقرب الى فهم المبتدى قولك فى حده كل مالمخ (قوله كل ماصح) قال الشيخ خاله فى شرح المتن بفتح اللام وضما (قوله) صح دخول الألف واللام) أى لغة لاعقلا فان العقل يحوز دخول الألف واللام على كل كلمة فان قيل هذا غير جامع لدخول أحدوديار من قولك ماجاءنى أحد أوديار بمعنى أحد وفى الحديث لأحدأغير من الله وقوله تعالى رب لاتذر على الأرض من الكافرين ديارا وغير ماع كعباس وحارث وفضل ونعمان فانها تقبل أن تتول العباس والحارث والفضل والنعمان أجيب عن الأول بأنه صالح لدخول الألف واللام عليه بحسب أصل الوضع وعدم صلاحيته لما ذكر عارض من جهة أن الواضع التزم فى استعماله على وجه التنكير وعن الثانى بأن المراد بالهى المؤثرة وأنت خير بأن الداخلة على ما ذكر غير مؤثرة للصح الأصل قال ابن مالك

وبعض الأعلام عليه دخلا * للمح ماقد كان عنه نقلا

كالفضل والحارث والنعمان * فذكر ذا وحذفه سبان

(قوله) قبول دخول الألف واللام علامة التنكير) المراد بالقبول هنا وفى كلام المصنف بنفسه أو بمراده فيشمل ذو معنى صاحب والله سبحانه وتعالى أعلم هو لغة الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه قال فى التصريح هو فى الأصل مصدر عطف الشيء اذا تنيته وعطف الفارس على قرنه بكسر القاف أى مساويه فى الشجاعة اذا التفت اليه اه بزيادة من يس واصطلاحا ضربان عطف نسق وعطف بيان لعطف البيان الذى تركه المصنف هو التابع المشبه للصفة فى توضيح متبوعه ان كان معرفة وتخصيصه ان كان نكرة فخرج بالمشبه للصفة التعت لأن المشبه بالشيء غير ذلك الشيء وخرج بذكر الايضاح والتخصيص التوكيد والنسق والبدل فالأول كقوله

أقسم بالله أبو حفص عمر * مامسها من ثقب ولا دبر

والثقب رقة خف العبر والدبر مرض فى سنامه فعمر معطوف على أبو حفص والثانى كقوله تعالى من ماء صديد على خلاف فى الثانى كمر (قوله) لمراد به) أى بالعطف فى قول المصنف لا يتناول غيره من الصنفين فالأولى أن يزيد لفظ هنا أو فى كلامه (قوله) عطف النسق) أى لأن المصنف لا يذكر عطف البيان وممر التوجيه فى أول باب النعت قال العلامة الفاكهى رحمه الله تعالى ان النسق بفتح السين اسم مصدر بمعنى اسم المفعول يقال نسقت الكلام أنسقه أى عطفته بعضه على بعض والمصدر بالتنكين اه واصطلاحا ما ذكره الشارح فيما بأتى وهو ثلاثة أقسام أحدها العطف على اللفظ وهو الأصل وشرطه امكان توجه العامل فلا يجوز فى ما جاءنى من امرأة ولا زيد جرزيد لأن من الزائدة لاتعمل فى معرفة والثانى العطف على المحل وشرطه امكان ظهور المحل فى النصيح فلا يجوز ممرت يزيد وعمر بالانصب خلافا لابن جنى وكون المحل بحق الاصلة فلا يجوز هذا ضارب زيدا وأخيه خلافا للبغداديين ووجود العامل الطالب للمحل فلا يجوز ان زيدا وعمرو قاتمان برفع عمرو لان الابتداء قد زال بالناسخ الثالث العطف على التوهم وشرطه صحة دخول العامل التوهم نحو لست قائما ولا قاعد بالجر اه صبان ببعض حذف (قوله) وهو التابع) قال أبو حيان لا يحتاج عطف النسق الى حد لأنه تابع بأدوات محصورة ولا يخفى سقوطه لأن عدم الاحتياج بتسليمه لا يسوغ الاعتراض بذكره ولانه ان أراد أنه يمكن أن يعبر عنه بعبارة لاتكون حدا ففيه نظر لأن تلك العبارة ان كانت نحو تابع بأدوات محصورة أو بالواو الخ أو هو الواقع بعد الواو الخ فلا يخفى أن هذه حدود لأنه لامعنى للحد فى هذه الفنون الاما يفيد تصور المعرفة وان أراد أنه يمكن أن يقال يجوز العطف بالواو الخ فلا يخفى ضعف بيان أحكام العطف بدون تصور معناه اه يس على الفاكهى (قوله) للتوسط) هو نعت للتابع جرى على غير ما هو له والعائد اليه الضمير فى مجرور الظرف بعده وهو قوله بينه وبين

دون آخر (وتقريبه)
كل ماصح دخول
الألف واللام عليه نحو
الرجل والغلام (يعنى
أن الرجل والغلام قبل
دخول الألف واللام
عليهما نكرتان لأن
رجلا يصدق على كل
رجل وكذلك غلام فلما
دخلت عليهما الألف
واللام تعرفا فقبول
دخول الألف واللام
علامة التنكير والله
سبحانه وتعالى أعلم
(باب العطف)
المراد به عطف النسق
وهو التابع للتوسط
بينه وبين متبوعه أحد
حروف العطف الآتية

متبوعه وفاعله قوله أحد حروف العطف وجعل الشارح العلامة أبقاه الله بالسلامة قوله المتوسط فضلامن الحد وفيه نظر فالأولى أن يقول التابع المقصود بالنسبة مع متبوعه كما فعل ابن الحاجب في الكافية ولذا قال الرضى قوله يتوسط بينه إلى آخره ليس من تمام الحد بل هو شرط عطف النسق ذكره بعد تمام حده ولم أستغن في الحد بقولى العطف تابع يتوسط بينهما وبين متبوعه أحد الحروف العشرة لأن الصفات يعطف بعضها على بعض اه فان قيل هلا يقال ان قولك جاء زيد العالم والعاقل بأن فيه متعاطفة في الحقيقة أى فالعاقل معطوف على العالم أجب بأن العاقل يقال انه تابع متوسط بينه وبين العالم الواو ولكنه باق على ما كان عليه من الوصفية وفي هذا الجواب نظر اذ لو قيل في قام زيد وعمره ان عمرا فاعل قام وليس بالتعاطف حقيقة لكان مثل الأول ولم يقل به أحد وانا لو قلنا في المثال الذى تقدم الاطلاق بالعطف عجاز لما وجد عطف أصلا وان حققه بعضهم لكن قال العلامة الفاكهى في شرح التمام ان المراد بتوسط الحرف أن تكون تابعة الثانية للأول بواسطة الحرف فلا اعتراض عليه فافهم ان كنت ذكيا وبهذا علم أن كلام الشارح أبقاه الله بالسلامة المتوسط فصل أخرجه بماعداد النسق (قوله الآتية) بالجر نعت لحروف لا بالرفع نعت لأحد كما هو ظاهر (قوله وحروف العطف) الواو للاستثنا حروف مبتدأ مضاف والعطف مضاف اليه (قوله عشرة) أى مجموعها لجميعها اذ لا معنى للجمعية وهو خبر قوله حروف العطف ﴿تبيينه﴾ اختلف في ثلاثة أحرف بما ذكره هنا وهى حتى وأم ولكن أما حتى فذهب الكوفيون أنها ليست بحرف عطف وأنما يعربون ما بعدها باضار وأما أم فذكر النحاس فيها خلافا وأن أباعبدة ذهب الى أنها بمعنى الهزمة فاذا قلت أقائم زيد أم عمرو فالعنى أعمرو قائم فقصير على مذهبه استفهامية وأما لكن فذهب أكثر النحويين الى أنها من حروف العطف ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال أحدها أنها لا تكون عاطفة الا اذا لم تدخل عليها الواو وهو مذهب الفارسي وأكثر النحويين والثاني أنها عاطفة ولا تستعمل الا بالواو والواو مع ذلك زائدة وصححه ابن عصفور قال وعليه ينبغي أن يحمل مذهب سيويه والأخفش لأنها قالوا انها عاطفة والمثالا للعطف بها مثاله بالواو والثالث أن العطف بها وأنت غير في الاتيان بالواو وهو مذهب ابن كيسان وذهب يونس الى أنها حرف استدراك وليست بعاطفة والواو قبلها عاطفة لما بعدها على ما قبلها عطف مفرد على مفرد ووافق الناظم هنا الأكثرين ووافق في التسهيل يونس فقال فيه وليس منها لكن وفاقا ليونس اه أتمنى وذكر المصنف هنا اما المسكورة الهزمة وقال به أكثر النحويين ويعني بذلك اما الثانية في قولك جاءنى اما زيد واما عمرو لتكررها في كل حال وذهب يونس وابن كيسان الى أنها غير عاطفة ووافقهما ابن مالك على ذلك وحقيقه الشيخ خاله ملازمها غالبا الواو العاطفة لا يدخل عاطف على مثله ولأن وقوعها بعد الواو مسبوق بمثلها شبهة بوقوع لا بعد الواو مسبوق بمثلها في مثل مجاءنى لا زيد ولا عمرو ولا هذه غير عاطفة باجماع فلتكن اما كذلك لكن لما كانت الواو لازمة غالبا بعد لكن وجعلت الواو زائدة ولكن عاطفة فلتكن اما كذلك عند القائل به لكن لكن لا مسبوق بمثلها فالقائل بأن اما عاطفة قال انها بمعنى أو والقائل بأنها غير عاطفة قال انها حرف تفصيل ولعلنا زيد على هذا عند تعرض الماتن لها ان شاء الله تعالى (قوله وهى الواو) فائدتها لطلق الجمع بين المتعاطفين في الحكم فلا يفيد بالترتيب والبالغة في عطف الشيء على مصاحبه في الحكم وهو بأن كان حكم للعطوف عليه سابقا والحكم للعطوف لاحقا كقوله تعالى ولقد أرسلنا نوحا واراهايم فين ارسال نوح واراهايم سنون وعلى لاحقا بأن كان الحكم للعطوف عليه لاحقا والحكم للعطوف سابقا كقوله تعالى كذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك ونحو قولك قام زيد وعمرو محتمل لها اذ دلالة لسابقة زيد وعمرو أو سابقة عمرو وزيد في القيام أو كون عمرو ومصاحبا لزيد في القيام والتعير بجواز الأحكام الثلاثة لا يمنع أكثرية بعضها اذ يحى الواو للمية أكثر وللترتيب كثير ولعكسه قليل وهذا وبعضهم عبر بقوله للجمع المطلق

(وحروف العطف
عشرة وهى الواو)

واعترضه بعض آخر وقال التعبير بالجمع المطلق غير سديد لأنه قد اجمع بكونه مطلقاً فلا يتأتى في الواو العلية أو الترتيب أو العكس وقال اذ قد يفرق في الماهية من حيث هي والماهية بالشرط وسبب التوهم ما قد وجد من الفرق بين قولهم مطلق الماء والماء المطلق مع الغفلة عن كون هذا اصطلاحاً شرعياً في بعض أنواع المياه وما نحن فيه اصطلاح لغوي غلط اصطلاحاً باصطلاح وانه لا ينبغي **(قوله)** نحو جاء زيد وعمرو هذا المثال عتمل مع تجرده من القرينة فتكون الواو للمعية بأرجحية وللترتيب برجحان والعكس برجوحية فيقال عند الشك بعده أو معاً أو قبله فإذا قيل جاء زيد وعمرو بعده اخضت بكونها للترتيب أو قيل معاً اخضت بكونها للمصاحبة أو قيل قبله اخضت بالعكس **(قوله)** جاء فعل ماض **(قوله)** جاء فعل ماض أي إذا أردت بيان اعرابه فأقول جاء فعل ماض **(قوله)** سواء كان رفعا أو غيره أي كالنصب والجر والحزم ككسبائي يانه في المتن فهذا تعجيل للفائدة وهي أنه مثل للعطف على المرفوع لأن الكلام في المرفوعات هنا وقد يسبق في ذهن البتدي أن التعاطف لا يكون الا مع الرفع فدفع ذلك الوهم **(تنبيه)** تنفرد الواو من بين سائر حروف العطف بأمر وهي أنها تعطف اسماعلي اسم لا يكتفي الكلام الاباء كما خضع زيد وعمرو واصطف هذا وابني وأنها تعطف ماضنه الأول اذا كان المعطوف دامية نحو حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وأنها تعطف الشيء على مرادفه نحو شرعة ومنها جأوا أنها تفصل من معطوفها بظرف نحو جاء زيد قبلي وبعدي عمرو وأنها يجوز فيها العطف على الجوار في الجر خاصة كما سنوضح ان شاء الله تعالى في هذا الباب نحو وأرجلكم في قراءة من جروا وأنها يجوز حذفها ان أمن اللبس نحو كيف أصبحت كيف أمسيت وأنها يجوز أن تليها لا اذا عطف مفردا بعد نهى نحو ولا الهدى ولا القلائد أو نوني نحو فلارث ولا فسوق وأنها يجوز أن تليها اما ككسبائي في كلام المصنف عند تعرض الشارح لها وقد قدمنا بعضه فالتغفل وأنها تعطف النعوت للفرق مع اجتماع منعوتين نحو مررت برجلين كريم وبخيل وأنها تعطف ماحقه الاتيان بالثنية نحو قول الحجاج ان الله محمد ومحمد في يوم واحد أراد بالأول ابنه والثاني أخاه وقد ذكروا لما تنفرد الواو به في واحد وعشرين فاذا أردت أن تعرف تحقيقها فعليك بالتصريح فان فيه التصريح **(قوله)** والفاء فائدتها للجمع في الحكم مع الترتيب المعنوي والله كرى والتعقيب بأن وقع المعطوف بعد المعطوف عليه لكن بلا مهلة لكن باعتبار ما يعد عاده مرتبة نظرا الى عظم الأمر وسهولة قوله جاء زيد فعمرو أن يحى عمرو وبعدي زيد بلا توسط زمان كثير ومثال ما يكون بعيدا في الزمان قريبا بالنسبة الى هذا الكلام حج زيد في هذا العام فالعام القابل ونحو تزوج زيد فولده ونحو دخلت البصرة فالكوفة اذا كان الزمان الطويل قد يستقرب بالنسبة الى عظم الأمر وقد يستبعد الزمان القريب بالنسبة الى طول زمان يقتضى العرف حصوله في زمان أقل منه قال حسن الشريف والسجاعي في حاشيتي شرح النظر والذي يظهر من كلام جماعة أن استعمال الفاء فيما رآه زمان وقوعه عن الأول سواء استقصر في العرف أو لا انما هو بطريق المجاز وظاهر كلام المصنف أن استعمالها فيما بعد بحسب العادة تعقيا وان طال الزمان استعمال حقيق فتأمله قاله في الحواشي الهندية اه (لطيفة) الترتيب الذي في قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فصبح الأرض غنضرة يحتمل أن الفاء على حقيقتها فيكون الاخضرار في وقت الصباح من ليلة المطر قال ابن عطية وقد شاهدنا في السوس الأقصى نزول المطر بعد قط فأصبحت تلك الأرض الرملة التي نسفتها الرياح قد اخضرت بنبات ضعيف اه عبادة على الشذور **(قوله)** نحو جاء زيد فعمرو أي اذا كان بين محي زيد وبين محي عمرو قرب في الزمان أو اذا لم يحى بينهما غير عمرو أو لولا توسط بينهما محي بكر لم يحسن أن يقال جاء زيد فعمرو وان قرب الزمان كما ظهري فلينأمل **(تنبيه)** قد تأتي الفاء للسببية وهي التي لغير العطف ولكنها لا تخلو عن معنى التعقيب وتخص بالمثل سواء كانت من تقدم الكلمة نحو ان لقيته فأكرمه أو بدونها نحو زيد ففاضل فأكرمه ومضابطه أن يصلح تقدير اذا الشرطية قبل الفاء وجعل مضمون الكلام السابق شرطا للتقدير في المثال المتقدم اذا كان كذا فأكرمه ولا يشترط جعل عين الكلام السابق

نحو جاء زيد وعمرو
جاء فعل ماض وزيد
فاعل مرفوع بالضممة
الظاهرة وعمرو الواو
حرف عطف وعمرو
معطوف على زيد
مرفوع بالضممة
الظاهرة فالمعطوف
يتبع المعطوف عليه
في اعرابه سواء كان
رفعا أو غيره (والفاء)
نحو جاء زيد فعمرو
فعمرو معطوف على
زيد مرفوع بالضممة
الظاهرة

شرطا ومنه قولك اللذان يقومان فيغضب زيد أخوك فاللذان مبتدأ وهو اسم موصول ويقومان صلة والفاء عاطفة فيغضب معطوف على يقومان زيد فاعل وأخوك خبر اللذان وهذه المثلثة مما تختص بها الفاء لأنه لا يجوز العطف على الصلة لعدم العائد لأن يغضب رافع لاسم ظاهر وهو زيد ولكنها لما عطفت بالفاء صح ذلك لأن ما في الفاء من معنى السبب أغنى عن الضمير لأن الفاء تجعل ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة لاشعارها بالسببية ومثله عكسه نحو الذي يقوم أخوك فيغضب هو زيد قال الرضي وكثيرا ما يكون فاء السببية بمعنى لام السببية وذلك إذا كان ما بعده سببا لما قبله كقوله تعالى أخرج منها فانك رجيم تقول أكرم زيدا فإنه فاضل فهذه تدخل على ما هو الشرط في المعنى كما أن الأولى دخلت على ما هو الجزاء في المعنى وذلك أنك تقول زيد فاضل فأكرمه فهذا داخل على الجزاء فإذا عكست الكلام فقلت أكرمه فإنه فاضل فقد دخل على ما هو شرط ثم اعلم أنه لا تنافي بين السببية والعاطفة فقد تكون سببية وهي مع ذلك عاطفة جملة على جملة نحو يقوم زيد فيغضب عمرو ولكن لا يلازمها العطف اهـ (قوله) ونم فائدتها للترتيب والتراخي فهي تساوي الفاء في الترتيب وتاخيرها في التراخي ولذا قال سيويه مررت برجل ثم امرأة فالمرور ههنا مروران لاجل تراخي أحد المورورين عن الآخر ولا تكون الا عاطفة ولا تكون السببية إذا تراخى السبب عن السبب التام لأنه إذا وجد السبب وجد السبب بلا مهلة ولا تعطف المقصّل على الجمعل بخلاف الفاء فانها تعطفه تقول أجبت ندام زيد فقلت ليك قال الرضي وقد تنجى في الجمل خاصة لاستخدام مضمون ما بعدها من مضمون ما قبلها وعدم مناسبتها له كذا كرنا في قوله تعالى ثم أنشأناه خلقا آخر وكقوله تعالى خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون فالاشراك بخالق السموات والأرض مستبعد غير مناسب وهذا المعنى فرع التراخي ومجازه وكافي قوله تعالى فلا تتحتم العقبة ثم قال ثم كان من الذين آمنوا فان الايمان بعيد للترتيل من فك الرقية والاطعام بل لانسبة بينهما وبينهما وكذا قوله استغفروا ربكم ثم توبوا اليه فان توبة العبد هي انقطاع العبدية بالكلية وبين طلب المغفرة بونا بعدا اهـ (قوله) نحو جاء زيد ثم عمرو (يتم) يحتمل أن يكون عبيء عمرو بعد عبيء زيد بزمان كثير ويحتمل أن يحىء بين عبيئهما غيرهما كما قد منا ﴿تبيء﴾ قديميىء ثم لجرد الترتيب في الذكر والتدرج في درج الارتقاء وذكر ما هو الأولي ثم الأولي من دون اعتبار التراخي والبعدين تلك الدرج ولأن الثاني بعد الأول في الزمان بل ربما يكون قبله كما في قوله

ان من سادتم ساد أبوه * ثم ساد من قبل ذلك جده

فالمقصود ترتيب درجات معالي المدح فابتدأ بسيادته ثم بسيادة أبيه ثم بسيادة جده لأن سيادة نفسه به أخص ثم سيادة الأب ثم سيادة الجد وان كانت سيادة الأب مقدمة في الزمان على سيادة نفسه فثم ههنا كالفاء في قوله تعالى فبئس مثوى المتكبرين فان ذكر ذم الشيء يصح بعد جرى ذكره وقد تأتي بمعنى الواو نحو قوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها في الزمر بدليل قوله تعالى الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها بالواو في الاعراف والقصة واحدة كقَالَ الشيخ خاله في شرح التوضيح خلافا لصاحب المعنى ومنه قول الشاعر كهر الرديني تحت العجاج * جرى في الأنابيب ثم اضطرب والرديني صفة للرمح قيل انه منسوب الى امرأة تسمى ردينة والعجاج يفتح العين الغبار والأنابيب جمع أنبوبة وهي ما بين كل عقدتين من القصب وقد تقع زائدة ومنه قول زهير

أرأنا اذا مابت بت على هوى * فثم اذا أصبحت أصبحت غاديا

أى مصباحا الى هوى مصاحبه (قوله) وأو فائدتها بعد الطلب للتخير نحو تزوج زينب وأختها أولاباحة بكالسي العلماء وألزها والفرق بينهما امتناع الجمع بين المتعاطفين في التخير وجوازها في الإباحة وبعد الخير للشك محولتنا يوما أو بعض يوم أولاباهم نحو وانا أواياكم على هدى أو في ضلال مبين وللتفصيل نحو وقالوا

(ونم) نحو جاء زيد ثم عمرو (وأو)

كونوا هودا أو نصارى أى قالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى أوللتقسيم نحو السكلمة اسم أو فعل أو حرف وللأضراب عند الكوفيين وأبى على حكي الفراء اذهب الى زيد أو دع ذلك فلا تبرح اليوم وبمعنى الواو عند الكوفيين وذلك عند أمن اللبس كقوله

قوم اذا سمعوا الصرخ رأيتهم * ما بين ملجم مهره أو سافع

والصرخ صوت المسترخ والملجم هو جاعل اللجام في محله من الفرس والسافع بالسين المهملة هو الآخذ بناصية فرسه اه توضيح بتوضيح (قوله) نحو جاء زيداً وعمرو) جاء فعل ماضٍ زيد فاعله أو عاطفة فأنشدتها للشك لأنه بعد خبر عمرو معطوف على زيد والجائي أحدها لهما إذا لجمع بين المتعاطفين في صورة الشك فلذا عاد إليه ضمير الأفراد تقول جاء زيد أو عمرو راكباً ولا يقال راكبين وقال في الكشف قوله تعالى إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما ثم ثنى الضمير في أولى بهما وكان حقه أن يوحد لأن قوله إن يكن غنياً أو فقيراً إن يكن أحد هذين قلت في الجواب قدر رجح الضمير الى مادل عليه قوله إن يكن غنياً أو فقيراً الى المذكر فذاتى ولم يفرد وهو جنس الغنى وجنس الفقير كأنه قيل فالله أولى بجنس الغنى والفقير أى بالانغناء والفقراء وفي قراءة أنى فالله أولى بهم وهى شاهدة على ذلك (فائدتان) الأولى لا يعطف بأو بعد همزة التسوية للتناهي بينهما لأن أو تقتضى أحد الشيئين أو الأشياء والتسوية تقتضى الشيئين نحو سواء على أقت أو قعدت فان لم توجد الهمزة جاز العطف به انص عليه السيرافي في شرح الكتاب نحو سواء على قمت أو قعدت ومنه قول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا وقراءة ابن محصن أو لم تنذرهم وأما خطبة المصنف لهم في ذلك فقد ناقشه الدماميني * الثانية إذا نهى عن المباح امتنع فعل جميع ما كان مباحاً باتفاق من النجاة وحكم الخير فيه حكم المباح عند السيرافي وواقفته في الغنى وصححه ابن عصفور وجوز ابن كيسان كون النهى عن واحد وعن الجميع فإذا قلت لاتأخذ ديناراً أو ثوباً جاز عنده أن يكون نهياً عن الجميع وعن أحدهما على مقابلة الأمر لأن الأمر كان بأخذ أحدهما وهذا القولان جاريان في نحو ما جاء زيد أو عمرو اه فأكفى على القطر (قوله) (وأم) نحو أجاء زيد أم عمرو

نحو جاء زيد أو عمرو
(وأم) نحو أجاء زيد
أم عمرو

والأمر كان بأخذ أحدهما وهذا القولان جاريان في نحو ما جاء زيد أو عمرو اه فأكفى على القطر (قوله) (وأم) وهى قيمان متصلة ومنقطعة فالمتصلة هى المسبوقة بهمزة يطلب بها وبألم التعيين لأحد الشيئين من الخطاب نحو أزيد عندك أم عمرو اذا كان عالماً بأن أحدهما عند الخطاب لا بعينه ولهذا يجب تعيين أحدهما بأن يقول زيد عندى أو عمرو عندى ولا يجب تعيين أحدهما لأنه معلوم للسائل ولا ينبغى أولاً لعدم التعيين قال الملا جامى وقد يجب بنى كليهما لاحتمال الخطأ في اعتقاد التكلم بوجود أحدهما وقد يتجاهل المتكلم حيث علم تعيين أحدهما فينزل العارف منزلة الشاك كقول زهير

وما أدري ولست أخال أدري * أقوم آل حصن أم نساء

حيث تشكك في كلام مع علمه بأنهم رجال لانساء وعلامتها صحة الاستغناء عنها بأى فيقال في التقدير أيهما عندك أو المسبوقة بهمزة التسوية وهى الداخلة على جملة في محل المصدر نحو قوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم أى سواء عليهم الانذار وعدمه وكقول الشاعر

ولست أبالى بعد فقدى مالكا * أموتى ناء أم هو الآن واقع

أبى لست أبالى بعدموتى أو وقوعه الآن والمنقطعة هى الحالية من المذكور في المتصلة ولا يفارقها معنى الاضراب نحو أم هل تستوى الظلمات أى هل بل ثم المنقطعة عاطفة عند ابن مالك وفي الدماميني ما يفيد أن فى كون أم المنقطعة عاطفة ثلاثة أقوال فإن جنى والمغاربة يقولون ليست للعطف أصلاً لا في مفرد ولا جملة وابن مالك للعطف في المفرد قليلاً سمع من كلامهم ان هناك لا بلا أم شاء وفي الجمل كثيراً وجماعة للعطف في الجمل فقط وتأولوا ما سمع بتقدير ناصب أى أم ترى شاء اه صابن رحمه الله (قوله) نحو أجاء زيد أم عمرو) هذه الهمزة يطلب بها وبألم التعيين فالجواب في هذا المثال زيد جاء أو عمرو وجاء ولا يقال في الجواب جاء أحدهما ويجوز

أن يقال لمجيء كلاًهما كأن تقدم وجاء فعل ماض زيد فاعله أم عاطفة وعمرو معطوف على زيد ﴿ تنبيه ﴾
 كأن الشارح العلامة أبقاه الله بالسلامة رد كلام ابن الحاجب في كافيته حيث قال بعدم جواز تركيب أ رأيت
 زيدا أم عمرا لأن المستويين فيه زيد وعمرو وأحدهما وإن ولي أم لكن الآخر لميل الهمزة فالشرط عنده
 عدم الفصل بين الهمزة وبين أحد المستويين فالحق في التركيب عنده أن تقول أجا زيدا لمجيء وأزيد
 جاء أم عمرو لكن نقل عن سيويه أن هذا جائز حسن صحيح فمثل به شارحنا وإن كان الأقصَح والأحسن
 التمثيل بقوله أزيد جاء أم عمرو فافهم ذلك ثم اعلم أنه يجوز حذف الهمزة أن أمن اللبس كقراءة ابن عيصن
 سواء عليهم أنذرتهم وقول الشاعر

لعمرك ما أدري وإن كنت داريا * شعيت بن سهم أم شعيت بن منقر

قال ابن مالك وربما حذفت الهمزة إن * كان خفا المعنى بخذفها أمن
 (قوله) واما بكسر الهمزة وهي عند سيويه مركبة من ان وماتم أدغمت النون في الميم كما هو القاعدة
 والدليل على كونها مركبة الاستغناء بأن كقوله

سقت الرواعد من صيف * وإن من خريف فلن يعدما

أي اما من صيف واما من خريف قال في المعنى وقال البردو الأصمعي أن في هذا البيت شرطية والقاء فاء الجواب
 والمعنى وإن سقت من خريف فلن يعدم الراء وليس بشيء لأن المراد وصف هذا الوعل بالراء على كل حال ومع
 الشرط لا يانم ذلك وقال أبو عبيدة أن في البيت زائدة اه (قوله) نحو فاما نبعدا واما فداء) اما هنا للتخيير
 بعد الطلب أي أن الامام يخير بين أن يطلق الأسير بلا شيء أو يأخذ منه الفداء ومنه ففعل مطلق وعامله
 عذوف أي فاما أن تنمونا وفداء مفعول مطلق لعامل عذوف والتقدير امان تنمونا فداء اه عبد العطي
 قال الشنواني والمراد بالتخيير بعد الأسر بين المن والاطلاق وبين أخذ الفداء وهو ثابت عندنا فإن الذكر
 الحر المكلف اذا أسر تخير الامام بين المن والقتل والفداء والاسترقاق منسوخ عند الحنفية اه المقصود منه
 (قوله) واما أتى بها للدلالة على التقسيم أو التخيير الأول بعد الخبر والثاني بعد الطلب تقول في الأول الكلمة
 اما اسم واما فعل واما حرف وفي الثاني زوج اما زنب واما فاطمة وأتى بعد الطلب للإباحة نحو تعلم اما فها
 واما نحو أو بعد الخبر للشك نحو جاء أم زيد واما عمرو اذا لم يعلم الحائي منهما وللإيهام نحو قام أم زيد واما عمرو
 اذا علم القائم منهما وأريد الإيهام على السامع وللتفصيل نحو اما شاكرا واما كفورا (قوله) والمصنف جرى
 الخ) هو ما ذهب إليه أكثر النحويين ودعوى بعضهم اتفاق النحويين على أنها ليست عاطفة وإنما أوردوها
 في حروف العطف لمصاحبتها لما ممنوعة (قوله) والراجح أن العاطف الواو جرى على هذا أبو علي وابنا
 كيسان وبرهان قال ابن مالك

ومثل أو في التقصد اما الثانيه * في نحو اما ذى واما الثانيه

(قوله) وبل) فائدتها للرد عن الخطأ في الحكم ان وقعت بعد نفي أو نهي في انقرب ربحكم ما قبلها وجعل ضده
 لما بعدها نحو ماجاء زيد بل عمرو ولا تضرب بكر ابل خالد ا في قصر القلب لا غير ومن ثم وجب الرفع في
 نحو ما زيد قائما بل قاعد قال ابن مالك

ورفع معطوف بل لكن أو بل * من بعد منصوب بما ألزم حيث حل

ولسلب الحكم عما قبلها حتى كأنه مسكوت عنه ولم يخكم عليه بشيء وجعل ذلك الحكم لما بعدها ان وقعت بعد
 ايجاب أو أمر نحو جاء زيد بل عمرو واضرب بكر ابل خالد واعلم أنه لا يعطف بل بعد الاستفهام نحو أجا زيدا
 بل عمرو وهل قام بكر بل خاله (قوله) نحو جاء زيد بل عمرو) هذا مثال لما بعد الإيجاب ففائدة بل هنا لسلب
 المجيء عن زيد وجعل ذلك القيام لعمرو ﴿ تنبيه ﴾ ذكر شراح التهاج عند قول الامام النووي رحمه الله في
 مسألة الاجتهاد في المياه أو ماء وبل لم يجتهد على الصحيح بل يخلط أن ابن مالك يقول ان بل تعطف الجمل

(واما) نحو فاما نبعدا
 واما فداء فتقوله فداء
 معطوف على منا
 والعاطف الواو الداخلة
 على اما واما أتى بها
 للدلالة على التقسيم
 أو التخيير والمصنف
 جرى على أن اما هي
 العاطفة وهو ضعيف
 والراجح أن العاطف
 الواو (وبل) نحو جاء
 زيد بل عمرو

قال يس والذى ذكره ابن هشام أنه لم يقل بذلك إلا ابنه اه **(قوله ولا)** فأمتهما لرد السامع عن الخطأ في الحكم الى الصواب فيه فهي لئى الحكم عما بعدها وقصره على ما قبلها اما قصر افراد لمن يعتقد الشركة أو قصر قلب لمن يعتقد العكس ولهذا لا يعطف بها الا بعد ايجاب أمر أو نداء نحو زيد كاتب لاشاعر واضرب زيد الاعمر او يازيد لخاله قال ابن هشام في الأوضح شرط العطف بلا أن لا يصدق أحد متعاطفيا على الآخر نص عليه السهيلي في نتائج الفكر وهو حق فلا يجوز جأني رجل لازيد ويجوز جأني رجل لامرأة وقال الزجاجي وأن لا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض فلا يجوز جأني زيد لامعمرو ويرده قوله

كان دثارا حلفت ببلونة * عقاب تنوفا لعقاب القواعل

اه أى فعطف عقاب القواعل على عقاب تنوفا وهو فاعل حلفت وهو ماض ومعنى حلفت ذهبت واللبون الابل ذات اللبن وعقاب طائر معروف وتنوفا بفتح المثناة الجبل والقواعل الجبال الصغار قاله الشيخ خاله بخنف **(قوله)** نحو جاء زيد لامعمرو قد شدم أن الزجاجي لم يميز مثل هذا التركيب فكان شارحا بقاء الله بالسلامة أشار الى رده بالمثال تعا للشيخ خاله **(قوله)** ولكن بالتخفيف لأنها خفيفة من الثقلية ومضى بسطه الآن الكسائي والفراء اختارا التشديد اذا كان قبلها الواو لأنها حينئذ عاملة لاعاطفة والتخفيف اذا لم تكن قبلها واو لأنها حينئذ عاطفة فلا تحتاج الى الواو قال البيهوشى

وهل اذن يحتم أن لا يقرن * بالواو أولا بل وجوبا مقترن
والواو زيدت وابن كيسان يرى * ككونك فيما قلته غيرا
واختار كالقرا الكسائي أن تشد * بالواو أولا تخفيفا تعد
وبعض العطف الى الواو نسب * لذلك ابن مالك أيضا ذهب

وفائدة لكن كفائدة بل بعد التني والنهي وقد أسلفنا وقال ابن مالك

وبل كلكن بعد مصحوبها * كلم أكن في مربع بل تها

فشبه بل بلكن **(قوله)** نحو جاء زيد بلكن عمرو كذا في النسخ المطبوعة وصوابه جاء زيد بلكن عمرو لأن لكن انما تكون عاطفة اذا سبقت بحرف التني أو حرف النداء الآن يخرج كلامه على طريقة الكوفيين حيث أجازوا ذلك وهب أن ذلك غير مسموع كقائل فعلمه من تصرفات النسخ ومن شروطها افراد معطوفا **(قوله)** وحتى في بعض المواضع فأمتهما للغاية والتدريج فالغاية بأن يكون ما بعدها غاية لما قبلها في زيادة أو نقص فالأول نحو مات الناس حتى الأنبياء والملوك والثاني نحو قام الناس حتى الحجاجون وقد اجتمعا في قوله قهرناكم حتى الكفاة فأتتمو * تهابونا حتى بنينا الأصاغر

والكفاة جمع كفى على غير قياس وهو الشجاع أو لابس السلاح والتدريج بأن ينقضى ما قبلها شيئا فشيئا الى أن يبلغ الغاية ولهذا اشترط في المعطوف بها أن يكون بعضا مما قبلها ولو تقديرا كما في قوله

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله * والزاد حتى نعله ألقاها

اذ المراد ألقى ما يثقله حتى نعله أو شبهها ببعض في شدة الاتصال كقولك أعجبتني الجارية حتى كلامها ويمتنع حتى ولدها لأن ولدها ليس جزءا منها ولا شبيها به **(قوله)** في بعض المواضع دعوى بعضهم أنه يحتمل عود ذلك القيد لجميع الحروف لخصوص حتى غير سديد كما لا يخفى على غير البليد وأشار المصنف بهذا الى أن حتى قد تنجى لغير العطف اذ قد تأتي جارة وقد تأتي ابتدائية وسيأتي قريبا **(قوله)** وذلك البعض الخ انظر هل التى لغير العطف لم يكن ما بعدها بعضا مما قبلها أم كان كذلك وعليه فالأولى أن يقول وتلك المواضع لأن الذى يتأتى للعطف فيه بعض ما كان كذلك وباقيه يتأتى فيه الجارة والابتدائية وفي غيره تأمل **(قوله)** نحو أكلت السمكة حتى رأسها أى اذا قرأنا رأسها بالنصب وأما اذا قرأناه بالخفض حتى جارة واذا قرأناه بالرفع حتى ابتدائية ورأسها مبتدأ خبره محذوف تقديره ما كوله وتضابط الابتدائية أن لا تتعلق الجملة التى بعدها بما قبلها من حيث

(ولا) نحو جاء زيد
لامعمرو (ولكن) نحو
جاء زيد لكن عمرو
(وحتى في بعض المواضع)
وذلك البعض هو ما
كان ما بعدها بعضا مما
قبلها نحو أكلت
السمكة حتى رأسها
حتى حرف عطف
ورأس معطوف على
السمكة منصوب بالفتحة

الاعراب وان وجب التعلق من حيث المعنى (قوله) والماء مضاف اليه) الصواب وهما مضاف اليه فلينظر ذلك الا اذا قيل ان الشارح أراد الاسم فلنابصر في مقام زيد الماحرف نفي لفتطالع كلامنا هناك في باب مجزومات المضارع عند قول المصنف ولا انتهى (قوله) فان عطفها (أي بأحدها) (قوله) على مرفوع رفعت) أي من الأسماء والأفعال لفظا في نحو قام زيد وعمر وأوتدرا نحو جاء الفتى والقاضى أو مختلفين أو علانحو أشرت الى بأن قم وأن كل ويصح أيضا العطف على ما لا عمل له من الاعراب نحو الذى يطير فيغضب زيد الباب وهذا ليس بداخل في كلام المصنف فيه قصور ويمكن أن يجاب بأنه على تقدير كلام أى ان كان له اعراب فافهمه (قوله) أو على منصوب نصبت) أى من الأسماء والأفعال كما قدمنا وأما قولك ان زيد قائم وعمر وبالرفع وقوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصائبون والنصارى من آمن فهو من عطف الاسم على عمل اسم ان وعمله مرفوع لأنه مبتدأ في الأصل ويجوز أن يكون مبتدأ خبره محذوف تقديره كذلك فليس من هذا الباب وقدر في ان وأخواتها (قوله) أو على مجزوم جزمت) أما قوله تعالى انه من يبق ويصبر فقد مضى عن صاحب التوضيح في جزم المضارع المعتل الآخر في الفصل فلتراجع وأما قوله

ان تركبوا فركب الخيل عادتنا * أو تنزلون فانا معشر نزل

ففي المعنى في القاعدة الثامنة من آخر الباب قال يونس أراد أو أنتم تنزلون فمطع الجملة الاسمية على جملة الشرط وجعل سيبويه ذلك من العطف على التوهم قال فكأنه قال أتركبون فذلك عادتنا أو تنزلون فنحن معروفون بذلك (قوله) ومثال العطف في الأفعال ﴿تمة﴾ يجوز عطف الفعل على مثله ان اتحد في الزمان ولا يضر اختلافهما في اللفظ وعلى اسم يشبهه وبالعكس قال ابن مالك

وحذف متبوع بدها استبح * وعطفك الفعل على الفعل يصح

واعطف على اسم شبه فعل فعلا * وعكسا استعمل تجده سهلا

تقول الطائر فيغضب زيد الباب ومنه قوله تعالى يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى والعطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فاصل ضعيف ولذا يرجع النصب في قولك قمت وزيدا على المفعول معه مع كلام في عمله ان شاء الله تعالى وقولنا من غير فاصل خرج لنحو قولك ضربت اليوم وزيد وذلك لأن طول الكلام قدينى عما هو الواجب في قولك أتى القاضى بنت الواقف يحذف التاء في أى فاعناؤه عما ليس بواجب بطريق الأولى كما هنا ولا يجب إعادة الخافض اذا أريد العطف على الضمير المحفوض عن يونس والأخفش والكوفيين وابن مالك قال ابن مالك

وعود خافض لى عطف على * ضمير خفض لازما قد جعلا

وليس عندى لازما اذ قد أتى * في النظم والنثر الصحيح مثبتا

فالنظم نحو قوله فالיום قدت تهجونا وتشتعنا * فاذهب فمابك والأيام من عجب

وقال تعالى تساءلون به والأرحام في قراءة ابن عباس والحسن وحزمة الجرج وحكاية قطرب ما فيها غيره وفروسه وذهب الجرمى الى جواز العطف على المجرور المتصل بلا إعادة الجار بعد توكيده بالضمير المرفوع المنفصل نحو مررت بك أنت وزيد قياسا على العطف على الضمير المتصل المرفوع قال الرضى وليس بشئ لأنه لم يسمع ذلك مع أن توكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس وإعادة الجار أقرب وأخف اه والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿باب التوكيد﴾

أى المؤكد بكسر الكاف من اطلاق المصدر واردة اسم الفاعل ويقال فيه التأكيد والأول أكثر استعمالا والواو أصل والمهمزة بدل والشيخ خالد في التصريح يقول ما حاصله انه لم يكن أحدها أصلا للآخر وهو مخالف لما قدمنا وقال في شرح المتن ويقال له أيضا التأكيد بالألف فيه ثلاث لغات التوكيد بالواو وهو

الظاهرة والماء مضاف
اليه واعراب بقية
الأمثلة ظاهر (فان
عطف بها على مرفوع
رفعت) كما تقدم (أو
على منصوب نصبت أو
على محفوض خضفت
أو على مجزوم جزمت
تقول قام زيد وعمر
ورأت زيدا وعمر
ومرت بزيد وعمر
والأعراب ظاهر ومثال
العطف في الأفعال
زيد يقوم ويقعد
ولن يقوم ويقعد ولم
يقيم ويقعد فالأول
مرفوع والثاني منصوب
والثالث مجزوم والله
سبحانه وتعالى أعلم
(باب التوكيد)

وهو التابع الراجع
 للاحتال فإذا قلت جاء
 زيد فمحتمل أن يكون
 الكلام على تقدير
 مضاف والتقدير جاء
 كتاب زيد أو رسوله
 فإذا قلت جاء زيد نفسه
 ارتفع الاحتال وإذا
 قلت جاء القوم فمحتمل
 أن الذي جاء بعضهم فإذا
 قلت جاء القوم كلهم
 ارتفع الاحتال (التوكيد
 تابع للمؤكد في رفعه)
 نحو جاء زيد نفسه
 فزيد فاعل ونفسه
 توكيد له وتوكيد
 المرفوع مرفوع
 (ونصبه) نحو رأيت
 زيدا نفسه فزيدا
 مفعول ونفسه توكيده
 وتوكيد المنصوب
 منصوب (وخفضه)
 نحو مرت زيد نفسه
 فزيد مجرور بالباء
 ونفسه توكيد له
 وتوكيد المجرور مجرور
 (وتعريفه) كما رأيت
 في الأمثلة ولم يقل
 وتكبره لأن ألفاظ
 التوكيد كلها معارف فلا
 تتبع النكرة وأجاز
 ذلك الكوفيون نحو
 صمت شهرا كله ففعلوا
 كله توكيدا لشهرا ولم
 يوجبوا مطابقتها له
 في التكسير (ويكون

أكثر والتأكيد بالهمز وهو كثير والتأكيد بالألف وهو قليل وهو لغة التقوية والتشديد واصطلاحاً
 ما ذكره الشارح فيما يأتي (قوله وهو التابع) أي اصطلاحاً وقوله التابع كالجنس وتحت العطف والبدل والنعت
 وقوله الراجع للاحتال كالفصل يخرج به ما ذكر أمالعت والعطف فظاهران وأما البدل فانه وإن رفع الاحتال
 في نحو مرت بقوم كبيرهم وصغيرهم أولهم وآخرهم إلا أن ذلك كقوله الصبان عن شيخه عارض نشأ
 من خصوص المادة (قوله الراجع للاحتال) أي احتال غير الظاهر كما يوضحه شارحنا (قوله) فمحتمل أن
 يكون الكلام على تقدير مضاف على المجاز العقلي بإسناد المحيى لغير من هوله لتعلقه به كضرب الأمير أي
 جنده وهذا أحد الاحتمالات الثلاث التي غرض التوكيد لدفع تلك ثانیها أن السامع ظن أن التكلم لم يحمله
 على مدلوله أما غفلته ثالثاً لظنه أن التكلم غلط ثم هذا معترض بقوله أنان زيدا قائم فإن تكرير أن
 لدفع ذلك الاحتال وقوله تعالى فإن مع العسر يسراً مع العسر يسراً ولا يدخل هذان في التأکید الذي
 كفايته فالأولى أن يقول في حده هو تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول كافي كافية ابن الحاجب
 (قوله ارتفع الاحتال) أي عن الذات وصار الكلام نصاعلي ما هو الظاهر منه وارتفع المجاز وثبت الحقيقة
 ونص ابن عصفور على أن التأکید يضعف احتمال المجاز ولا يرفع احتمال البتة اه تصریح أي بدليل
 الایان بألفاظ متعددة ولوصار نصاً بالأول لم يؤكد ثانياً لعدم الفائدة (قوله) فمحتمل أن الذي جاء بعضهم
 أي وأن بعضهم لم ينجى إلا أنك لم تعتد بهم أي أطلقت القوم وأردت بهم من عدد ذلك البعض كأنهم هم القوم
 فالتأکید يرفع توهم عدم الشمول في لفظ القوم أو أنك جعلت الفعل الواقع من البعض من الكل بناء على
 أنهم في حكم شخص واحد كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا وأما قتله واحد منهم اه شنوانی (قوله في دفعه)
 أي أن كان مرفوعاً ولم يذكره لوضوحه ومن الغريب أن الجرمي أجاز توكيد المجرور بالمرفوع في نحو مرت
 بك أنت وزيد وقد مرده عن الرضى في آخرب العطف (قوله ولم يلق وتكبره) أي كقوله في النعت وأما
 ما وجد من بعض نسخ المتن المطبوعة من وجود التكسير غلطاً (قوله لأن ألفاظ التوكيد كلها معارف)
 قد أسلفنا ذلك في المعرفة والنكرة (قوله) فلا تتبع النكرة أي عند البصريين سواء كانت محدودة كيوم
 وليلة وشهر وحول أم غير محدودة كوقت وزمن وحين (قوله) وأجاز ذلك الكوفيون أي إذا حصلت
 الفائدة بأن يكون المؤكد من ماعداً والتوكيد من لفظ الاحاطة والشمول نحو اعتكفت أسبوعاً قال
 الشاعر
 لكنه شاق أن قيل ذا رجب * ياليت عدة حول كله رجب
 وشاقه من الشوق وكقوله * قد صرت البكرة يوماً أجمعا * والبكرة قد قدمنا معناها في موانع الصرف
 وإن لم تحصل الفائدة لم يحز ونقل الشيخ خالد عن شرح التسهيل لابن مالك أن بعض الكوفيين أجاز توكيد
 النكرة مطلقاً اه قال ابن مالك

وان يفد توكيد مذكور قبل * وعن نخاعة البصرة النعت شمل

(قوله نحو صمت شهراً كله) أي ولا يجوز نحو صمت زماناً كله (قوله وهي النفس) بسكون الفاء أي
 مرادها جملة الشيء وحقيقته وإن لم يكن له نفس حقيقة فإن أردها الدم نحو سفكت زيدا نفسه لم يكن
 توكيداً بل بدل بعض (قوله والعين بمعنى الذات أيضاً) احتراز من العين التي بمعنى الجارحة نحو قاتل زيدا
 عينه لم يكن توكيداً بل هو في هذا المثال بدل بعض وأعلم أنه لا بد من إضافة النفس والعين إلى ضمير يطابق
 المؤكد فتقول جاء زيد نفسه عينه ورأيت فاطمة نفسها عينها وإن كان المؤكد بالفتح غير مفرد استحسن
 جمعها بأنفس وأعین في التثنية تقول جاء الزيدان أنفسهما أعينهما ويجب في الجمع فتقول جاء الزيدون
 أنفسهم أعينهم ويقال كما في الفصل لا زغشري جاء القوم أعينهم خلافاً للاشعوني قال ابن مالك
 بالنفس أو بالعین الاسم أكد * مع ضمير طابق المؤكدا

واجمعهما بأفعل ان تبعاً * مالمس واحدا تكن متبعا

(قوله وكل وأجمع) وكلاهما في التوكيد المسبوق لقصد الشمول والاحاطة بأبعض المتبوع فلا يؤكدهما إلا ماله أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه وينفصل بعضها عن بعض حقيقة بحسب الرؤية وينفصل بعضها عن بعض حكماً أي لا بحسب الرؤية بل بحسب أمر آخر كالعبد في قولك اشتريت العبد كله فإن أجزاء العبد وهي النصف أو الثلث أو الربع أو نحوها وإن لم ينفصل بعضها عن البعض الآخر بحسب الرؤية إلا أنه يصح انفصاله بحسب الشراء والعنق فإن العبد إذا اشترك فيه اثنان مثلاً وأعتق الشريف الميسر عتق النصف المملوك لذلك وخرج بالميسر للموسر فإنه يسرى العنق في كل العبد ولا يتجزأ لكن الأمر عارض ومثال ما ذكرنا قولك جاء الجيش كله والقبيلة كلها والقوم كلهم لجواز أن يكون الأصل جاء بعض الجيش أو القبيلة أو القوم ولا يجوز جاء في زيد كله ولا جميعه لامتناع التقدير المذكور (تنبيه) إذا أريد تقوية التوكيد جاز أن يتبع كله بأجمع وكلها بجمعاء وكلهم بأجمعين وكلهم بجمع فتقول جاء الجيش كله أجمع والقبيلة كلها بجمعاء والقوم كلهم أجمعون والنساء كلهن جمع قال تعالى فسجد للملائكة كلهم أجمعون وقد يؤكدهن بلا تقدم كل فتقول جاء الجيش أجمع قال تعالى لأعوينهم أجمعين قال ابن مالك

وبعد كل كدوا بأجمعاً * جمعاء أجمعين ثم جمعاً ودون كل قديمي أجمع * جمعاء أجمعون ثم جمع ولفظ جميع ككل مع الضمير وكذا عامة قال ابن هشام ليس من التوكيد خلق لكم في الأرض جميعاً خلافاً لمن وهم أنه هو تعرض لابن عقيل حيث جوز توكيده ويستغنى بكلا وكتلتان تنثنية أجمع وجمعاء قال ابن مالك واغن بكتلتا في مثني وكلا * عن وزن فعلاء ووزن أفعل

وفد قدما ذلك في شرط المثنى في باب الاعراب فراجع (قوله) وتابع أجمع قال الرضي أعلم أنك لو أردت الجمع بين ألفاظ التوكيد قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم أجمعين ثم أخواته من أكتعين إلى أبتعين أما تقديم النفس والعين على الكل فلا إن الاحاطة صفة للنفس ومعنى فيها فتقديم النفس على صفتها أولى وأما تقديم النفس على العين فلأن النفس لفظ موضوع لماهيتها حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازاً من الجارحة المختصة كالوجه في قوله تعالى كل شيء هالك إلا وجهي أي ذاته وأما تقديم الكل على أجمع فلكونه جاهداً واتباع المشتق للجامد أولى ولا سيما إذا كان المشتق على وزن الصفة وهو أفعل وأيضاً لأن لا قد يقع مبتدأ دون أجمع فإنه لا يقع الاتنا كيدا وأما تقديم أجمع على أخواته فلكونه أدل على معنى الجمعية المرادة من جميعها وأما تقديم أكتع في الصحيح على أخويه فلكونه أظهر في افادة معنى الجمع منه لأنه من قولهم حول كتع أي تام وهذا المعنى خاف فيها ما (قوله) وهي أكتع وأتبع وأبضع قال الزمخشري في المفصل وأكتعون وأتبعون وأبضعون اتباعات لأجمعون لا يثنى الأعلى أثره وعن ابن كيسان تبدأ بأيتين ثنت بعدها ومع أجمع أبضع وجمع كتع وجمع تبع وعن بعضهم جاء في القوم أكتعون أهو قال الرضي وأما أكتع وأخواته فالبريون لا يذكرون أتبّع وهو دليل على قلته والبغدادية جعلوا النهاية أتبّع وأخواتها فقالوا أجمع أكتع أبضع أتبّع وكذا ذكر الجزولي والزمخشري قدم أتبّع على أبضع وتبعه المصنف ولا أدري ما صحته أه بخفف فعلم أن الأشهر تأخير أتبّع وأن ترتيب المصنف موافق لما رتبه الزمخشري وابن الحاجب (قوله) نحو جاء القوم أجمعون أكتعون أتبّعون أبضعون قد علمت أن الشارح العلامة إنما أخر أبضعون ليجاري كلام المصنف والأفلا أصبح تأخير أتبّعون كأنه قدم وما ذكره في الجمع المذكور السالم وتقول في غير جاء الجيش أجمع أكتع أبضع أتبّع والقبيلة جمعاء كنعاء بضعاء بتهاء والمهندات كلهن جمع كتع بضع تبع وشد قولك أجمع أبضع وأشد منه جمع تبع وفي قول الرازي ياليتني كنت صبياً مرضعاً * تحماني الذلفاء حولاً أكتعا أمران الأول أفراداً أكتع عن أجمع وهو قليل والثاني توكيد النكرة المحدودة وهو مخالف فيه بين علماء البصرة وعلماء الكوفة كما أسلفنا والذلفاء تطلق على المرأة الحسنة ومرضعاً بصيغة اسم المفعول وليت

وكل نحو جاء القوم كلهم
فالقوم فاعل وكل توكيد
للقوم والهاء مضاف
إليه واليم علامة الجمع
(وأجمع) نحو جاء
القوم أجمع فأجمع
توكيد للقوم مرفوع
بالضمة الظاهرة (وتتابع
أجمع وهي أكتع وأتبّع
وأبضع) يؤتى بها في
التوكيد تابعة لأجمع نحو
جاء القوم أجمعون
أكتعون أتبّعون
أبضعون وأعرابه جاء
فعل ماض والقوم
فاعل مرفوع بالضمة

وأجمعون توكيد للقوم مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد وأكثمون تأكيدان وأبضعون ثالث وأبضعون رابع وإعراها (١٧٠) كاعراب ما قبلها وأتى بها لزيادة التوكيد والمبالغة فيه فكملها بمعنى أجمعون لأن

شعري ما أراد الراجز ألا التمتع برضع ندى الذلفاء (قوله) وأجمعون تأكيد للقوم) وهل يقال أيضا جمع (قوله) وأتى بها لزيادة التوكيد) أعلم أنه لا يجوز عطف بعض ألفاظ التوكيد على بعض فلا يقال قام زيد نفسه وعينه ولا جاء القوم كلمهم وأجمعون وأجازه بعضهم وهو قول ابن الطراوة قال بعضهم وينبغي أن يكون مبنيا في كل وأجمعين على اختلاف معناهما (قوله) وأبضع مأخوذ من البضع قال الرضى والمشهور أبضع بالصاد المهملة وقيل بالصاد المعجمة اهـ (قوله) تقول قام زيد نفسه (تنبيه) لا يغلو المضمهر إذا أكد بالظهر من أن يكون مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا فالرفوع لا يؤكد بالظهر إلا بعد أن يؤكد بالضمير وذلك نحو زيد قام هو نفسه أو عينه والقوم جاؤهم أنفسهم أو أعينهم والنساء قمن هن أنفسهن أو أعينهن وقت أنت نفسك وأما المنصوب والمجرور فيؤكدان بلا شرط تقول رأيت نفسه ومررت به عنه (قوله) ورأيت القوم كلمهم مثال للتوكيد المنصوب (قوله) مررت بالقوم أجمعين) فيه إشارة إلى تجريد أجمعين من لفظ كلمهم وهو جائز كما قدمنا قال في المغنى يجب تجريد نحو أجمع المؤكدين ضمير المؤكد أو ما قولهم جاءوا بأجمعهم فهو بضم الميم لا يفتحه فهو جمع الجمع كالفسل وفلس أى بجمعاعته اهـ لكن نقل الرضى والبرماوى في شرح الفية الأصول فتح الميم أيضا اهـ صبان والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿باب البدل﴾

هو لغة العوض قال تعالى عسى ربنا أن يبدلنا خيرا منها واصطلاحا ما ذكره الشارح هذه التسمية للبصريين واختلاف في تسعته عند الكوفيين فقال الأخفش يسمونه الترجمة والتبيين وقال ابن كيسان يسمونه التكرير كما قاله بعضهم ثم أعلم أنه سكت العرب في البدل مسكين الأول أنه ليس في تقدير الطرح كما تقول الذى مررت به أبى عبد الله محمد إذ لو فرض اطراح الأول لحلت الصلة من عائذو كقولك ضربت زيدا يده إذ لو كان الأول في تقدير الطرح لما كان للضمير ما يعود عليه على ما يأتى أنى أنقل كلام التصريح قريبا والثانى أن البدل في تقدير الطرح تقول في بدل الغلط مررت برجل حمار لأنهم بقصد البحر وفى غيره قولك ان زيدا يده مقطوعة وان هنداؤها مسلوب فلولا أنه على تقدير الطرح لجرى بتذكير مقطوعة وتأنيت مسلوب ان قرأناها بالنصب (قوله) هو التابع أى اصطلاحا كما مر والتابع كالجنس للبدل تحته جميع التوابع وما بعده كالفصل (قوله) المقصود بالحكم أى حكم التبوع سلبا فى مجاءه زيد أخوك أو إيجابا فى جاء عمرو أبوك قال فى التصريح والغرض منه أى من البدل أن يذكر الاسم مقصودا بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة الى ما قبله لإفادة توكيد الحكم وتقريره ولذلك يقولون البدل فى حكم تكرير العامل وقولهم البدل منه فى حكم الطرح إنما يعنون به من جهة المعنى غالبادون اللفظ بديل جواز ضربت زيدا يده إذ لو لم يعتد بزيد أصلا لما كان للضمير ما يعود عليه اهـ قال يس عليه قد يقال بكفى الضمير فيما يعود عليه ذكر مرجعه فى اللفظ وان كان من جملة أخرى وليس ذلك بأبعد من عوده على ما يستلزمه المقام ونحو ذلك اهـ (قوله) بلا واسطة) المراد بها حرف العطف خاصة أو الفاعل بدل من المجرور وقد يكون بواسطة نحو لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة لمن كان الخ ونحو تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا هـ خض وصبان وخرج هذا الفصل المعطوف بيل فانه وان كان هو المقصود بالحكم نفيًا وإثباتًا على رأى الكوفيين القائمين بأن بل عاطفة بعد الإثبات لكن بواسطة حرف وهو بل (قوله) نحو ان تصل تسجد لله) لا يصح أن يجعل هذا بدل بعض من كل لأن مجرد السجود لا يرحم بل يجعل بدل شىء من شىء وهو مساو له فى المعنى فالمراد بالسجود الصلاة لا خصوص السجود ثم رأيت بعضهم صرح بأن نحو ان تصل تسجد لله يرحمك أن تسجد لله بدل بعض من كل فليتأمل (قوله) رفعا ونصبا أى مطلقا سواء كان اسما أو فعلا وقوله وخفضا أى ان كان اسما وقوله وجزما أى

أكثر ما أخذ من قوله
تكتع الجلب اذا اجتمع
وأنتع من البتع وهو
طول العنق والقوم اذا
كانوا مجتمعين طالت
أعناقهم فجعلوه كناية
عن الاجتماع وأبضع
مأخوذ من البضع وهو
العرق المجتمع فيكون
بمعنى أجمع ولما كانت
هذه الألفاظ الثلاثة
لا يؤتى بها غالبا لا بعد
أجمع سميت توابع أجمع
(تقول قام زيد نفسه)
فيزي فاعل ونفس توكيد
والهاء مضاف اليه
(ورأيت القوم كلمهم)
فالقوم مفعول به لرأيت
وكل تأكيد للقوم
والهاء مضاف اليه والميم
علامة الجمع (ومررت
بالقوم أجمعين) فالقوم
مجرور بالياء وأجمعين
تأكيد للقوم مجرور بالياء
لأنه جمع مذكر سالم
والنون عوض عن
التنوين فى الاسم المفرد
والله سبحانه وتعالى أعلم
﴿باب البدل﴾

هو التابع المقصود
بالحكم بلا واسطة بينه
وبين متبوعه نحو جاء
زيد أخوك فزيد

فاعل وأخوك بدل من زيد بدل كل من كل ويسمى البدل المطابق لأن المراد من الثانى هو الأول بعينه (اذا بديل ان اسم من اسم) نحو جاء زيد أخوك (أو فعل من فعل) نحو ان تصل تسجد لله يرحمك اتبعه فى جميع اعرابه رفعا ونصبا وخفضا وجزما

ان كان فعلا (قوله) وهو أربعة أقسام) أى على المشهور ومقابله أنه خمسة فزاد عليها بدل كل من بعض كقوله
كانت غداة البين يوم تحملوا * لدى ممرات الحى ناقف حنظل

والبين الفراق والسمرات بفتح فضم جمع سمرة نوع من الشجر وناقف الحنظل من يخرج حب الحنظل
وذلك لأنه لا يصح أن يكون يوم ظرف زمان ثانيا لأن ظرف الزمان لا يتعدد بلا عطف قال خض قال
السيوطى ووجدت له شاهدا في التنزيل قوله تعالى فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جنت عدن وفيه
أنه يصح كونه بدل كل من كل يجعل آل في الجنة للجنس اهـ (قوله بدل الشيء) وسماه الجماعة بدل الكل
من الكل وابن مالك البدل لما سبق وهو أولى لأن منه قوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله فيمن قرأ
بالجر فأنه بدل من العزيز بدل مطابق ولا يقال فيه بدل كل من كل لأنه إنما أطاق كل على ذى أجزاء وهو مجتمع
هنا لتنزهه تعالى عن الأجزاء ويجوز أن يقال بدل الشيء من الشيء اذ يجوز اطلاق الشيء على الله تعالى قال
تعالى قل أى شيء أكبر شهادة قل الله وقد ذكرنا في ألفية التوحيد في كلام مستقل وهو قولنا

اطلاق شئ لربنا لا ينكر * دلينا قل أى شيء أكبر

الى أن قلنا وان يرد به اسم مفعول منع * فتقولنا خالق كل شئ سمع
(قوله) ويقال له بدل الكل من الكل) أى وهو عبارة بالجماعة وقوله والبدل المطابق أى وهو عبارة ابن مالك
حيث قال مطابقا أو بعضا أو ما يشتمل * عليه يلقى أو كمعطوف بيل

(تنبيه) ادخال ال على كل مبنى على ما وقع لكثيرين وهو معترض بقول بعض الأئمة لا يجوز ادخال ال
على كل وبعض عند الجمهور قال ابن خالويه في كتاب ليس يغلط كثير من الخواص بادخال ال على كل
وبعض وليس من لغة العرب لأنهما معرفتان فينية الاضافة وبذلك نزل القرآن اهـ لكن نقل بعضهم
عن الأزهري أنه قال أجاز النحويون ادخال الألف واللام في كل بعض وان أباه الأصمعي لأن مذهب
العرب عدم جواز دخول الألف واللام عليهما لأنهما مضافتان للبتة اما ظاهرا واما مضمرا وفي القاموس وكل
وبعض معرفتان لم يتجى عن العرب بالألف واللام وهو جائز اهـ أهمل (قوله) وهو ما كان الثاني فيه عين
الأول) أى ويكون المراد منهما واحدا وان اختلفا مفهوما (قوله) نحو جاء زيد أخوك (زيد وأخوك
يصدان على ذات واحدة ومفهومهما مختلف واعلم أنه لا يحتاج في بدل الشيء من الشيء الى رابط يربطه
بالمبدل منه لأنه عين الأول (قوله) وبدل الاشتال) اختلف في بدل الاشتال فقال الرماني هو الأول واختاره
في التسهيل وعاله الجزولي بأن الثاني اماضفة للأول كما تجبتي الجارية حسنها أو مكتسب من صفة نحو

سلب زيد ماله فان الأول اكتسب من الثاني كونه مالكا ورد بأنه يلزم منه أن يجز ضربت زيدا عبده
على الاشتال وهم قد منعوا ذلك قاله أبو حيان في التذكرة وقال الفارسي في الحجة المشتمل هو الثاني
قال بدليل سرق زيد ثوبه ورد بسرقة زيد فرسه وقيل لا اشتال لأحدهما على الآخر وإنما المشتمل
المسند الى الأول على معنى أن الاسناد الى الأول لا يكتب به من جهة المعنى وإنما أسند اليه على قصد غيره
بما يتعلق به ويكون المعنى مختصا بغير الأول وهذا القول أفصح عند السيرافي وأبي العباس ولهذا لا يجوز
ضرب زيد عبده على الاشتال لا كفتاء المسند بالأول وهذا المذهب قيل انه التحقيق وانه الذى نصره
الأستاذ أبو اسحاق بن ملكون وقال ان النحويين يعنى أكثرهم لم يفصحوا عنه كل الافصاح ولم يوضحوه
كل الايضاح اهـ تصريح وقوله ولهذا لا يجوز ضرب زيد عبده على الاشتال أى بل هو بدل غلط لأن
اسناد العامل الى المبدل منه قد وجد فيه التناسب بلا احتياج الى شيء آخر بخلاف نحو سلب زيد ثوبه فان
اسناد السلب الى زيد لا يناسب (قوله) وهو ما كان الخ) ماموصولة لامصدرية (قوله) بغير الكلية
والجزئية) بالأول خرج بدل الشيء من الشيء وبالثاني خرج بدل البعض من الكل (قوله) وبدل

(وهو أربعة أقسام بدل
الشيء من الشيء) ويقال
له بدل الكل من الكل
والبدل المطابق وهو
ما كان الثاني فيه عين
الأول نحو جاء زيد
أخوك (وبدل البعض
من الكل) وهو
ما كان الثاني فيه بعضا
من الأول نحو أكلت
الريغف ثلثه (وبدل
الاشتال) وهو ما كان
الثاني فيه بينه وبين
الأول ارتباط بغير
الكلية والجزئية نحو
نفعت زيد علمه (وبدل

الغلط) وهو ما ذكر فيه الأول غلطاً ثم ذكر الثاني لازمة ذلك الغلط نحو ركب زيداً الفرس وقدم مثل المصنف رحمه الله تعالى للأقسام الأربعة بقوله (نحو قولك قام زيد أخوك) فزيد (١٧٢) فاعل وأخوب بدل منه بدل كل من كل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الخمسة والكاف مضاف

إليه (وأكلت الرغيف ثلثه) فالرغيف مفعول به لأكلت وثلثه بدل منه بدل بعض من كل والماء مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر (ونفعي زيد علمه) وأعرابه نفع فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول به مبنى على السكون في محل نصب وزيد فاعل نفع مرفوع بالضمة الظاهرة وعلم بدل اشتغال من زيد والماء مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر (ورأيت زيداً الفرس) فزيد مفعول به لرأيت والفرس بدل غلط أى بدل عن اللفظ الذى ذكر غلطاً وهو المراد بقوله (أردت أن تقول رأيت الفرس فغلطت فأبدلت زيداً منه) المراد من قوله فأبدلت الابدال اللغوى وهو التعويض والمعنى عوضت زيداً عن الفرس الذى كان حق التركيب الاثنان به دون لفظ زيد فلا ينافى أن البدل في الاصطلاح في هذا التركيب هو الفرس

الغلط) هو أحد أقسام البدل الذى على معنى بل وهى ثلاثة اضراب وهو بأن أريد أن يخبر أولاً بشئ ثم بدا للتكلم أن يخبر بشئ آخر من غير ابطال الأول بل كان في حكم المتروك ويسمى أيضاً بدل البداء وبدل نسيان وهو أن يريد التكلم بالأخبار بشئ ثم لما نطق به تذكر أنه لم يرد ذلك الشئ وإنما أراد الأخبار بشئ آخر وبدل غلط وهو ما تعرض المصنف لذكره ﴿ تنبيه ﴾ ظاهر كلام الغزيرى في الفصل أن بدل الغلط والنسيان لا يقعان في الشعر بل لا يقعان في فصيح الكلام ومتعلق بدل النسيان الجنان بفتح الجيم أى القلب ومتعلق بدل الغلط اللسان (قوله غلطاً) بفتح اللام على وزن فرحاً (قوله) وأكلت الرغيف ثلثه) اعلم أن مذهب الكسائى وهشام أنه لا يقع البعض الا على ما دون النصف فيقع على الثلث والرابع والخمس والسادس ونحو ذلك ولا يجوز أن يقال بعض الرجلين لك أى أحدهما (قوله) والماء مضاف إليه) وهو العائد لا بدل البعض من الكل من رابط اما مذكور كالمثله المصنف أو مقدر كقوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع أى منهم بناء على أن من بدل بعض من الناس وعلى القول بأنه بدل كل لأن المراد بالناس المستطيع دون غيره بكونه عاماً أريد به الخصوص فلا يحتاج لتقدير الرابط (قوله) ونفعي زيد علمه) أى لأن اسناد النفع الى زيد لا يناسب بخلاف ضرب زيد عبده كإدمننا (قوله) والماء مضاف إليه) أى وهو العائد لا بدل في بدل الاشتغال من ضمير يربطه بالبدل منه اما ظاهر كمثل به المصنف أو مقدر كقوله تعالى قتل أصحاب الأخدود النار أى فيه ﴿ تنبيه ﴾ يجوز أن يدل الضمير بالاسم الظاهر المفسر له كقولك ضربته زيداً وقامأ أخواك وقاموا أخوتك وقن نسوتك قال ابن هشام في المعنى قال ابن عصفور أجاز به البدلية المذكورة الأخفش ومنعه سيوبه وقال ابن كيسان هو جائز بإجماع نقله عنه ابن مالك وما أخرجه على ذلك قولهم اللهم صل عليه الرؤف الرحيم وقال الكسائى هو نعت والجماعة يأبون نعت الضمير ثم قال في الأمثلة المتقدمة قيل على التقديم والتأخير وقيل الألف والواو والنون أحرف كائناً ما كانت هتند وهو المختار اه وهو عجيب كإدمننا في باب الفاعل ﴿ تنبيه ﴾ تجرى هذه الأقسام الأربعة في الفعل تقول في بدل الشئ من الشئ كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق أثاماً يضاعف لأن مضاعفة العذاب كإقيل هى لقي الآثام وفي بدل الاشتغال من يصل لنا يستعن بنايعن وفي بدل البعض من الكل نحو ان تصل تسجد لله بحمك على كلام قدمناه وفي بدل الغلط ان تطعم زيداً تكسه أكرمك وقد تبدل الجملة من الجملة نحو أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين في بدل البعض من الكل ونحو عرفت زيداً أبومن هو في بدل الاشتغال فأبو مبتدأ ومن مضاف إليه خبر والجملة بدل من زيد ومن المفرد بدل اشتغال كقوله

الى الله أشكو بالمدنية حاجة * وبالشام أخرى كيف يلتقيان
أبدل كيف يلتقيان من حاجة وأخرى أى الى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿ باب منصوبات الأسماء ﴾

معنى الباب والأسماء مرفى صدر الكتاب وإضافة المنصوبات الى الأسماء امامن إضافة الصفة للموصوف وامامن الإضافة البائية وامان تكون بمعنى من وهو أولى والمنصوبات جمع منصوب لامنصوبة لأن موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل وجمعه جمع مؤنث مطرد كالصفات لذلك كور من الحبل والأيام الحاليات ويجوز أن يكون جمع منصوبة كما أوضحنا في المرفوعات ولم يذكر المصنف رحمه الله تعالى منصوبات الأفعال لأنها تقدمت في باب الأفعال (قوله) المنصوبات خمسة عشر) اعلم أن المصنف ترجمها بخمسة عشر ولم يذكر المنصوبات الأربعة عشر وهو معيب أى اذا ترجم بشئ ولم يأت به بخلاف الترجمة مع الزيادة فإنه غير معيب ولا زيد فلا اعتراض على المصنف بأن البدل هو الفرس لازيد فكيف يقول فأبدلت زيداً منه ويضطرب وحاصل الجواب أن مراده الابدال اللغوى لا الاصطلاحى والله سبحانه وتعالى أعلم (باب منصوبات الأسماء المنصوبات خمسة عشر

وهي للفعول به) نحو ضربت زيدا فزيدا مفعول به منصوب (والصدر) نحو ضربت ضربا فمضرا بمصدر منصوب ويعبر عنه بالمفعول للطلق (وظرف الزمان) نحو صنت اليوم فصمت فعل وفاعل واليوم منصوب على الظرفية الزمانية (وظرف المكان) نحو جلست أمام الكعبة جلست فعل وفاعل وأمام منصوب على الظرفية المكانية والكعبة مضاف إليه (والحال) نحو جاء زيدا كما فجاء زيد فعل وفاعل وعيونا وراكبا حال من زيد منصوب بجاء (والتمييز) نحو وفجرنا الأرض عيونا ففجرنا (١٧٣) فعل وفاعل والأرض مفعول به وعيونا

تتميز منصوب بفجرنا (والمستثنى) نحو قام القوم الا زيدا فالقوم فاعل قام والاداة استثناء وزيدا منصوب على الاستثناء بالا (واسم لا) نحو لا غلام رجل حاضر فلانافة للجنس تصب الاسم وترفع الخبر وغلام اسمها منصوب بالفتحة ورجل مضاف اليه وحاضر خبرها مرفوع بالضمة (والمنادى) نحو يا غلام زيد فياحرف نداء وغلام منادى منصوب بالفتحة لأنه منادى مضاف وزيد مضاف اليه (وآخر كان وأخواتها) نحو كان زيد قائما فكان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر وزيد اسمها مرفوع وقائم خبرها منصوب (واسم ان وأخواتها) نحو ان زيدا قائم فان حرف توكيد ونصب تصب الاسم وترفع الخبر وزيدا اسمها منصوب وقائم

ويضطرب هنا أرباب الحواشي في الجواب فقال العلامة أبو بكر الشنواني لعل المراد المنصوبات خمسة عشر في قصدي ثم لم يذكر الخامس عشر نسيانا ويمكن أن يقال على بعد انه عند الحفوض بالحرف منصوبا وقال العلامة عبدالمعطي المالكي شيخ ولد الشبرا منلى صاحب احسان الوهاب شرح فتح الوهاب قديجاب عن المصنف رحمه الله تعالى بأن الخامس عشر هو مفعولا ظننت وقد استغنى عن ذكره هنا بدركه فيا تقدم لتتميم النواسخ والله أعلم وبعضهم أجاب بعد الطرفين واحدا وخبر كان وأخواتها واسم ان وأخواتها واحدا وعد التوابع أربعة وتبعه الحامدي قال الفقير ولي بجواب عبدالمعطي أسوة اذ جواب غيره فيه نوع تكلف (قوله) وهي المفعول به) الا في نحو خرق الثوب السمار وكسر الزجاج الحجر فان المفعول به مرفوع على أن بعضهم جعل المنصوب مفعولا ومحل كون المفعول به منصوبا ما ينب عن فاعل والارفع تقول ضرب زيد (قوله) والمصدر) أي ما ينب عن فاعل فان ناب عنه مرفوع نحو فاذا نفخ في الصور نفخوا واحدة (قوله) وظرف الزمان) أي ما ينب عن فاعل فان ناب عنه مرفوع كاتقدم نحو صم رمضان (قوله) وظرف المكان) أي ما ينب عن الفاعل فان كان نائبا عنه مرفوع كمر تقول جلس أمام الأمير (قوله) والحال) أي ولو جملة في نحو جاء زيد وهو راكب لأن عملها نصب (قوله) والتمييز) أي ما يجز بمن نحو قوله وفجرنا الأرض من العيون بديل وفجرنا الأرض عيونا (قوله) والمستثنى) أي في بعض المواضع وهو ما كان مستثنى من كلام تام موجب والمراد بالتام هو الذي يكون المستثنى منه مذكورا والمراد بالموجب بفتح الجيم هو الذي لا يتقدم عليه شيء ولا شبهه أو مستثنى من كلام تام منفي متصلا أو منقطعا وقدمت للأول الشارح ومثال البقية ما قام القوم الا زيدا وقام القوم الاحمارا وما قام القوم الاحمارا (قوله) واسم لا) في نسخ الشيخ خالد الذي حشى عليها الشنواني وعبد المعطي تقديم اسم لاعلى ما قبله أعنى المستثنى وهو مخالف للتفصيل في الأبواب الآتية ثم المراد ما اذا باشر لا النكرة ولم تتكرر رأى في وجوب النصب ككسائي (قوله) والمنادى) هو في الحقيقة داخل في المفعول به اذ التقدير في نحو قولك يا زيد ادع زيدا ككسائي ان شاء الله تعالى (قوله) والمفعول من أجله) ويقال له المفعول لأجله كاعبر به الشارح فيا بعد والمفعول به وسياى مستوفى ان شاء الله تعالى في باب (قوله) وهو أربعة أشياء) فيه أن التابع خمسة والخامس عطف البيان ولكنه أسقطه كما مر في المرفوعات والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿باب المفعول به﴾

لما كان الفعل لا يستغنى عن الفاعل غالبا وقديستغنى عن المفعول في الأكثر مثل قولك قام زيد فانه كلام تام فالتلفظ بالفاعل يوجد لاجرم قدم الفاعل على المفعول ولما كان التلفظ بالفاعل يوجد والنفس قوية فلا جرم أعطى الفاعل أثقل الحركات عند قوة النفس وهو الرفع وأعطى أخف الحركات ما يلائم تلفظ به بعد ذلك وهو المفعول فان التسكيم في ابتداء التسكيم صارت همته قوية وبعدها تلفظ بالفاعل قديلا ويسأ وبالمثل والسأمة يبعد عن التلفظ بأثقل الحركات التي هو الرفع تخفف بابقاء أخنها وهو النصب فلذا كانت المفاعيل منصوبة وخرج بقولنا لا يستغنى عن الفاعل غالبا نحو قولنا طاموا طاموا كثيرا ونحو ذلك فان كلامهما لا يحتاج إلى

خبرها مرفوع (والمفعول من أجله) نحو قام زيداجلا لعمرو فقام زيد فعل وفاعل واجلا مفعول لأجله منصوب بقام لعمرو جار ومجرور متعلق باجلا (والمفعول معه) نحو سرت والنيل فسرت فعل وفاعل والنيل الواو والولية والنيل مفعول معه منصوب بسرت (والتابع للمنصوب وهو أربعة أشياء النعت) نحو رأيت زيدا العاقل (والعطف) نحو رأيت زيدا وعمرا (والتوكيد) نحو رأيت زيدا نفسه (والبدل) نحو رأيت زيدا أخاك واعراب الأمثلة ظاهر والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿باب المفعول به﴾ لما ذكر المنصوبات اجمالا شرع يذكرها تفصيلا ولم يذكر في التفصيل خبر كان وأخواتها واسم ان وأخواتها والتوابع لتقدم ذكرها في المرفوعات وبدأ بذكر

الفاعل **(قوله)** المفعول به) قال العصام ولا ضمير في المفعول به وضمير به يرجع الى اللام وكذا المفعول فيه وله ومعه ومن قال الضمير المستتر في المفعول راجع الى الفعل أى الذى فعل فعل بسببه أو فيه أو لأجله أو معه ففيه أن الواجب المفعول هو به أو فيه أو له أو معه لأن مسنده صفة جارية على غير من هي له ويتجه على كون الضائر المجرورة راجعة الى اللام أيضا أنه لو كان كذلك لما جاز حذف اللام وتكثير المفعول مع أنه يستعمل مفعولا به وله ومعه كثيرا بلا ضنة وتكثير التحقيق أنه راجع الى موصوف عذوف أى شئ مفعول به واللام ليس موصولا لعدم قصد الحدوث بالصفة انتهى ولا يبعد كما قال السيد الصنوى أن أمثال هذه العبارة صار كالمع فلا يقتضى الضمير مرجعوا للباء في به الما لاسببية فتعلق بالفعل أولا صلة فتتعلق بما يتضمنه من معنى التعلق اه يس على الفاكهى **(قوله)** من وقع عليه الفعل) هنا احتمالان الأول أنه على الاطلاق أى سواء كان مفعولا كما تقول ضرب زيد أو منصوبا كما مثل به الشارح الثانى أن الذى وقع عليه الفعل الذات لا اسمها كما فى الاصطلاحى لانا لو أجرينا كلام الشارح على استواء كلام المتن لكان هذا مفعولا اصطلاحيا **(قوله)** كضربت زيدا) أى مسماه وكذا ما بعده فافهم **(قوله)** وهو الاسم المنصوب) اختلفوا فى العامل فى نصب المفعول على أربعة أقوال الأول وهو قول البصريين أن الفعل وحده يقتضى رفع الفاعل ونصب المفعول والثانى وهو قول الكوفيين أن مجموع الفعل والفاعل يقتضى نصب المفعول والثالث وهو قول هشام بن معاوية من الكوفيين أن العامل هو الفاعل فقط والرابع وهو قول خلف الأحرر من الكوفيين أن العامل فى الفاعل معنى الفاعلية وفى المفعول معنى المفعولية حجة البصريين أن العامل لا بد وأن يكون له تعلق بالمعمول وأحدالاسمين لا تعلق له بالآخر فلا يكون له فيه عمل التتواء اسقط لم يبق العمل الالفعل حجة المخالف أن العامل الواحد لا يصدر عنه أثران لما ثبت أن الواحد لا يصدر عنه الأثر واحد قلنا ذلك فى الموجبات أما فى المعارفات فممنوع واحتج خلف بأن الفاعلية صفة قائمة بالفاعل والمفعولية صفة قائمة بالمفعول ولفظ الفعل ميان لها وتعليل الحكم بما يكون حاصله فى عمل الحكم أولى من تعليله بما يكون مابنا له وأوجب عنه بأنه معارض بوجه آخر وهو أن الفاعل أمر ظاهر وصفة الفاعلية والمفعولية أمر خفى وتعليل الحكم الظاهر بالمعنى الظاهر أولى من تعليله بالصفة الخفية والله أعلم اه رازى وهذا الكلام تقدم مثله فى صدر الكتاب عند تعرض المتن للعوامل فترجع ثمة **(قوله)** الذى يقع به بالفعل) أى الذى يقع باسمه الفعل اذ زيد مثلا لا يقع عليه فعل الفاعل وهو مفعول به والشخص المسمى به وقع عليه ذلك وليس بمفعول به لأن أبحاث النحاة لا تعلق لها بالأعيان الخارجية بل بالألفاظ من حيث الاعراب والبناء وعلى هذا رجع كون المسار والحجر فى قولك خرق الثوب المسار وكسر الزجاج الحجر مفعولين تأمل هنا **(قوله)** هو الاسم الذى يقع عليه فعل الفاعل) فى هذا إشارة الى أنه الواقع فى كلام المتن بمعنى عليه ثم المراد بالوقوع ما يشمل الحسى والمعنوى فالحسنى ماثله المصنف والمعنوى نحو اتقوا الله فانه منصوب على التعظيم أى تعلق الفعل بالمفعول سواء كان التعلق على سبيل الثبوت كما مثل أو على سبيل النفي نحو ما ضربت زيدا وماأكلت خبزا **(قوله)** نحو ضربت زيدا) قال فى الحصول الضرب امساس جسم حيوانى بعنف قال القرافي فى شرحه الظاهر أنه لا يشترط فى المضروب كونه حيوانا لقوله تعالى أن اضرب بعصاك الحجر والظاهر أن هذا حقيقة لأن الأصل عدم المجاز اه شنوانى وأهدل **(قوله)** فالظاهر ما تقدم ذكره) قال بعضهم أى من الأقسام العشرة المذكورة فى باب الفاعل اه وهو عن الصواب بعزل أو خالف صنيع الشيخ خالد شارحنا العلامة أبشاه الله السلامة والعلامة الكفراوى حيث أرجعوا الضمير الى المتقدم فى هذا الباب وان أوهم كلام العشائوى موافقته فلا تغتر بما قال **(قوله)** والمضمر قسبان) أى ذو قسمين فلا يلزم الاخبار بالمتنى عن المفرد وقد أسلفنا **(قوله)** متصل) بالرفع بدل من قسبان أو خبر لمبتدا عذوف تقديره أحدهما متصل أو بالنصب مفعول لفعل عذوف تقديره أعنى متصلا لكن لا يساعده الرسم لعدم رسمه بالأنف الا ان أجرنا على أنه لغتريعة لأنهم يقيمون على المنون المنصوب بغير ألف فيقولون رأيت

المفعول به وهو فى اللغة من وقع عليه الفعل سواء كانت الفعل حسيا كضربت زيدا أو معنويا كتعلمت المسئلة فان الضرب حسى والتعلم معنوى وفى اصطلاح النحاة ما ذكره بقوله (وهو الاسم المنصوب الذى يقع به الفعل) يعنى أن المفعول به فى اصطلاح النحاة هو الاسم الذى يقع عليه فعل الفاعل (نحو ضربت زيدا وركبت الفرس) فزيدا مفعول به لضربت والفرس مفعول به لركبت ومثل مثالين للإشارة الى أنه لا فرق فى المفعول به بين كونه عاقلا كزيد أو غير عاقل كالفرس (وهو على قسمين ظاهر ومضمر) كما أن الفاعل أيضا ظاهر ومضمر (فالظاهر ما تقدم ذكره) وهو زيد والفرس المتقدمان فى المثالين السابقين (والمضمر قسبان متصل) وهو الذى لا يبدأ به ولا يقع بعد الا فى الاختيار نحو الكاف من رأيتك اذ لا يصح أن يقال ما رأيت الاك وقد يقع مثل ذلك فى غير الاختيار

وهو ضرورة الشعر (ومنفصل) وهو الذى يقع في ابتداء الكلام نحو اياك نعبد ويقع بعد الا فى الاختيار نحو ما نعبد الا اياك (فالتصل
اثنا عشر نحو قولك ضربى) واعرابه ضرب فعل ماض والنون للوقاية والياء ضمير المتكلم مفعول به مبنى على السكون في محل نصب
(وضربنا) بفتح الباء فاعلنا ضمير المتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه مبنى على السكون في محل نصب مفعول به (وضربك) بفتح الكاف
فالكاف ضمير المخاطب مبنى على الفتح في محل نصب مفعول به (وضربك) بكسر الكاف ضمير المخاطبة مبنى على الكسر في محل نصب
مفعول به (وضربكما) فالكاف ضمير المخاطبين مبنى على الضم في محل نصب مفعول به والميم حرف عمد والألف حرف دال على التثنية
(وضربكم) فالكاف ضمير جمع الذكور المخاطبين مبنى على الضم في محل نصب مفعول به والميم علامة الجمع (وضربكن) فالكاف ضمير جمع
الاناث المخاطبات مبنى على الضم في محل نصب مفعول به والنون علامة جمع النسوة ١٧٥ (وضربه) فالهاء ضمير المذكر

الغائب مبنى على الضم في
محل نصب مفعول به
(وضربها) فالهاء ضمير
المؤنثة الغائبة مبنى على
السكون في محل نصب
مفعول به (وضربهما)
فالهاء ضمير المثنى الغائبتين
مبنى على الضم في محل
نصب مفعول به والميم
حرف عمد والألف
حرف دال على التثنية
(وضربهم) فالهاء ضمير
جمع الذكور الغائبين
مبنى على الضم في محل
نصب مفعول به والميم
علامة الجمع (وضربهن)
فالهاء ضمير جمع الاناث
الغائبات مبنى على الضم
في محل نصب مفعول به
والنون علامة جمع
النسوة (والتصل اثنا
عشر نحو قولك اياى)
فاذا قلت ما أكرمت

زيد بالسكون من غير ألف (قوله) وهو ضرورة الشعر (كقوله
وما علينا اذا ما كنت جارتنا * أن لا يجاورنا الاك ديار
(قوله) فالتصل اثنا عشر) أى يجعل ضمير الغيبة خمسة والمخاطبات كذلك والتكلم اثني وقد قمنا الكلام
على ذلك في المعرفة والنكرة مستوفى (قوله) نحو اياك نعبد) قدم اياك لافادة الحصر والاختصاص أى ما نعبد
الا اياك كما في كتب المعاني (قوله) ما نعبد الا اياك) للمنى عذوف أى ما نعبد أحدا الا اياك فما بعد الا هو
العبود بحق ونظير هذا للتركيب لاله الا الله معنى لا اعرابا وانما أتى بالنون لأن مثل هذا التركيب لا يتأتى
الا به وباقي الكلام نذكره في الاستثناء ان شاء الله تعالى مستوفى (قوله) وضربنا بفتح الباء) قيد
به لأنه اذا سكنت الباء صار الضمير فاعلا بخلاف سائر الأمثلة (قوله) وضربك) قال الرضى وبعض العرب
يلحق بكاف المذكر اذا اتصلت بهاء الضمير ألفا وبكاف المؤنث ياء حتى سيويه أعطيتكاه وأعطيتكاه
تنبيهها للكاف بالهاء نحو أعطيتهاه وأعطيتهاه قال أبو على وقد تلحق الياءات المؤنث مع الهاء نحو رميته
(قوله) ضربكم) اعلم أنه حذف واو الجمع في مثل ضربكم وضربتم وضربهم مرفى الفاعل عن صاحب
الراح وسكن الميم وهو أشهر من ابقاء الواو اذا لم يله ضمير في نحو أعطيتكموه وضربتموه وأعطيتهاه
فيجب حينئذ ابقاء الواو مع ضم الميم لأن الضمير لاتصاله صار بعض حروف الكلمة فكان الواو لم يقع طرفا
وجوزيونس حذف الواو وتسكن الميم مع الضمير أيضا واذا لم يسكن بعدها ضمت الميم ردها الى أصلها
قال تعالى قاتلهم الله ويحذرهم الله نفسه وقد يكسر نظرا الى الساكنين وقد يسكن الميم مع ضمير بعدها
وقرى * أنزلكموه بالاسكون (تنبيه) لا تجيء الكاف مرفوعة الا في نحو لولاك لقام زيد كما دخل ضحاف باب
البتداء فالتفعل (قوله) وضربها فالهاء ضمير المؤنثة الغائبة) ماذكره من أن الضمير هو الهاء وحدها هو
الصحيح كما قال أبو حيان ان الألف زائدة تقوية لحركة الهاء لما تحركت بالفتح للفرق بين المذكر والمؤنث
وقال قوم ان الضمير مجموع الهاء والألف وبه جزم ابن مالك وادعى السيرافى أنه لا خلاف فيه للزوم الألف
سواء اتصلت بضمير نحو أعطيتها أم لا وقد أجاز قوم حذفها في الوقف اه شوائى (قوله) والميم علامة الجمع) هنا
وماقبل وما بعد أن العلامة في الظاهر الواو (قوله) والاداة حصر) أى فلا كرام ههنا منحصر لزيد
ولا يتعداه الى غيره كاهو شأن الحصر (قوله) فايها في الجميع هي الضمير) اعلم أن مذهب بعض الكوفيين

الا اياى تقول في اعرابه ما نافية وأكرمت فعل وفاعل والاداة حصر وان شئت قلت الحرف لا يجاب النفى والاداة استثناء ملغاة لا عمل
لها وايا ضمير نصب منفصل مبنى على السكون في محل نصب مفعول به لأكرمت والياء الأخيرة حرف دال على التكلم (وايانا) للتكلم
ومعه غيره أو المعظم نفسه (واياك) بفتح الكاف للمخاطب (واياك) بكسر الكاف للمخاطبة (واياكم) لجمع الذكور
المخاطبين (واياكن) لجمع الاناث المخاطبات فايها في الجميع هي الضمير وكلها يقال فيها ضمير نصب منفصل مبنى على السكون في محل نصب
مفعول به والياء في الأول حرف دال على التكلم ونافى الثانى حرف دال على التكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه والكاف فيما بعده للمخاطب
والمخاطبة أو المخاطبين أو المخاطبات والميم فى اياكم حرف دال على التثنية والميم فى اياكم حرف دال على جمع
المخاطبين والنون فى اياكن حرف دال على جمع النسوة المخاطبات (واياه) للمفرد المذكر الغائب والهاء حرف دال على الغيبة (واياها)
للمفردة الغائبة (واياها) للمثنى الغائبتين (واياهم) لجمع الذكور الغائبين (واياهن) لجمع الاناث الغائبات والله سبحانه وتعالى أعلم

وابن كيسان في اياك وأخواته أن الكاف المنصرفة أعني باختلافها لدى الأفراد والثنية والجمع كانت متصلة فأرادوا استغلالها لفظا لتصير منفصلة فجعلوا ايا عمادا لها فالضاهر هي التي تلي اياوايا عماد لها قال الرضي وما أرى هذا القول بعيدا من الصواب اه قال الفقير ولي به أسوة اذ قد انتقوا على أن الضير في ضربت التاء وفي ضربك الكاف ومن المعلوم أن المتصل والمنفصل على وتيرة واحدة فالخروج عما هو أصل مما مالت عنه النفس كقدمنا في باب المتدا فلترجع ثمة ﴿ تنبيه ﴾ قال الصبان قال في الجمع وفي ايا سبع لغات قرى بهما تشديد الياء وتخفيفها وابدال الهزمة هاء مكسورتين ومفتوحتين في هذه ثمان يسقط منها فتح الهاء مع التشديد وأشهرها كسر الهزمة مع التشديد وبها قرأ الجمهور اه (خاتمة) قد يحذف عامل المفعول للعلم بما جازا نحو قالوا خيرا أي أنزل خيرا أو وجوب قياسا وذلك فيانصب على الاشتغال تقول زيد اضربته وعمر امررت به أو على الاختصاص نحو نحن العرب أسخى من بذل أي أخص العرب أو على الإغراء نحو ياسارية الجبل أو على التحذير نحو الضيغم الضيغم إذا الساري أو على النداء نحو يا عبد الله والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿ باب المصدر ﴾

أي المنصوب على المفعول المطلق وهو ما ليس خبرا من مصدر مفيد تو كيد عامله أو بيان نوعه أو وعده وهو منصوب وقولنا ما ليس خبرا مخرج لنحو المصدر المبين للنوع في قولك ضربك ضرب شديد وقولنا من مصدر مخرج لنحو الحال المؤكدة نحو ولي مدبر أو مفيد تو كيد عامله الخ مخرج لنحو المصدر المؤكد في قولك أمرك سير سيرا ومخرج أيضا للمسوق مع عامله لغير المعاني الثلاثة نحو عرفت قيامك وهذا ضربك ولا تنتظر إلى مشيك ومدخل لأنواع المفعول المطلق ما كان منها منصوبا لكونه فضلا نحو ضربت ضربا في التوكيد أو ضربا شديدا في النوع أو ضربت في العدد وقولنا وهو منصوب مخرج لقولك غضب غضبا شديدا ولقوله تعالى فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة واللائق للمصنف أن يقدم هذا على ما قبله لعدم احتياجه إلى صلة كاسياني قريبا لكن لما كان المفعول به أكثر تدابرا في كلام العرب لاجرم قدم المصنف رحمه الله تعالى المفعول به حتى لو أطلق وقيل هذا مفعول مثلا انصرف إلى المفعول به ﴿ قوله ﴾ ويسمى المفعول المطلق هذا انما يستقيم الكلام حيث جعلنا المصدر علما بالعلبة على المفعول المطلق ولعل هذا مراد شارحنا العلامة بآباء الله السلامة والالتقيد المصدر بقوله المنصوب على المفعول المطلقة كقدمنا وانما هي مفعولا مطلقا لأن حمل المفعول عليه لا يجوز إلى صلة لأن مفعول الفاعل حقيقة فمنه خلق الله السموات فان السموات مفعول مطلق لأنهم مفعول الفاعل حقيقة لا مفعول به لعدم وجوده قبل الفعل على كلام طويل ذكرناه في أول الكتاب عند كلام المصنف لأعراب جمع المؤنث السالم بخلاف سائر المفعولات فإنها ليست بمفعول الفاعل وتسمي كل منها مفعولا انما هو باعتبار الصاق الفعل به أو وقوعه لأجله أو معه فلذلك احتاجت في حمل المفعول عليها إلى التفسير بحرف الجر بخلاف المفعول المطلق ولهذا قدمه بعض النحويين ﴿ تنبيه ﴾ اعلم أن بين المصدر والمفعول المطلق عموما وخصوصا مطلقا فكل مفعول مطلق مصدر ولا عكس وقيل بينهما العموم والخصوص الوجهي يجتمعان في قولك قمت قياما ووقفت وقوفا وينفرد المصدر في نحو يعجبني قيامك وينفرد المفعول المطلق في نحو قولك ضربته سوطا قال تعالى فأجلدهم ثمانين جلدة والقائل بالأول يقول سوطا وثمانين جلدة نائبان عن المصدر لهما أنفسهما وقد أوضح عن ذلك ابن هشام في شرح القطر فقال وقد ينوب عنه أي عن المصدر غيره كضربته سوطا فأجلدهم ثمانين جلدة أي ضربا بسوط وجلدة ثمانين جلدة ﴿ قوله ﴾ وهو الاسم المنصوب اعلم أن الناصب للمصدر له أمثلة أعني المصدر نحو عجب من ضربك زيدا ضربا شديدا واما الفعل نحو ضربت زيدا ضربا وقت وقوفا واما الوصف نحو أنا ضارب زيدا ضربا وأنا واقف وقوفا قال ابن مالك بمنزلة أو فعل أو وصف نصب * وكونه أصلا لهذين انتخب ﴿ قوله ﴾ أي اسم الحدث أي اسم يدل على الحدث كالضرب والمراد بالحدث المعنى القائم بغيره والأولى للشارح

(باب المصدر) ويسمى المفعول (المطلق) وهو الاسم المنصوب الذي يجيء ثالثا في تصريف الفعل نحو قولك ضرب يضرب ضربا) يعني أن المصدر وهو الاسم أي اسم الحدث الذي يجيء ثالثا في تصريف الفعل

كالمصنف أن يزيد على ذلك بأن يقول الجارى على الفعل أعنى المشتمل على جميع حروفه لفظاً أو تقديرًا نحو ضرب ضرباً أو أكرما وقاتل قتالا والتقدير قيتالا وقد ورد بلفظ ذلك نفي جرح بذلك اسم المصدر فانه وان دل على الحدث الا أنه غير جار على الفعل لخلوه من بعض مافى الفعل لفظاً وتقديراً دون تعويض كالغسل والوضوء والعطاء الخ لخلو كل من الثلاثة عن بعض جروف فعله فالمصدر الاغتسال والتوضؤ والاغطاء لجرانها على الفعل بخلاف عطاء فانه خال عن همزة أعطى والغسل فانه خال عن همزة والتاء من اغتسل والوضوء فانه خال من التاء والتشديد من توضأ فكل من الثلاثة يقال له اسم مصدر **(قوله)** أى تغيره من صيغة الى صيغة أخرى هذامعناه الاصطلاحى ومعناه اللغوى مطلق التغيير قال تعالى وتصريف الرياح أى تغييرها من حال الى حال والأولى للشارح أن يقول أى تغيير الأصل الواحد الى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل الا بها كاتلم فى علم التصريف **(قوله)** فقد تغير من صيغة الماضى جعل الشارح الأصل الماضى وهو مذهب الكوفيين والمشهور عند الصرفيين التغيير من المصدر الى غيره من الأمثلة وهو مذهب البصريين **(قوله)** وان شئت قلت هو تنوع العبارة ترغياً للبندى **(قوله)** وهو قسبان أى ذو قسمين كما تقدم فى غير ماموضع وتقسيم المصنف ذلك قسمين موافق لما لقاله ابن الحاجب وابن مالك تبعاً للكوفيين بناء على أن المعنوى منهما منصوب بالفعل المذكور للموافق لفى المعنى وان كان مخالفا لفى اللفظ قال الرضى وهو أولى لأن الأصل عدم التقدير ومذهب سيديوه والجمهور أن المعنوى منصوب بعامل مقدر من لفظه فنحو قمت وقوفا والتائب لو قوا فاعل مقدر من لفظه كأنك قلت قمت ووقت وقوفا اه **(قوله)** اهدل **(قوله)** وان وافق معنى فعله دون لفظه فهو معنوى اقتصر المصنف على مثال واحد ولم يثمل سائر المعنوى ومنه ما يدل على المصدر من صفة له نحو سرت أحسن السير ومنه ما دل عليه من ضميره نحو قيام زيد قامه بكر فلما هضمير المصدر ثابتة عنه فى الانتصاب على المفعولية المطلقة ولم يكن قام باتصاله لضمير المصدر متعدياً اذ علامة المتعدى جواز اتصال هاء المفعول به قال ابن مالك علامة الفعل المعدي أن تصل * هاغير مصدر به نحو عمل

ومنه ما دل عليه من اشارة اليه نحو ضربته ذلك الضرب ومنه ما دل عليه من مرادف له كما سيأتى فى مثال المصنف ومنه ما دل عليه من مشارك لفى مادته وهو ثلاثة أقسام اسم مصدر نحو توضأت وضوءاً واسم عين ومصدر لفعل آخر فالأول نحو قوله تعالى والله أنبتكم من الأرض نباتاً وخلق السموات والثانى نحو وتبتل اليه تبتلاً والأصل انباتاً وخلقاً وتبتلاً ومنه ما دل على نوع منه كقعد القرفصاء ورجع القهقرى ومنه ما دل على عدده كضربه عشر ضربات ومنه ما دل على آله كضربه سوطاً أو عصاً ومنه ما دل عليه من كل نحو فلا تملوا كل الميل ومن بعض كضربه بعض الضرب **(قوله)** دون لفظه ظرف مكان منصوب على الظرفية المكانية وناصبه وافق **(قوله)** نحو جلست قعوداً قعوداً منصوب بجلست أو بقعدت مقدراً كالمرفوعة **(قوله)** قال الزغشرى فى الكشف كثيراً ما ينصبه العرب من المصادر بفعل مضمر فى معنى الاخبار كقوله شكروا وكفروا وعجبا وما أشبه ذلك ومنها سبحانه ومعاذ الله ينزلونها منزلة أفعالها ويسدون بها مسدها ولذلك لا يستعملونها معها ويجعلون استعمالها كالشرعية المنسوخة اه **(قوله)** فان الجلوس والوقوف بمعنى واحد قال الحريرى فى الدررة ويقولون للقائم اجلس والاختيار على محاكاة الخليل أن يقال لمن كان قائماً اقعده لمن كان نائماً أو ساجداً اجلس وعلل بعضهم هذا الاختيار بأن القعود هو الانتقال من علو الى سفلى ولهذا قيل لمن أصيب برجله مقعد وأن الجلوس من سفلى الى علو ومنه قول عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه قل للفرزدق والسفاهة كاسها * ان كنت تارك ما أمرتك فاجلس

أى اقصد نجد أو كان عمر واليا على المدينة قتال للفرزدق ان كنت تلزم العفاف والافارج الى نجد وحكى أبو عبد الله بن خالويه قال دخلت على سيف الدولة بن حمدان يوماً فلما مثلت بين يديه قال اقعده لم يقبل اجلس

وقيل يقدر لها فعل
موافق في اللفظ فيقال
في الأول جلست وقعدت
قمودا وقمت ووقفت
وقوفا وذلك تكلف
لا حاجة اليه والله سبحانه
وتعالى أعلم
باب ظرف الزمان
وظرف المكان (طرف
الزمان) في اصطلاح
النحاة (هو اسم الزمان
الذي يقع الحدث فيه
للمنصوب بتقدير في)
فاذا قلت صمت يوم
الخميس كان التقدير
صمت في يوم الخميس
فالיום وقع الصوم فيه
(نحو اليوم) في نحو
قولك صمت اليوم
فالיום منصوب على
الظرفية الزمانية بصمت
ومثله صمت يوم الجمعة
أو يوم الخميس (والليلة)
نحو اعتكفت الليلة أو
ليلة أولية الجمعة فالكل
منصوب على الظرفية
الزمانية بالفعل الذي قبله
(وغدوة) نحو أزورك
غدوة فأزورك فعل
مضارع وفاعله مستتر
فيه وجوبا تقديره أنا
والكاف ضمير المخاطب
مفعول به بمعنى على الفتح
في نعل نصب وغدوة
منصوب على الظرفية
الزمانية بأزورك (وبكرة)

فتبينت بذلك اعتلاقة بأهداب الأدب واطلاعه على أسرار العرب اه شريشي في شرح مقامات الحريري
(قوله) وقيل) قائله سيويه والجمهور كاقدمناو الأول هو المذهب للنصور ولهزارده شارحنا العلامة أبقاه الله
بالسلامة بقوله وذلك تكلف لاحاجة اليه أي وذلك لأن الأصل عدم التقدير والله سبحانه وتعالى أعلم

باب ظرف الزمان وظرف المكان

جمعهما المصنف في باب واحد لتشابههما وتقارب أحكامهما وأفراد كل بتعريف يخصه تخليصا للبتي من
ورطة الاشتباه وقدم الزمان للاشارة إلى أنه أصل بالقياس إلى ظرف المكان لشدة احتياج الفعل إليه قال
بعض من كتب على شرح القطر لمؤلفه وزن مكان كجناح وهو مشتق من قولهم مكن يمكن إذا ثبت وسمى
بذلك للثبوت فيه ولذلك قالوا في جمعه أمكنة وبهذا يتبين فساد قول من جعله فعلا من كان يكون إذا يقتضي
ذلك أن يكون جمعه أكونة ولم يتقبل قاله في شرح الفصول (قوله ظرف الزمان) هذه التسمية للبصريين
وسماه الكوفيون المفعول فيه والفراء عملا والكسائي وأصحابه صفات ولا مشاحة في الاصطلاح اذ هم
اصطلحوا في وضع شيء على شيء معربين عن معناه الأصلي قال الصبان ولعله باعتبار الكينونة (قوله هو اسم
الزمان) اعلم أن المصنف رسم الظرف بعض خواصه وحده هو ماض من معنى في الظرفية بإطراد من اسم وقت
أو اسم عرض دلالة عليه أو من اسم جار مجراه وخرج بقولنا ضمن معنى في ما لم يتضمن من أسماء الزمان
معنى في كما إذا جعل اسم الزمان مبتدأ أو خبر نحو يوم الجمعة يوم مبارك وكذا ما وقع منها مجرورا نحو سرت
في يوم الجمعة واختلاف في تسميته ظرفا في الاصطلاح وخرج أيضا ما نصب منها مفعولا به نحو شهدت يوم الجمل
ونحو قوله تعالى أنا نغاف من ربنا يوما عبوسا قطيرا وقوله تعالى الله أعلم حيث يجعل رسالته فكل
منها مفعول به اذ المراد أنك شهدت نفس يوم الجمل وأنهم يخافون نفس اليوم وأن الله تعالى يعلم نفس المكان
المستحق لوضع الرسالة فيه فلم يكن الأولان ظرفي زمان ولا الأخير ظرف مكان والاسم الذي عرض دلالة
عليه مثل قولك سرت عشرين يوما أو جميع اليوم أو كل اليوم أو بعض اليوم أو نصف اليوم أو طويلا من
الدهر وقولك جئتكم صلاة العصر والتقدير وقت صلاة العصر أو حلب ناقة والأصل مقدار حلب ناقة والاسم
الجارى مجراه قولهم أحقا أنك ذاهب (قوله المنصوب) أي باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه فعلا كان نحو
صمت يوم الخميس وأشيها بالفعل من مصدر نحو عجت من ضربك زيدا يوم الجمعة أو صفة نحو أنا ضارب

زيدا اليوم قال ابن مالك فأنصبه بالواقع فيه مظهرا * كان والا فانوه مقدرا

(قوله بتقدير في) أي الدالة على الظرفية وهي استقرار الشيء في الشيء حقيقة نحو جئتكم اليوم أو عجزا نحو
زيد اليوم ان قلنا ان الزمانية غير حقيقة فان قيل حيث كان الاسم متضمنا لمعنى الحرف يكون ذلك الاسم
مبنيا كما قالوا في علة بناء معنى انه تتضمن معنى هجرة الاستفهام جعلناه للاستفهام أو معنى ان ان جعلناه
للشروط فإل هذا الباب لا يبيح أن تضم الاسم معنى الحرف على نوعين الأول يقتضى البناء بأن
يختلف الاسم الحرف على معناه وي طرح غير منظور اليه والثاني لا يقتضيه وهو أن يكون الحرف منظورا
اليه لكون الأصل في الوضع ظهوره وهذا الباب من هذا القبيل ولذلك لا يبيح تنبيه قال الأهدل
مرادهم بقولهم بتقدير في أي تقدير معناها للفظها لأنه قد لا يصح تقديرها قبل الظرف وذلك في نحو سرت
قبله وصليت معه ونحوها اه (قوله نحو اليوم) وهو من طلوع الفجر الى غروب الشمس (قوله
والليلة) وهي من غروب الشمس الى طلوع الفجر الصادق على الصحيح وقيل الى طلوع الشمس قاله
الأهدل (قوله وغدوة) ومثله بكرة وهما علمتا جنس على وقتها وهما من صلاة الصبح الى طلوع الشمس
فيمتنع صرفهما لعلمية الجنس والتأنيث بالناء ولا تداخلهما أل ولا الاضافة فتتوניהما ضرورة وقيل ان
اريد غدوة وبكرة يوم معين منعاً لعلمية الشخص والتأنيث والاصرفا فتتوניהما للصرف وهما نكرتان
وهنا هو الأصح اه أهمل (قوله وسحرا) وهو آخر الليل قبيل الفجر بالتوئين اذا لم ترد به سحر

نحو أزورك بكرة (وسحرا) نحو أجيئك سحرا

يوم بعينه وبلاتونين اذا أردت به ذلك لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والعدل قال ابن مالك والعدل والتعريف مانعاسحر * اذا به التعيين قصدا يعتبر

(قوله وغدا) وهو اسم اليوم الذي بعد يومك الذي أنت فيه (قوله وعتمة) بفتح التاء وهى ثلث الليل الأول (قوله وصباحا) وهو عند الفقهاء من نصف الليل الى الزوال وقديرابه أول النهار من بعد طوارع الفجر الى الزوال لأنه مقابل المساء (قوله ومساء) بالمد وهو من الظهر الى آخر النهار وقد يتبدل الى نصف الليل ويعقبه الصباح على ما تقدم (قوله والأبد الزمان المستقبل) أى فلا يصح ما محبتك أبدا لأن ما محبت للماضى وذكر أبدا ينافيه وألحق بأبدا عوض الأناها مبنية على الضم ان لم تضاف فتقول لا كله عوض العائضين وهى عكس قط من حيث انها المستقبل وقط للماضى نحو ما كلتها قطولا يصح ما كلتها قط لأن هن اه عبد المعطى (قوله الذى لانهاية له) أى فلا يتجزأ أو حينئذ فلا يصح أن يبنى ولا يجمع اذ ليس هناك زمن آخر ينضم اليه الا اذا أريد خصوص أزمنة معينة منه فيصح ذلك كالآباد على أنه قيل ان هذا من كلام المولدين اه عبد المعطى والمولدين على وزن المفرحين وهو من بعد العرب العرابة فلا يعتد به ولا يستشهد به وذلك كالبحترى وأنى تمام والبحترى بضم فسكون وضم التاء كما أقرأنى عليه شيخنا أبو بكر بن شطافنا الله بعلمه (قوله وأمدا) هو بمعنى أبدا ولوقال الشارح هكذا لكان أخضر وأوضح اه أبو النجاشي (قوله والحين الزمان المبهم) (قائمة) ورد أن رجلا حلف لا يبطأ زوجته حينما فأتاه أبو بكر بأن الحين الأبدى وعمره بأنه أربعون سنة وعثمان بأنه سنة واحدة وعلى أنه يوم ووليلة فعرض الرجل ذلك على رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعاهم فقال لأبى بكر مادليلك على أن الحين الأبدى قال قوله تعالى فى حق قوم يونس ومتعناهم الى حين وقال لعمر مادليلك على أن الحين أربعون سنة قال قوله تعالى هل آتى على الانسان حين من الدهر الانسان آدم ألفت طيئته على باب الجنة أربعين عاما وقال لعثمان مادليلك على أنه عام قال قوله تعالى توفى كل لها كل حين وقال لعلى مادليلك على أنه يوم ووليلة قال قوله تعالى فيصيحان الله حين تمشون وحين تصبحون فقال صلى الله عليه وسلم أمحاني كالنجوم بأهيم اقتديتم اهتديتم وأمر الرجل أن يأخذ بقول على تخفيفا له اه شبرخيتى المالكي على الأربعين الحديثة ولعمري لقد ثبت قدم عمر رضى الله عنه حيث فسر بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وما أشبه ذلك) أى من أسماء الزمان المبهمة نحو وقت وساعة وزمان والمختصة نحو ضحى وضخوة (تنبيه) ينقسم اسم الزمان الى متصرف وغير متصرف فالتصرف من ظرف الزمان ما استعمل ظرفا وغير ظرف كيوم فانه يستعمل ظرفا نحو سرت يوما ويستعمل مبتدأ نحو يوم الجمعة يوم مبارك وفاعل نحو جاء يوم الجمعة وغير المتصرف هو ما لا يستعمل الا ظرفا وأشبهه نحو سحرا اذا أردته من يوم بعينه فان لم ترده من يوم بعينه فهو متصرف كقوله تعالى الا آل لوط نجيناهم بسحر والذى لزم الظرفية أو شبهها قبل وبعد فيحكم عليها بعدم التصرف مع أن من تدخل عليها نحو لله الأمر من قبل ومن بعد اذ لم يخرجها عن الظرفية الا الى حالة شبيهة بها لأن الظرف الجار والمجرور أخوان قال ابن مالك وما يرى ظرفا وغير ظرف * فذلك ذو تصرف فى العرف وغير ذى التصرف الذى لزم * ظرفية أو شبهها من الكم

(قوله وظرف المكان هو اسم المكان) اعلم أن حد ظرف المكان هو ما ضمن معنى فى الظرفية باطرا من اسم مكان أو من اسم عرضت دلالاته عليه أو من اسم جار مجراه كالمرفى ظرف الزمان وخرج بقولنا ضمن معنى فى ما لم يتضمن من أسماء المكان معنى فى كذا اذا جعل اسم المكان مبتدأ أو خبرا نحو مكانك مكان حسن وكذا ما وقع منها مجرورا نحو جلست فى مكان عمرو أو فاعلا نحو ارتفع مكانك وخرج بقولنا باطرا نحو دخلت الدار وسكنت البيت فانصاهما انما هو على التوسع باسقاط الحافض لاعلى الظرفية فانه لا يطر

(وغدا) نحو أحيثك
غدا (وعتمة) نحو
أحيثك عتمة (وصباحا)
نحو أحيثك صباحا
(ومساء) نحو أحيثك
مساء والاعراب ظاهر
نما قبله (وأبدا) نحو
لا أكلم زيدا أبدا
واعرابه لانافية وأكلم
فعل مضارع وفاعله
ضمير مستتر فيه رجوبا
تقديره أنا وأبدا منصوب
على الظرفية الزمانية
والأبد الزمان المستقبل
الذى لانهاية له (وأمدا)
نحو لا أكلم زيدا أمدا
والأمد الزمان المستقبل
(وحينا) تقول قرأت
حينما فقرأت فعل
وفاعل وحينا منصوب
على الظرفية الزمانية
والحين الزمان المبهم
(وما أشبه ذلك) نحو
وقت وساعة وضخوة
(وظرف المكان هو
اسم المكان) الذى يقع
فيه الحدث (المنسوب
بتقدير فى

نحو أمام) تقول جلست أمام الشيخ فجلست فعل وفاعل وأمام منصوب على الظرفية المكانية مجلست والشيخ مضاف إليه (وخلف) نحو جلست خلفه (وقدام) بمعنى الأمام (١٨٠) ووراء بمعنى الخلف (وفوق) نحو جلست فوق السطح فوق منصوب على الظرفية

المكانية والسطح مضاف إليه (وتحت) نحو جلست تحت السقف

فتحت منصوب على الظرفية المكانية والسقف مضاف إليه (وعند) بمعنى المكان القريب نحو جلست عند زيد فعند منصوب على الظرفية المكانية وزيد مضاف إليه (ومع) بمعنى مكان الاجتماع والمصاحبة نحو ركبتم مع زيد فع مع منصوب على الظرفية المكانية وزيد مضاف إليه (وازاء) بمعنى مقابل نحو جلست ازاء زيد فإزاء منصوب على الظرفية المكانية وزيد مضاف إليه (وحناء) بمعنى مقابل نحو جلست حناء زيد فحناء منصوب على الظرفية المكانية وزيد مضاف إليه (وتلقاء) بمعنى مقابل نحو جلست تلقاء زيد فتلقاء منصوب على الظرفية المكانية وزيد مضاف إليه (وهنا) اسم إشارة للمكان القريب فهو ظرف مكان نحو جلست هنا فهنا مبنى على السكون

تعدى الأفعال إلى البيت والدار على معنى في لاقول صليت الدار ولا نمت البيت والاسم الذي عرضت دلالة عليه مثل قولك سرت ثلاثين فرسخاً أو جميع الفرسخ أو كل الفرسخ أو بعض الفرسخ أو نصف الفرسخ وقولك جلست شرقي الدار وجلست قرب زيد أي مكان قرب ولم أجد تمثيل ما يجري مجرى المكان فانظر إليه (قوله نحو أمام) بفتح الهمزة وهو بمعنى قدام (قوله وخلف) وهو ضد أمام (قوله ووراء) بمعنى الخلف بالمد وقد يأتي بمعنى قدام نحو قوله تعالى وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا أي أمامهم وقرأ ابن كثير وابن عمر وأبو عمرو وشعبة عن عاصم وكان أمامهم ملك قال عبد المعطى قال أبو القاسم في لغات القرآن وراء بالبطنية بمعنى أمامه قال الفقير لا تحمل الآية على هذا فافهم ولا تنتر (قوله وفوق) وهو المكان العالي (قوله وتحت) وهو ضد فوق (قوله وعند) يجوز في عند فتح العين والضم وقد يكون ظرف زمان نحو عند الليلة ذكره النووي رحمه الله تعالى في التحرير اه فارض اه سجاعي ومنه انما الصبر عند الصدمة الأولى اذ هي للزمان (قوله بمعنى المكان القريب) أي ولو معنوا نحو قوله تعالى رب ابنى عندك بيتا في الجنة (فائدة) ألغز الحريري في مقاماته لعند بقوله * وما منصوب أبداً على الظرف * لا يخفنه سوى حرف * وقال في شرحها هو عند اذ لا يجزئه غير من خاصة وقول العامة ذهبت إلى عنده لحن اه (قوله ومع) بفتح العين وقد تسكن (قوله بمعنى مكان الاجتماع) هذا هو الحق خلافاً لردد ابن الناظم فانه ترددها هل هي ظرف مكان أو زمان لأنه قال وهي اسم لمكان الاجتماع أو وقته أو قول ليس في عبارة ابن الناظم ترددها جزم بأنها تارة تكون للزمان وتارة تكون للمكان وغايته أن ابن الناظم رحمه الله لم يابها حالة واحدة وان كان الغالب فيها كونه للمكان وقد أورد شذنبك بتقدمه اه عبد المعطى (قوله وازاء) بكسر أوله واعجام الزاي والمد (قوله وحناء) بكسر الحاء المهملة بعدها ذال معجمة (قوله وتلقاء) بكسر التاء (قوله وهنا) بضم الهاء وتخفيف النون (قوله للمكان القريب) واذا فتح الهاء مع تشديد النون وكذا كسر الهاء معه صار معناه للبعد (قوله وثم) بفتح التاء المثناة (قوله وما أشبه ذلك) أي من أسماء المكان المهمة فقط وأسماء المقادير وما صيغ من المصدر نحو مجلس زيد ومقعد عمرو وشرط نصبه قياساً أن يكون عاملاً من لفظه كقوله تعالى وأنا كنا نقعد منها مقاعد للسمع قال ابن مالك في الألفية

وكل وقت قابل ذاك وما * يقبله المكان الا مبهما نحو الجهات والمقادير وما * صيغ من الفعل كرمى من رمى وشرط كون ذام قياساً أن يقع * ظرفاً لما في أصله معه اجتماع وقولهم هو منى مزجر السكب شاذ ولو عمل في المزجر زجر لم يكن شاذاً قال ابن مالك في الكافية ونحو زيد مزجر السكب ندر * ولا ندور فيه ان تلا زجر

(تنبيه) ينقسم اسم المكان إلى متصرف وغير متصرف كما تقدم في الزمان فالمتصرف منه نحو مكان تقول جلست مكان عمرو ومكانك مكان حسن وارتفع مكانك وغير المتصرف نحو عند فانه لزم أن يكون ظرفاً أو شبهاً به بأن جر بمن تقول من عنده وقولهم إلى عنده لحن كما قدمنا في عند عن الحريري (قوله وشمال) ويريد وفرسخ) الفرسخ أربعة أميال والبريد أربعة فراسخ والميل قدر مد البصر وهو عشر غلوات والغلوة بفتح المعجمة مائة باع والله سبحانه وتعالى أعلم (باب الحال)

ألفها منقلبة من الواو لقولهم في جمعها أحوال لأن الجمع يرد الأشياء إلى أصلها بالواو قولهم في تصغيرها حويلة واشتقاقاً من التحول وهو التثقل ولفظها يذكر ويؤنث فيقال حالة وحال وشجاء على تأنيث لفظها قوله

في محل نصب على الظرفية المكانية (وتم) اسم إشارة للمكان البعيد فهو ظرف مكان نحو جلست ثم فثم مبنى على الفتح في محل نصب على الظرفية المكانية (وما أشبه ذلك) من أسماء المكان المهمة نحو يمين وشمال ويريد وفرسخ وميل والله سبحانه وتعالى أعلم (باب الحال)

على حالة لو أن في القوم حاتما * على جوده لضمن بالماء حاتم

والضنين البخيل وحاتم الثاني مجرور بدلا من هاء جوده ومعناها يذكر ويؤنث أيضا تقول حال حسن وحسنة والأفصح في ضميره ووصفه التأنيث وفي لفظه التذكير وتطلق لفة على الوقت الذي أنت فيه وعلى ما عليه الشخص من خير أو شر كما مر في النعت **(قوله)** الحال أي اصطلاحا **(قوله)** هو الاسم أي الصريح أو المؤول به كالجمل الواقعة حالانحو جاء زيد يضحك فإن الحال تكون جملة كاستنبه فيما بعد أن شاء الله تعالى ولم يقل المصنف رحمه الله تعالى الفضله لأنه معلوم من قوله ولا يكون الحال إلا بعد تمام الكلام وسيأتي **(قوله)** المنصوب أي أصالة وقد يجز لفظه بالباء بعد النفي لكن ليس ذلك مقبسا على الأصح نحو قوله

فما رجعت بخاتمة ركاب * حكيم بن السيب منتهاها

وهذا الفصل مخرج للنعت فإنه لا يلزم نصبه قال في النصب حكم والحكم فرع التصور والتصور موقوف على الحد فجاء الدور وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه أما بمرتبة كتوقف على ب وعلى ا أو بمراتب كتوقف ا على ب وب على ج وج على ا والدور مبطل للحد فالجواب ما قدمنا في غير ما موضع **(قوله)** المفسر لما بينهم من الهيئات أي هيئات ماهولة وصفاته التي هو عليها وقت صدور الفعل منه أو وقوعه عليه والهيئات جمع هيئة وتفسر حال الشيء وكيفيته كذا في القاموس وقال ابن هشام في حواشي التسهيل الراد بالهيئة الصورة والحالة المحسوسة المشاهدة كالمو المتبادر محققة كانت تلك الحال أو مقدرة وتسمى الأولى حالا عقيقة والثانية حالا مقدرة كمررت برجل معه صقر سائده بغدا أي مقدر ذلك ومنه ادخلوا خالدين أي مقدرين خلودكم وجعل منه ابن هشام قوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين محلقين رءوسكم ومقصرين قال الدماميني وهو كذلك بالنسبة إلى محلقين ومقصرين لا بالنسبة إلى آمنين فأنها من قبيل المحققة لا المقدرة اهأهدل **(قوله)** المفسر لهيئة صاحبه خرج به التمييز المشتق نحو لله دره فارسانه تمييز لآل حال اذ لم يقصد به الدلالة على الهيئة بل التعجيب من فروسيته فهو لبيان المتعجب منه لا لبيان هيئته وكذلك رأيت رجلا راكبا فإن راكبا لم يسبق للدلالة على الهيئة بل لتخصيص الرجل وبيان الهيئة فيه بطريق اللزوم والتبع لا بالقصد **(قوله)** لهيئة صاحبه أي سواء كان صاحبه فاعلا أو مفعولا أو غفوا ضارح أو بالاضافة على ما يأتي بيانه **(قوله)** عند حصول معنى عامله ظرف متعلق بالمفسر وذلك نحو جاء زيد راكبا فراكبا مفسر لهيئة زيد عند حصول معنى المجيء **(قوله)** فهو وصف في المعنى لصاحبه انما قيد ذلك بكونه في المعنى لأن الوصف الحقيقي لا يلزم النصب وقد سبق لتقيد موصوفه كإن الشارح أنباء الله بالسلامة جعل معنى الحال والوصف متحدا **(قوله)** قيد لعامله أي بخلاف النعت فإنه انما سبق لتقيد الموصوف كما مر **(قوله)** حال من الفاعل أي نضا اذ لا يحتمل أن تكون من غيره ولا فرق فيه بين الظاهر والمضمر فمن المضمر قولك زيد في الدار قائما فإن قائما حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور العائد على زيد وهو فاعل كإقدامي باب الفاعل فلتراجع **(قوله)** وقد تأتى الحال من المفعول أي نضا ولا فرق فيه بين اللفظي كما مثل أو الحكمي كقوله تعالى هذا بعلي شيخا فالعامل هانما معنى هاتين أي أنه أو معنى ذا أي أشير وحينئذ يكون بعلي مفعولا به وشيخا حال منه وسننه ان شاء الله تعالى **(قوله)** وراكبا يحتمل الخ أي ولا يصح أن يكون حالا من الفاعل والمفعول والاقليل راكبين كإصنعه صاحب التعمية **(قوله)** وما أشبه ذلك من أمثلة الحال اعلم أن الحال إما مؤكدة وإما مؤسفة مبنية للهيئة فالؤسسة التي هي الأصل لا يستفاد معناها بدون ذكرها نحو جاء زيد راكبا لاستفاد معنى الركب بدون راكبا المؤكدة أما المعالها نحو جاء زيد أتيا وعات عمر ومفسدا ومنه قوله تعالى فنبسم ضاحكا وولى مديرا ولا تتعشا في الأرض مفسدين فإن الاتيان هو المجيء والعنى هو الانسداد والتبسم نوع من الضحك والادبار نوع من التولى وإما صاحبها نحو قولك جاء الناس قاطبة أو كافة

(الحال هو الاسم المنصوب المفسر لما انهم من الهيئات) يعنى أن الحال هو الاسم المنصوب المفسر لهيئة صاحبه عند حصول معنى عامله فهو وصف في المعنى لصاحبه قيد لعامله (نحو جاء زيد راكبا) فزيد فاعل جاء وراكبا حال منه حصل بهما بيان هيئته عند المجيء ففي حاله من الفاعل وناصبه الفعل المذكور قبله وقد تأتى الحال من المفعول كما ذكره بقوله (وركت الفرس مسرجا) فالفرس مفعول ركت ومسرجا حال من الفرس فهي حال من المفعول وناصبها الفعل المذكور قبله (ولقيت عبدا لله راكبا) فعبدا لله مفعول لقيت وراكبا يحتمل أن يكون حالا من التأوهي الفاعل أو من عبدا لله وهو المفعول (وما أشبه ذلك) من أمثلة الحال

أوطرا ومنه قوله تعالى لا آمن من في الأرض كلهم جميعا فمعنا مؤكدا للعموم الذي في من الموصولة وهذا من استدراكات ابن هشام وذكر بعضهم عن الفيشي أن الفارسي ذكره في التذكرة واما المضمون الجملة وهي الآية بعد جملة معقودة من اسمين معرفتين جامدين كقولك زيداً بولك عطفوا لكن جعل ابن مالك ذلك من المؤكدة لعاملها على تأويل الأب يشتق فاعلم الأب لما فيه من معنى الاشفاق وخالفه ولده وتبعه ابنا عقيل وهشام وكذا الفاكهي **(قوله)** وقد تكون الحال جملة وتكون أضاجامدا مؤولا بالمشق نحو كر زيد أسدا أي شجاعا وبدت الجارية قرا أي مضيت فهذا مادل على تشبيه ومنها مادل على مفاعلة نحو بعته يدايد أي متقاضين وكلته فاه إلى في أي متشافين على مقاله ابن هشام في التوضيح ومنها مادل على ترتيب نحو ادخلوا رجلا رجلا أي مرتين وتقع جامدة غير مؤولة بالمشق وهي أن تكون موصوفة بـ مشتق نحو قرأنا عربيا أو دالة على سعر نحو بعه مدابكذا أو على عدد نحو قوم ميات ربه أربعين ليلة أو تكون نوعا لصاحبها نحو هذا مالك ذهباً أو فرعاً له نحو هذا حديدك خاتماً أو أصالة نحو هذا خاتمك حديثاً وقد تكون الحال ظرفاً نحو رأيت الهلال بين السحاب فين ظرف في موضع الحال أوجاراً ومجروراً نحو فرج على قومه في زيتته في زيتته جار ومجورور في موضع الحال **(قوله)** والجملة في محل نصب حال) وشرط كون الجملة حالا أن تكون خبرية وأن تكون غير مصدرية بدليل استقبال وأن تكون مرتبطة امابالواو والضمير نحو جاء زيد وهو راكب أو بالضمير فقط نحو جاء زيد يديه على رأسه أو بالواو فقط نحو جاء زيد وعمرو وقاعد وإذا صدرت الجملة بالمضارع المثبت لميجر أن تقرر بالواو بل لا تربط الا بالضمير نحو جاء زيد يضحك قال ابن مالك

وذات بدء بمضارع ثبت * حوت ضميرا ومن الواو خلت

(قوله) وهي في قوة قولك الخ أي فالجملة مؤولة بالمشق **(قوله)** فتؤول بنكرة) قال ابن مالك

والحال ان عرف لفظا فاعتقد * تنكيره معنى كوحك اجتهد

(قوله) الابد تمام الكلام معترض بقوله تعالى وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لابين فانه لا يتم الكلام بدون الحال فالحال من تنعة الكلام لأنها بعد تمام الكلام وأجيب بأن ذلك في الأكثر ولا ينافي ما وجد غير ذلك في بعض الأماكن ومعلوم أن وضع هذا الكتاب للبتي ومن أين يعرف للبتي تلك الآية وغير المصنف عبر بأن الحال هي الفضلة والمراد بها ما يستغنى عنه من حيث هو هو وقد يجب ذكره لعارض كونه سادامسدة حمدة نحو ضربني العبد مسيئا أو لتوقف المعنى عليه كما في الآية السابقة ومنه قوله

ليس من مات فاستراح يميت * انما الميت يميت الاحياء

انما الميت من يعيش كشيئا * كسفا باله قليل الرجا

وقال صاحب التمام ولا يكون الابد تمام الكلام أي بعد جملة تامة بمعنى أنه ليس أحد جزأى الجملة وليس المراد بتمام الكلام أن يكون الكلام مستغنيا عنه **(قوله)** وقد يجب تقديم الحال) ويجوز التقديم فيما اذا كان العامل فعلا متصرفا تقول راكبا جاء زيد أو وصفة تشبه الفعل المتصرف نحو مسرعا زيد منطلق قال ابن مالك

والحال ان نصب بفعل صرفا * أو صفة أشبهت المصرفا

فجائر تقديمه كسرعا * ذا راحل ومخلصا زيد دعا

وقد يمتنع تقديمه على عامله بأن كان العامل فعلا جامدا نحو ما أحسنه مقبلا أو وصفة تشبه الفعل الجامد وهو أفعال التفضيل نحو هذا أفصح الناس خطيباً أو اسم فعل نحو زال مسرعا أو لفظا مضمنا معنى الفعل لعارضه كأسماء الإشارة وأحرف التثنية والتشبيه والظرف والجار والمجرور نحو تلك هند مجردة وليت زيداً أخوك أميراً وكأن زيداً أسد راكبا وزيد في الدار أو عندك قائما فتقول مجردة تلك هند ولا أميراً ليت زيداً أخوك ولا راكبا كأن زيداً أسد قال ابن مالك وعامل ضمن معنى الفعل لا * حروفه مؤخران ليعمل

وقد تكون الحال جملة نحو جاء زيد والشمس طالعة فالواو وأوال الحال والشمس طالعة مبتدأ وخبر والجملة في محل نصب حال من زيد وهي في قوة قولك جاء زيد مقارنا طلوع الشمس (ولا يكون الحال الانكسرة) يعنى أن الحال لا تكون الانكسرة كما في الأمثلة السابقة وقد تأتى معرفة فتؤول بنكرة نحو ادخلوا الأول فالأول أي مرتين واجتهد وحدك أي منفردا (ولا يكون الابد تمام الكلام) كما في الأمثلة السابقة وقد يجب تقديم الحال اذا كان لها صدر الكلام كأسماء الاستفهام نحو كيف جاء زيد واعرابه كيف اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب على الحال من زيد وجاء زيد فعل وفاعل

كذلك ليت وكأن وندر * نحو سعيد مستقرا في هجر

(قوله ولا يكون صاحبها المعرفة) أى أوغصصا بوصف نحو جاء رجل عاقل راكبا أو إضافة نحو جاء غلام زيد راكبا أو معمول غير مضاف إليه نحو عجت من ضرب أخوك شديدا أو معما بأن كان في سياق النقي أو شبهه نحو ماجأنى من رجل راكبا وقوله

يا صاح هل حم عيش باقيا فترى * لنفسك العذر في إبعادها الأمل

وحم بالبناء للمجهول أى قدر أو مؤخرا نحو جاء راكبا رجل ومنه قوله

لمية موحشا طلل • يلوح كأنه خلل

والخلل بالكسر جمع خلة وهى البطانة وكانوا يغشون بها أحفان السيوف المقوشة بالذهب أو غيره (قوله) وقد تأتى من النكرة) أى بلا مسوغ (قوله) ومنه الحديث) أى فى رواه مالك فى الموطأ (قوله) وهو يحفظ ولا يقاس) أى عند الخليل ويونس وأما سيوفه فذهب إلى جواز كون ذى الحال نكرة قياسا مطردا ووجه أن الحال اتأخذت لتقييد العامل فلا معنى لاشتراط كون صاحبها معرفة أو شبهه اه يس على الفاكى ﴿ تنبيه ﴾ الأصح أن لا يستدل بالحديث وإن كنا قطع بصحته كالمرورى من الثقات إذ قد يحتمل الرواية بالمعنى تسهلا لفهم السامع بدليل اختلاف المتن مع اتحاد الرواية لا يقال إن أماننا الشافعى لا يقبل رواية الفاتحة بسبب مقالة بعض الراوين ولم يقرأ البسملة مع أن الحديث المتن لم يوجد بالبسملة لأننا لم نقول إننا لم يقبل الرواية لكون بعض الرواة فضوليا غير أمين حيث صرح بما لم يصرح شيوخم لأنه إنما لم يقبل الحديث بسبب روايته بالمعنى فافهم ذلك فذلك مما ظهر لى والله الحمد (قوله) المذكورة فى المطولات) مضى محل التطويل والله الحمد ﴿ خاتمة ﴾ قد يكون عامل الحال مرفوعا أو منصوبا كما فى مثال المتن أو مجرورا بحرف نحو مررت بهند جالسة ولا يجوز عجمي الحال من المجرور بالإضافة إلا إذا كان المضاف ما يصح عمله فى الحال كاسم الفاعل والصدر ونحوهما ماضى معنى الفعل فتقول هذا ضارب هند مجردة وهذه ضاربة زيد مسيئا وأعجبني قيام زيد مسرعا ألا ترى أنك إذا قلت هذا يضرب هند مجردة وهذه تضرب زيد مسيئا وأعجبني أن يقوم زيد مسرعا كان العامل الفعل الذى اسم الصفة أو المصدر بمعناه بخلاف مررت بغلام هند جالسة وكذا لا يجوز عجمي الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف جزءا من المضاف إليه أو مثل جزئه فى صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه مثال الأول قوله تعالى وتزعمنا فى صدورهم من غل أخوانا والصدر جزء من المضاف إليه ومثال الثانى قوله تعالى ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا فلو قيل فى غير القرآن أن اتبع إبراهيم لصح المعنى قال الشيخ خالد قال أبو حيان والذى نتخاره أن المجرور بالإضافة إذا لم يكن فى موضع رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه سواء كان المضاف إليه جزءا أو كجزئه أو لم يكن لما تقرر من أنه لا بد من اتحاد الحال وصاحبها فى العامل اه ولكن لم يشترط ذلك ابن هشام فى الغنى وقد يكون عامل الحال لفظا مضمنا معنى الفعل دون حروفه كاسم الإشارة نحو ذلك زيد قائما إذ فى الإشارة معنى أشير دون حروفه وحرف التشبيه نحو كأن زيدا راكبا أسداذ فى التشبيه معنى أشبه دون حروفه وحرف التثنية نحو ليت هذا مقبحة عندنا إذ فى ليت معنى أتمنى دون حروفه والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿ باب التمييز ﴾

أى المميز بالكسر على الباء للفاعل من ميز بميز تمييزا لكن اشتهر إطلاق المصدر عليه كثيرا والتمييز والتبيين والتفسير ألفاظ مترادفة ومعناه لفصل الشيء عن غيره قال تعالى وامتنوا اليوم أيها المجرمون أى انفصلوا من المؤمنين وقال تعالى تكاد تميز من الغيظ أى ينفصل بعضها من بعض واصطلاحا ما رسمه للمصنف ببعض خواصه إذ لم يجد محذوفه من الاشكال والجواب ما مر فى مواطن كثيرة ﴿ تنبيه ﴾ اعلم أن الحال والتمييز اجتماعا فى خمسة أمور وهى أهمها اسمان نكرتان فضلتان بالمعنى المتقدم فى الحال منصوبتان رافعتان للإبهام

ولا يكون صاحبها الا معرفة) كما فى الأمثلة السابقة وقد تأتى من النكرة سمعا ومن الحديث صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم جالسا وصلى وراءه رجال قياما ققياما حال من رجال وهو نكرة وهو يحفظ ولا قياس عليه وقد يكون صاحبها نكرة قياسا بمسوغ من المسوغات المذكورة فى المطولات والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿ باب التمييز ﴾

ويفترقان في أن الحال تكون جملة بخلاف التميز وفي أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها بخلاف التميز كذا قيل وفيه نظر وفي أن الحال مبنية للبهات والتميز مبن للذوات وفي أن الحال تعدد بخلاف التميز وفي أن الأصل في الحال الاشتقاق والتميز بالعكس **(قوله التميز)** أى اصطلاحاً **(قوله هو الاسم)** أى الصريح كما قدمنا **(قوله المفسر لما انهم)** أى لما خي **(قوله من الذوات)** اخترزبه عن الحال فها ترفع الابهام ولكن لا عن ذات وانما ترفع الابهام عن هيئة الذات لا عن نفسها وكذا القهقرى في قولك رجع القهقرى برفع الابهام عن هيئة الذات التي هي الرجوع لأن ماهية الرجوع معلومة غير مبهمه وهي الانتقال الى ما ابتدأت الذات منه لكن الصفة في نحو رأيت رجلاً طويلاً أو قصيراً يدخل فيه لأن رجلاً ذات مبهمه بالوضع صالحة لكل فرد من أفرادها فيذكر أحد أو صافه تميزاً عما يخالفه كتميز بطويل عن قصير فطويل برفع الابهام عن الذات المذكورة وكذا يدخل فيه عطف البيان في نحو رأيت العالم زيدا وكذا المبدل من الضمير الغائب في نحو رأيت زيدا لأنه يرفع الابهام عن المقصود في الضمير كما في نعم رجلاً وره رجلاً اه شنوانى **(قوله)** وناصبه أى ناصب التميز من حيث هو وسيأتى تفصيله **(قوله)** وقد يكون مبيناً لما خي من النسب قال يس على الفا كهي الذى دل عليه كلام ابن الحاجب أن التميز دائماً انما يفسر الذوات غايته أن الذات امامذكورة وامامقدرة غايته أنه عبر عن الثاني بأنه يرفع الابهام عن النسبة نظراً للظاهر وفي المنهل الصافي للدمامنى النسبة على الحقيقة لا الابهام فيها اذ تعلق الطيب بزيد أمر معلوم وانما الابهام في المتعلق الذى نسب اليه الطيب في الحقيقة بحسب القصد اذ يحتمل أن يكون داروعلماً وأبوة وغير ذلك ولأنه لا يصلح جعله للنسبة اذ الدار ليست هي النسبة في المعنى فكيف يرفع بها الابهام عنها وقال الأستاذ الصفوى عند قول ابن الحاجب والثاني عن نسبة في جملة أو ماضاهاها مثل طاب زيدا نفساً الخ وقد عرفت أن التميز في هذه المواضع المذكورة في الحقيقة انما هو عن أمر مقدراً اذ التقدير طاب شىء من زيدوا التميز بين ذلك الشىء اه **(تنبيه)** النسبة المهمة على قول شارحنا ونوعان نسبة الفعل للفاعل ونسبة للمفعول **(قوله)** نحو قولك تصبب زيد عرقاً قال الجوهري صببت الماء فانصب أى سكبته فانسكب والماء يتصبب من الجبل أى ينحدر وعرقاً أى من جهة العرق اه عبدالمعطى **(قوله)** وعرقاً تميز أى يحول عن الفاعل والأصل تصبب عرق زيد فحول الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه فحصل الابهام في النسبة على مراد شارح تبعاً لآ كثرين فجى بالمضاف الذى كان فاعلاً وجعل تميزاً والبايع على ذلك أن ذكر الشىء مبهماً مذكراً مفسراً أو وقع في النفس وهذا من ملح العرب ومنها قوله من غير هذا الباب والذي حارت البرية فيه * حيوان مستحدث من جماد **(قوله)** بالفاعل قبله أى في هذا المثل والناصب لمثل قولك هو طيب أبوة شبه الفعل وهذا هو مذهب اله سيويه والمازنى والبردود متابعوهم وذهب قوم الى أن الناصب في تميز النسبة هو الجملة التي انتصب عن تمامها لا الفعل ولا ما شبهه وهو اختيار ابن عصفور ونسبه الى الحقيقين **(قوله)** وتفقاً بكر شحا معنى تفقاً امتلا كفسره الشيخ خالدو الفا كهي وقال بعضهم قوله تفقاً أى تشقق يقال تفقأت السحابة عن تمامها أى تشققت اه قال الأهدل وعلى تفسير تفقاً بامتلا لا يصح أن يقال امتلا شحم بكر لأن الشحم مالى لا عملوه اللهم الآن يقال امتلا شحم بكنى كثر وعظم وأما على تفسيره بتشقق فهو مناسب لفظاً ومعنى اه **(قوله)** وشحا في الأول تميز أى يحول عن الفاعل والأصل تفقاً شحم بكر على المعنى المتقدم فحول الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه فحصل الابهام في النسبة فجى بالمضاف الذى كان فاعلاً وجعل تميزاً على مامر **(قوله)** واشترت عشرين غلاماً كان الأولى للمصنف رحمه الله تعالى تقديم هذا على الذى قبله لأنه المصرح به في المتن والذي قبله ملوح به على ما أسلفنا **(قوله)** لأنه ملحق بجمع المذكر السالم قال ابن مالك وشبه ذين وبه عشرونا * وبابه الحق والأهلونا

(التميز هو الاسم المنصوب المفسر لما انهم من الذوات) وناصبه ما قبله من فعل أو عدد أو مقدار كما سيظهر من الأمثلة وقد يكون مبيناً لما خي من النسب كما سيوضح بالأمثلة أيضاً (نحو قولك تصبب زيد عرقاً) فتصبب فعل ماض وزيد فاعل وعرقاً تميز منصوب بالنتيجة الظاهرة بالفعل قبله وهو مبين لما انهم من النسبة فان نسبة التصبب الى زيد تحتمل أن تكون من جهة العراق أو غيره وكذا قوله (وتفقاً بكر شحا وطاب محمد نفساً) كل من التميزين فهما مبين لما انهم من النسبة وكل من التركيبين فعل وفاعل وشحا في الأول تميز وكذا نفساً في الثاني (واشترت عشرين غلاماً) اشترت فعل وفاعل وعشرين مفعول به منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم وغلاماً تميز

(قوله لاهما) اعلم أن الأسماء البهية أربعة أنواع العدد والمقدار مساحيا كشر أرضا أو كيلا كصاع برا أو وزنا كرطل زينا وما يشبه المقدار نحو مثقال ذرة خيرا وما كان فرعا للتمييز كخاتم حديدا وباب ساجا وثوب خزا (قوله و ناصب التمييز عشرين) اختلف في صحة استعماله مع أنه جامد قليل شبهه باسم الفاعل لأنه طالب له في المعنى كعشرين درهما فانه شبهه بضارين زيدا ورطل زينا فانه شبهه بضارب عمرا في الاسمية والطلب الغنوى ووجود ما به التام وهو التوتير والنون وقبل شبهه بأفعل من وذلك في خامس مرتبة فان الفعل أصل لاسم الفاعل لأنه يعمل معتمدا وغير معتمد واسم الفاعل لا يعمل بالامتداد وهو أصل للصفة المشبهة لأنه يعمل في السببي والأجنبي وهي لا تعمل الا في السببي دون الأجنبي وهي أصل لأفعل من لأنها ترفع الظاهر وهو لا يرفعه الا في مسألة واحدة وهو أصل للمقادير لأنه يتحمل الضمير وهي لا تتحملة وصحح هذا القول لأن حمل الشيء على ما هو به أشبه أولى اه تصريح وقوله وهو لا يرفع الظاهر الا في مسألة واحدة يعني به في مسألة الكحل (قوله وملكت تسعين نعة) النعة الشاة وقد تستعار للمرأة بجامع ما بينهما من الضعف كما في قوله تعالى ان هذا أخي له تسع وتسعون نعة فواحدة وفيه نظر تأمل (قوله ونعة تميز) أي للعدد (فائدة) اذا كان المقدار مغلوطا من جنسين فقال الفراء لا يجوز عطف أحدهما على الآخر بل يقال عندي رطل مناعسلا على حد الرمان حلوحامض وقال غيره يعطف بالواو لأنها للجمع الصادق بالخلط وجوز بعض المغاربة الأمرين كذا في الجمع اه صابن (قوله منصوب به) أي وان كان جامدا كامر (قوله كما تقدم في عشرين تنظير لكون تسعين ناصبا) تنبيه * هذا ظاهر في العدد المفرد والركب نحو تسع وتسعون نعة فقال ابن هشام في الحواشي الناصب القند والأصل تسع نجات وتسعون نعة وقديقال العدنان ككلمة واحدة ولا تقدر وليس هذا بأبعد من جائز يد وآتى عمرو والعاقلان اه ويؤيد هذا أحد عشر كوكبا اذ لا يظهر فيه تقدير الآن يخص السؤال بالركب المعطوف اه يس على التوضيح (قوله وزيدا كرم منك أبا) اعترضه الشيخ خالد بأن حق هذا أن يقدم على ذكر العدد وأجاب الشيخ عبدالمعطي بأن المصنف يعتذر عنه بأنه لحافه على المتبدي جعله قسما برأسه وأخر ليفتن له المتبدي ويتنبه لأنه خفي عليه اه ويؤيد الجعل المذكور أن له شرطا في النصب كسليتي قريبا (قوله وأبائتم منصوب بأكرم) شرط نصب التميز الواقع بعد أفعل التفضيل أن يكون فاعلا في المعنى وان لم يكن إياه في المعنى وجب جره بالإضافة وعلامة ما هو فاعل في المعنى أن يصلح جعله فاعلا بعد جعل أفضل التفضيل فاعلا فتقول زيد كرم أبوه وليس فاعلا في المعنى نحو زيد أفضل رجل وهند أفضل امرأة (قوله ولا يكون الانكسرة) وذلك لأنه لما كان الغرض من التمييز التفسير وازالة الإبهام ولأن ذلك حاصل بالانكسرة التزموا تنكير التمييز احترازا عن العبث والزيادة للعرض وأيضا فان التمييز ملازم للفضلة فاستقل واستحق التخفيف بلزوم التنكير فان غيره من الفضلات الا الحال يفارق الفضلية ويقوم مقام الفاعل فلصلاحيه ماسوى التمييز والحال من الفضلات بصيرورته عمدة جاز تعريفه بخلاف التمييز والحال اه شنواني (قوله يعني أن التميز كالحال) التمييز اسم ان وكاف كالحال بمعنى مثل حال للتمييز لأنه خبر وخبره اقول لا يكون الانكسرة فافهم (قوله * وطبت النفس ياقيس عن عمرو) * عجزيت من بحر الطويل والبيت بتمامه فانه رشيد بن شهاب البشكري يخاطب به قيسا رأيتك لما أن عرفت وجوهنا * صددت وطبت النفس ياقيس عن عمرو ومعنى صددت أعرضت والشاهد في قوله النفس لأنه تمييز وكان حقه أن يكون نكرة عند البصريين فيؤتى بالضرورة الشعر ولو حذف لانكسر الوزن وذهب الكوفيون الى جواز كون التمييز معرفة قال بعضهم وقيل ان النفس في البيت مفعول لصدت وتميز طبت محذوف تقديره قلبا ولا تمييز له فعلى هذا لاشاهد فيه (قوله فآل فيه زائدة) قد قدمنا ذلك (قوله ولا يكون الا بعد تمام الكلام) هذا ليس موجودا في النسخة

التي شرحها الشيخ خالد والنسخة الى شرحها شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلمة موافقة لما شرحه الشيخ الكفراوى والعماموى (قوله) وقد تقدم اذا كان عامله متصرفا أى اضطرار اعند سيويه ونسبه بعضهم الى الجمهور وجزم به ابن هشام فى المعنى لأنه شبهه بالعت فى الايضاح فكما لا يجوز تقديم العت لا يجوز تقديم التمييز واختيارا عند الكسائى والمازنى والمبرد والجزمى قياسا له على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف (قوله) وشيا رأسى اشتعلا) قطعة من عجز بيت من بحر البسيط والبيت تمامه

ضيعت حزمى فى ابعادى الأملا * وما رعويت وشيا رأسى اشتعلا

والحزم ضبط الأمور واتقانها وما رعويت أى مارجعت والياء فى حزمى وابعادى ورأسى مفتوحة وجوبا للوزن (قوله) مقدم على عامله (قال الشيخ خالد واتفق الجميع على جواز تقديم التمييز على المميز اذا كان العامل متقدما نحو طاب نفسا زيد قاله ابن الصانع وهذا يرد قول الفارسى ان التمييز كالعت لأن العت لا يتقدم على المنعوت قاله ابن عسور اه قال يس قال الدونشرى فى كون طاب نفسا تمييزا مقدما على المميز نظر ظاهر فليتأمل اه قال الفقير تأملناه فوجدناه كقائل وذلك لأن نفسا لا يكون تمييزا لخصوص زيد فيحكم عليه بأنه مقدم بل هو تمييز لنسبة الطيبة الى زيد ومعلوم أن نسبة الطيبة مقدم على التمييز خاتمة * تمييز كم التى الاستفهام منصوب بحكم عبد الملك وتعين افراده قال الحريرى فى ملححة الاعراب

وكم اذا جئت بها مستفهما * فانصب وقل كم كوكبا تحوى السما

الا اذا كانت كم مجرورة بالحرف فيجوز فى التمييز وجهان الجر تقول بكم درهم اشتريت والنصب فتقول بكم درهما اشتريت وتميز كم الخبرية مجرور ومفرد كتميز المائة فافوقها أو مجموع كتميز العشرة فما دونها تقول كم عبد ملكتى يدى كم عبيد أعتقت وتقول عشرة رجال ومائة رجل قال الحريرى

واجر بكم ما كنت عنه غبرا * مغلما لقسدره مكثرا

تقول كم مال أفادته يدى * وكم اماء ملكت وأبعد

والله سبحانه وتعالى أعلم (باب الاستثناء)

أى المستثنى لأن الكلام فى المنصوبات والمنصوب هو المستثنى لا الاستثناء الذى هو الاخراج وظاهر كلام الشارح ابقاء المتن على ظاهره حيث قال هو الاخراج الخ (قوله) هو الاخراج (جنس شامل للاخراج بالبدل نحوأ كلت الرغيف ثلثه وبالصفة نحوأ اعتقت رقبة مؤمنة والشرط نحوأ قتل الدمي ان حارب قال الشيخ خالد قال الشاطي ومعنى اخراجه أن ذكره بعد الاميين أنه لم يرد دخوله فيا تقدم فيبن ذلك السامع بتلك القرينة لأنه كان مرادا للتسكيم ثم أخرجه هذا حقيقة الاخراج عند أئمة اللسان سيويه وغيره وهو الذى لا يصح غيره اه وبه يتضح الحال ويزول الاشكال اه كلام التصريح أى فلا يلزم التناقض وهو ادخال الشيء ثم اخراجه والكفر ثم الإيمان فى لاله الا الله وهذا هو مرادى فى آية التوحيد عند تعرضى لكلمتى

الشهادة وهو قولى والكل من نقي وثابت لم * يجر على ما لفهم للتقاصر نعى

لأنه يلزم ذاكرة لدى * النقي كفره وإيمان بدا

من حيث أثبت الاله الحقا * وذلك باطل فسكن محقا

(قوله) بالآواحدى أخواتها) فصل أخرجه به ما قدمناه (قوله) وحروف الاستثناء ثمانية وذكر المصنف ستة ولم يذكر اثنين وهما ليس ولا يكون ككسائى فى الخاتمة ان شاء الله تعالى (تنبيه) حروف الاستثناء على أربعة أقسام حرفان وهما الا عند الجميع وحاشا عند سيويه ككسائى قريبا وفعلان وهما ليس ولا يكون ومترددان بين الحرفية والفعلية وهما خلا عند الجميع وعدا عند غير سيويه واسمان وهما غير وسوى بلغاتها فعلم بهذا أن تسمية المصنف باها حروفا تغليب (قوله) وسوى وسوى وسواء أى بكسر السين كرضى وبضمها

وقد يتقدم اذا كان عامله متصرفا كقوله * وشيدارأسى اشتعلا فشيئا تمييز مقدم على عامله وهو اشتعل والله سبحانه وتعالى أعلم (باب الاستثناء) هو الاخراج بالآواحدى أخواتها (وحروف الاستثناء ثمانية وهى الا) نحو قام القوم الا زيدا قيام القوم فعل وفاعل والا أداة استثناء وزيدا منصوب بالا على الاستثناء (وغير) نحو قام القوم غير زيد فغير منصوب على الاستثناء وزيد مضاف اليه (وسوى وسوى وسواء) نحو قام القوم سوى زيد فسوى منصوب على الاستثناء بفتحة مقدرة على الألف للتعذر وزيد مضاف اليه (وخلا وعدا وحاشا) نحو قام القوم خلا زيدا

الفعولية بخلا وهو استثناء في المعنى اذ المعنى جاوز القائم زيدا أى خالقه فهو بمنزلة قام القوم الا زيدا ومثله عدا عمرا وحاشا بكر (فالمستثنى بالا ينصب) وجوبا (اذا كان الكلام تاما موجبا) التام هو الذى ذكر فيه المستثنى والمستثنى منه والموجب هو المثبت أى الذى لم يدخله نفي ولا نهى ولا استفهام (نحو قام القوم الا زيدا) قيام القوم فعل وفاعل والا أداة استثناء وزيدا منصوب على الاستثناء بالا (وخرج الناس الاعمر) هو مثله فى الاعراب وكل من التالين تام موجب يجب فيه نصب المستثنى فان كان المستثنى من جنس المستثنى منه يسمى الاستثناء متصلا كالتالين وان كان من غير جنسه يسمى متقطعا نحو قام القوم الاحمار (وان كان الكلام منفيا تاما جاز فيه البدل والنصب على الاستثناء) يعنى أن الكلام التام اذا تقدمه نفي ومثله شبه النفي كالنهى والاستفهام

كهدى مقصورا أو بفتح السين ممدودا كماء وبكسرهما كذلك كبناء (قوله وحاشا) يقال فيه حاشا بحذف الألف الأخيرة وحشا بحذف الأول (قوله فعل ماض) انظر ماعلامه ماضويته ولم أعرفهم ذكروا جواز لحوق التاء به بل اقتصروا على أنه فعل ماض (قوله وفاعله ضمير) أى مستتر وجوبا وانما وجب استنائه في هذه الأفعال ليكون ما بعدها من صورة المستثنى بالا التى هى أم الباب ولذا لم يظهر معها قد وان قلنا ان جملة الاستثناء في عمل النصب على الحال كذا قيل وقد يقال ان ظهور قد لا ينافي المقصود من كون ما بعدها في صورة المستثنى بالا الا أن يقال ظهور قد يصرف عن صورة الاستثناء صريحا فليتأمل اه شنوانى (قوله ينصب وجوبا) ظاهر كلامه وجوب النصب عند جميع العرب وليس كذلك بل الابدال فيه لغة حكاه الشيخ أبو حيان وخرج عليها قراءة فشرّبوا منه الا قليل منهم اه شنوانى قال الفقير دعوى تخريج الآية على تلك اللغة مدفوع فانها من الكلام المنفى لأن معنى فشرّبوا منه فلم يطعموه قال الزحمرى في الكشف وقرأ أبى والأعمش الا قليل بالرفع وهذا من ميلهم مع المعنى والاعراض عن اللفظ جانبا وهو باب جليل من علم العربية فلما كان معنى فشرّبوا منه فلم يطعموه حمل عليه كأنه قيل فلم يطعموه الا قليل منهم اه فافهم ذلك فانه مهم (قوله الذى لم يدخله نفي) أى فان دخله نفي سمى الكلام منفيا وان كانت القضية موجبة فبا يظهر فتحو لم يقم الناس منى اتفاقا ونحو الناس لم يقم منى عند أرباب هذا الفن وموجب عند أهل المعاني لأن القضية معدولة المحمول أعنى لأن النفي داخل في المحمول فليستظن (قوله وزيدا منصوب على الاستثناء بالا) الجار والمجرور متعلق بقوله منصوب يعنى أن نصب المستثنى الا كاختاره ابن مالك وزعم أنه مذهب سيديوه والصحيح من مذاهب النحويين أن الناصب له ماقبله بواسطة الا اه ابن عقيل وعبارة الشيخ خاله في شرح التوضيح واختلف في نصب المستثنى بالا على ثمانية أقوال أحدها أنه نفس الا وحدها واليه ذهب ابن مالك وزعم أنه مذهب سيديوه والمبرد والثاني تمام الكلام كما انتصب درها بعد عشرين والثالث نصب بالفعل المتقدم بواسطة الا واليه ذهب السيرافى والفارسي وابن الباذى والرابع الفعل المتقدم بغير واسطة الا واليه ذهب ابن خروف والخامس فعل محذوف من معنى الا تقديره استثنى زيدا واليه ذهب الزجاج والسادس المخالفة وحكى عن الكسائى والسابع أن يفتح الهمزة وتشديد النون محذوفة هى وخبرها والتقدير الا أن زيدا لم يقم حكاه السيرافى عن الكسائى والثامن أن الا مركبة من ان ولا ثم خففت ان وأدغمت في اللام حكاه السيرافى عن الفراء وزاد ابن عصفور فاذا انتصب ما بعدها فعلى تغليب حكم ان واذا لم ينتصب فعلى تغليب حكم لا لأنها عاطفة انتهت (قوله وان كان من غير جنسه) لكن يجب أن يكون المستثنى المنقطع أن يفهم من المستثنى منه بواسطة ولو عرفنا فلو قيل مثلا جاء القوم ففهم عرفا ما يتعلق بهم من نحو حمار قولا لا الحمار يخرج ما يفهم دخول المتعلق بالقوم وهو الحمار وعليه فلا يصح جاء القوم الا الحمة كذا ظهر لى فليتأمل (فائدة) ورد علينا سؤال ماصورته قوله تعالى فسجدوا الا ابليس ابليس أى ان الاستثناء متصل أو منقطع فان كان متصلا فهو مشكل من جهة أن الملائكة معصومون من المعاصى ومعلوم أن الآبى عاص وان كان منفصلا فكيف يعصى ابليس بآبائه عن السجود مع كونه غير مخاطب بالسجود فأجيب بأن الاستثناء متصل لأن ابليس لما كان جنيا واحدا بين أظهر الألو ف من الملائكة مغفور بهم غلبوا عليه في قوله فسجدوا ثم استثنى منهم استثناء واحد منهم ولقائل أن يقول يجوز أن يكون الاستثناء متقطعا وطلب ابليس وحده لام جملة فسجدوا وجواب بأن فيه من التعسف ما لا يخفى (قوله نحو قام القوم الاحمار) أى قام القوم وقام معهم ما يتعلق بهم الاحمار كما قدمنا ذلك (قوله وهو المختار) أى لم يتقدم المستثنى ولم يطل الفصل والاختيار النصب نحو مقام الا زيدا القوم وما جاءني أحد حين كنت جالسا هنا الا زيدا أما الأول فلا أنه الكثير الشائع ومنه قوله ومالى الا آل أحمد شيعه * ومالى الامذهب الحق مذهب

فالفنى (نحو مقام القوم الازيد) بالرفع بدل من القوم بدل بعض من كل والعائد مقدر أى منهم (والازيدا) بالنصب على الاستثناء ومثال التى لاقيم أحد الازيد والازيدا ومثال (١٨٨) الاستفهام هل قام القوم الازيد والازيدا وعمل جواز الأمرين اذا كان

الاستثناء متصلا فان كان منقطعا وجب النصب وان تقدمه نفي أو شبهه نحو مقام القوم الاحمارا ولا يجوز الاحمار بالرفع هذا مذهب جمهور العرب وأجاز بنو تميم فيه الابدال أيضا (وان كان السلام ناقصا كان على حسب العوامل) يعنى اذا كان الكلام ناقصا بعدم ذكر المستثنى منه كان المستثنى على حسب العوامل التى قبله (نحو مقام الازيد) فما نافية وقام فعل يطلب فاعلا والأداة استثناء ملغاة لا عمل لها لأن ما قبلها يطلب ما بعدها وزيد فاعل (وما ضربت الازيدا) فزيدا مفعول ضربت والا ملغاة لا عمل لها (وما مررت الازيد) فزيد محرور بالباء والاملاء لا عمل لها والجار والمجرور متعلق بمررت (والمستثنى بغير وسوى وسوى وسواء محرور لا غير) يعنى أن المستثنى بهذه الأدوات الأربعة يجب جره باضافتها اليه وأما هى فلها حكم المستثنى بالا

وأما الثانى فلأن الاتباع إنما يختار للتشاكل وهو لا يظهر مع الطول وكذا يختار النصب فى نحو مقاموا الازيدا ردا لمن قال قاموا الازيدا ليحصل التشاكل ﴿ تنبيه ﴾ شرط جواز الابدال عندهم والحالة هذه أن يكون العامل يمكن تسليطه على المستثنى كما فى الأمثلة فان لم يمكن تسليطه وجب النصب اتفاقا نحو ما زادهما المال الا ما نقص وما نفع زيد الا ما ضره اذ لا يقال زاد النقص ولا نفع الضر اه اشموى (قوله بدل من القوم) أى وبدل المرفوع مرفوع فان قلت كيف يكون بدلا وهو مثبت ومتبوعه منى مع أنه يجب تطابقهما ليصح احلاله محل متبوعه أجب بمنع ذلك لأن سبيل البدل جعل الأول كأنه لم يذكر والثانى حالا فى موضعه بالنسبة الى عمل العامل بلا نظر للنفي والاثبات وهو هنا كذلك فقولهم البدل هو المقصود بالنسبة أى نسبة مثل العامل بلا اعتبار نفيه وإثباته كما قد يتخالف المعطوفان فى زيدا قائم لاقاعد الصفة والموصوف فى مررت برجل لا قصير ولا طويل اه خ ض (قوله والعائد مقدر أى منهم) لا يتعين ذلك بل قيل حصل الربط بالا لدلتها على اخراج الثانى من الأول فتفيد أنه كان بعضا منه (قوله) وان تقدم نفي أو شبهه غاية ساقها ارد تجوز الأمرين عند تقدم النفي أو شبهه عليه (قوله ولا يجوز الاحمار بالرفع) أى على الابدال اذ لا يصح الابدال فيه حقيقة من جهة أن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه (قوله) وأجاز بنو تميم فيه الابدال أيضا قال ابن مالك ما استنت الامع تمام ينتصب * وبعد نفي أو كنى انتخب اتباع ما اتصل والنصب ما انقطع * وعن تميم فيه ابدال وقع

وخرج على هذا قوله تعالى ملهم به من علم الاتباع الظن بالرفع على أنه بدل من العلم باعتبار الموضع لا بالحض بدلا منه باعتبار اللفظ لأن من الزائدة لا تعمل فى المعرفة ومنه قوله

وبلدة ليس بها أنيس * الا يعافير والا العيس

واليعافير جمع يعفور وهو ولد البقر الوحشية والعيس بكسر العين جمع عيساء وهى الابل البيض يحالط بياضها شئ من الشقرة ﴿ تنبيه ﴾ الا فى قوله تعالى لو كان فيها آلهة الا الله لفسدنا ليست للاستثناء وانهاى بمعنى غير فى صفة لأهله ولكن نقل الاعراب وهو الرفع منها ما بعدها لكونها على صورة الحرف (قوله) وان كان الكلام ناقصا) شروع فى بيان الاستثناء المفرغ ومضى مفرغا لأن ما قبله الاضرغ لطلب ما بعدها ولم يشغل عنه بالعمل فى غيره والاستثناء فى الحقيقة من عام محذوف وما بعد الابدال من ذلك المحذوف والتقدير مقام أحد الازيد وما رأيت أحدا الازيدا وما مررت بأحد الازيد لأنهم محذوفوا المستثنى منه وأشغلوا العامل بالمستثنى وسومه استثناء مفرغا اه تصریح (قوله على حسب العوامل) بفتح السين واسكانها اه أهمل ﴿ تنبيه ﴾ لا يقع الاستثناء المفرغ فى كلام موجب فلا تقول ضربت الازيدا أى لاستحالة ضربك جميع الناس غير زيد لكنه تطفل من فن للمعانى وأما قوله تعالى وبأبى الله الآن يتم نوره فحمل بأبى على لا يريد لأنهما بمعنى ولا ضرر اذ قد قدما حمل فشرى بوا على فإبطيعوه (قوله محرور لا غير) لنافية تعمل عمل ليس وغير اسمها مبنى على الضم تشبيها بقبل وبعد اذ حذف المضاف اليه ونوى معناه وخبرها محذوف والأصل لا غير جائز أو أنكر هذا التركيب ابن هشام فى المنى وشرح الشذور وشدد النكير عليه ورد مقاله بأنه لا فرق بين ليس وبين لا ويوجد فى الشعر أيضا كقوله

جوابا به تنجو اعتمد فورينا * لعن عمل أسلفت لا غير تسأل

والعجب من ابن هشام حيث أنكر قولهم لا غير مع وقوعه فى عبارته فى التوضيح فى فضل وحكمه النصب من باب ظرف الزمان وظرف المكان (قوله) وأما هى فلها حكم المستثنى بالا أى فاعرابها على سبيل العارية من

السابق من وجوب النصب مع التام والایجاب نحو قام القوم غير زيد وأرجحية الاتباع مع التام والنفي فى المتصل نحو مقام القوم غير زيد برفع غير على البدلية ونصبا على الاستثناء وجوب النصب فى المنقطع عند غير تميم

المستثنى ويوجد له نظير وهو أن صلة الموصول لا عمل لها من الاعراب والذي يعرب هو الموصول الأصلية أل
فان اعرابها من اعراب الموصولة **(قوله)** نحو ما قام غير زيد) يتمتع في هذا نصب غير وفي الصحاح قال الفراء
بعض بني أسد وقضاة ينصبون غيرا اذا كانت في معنى الاتم الكلام قبلها أم لم يتم يقولون مجاءني غيرك
ومجاءني أحد غيرك انتهى بلفظه وإذا كان الفراء نقل ذلك عن العرب فكيف يسوغ منعه قال الموضح
في الحواشي وأقول لاشهاد في تشبيهه لجواز أن تكون الفتحة في غيرك فتحة بناء لضافتها الى البني اه
خالد **(قوله)** وهكذا حكم سوى وسوى وسواء في الجميع) وعليه قول ابن مالك
ولسوى سوى سواء اجملا * على الأصح ما تغير جملا

قال ابن هشام في توضيحه وقال سيويه والجمهور هي ظرف بديل وصل الموصول بها بكاء الذي سواك
قالوا ولا تخرج عن النصب على الظرفية الا في الشعر كقوله

ولم يبق سوى العدوا * ن دنام كما دانوا

وقال الرماني والعكبري تستعمل ظرفا غالبا وكثيرا قليلا والى هذا أذهب اه **(قوله)** يجوز نصبه وجره
لم يسمع سيويه الجر بخلا وعدا وصحة الأخفش قيل بل ذكر سيويه الجر بخلا أيضا وأما حاشا فالراجح
الكثير الجر بها قال الأشعري ولذلك التزم سيويه وأكثر البصريين حرفيتها ولم يجوزوا النصب لكن
الصحيح جوازه فقد ثبت بنقل أبي زيد وأبي عمرو والشيباني والأخفش وابن خروف وأجازوه المازني والمبرد
والزجاج ومنه قوله حاشا قريشا فان الله فضله * على البرية بالاسلام والدين

اه **(قوله)** على أن خلا فعل ماضى أى جامد * تنبيه * قد وعدنا في باب الأفعال أن نبين فعليه الثلاثة مع عدم
قبولها التاء فنقول هنا وفاء بالوعد قد علمت أنها لم تقبل تاء العلامة لكن لعارض نشأ من استعمالها في
الاستثناء وإنما يكون انتفاء قبول التاء بالا على انتفاء الفعلية اذا كان للذات كإسماء الأفعال فاتها غير قابلة
للتاء لئلا تها **(قوله)** وفاعلها مستر) أى وجوبا **(قوله)** يعود على القائم) هذا أحد أقوال ثلاثة ثانيا وهو
الأصح أنه يعود على البعض المدلول عليه بكلمة السابق وتقديره خلا أى جاوز البعض زيدان لأنها أنه عائد على
الفعل المفهوم من الكلام السابق والتقدير خلا أى جاوز فعلهم فعل زيد مخفف المضاف **(قوله)** على أن خلا
حرف جر) الأصح أنه لا يتعلق بشيء كرب وكل حروف جارة زائدة وحاصل ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى
والشارح أبقاه الله بالسلامة أن خلا وعدا وحاشا ان نصبت فهي أفعال وان جرت فهي حروف جارة قال
ابن مالك

وحيث جرا فهما حرفان * كما هات نصبا فعنان

وتكلا حاشا ولا تصحب ما * وقيل حاش وحشى فاحفظهما

(خاتمة) المستثنى بليس ولا يكون واجب النصب لأنه خبرها واسمها ضمير مستتر عائد على اسم الفاعل
المفهوم من الفعل السابق أو على الفعل المفهوم من الكلام السابق أو على البعض المدلول عليه بكلمة السابق
وهذا أصح الأقوال كما قدمنا في عود ضمير خلا فنقول قام القوم بليس زيدا أولا يكون زيدا أى ليس القائم زيدا
ولا يكون بعضهم زيدا أوليس قيامهم قيام زيد مخفف المضاف وأقيم المضاف اليه مقام الثانى وحكى أن
سيويه قرأ على حماد بن سلمة الأكوخ قوله صلى الله عليه وسلم ليس من أصحابي أحد الا ولو شئت
لأخذت عليه ليس أبا الدرداء فقال سيويه أبا الدرداء فصاح به حماد لحنت يا سيويه ومنعه من قراءة
الحديث فقال والله لأطلب عدلا يا حنثي معه أحد ثم مضى ولزم الخليل وغيره فكان سببا لاشتغاله بالبرية
ومعنى لأخذت عليه لعابته وقوله ليس أبا الدرداء أى لكثرة حياته وأفعاله الحسنة وعدم فعله ما يقتضى
المعابة فرحم الله امرأ ازدحم في موارد السهر لطلب العلوم مقدما للأهم والأهم ومن قرأ القرآن أو الحديث
ولم يعرف هذا الفن فقد ركب عمياء وخط خط عشواء والله سبحانه وتعالى أعلم

نحو ما قام القوم غير حمار
ومن الاجراء على حسب
العوامل في الناقص
نحو ما قام غير زيد
وما رأيت غير زيد
وما صررت بغير زيد
وهكذا حكم سوى
وسوى وسواء في الجميع
(والمستثنى بخلا وعدا
وحاشا يجوز نصبه وجره
نحو ما قام القوم خلا زيدا)
نصب زيدا على أن
خلا فعل ماضى وفاعلها
مستتر يعود على القائم
للمفهوم من قام القوم
وزيدا مفعول به (وزيد)
بالجر على أن خلا حرف
جر (وعدا عمرو وعمرو
وحاشا زيدا وزيد)
بالنصب والجر في المثالين
نظير الأول والحاصل

أن المستثنى بهذه
الكلمات الثلاث يجوز
نصبها على تقديرها
أفعالا وجره على
تقديرها حروفا والله
سبحانه وتعالى أعلم

(باب لا أعلم أن لاتنصب النكرات (١٩٠) بغير تنوين اذا باشرت النكرة ولم تسكر رلا) يعنى أن لا النافية للجنس تنصب

باب لا

أى النافية للجنس كما يصرح الشارح وتسمى لا التبرئة من برأته أبرؤه اذا ثبت عنه أى تبرئة الجنس من الخبر قال الأشعري رحمه الله تعالى أعلم أنه اذا قصد بلاننى الجنس على سبيل الاستغراق اخضعت بالاسم لأن قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود من لفظا وأمعنى ولا يليق ذلك الا بالأسماء النكرات فوجب للا عند ذلك قصد عمل فيها يليها وذلك العمل امارف واما نصب واما جر فلم يكن جرا لئلا يعتقد أنه بن النوية فانها فى حكم الموجودة لظهورها فى بعض الأحيان كقوله

فقام يذود الناس عنها بسيفه * وقال ألا لا من سبيل الى هند

ولم يكن رفعا لئلا يعتقد أنه بالابتداء تعيين النصب ولأن فى ذلك الحاقا لإلوان لمشبهتها اياها فى التوكيد فان لائلا كيد النوى وان لئلا كيد الابات ولفظ لا مساو للفظ ان اذا خفت فى تضمن متحرك بعده ساكن فلما ناسبتها حملت عليها فى العمل اه (قوله اذا باشرت النكرة) أى بأن لم يفصل بينهما فاصل ولو ظرفا أو جارا ومجرورا (قوله النافية للجنس) أى النافية لحكم الجنس فاذا قلت لارجل فى الدار دلت على نى الكينونة فى الدار عن جنس الرجل لا على نى الرجل اذ من العلوم أن الدوات لاتتنى وانما الذى يبنى حكمها الذى هو المعنى والمراد النافية للجنس على سبيل التنصيص لتخرج العاملة عمل ليس فانها نافية للوحدة نحو لارجل قائما فيصح أن يقال معها بل رجلان أو رجال (تنبيه) الجنس يشمل الفردية والاثنية والجماعة فقوله لارجلان فى الدار ناف للحقيقة باعتبار تحققها فى اثنين اثنين وقوله لارجلان فى الدار ناف للحقيقة باعتبار تحققها فى ثلاثة ثلاثة لكن استغراق المفرد أشمل اذ قوله لارجل لا يقال معها بل رجلان أو بل رجلان وأما قوله لارجلان فى الدار قائما يبنى وجود الاثنين ولا ينافيه خروج الواحد واستغراق الجمع انما يتناول كل جماعة جماعة ولا ينافيه خروج الواحد ولا الاثنين (قوله فلا تعمل فى معرفة) أى لأنه على تقدير من ومن الاستغراقية مختصة بالنكرات كاذمنا فى قيل قولهم لا أباه جائز بدون شذوذ وهو معرفة أجيب بأن اللام أزاله حكم الإضافة ومرعن ابن هشام فى شرح بانته سعادى فى الإضافة من باب المعرفة والنكرة فى باب النعت (قوله وان دخلت على مضاف أو شبهه بالمضاف) كلاهما يسمى غير المفرد كفى النادى ثم أعلم أنه يظهر نصب اسم لا اذا كان خافضا نحو لا صاحب جود محموت أو رافعا نحو لا حسنا فعله مذموم أو ناصبا نحو لا ضار باعمر مستريح ومنه نحو لا خيرامن زيد عندنا ولذا يتعلق الظرف فى قوله تعالى لا اعصم اليوم وقوله تعالى لا اثريب عليكم اليوم على اسم لا لأنه لو كان متعلقا باسم لا كان مطولا فيجب نصبه (قوله وحاضر خبرها) وهو مرفوع بها اتفاقا لانها غير مركبة وأما اذ اركبت فعن سيديه أنها لاتعمل فى الخبر بل بالنكرة مع لا فى موضع رفع بالابتداء والخبر خبر المبتدا مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا والاصح عند الناظم أنه مرفوع بها أيضا وهو مذهب الاخفش والمزنى والمبرد اه تصريح (تنبيه) شروط اعمالها العمل المذكور سبعة الأول أن تكون نافية لازائدة والثانى أن يكون منفيها الجنس بأسره ولو كانت لنى الوحدة عملت عمل ليس والثالث أن يكون نفيه نصا فان أريد بها نفى الجنس لا على سبيل التنصيص بل على سبيل الظهور أمملت عمل ليس أيضا تقول لارجل قائما ولا يقال بعده بل رجلان والرابع أن لا يدخل عليها جار بخلاف نحو جئت بلازاد وغضبت من لاشىء بالجر والخامس أن يكون اسمها نكرة وقد تقدم وسادسها أن يتصل بها كاسياتى عترزه فى المتن والسابع أن يكون خبرها نكرة أيضا لا لا خبر بالمعرفة عن النكرة وأما عى خبرها معرفة فى نحو لا رجل أنت ولا موضع صدقة أنت فأنت فيها ليس خبرا للا وانما هو خبر لمبتدا محذوف تقديره هو والجملة خبر لا (قوله مرفوع بقيقا) هو خبر قوله ففعله وأما ما وجد فى النسخ المطبوعة بالنصب لمرفوعا

الاسم وترفع الخبر مثل ان لكنها تختص بالنكرات فلا تعمل فى معرفة ويشترط أن تباشر النكرة ولا تسكر فان دخلت على ما ليس مضافا ولا شبهه بالمضاف فانه يبنى على الفتح (نحو لارجل فى الدار) فلان نافية للجنس تعمل عمل ان تنصب الاسم وترفع الخبر ورجل اسمها مبنى على الفتح فى عمل نصب وفى الدار جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر وان دخلت على مضاف أو شبهه بالمضاف فانها تنصبه ولا يبنى نحو لا غلام سفر حاضر ولا طالعا جبلا موجودا وعراب المثال الأول لانافية للجنس وغلام اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة وسفر مضاف اليه وحاضر خبرها وعراب المثال الثانى لانافية للجنس وطالعا اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة وجب ان منصوب بطالعا على أنه مفعوله لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل وموجود خبرها والشبه بالمضاف هو ما تعلق به أى اتصل

خطأ (قوله فان لم تبشرها) هذا عتزز الشرط السادس وجعل الشيخ خاله في شرح المتن تصوير المتن صورتين وهو بأن فصل بينهما فاصل أو دخلت لاي معرفة وهو كذلك (قوله وجب الرفع) أي على الغاء لاضغفها بالفصل (قوله ووجب تكرار لا) أي تنبيها على نفي الجنس اذهو تكرار للفني وأجاز المبرد وابن كيسان عدم التكرار وهو ضعيف (قوله جاز اعمالها والغاؤها) فيجوز في مثل قوله لا حول ولا قوة الا بالله خمسة أوجه أحدها فتحها وهو الأصل والثاني رفعها وبها يتان مذكوران في المتن والثالث فتح الأول ورفع الثاني والرابع رفع الأول وفتح الثاني والخامس فتح الأول ونصب الثاني قال ابن مالك

وربك المفرد فاتحاً كلا * حول ولا قوة والثاني اجعلا

مرفوعاً او منصوباً او مرکباً * وان رفعت أولاً لاتنصبا

(قوله فيكون ما بعدها مبتدأ) أو على اعمال لا عمل ليس (قوله فان شئت قلت) أي على الاعمال وهو الأصل في عمل لا وعلى هذا بالكلام حينئذ جملتان أو جملة واحدة وذلك منوط على تقدير الخبر فان قدرنا أن لكل خبراً فالكلام جملتان وان قدرنا فلما خبر واحد فالكلام جملة واحدة (قوله وان شئت قلت) أي على اللغاء للافلاز ائدة حينئذ لنا كيد الفنى * خاتمة * يحذف خبر لا اذ اعلم كثيراً عند الحجازيين نحو قالوا لا ضرباً علينا ولا إله الا الله أي موجود أو يمكن لكن الثاني أولى كائينا في غير هذا الكتاب وأوجب التيميون والطائيون حذف الخبر وقال ابن مالك وشاع في ذا الباب اسقاط الخبر * اذا المراد مع سقوطه ظهر

فان جهل وجب ذكره عند جميع العرب كقوله عليه الصلاة والسلام لا أحد أغير من الله عز وجل وقديحذف اسم لا لعلم به كقوله لا عليك أي لا بأس عليك والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿باب النادى﴾ بفتح الدال اسم مفعول من نادى ينادى مناداة وهو المطلوب اقبالها أو إحدى أخواتها وأصل يازيد أنادى زيدا فكونه كلاما ليس من جهة تركبه من اسم وحرف فقط لأن ياقائمة مقام الفعل وأيضاً لام الجر قد تتعلق بها يقال يازيد لك فان هذه اللام لام الاستغاثة ولولا أن ياقائمة لما جاز أن يتعلق بها حرف الجر لأن الحرف لا يدخل على الحرف ولقاتل أن يقول ذلك متقضى بخمسة أمور الأول أن أنادى اخبار عن النداء والاخبار عن الشيء مغاير للخبر عنه والثاني أن لفظ أنادى يحتمل الصدق والكذب ولا كذلك لفظ يازيد والثالث أن قولك يازيد انما كان خطاباً مع النادى وقولك أنادى غير مختص بالنادى فيقال أنادى زيدا أخاك وأخاك و أخاك الى غير ذلك والرابع قولك يازيد يدل على حصول النداء في الحال ولا كذلك أنادى والخامس أنه يصح أن يقال أنادى زيدا قائماً ولا يصح أن تقول يازيد قائماً وأجيب بأن مقام مقام الشيء لا يلزم أن يكون مساوياً لذلك الشيء في جميع الأحكام كافي فيه بمعنى اسكت وحيل بمعنى أقبل واعلم أن أحرف النداء ثمانية الهمزة وأى مقصورتين ومدودتين ويأوياً وهياوياً والهمزة المقصورة للتقريب الآن ينزل التقريب منزلة البعيد كالسهمي فله بقية الأحرف لا الهمزة كأنها للبعد وبهاى أم الباب ولتدخل في كل نداء وتعين في نداء اسم الله تعالى نحو يا الله وفي باب الاستغاثة نحو يا الله للمسلمين والأكثر في باب الندبة استعمال واو قد تستعمل يافيه اذا أمن اللبس قال ابن مالك

وللنادى الناء أو كائنا يا * وأى وآكذا أيا ثم هيا

والهمز للنادى ووا لمن ندب * أو ياي وغير والذى اللبس اجتنب

(قوله المفرد المعلم) المفرد يدل من خمسة والعلم نعت للمفرد واعلم أن تعريف المفرد العلم بالعلمية قبل النداء واستصحب التعريف بعد النداء وهو مذهب ابن السراج وتبعه الناظم وقيل سلب تعريف العلمية وتعرف بالايقال وهو مذهب المبرد والفارسي ورد بنداء اسم الله تعالى واسم الاشارة فانها لا يمكن سلب تعريفها لكونهما لا يقبلان التشكيك اه تصريح (قوله والنكرة المقصودة) تعريفها عارض بسبب قصد

(فان لم تبشرها وجب الرفع ووجب تكرار لانحو لافى الدار رجل ولا امرأة) فلا نافية للجنس ملغاة لاعملاها وفي الدار جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ورجل مبتدأ مؤخر وامرأة معطوف على رجل (فان تكررت جاز اعمالها والغاؤها) يعنى اذا دخلت على نكرة وبشرتها وتكررت جاز اعمالها عمل ان والغاؤها فيكون ما بعدها مبتدأ وخبراً (فان شئت قلت لارجل في الدار ولا امرأة) بفتح رجل وامرأة على اعمال لا وجعل كل منهما امالها (وان شئت قلت لارجل في الدار ولا امرأة) برفع رجل وامرأة على الغائها وجعل ما بعدها مبتدأ وفي هذين المثالين أوجه كثيرة مذكورة في المطولات والله سبحانه وتعالى أعلم (باب النادى) (النادى خمسة أنواع المفرد العلم والنكرة المقصودة

والنكرة غير المقصودة والمضاف والمشبّه بالمضاف (يعنى أن المنادى ينقسم الى خمسة أقسام المفرد العلم والمراد منه ماليس مضافا ولا شيئا بالمضاف نحو زيد وعمرو والنكرة المقصودة نحو رجل وامرأة إذا أريد بهما معين والنكرة غير المقصودة نحو رجل إذا أريد بهما غير معين كقول الأعمى يارجل خذ بيدى والمضاف كغلام زيد والمشبّه بالمضاف كإطالعا جبلا (فأما المفرد العلم والنكرة المقصودة فيبينان على الضم من غير تنوين نحو يازيد ويارجل) فيا حرف نداء وزيد منادى مبنى على الضم في عمل نصب ومثله يارجل والمثنى يبنى على الألف وجمع المذكر السالم يبنى على الواو نحو يازيدان ويازيدون والحاصل أن كلا يبنى على ما يرفع به (والثلاثة الباقية منصوبة لا غير) نحو يارجل خذ بيدى وياغلام زيد وياطالعا جبلا فكل منهما منادى منصوب بالفتحة

والإقبال وقيل بال محذوفة ونابت بإعنها (قوله) والنكرة غير المقصودة الأولى أن يكون غير منصوب بال محذوفة للنكرة لتوغلها في الإبهام فلا يتعرف بالإضافة (قوله) كقول الأعمى يارجل خذ بيدى مثله قوله يارجلين خذ بيدى إذا لم يقصد اثنين معينين ويا مسلمين خذ بيدى ولم يقصد جماعة معينة (قوله) والمضاف كغلام زيد) اعلم أن جميع الأسماء المضافة يجوز أن تكون منادى ولو كانت بالإضافة غير مخصصة كيحسن الوجه إلا المضاف الى ضمير الخطاب مطلقا أى سواء كان الضمير للواحد أو الاثنين أو للجماعة فلا يجوز أن يكون منادى فلا يقال يا غلامك لاستلزام اجتماع النقيضين لأن الغلام مخاطب من حيث أنه منادى وغير مخاطب من حيث أنه مضاف الى المخاطب لوجوب تنافيها (قوله) فيبينان على الضم) أما يبينان لمشابهتهما كالمخاطب في نحو أناديك من حيث الأفراد والتعريف والخطاب ووقوعهما موقعة وبنائهما بالحركة أيذانا بأن بناءهما غير أصل إذا الأصل في الأسماء الاعراب وكانت على صورة الرفع للفرق بينه وبين المنادى المضاف الى ياء التكلم في بعض لغاته اذ لو بنى على الكسر لالتبس به عند حذف ياءها اكتفاء بالكسرة عنها ولو بنى على الفتح لالتبس به عند حذف ألفه اكتفاء بالفتحة عنها ﴿ تنبيه ﴾ قد ينون المنادى والحالة هذه اضطرارا فللشاعر أن يضم أو ينصب والأول اختاره الخليل وسيبويه ومنه قوله

سلام الله يامطر عليها * وليس عليك يامطر السلام

والثاني اختاره أبو عمرو وعيسى ويونس والجزمى والمبرد ومنه قوله

ضربت صدرها الى وقالت * يا عبدى لقد وقتك الاواق

(قوله) والمثنى يبنى على الألف الظاهر كقَالَ البعض أن نحو يازيدان ويازيدون من النكرة المقصودة لامن العلم لأن العلمية زالت اذ لا يثنى العلم ولا يجمع الابداعات تتركبه ولهذا دخلت عليهما أل فتعريفهما بالقصد والإقبال اه صابن (قوله) يبنى على ما يرفع به) أى لو كان معربا قبل النداء قال ابن مالك

وابن المعرف المنادى المفردا * على الذى في رفعه قد عديدا

فان كان مبنيًا قبل النداء كسيبويه وحذام في لغة الحجاز بين قدرت فيه الضمة ومثل ما ذكر فتى وقاض قال ابن مالك

وانو انضمام ما بنوا قبل ندا * وليجر مجرى ذى بناء جددا

(قوله) والثلاثة الباقية منصوبة) أى بخلاف الاما قبل عن ثلث اجازة الضم في المضاف اضافة غير مخصصة قال ابن مالك

والمفرد المنكور والمضافا * وشبهه انصب عادما خلافا

(قوله) نحو يارجل خذ بيدى) أحال المازنى وجود هذا القسم مدعى أن نداء غير المعين لا يمكن (قوله) يا غلام زيد) سكنوا هاءما لو كان المضاف مبنيًا أصالة قبل النداء كسيبويه الزمان أو عروضا بسبب الاضافة نحو يايوم لا ينفع مال ولا بنون وظاهر أنه منصوب محلا ولا يقال انه مبنى على ضم مقدر لأن المنادى المضاف إنما يستحق النصب وهوانت هنا محلله لكونه مبنيًا اه يس على التوضيح (قوله) يا طالعا جبلا) مثله يا حسن وجهه ويارفقا بالعباد (قوله) منصوب بالفتحة الظاهرة) أى على أنه مفعول به وناصبه الفعل المقدور وقيل حرف النداء لسد مسد الفعل (قوله) بالفتحة الظاهرة) أى بخلاف المنادى المضاف فانه منصوب محلا وأما نصب هذه الثلاثة لفظا لأنها ليس فيها علة تقتضى البناء أما المضاف فلعدم مشابهته لكاف الخطاب من حيث الأفراد لأنها كلمة وهو ككتان وأما المشبه به فلكونه مشابها للمنادى المضاف وأما النكرة غير المقصودة فلتنكيرها فلم تشابه الكاف في التعريف ﴿ خاتمة ﴾ يجوز حذف الحرف أعني بإضافة نحو يوسف أعرض عن هذا ونحو سنفرغ لكم أيه الثقلان الالندوب نحو يا عمره والمستغاث نحو يا الله والمنادى البعيد واسم الجنس غير المعين والمضمر واسم الله تعالى إذا لم يعوض في آخره الميم المشددة واسم الإشارة قال ابن مالك

وغير مندوب ومضمر وما * جا مستغاثا قد يعرى فاعلا

وذاك في اسم الجنس والشار له * قل ومن يمنعه فانصر عاذله
وأما في لفظة الله فانه قد يحذف الحرف ويعوض عنه الميم في الآخر مشددة فتقول اللهم ولا تجمع بين البدل
والبدل وأما قوله اني اذا ما حدث ألما * أقول يا اللهم يا اللهم
فشاذ قال ابن مالك والأكثر اللهم بالتعويض * وشذيا اللهم في قريض
والحدث الحادث من مكاره الدنيا وألم أي زل ومعنى قول ابن مالك في قريض أي الشعر والله سبحانه وتعالى أعلم
(باب المفعول من أجله)

ويسمى المفعول لأجله والمفعول له وهو المصدر المفهم علة المشارك لعامله في الوقت والفاعل فان فقد شرط من
شروطه جرب باللام نحو جئتكم للسمن ولا يجوز نصبه لأن السمن غير مصدر ونحو جئتكم اليوم للاكرام
غدا لعدم اتحاد وقتيهما ونحو جاء زيد لاكرام عمروله لعدم اتحاد فاعليهما وان وجدت الشروط جاز نصبه
وجره أيضا فالشروط انما هي للجواز لا للوجوب تقول زيد قنع لزهدي قال ابن مالك
وهو بما يعمل فيه متحد * وقتا وفعلا وان شرط قد
فاجره بالحرف وليس يمتنع * مع الشروط كنزهد ذا قنع
(قوله وهو الاسم) أي المصدر (قوله المنصوب) أي جوازاً مع استكمال الشروط كما مر والأكثر في الجرد
عن أل النصب وفيما لم يجرد عنها الجر تقول لا أقعد جينا ولا أقعد الجبن ولا أقعد للجبن وكقوله
لا أقعد الجبن عن الهيجاء * ولو توالى زمر الأعداء

والظاهر في المضاف استواء الأمرين تقول ضربت ابني تأديبه ولتأديبه (قوله يانا لسبب وقوع الفعل)
أي فالمفعول له سبب حامل للفاعل على الفعل ولذا يشترط زيادة على ما تقدم كونه قلبيا فلا يجوز جئتكم قراءة
للعلم أو قتلا للكافر أو ضرب زيد لأن الحامل على الشيء ما تقدم عليه وأفعال الجوارح ليس كذلك قال
خض ورده الرضي بأنه ان أراد أن الباعث بتقدم وجود المفعول له المتأخر عن الحرف أو تصور أو تسلم
ولا ينفعه وينقض قوله ضربت ابني وجئتكم تأديبا أصلا لك فانه مفعول له اجماعا وليس قلبيا ولا متقدم
الوجود فان قدر فيه ارادة تأديب وإصلاح قلنا فيلجئ جئتكم اكراما لي وجئتكم اليوم اكراما لك غدا بل
جئتكم مناوعا على تقدير ارادة لك فظهر أن المفعول له هو الاسم المذكور لامضاف مقدر اه (قوله
واجبالا منصوب) أي بما تقدمه (قوله على أنه مفعول لأجله) ذهب بعضهم الى أنه منصوب على المصدرية لفعل
مقدر من جنس ذلك الفعل فمعي قولك قتلت اجلالا لعمر وقت وأجلت اجلالا لعمر و قولك قصدتكم ابتغاء
معروفك قصدتكم وابتغيتكم ابتغاء معروفك قال عبد العطي وفيه تقدير وتكلف اه (قوله شروط) أي
خمس (قوله من المطولات) مضي على التطويل والله الحمد والله سبحانه وتعالى أعلم (باب المفعول معه)

اعلم أن المفعول معه مقصور على السماع عند سيويه وهو الحائز قبسات السبق في مضمار العربية خلافا
للائخس وأبي على والراجح فيما جاز فيه العطف والنصب هو العطف بالاتفاق حملا على الأصل في جعله
مفعولا معه مصير الى الرجوح المختلف فيه وترك الراجح المتفق عليه وصرح أئمة النحوي بأن المفعول معه
هو المقصود بالنسبة في جملة قال الشيخ في شرح اللب واعلم أن تحقيق معنى المفعول معه على حرفين مقيدين
أحدهما كذا وكذا والثاني أن المفعول في جملة مقصود بالنسبة والمفعول الأول الذي يصاحبه هو غير مقصود
بالنسبة بل تابع فيها مثلا اذا قلت جئت وزيدا بالنصب كان معناه أن زيدا في الجيء أصل وأنا تابع له
فيه واذا أريد استواءهما في الجيء قلت أنا وزيدا بالرفع هذا كلامه اه فنارى على المطول (قوله وهو
الاسم) أي الصريح نخرج به نحو لانا كل السمك وتشرب اللبن بنصب تشرب كإفاده الموضح بذلك
في شرح اللجة ونحو سرت والشمس طالعة برفعهما فان الواو وان كانت بمعنى مع فيها ما كسر ح به في شرح

(باب المفعول من أجله)
وهو الاسم المنصوب
الذي يذكر بيانا
لسبب وقوع الفعل نحو
قام زيد اجلالا لعمره
فقام زيد فعل وفاعل
واجلالا منصوب على
أنه مفعول لأجله لأنه
ذكر ليان علة وقوع
القيام (وقصدتكم ابتغاء
معروفك) فقصدتكم
فعل وفاعل ومفعول به
وابتغاء مفعول لأجله
ومعروف مضاف
والكاف مضاف اليه
وللمفعول لأجله شروط
تطلب من المطولات
والله سبحانه وتعالى أعلم
(باب المفعول معه وهو
الاسم المنصوب)

القطر لأنها داخلة في المثال الأول في اللفظ على فعل وهو تشرب وداخلة في المثال الثاني على جملة وهي والشمس طالعة فليس مفعولا معه بناء على أن المؤول من أن والفعل لا يسمى مفعولا معه خلافا لبعضهم وعلى أن جملة والشمس طالعة ليست مفعولا معه خلافا لصدر الأفاضل تليذاً لثغرى كما نقله عنه في الغنى اه تصرع (قوله الذي يذكر) عرفه ابن هشام في القطر بأنه اسم فصلة بعدوا أو أريد بها التخصيص على المعية مسبوقه بفعل أو مشتمل على ما فيه حروفه وفي الشذور مثله (قوله فعل) بضم أوله وكسر ثانيه مبنياً للفعل وقوله معه ظرف متعلق به وقوله الفعل نائب الفاعل للفعل والضمير في معاًئد لمن ففعل معه الفعل صفة جرت في غير من هـ (قوله بعدوا مفيدة للمعية) خرج بهذا الشرط أمران الأول قولك جئت مع زيد فإنه تال لنفس مع لالوا التي معناها والثاني نحو رأيت زيدا وعمراً قبله أو بعده فإن التقيد بالقبلية أو البعدية ينافي المعية ومثله جاء زيد وعمرو قبله أو بعده فيمتنع في هذا النصب مطلقاً بخلاف ما قبله فأنما يمتنع النصب على المفعول معه فقط ولا ينافي أنه مفعول به (قوله ناص) خرج به نحو مزجت ماء وعسلا إذا لوا ليست لتخصيص معنى المعية وأنما استفيد معنى المعية من العامل وهوما اختصت به الواو من بين سائر حروف العطف ونظيره اصطف هذا واني (قوله وناصبه الفعل المذكور قبله) قال به جمهور البصريين وطائفة من الكوفيين لا لوالوا خلافا لعبد القاهر الجرجاني ولا المخالفة خلافا للكوفيين ولا عذوف والتقدير في سرت والنيل سرت ولا بست النيل فيكون حينئذ مفعولاً به خلافا للزجاج قاله في التوضيح ورد قول الجرجاني بأن الواو لو كانت عاملة لاتصلبها إذا كان ضميراً فيقال جاء زيدوك ورد قول الكوفيين بأن المخالفة لو اقتضت النصب لجاز ما قام زيد بل عمراً بالنصب وقال خالد ورد قول الزجاج السراي (قوله واستوى الماء والخشبة) مثل بمثابة إشارة إلى أن المفعول معه قد يجوز تعاطفه كافي جاء الأمير والجيش وقد لا يجوز كأفي الخشبة لأن الذي يرتفع هو الماء لا الخشبة ﴿ تنبيه ﴾ للاسواق الواقعة بعد الواو خمس حالات وجوب المفعول معه في نحو مات زيد وطلوع الشمس واستوى الماء والخشبة ورجحناه في نحو قت وزيدي وجوب العطف في كل رجل وضعته واشترك زيد وعمرو وجاء زيد وعمرو قبله أو بعده ورجحناه في جاء زيد وعمرو وجاء الأمير والجيش وامتناعهما في أكلت خبزاً وماء لعدم تصور المعية (قوله والاستواء معناه الارتفاع) أي وقد وجد نظيره وهو قوله تعالى ذومرة فاستوى قاله الشنواني ﴿ تنم ﴾ مع من لسان العرب نصب المفعول معه بعد ما وكيف الاستفهاميتين من غير أن يلفظ بفعل أو شبهه نحو ماتت وزيدي وكيف أنت وقصة من تريد فخرجه النحويون على أنه منصوب بفعل مضمهر مشتق من كون والتقدير ماتكون وزيدي وكيف تكون وقصة من تريد فزيدي وقصة منصوبان بتكون الضمرة قال ابن مالك

وبعد ما استفهام أو كيف نصب * بفعل كون مضمهر بعض العرب

(قوله وأما خبر كان) لم يبنه على مفعولى ظننت لكن ذلك داخل تحت المفعول به وبهذا يعلم انتقاد ما قدمنا في أول باب المرفوعات والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ باب مخفوضات الأسماء ﴾

معنى الباب والأسماء مرفى صدر الكتاب وإضافة مخفوضات إلى الأسماء إمامن إضافة الصفة للموصوف وإما من الإضافة البيانية وإما أن تكون بمعنى من وأولى الثلاثة أن الإضافة بيانية أعنى المخفوضات التي هي الأسماء إذ لا يوجد المخفوض إلا الأسماء بخلاف المرفوعات والمنصوبات والمخفوضات جمع مخفوضة وقدمر في المرفوعات والمنصوبات (قوله المخفوضات ثلاثة) الأولى ثلاث بالتذكير لكن مرفوحتها في نواصب المضارع وأسقط المصنف أمرين وهما الجر بالتوهم وبالجارورة للحرور بالتوهم نحو قولك لست قائماً ولقاعد بحر قاعد على توهم دخول الباء على خبر ليس أذ دخلها عليه كثير قال ابن مالك

الذي يذكر لبيان من فعل معه الفعل) يعنى أن المفعول معه هو الاسم المنصوب الذي يذكر لبيان الذات التي فعل الفعل بمصاحبتهما ويشترط له أن يقع بعدوا ومفيدة للمعية (نحو جاء الأمير والجيش) جاء الأمير فعل وفاعل والجيش الواو والمعية والجيش منصوب على أنه مفعول معه وناصبه الفعل المذكور قبله (واستوى الماء والخشبة) واعرابه كالذي قبله والاستواء معناه الارتفاع والمعنى ارتفع الماء حتى حاذى الخشبة والخشبة مقياس يعرف بها قدر ارتفاع الماء (وأما خبر كان وأخواتها) نحو كان زيد قائماً (واسم ان وأخواتها) نحو ان زيدا قائماً (فقد تقدم ذكرهما في المرفوعات ولا حاجة إلى إعادة ذلك هنا) وكذلك التوابع وهي التعت نحو رأيت زيدا العالم والعطف نحو رأيت زيدا وعمراً والتوكيد نحو رأيت زيدا نفسه والبدل نحو رأيت زيدا أخاك (فقد تقدمت هناك) فلا حاجة إلى أعادتها هنا والله سبحانه وتعالى أعلم

وبعد ما وليس جربا الخبر * وبعد لا ونى كان قد يجر

ومن الخفوض بالتوهم قوله بدالى أنى لست مدرك ما مضى * ولما سبق شيئا إذا كان آتيا
بجر سابق على توهم دخول الباء في خبر ليس فكأنه قال بمدرك والمجرور بالمجاورة قولهم هذا جرحض
خرب بخفض خرب لمجاورته لضرب وحقه الرفع لأنه صفة لجر وهو هذا في التعت والتوكيد كقوله

يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم * أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب

بخفض كلهم لمجاورته الزوجات مع أنه توكيد لذوى ومنه في العطف قوله تعالى وأرجلكم إلى الكعبين
بالخفض مع أنه معطوف على أيديكم لا على رؤوسكم إذا الأرجل مغسولة لا بمسوحة قال يس إن هذه الآية ليست
من هذا الباب لأن العاطف يمنع من التجاور بل لأن الأرجل لما كانت من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة
بصب الماء عليها كانت مظنة الاسراف المذموم شرعا عطف على المسوح لا للمسح ولكن لينبه على
وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها ولذا جرىء بالغاية وهو قوله تعالى إلى الكعبين إمطة لظن من يظن أنها
ممسوحة لأن المسوح لم يضرب له غاية في الشريعة اه قال الفقير فيه نظرم وجهين الأول أن دعوى
وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها ممنوع غاية الأمر فيه أنه مندوب لا واجب والثاني أي دعوى أن المسوح
لم يضرب له غاية في الشريعة غير مسلم لأنه يجب مسح جميع الرأس عند مالك فتأمل واعلم أن المصنف ترك
هذين النوعين ليكون الأول يرجع إلى الخفوض بالحرف والتوهم والثاني قليل (قوله خفوض بالحرف) قدمه
لأن الأصل في الخفض أن يكون بالحرف ولا يكون بالاسم لا بطريق التباية اه عبد العطي (قوله يوم
أن التابع خفوض بالتبعية) وهو رأى الأخفش والسهلي وهو ضعيف اه خاله (قوله فائدة) اجتمعت
هذه الثلاثة في الفاعلة ولهذا لم يذكرها فاعله لأجل ذلك فله دره (قوله فهو ما يخفض بن) من معانيها
الابتداء وقد مر في صدر الكتاب ومنها التبعية نحو حتى تنفقوا ثما تخونن وبيان الجنس نحو من أساور
من ذهب والتنقيص على العموم نحو ما جاني من رجل والبدل نحو أراضيت بالحياة الدنيا من الآخرة
والظرفية نحو ما إذا خلقت من الأرض والتعليل نحو ما خطاياهم أغرقوا والاستعلاء نحو ونصرناه من التوهم
(قوله والى) من معانيها الانتهاء وقد مر في صدر الكتاب والمصاحبة نحو ولانأ كلوا أموالهم إلى أموالكم
والتبيين أي تبين فاعلية مجرورها بعد ما يفيد جبا أو بغضا من فعل تعجب أو اسم تفضيل نحو رب السجن
أحب إلى ومراودة اللام نحو والأمرايك ومراودة في نحو ليجمعنكم إلى يوم القيامة ومساواة من كفى قوله

تقول وقد عاليت بالكور فوقها * أيتى فلا يروى إلى ابن أحمرا

وعاليت أى علوت والكور الرجل وموافقة عند كقوله

أم لاسيل إلى الشباب وذكره * أشهى إلى من الرقيق السلسل

الرقيق من أسماء الخمر والسلسل السهل الدخول إلى الحق (قوله وعن) من معانيها الجاوزة وقدم في صدر
الكتاب والبعدية نحو طبق أى حالا بعد حال والاستعلاء نحو ومن يبخل فلما يبخل عن نفسه
أى على نفسه والتعليل نحو وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك أى لأجل قولك ومراودة من نحو وهو الذى
يقبل التوبة عن عباده أى منهم ومراودة الباء نحو وما ينطق عن الهوى أى به والبدل نحو لا تجزى نفس
عن نفس شيئا أى بدل نفس والظرفية كقوله

وأس سراة الحى حيث لقيتهم * ولانك عن حمل الرباعة وانيا

ومعنى أس أعط والرباعة بالكسر أفسط ما يتحملة الانسان من دية أو غيرها (قوله عن القوس) قال ابن
مالك هى فيه للاستعانة بمعنى الباء لأنهم يقولون رميت بالقوس وعن القوس حكاهما الفراء وفيه رد
للحريرى في انكاره أن يقال ذلك الا إذا كانت القوس هى الرمية وحكى أيضا رميت على القوس قاله في

خفوض بالحرف) نحو
مررت بزيد (وخفوض
بالإضافة) نحو جاء
غلام زيد (وتابع
للخفوض) نحو مررت
بزيد العالم وبزيد
وعمر وبزيد نفسه
وبزيد أخيك وكلامه
يؤم أن التابع خفوض
بالتبعية والصحيح أنه
خفوض بماجر المتبوع
الا البديل فعلى نه
تكرار العامل فلم
يخرج الخفض عن
الخفض بالحرف أو
بالمضاف (فأما الخفوض
بالحرف فهو ما يخفض
بن والى) نحو سرت
من البصرة إلى الكوفة
(وعن) نحو رميت
السهم عن القوس

الغنى اه تصريح (قوله وعلى) من معانيها الاستعلاء وقد مر في صدر الكتاب ومعنى في نحو على حين غفلة
والمجازة كقوله اذا رضيت على بنو قشير * لعمر الله أعجبنى رضاها

أى عنى والتعليل نحو ولتسكروا الله على ما هذا كم والمصاحبة نحو وآتى المال على جبهه ومواقفة من نحو اذا
اكتالوا على الناس يستوفون ومرادفة الباء نحو حقيق على أن لا أقول والاستدراك والاضراب كقوله

بكل تدأوننا فلم يشف ما بنا * على أن قرب الدار خير من البعد

على أن قرب الدار ليس بنافع * اذا كان من تمهاه ليس بنذى ود

(قوله وفى) من معانيها الظرفية وقد مر في صدر الكتاب والسببية وفي الحديث دخلت امرأة النار في هرة
حبستها والمصاحبة نحو قال ادخلوا فى أمم والاستعلاء نحو لأصلبنكم فى جذوع النخل والمقايضة نحو فامتاع
الحياة الدنيا فى الآخرة الاقليل أى القياس الى الآخرة ومواقفة الى خوفردوا أيديهم فى أفواههم ومرادفة
من نحو فى تسع آيات أى منها كآقل ويعنى الباء كقوله

وتركب يوم الروع منا فوارس * بصيرون فى طعن الأباهر والسلا

والأباهر جمع أبهر وهو عرق اذا قطع مات صاحبه والسلا جمع كلوة أو كلبية مضموم الأول فيه ما وهما من
الاحشاء معروفان ولكل من الانسان أو الحيوان كليتان وهما لثمان حراوان لازقان بعظم الصلب عند
الحاصرة وهما منبت زرع الولد كما فى المصباح (قوله ورب) أشبعنا الكلام عليها فى صدر الكتاب
فلتراجع ثمة (قوله رب رب رجل كريم لقيته) رب حرف جر شبهه بالزائد ورجل مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه
ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد (تنبيه) يدخل رب
على النكرة لا غير حتى جعل الحريرى اياها علامة التنكير فقال

وكل مارب عليه يدخل * فانه نكرة يارجل

وكل ما جاء برب نكرة * ولو ضميرا نحو ربه مره

ورب خالذ اذا أريد به * شخص به سمي اذا لا يشبهه

وقلت :

وهذا الكلام مر فى المعرفة والنكرة (قوله والباء) قال فى الكشاف فان قلت من حق حروف المعانى التى
جاءت على حرف واحد أن تبني على الفتحة التى هى أخت السكون نحو كاف التشبيه ولام الابتداء وواو
الطيف وفائه وغير ذلك فما بال لام الاضافة وبائها بنينا على الكسر قلت أما اللام فالفصل بينها وبين لام
الابتداء وأما الباء فلكونها لازمة للحرفية والجر اه وقد تقدم فى اللام من أول الكتاب ومن معانى الباء
الاصاق وقد مر فى صدر الكتاب والاستعانة نحو كتبت بالقلم والتعديده نحو ذهب الله بنورهم أى أذهبه
والتعويض وتسمى باء المقابلة وسماها الوالد باء الثمن كبعتك هذا بهذا والتعويض نحو عينا يشرب بها
عباد الله أى منها والمصاحبة نحو وقد دخلوا بالكفر أى معه والمجازة نحو فاسأل به خيرا أى عنه والظرفية نحو
وما كنت بجانب الغربى أى فيه والبدل نحو ما سرنى بذكر لى ذكرك سلى أى بدل ذكرها والاستعلاء نحو من
ان تأمنه بقنطار أى على قنطار والسببية نحو فباغضهم ميثاقهم لعناهم والتوكيد نحو كفى بالله شهيدا وللغاية
نحو قد أحسن بى أى الى (قوله والكاف) من معانيها التشبيه وقد مر فى صدر الكتاب والتعليل نحو
واذكروه كما هذا كم أى لهدايتكم والتوكيد نحو ليس كمثل شئ والاستعلاء قيل لبعضهم كيف أصبحت
قال كخبرى على خير (قوله واللام) من معانيها الاختصاص والاستحقاق وقد مر فى صدر الكتاب
والتعديده نحو ما ضرب زيدا لعمر وفى صيغة التعجب والتعليل نحو قوله

وانى لتعرونى لذكراك هزه * كما انتفض العصفور بلله القطر

ومعنى تعرفونى وهزه بكسر الهاء تشاوط والتوكيد كقوله

(وعلى) نحو ركب
على الفرس (وفى) نحو
الماء فى الكوز
(ورب) نحو رب رجل
كريم لقيته (والباء)
نحو مرت بزيد
(والكاف) نحو زيد
كاليد (واللام) نحو
المال لزيد (وحروف
النسب

وملكت ما بين العراق ويثرب * ملكا أجار لمسلم ومعاهد
وتقوية العامل المتأخر نحو ان كنتم للرؤيا تعجبون وانتهاء الغاية نحو كل يجري لأجل مسمى والتعجب نحو
قولهم لله درك أى ما أكثر درك لله أنت وبالله والعجب اذا تعجبوا من كثرتها والصيرورة نحو
لدوا للدوت وابنوا للخراب * فكلكم يصير الى الذهاب
والبعدية نحو أقم الصلاة لدلوك الشمس أى بعده والاستعلاء نحو يغرون للاذقان أى عليها وللنسب نحو
لزيد عم هولاء وخال وللتبيين نحو قل لبادى كآيل ومرادفة فى نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيامة
أى فيه وبمعنى عند كقراءة بعضهم بل كذبوا بالحق لما جاءهم بكسر اللام وتخفيف الميم وبمعنى من كقوله
لنا الفضل فى الدنيا وأنفك راغم * ونحن لكم يوم القيامة أفضل
ومعنى راغم لاصق بالرغام بفتح الراء وهو التراب كناية عن الذلة والاحتقار وبمعنى عن كقوله
كضرائر الحسناء قلن لوجهها * حسدا وبغضا انه لدميم
أى عنه وللتملك نحو جعلت هذا لزيد وشبهه نحو جعل لكم من أنفسكم أزواجا (قوله وهى الواو) الأولى
أن يقدم الباء لأنه الأصل فى القسم لكن يجاب عن الصنف بأنه قدم الواو لكثرة استعماله ولذا ألغى
الامام الحريرى فى مقاماته لهذا بقوله ومأخرف نائبه أكثر منه مكرأ * وأرهب وكرأ * وأكثر لله ذكرا *
والكلام على حروف القسم قد تقدم فى صدر الكتاب فلا يحتاج الى الاطالة هنا الا أن أباعبده ذكر أن
الكاف حرف قسم وخرج قوله تعالى كما أخرجك ربك من بيتك بالحق عليه والمعنى كقوله ابن هشام فى اللغنى
الأشغال لله والرسول والذى أخرجا قال فيه وقد شنع ابن السجري على مكى فى حكايته هذا القول وسكوته
عنه قال ولو أن قاتلا قال كالله لأفعلن لاستحق أن يصدق فى وجهه ويطل هذه المقالة أربعة أمور أحدها
ان الكاف لم تجزى بمعنى واو القسم واطلاق ما لى الله سبحانه وتعالى ويربط الموصول بالظاهر وهو فاعل أخرجا
وباب ذلك الشعر كقوله * وأنت الذى فى رحمة الله أطمع * ووصله بأول السورة مع تباعدا بينهما (تنبيه)
أكثر نسخ المتن ذكر واو باب الالنسخة التى شرحها الشيخ الكفراوى والشارح فنذكرها تحصيلاً للبركة
اعلم أن رب قد تحذف ويبقى عملها بعد الفاء كثيرا كقوله

فمثلك جلى قد طرقت ومرضع * فألهيتها عن ذى تمام محول
ومعنى طرقت أتيت لىلا ومعنى عن ذى تمام محول أى أشغلتها عن صدى تمام اذا تم له سنة وبعد الواو أكثر
كقوله وليل كموج البحر أرخى سدوله * على بأنواع المعلوم ليتلى
والسدول الستور وبعد بلى قليلا كقوله بلى مهمه قطعت بعدمهمه * والهمه المفازة وبدونهن أقل كقوله
رسم دار وقفت فى طلله * كدت أقضى الحياة من جلله
والطلل ماشخص من آثار الديار وأقضى الحياة معناه أموت ومن جلله من عظم أمره فى عيني (قوله) وبعد
ومنذ قيل أصل مذ منذ بدليل رجوعهم الى الضم النال من مذ عند ملاقة الساكن نحو هذا اليوم ولولا أن
الأصل الضم لكسروا ولأن بعضهم يقول مذ من طويل فيضم مع عدم الساكن وقال ابن ملكون ما
أصلان لأنه لا يتصرف فى الحرف وشبهه ويرده تخفيفهم ان وكان ولكن ورب وقال المالى اذا كانت مذ اسما
فأصلها منذ أو حرفا فهى أصل اه أشموفى ومعناها ابتداء الغاية ان كان الزمان ماضيا نحو ما رأيت منذ يوم
الجمعة أو منذ يوم الجمعة أى من يوم الجمعة والظرفية ان كان حاضرا نحو ما رأيت مذ يومنا أو منذ يومنا أى فى
يومنا قال ابن مالك وان يجرأ فى مضى فككن * هما وفى الحضور معنى فى استبن
وبمعنى من والى معان كان معدودا نحو ما رأيت مذ يومين أو منذ يومين أى من ابتداء هذه المدة الى
انتهائها (تنبيهان) الأول قد تستعمل الكاف اسما كقوله :

وهى الواو والباء والهاء
نحو والله وبالله وتالله
(وبعد ومنذ) نحو
ما رأيت مذ أو منذ يوم
الجمعة فما نافية ورأيت
فعل وفاعل ومفعول
ومذ ومنذ حرف جر
ويوم مجرور بمذ أو منذ
والجمعة مضاف اليه

بيض ثلاث كنعاج جم * يضحكن عن كالبرد المنهم
والجم جمع جماء وهى التى لا قرن لها والبرد بفتح الراء المطر المتعقد والمنهم النائب ومما يستعمل اسما
عن وعلى وذلك اذا دخلت عليهما من كقوله

فلكد أرائى للرماح دريئة * من عن يمين مرة وأمامى
والدريئة الحلقة التى يتعلم فيها الطعن وقوله

غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها * تصل وعن قيس بزراء محبل
والظم بالكسر مدة الصبر عن الماء وتصل تصوت الأحشاء من العطش والقيض القشر الأعلى من البيض
وزيراء أرض غليظة ومحبل اسم مكان أى محل للجمل السائر وتياهه ومنه مذومند اذا دخل على اسم مرفوع
وعلى جملة فعلية تقول ما رأيته مذ يومان وجئت مذ دعانى زيد قال ابن مالك

ومذومند اسمان حيث رفا * أو أوليا الفعل كجئت مذ دعا
وهما مبتدآن على الأول وظرفان على الثانى وتستعمل من وفى واللام أفعالان أمر من مان وقدم فى باب
الأفعال وف أمر من وفى ول أمر من ولى (التنبية الثانى) قد تزداد كمة ما بعد من وعن والباء فلا تكفهم
عن عمل نحو مما خطاياهم وقرى خطاياهم ونحو عمال قليل فبا نقضهم ميثاقهم وبعد اللام ورب والكاف
قليل كقوله الى ملك خير أربابه * فان لما كل شىء قرارا
وبماضبة بسيف صقيل * بين بصرى وطعنة نجلاء
وقوله

ومر هذا فى صدر الكتاب وبصرى يضم الباء بلدة بالشام والتجلاء الواسعة البيئة الاتساع وقوله
وتنصر مولانا ونعلم أنه * كالناس مجروح عليه وجارم
وجارم ظالم (خاتمة) بقى من حروف الجر خلا وعدا وحاشا وذ كرها المصنف فى المستثنى وحتى فى بعض المواضع
ولعل وتقدم فى باب المبتدأ ومتى فى لغة هذيل بمعنى من كقوله

شربن بماء البحر ثم ترفت * متى ليج خضر لهن ثليج
وكى بمعنى اللام تقول كيمه بمعنى له (قوله وأماما يخفض بالاضافة) اعلم أن الاضافة اسناد اسم الى غيره بتزليل
الأول منزلة تنوينه أو ما يقوم مقامه ولهذا وجب تجريد المضاف من التنوين ومن التثنية التى هى علامة
الاعراب لقيام المضاف اليه مقامه تقول غلام زيد وغلاما زيد وكاتبو القاضى قال ابن مالك
نونا تلى الاعراب أو تنوينا * مما تضيف احذف كطورسينا

ولا تتابع الاضافة أل فلا تقول الغلام زيد لا فى نحو الضارب زيد والقاتل عمر ووالضارب الرجل والضارب
رأس الجانى ومررت بالرجل الضارب غلامه ولا تتابع العلم باقيا على علميته ونحو زيد كم قدره الشيع ك
فى رب زيد لقيته (تنبيه) قد يفصل بين المضاف والمضاف اليه القسم نحو قولهم ان الشاة لتجتر فتسمع صوت
والله ربها حاكه أبو عبدة وبين الجار والمجرور نحو اشتريته بوائه ألف حكاه ابن كيسان عن الكسائى قاله
الشيخ خال (قوله فنحو قولك غلام زيد) هذه الاضافة أفادت تعريف المضاف والتى أفاد تخصيصه نحو
غلام رجل (فائدة) قال الرازى اعلم أنه راتب الموجودات ثلاثة مؤثر لا يتأثر وهو الاقوى وهو درجة الفاعل
ومتأثر لا يؤثر وهو الأضعف وهو درجة المفعول وثابت يؤثر باعتبار ويتأثر باعتبار وهو المتوسط وهو درجة
المضاف اليه والحركات أيضا ثلاثة أقواها الضمة وأضعفها الفتحة وأوسطها الكسرة فالحقوا كل نوع بشبهه
بجعاوا الرفع الذى هو أقوى الحركات للفاعل الذى هو أقوى الأقسام والفتح الذى هو أضعف الحركات
للمفعول الذى هو أضعف الأقسام والجر الذى هو المتوسط للمضاف اليه الذى هو المتوسط من الأقسام أهتامل
(قوله بوجه أنه مجرور بالاضافة) أى كاهو رأى السهلى وأبى حيان فى النكت (قوله والصحيح أنه مجرور بالمضاف)

(وأماما يخفض بالاضافة
فنجو قولك غلام زيد)
فاذا قلت مثلا جاء غلام
زيد فجاء فعل ماض
وغلام فاعل وزيد
مضاف اليه وهو مجرور
بالمضاف وهو غلام
وكلامه بوجه أنه مجرور
بالاضافة وهذا قول
ضعيف والصحيح أنه
مجرور بالمضاف (وهو
على قسمين) يعنى أن
الاضافة تنقسم الى
قسمين تارة تكون
على معنى اللام وتارة
تكون على معنى من
وأشار اليهما بقوله

وفا لسيويه لاتصال الضمير به والضمير لا يتصل الابعامله وقيل معنى اللام هو العامل وقيل الحرف المقدر
 ناب عنه المضاف **(قوله)** ما يقدر باللام (أى الدالة على الملك أو الدالة على الاختصاص فالأول مثل له المصنف
 والثانى نحو قولك باب الدار وسيأتى توضيحه قال الأشمونى اختلفت في اضافة الأعداد الى المعدودات
 فمذهب الفارسي أنها بمعنى اللام ومذهب ابن السراج أنها بمعنى من واختاره في شرحى التسهيل والكافية
 فقال بعد ذكر ما المضاف فيه بعض المضاف اليه مع صحة اطلاق اسمه عليه ومن هذا النوع اضافة الأعداد
 الى المعدودات والمقادير الى المقدرات وقد اتفقا فيما اذا أضيف عدد الى عدد نحو ثلثة من أنها بمعنى من اه
(قوله) نحو ثوب خز الحزن نوع من الحرير والساج نوع من الخشب اه خالد **(قوله)** أن يكون المضاف اليه
 جنسا للمضاف) أى وأن يكون المضاف اليه صالحا للاخبار به عن المضاف ألا ترى أن الحاتم بعض جنس
 الفضة وأنه يقال هذا الحاتم فضة وكذا نقول في باب ساج هذا الباب ساج (تنبيه) قال يس قال الجامى أخذنا
 من الرضى واعلم أنه لا يلزم فيما هو معنى اللام أن يصح التصريح بها بل يكفي افاضة الاختصاص الذى هو
 مدلول اللام فقولك يوم الأحد وعلم الفقه وشجر الأراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا الأصل
 يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التسكفات مثل كل رجل وكل واحد اه
 وليس كذلك ما أضيف بمعنى من فافهم ذلك **(قوله)** وبقي قسم ثالث ذكر هذا القسم ابن مالك تبعا لطائفة
 قليلة **(قوله)** ظرفا للمضاف (أى زمانيا كان أو مكانيا الأول نحو مكر الليل ومنه ماملته الشارح والثانى نحو
 بإصاحي السجن وشهد الدار **(قوله)** فإذا لم يكن المضاف الخ) حاصلة أنه اذا اتفت الشروط فلا اضافة بمعنى
 اللام نحو غلام زيد فان المضاف اليه فى هذه ليس جنسا للمضاف ولا يصح الاخبار فيه بالمضاف اليه عن
 المضاف ولا المضاف اليه فيه ظرفا للمضاف ونحو يوم الخميس فان اليوم وان كان يصح أن يخبر عنه بالخميس
 فيقال هذا اليوم الخميس لكن اليوم ليس بعض الخميس ونحو يديدي فان اليد وان كانت بعض زيد لكنها
 لا يصح أن يخبر عنها بزيد فلا يقال هذه اليد زيد فلا اضافة في جميع ذلك بمعنى اللام المقيدة للملك أو الاختصاص
 قيل ان الاضافة قيمان بمعنى اللام وبمعنى من ولانثالث لهما وأما فهم معنى في فهو على معنى اللام مجازا بل هذا
 القيل هو مذهب الجمهور وقيل ان الاضافة لاتكون الا بمعنى اللام على كل حال وقيل ليست الاضافة على
 تقدير حرف أصلا **(قوله)** كما قال ابن مالك (هو محمد بن محمد بن مالك الطائى المتبحر في كل فن الا أن النحو
 وما يتعلق به أشهر لمن غيره ومن تلاميذه الامام النووى رحمه الله تعالى قيل عنه في قوله * ورجل من
 الكرام عندنا * ومنهم أبو حيان شيخ ابى عقيل وهشام **(قوله)** والثانى الخ) اعراب هذا البيت الثانى
 مفعول مقدم باجرر وهو فعل أمر واتو فعل أمر أيضا معطوف على اجرر ومن بكسر الميم مفعول انو على
 تقدير مضاف وأو حرف عطف وتقسيم على من واذا ظرف متضمن معنى الشرط ولم حرف نفي
 وجزم ويصح فعل مضارع مجزوم بلم والاحرف استثناء وذا اسم اشارة الى محل رفع على أنه فاعل يصلح
 على الاستثناء المفرغ ونعت الاشارة محذوف واللام مفعول بخذا على تقدير مضاف وخال فعل أمر مؤكّد
 بالنون الحفيفة المبذلة فى الوقف ألفا ولما متعلق بخذا وما موصول اسمى نعت لمحذوف وسوى فى موضع
 الصلة لما وذاك مضاف اليه وهو اسم اشارة لثنى ونعت محذوف والتقدير واجرر الثانى وانو معنى من أو فى اذا
 لم يصلح الا ذاك المعنى وخذا اللام للمعنى التى سوى ذيك المعنيين **(قوله)** والله مبتدأ وقوله سبحانه وتعالى
 جملة اعتراضية وسبحان مصدر علم على التسبيح وقوله أعلم خبر المبتدأ * وهذا آخر ما سمر الله تعالى من الكتابة
 على شرح الآجرومية التى لمقاصد هذا الفن جامعة ولقاصده نافعة فالرجو من اطالع عليها أن ينبه على
 ما وقع فيه وأن يصلحه بعد التأمل فيه فرحم الله امرأى عيا فستره أو زلا فغفره فانه قل أن يخلص
 مؤلف من الهفوات أو ينجو مصنف من العثرات ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعل هذه الحاشية خالصة

(ما يقدر باللام نحو
 غلام زيد) أى غلام
 لزيد (وما يقدر بمن
 نحو ثوب خز وباب
 ساج وخاتم حديد) أى
 ثوب من خز وباب من
 ساج وخاتم من حديد
 (وما أشبه ذلك) من
 أمثلة التقسيم وضابط
 الاضافة التى على معنى
 من أن يكون المضاف
 اليه جنسا للمضاف فتكون
 من لبيان الجنس وبقى
 قسم ثالث تكون
 الاضافة فيه على معنى
 فى وهو أن يكون المضاف
 اليه ظرفا للمضاف نحو
 تربص أربعة أشهر
 أى تربص فى أربعة
 أشهر فاذا لم يكن المضاف
 اليه جنسا للمضاف ولا
 ظرفا له فهى على معنى
 اللام كما قال ابن مالك
 والثانى اجرر وانومن
 أو فى اذا
 لم يصلح الا ذاك واللام
 خدا
 لما سوى ذيك والله
 سبحانه وتعالى أعلم

لوجه الكريم وأن ينفع بها النفع العميم بحمد سيد الأولين والآخرين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين وكان الفراغ من جمعها ليلة الجمعة بعد العشاء لتسع بقين من شهر جمادى الثانية سنة ثلاث وثلثمائة بعد الألف من هجرة من خلق على أحسن وصف عليه السلام

فهرست تشويق الحلان على متن الآجرومية

صفحة	صفحة
١٦٧ باب التوكيد	٢ خطبة الكتاب
١٧٠ باب البدل	٣ البسملة
١٧٢ باب منصوبات الأسماء	٤ باب الكلام
١٧٣ باب المفعول به	١٢ أقسام الكلام
١٧٦ باب المصدر	٢٤ باب الاعراب
١٧٨ باب ظرف الزمان	٤٧ باب معرفة علامات الاعراب
١٨٠ باب الحال	٧٧ فصل العربات قسماً
١٨٣ باب التمييز	٨٧ باب الأفعال
١٨٦ باب الاستثناء	١١٢ باب مرفوعات الأسماء
١٩٠ باب لا	١١٣ باب الفاعل
١٩١ باب المنادى	١١٩ باب المفعول الذي لم يسم فاعله
١٩٣ باب المفعول من أجله	١٢٣ باب المبتدا والخبر
باب المفعول معه	١٣٦ باب العوامل الداخلة على المبتدا والخبر
١٩٤ باب مخفوضات الأسماء	١٤٨ باب النعت
﴿ تمت ﴾	١٦٠ باب العطف

UNIVERSITY OF TORONTO



3 1761 01460889 7